آراء في فقه التخلف

العرب والغرب في عصر العولمة

خلدون حسن النقيب



آراء

في فقه التخلف

صدر للمؤلف عن دار الساقي:

ـ في البدء كان الصراع

ـ صراع القبلية والديموقراطية ـ حالة الكويت

خلدون حسن النقيب

آراء في فقه التخلف

العرب والغرب في عصر العولمة

تحرير:
د. عبد الرحيم حسين



دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

ISBN 1 85516 588 0

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492

محتويات الكتاب

شكر وتقدير

أجزاء كثيرة من هذا الكتاب نُشرت في الصحف والدوريات، أو بشكل بحوث قُدِّمت إلى مؤتمرات وندوات، لذا أود أن أشكر الجهات الناشرة على السماح لي بإعادة نشرها هنا، كما أود أن أشكر جميع من ساهم في النقاش والنقد والتعليق عليها في المؤتمرات والندوات.

كما أشكر الأستاذ كامل حازر على مساهمته في التحرير الأولي لهذا الكتاب، ولكن الشكر، كل الشكر، والتقدير للدكتور عبد الرحيم حسين على تطوعه للتحرير النهائي للكتاب، وإشرافه على وضع الفهارس الملحقة بالكتاب.

هذا الكتاب مدين أيضاً بظهوره بهذا الشكل، لحماسة الأستاذ علي خليل من دار الساقي له ولتشجيعه المستمر لي ونصائحه من أجل جمع أطرافه المتعددة.

مقدمة

إن التاريخ الحضاري أو الثقافي للشعوب، لم يُكتَب إلاَّ في زمن متأخر من القرن لعشرين. وتتبدّى أحداث هذا التاريخ في صور محيرة من تصادم الحضارات وحوارها. التخلّف ظاهرة متصلة اتصالاً وثيقاً بصراع الحضارات وتصادمها، ذلك أنه نتيجةٌ لهذا لصراع والصدام الثقافيين، فإن التخلّف هو نتيجة مباشرة لهما، ولتوزيع القوة والهيمنة بين لأمم والشعوب عبر الحقب التاريخية المختلفة.

ولم يتأتَّ لنا أن نفهم ظاهرة التخلّف واتصالها بتوزيع القوة بين الأمم إلاَّ في الآونة لأخيرة، عندما نجحنا، من خلال محاولات تنظيرية، أن نحرِّر مفهوم القوة من محتواه لسياسي، وتوسيعه، لما هو ثقافي ونفسي أيضاً. فالتخلّف، بهذا المعنى، ليس ضعف جهود التنمية حسب المقاييس الشكلية المتعارَف عليها فقط (Underdevelopment)، وإنما هو تأخُّر وارتكاس أيضاً (Backwardness). والتأخُّر والارتكاس ظاهرتان مستقرتان في لتاريخ، وتعنيان تخلُّفَ الفكر، أي تأخرَه عن زمانه وأوانه، وارتكاس الثقافة باتجاهها نحو لماضي والاحتماء به، بما يتناسب مع موقعهما في معادلة توزيع القوة والهيمنة بين شعوب لعالم.

ونقصد بفقه التخلّف، ليس الفقه بمعناه الفني الضيق، أي علم القوانين الشرعية، وإنما لفقه بمعنى تأصيل الفهم بالشيء، ومحاولة تفسيره على أسس موضوعية. والفقه، كما فهمه، هو نتيجة للرأي: أي ما يُستنبَط من إعمال العقل والفكر الحر. وأولى الخطوات في هذا الاتجاه، هي تأصيلُ فهم ظاهرة التخلّف بمعنى التأخر والارتكاس، حسب الدورة لتاريخية التي تتناوب فيها الأمم والحضارات على الهيمنة على العالم المعلوم، حسب مقومات هيمنتها الاقتصادية والتقنية ـ العسكرية، والثقافية ـ النفسية.

فالغرب الذي ظهر تفوقه في الربع الأول من القرن السابع عشر (بعد الحقبة المشتركة لا أقول الميلادي)، ليس ظاهرةً استثنائية في التاريخ. فقد سبقه تفوق حضارات البحر

المتوسط، وحضارات شرق آسيا، وحضارات الأميركيتين. نحن ما زلنا لا نستطيع تحديد النقاط الحرِجة التي تطلق هذه الدورات التاريخية، ولكننا نملك تفسيرات مختلفة عن العوامل التي أدت إلى انطلاق الدورة الحالية، التي تحوّل فيها مركز القوة (والهيمنة) من حوض البحر المتوسط والمحيط الهندي، إلى المحيط الأطلنطي (انظر مثلاً: برودل، وولارشتاين، وأريك ولف).

الخطوة الثانية في محاولة تأصيل فهم ظاهرة التخلّف، بمعنى التأخر والارتكاس، تتمثّل في تحديد أسباب ظاهرة التخلّف في الإطار التاريخي الأوسع، حسب أمثولة القبائل، أي (The Parable of the Tribes). فيظهر الصراع بين الأمم والحضارات، بسبب رغبة قبيلة في الهيمنة على القبائل الأخرى، ومحاولات القبائل الأخرى مقاومة الهيمنة بشكل متصل ومستميت. منذ تلك اللحظة التاريخية، يبدأ صراع الحضارات وحوارها في مواجهة تاريخية متصلة. هنا، لا تستطيع أية قبيلة أن تخرج من لعبة الصراع، إذ سرعان ما تقع فريسة للقبائل الأخرى، إن هي فعلت. وحسب أطروحة كارل شميت، فإن كل ما هو سياسي، هو معرفة العدو من الصديق، مما يجعل «السياسي» مبنياً على حتمية الصراع.

وهذا الصراع وهذه المواجهة التاريخية المحتدمة، يحدثان، سواء كانت القبيلة تملك دولة أو لا تملك، والتي تتكون فيها الطبقات الاجتماعية الواعية لذاتها أو لا تتكون. فالصراع متصل بظاهرة القوة: علاقات القوة، وتوزع القوة حسب مقوماتها، وليس متصلاً بالدول والطبقات. إذ إنه، حسب منظور المركزية الأوروبية، إذا كان التاريخ هو تاريخ الصراع، والصراع هو بين الطبقات، فالشعوب التي لا تتكون فيها الطبقات، تفتقر إلى الصراع الاجتماعي، وبالتالي فهي شعوب بلا تاريخ، بلا حقب وبلا مراحل، فهو فراغ سديمي متصل.

وقد واجه العربُ الغربَ مرّات عدة على مرّ التاريخ. في بداية القرن التاسع (بعد الحقبة المشتركة؛ ب.ح.م.)، في زمن هارون الرشيد وشارلمان، وثم في الحروب الصليبية بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، وطوال القرنين التاسع عشر والعشرين في مرحلة الامبريالية والاستعمار، وفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

الآراء المُدرَجة في هذا الكتاب، تنصبُّ على العقدين الأخيرين: المرحلة الموصلة إلى هذه الحادثة الصدامية المتفجرة، والتي تمثّل من ناحية بالغة الأهمية تجليات ظاهرة صدام الحضارات وما تولِّده مقاومة الهيمنة من ردود أفعال يائسة ومستميتة. في هذين العقدين الأخيرين، هيمنت على الحياة السياسية ظاهرةُ العولمة التي أفرزتها ظاهرةُ المعلوماتية، أو مجتمع المعلومات، والثورة التقنية في الإدارة، وتدفُّق المعلومات عبر الميديا ـ وسائل

إعلام المعولَمة. وهنا، تكمن الخطوة الثالثة في محاولة تأصيل فهم التخلّف على أنه تأخُر والارتكاس، في إدراك أن العولمة تمثّل حقبةً جديدة من الهندسة الاجتماعية؛ أي في إعادة تنظيم الاقتصاد والمجتمع بما يتناسب مع هذه الحقبة من التطور الاقتصادي والتقني - العسكري، والثقافي ـ النفسي.

والهندسة الاجتماعية تحدِّد متطلباتها عمليةُ الصراع من أجل التفوق والهيمنة بين الأمم والشعوب. فجاءت العولمة داعيةً إلى «العودة» إلى اقتصاد السوق بدلاً من دولة الرعاية الاجتماعية ومؤسساتها. إن درجة النجاح في تفكيك مؤسسات دولة الرعاية الاجتماعية، على صلة وثيقة بالصراع بين الأمم، ولا تقتضيه فقط المتطلبات الاقتصادية. فالعولمة إحدى وسائل الهيمنة لإدامتها والمحافظة عليها. ومن الطبيعي، حسب أمثولة القبائل، أن تظهر أساليب مختلفة لمقاومة الهيمنة، تطرح بدائلَ عملية لها.

وترافق الهندسةَ الاجتماعية دائماً هندسةٌ تاريخية، يقوم فيها الطرف المهيمِن بإعادة تفسير التاريخ، أو تزويره، حسب منظورات ثقافته. وهذه هي الخطوة الرابعة في محاولة تأصيل فهم التخلّف على أنه تأخُر وارتكاس. وفي مقابل التفسير «الرسمي» المقبول عالمياً للتاريخ، يتم للطرف المهيمِن اختراعُ نفسه مقابل الآخر، فقد اخترع الغرب نفسَه في عصر التنوير. وها هو يستبد في تفسير معادلة القوة لصالحه في تعبير: الغرب والبقية ـ شعوب العالم وأممه مجتمعة مقابل الغرب. وها هو يستبد على شعوب العالم وأممه في تحديد ظاهرة الإرهاب، باستعمال الإرهاب المضاد حسب أطروحة كارل شميت: السياسة هي عبارة عن تحديد الصديق مقابل العدو.

التخلّف بمعنى التأخُر والارتكاس، يُنتج ثقافةً تتناسب مع موقع تلك الأمة، أو ذلك الشعب، في معادلة القوة على مستوى العالم. وثقافة التخلّف تُنتج منظورات وتفسيرات ترزح تحت عبء التأخُر والارتكاس، تتروح بين جَلْد الذات إلى الانغلاق على الذات، في تعصب سلَفي مضاد، وهو يمثّل أيضاً هندسة تاريخية، هي هندسة المهيمَن عليه أو الطرف الضعيف. كيف ينظر العربُ إلى أنفسهم في هذا الصراع المحتدم، الذي هم طرف أصيل فيه؟ هناك من العرب مَن يصحُّ فيهم قول القبطان الفرنسي مِسون (Misson) في كتابه **القرصان**:

«إن الذين يولدون ويترعرعون في العبودية، يرقصون على أنغام أغلالهم».

خلدون حسن النقيب

بيروت ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

الفصل الأول

في فهم تخلّف المجتمع المدني

١) منهجيّة مقترحة للتعامل مع المجتمع العربي في الخليج

المقصود بالمنهجيّة المقترحة، هو استراتيجيات الوصول إلى المقاربة الموضوعية لمجتمع والظواهر الاجتماعية، للحصول على أكثر التفسيرات معقولية ودقة لذلك المجتمع. ولا أريد أن أفرّق عن عمد، كما هو العرف السائد، بين هذه المنهجيّة في الجامعات والأكاديميا من جهة، والفكر الاجتماعي عامة بين المثقفين خارج الجامعات والأكاديميا من جهة أخرى، لأن القصد هو التمييز المهني المفتعل، بين عالم الأكاديميا وتيارات الفكر الفاعلة في المجتمع والثقافة، وهو فصل مفتعل لا مبرر مادياً له.

وفي موضوع المنهجيّة في البحث والتفكير في العلوم الاجتماعية، ما زلنا تحت تأثير ثنائية المسيطرة في الغرب، وضمناً في العالم العربي، وهي ثنائية العضوية (organism)، والتذريرية (atomism)، كمنطلقات أساسية للبحث. فالعضوية التي تجسدها أعمال دوركايم تقول بعدم إمكانية الوصول إلى فهم موضوعي للفرد وواقعيّته، لأنّ المجتمع أو الجماعة، هي أكبر من مجموع أفراد المجتمع (أو أعضاء الجماعة). ولذلك فبناء الجماعة وتصوراتها الجمعية تلعب دوراً حاسماً في تقرير السلوك، أو خيارات السلوك المتاحة أمامه. بينما تدعي النزعة التذريرية أنّ الفرد يملك نظرياً خيارات واسعة في سلوكه ودافعيته، ما يجعلنا في حالة يأس دائم في إمكانية التنبؤ بالسلوك الذي سيختاره في النهاية.

ولذلك، كما هو معلوم، فإنّ دارسي المجتمع يلجأون إلى حل وسط بين النزعتين، هو اعتبار أنّ سلوك الأفراد بشكله الجمعي (aggregates) معدل وسط يحكمه قانون المتوسطات (law of averages)، بحيث نستطيع القول إنّ الاتجاهات السائدة في أي مجتمع، في أيّة فترة زمنيّة معيّنة، تمثّل أو تُعَدُّ مؤشراً دقيقاً لحالة المجتمع والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه. وهذا ما جعل الدراسات الوصفية المسحيّة التي تُعَدُّ هذه المنهجية

منطلقها الأساسي، الموضة السائدة في الغرب. وهي التي تقدَّم إلى الطلبة وعامة المثقفين في البلاد العربية على أنّها تمثّل المنهج العلمي الموضوعي، الذي لا بديل له.

كلّنا يعلم حقيقة أنّ منهج البحث المسحي لا يستند إلاّ إلى إحصاء وصفي، يمثّل تقدماً، لا شك فيه، على ما كان سائداً في السابق من أساليب إجراء البحوث - وبخاصة أنه يركّز على الدراسة الميدانية الامبريقية - والتشبه بالعلوم الطبيعية في صياغة الفروض، وطلب رفضها أو إثباتها. ولكن هذا المنهج نفسه يمكن أن يتحوّل في حالة افتقاره إلى إطار نظري ضروري، يعطي لنتائجه قدرة تعميمية استنتاجية وتنبئية (وهذا ما يحصل في أغلب الأحيان)، قد تصل إلى إجراءات وصفات كتاب الطبخ (Cook Book Recipies)؛ أي ينتهي إلى مجرّد حقائق، لا يمكن الاستفادة منها، بسبب عدم وجود الإطار المفاهيمي الذي يجعلها تراكمية، وبالتالي مفيدة.

لقد جرت عدة محاولات لتحسين هذه الحالة باللجوء إلى عدة استراتيجيات إضافية، منها استراتيجية التحليل الكمي الكامل، كما في دراسات المسار (path analysis)، التي تهدف إلى الوصول إلى تفسير سببي للسلوك، كما اقترحها أوتيس دللي دانكان وآخرون. ومثل آخر هو المزاوجة بين عمليات عينية، وعمليات كميّة (discrete & continuous processes) التي يتعامل فيها مع متغيّرات عينية وكميّة في الوقت نفسه. وهناك تحليل نوعي خالص (qualitative analysis)، باستعمال المحصّلة الديكارتية للمتغيّرات النوعية (categorical variables)، أو باستعمال النموذج الذي اقترحه ميرتون المسمى (paradig)، أو النمذجة الرياضية.

جميع هذه المحاولات عانت وما زالت تعاني الافتقار إلى تفسير نظري عالي التجريد (high powered theory)، وذلك يعود إلى سببين على الأقل. السبب الأول هو أنّ المنطلقات النظرية المتداولة تفقد مصداقيتها بمرور الزمن أو بصورة دوريّة، فليس من طبيعة المعرفة في العلوم الاجتماعية رفض أيّة نظريّة رفضاً نهائياً. والسبب الثاني هو في فصل البحث المنهجي عن تفسير نظري للواقع، فأغلب التجارب التي أحدثت الثورة العلمية التي يصفها توماس كون بأنّها تمثّل قطيعة معرفيّة، طوّرت المنهج من خلال التعامل مع المادة العلمية، من بيانات وحقائق مباشرة. فليس من المتوقع إذا ما اتبعنا الخطوات التي يقترحها آرثر ستنجوكمب (A. Stinchcomb)، أن نبني نظريّة مفيدة، ربّما نظرية متقنة في بنائها المنطقي، ولكن من دون أن تكون لها صلة بالتراث النظري للعلم الاجتماعي.

(٢) المنهج التاريخي المقارَن

إنّ المنهج التاريخي المقارَن المستمَد من ماركس، والذي تعرض لتعديلات جوهرية

م بها متخصصون مهنيون غير ماركسيين، يمثل حلاً أفضل للدائرة المغلقة التي تفرضها ثنائية العضوية - التذريرية على منهجية العلوم الاجتماعية. من هذه التعديلات التحليل بنائي العلائقي (network analysis)، الذي يقوم على افتراض أنّ البناء الاجتماعي في اية الأمر شبكات متصلّة ومتواصلة من العلاقات الاجتماعية في مختلف ميادين الحياة: في سوق، في السياسة، في الاتجاهات النفسية، في علاقات القرابة... إلخ. هنا وحدة تحليل الأساسية هي القوى الاجتماعية (social forces)، التي تمثّل كل منها شبكة لائقية في فترة زمنية معينة، ودينامية متحرّكة في الوقت نفسه.

وليس معنى ذلك هو حصر خيارات الفرد السلوكية بحكم موقعه في هذه الشبكات علائقية، وإنّما معناه أنّ معطيات السلوك الأساسية تقع وتحدث في داخل هذه الشبكات. لذلك، فتحديد الخيارات السلوكية مستمَد من الواقع (كما هو في المجتمع)، وليس هناك ا يمنع في أي وقت من الأوقات، تبعاً للأوضاع المحيطة بالحدث وتراكمها التاريخي، من ن تتجه هذه الخيارات السلوكية نحو التفجر والتغير، كما توضحه دراسات شارلز تيلي في تعبئة الشعبوية وتكوُّن الحركات الاجتماعية. عندما تبدأ قيادة (أو نخبة) قوة اجتماعية هامشية) بمحاولة اختراق مركز السلطة وتفشل، ستقوم بالمحاولة من جديد. وكلّما فشلت اد معدّل التظلم (grievances) لدى أفراد هذه القوة الهامشية، حتى تتحول هذه القوة إلى جماعة متمرّدة تشكل حركة اجتماعية تمثّل ضغطاً نحو التغيير. هنا نحن نتعامل مع مثال جديد لمتغيّرات بنائية، تهدف إلى تفسير التغيير البنائي.

إنّ المتطلب الأساسي في التحليل البنائي المقارن هو تاريخيته، والتوصيف الدقيق لهذا متطلب هو النشاط الذي نتعارف على وصفه بالتحقيب (periodization). والتحقيب في حقيقة الأمر هو النشاط الضروري لكل فروع العلم، وهو التصنيف (tarxanomy). فحتى نعرّف إلى قوة اجتماعية معيّنة لا بد من أن نحدد الفترة التاريخية التي نتكلّم عنها كخطوة ولى. أمّا الخطوة الثانية فهي توضيح كيف أنّ هذه الحقبة متميّزة عن غيرها من الحقب، على افتراض أنّ في كل حقبة، ينوجد البناء الاجتماعي الذي يحكم الشبكة العلائقية التوازن النسبي بين القوى الاجتماعية مثلاً)، ويتّصف بصفات تجعله بالاستبعاد المتبادل (mutually exclusive) يختلف عن غيره تماماً.

هنا نذكر على سبيل المثال فقط، الطريقة التي استُعملت فيها استراتيجية التحقيب في لتعرّف إلى البناء الاجتماعي التقليدي في الخليج والجزيرة العربيين، في ما يتصّل بتجارة لمضاربة. وبغير هذا المفهوم وصِلته بالماضي، وما طرأ عليه من تحولات في العصر لحديث، فإن من الصعب استعمال المنهج التاريخي المقارَن لاستخلاص قدرته التفسيرية

العالية. ولذلك، جرى التبيان - لاحقاً - كيف أنّ نمط الإنتاج الخراجي - تجارة المضاربة - الذي يمثّل التكوينة المركنتالية العربية، هو تحليل أدق للبناء الاجتماعي التقليدي في المجتمع العربي.

إنّ مفاهيم مثل نمط الاستبداد الأبوي أو الاستبداد الشرقي، والإقطاع والإقطاعية، أو البناء الفسيفسائي للمجتمع العربي (أو التفسير الاستشراقي)، ليست مفاهيم دقيقة أبداً إذا ما أريد بها تحليل المجتمع العربي. هذا في ما يتّصل بالماضي، ولكننا ما زلنا نواجه المعضلة نفسها في ما يتعلّق بمفاهيم تحاول مقاربة التاريخ الحديث والحاضر، مثل الاشتراكية والرأسمالية، والديموقراطية الليبرالية والاستبدادية التسلطية. فهل بالإمكان الآن توظيف هذه المفاهيم بدقة لتحليل المجتمع المعاصر؟

(٣) التضامنية والتسلط البيروقراطي

هناك من الأدلّة المقنعة ما تجعلنا نشك بإمكانية استخدام مفاهيم مثل الرأسمالية لوصف المجتمع الغربي، خارج الخطاب الأيديولوجي الدعائي للأجهزة الرسمية. فدولة الرعاية الاجتماعية في الغرب لا تمثّل نموذجاً مثالياً للرأسمالية. وقد كان جوزف شومبتر من الأوائل الذين أشاروا إلى هذه الحقيقة. ولا الاشتراكية تمثّل أي تصوّر، من قريب أو بعيد، للمشروع الاشتراكي المبني على استبعاد السوق كأداة للتوزيع وحافز للإنتاج. وهذا الوضع الذي يُنتَج من انمساخ هذين المفهومين هو مثار جدال لم يتبلور بعد.

هذا الجدال الذي ما زال في مرحلته الجنينية، يتعلّق بدور الدولة عامة، والدولة القومية بخاصة، في مرحلة انهيار الاشتراكية واختفاء معالم الرأسمالية التقليدية- في عصر المجتمع الاستهلاكي والثورة المعلوماتية-. هناك من يدّعي أنّ نمطاً حديثاً في طور التبلور يطلق عليه الإداراتية (managerialism)، هو الذي يسيطر على أحوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فأي مجتمع حديث في هذا العصر، يحتاج إلى إدارة عليا، تستخدم تقانة عليا، تحكمه وتحكم العالم الغربي والعالم كلّه من ورائه. في هذا النمط ليس هناك مجال لنخبة حاكمة تقليدية، إنّما هناك مديرون يمكن استبدالهم في أي وقت، وهم يسيطرون عندما يكونون في مناصبهم فقط.

وعلى الطرف الآخر، وبخاصة في ما يتّصل بالعالم الثالث والمجتمعات التي لم تتطور إلى هذه الدرجة، تظهر الدولة التسلطية البيروقراطية وكأنها العنصر الحاسم في هذه المعادلة. الفرق بين المنظورين هو أنّ القوى الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث تعيد صياغة نفسها في شكل تضامنيات (corporations)، تأخذ مكان التنظيمات القرابية والقبلية

والطائفية والإثنية. . . إلخ. ويدور محور الصراع في هذا النمط التضامني حول الدولتين لقومية والقطرية بقصد حماية الحقوق وتحقيق المكاسب. فبينما في النمط الإداراتي تفقد لدولة (الدولة القطريّة هي المعنيّة هنا)، أهميتها مقابل جماع المصالح المنظمة، يبرز دور لدولة التسلطية كأداة مثلى في الضبط الاجتماعي في النمط الثاني التضامني.

ويمكن تسمية النمط الثاني مصطلحَ القبلية السياسية (political tribalism). وهو نمط تضامني يعتبر القبيلة، أو الجماعة الإثنية والطائفية، تضامنية، العلاقات فيها خارج لتنظيمات المجتمعيّة الأخرى أو موازية لها، مثل النقابات والأحزاب والروابط المهنيّة والدينية. إنّ دول الخليج يمكن أن تقدّم مثالاً نموذجياً لهذا النمط، لأنّ المؤسسات لسياسية في هذه المجتمعات تفتقر إلى التحديد الدستوري وإلى التوصيف القانوني الذي يتطلّبه بشكل استثنائي النمط الإداراتي في الغرب.

في النمط التضامني الذي لا يفترض الخضوع لنظام رأسمالي، أو اشتراكي، وهو في لحقيقة خليط من الاثنين، تقوم شبكة العلاقات الاجتماعية على أساس تقليدي غير رسمي. وتعترف الدولة أو النخبة الحاكمة بممثلين للتضامنيات المختلفة وترى في سلطتهم متداداً لسلطة النخبة الحاكمة، وليس بشكل مستقل عنها، كما في النمط التضامني الإداري لتقليدي في الغرب. وتوجه جميع المنافع والمكاسب والمرافق من خلال هؤلاء الممثلين لى أعضاء التضامنيات المختلفة. ويدخل في الحسابات الاجتماعية خاصة، علاقات التبادل لدقيق في المنافع (relations of exchange).

في هذا السياق، يمكن أن يوظَّف المنهج البنائي المقارَن إلى أقصى طاقاته التحليلية. لكن توظيفه يقتضي الكفاح على جبهتين: الجبهة الأولى هي القدرة على التنازل عن مفاهيم تعوّد المجتمع على استخدامها وعلى التفكير في طريق استعمالها. والجبهة الثانية هي محاولة التعرّف إلى الشبكات العلائقية غير الرسمية، غير الظاهرة، وكشفها وتعريضها لنور البحث العلمي.

آليات استخدام المنهج البنائي المقارَن

- تحديد وحدة التحليل.
- تحديد الفترة التاريخية.
- تحديد البناء الاجتماعي.
- تحديد تركيبة القوى الاجتماعية.
- تحديد الاتجاهات السائدة.

- التقريبات المتتابعة؛ مستوى ١، مستوى ٢، مستوى ٣.
- تحديد النتائج (outcomes).

المجتمع المدني والوعي الاجتماعي والديموقراطية

(١) مفهوم المجتمع المدني:

من الطبيعي أن يحيط بمفهوم المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية المعاصرة، كثير من الارتباك بسبب اختلاف المنطلقات ذات الطابع الأيديولوجي، وبسبب تعدد الآراء حول استعماله. والحوار والجدال اللذان سادا ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديموقراطية في الوطن العربي، يوضّحان بكل جلاء هذا الارتباك (سعيد العلوي، وآخرون، ١٩٩٢). ولا يقتصر هذا الارتباك على الأكاديميين والكتّاب والسياسيين العرب، وإنّما يشمل كذلك الأكاديميين والكتّاب الغربيين الذين كتبوا ونظّروا للمجتمع المدني في البلاد الغربية.

ويمكن إجمال الجدال الدائر الآن حول المجتمع المدني عامة في ثلاثة توجّهات رئيسية:

١. التوجّه الذي يساوي بين المجتمع المدني والدولة، والذي يجد أصله عند هوبز: «لا يمكن للقانون أن يكون غير عادل. القانون تشرّعه القوة ذات السيادة، وكل ما تفعله تلك القوة مُبرَّر ومطلوب».

٢. التوجه الذي يجعل من المجتمع المدني مجالاً مستقلاً عن الدولة، منحصراً في الجماعة الأهلية (common wealth)، وروحها التضامنية عند لوك، من خلال العقد الاجتماعي: «البشر مستقلون، متساوون، وليس لأحد أن يُلحق الأذى بهم، وبحياتهم، وبصحتهم، وبحريتهم أو ممتلكاتهم».

٣. التوجه الذي يجعل المجتمع المدني ومؤسساته تشغل حيّزاً بين علاقات السوق (الاقتصاد) والقوة السياسية (الدولة)، عند غرامشي: الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تشعل فتيلها الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي فقط، وإنّما المجتمع المدني يجب أن يواجه ويتحول بشكل مستقل عن القاعدة الاقتصادية (Alexander, 1997). وهنا ليس للمجتمع المدني علاقة بالديموقراطية، وإنّما بالعالم والقوى السائدة فيه التي تناهض الديموقراطية.

إنّ التوجه الثالث الغرامشي هو الأقرب إلى الفهم الواقعي للمجتمع المدني. وحتى تتضح الأسس التي بُني عليها هذا الحكم، لا بد من تأكيد بعض النقاط البالغة الأهمية في هذا السياق. لقد كان هناك مجتمع مدني في كل المراحل التاريخية التي أعقبت قيام الدولة

ومؤسساتها السياسية. ولذلك، يوجد من يقول إننا لا نملك، في الحضارة العربية الإسلامية (تاريخياً)، مجتمعاً مدنياً يبني حكمه وفق التوجه الثاني: الليبرالي الغربي. وفي هذا التفكير تعسف شديد، ولا يستند إلى فهم واقعي للتاريخ، بل إنّ فيه الكثير من ملامح التبعية الثقافية للغرب التي تنبع من عقدة نقص تجاه الغرب.

وعلى عكس هذا التفكير، نجد بعض ملامح المجتمع المدني العربي الإسلامي في ورقتي وجيه كوثراني ومعن زيادة، وتعقيب خالد زيادة (في سعيد العلوي، ١٩٩٢، ص ١٢٩)، في ما يسمونه: معادلة الدولة، الشريعة، العصبية، الملة، وفي الإنتاج الحرفي (النقابات)، والطرق الصوفيّة، وحركات المعارضة، والوقف: «إنّ جذور المجتمع المدني، كما هو حالة استقلال أو توازن مع الدولة، موجودة بكثافة في العمق التاريخي للوعي العربي...». فقد تطوّر الفقه بمعزل عن الدولة: افتراق السياسة عن الشرع في نظر ابن خلدون. ولم يحصل الانفصال بين الدولة والمجتمع المدني إلاّ مع قيام المؤسسات السلطانية في ظل حكم السلاطين المماليك. وقد بدأ الربط بين المجتمع المدني والديموقراطية (الحريّات الدستورية) مع بدايات ما يُسمّى عصر النهضة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر.

والأمر الآخر هو أنّ هناك تلازماً عضوياً بين الدولة والمجتمع المدني، إذ إنَّ المجتمع المدني لا يقوم إلاّ بمواجهة الدولة وباعترافها به. وليس المقصود بذلك أنّ اعتراف الدولة بالمجتمع المدني يعطيه طابعاً رسمياً تمثيلياً (أي يمثل الأفراد والجمعيات ويعمل بالنيابة عنهم)، بل إنّ المجتمع المدني ومؤسساته تتعرض باستمرار إلى محاولة الدولة إخضاعها، أو إضعاف استقلاليتها (إضعاف روح الاعتماد على النفس والتضامن الاجتماعي). والمجتمع المدني بدوره ليس مجتمعاً ديموقراطياً أو يمتلك توصيفاً لنظام ديموقراطي بالضرورة، بل إنّه يمثل قوىً معادية للديموقراطية بمعناها الغربي في أحيان كثيرة. وهذه المسألة تحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

(٢) التوتر البنائي بين الدولة والمجتمع المدني

لا يمكن للمجتمع المدني أن يقوم إلاّ من خلال التنظيمات المجتمعية وتعبيراتها الثقافية – الرمزية. وهذه التنظيمات تشمل الجماعات المختلفة ذات المصالح المتعارضة، والمتصارعة في أحيان كثيرة. وتنطوي هذه التنظيمات على الطريقة التي نتعامل بها مع الواقع المعيش بشكل مبتكر، بالإضافة إلى الخلفية الاجتماعية لاتجاهاتنا التي تراكمت عبر التراث (الهابيتوس عند بورديو، ١٩٩٩). فلا يعكس المجتمع المدني مصالح الجماعات والتنظيمات المختلفة فقط، وإنّما الكيفية التي نتعامل بها مع الواقع المحيط بنا. ولذلك،

هناك نوعان من التعارض في فهمنا للمجتمع المدني لا بد من أن نواجههما قبل تناول موضوع الوعي الاجتماعي:

التعارض الأول (أو المفارقة الأولى عند ألكسندر، ١٩٩٧)، هو أنّ المجتمع المدني يدفع في الحالة الأولى إلى إحياء روح المصلحة الفردية، وفي الوقت نفسه يُثير في الجماعات روح التضامن والتكافل الاجتماعيين، بحيث تصبح الحياة الخاصة موضوعاً للحياة العامة. وهذا ما حدث في تمرّد نقابات التضامن في بولندا، وفي مجتمع الانتفاضة في فلسطين المحتلة، وفي الكويت أثناء الاحتلال العراقي. فهدف الحركات الجمعية هو حماية حرّيات الأفراد وحقوقهم، ولكن في الوقت نفسه تُخضع الأفراد، عن طريق تقييد حرياتهم وحقوقهم، لمصلحة الجماعة وروحها التضامنية. ويتخذ هذا التعارض شكل التوتر البنائي بين الفردية والجماعية، أي بين الانتماء إلى الجماعة (الهُوية)، وبين حقوقهم في العدالة وفي توزيع المنافع (المساواة): الحرية الفردية مقابل العدالة الاجتماعية، والتضامنات تعبّر عن نفسها عن طريق القبلية، أو الطائفية، أو الإثنية... إلخ، من التعبيرات الوشائجية، وتلوّن العلاقات الفردية بين الأفراد بلونها ومزاجها وطريقة تفكيرها.

والتعارض الثاني (أو المفارقة الثانية)، هو في وظيفة الضبط الاجتماعي (التحكّم والسيطرة). فتمارس الدولة وظيفتها في الضبط الاجتماعي عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، بينما تسعى مؤسسات وحركات المجتمع المدني إلى مقاومة إخضاع الدولة لها، وإلى حماية الحيّز الخاص لحياة الجماعة والأفراد. فهناك تاريخ طويل لعملية إخضاع المجتمع المدني من قبل الدولة والسلطة المركزية، يطلق عليه الطاهر لبيب (براديم)، أو نموذج الطاعة، و«تراكم الاستبداد» في التاريخ العربي الإسلامي. وحتى الحريّات التي جاء بها المستعمر - كانت حريّات مفروضة و«ديموقراطية إخضاعية» (في سعيد العلوي، ١٩٩٢، ص ٣٤٠ - ٣٦١). وكان من نتيجة ذلك القبول بتسيّد الدولة على المجتمع واختراقها الشديد لمؤسسات المجتمع المدني، الذي أفقدها استقلاليتها عن مؤسسات الدولة. وهذا هو الاستنتاج الذي توصّل إليه برهان غليون: «يمكن أن يكون المجتمع المدني مصدراً لقيم المحافظة والرجعيّة مثلما يمكن أن يكون مصدراً لقيم الحرية والتقدم» (في سعيد العلوي، ١٩٩٢، ص ٧٣٧).

(٣) الهالة الديموقراطية للمجتمع المدني

وحتى تزول هذه الهالة عن الطابع الليبرالي للمجتمع المدني، نؤكد أنّ هدف النظم السياسية عامة هو الضبط الاجتماعي على مستوى نظام الحكم، بينما هدف المجتمع هو الضبط الاجتماعي على مستوى العلاقات بين الجماعات والأفراد. وتتساوى في هذا، النظمُ

لديموقراطية والتسلطية إلى درجة كبيرة. وعلى العكس، كلّما متنت علاقات الأفراد في لمجتمع المدني وترسّخت مؤسساته، اتخذت الوظيفة الرقابية - التنسيقية للدولة طابعاً أكثر حدةً وعدوانية. والمثال على ذلك أكثر المجتمعات انفتاحاً سياسياً، وأشدّها التزاماً الديموقراطية، وهو مجتمع الولايات المتحدة الأميركية.

حسب المعلومات العامة هناك حوالى مليوني سجين في الولايات المتحدة (أي ١٪ من جموع السكان)، بالإضافة إلى ما بين خمسة ملايين إلى ستة ملايين شخص، يخضعون لرقابة الأمنية أو يقضون عقوباتهم في تقديم خدمات إلى المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تحت شعار الحرب المزدوجة على الإرهاب والمخدّرات، فإنّ المؤسسات الأمنية لأميركية تقوم بمراقبة مليوني مكالمة تلفونية في السنة. وتستبيح المؤسسات والشركات لخاصة الحقوق المدنية لموظفيها بشكل منتظم. فقد ازداد عدد العاملين الذين يخضعون لرقابة الالكترونية (الكاميرات) من ثمانية ملايين شخص في السنة إلى ثلاثين مليون شخص ي السنة بين سنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٦. ويتجسس أصحاب العمل على ٤٠٠ مليون محادثة لفونية في السنة.

في سنة ١٩٩٦، أخضعت الشركات الكبرى ٣٨٪ من عامليها لاختبار عينات البول لتأكد من خلوّها من المخدرات. كما أجازت المحاكم للحكومة فحص المتقدمين لوظائف الحكومية للتأكد من عدم تعاطيهم المخدرات والكحول. وأصبح المسافرون جبرين على إبراز هوياتهم الشخصية في المطارات، والخضوع للتحسس الجسدي (body search)، والمرور على أجهزة كشف الممنوعات (contraband). وتستطيع أجهزة كشف لممنوعات تصوير المسافرين بالأشعة مع بقائهم مرتدين ملابسهم. وتستعمل جميع لمطارات والمعابر البريّة «بروفيل» الإرهابيين المحتملين، الذي كثيراً ما ينطبق على صحاب السحنة السمراء التي تشمل جميع أبناء الشرق الأوسط.

وقد نمت الشركات الاحتكارية في السنوات الأخيرة في مختلف مجالات النشاط لاقتصادي، وبخاصة في الريف، حيث تسيطر حوالى ثماني شركات متعددة الجنسيات على ٩٠٪ من إنتاج الولايات المتحدة من القمح، و ٩٥٪ من صادرات الذرة الأميركية. وتحتكر لاث شركات ٨٠٪ من تجارة اللحوم وتغليفها، وهذا ما دفع الكثير من أصحاب المزارع لفردية والفلاحين إلى خسارة أراضيهم، أو فقدان السيطرة على أسواقهم، وأدّى بالتالي إلى نامي روح العداء ضد الحكومة الفيدرالية التي تغذي روح التطرف اليميني. وقد توسعت سلطات مصلحة الضرائب (T.R.S.) إلى درجة كبيرة، فاستولت على أكثر من مليونين وربع لمليون من حسابات البنوك لغير القادرين أو المتأخرين عن دفع ضرائبهم، بالإضافة إلى

الحجز على ٥٠٠ ألف حساب بنكي في السنة. وهناك آلاف المدارس التي تجبر الطلبة المشاغبين أو المتعبين على تناول عقار ريتالين، الذي يجعل الطفل خاملاً مسالماً (تقرير اتحاد الحريّات المدنية، نقلاً عن فيدال، ١٩٩٨).

ويتجسس على المواطنين أكثر من عشر مؤسسات فيدرالية، بالإضافة إلى مئات آلاف المُخبرين السريين والحراس الشخصيين. وينفق المواطنون الأميركيون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة الرسمية. وتحتفظ الأجهزة الأمنية بأكثر من نصف مليون عيّنة من الحمض النووي (D.N.A.) لمرتكبي الجرائم المدانين. ويعيش ٢٨ مليون أميركي (أي ما يعادل أكثر من ١٠٪ من السكان) في أبنية وأحياء سكنية محروسة على مدار الساعة.

(٤) المجتمع المدني والمواطنة

تُعَدُّ الولايات المتحدة الأميركية أوضح الأمثلة على قوة تنظيمات المجتمع المدني منذ أيّام ألكس توكفيل وحتى الآن. ولكن هناك مجتمعات أوروبية تعرّضت فيها مؤسسات المجتمع المدني لضغوط مماثلة من الدولة. فالسويد مثلاً، التي كانت فيها سرية المعلومات عن المواطنين في حياتهم الخاصة مدار جدال وطني لم يُحسم حتى الآن، من البلدان القليلة في العالم التي تبنت فكرة التطهير الجيني (الإيوجنيكس): أي تعقيم المعوقين والمتخلفين عقلياً لمنعهم من الإنجاب، بشكل علني.

كلّنا يتذكر درجة الرقابة التي فُرضت على الكويتيين، حتى إنّ جميع الراشدين من المواطنين الكويتيين قد بُصّموا ووُثقت فصائل دمائهم، وأُطلقت يد أمن الدولة في رقابتهم منذ أواسط الثمانينيات، علماً بأنّ حالة الكويت أفضل كثيراً، من حيث الحريات العامة، من أغلب البلدان العربية الشقيقة والدول الصديقة. وأغلبنا يتذكّر كيف فُككت تنظيمات المجتمع المدني (التي نمت أثناء العصيان المدني ضدّ سلطات الاحتلال العراقي)، وأُبعِد قياديوها عن ميدان العمل الخيري والتطوعي بمختلف الطرق بعد التحرير مباشرةً.

والشيء نفسه حدث لمجتمع الانتفاضة في فلسطين المحتلّة، فقد فككت سلطة الحكم الذاتي المؤسسات التي نمت أثناء الانتفاضة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي ما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٤. كما إنّ مؤسسات المجتمع المدني التي ترعرعت في حركة مقاومة الحكومات الشيوعية في شرق أوروبا قد أدّت في النهاية في أواخر التسعينيات إلى عودة الشيوعيين إلى الحكم. وخيبة الأمل الشعبية هذه عبّرت عنها كتابة على حائط في أحد شوارع مدينة وارسو «لقد أردنا الديموقراطية فأعطونا السوق الريعية».

هذا التوتر البنائي بين الدولة وأجهزتها الرقابية - التنسيقية من جانب، وبين المجتمع مدني من جانب آخر، هو ظاهرة تاريخية مستمرّة، تقابلها ظاهرة مقاومة المجتمع المدني حاولات الدولة التسلّط على المجتمع والتسيّد عليه. وتختلف المجتمعات من حيث نضج ؤسسات المجتمع المدني ورسوخها (ودرجة استقلاليتها عن الدولة)، فالمجتمعات الغربية لك هامشاً واسعاً من الاستقلال لمؤسسات المجتمع المدني فيها، وبالتالي فهي أقدر على قاومة أجهزة الدولة الأمنية والإعلامية والأيديولوجية. فتنظيمات المجتمع المدني في ولايات المتحّدة أكثر نضجاً وحيوية، وبالتالي فهي أقدر على مقاومة ضغوط الدولة الرقابية ن كثير من البلدان الأخرى. بينما يتقلّص هذا الهامش في الدول العربية والمتخلّفة، التي م تتمتع تنظيمات المجتمع المدني فيها باستقلالية نسبية عن مؤسسات الدولة، على مدار تاريخ؛ إذ تقاس درجة التمتع بحقوق المواطنة في هذه البلدان بمقدار الولاء السياسي الذي ظهره تنظيمات المجتمع المدني للنظام الحاكم.

٥) المجتمع المدني والوعي الاجتماعي

هناك بعض الخصائص المستجدة في هذا التوتر البنائي بين الدولة والمجتمع المدني في بلاد العربية في السنوات الأخيرة. ومن أبرز هذه الخصائص تنامي الوعي الاجتماعي الذي مثّل إحدى أهم دعائم المجتمع المدني. إذ إنّ العامل الدينامي في تكوين مؤسسات مجتمع المدني ورسوخها، هو روح المبادرة لدى المواطنين، والرغبة في الاعتماد على نفس، بدلاً من الاتكال على الدولة وأجهزتها الرسمية. ويمكننا أن نرصد بشكل متزايد جوء حركات اجتماعية وسياسية إلى بناء مؤسسات خدمية خيرية أو تطوعية، تحاول عن ريقها أن تمد نفوذها إلى قطاعات واسعة نسبياً من الشعب. وهذا الأسلوب أتقنت أحزاب والنقابات الغربية استخدامه منذ أمد طويل. وهذا التطوّر يحدث بالرغم من القيود قاسية التي مازالت مفروضة على حريّة تكوين هذه المجتمعات والروابط والمؤسسات خيرية، التي تلجأ الحكومات إلى وضعها تحت الرقابة الصارمة لوزارة الشؤون أو وزارة داخلية.

كما إنّ طريقة التفكير العقلانية أو العقلانية الأداتية (حسب تعبير ماكس فيبر)، بدأت تشر بشكل ملحوظ في أغلب البلدان العربية. إنّ مبدأ التمييز بين الخير العام (المصلحة عامة) والخير الخاص (المصلحة الشخصية)، بدأ يعود إلى اتخاذ طابع تنظيمي بعد أن حاول العسكر إضعافه تحت شعار: أنّ العدالة الاجتماعية (أو التنمية) لها الأسبقية على حريّات العامة (أو الحريّة السياسية). وهناك في كثير من البلدان العربية، بالرّغم من انتشار فساد الإداري والمالي وتفشّي ظاهرة الاستزلام والمحسوبية (الواسطة)، يمكن للمواطن

التظلم إلى جهات قانونية، أو اللجوء إلى ضغط الرأي العام بشكل أكبر من السابق.

وقد طرأ تطوّر مهم جداً، ولو أنّه مثار جدال واسع، وهو أنّ هناك عودة في الدولة التي عاث فيها العسكر فساداً ردحاً من الزمن، إلى مبدأ المواطنة. وهذا المبدأ بدأ يترسّخ تدريجياً حتى في الدول الخليجية التي لا تملك قوانين وضعية، أو تنظيمات بيروقراطية عقلانية. فمبدأ المواطنة يقف في مواجهة مكشوفة وحاسمة مع مبدأ الرعايا والرعايا التابعين، من حيث هم أبناء قبيلة أو طائفة أو ملّة. ويعود سبب هذه المواجهة إلى ضغوط العولمة المتناقضة. فهي ترخي قبضة الدولة الخانقة على المجتمع بسبب التطوّرات في مجال الاقتصاد والسياسة، مما يسمح للتنظيمات الموازية (القبيلة والطائفة) بحرية الحركة النسبية.

ومع أنّ بعض فئات المجتمع، كالنساء، ما زالت غير قادرة على الاستفادة من هذه المواجهة (في الحصول على حقوق سياسية مثلاً)، إلاّ أنّ التيار العام يدفع نحو منح هذه الفئات: النساء، الشباب، والأقلّيات، والفئات الهامشية، مزيداً من الحقوق والمنافع. ومبدأ المواطنة كما نعلم مرتبط بشكل عضوي مع الحركة الدستورية والديموقراطية. وربّما يمر بعض الوقت قبل أن تستعيد هذه الحركة حيويتها من جديد، ولكن الإنجازات والمكاسب التي حققتها هذه الحركة في البلاد العربية في الآونة الأخيرة تميل إلى الرسوخ والتعمق.

إنّ تفعيل الجانب الإيجابي من المجتمع المدني: مؤسساته وحركاته، يتطلّب قدراً عالياً من الوعي الاجتماعي والسياسي. وسوف يؤدي زخم حركات الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي متى بدأت، والتحديات التي تواجه المجتمعات العربية في التعليم والتنمية والتوظيف والإسكان، وفي متطلبات المشاركة في الثقافة العالمية، سوف يؤدي كل ذلك، بالضرورة، إلى مزيد من هذا الوعي، بالرغم من حالة الجمود (واليأس) السائدة الآن.

الدراسات المستقبلية: الصعوبات المنهجية والضرورات الملحة

(١) لقد كان وما زال هدف العلم، أيّ علم، هو القدرة على التنبؤ بسلوك الأشياء والأشخاص والأحداث، من أجل التحكّم بنتائج هذا السلوك، أو بالآثار المترتبة عليه. ولكن الدارسين في العلوم الاجتماعية أخذوا وقتاً طويلاً في الإفصاح عن كون التنبؤ بالسلوك بقصد التحكّم بنتائجه هو الموضوع الرئيسي لميدان عملهم (subject matter)، فانشغلوا في دراسة العلاقات الاجتماعية في ميادين الحياة اليومية وهمومها، من دون أن يجدوا هذا الخيط الرفيع الذي يربط بينها جميعها.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز في مجالات العلوم الاجتماعية والسلوكية في لنصف الأخير من القرن الماضي، إلاّ أنّ ثورة سنة ١٩٨٩ «وسقوط الشيوعية»، فاجأ لجميع بحجم التحولات الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية التي أحدثاها، مما أعطى زخماً كبيراً لدراسات واسعة يطلق عليها الآن العولمة، بعد أن كانت الحداثة وما بعد الحداثة، يحتلان المركز المتميّز في مسرح الدراسات الاجتماعية المستقبلية. كيف يمكن أن نقيّم نشل العلوم الاجتماعية في التنبؤ بثورة ١٩٨٩ بكل أحداثها ونتائجها المدوية؟ وهل حقيقة نشلت العلوم الاجتماعية في التنبؤ بهذه الثورة؟

هناك عدة مسائل جوهرية في هذا التساؤل يمكن اعتبارها صعوبات منهجية في عملية لتنبؤ في العلوم الاجتماعية بخاصة، مما يجعل تطوير القدرة على التنبؤ بسلوك الأشياء والأشخاص والأحداث ضرورة حيوية ملحة للمعيشة في القرن الحادي والعشرين. والتفكير في المسألة المركزية في كل عملية تنبؤ، وهي المنطلق النظري، أو البراديم (paradigm) كما ورد في طرح توماس كون. فالبراديم ليس مجرّد الإجماع بين العلماء والدارسين حول تصورات أو منطلقات نظرية معينة، وإنّما هو كذلك مجمل الاتجاهات (attitudes) والتقاليد المتصلة بالتصورات والمنطلقات النظرية، والتي تحدد مدى صدق هذه التصورات، ومدى انطباق هذه المنطلقات على الواقع في أيّة مرحلة تاريخية.

تمثل ثورة ١٩٨٩ تحولاً من براديم إلى آخر في العلوم الاجتماعية والسلوكية، مثلما كانت النظرية النسبية والفيزياء الكميّة تحولاً من براديم سادت فيه الفيزياء النيوتنية. وهذا يؤكد أنّ العلوم لا بد من أن تتأثر بالمناخ الفكري العام، وأنّ الطريقة التي تجرى فيها البحوث تنطلق من اعتبارات أيديولوجية تهيمن في مرحلة العلوم الاعتيادية (normal science)، حسب تعبير كون، ولكن ذلك لا يؤدي بالضرورة، كما اعتقد كون، إلى نسبية تاريخية تجعل التحوّل من براديم إلى آخر انقطاعاً كاملاً (rupture or structure discontinuity)، بين مرحلة تاريخية ومرحلة أخرى - في تطوّر المعرفة الإنسانية. وهذا ما نختلف فيه مع توماس كون.

(٢) إنّ الدقة في التنبؤ بسلوك الأشياء والأشخاص والأحداث لها علاقة مباشرة إذاً، بمفهوم البراديم. ففشل التنبؤ بثورة ١٩٨٩ يعود إلى: (أ) إمّا أنّ الطريقة التي نصنّف فيها الأشياء والأشخاص والأحداث ونميّزهم عن بعضهم البعض في فئات طبقية (categories) لم تعد ملائمة أو دقيقة ميدانياً أو أمبريقياً، أو (ب) أنّ النقطة الحرجة (critical point) في عملية التحوّل لا يمكن تحديدها بدقة لأنّها تخضع لحساب الاحتمالات (probability theory). وكلا الاعتبارين يقع في صلب الدراسات المستقبلية، على المستويين التجريدي والميداني.

في ما يتّصل بالاعتبار (أ)، فإنّ العلوم الاجتماعية والسلوكية عُرفت تاريخياً بأنّ متغيراتها محددة بدقة أو بوضوح قاطع بحيث يمكن الحصول على متقابلات حدية (dichotomies)، أو بحيث يمكن الاتفاق على محركات محددة لسلوك الأشياء والأشخاص والأحداث. ومن الأمثلة على ذلك الجدال الدائر في علم الأحياء بين التطوريين الأصوليين الذين يقولون إن الجينات الأنانية هي التي تحرّكنا، كما عند ريتشارد دواكن، والبيولوجيين الاجتماعيين. وهذا يعود بنا إلى الإشكالية التاريخية بين الإيثار والأثرة (apathy - empathy)، أي لو كان كلام التطوريين الأصوليين صحيحاً فكيف يمكننا أن نفسّر وجود ما يدفع الأشخاص إلى التضحية بأنفسهم حمايةً للآخرين، أو طلباً لرضاهم من دون اعتبار لمصالحهم الخاصة (altruism).

هذا الجدال بين المعسكرين له مضامين عميقة في ما يتصل بالبراديم، أو السياق الذي تجرى فيه البحوث التي تحاول التنبؤ بسلوك الأشخاص والتحكّم في نتائجه. فالنظام الرأسمالي (وبخاصة الرأسمالية الافتراسية predatory capitalism) المبني على التنافس الكامل، يقابله روح التعاون والتكافل الذي يعتبره الاشتراكيون المحرّك الأول للسلوك. فاحتمالات اللجوء إلى العنف في العلاقات الاجتماعية هي الأغلب في ظل الرأسمالية في حل النزاعات، منه في المجتمعات الاشتراكية، أو تلك المجتمعات التقليدية المبنية على روح العصبية، أو التماسك الاجتماعي. إنّ قدرتنا على التنبؤ بالسلوك والتحكّم بنتائجه تعود إلى المنطلق النظري الذي ننطلق منه إذاً.

الإشكال هو أنّ ليس هناك في الواقع نموذجان مثاليان كاملان للجينات الأنانية من جهة، أو حب الخير للآخرين من جهة أخرى، إذ إنّ هناك تداخلاً كبيراً بينهما في الواقع، يجعل من الصعب اعتبارهما فئات طبقية منفصلة عن بعضهما كلياً (mutually exclusive). ومجرّد التفكير بإمكانية التحكم بالسلوك الاجتماعي، بمجرد التلاعب بالتركيب الجيني للإنسان هو نوع من الافتراض الذي لا تسنده الحقائق المادية. ولكنّ نظامين اجتماعيين كاملين قاما على أساس هذه التصورات النظرية، وثورة سنة ١٩٨٩ بكل التحولات العميقة التي أحدثتها في المجتمع الدولي لا تقدِّم دليلاً قطعياً على صلاحية نظام أو تفضيله على الآخر. فللرأسمالية متاعبها الخاصة أيضاً، وهذا ما يجعل المناداة بطريق ثالث تتبناه فرنسا وبريطانيا واسكندنافيا والآن ألمانيا، تجارةً سياسية رائجة.

عند النظر إلى المسألة ذاتها في سياقها التاريخي، نرى أنه بالرغم من محاولات المؤرخين الاقتصاديين والاجتماعيين تحقيب التاريخ بحيث تظهر الرأسمالية وكأنّها وليدة الحداثة، أي منذ بداية عصر الاستكشاف الأوروبي، أو بداية الثورة الصناعية، وكأنّها ظاهرة

غير مسبوقة في التاريخ تميّز العصر الحديث عن العصر القديم، فإنّ العالم لم يعرف إلاّ أشكالاً مختلفة من الرأسمالية: المركنتالية، المدن التجارية، مدن الإنترابوت... إلخ. أمّا الرأسمالية الصناعية فهي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي الإنساني. لقد تعايشت الرأسمالية مع أنظمة اقتصادية مختلفة في السابق. حتى في عصر العولمة، هناك احتمال قيام هذا النوع من التعايش في ظهور تيار «جديد» نحو الأقلمة (regionalization). هذا التيار ما زال يكتسب قوة يوماً بعد يوم في مواجهة العولمة، وينمو إلى جانبها ـ كما في الأقاليم الاقتصادية الجديدة في شرق آسيا، وفي أميركا اللاتينية، وإلى حدٍ ما في أفريقيا ـ.

(٣) لنعد إلى الاعتبار الثاني (ب)، وهو صعوبة التنبؤ بالنقطة الحرجة في حالة حدوث تحوّل تاريخي. من الثابت أنّ ليس هناك حقيقةً، نقطةٌ حرجة في التحولات التاريخية، شبيهة باللمحة الجشطالتية (gestalt flip)، أي ما يمكن رؤيته كأرنب على خلفية سوداء يمكن بلمحة أن يتحول إلى نعجة على خلفية بيضاء. التحولات التاريخية هي نتيجة عملية اختمار طويلة تسبق النقطة الحرجة. كم مرة تحدث في التاريخ عملية تحوّل اجتماعي - اقتصادي كتلك التي صاحبت أحداث سنة ١٩٨٩؟ نقاط التحوّل هذه هي من دون شك في غاية الندرة، بينما لدينا أساليب عديدة في التنبؤ بالأحداث في المراحل الواقعة بين هذه التحوّلات التاريخية الكبرى.

وهنا تواجهنا عقبة أيديولوجية لا بد من تجاوزها إذا أردنا التوصّل إلى التنبؤ بالأحداث والتحكّم بنتائجها، وهي أنّ التحوّلات الكبرى لا تقود بالضرورة إلى إمكانية التقدم في العلم بشكلٍ تراكمي خطي، وإنّما قد يكون الغالب هو بشكل الدورة المغذية لذاتها (feed back loop). أي أنّ التقدم في وسائل الوصول إلى توقعات موضوعية (forcasting)، كما في التوقعات الاقتصادية، لا يقود إلى تراكم الموارد في إقليم اقتصادي معين في اتجاه واحد، وإنّما في دورة تراكمية من إقليم إلى آخر. هذا ما حدث في التحوّل في تراكم الموارد من البحر المتوسط في ما قبل عصر الاستكشاف الأوروبي إلى المحيط الأطلسي بعد عصر الاستكشاف في بداية القرن السادس عشر.

والشيء نفسه ينطبق على التحوّل في تراكم الموارد من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالعكس. وكذلك الأمر في حالة التحوّل من الولايات المتحدة إلى اليابان، وبالعكس في إبّان الأزمة التي شهدتها اقتصادات شرق آسيا. ويلاحظ كذلك أنّ جميع اقتصادات الدول الرأسمالية ما زالت خاضعة للدورة الاقتصادية بين الاستهلاك والادّخار، وللعوامل النفسية التي تلعب الدور المحرّك في عملية المضاربة بالعملات، وفي تقلبّات أسواق المال العالمية.

إنّ أياً من النقاط الحرجة في هذه التحوّلات الاجتماعية - الاقتصادية تخضع لمؤثرات وعوامل مركّبة ومتعددة تجعل من الصعب تحديدها بدّقة. وأنا أعتقد من بين أقلية من الناس يعتقدون، أنّه من غير الممكن التحكّم في السلوك الإنساني بشكل كامل، وأنّ افتراض الإفراط في انضباطية الأفراد للمعايير الاجتماعية (oversocialized man) أمر غير مرغوب فيه لأسباب سياسية وأخلاقية في الوقت نفسه.

إنّ من غير الممكن التحكّم في السلوك الإنساني بسبب القصدية في السلوك، أي وجود إرادة إنسانية تقرر الخيارات المختلفة مع وجود شبكة العلاقات الاجتماعية، التي تلعب دوراً مزدوجاً: في تمكين الأفراد من توسيع خياراتهم، وفي تقنين السلوك الإنساني في الوقت نفسه (enable and constrain) لضمان انتظام الحياة الاجتماعية. ولذلك سوف تبقى، كما ذكرنا في السابق، مكوّنات في كل موقف اجتماعي، وفي كل سياسة اجتماعية، خاضعة لحساب الاحتمالات. ولكن كيف يمكن حساب الاحتمالات في الدراسات المستقبلية؟

(٤) إنّ واحدة من أهمّ طرق حساب الاحتمالات، هي عملية رصد الاتجاهات (trends) في دراسات طويلة المدى (panel studies). وعملية الرصد تتم بطرق مختلفة في العلوم الاجتماعية. ومن أهمّ الدراسات التي أُجريت في السنوات العشر الأخيرة في أوروبا الغربية، هي رصد التحوّلات في القيم وفي الخيارات السياسية، التي أُطلق عليها في ما بعد دراسة التحوّل الثقافي (cultural shift). وهناك اتفاق على أنّ نتائج هذا التحوّل الثقافي في عصر العولمة يتميّز بحالة من عدم اليقين (uncertainties) في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

أي حالة تداخل بين الفئات الطبقية التي تصنّف فيها الأشياء والأشخاص والأحداث، وقد تداخلت إلى درجة يصعب استخلاص المعنى من العلاقات بين الأفراد والجماعات والأمم. ويمكن تعليل ذلك بفقدان الأسس والدعائم الأيديولوجية والفكرية التي تميّز الأحزاب والحركات الاجتماعية. وهناك أمم فقدت أو تضاءل فيها الإجماع على أهداف قومية، وتحوّل الانتماء من الأمة إلى الجماعات المحلّية: الإثنية والقبلية والطائفية، وأصبح هو العنصر الدينامي في الخيارات السلوكية.

لا شك في أنّ هذه الحالة هي مؤشر على مرحلة انتقالية إلى عالم ما بعد الحرب الباردة الذي يُطلَق عليه هذا الاسم غير المريح: عصر العولمة. ويخطئ من يظن أنّ عصر العولمة حالة استثنائية في التاريخ. فمن الممكن دراسة متغيّرات عصر العولمة من خلال إسقاطات (projections) من تجارب تاريخية أخرى، وهنا نستفيد من الأسلوب المقارن في

دراسة السيناريوهات المختلفة: هل يقود عصر العولمة إلى قيام مجتمع دولي بقيم ومعايير متجانسة على المستوى الإنساني؟ أم أنّ عصر العولمة سوف يدفع إلى تمسّك الجماعات بهوياتها الإقليمية والمحيطة، بحيث تؤدي إلى حروب المدنيات من «جديد»، في الدورة التاريخية المغذّية لذاتها. هذان السيناريوهان متضمنان في أطروحتين متداولتين الآن: فوكوياما والانتصار السرمدي للّيبرالية الغربية، مقابل هانتنغتون في أطروحة صدام الحضارات.

وبغض النظر عن هذه الطروحات على المستوى الكلي (macro) للمجتمع، فليس هناك من بديل للتخطيط العقلاني في إدارة المجتمعات والاقتصادات، بالرغم من فشل اقتصادات التخطيط المركزي وانهيارها في غرب أوروبا. فالتخطيط على مستوى المؤسسة الاقتصادية (firm) ما زال أساس العقلانية الاقتصادية الغربية، وكذلك الأمر بالنسبة لاقتصادات دولة الرعاية الاجتماعية (welfare states) التي لم تتأثر كثيراً، حتى الآن، بسياسات الخصخصة الاقتصادية وسياسات تخفيض العمالة (down sizing). فليس هناك بديل واضح لهذه الدولة كقوةٍ تعاكس الاحتكار وتركز الثروة لدى القلّة في اقتصاد الرأسمالية الافتراسية.

ويبقى التخطيط المبرمج على المستوى الجزئي (micro) للمجتمع، إحدى أهمّ الأدوات التي تملكها دول الجنوب للسيطرة على مقدراتها ومواردها في مواجهة تيارات العولمة المتمثلة بمنظمة التجارة العالمية (W.T.O.). وأُريد بهذه الملاحظة التنبيه إلى أنّ الدعاوى التي تنادي باضمحلال دور الدولة القومية مقابل التكتلات الاقتصادية الدولية، وقرب انهيارها بسبب بروز دور التجمعات المحلية: (الإثنية والقبلية والطائفية)، كلام مبالغ فيه كثيراً. فما زال الدور الذي تلعبه الدولة القومية في تنسيق البنى التحتية، كبيراً وهاماً.

وختاماً، قُصد من هذه العجالة عرض أهم القضايا الفلسفية والصعوبات المنهجية التي تعترض سبيل الدراسات المستقبلية، وإظهار شأن الدور الذي تلعبه هذه الدراسات والمساهمة القيمة التي تقدمها في وضع سياسات عقلانية لإدارة الاقتصاد والمجتمع.

قواعد اللعبة

(١) في فقه التخلّف الخالص

هناك أنواع من التخلّف في العالم المعاصر. ويعنينا من التخلّف نوع ابتُلِيَ به العرب أكثر من غيرهم من شعوب الأرض، وهو التخلّف الخالص المحض. ونقصد بالتخلّف الخالص، التخلّف عن المتوسط في الغرب (أي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD)، عندما لا يرجع هذا التخلّف إلى نقص في الموارد والإمكانات، وإنّما يرجع إلى فقدان الإرادة السياسية وانعدام الرؤية المستقبلية. هذا النوع من التخلّف هو الذي تعاني منه الدول العربية. وليس للتخلّف الخالص علاقة مباشرة بنوعية الحياة المادية، فمن الممكن أن تتحسّن مؤشراتها من دون أن تلغي التخلّف، أو من دون أن تحدث التنمية.

فالمعلومات الميدانية تشير إلى أنّ نوعية الحياة المادية - مقاسة بفهرس جودة الحياة المادية، الذي طوّره موريس ديفيد موريس - قد تحسنت في أغلب البلدان العربية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، ما عدا اليمن والصومال والسودان، علماً بأنّ فهرس جودة الحياة المادية مستمَد من مركب معدلات توقعات الحياة في السنة الأولى، والقراءة والكتابة، ووفيات الأطفال (انظر الشكل رقم ١). بينما تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في العالم، الذي نُشر في منتصف تموز/يوليو ١٩٩٦، يكشف أنّ النمو الاقتصادي السنوي حسب دخل الفرد (per capita) الحقيقي، قد انخفض في جميع البلاد العربية منذ بداية الثمانينيات (انظر الشكل رقم ٢).

وفي ما عدا دول شرق آسيا التي شهدت نمواً اقتصادياً - حسب النسبة المئوية لمتوسط النمو في نصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي - متواصلاً منذ انطلاقة هذه الدول التنموية في الستينيات من القرن العشرين، فإنّ أغلب أقاليم العالم شهدت انحساراً اقتصادياً منذ السبعينيات، ولكن لأسباب مختلفة وبدرجات متفاوتة.

وكان الانحسار الاقتصادي الأوضح، والأشد، في شرق أوروبا التي تدنت فيها النسبة المئوية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي حتى وصلت إلى حوالى -١٢٪ سنة ١٩٩٣. ويتطابق تدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي في دول جنوب الصحراء الأفريقية الأشد فقراً في العالم، وتدني متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلاد العربية، بما فيها دول الخليج، في سنة ١٩٩٣. أمّا الدول الغربية فقد انخفضت فيها هذه النسبة أكثر من ٤٪ بقليل سنة ١٩٦٠ إلى أقل من ٢ ٪ بقليل. ونستطيع التوصل إلى النتيجة نفسها عندما ننظر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقاليم العالم الرئيسية (الشكل رقم ٣).

إذا كانت هناك مبررات أو أسباب معلومة لتدني متوسط النسبة المئوية لنصيب الفرد من الدخل القومي السنوي في مناطق العالم الأخرى، فما الذي يفسر تدني هذه النسبة في البلاد العربية إلى مستوى مقارب لتدنيها في أشد بلدان العالم فقراً وافتقاراً للموارد؟ وهي الدول التي كانت حتى أواسط الثمانينيات تمتلك ليس فقط الموارد التي كانت تبدو وكأنها غير محدودة، وإنّما أيضاً فوائض مالية ضخمة أدّت إلى قيام ظاهرة البترودولار، التي أقرضها الغرب للعالم بغير رقيب ولا حساب.

وإذا كان هناك من يعترض بأنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياساً أميناً للجهود التنموية، فهو محق في اعتراضه. لكننا عندما نلاحظ أنّ الدول التي كانت تملك الفوائض المالية قد تحوّلت في عقد واحد من الزمن (١٩٨٥- ١٩٩٥) إلى دول مدينة، فإنّ هذا لا بد من أن يدفعنا إلى التساؤل عن كفاءة أدائها الاقتصادي حسب أي مقياس يمكن استعماله. والقول إنّ سبب الانحسار الاقتصادي يعود إلى انخفاض أسعار النفط منذ قمة ارتفاعها سنة ١٩٨١، يعيد طرح مسألة قياس الأداء الاقتصادي بشكل أكثر إلحاحاً: ماذا عن تنويع مصادر الدخل؟ المشاريع التي تغنت بها المؤسسات الاقتصادية طويلاً؟ ماذا عن الخطط الخمسية؟ وماذا عن استثمارات الفوائض المالية؟ وماذا عن فوائد الاحتياطيات المتراكمة؟ وماذا عن التوسع الكبير في القطاع الخاص المحلي؟... إلخ.

(٢) ركود الجهود التنموية

هذه التساؤلات تدلنا على أنّ التخلّف الذي تعاني منه البلدان العربية هو تخلّف خالص لا يمكن تفسيره بالاستناد إلى عوامل مادية ومتغيرات اقتصادية بحتة. فنحن هنا في مواجهة المكون الأهم في المعادلة التنموية، وهو الإرادة السياسية للتخلص من التخلّف.

هناك إجماع بين الدارسين للجهود التنموية في الدول التي نجحت في كسر حلقة التخلّف، على أنّ: (١) تنمية الموارد البشرية، (٢) تفكيك الاحتكارات المحلّية والملكية الإقطاعية، (٣) تقليل الفوارق في الدخل بين فئات الدخل والطبقات الاجتماعية، هي الشروط الثلاثة الضرورية لأية خطة تنموية ناجحة. والدول العربية، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها في السنوات الثلاثين الأخيرة، ما زالت غير قادرة على توفير هذه الشروط الثلاثة الحيوية للتنمية.

فأداء الدول العربية في تنمية الموارد البشرية ضعيف بالقياس للدول ذات التجارب التنموية الناجحة. والقوى العاملة المؤهلة يجري تكديسها في القطاع العام، بينما تُستورد العمالة الأجنبية على نطاق واسع في القطاعين العام والخاص. هذه المسألة معروفة وأُشبعت نقاشاً وبحثاً وأُثقلت بالتوصيات والتوصيفات. ولكن قلّة من المناقشين والباحثين والمصلحين السياسيين تطرقت إلى حقيقة أنّ هذه الظاهرة لها علاقة بسيطرة الاحتكارات المحلية العائلية على النشاط الاقتصادي في أغلب البلدان العربية. وقلّة منهم طرحت مسألة أنّ هذه الاحتكارات (من وكالات أجنبية ومصالح عائلية ومشروعات صناعية ومالية)، ربّما تقف عقبة في وجه تطوير الموارد البشرية وإدخالها في سوق العمل.

هذه المسألة، عندما تُطرح بهذه الطريقة، لا تشكل اعتراضاً على قيام هذه الاحتكارات

المحلّية والملكيات الإقطاعية، وإنّما المطلوب هو فسح المجال لأوسع فئات ممكنة من السكان للدخول في القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي، بحيث نضمن وجود المنافسة بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام، باعتبارها مصدراً لحيوية الاقتصاد الوطني وعنصر جذب للقوى العاملة. وفي هذا الموضوع هناك مفارقة بين تجربة شرق آسيا وتجربة البلاد العربية. إذ إنّ التجربة التنموية لدول شرق آسيا اعتمدت على احتكارات محلّية على المستوى الوطني، ممثلة بالشركات الصناعية والمؤسسات المالية الضخمة. إذاً، كيف أصبحت الاحتكارات المحلية العربية عنصر إعاقة للتنمية؟

الاحتكارات المحلية العربية هي احتكارات عائلية للوكالات الأجنبية، في كثير من الأحيان للأصول المحاسبية المتعارف عليها، وهي موجهة إلى الاستهلاك. وتقوم هذه المصالح العائلية باقتطاع جزء كبير من الدخل الناتج وتستثمره خارج الحدود، فلا يستفيد الاقتصاد الوطني منه في شيء، وهذا هو مصدر المفارقة مع تجربة دول شرق آسيا باختصار شديد.

ومن الممكن، إذا ما توفرت الإرادة السياسية للتنمية، أن تعدّل الحكومات هذا الوضع بفتح المجال للشركات المساهمة الصناعية والمالية والزراعية التي يُسمح للمواطنين بالتملك فيها، بالدخول في منافسة لهذه الاحتكارات، مع إدخال شروط على عمل هذه الشركات، كاشتراط توظيف نسبة معينة من العمالة الوطنية، وإعادة استثمار نسبة معلومة من أرباحها في نشاط الشركة أو في الاقتصاد الوطني عامة، وإدخال برامج لتأهيل العمالة الوطنية، وإعادة تدريبها، مع الدعم الحكومي المادي والمعنوي لهذه النشاطات. ولكن الإرادة السياسية غير متوفرة على ما يبدو، لأنّ هذه الاحتكارات المحلية تحولت بمرور الزمن، إلى جماعات ضغط قوية، تتمتع بنفوذ سياسي كبير، لا تستطيع أو لا تريد أغلب الحكومات الدخول في مواجهة معها.

(٣) عدم وضوح الرؤية المستقبلية

وكان من شأن هذا الوضع أنّ عمّق القصور في الجهود التنموية، وأدى إلى ركود هذه الجهود تماماً منذ أواسط الثمانينيات. فالاحتكارات المحلّية جمدت أو شلّت آليات تنمية الموارد البشرية بدفع العمالة الوطنية إلى التوظيف في القطاع العام. وهي أضعفت روح المنافسة في النشاط الاقتصادي، فتحولت إلى عنصر طرد إضافي للعمالة الوطنية، وعنصر جذب للعمالة الأجنبية في الوقت نفسه. وهي أدّت إلى زيادة الفوارق في مداخيل الطبقات الاجتماعية والشرائح الطبقية بين المستفيدة والتي على هامش الاقتصاد إلا من حيث قوتها الشرائية.

وهكذا، فقد أُخلّ بالشروط الثلاثة اللازمة لكسر حلقة التخلّف. وقد ترتب على ذلك خطر تسييس مطالب العمالة الأجنبية المتوطنة، أي التي استقرت في البلاد لأكثر من جيل. كما ترتب على هذا الوضع فقدان العرب، أفراداً وحكومات، السيطرة على مواردهم المالية لمودَعة في البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، والتي تستثمرها هذه البنوك على شكل تردولار لحسابها وحساب حملة أسهمها من دون أن يترتب على ذلك دخل مماثل للدول لمودِعة.

كما ترتب على هذا الوضع أنّ برامج دولة الرعاية وخدماتها التي تبنتها الدول العربية لتخفيف من آثار مواطن القصور في الجهود التنموية (وعدم توفر الشروط الثلاثة اللازمة لتنمية)، انتهت إلى أن أصبحت الدول العربية دولاً مدينة، وغير قادرة في الوقت نفسه على كبح جماح باب الرواتب والأجور في الميزانية العامة الذي ينمو بشكل أسرع من النمو في لدخل. ولهذا السبب، بدأت الدول العربية مناورات سياسية واسعة تمهد لتطبيق وصفة لبنك الدولي التقليدية التي تنادي بأنّ إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات التي تقدَّم عن طريق برامج دولة الرعاية، هو المفتاح السحري لجنة التنمية. ويحسن العرب صنعاً أن تذكروا أنّ البنك الدولي لا يقصده إلا المحتاجون الذين يفتقرون إلى الموارد، والبَطِرون لمبتلون بالتخلّف الخالص كما هي حال البلدان العربية.

لقد كان تبني سياسات الرعاية الاجتماعية ضرورة تاريخية اقتضتها مصاعب وتقلّبات مرحلة الانتقال من الاقتصاد والمجتمع التقليديين إلى الاقتصاد والمجتمع الريعيين حديثين. وقد أثبتت تجربة أوروبا وشرق آسيا، أنّ دولة الرعاية الاجتماعية هي أساس لانطلاقة التنموية الجادة. وإلى الخدمات العامة كالصحة والتعليم والبنية التحتية، يرجع تحسن في جودة الحياة المادية الذي تقدم ذكره. كما إنّ بعض الدول المتقدمة كالسويد اليابان، ما زالت إلى الآن تضمن الوظيفة واستقرار سياسات التوظيف من دون أن يتعارض لك مع الإنتاجية. إنّ التخلي عن برامج دولة الرعاية الاجتماعية من دون توفر شروط تنمية الثلاثة، ليس قراراً تنقصه الحكمة، بل قد يبلغ ضرره أضعاف الفوائد التي تجنى من نيه.

وفي سياق الحديث عن الرؤية المستقبلية في التنمية، يلفت أغلبية الدارسين للتجارب تنموية الانتباه إلى أهمية البعد الإقليمي في خطط التنمية. فقد كانت إسرائيل مصدراً، بل رة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، بما تشكله سياساتها العدوانية وحروبها مع عرب، واضطراب سياسات الدول العربية وتخبطها نحوها، عبر مراحل الصراع العربي - إسرائيلي. لقد كان من الممكن تصور مناخ المنطقة العربية وهو خالٍ من غيوم الاضطراب

والارتباك، عندما يُحَل الصراع مع إسرائيل بطريقة أو بأخرى، لولا وجود معسكري العراق وإيران، وما يمثلانه من تهديد دائم لأمن المنطقة. وهذا البعد الإقليمي هو أحد مصادر استنزاف موارد البلدان العربية، وأحد العناصر المعوقة للتنمية، وهو بُعد يستثمره الأصدقاء والأعداء على حد سواء لاستنزافها.

(٤) ثقافة التخلف وليس تخلف الثقافة

موضوع التخلف الخالص لا يمكن تركه عند هذه النقطة، فله نتائج سلوكية. هل ظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي ترجع إلى المقارنة بالغرب المعاصر كما فعلنا حتى الآن؟ أم التخلف ظاهرة تاريخية لها مقوماتها الذاتية؟ الإشكالية التي تدور حولها هذه التساؤلات هي في المصطلح نفسه. فالتخلف والتأخر والنامي وغيرها من المصطلحات، تعطي المعنى نفسه: المقارنة بالآخر، الاختلاف عن الآخر. ولكن المقارنة بالآخر والاختلاف عنه يتطلبان ضمناً تحديد هوية المتكلم: ما هي هوية النظام أو المجتمع أو الحضارة التي تختلف عن نظام أو مجتمع أو حضارة الغرب؟ وهنا نصطدم بحقيقة أنّ هوية المتكلم لا تنفصل في هذا السياق عن الآخر المختلف.

إذا كان هذا صحيحاً، فالعرب كانوا دائماً بحاجة إلى الآخر ليس لتحديد أوجه الاختلاف بيننا وإنّما لتحديد هويتنا أساساً. وهذا ما يجعلنا نرجّح أنّ التخلف ظاهرة تاريخية متغيرة وتفاضلية (أقل أو أكثر حسب المرحلة والمجتمع موضوعي الحديث)، وأنه ظاهرة لها مقوماتها الذاتية. وعبثاً نعتقد أنّ بإمكاننا أن نوجد «بمفردنا» ونعيش في بقعة من الأرض خاصة بنا من دون أن نعرّض أنفسنا لفقدان هويتنا. إذ لا يعود هناك مبرر للجوء إلى هذا النوع من التمرين.

هذا كلّه أولي بسيط ومعروف. ولكن علينا أن ندفع بهذه التساؤلات إلى نهايتها المنطقية. إنّ المعيشة في بيئة متخلفة تخلفاً خالصاً، أي تخلفاً لا يمكن تفسيره بالعوامل والمتغيرات المادية، تتطلب ثقافة تبرر التخلف وتسوغه وتجعلنا قادرين على التكيف معه. إذ لا يعقل أن يعيش العرب قروناً طويلة مع التخلف من دون أن يؤثر هذا التخلّف في الطريقة التي يفكرون فيها ويستخلصون المعاني ويفسرون الأشياء. فثقافة التخلف تعود إلى تخلف المجتمع، وليس التخلف خاصية للثقافة على الإطلاق. وهذا هو الأساس الأخلاقي للتخلف.

لنأخذ رفض الديموقراطية مثالاً لتخلف الثقافة. رفض الديموقراطية يعود إلى أنّها أسلوب في الحياة لا يناسبنا، لأنّ بيئة المجتمع العربي تختلف عن بيئة المجتمع الغربي.

و«تختلف» هنا تعني المفاضلة ضمناً. ولكن هناك من يعتقد أنّ جميع القيم المتصلة بالديموقراطية، من حقوق الإنسان والتعددية والتسامح وفصل السلطات وسيادة القانون. . . إلخ، واحترام الاختلاف، كلّها موجودة في قيم المجتمع العربي الإسلامي. الاعتراض هو على الاسم فقط، فإذا وضعنا الشورى بدل الديموقراطية أمكن حلّ الإشكال.

إنّ وجود هذه القيم أو عدم وجودها، هما مسألة عملية يمكن التأكد منها بالبحث الميداني، ونحن نعلم بالتجربة والمعايشة، أنّها كلّها دخيلة على المجتمع العربي الإسلامي، وليس الاسم فقط. إنّ الإصرار على وجودها خلافاً للواقع هو مثال على إمكانية وجود تخلّف خالص محض، لا يمكن تفسيره بالرجوع إلى العوامل المادية.

ومن مظاهر التخلّف الخالص الثقافي، استشراء ثقافة التسلط والاستبداد في ضمير الأفراد في المجتمع العربي إلى درجة يصعب، ولا نقول يستحيل، معها طرح مشروع تطبيق عملي للديموقراطية والدستورية والأسس المعيارية التي تقوم عليها. وهكذا نرى بكل وضوح (flagrant) عمليّات تزوير الديموقراطية وتشويهها في الدول المتخلّفة ومنها البلدان العربية.

(٥) المجتمع المدني والتخلّف الخالص

لا بدّ من مراجعة الاستنتاجات التي نتوصل إليها بالنسبة إلى التخلف، وإمكان التنمية في ظل التطبيق الديموقراطي. وحتى لو افترضنا أنّ هناك إمكانية من هذا النوع، فإنّ بيئة المجتمع العربي المتخلّفة تجعل من اللجوء إلى المجتمع المدني في مقابل الدولة، إضعافاً لهذه الإمكانية إلى أبعد الحدود.

فالمجتمع المدني في البلدان العربية مجتمع محافظ من الناحية السياسية، وقبلي وطائفي في الطريقة التي ينظر فيها إلى الأفراد والجماعات المختلفة، وأبوي التنظيم يسوغ تسلّط الرجل، ويبرر التمييز ضد المرأة. في هذه البيئة تتحول الدولة المتسلطة سياسياً إلى وسيط ورادع لتسلط مؤسسات المجتمع المدني التضامنية، وبذلك تكتمل حلقة التسلط، وهو الخيط الذي يربط مجتمعات هذا العالم بعضها ببعض، ويربطها برباط أوثق من ثورة المعلومات وثورة التواصل.

لقد افترست الدولة المجتمع المدني في البلاد العربية، وجعلت منه امتداداً لظل تسلّطها، فسهّلت على العسكر قضم بقاياه، وما زال خلفاؤهم يتمنطقون به. وعندما بدأت الدول العربية تطبيق برامج دولة الرعاية الاجتماعية، وبسبب ثقافة التخلف، تحولت هذه البرامج من أداة لتخفيف معاناة الأفراد في مرحلة الانتقال المتقلبة والمتفجرة، من المجتمع

التقليدي إلى المجتمع الحديث، إلى هبات ومعونات (hand outs) تكرس نمطاً متخلفاً في توظيف الأيدي العاملة. بل إنّ الوظيفة بحد ذاتها لم تكن أداة لإعادة توزيع الدخل القومي، وليست أداة للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

وهكذا عندما يواجه متخذو القرار والدارسون للمجتمع، خيوط الموقف وتقييمه في سياسات التخصيص، أو في اتباع تعاليم كهنوت البنك الدولي، سيجدون صعوبة بالغة في وضع سياسات عملية قبل مراجعة المفاهيم المتداولة، وصدق محتواها عن المجتمع، والسياسة، والديموقراطية، والعدل.

وهنا تكمن فرصة تاريخية في تقرير أي نوع من النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تناسبنا، هي أننا من دون أن ننتبه، نواجه مفترق طرق في تقرير نوع النظام الاجتماعي الذي يناسبنا، والذي يمكن أن تتوفر فيه الشروط الثلاثة اللازمة لكسر حلقة التخلّف.

وحتى لا يكون حكمنا على التخلّف الخالص حكماً مسبقاً أيديولوجياً أو شكلياً، حاولنا أن نوضح أنّ هذا التخلف يعاد إنتاجه من جيل إلى جيل، من خلال أدوات ثقافية متخلّفة لا تسمي الأشياء بأسمائها أو تفصّل الأسماء حسب مدلولاتها. هذا التخلّف ليس تخلفاً بالقياس إلى الآخرين فقط، إنّما هو معادلة تفاضلية تفترض تلازم المتكلم بالآخر، فلا يفهم التخلّف إلاّ بوجوده. وعندما نريد أن نتبين كيف نختلف عن الآخرين، لا بد من أن نحدد هويتنا، هذه الهوية هي ثقافة مجتمع مدني مبني على القبلية والطائفية والتنظيم الأبوي. وقد هيمنت الدولة التسلطية على المجتمع المدني وألحقته بها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وحولّت دولة الرعاية الاجتماعية إلى جمعية خيرية لتوزيع الهبات أو الصدقات في شكل وظائف، فأصبحت الوظيفة أداة لإعادة توزيع الدخل، أكثر من كونها أداة للمشاركة في النشاط الاقتصادي.

لقد بدا واضحاً وجود نوع من التخلّف السياسي والاقتصادي والثقافي، وهو التخلّف الخالص، الذي لا يمكن تفسيره بالرجوع إلى العوامل المادية، وإنّما إلى غياب الإرادة السياسية وضعف الرؤية المستقبلية. هذا النوع من التخلّف ابتُلي به العرب، وهو الذي يفسر استمرار تخلّفهم حتى تساووا مع أفقر أقاليم العالم، مع وفرة مواردهم، وبرغم امتلاكهم مقومات التنمية. وهذا بدوره يدل على أن للتخلّف ديناميات محلّية ذاتية، ولا يمكن تبريره بأطروحة الامبريالية والتبعية فقط. وتتساوى الدول العربية في ابتلائها بالتخلّف الخالص؛ فهناك الدول العربية الفقيرة التي تعاني التخلّف الخالص الفقير، ودول الخليج التي بدورها تعاني التخلّف الخالص المرفه.

(٦) معادلة العدل والاستبداد في النموذج التراثي للدولة

(١) يمثّل المقال القصير الذي نشره أحد الكتاب في جريدة **القبس** الكويتية، بعنوان «أموي عند الرشيد وست منافع»، نموذجاً مثالياً للتفكير الاعتذاري للاستبداد ـ الفكر الذي يجد الأعذار والمبررات للحاكم المستبد ونظام حكمه الاستبدادي ـ . في هذا المقال يحاول الكاتب أن يجد ست منافع واقعيّة تتلّخص عناصرها في:

١ . «كان في الشام رجل من بقايا بني أميّة».

٢ . «كبير الجاه، مطاع في بلده»، (وهنا مربط الفرس).

٣ . ولكن الوشاة أدخلوا في روع هارون الرشيد «أنّه لا يُؤمَن جانبه».

وقبل أن يتأكّد الرشيد من كيف أنّ الرجل لا يؤمن جانبه، أو يطلب من الوشاة إقامة الدليل على صدق اتهامهم للرجل، أمر بأن:

أ - يُحضَر إليه في بغداد فوراً.

ب - على أن يُحضَر مقيَّداً.

ج - وأن يُحضَر مهاناً، بأن يركب على جمل واحد مع خادم الرشيد، والذي عليه أن يسجِّل كل كلمة يقولها الرجل.

هذا الأسلوب في التعامل مع الوشايات هو أسلوب الحكم الاستبدادي الذي يتعامل مع المواطنين، لا كمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، وإنّما كمذنبين (قبل أن تثبت إدانتهم)، حسب قاعدة خذوه فغلّوه في غياهب السجن أو سلّموا رقبته للجلاد.

أين يجد كاتب متنوّر منفعة واحدة في هذه الواقعة، فكيف الحال بست؟

نسوق هذه المنافع الست حسب منطق الكاتب، وملخّصها:

المنفعة الأولى: إنّ الوشاية سببها الحسد، والحسد مذموم، وفي هذه عبرة لمن يعتبر.

المنفعتان الثانية والثالثة: إنّ الثقة بالله عظيمة، فلمّا كان الرجل بريئاً واثقاً من براءته، تسلّح بالإيمان والشجاعة (وعدم الخوف من السلطان)، فأنجته شجاعته. ولم يخف من وجوده في حضرة سلطان يمكن أن يأمر بقطع رأسه وقت يشاء.

المنفعة الرابعة: بالرّغم من كون أمر الاعتقال اعتباطياً اتُّخذ بناء على وشاية، إلاّ أنّ «المسؤول الأمني»! أي خادم الرشيد، ترفّق بالرجل ولم يبادره بإبلاغه أمر اعتقاله، إلاّ بعد أن فرغ المسؤول الأمني من الطعام والصلاة وانصراف الناس، وفي هذا حس حضاري غلب على الحس الأمني أو على ما قد يدعو جلاوزة السلطان وزبانيته إلى الرعونة المنتظرة منهم.

المنفعة الخامسة: كان خادم الرشيد أميناً في كتابة «تقريره الأمني»! فلم يزد عمّا رأى وسمع ولم يتقوّل على الرجل أو يتزيّد.

المنفعة السادسة: إنّ السلطان رجع عن الخطأ عندما اكتشف براءة الرجل (وكان ماء الحياء بادياً على وجه الرشيد، ولكن الكاتب لا يخبرنا كيف اكتشف الرشيد براءة الرجل)، ولعلّه رجع إلى (مصادره)... ليتأكد من مصداقيّتها!.

(٢) إن ما ذُكر أعلاه لا يُثير السخرية وحسب، وإنما يُثير الحزن والإشفاق أيضاً، لأنّ هذه الواقعة تمثّل نقصاً مزمناً ومحزناً في التراث السياسي للدولة العربية الإسلامية. ولو كان الأمر طبيعياً يخضع لحكم منطق الأشياء الاعتيادي، ولو كان الحكم مبنياً على مبدأ العدل وسيادة القانون، لكفانا هارون الرشيد مغبة البحث عن منافع متخيلّة، إلاّ منفعة واحدة، وهي المنفعة الأخيرة (السادسة)، أي لو أنّه رجع إلى مصادره أولاً، أو أنّه طلب من «المسؤول الأمني» الحقيقي؛ وهو واليه على الشام وعامله (وليس خادمه الخاص)، أن يتحقق من الأمر حسب ما هو مشروع من الإجراءات ومشروع له، لحفظ كرامة الرجل ولم يُروِّع أهله بغير داع.

ولو أنّه فعل ذلك لما كان لهذه الواقعة من معنى، ولما تكررت الوشايات واستمرّت، ولما أصبحت المصادرات المبنيّة عليها، واعتداءات الأمراء على أملاك التجّار والمواطنين، عرفاً ومصدراً لدخل الأمراء وإثرائهم، ولما اختلت دائرة العدل. ولمن يريد أن يتأكد من سعة انتشار ظاهرة المصادرات هذه في تلك الفترة من تاريخنا، ما عليه إلاّ الرجوع إلى كتاب (أحد أفاضل المؤرخين العرب المعاصرين)، عبد العزيز الدوري عن **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**.

ولكن الأشياء لم توضَع دائماً في نصابها الحقيقي، وغابت في كثير من الأحيان مقوّمات العدل: مبدأ المواطنة والانتماء، مبدأ سيادة حقوق الإنسان (كفالة الحريّات وخاصة حق اختيار الحكّام ومحاسبتهم)، ومبدأ سيادة القانون، مبدأ المساواة أمام القانون، مبدأ استقلال القضاء. أمّا الفكر الاعتذاري الذي يحاول تبرير استبداد الحكام فيلجأ إلى تسمية الأشياء بغير مسمياتها. وهذا الفكر الاعتذاري ليس قاصراً على العرب والمسلمين وحدهم، فرئيس أكبر دولة في «العالم الحر» وهو رونالد ريغان رئيس الولايات المتحّدة، يصف عصابات الكونترا (المكوّنة من قطاع طرق ومرتزقة بائسين - والتي اشتركت عدة دول إسلامية في تمويلها)، بالمجاهدين في سبيل الحريّة.

وفي مقطع من افتتاحيّة جريدة **الإيقاظ** (عدد ١٥، ٨ آب/أغسطس، ١٩٠٩)، نرى إلى أي درجة من الخلل يمكن أن يؤدّي إليه التفكير الاعتذاري، عندما كتب سليمان فيضي

(الذي قُدِّر له أن يصبح في سني الاستقلال الأولى أحد قادة الحركة الوطنيّة في العراق) في تعريف للحرية:

«الحريّة - هي إطاعة الملّة جمعاء للحضرة السلطانيّة، لأنّ هذه الطاعة فرّض على المسلم بقوله تعالى: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».

«الحريّة - هي كما يلزم على الأمّة الإطاعة التامة للحضرة الملوكيّة، كذلك واجب عليها الإطاعة والانقياد لأوامر الحكّام والمأمورين العادلين وهيئة الحكومة المجموعة.

«الحريّة - هي انقياد العساكر وإطاعتهم لجميع قوّادهم، ومحافظتهم على الضبط والربط.

«الحريّة - هي هذه لا كما يذهب أسرى الأغراض وحبّ الذات يؤوّلونها خلاف حقيقتها».

بعد هذا، ليس بمستغرب إذاً، أن يجد كاتب متنوّر من أمثال سليمان فيضي منافع في الحكم الاستبدادي وفي قرارات غاية في التعسّف تُتخذ بناء على وشايات يستثمرها نظام الحكم ويستحلبها إلى أقصاها. رحم الله عمر بن عبيد الذي قال عندما رأى سارقاً تُقطع يده بأمر من السلطان: «لا إله إلا الله، سارق العلانية يقطع يد سارق السر» **في المستطرف في كل فن مستظرف**.

(٣) إنّ مبادئ العدل سالفة الذكر التي تُعَدُّ الآن روح العصر وميثاقه، تمنعنا من أن نجد منافع من النوع الذي يستخلصه المقال السابق من الحكم الاستبدادي، ويصل الأمر إلى حدّ الاستغراب عندما نعلم أن بعض الدول العربية تملك قوانين عصريّة ولكنها تتجاوزها إلى حد تصفية المواطنين جسدياً بمجرّد سماع وشاية من النوع الرشيدي. وكيف أنّ بعض الدول العربية الأخرى لا تملك قوانين عصريّة بالمرّة، وبالتالي لا تملك قوانين تنظّم إجراءات الأدلة الجنائية، فهي في هذا ما زالت تتبع قانون!: خذوه فغلّوه.

جاء في ورقة قُدِّمت إلى منتدى التنمية في الخليج العربي في ندوته السنويّة التي عُقدت في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بعنوان: **المواطنة وأزمة الدولة القطريّة**، أنّ النموذج التراثي للمواطنة ولنظام الحكم لا يمكن الرجوع إليه في بناء الدولة الحديثة، أي أنّه لا يصلح أن يكون إطاراً مرجعياً إلا بعد معالجة مَواطن النقص والقصور التالية:

أولاً: إنّ الفهم التراثي للمواطنة يفتقر إلى مبدأ الحقوق والواجبات، ليس للإنسان في هذا الفهم حقوق، فمالك الحقوق هو الله، وما الإنسان إلاّ مكلَّف بالمحافظة على نِعَم الله. وهذا التكليف مبني على مبدأ الفرض والوجوبية، أي الواجبات المفروضة على

الأفراد؛ وهي إمّا فروض عينية (القيم السامية الملزمة للجميع)، وإمّا فروض كفاية مبنيّة على فكرة الإنابة كالإمامة والقضاء والجهاد (انظر لمزيد من التفاصيل محمد عمارة: **حقوق الإنسان في الإسلام**، «سلسلة عالم المعرفة»، الكويت ١٩٨٥). ولذلك لم يجد عبد الله النفيسي في ملاحظاته حول النظام العام للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين (جريدة **القبس**، ٢١ / ٩ / ١٩٨٩)، أي ذكر في هذا النظام لحقوق الأعضاء إزاء تنظيم «الإخوان المسلمين»، بينما يحفل النظام بذكر حقوق التنظيم إزاء الأعضاء، فهذا امتداد عميق لموقف تاريخي في صلب النظام السياسي للدولة العربية الإسلامية.

ثانياً: مع أنّ الدولة العربية الإسلامية كما ظهرت في عهد الخلافة، بُنيت على مبادئ أربعة أساسية (كون السلطة للجماعة، كون الإمامة واجبة بالشرع والعقل لإقامة العدل، كون الحاكم مسؤولاً أمام الأمة عرضة للتقويم والخلع، كون حماية الرعيّة وصون حريّتها فرضاً على الإمام)، إلاّ أنّ هذه المبادئ لم تُحترم في الحقبة اللاحقة، لأنّ مصدر السلطة تحوّل من الأمّة إلى القبليّة السياسية (أي قبلية التحالف والاتحاد وليس قبليّة الدم والنسب). فقد استُلهمت الرموز القبليّة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة لتخدم ثلاث وظائف: كمصدر لتماسك الجماعة (العصبيّة والنعرة: عدنانيين وقحطانيين... إلخ)، وكإطار للعضويّة في الجماعة (مسلمين، موالي، ذميين، مستأمنين... إلخ)، وكرابطة موحّدة الغرض (انظر خلدون النقيب عن بناء المجتمع العربي، مجلّة **المستقبل العربي**، عدد ٧٩، ١٩٨٥).

ثالثاً: افتقرت الدولة العربيّة الإسلامية إلى تحديد أسلوب مؤسسي لاختيار الحاكم، فقد انتهت الحال بأن أصبحت إمارة الاستيلاء (بالقوة والغلبة)، هي القاعدة في أغلب الدول العربيّة والإسلامية، وليس إمارة الاستكفاء ذات الشروط المحددة، شرعاً وعرفاً. كما تعددت أساليب اختيار الحكام من النمط الجمهوري إلى النمط السلالي، إلى النمط القبلي. وقد أدّت تخريجات الفقهاء إلى إضافة شرعيّة شكليّة (لم ترض بها الجماعة)، على هذا النوع من الإمارة وعلى جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل (كما عند الماوردي في **الأحكام السلطانية وقوانين الوزارة**).

رابعاً: ترتب على هذا عدم تمأسس أساليب محاسبة الحكام في حالة الجرح بعدالتهم، مما جعل تطبيق مبدأ السلطة للجماعة من باب المستحيلات في البيئة التقليديّة، واختلف الفقهاء والمفكّرون في حدود الطاعة والصبر على الحاكم الجائر، ولذلك لم يهتدوا إلى الشروط الواجب توافرها في الثورة على الحاكم الجائر أو قواعد خلعه. وقد قاد التيّار السلفي المحافظ إلى إضعاف التوازن بين الحاكم والمحكوم وسمح أو تغافل عن أساليب كثيرة ممكنة للاستبداد كما في استغلال مبدأ المصالح المرسلة، فأجاز هذا المبدأ للحاكم

التصرّف غير المقيَّد في ما لا يحصل فيه إجماع بين الفقهاء في أمور السياسة.

خامساً: أدّى ذلك كلّه إلى شخصانيّة الولاء في الدولة العربيّة الإسلاميّة، أي أنّ الولاء والطاعة كضرورتين واجبتين، هما للحاكم لشخصه وسلالته، وليسا للجماعة باعتبارها مصدر السلطة في المجتمع. وتأصّل هذا المفهوم في الحضارة العربيّة الإسلاميّة إلى درجة أنّ مصطلح الدولة في التراث، كما استعمله ابن خلدون، يعود إلى حكم سلالة الحاكم (دولة بني أمية، دولة الحمدانيين، دولة المرابطين. . . إلخ). فازدهر الحكم السلالي في الحضارة العربيّة الإسلاميّة مستغلاً عدم وضوح هذا الجانب في عقد الإمامة، وبخّاصة البيعة المشروطة بإقامة العدل.

سادساً: يتّضح من كتابات الفقهاء والمفكّرين (خاصة ابن المقفّع في **رسالة الصحابة**، والماوردي في **مشروع الدولة الميمونة**. . . الخ)، أنّ نظام الحكم السلالي المركزي في إدارة الحكم وشؤون الدولة لم يعد يتلاءم مع التعددية الكبيرة في صلب الحضارة العربيّة الإسلاميّة، لأنّ المركزية الأموية والمركزية العباسيّة في ما بعد، لم تأخذا بعين الاعتبار «العصبيّات» الجديدة التي بدأت بالظهور (العصبيّة الشامية، الكوفيّة، الخراسانيّة. . . إلخ)، في ظل تفجّر نمط الإنتاج المركنتالي العربي الإسلامي وارتفاع مستويات الإنتاج والتحضّر، وبالتالي ارتفاع مستويات المعيشة، مما خلق تناقضاً محورياً أدّى (بالإضافة إلى عوامل أخرى)، إلى تمزّق الدولة وتشتتها. ولذلك حصر ابن خلدون فرص بقاء نظام الحكم السلالي في السلطة، في حالة عدم قيام ظرف استثنائي في أربعة إلى خمسة أجيال.

(٤) وفي الحقيقة أن هناك ثمرة خير يمكن أن تُجنى من أنّ الفهم الديني للمواطنة في التراث، يفتقر إلى مفهوم حديث للحقوق والواجبات عندما يجتهد في تفسيره وتخريجه من صدق عزمه، وواتته الشجاعة في قول كلمة الحق، كما فعل بعض علماء المسلمين وأساتذة القانون الذين كتبوا «الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان»، الذي أعلنه سالم عزّام الأمين العام للمجلس الإسلامي في مقر اليونسكو في جلسة مهيبة بتاريخ ١٩/٩/١٩٨١، وأحسب أنّ قلّة من المسلمين خارج أوروبا علمت بتفاصيله حتى الآن، والإعلان لا يبتعد كثيراً عن الإعلان الثوري لحقوق الإنسان الذي أعلنته الثورة الفرنسيّة عام ١٧٨٩.

فقد استنبط هؤلاء العلماء الرؤية العامة لحقوق الإنسان في الإسلام، من القناعة الراسخة بأنّ الله عز وجل هو وحده مؤلّف القانون، وأصل كل حقوق الإنسان (كما ورد في الفقرة أولاً، ص ٤ أعلاه). ولمّا كان للقانون أصل إلهي «لا يمكن لأي زعيم سياسي أو حاكم أو أي مجلس نيابي أن يلغي أو ينتهك أو يغيّر حقوق الإنسان»، في الحريّة والكرامة والأمن وغيرها، التي وهبها الله له. . . ومن هذا المنطلق، فإنّ نقطة الضعف في

الفهم الديني للمواطنة يمكن أن تتحوّل إلى نقطة قوة بحيث يصبح للحضارة العربيّة الإسلاميّة قانون مثالي لحقوق الإنسان.

ولكن المعضلة الرهيبة كما يقول محمد أركون، تكمن في أنّ التطبيق بخلاف المثال النظري يصطدم بواقع أنكر على مدار أربعة عشر قرناً هذه الحقوق وشوّهها، بحيث اختلطت الأصول الإلهيّة للقوانين عامة بتخريجات الفقهاء واجتهاداتهم، وأصبح كل ما يدخل في الشريعة قدسياً. أي أنّه حتى تخريجات الفقهاء واجتهاداتهم أصبحت مقدّسة يخاف أشجع العلماء أن يُخضعها لمنطق العقل ومتطلّبات العصر والواقع. وكلّنا يعلم مصير العالم الجليل علي عبد الرازق الذي استنتج، وكان على صواب، أنّ ليس للخلافة ولا للدولة في الإسلام، أساس ديني إلهي قدسي، ليأتي بعد نصف قرن من هذا الإنجاز الكبير مَن ينادي بالحاكميّة، ويشرّع للتعصّب والإرهاب، باسم الدين وباسم الله.

وأراني مضطراً إلى الاتفاق مع محمد أركون في «أنّ المسلمين عموماً، والعرب خاصة، لا يجهلون فقط التطوّر التاريخي للمجتمعات الأوروبيّة المواجهة لهم، وإنّما يجهلون أنفسهم أيضاً وتراثهم الإبداعي المنتج». فلو أنّهم فعلوا لوجدوا نقاط ارتكاز صلبة ينطلقون منها بثقة للإسهام في الحضارة الإنسانية المعاصرة المتطوّرة النامية على الدوام. (انظر خلاصة النقاش في الندوة الثالثة التي نظّمتها الأكاديميّة الفرنسيّة للعلوم الأخلاقيّة والسياسيّة في باريس بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٣، عن الإسلام وحقوق الإنسان، المنشور في مجلة **الفكر العربي المعاصر**، عدد ٦٢ - ٦٣، آذار/مارس ١٩٨٩، ص ١١٠ - ١٢٢).

وتأسيساً على ما تقدّم، فإنني أتوجّه إلى المتنورين من دعاة «الحل الإسلامي»، وإلى الذين يتبعونهم أو يهتدون بهديهم، بمطلب سبق أن قدّمه خالد محمد خالد، من العلماء، في كتابه **مواطنون... لا رعايا**، (في آذار/مارس سنة ١٩٥١)، وهو أن: أطلقوا سراح العقل: «إنّ العقل في بلادنا... مشرّد تطارده الحكومات، وتطارده أيضاً الجماعات... إنّ الخوف والتقليد هما اللذان يلفّان عقولنا في الظلمات... وهؤلاء الذين يثيرون العواصف أمام العقل باسم الله جد مفترين!» (ص ٩٤ - ٩٥).

لقد زهدنا بهذه المنافع التي تأتينا من الاستبداد، فنحن مواطنون لنا حقوقنا مثلما علينا واجبات: «فالمواطنة هي المحور الذي نختاره لننظم حوله شتى قيمنا وكافة معاييرنا... إنّ المواطنة... هي ألاّ تعيش في بلادك محايداً، بل مجاهداً... هي أن تحترم حقوقك، وتمارسها حقاً حقاً... هي أن تدوس مصالحك الخاصة، عندما تصبح مصائر بلادك في كف القدر... وهي أن تعامل الدولة أعضاءها، باعتبارهم مواطنين، لا رعايا... وأن توقظ في ضميرها معاني الإنسانية والكرامة...» (ص ١٦٦ - ١٦٨).

(٧) هل هو تحول في القيم أم تغير في قواعد اللعبة؟

من الأمور المعروفة أن هناك اختلالات تحدث في مراحل الانتقال من حالة اجتماعية، أو من نظام سياسي، إلى حالة أخرى ونظام آخر. وهذه الاختلالات صاحبت، ولا تزال، الثورات في السياسة وفي الفكر، وصاحبت الحروب الأهلية والعامة. وسبب هذه الاختلالات تفاوت في مسبباتها ولكن أغلبها ينجم عن عدم تناسب القيم، وبخاصة الأحكام الخلقية مع الحالة الجديدة أو النظام السياسي الجديد. ولكن هذه الاختلالات تتوقف عند نقطة لا تتعداها، عندما يتكون عرف جديد وأحكام خلقية تتناسب مع المرحلة الجديدة.

وشهد المجتمع العربي هذه الاختلالات التي أدت إلى تحول في القيم: في الأحكام الخلقية وطرق التفكير. فقد صورها المويلحي وأبدع تصويرها في **سيرة عيسى بن هشام**، في أثناء المواجهة مع الاستعمار وحداثته المستوردة في مطلع القرن العشرين. ومررنا بمرحلة أخرى من الاختلالات في الأربعينيات والخمسينيات وصفها محمد جابر الأنصاري في **تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي**، وأحسن وصفها.

في كلتا المرحلتين، ظهر المجتمع العربي وهو مستقطب بين القديم والجديد، ومنشطر بين عقليتين، غير قادر على الاختيار بينهما: بين ما يصلح للمجتمع الجديد، وما أصبح بالياً مستهلَكاً.

هذه الاختلالات، خلافاً للعقلية الوظيفية المحافظة، هي حالة طبيعية تصاحب مراحل الانتقال. ولكن استمرار هذه الاختلالات في البلدان العربية منذ ما يزيد على نصف قرن، يدل ليس على حالة انتقالية تصاحب مراحل التحول التاريخي، وإنما على تغيير جذري في قواعد اللعبة الاجتماعية والسياسية، وهذا سوف يغير كل شيء.

فمن الاختلالات التي أعنيها، الإثراء غير المشروع على حساب الدولة، والاختلاس الصريح للأموال العامة، والغش والتدليس في المعاملات التجارية، والواسطة والمحسوبية، والرشوة العينية والنقدية، وسوء استغلال النفوذ والسلطة، والإتجار بالممنوعات كالمخدرات وما شابه، والنصب والاحتيال السياسيان والإجراميان... إلخ.

هذه الاختلالات كما ذكرنا تحدث في فترات التحول التاريخي، وقد خلّدها بريخت في مسرحية ورواية **الثلاثة بنسات** في إنكلترا فترةَ الحرب العالمية الأولى. ولكن مكافحة هذه الاختلالات والتقليل من ضررها، يتمّان باللجوء إلى القضاء المستقل والرأي العام الشعبي المستنير.

والسؤال المخيف والمفزع هو: ماذا لو انعدمت أدوات مكافحة هذه الاختلالات، بسبب عجز القضاء المستقل على السيطرة عليها؟ أو الحالة الأسوأ: ماذا لو أن الرأي العام

الشعبي توقف عن رفض هذه الاختلالات، أي توقف عن إبداء الرأي فيها، «باعتبارها شذوذاً مرفوضاً؟» أنا أزعم أننا قد وصلنا إلى حالة من هذا النوع، أو كدنا، حيث نتوقف عن إصدار الأحكام الخلقية عليها، فتصبح هي العرف السائد في العلاقات بين المواطنين، لأن مرتكبيها لا يقعون تحت طائلة القانون، والقانون مكتوف اليدين بسبب انتشارها أو استشرائها في النسيج الاجتماعي.

وهذه الحالة هي معضلة حقيقية للمربين والمصلحين وراسمي السياسات العامة. إننا نجني على أبنائنا إذا علّمناهم قيم الأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل، ونظلمهم إذا طلبنا منهم أن يكون نجاحهم في الحياة حصيلة تعبهم واجتهادهم، ونكبّل أيديهم إذا قلنا لهم إن من السلوكيات المرفوضة أن نتسلق على أكتاف الآخرين، أو أن نبخس الناس أشياءهم. فنحن على ما يبدو بحاجة إلى عرف وأحكام خلقية جديدة تتناسب مع الوضع الجديد الذي تصبح فيه الاختلالات هي المقياس والقاعدة، وليس العكس.

وإذا بحثنا في أحوال المجتمعات الأخرى عن حالات مشابهة، فربما نجد العذر للشعب الأميركي عندما يقتنع ٥٧٪ من مواطنيه، بأن رئيسهم بيل كلينتون يكذب بانتظام في علاقاته الشخصية، ولكن ٦٢٪ منهم لا يحبذون إقالته أو عزله، لأنه رئيس جيد والاقتصاد متين. ولكن ما العذر الذي نلتمسه لبعض الحالات في بلادنا، الذي تنشر عنه الصحافة، والذي هو الجزء الظاهر فقط من كتلة الثلج التي تطفو على هذه «المراغة» الهائلة؟

إشكالية في المواطنة

أطروحات حول المواطنة وأزمة الدولة القطرية في الوطن العربي

الأطروحة الأولى: تحديد مفهوم المواطنة

المواطنة هي علاقة نظرية بين طرفين: شخص طبيعي (الفرد)، وكيان معنوي سياسي يُعرف بالدولة، بحيث:

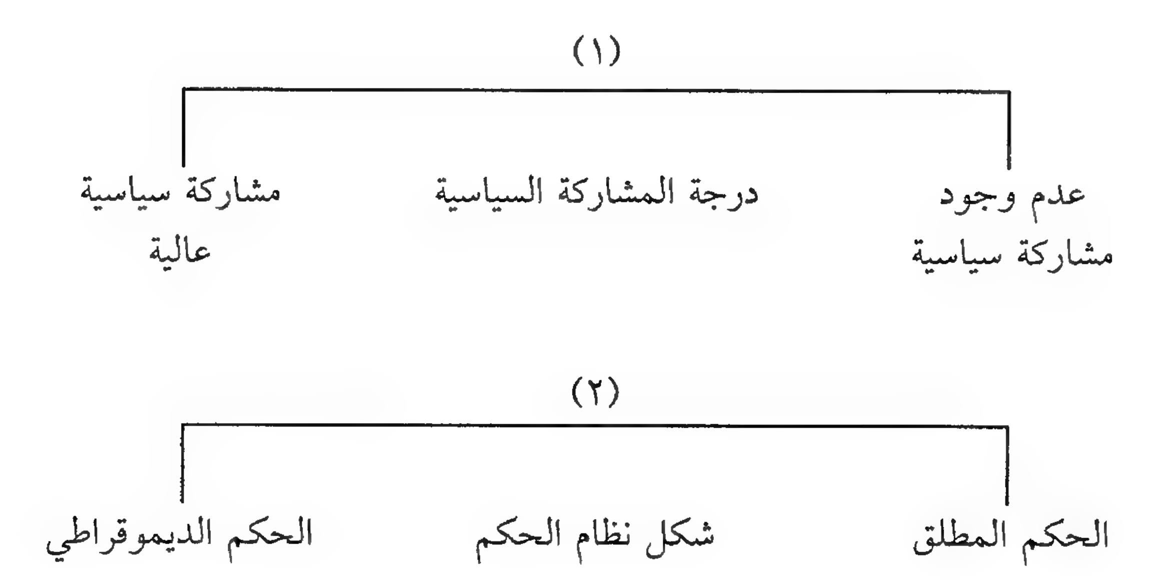
١- يَدين الأول بالولاء ويشعر بالانتماء إلى الثاني، ويلتزم الثاني بتوفير الحماية والأمن للأول بموجب شرعة أو دستور (أو عقد).

٢- يحدد بموجب الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين، عملاً بمبدأ المساواة أمام القانون (الشخصية القانونية للمواطن كنموذج مغرب للإنسان alienate).

٣- أ) تتحقق المواطنة للشخص الكامل الأهلية (الشخص البالغ الراشد) من خلال مشاركته في الجماعة الوطنية.

ب) يعرف المواطن حقوقه وواجباته عن طريق التنشئة الاجتماعية والمشاركة في حياة الجماعة والتربية الوطنية (السياسة).

العنصر الأول: اختلفت الآراء حول التحديد الدقيق لمفهوم الولاء - الانتماء الذي تقع تبعته على المواطن، وعلى حدود سلطة الدولة وأشكالها. فمن الممكن أن تقف حدود الولاء- الانتماء، على حمل جنسية تلك الدولة وإطاعة المواطنين للقوانين السائدة فيها فقط، ومن الممكن ألاّ تحد سلطة الحاكم على المواطنين أية حدود. بين الطرفين هذين تقع أغلب الحكومات المعاصرة على متصلين (continuums):



العنصر الثاني: إن تحديد العلاقة بين المواطن والدولة بشكل حقوق وواجبات من خلال الشرعة أو الدستور، ظاهرة ليست حديثة، فقد وجدت في أغلب الحضارات القديمة والوسيطة، ولها خصوصية تاريخية في بيئة العالم العربي - الإسلامي، ولكن الشخصية القانونية للمواطن كنموذج مغرب للإنسان، والتساوي أمام القانون للجميع هي ظاهرة حديثة مرتبطة بظهور الرأسمالية وخاصة بعد الثورة الفرنسية.

المهم في الأمر هو أن هذه تمثل نقلة نوعية في تطوير نموذج الانتماء - الولاء ومن المجال القبلي - الضيق (التخصيصي particularistic) والمجال القبلي - الديني الذي يقدم على صورة كلية شاملة أو: (religions universalism) إلى المجال القبلي - القومي (على أساس أن القومية هي امتداد للقبلية المؤدلجة - ideology).

وقد نختلف في تقييم هذه النقلة النوعية، مثلاً من أممية الإسلام - إلى قبلية العرب (النعرة) - ولكنها كانت مناسبة لظهور الرأسمالية وخاصة في الاندماج (في السوق الوطنية)، بدلاً من تلاقي خطوط متشعبة متوازية كما في نظام الملل.

هناك طبعاً مجال لتطوير هذا إلى النموذج القومي - الأممى وهو يمثل البديل المستقبلي (وهو حديث الأطروحة الأخيرة).

العنصر الثالث: الحقوق والواجبات لا تتحدد إلا بشرعة، وإلا بالمشاركة في الجماعات الوطنية بروحية المساواة أمام القانون - إن إحساس المشاركة في حياة الجماعة هو فرض السيطرة على الحاكم - وجعل عملية الحكم عملية دينامية.

هذه المشاركة تبنى على أساسين:

أ) إن هذه المشاركة تُبنى على مجموعة من القيم والقواعد التي تحدد مجال الممارسة السياسية والسلوك السياسي، وهي تمثل القيم العليا للمجتمع، مثلاً التسامح - التعصب - التسلط - الديموقراطية - الاستقلال - التبعية - الانفتاح - الانغلاق.

ب) إن المواطن يكتسب المعرفة بهذه القيم والقواعد من خلال انتظام عملية التنشئة الاجتماعية والتربية الوطنية. إن الالتزام بالولاء - الانتماء مسألة طوعية تجعل من كل مواطن رقيباً على نفسه وعلى الآخرين.

النتيجة: إن أي خلل في أي من العناصر يؤدي إلى اختلال الأسس التي تقوم عليها العناصر الأخرى.

الأطروحة الثانية: خصوصية المواطنة في الحضارة العربية الإسلامية

(١) إن التعريف الذي ورد في الأطروحة الأولى للمواطنة هو المفهوم الغربي الحديث للمواطنة بعناصرها الثلاثة. وقد أصبح هذا التعريف معياراً عاماً أسوة بمعايير الحكم الدستوري - الديموقراطي في ظل ظاهرة المجتمع الكوني (global society) التي جاءت في أعقاب مرحلة انحسار الاستعمار، وتحقيق التواصل الجمعي على المستوى العالمي الذي ربط أرجاء الكرة الأرضية بشكل محكم.

ولكن للمواطنة خصوصية تاريخية في كل حضارة، ويهمنا هنا الحديث عن خصوصيتها في الحضارة العربية الإسلامية: وتكمن الخصوصية التاريخية للمفهوم التراثي الإسلامي للمواطنة في أنها تتصل بشكل مباشر بالسكن في دار الإسلام بدون اعتبار للحدود الفاصلة بين الدول والممالك التي تتكون منها دار الإسلام.

ولكن المواطنة (بمعنى اكتساب الجنسية) بالرغم من أنها عامة للسكان، إلا أنها تكون كاملة في حالة الانتماء إلى الأمة، أي أنها تجمع بين الشمولية الأممية التي تتخطى حدود الأجناس والقوميات من جهة، وبين الخصوصية التي تميز دار الإسلام عن بقية العالم من جهة أخرى.

أ – والفهم التراثي للأمة فهم ديني خالص، أي أنها أمة المسلمين، وتكتمل عناصر أمة مسلمين بدار وأمة وإمام (رضوان السيد، ص ٧٩)، وهو ما اصطلح عليه بالجماعة. بينما تكون الرعية من عامة السكان: مسلمين وذميين ومستأمنين، والرعية تنقسم بدورها إلى عامة وخاصة.

ب – لذلك، فمن الممكن تصور الرعية على أنها مكونة من «طبقات» من السكان متلازمة الوجود. (كما عند علي بن أبي طالب في **نهج البلاغة/** مقتبس من عمارة).

وقد ظهرت أربعة مبادئ أساسية قامت عليها الدولة العربية الإسلامية على المستوى النظري منذ وقت مبكر من إنشائها (بغض النظر عن مدى التزام الدول المتعاقبة بهذه المبادئ)، وهي:

١- إن السلطة للجماعة (الأمة مصدر السلطة كما تجلى في بيعة السقيفة).

٢- إن الإمامة واجبة (بالشرع والعقل) لإقامة العدل.

٣- إن الحاكم مسؤول أمام الأمة وعرضة للتقويم والخلع.

٤- إن حماية الرعية وصون حريتها فرض على الإمام.

ولكن هذه المبادئ لم تحترم بالكامل في المراحل المتعاقبة التي مرّت على نمو وتبلور الدولة العربية الإسلامية، فقد غيّرت وعدّلت وحرّفت في التطبيق العملي.

وفي جميع الأحوال فقد ظهرت مواطن من النقص في التطبيق العملي لهذه المبادئ الأربعة، مما يضعف الادعاء بكفاية نموذج الدولة العربية الإسلامية التقليدي.

(٢) وخلافاً لما يدعي التوفيقيون الاعتذاريون للتفسير التراثي، فليس هناك في الفهم التراثي للمواطنة شيء يقابل الحقوق والواجبات بالمعنى الحديث للمواطنة كما ورد في الأطروحة الأولى.

١- المنطق العام هو الفرض، أي الوجوبية والالتزام على الفرد، أي أن الواضح المحدد هو واجبات الأفراد، وليس حقوقهم، وبمعنى آخر الواجبات المفروضة على الأفراد.

٢- مالك الحقوق هو الله وما الإنسان إلاّ مكلف بالمحافظة على نعم الله (وحقوقه) وصيانتها، ولذلك فالمواطنة في الدول العربية الإسلامية تتصل بفروض هي واجبات أو ضرورات واجبة.

٣- قسّم الفقهاء في تخريجاتهم اللاحقة الفروض إلى نوعين:

أ) فروض عينية أو «خاصة» وهي التي تتوجب على الأفراد جميعاً، وتنطوي على قيم

اجتماعية وسياسية؛ كالوفاء بالعهد، الإخلاص في العمل، طاعة الإمام، عمل البر والتقوى، النصح، التكافل الاجتماعي. . . إلخ.

ب) فروض كفاية وهي الفروض «العامة» التي يمكن أن تؤدَّى بالاكتفاء بأن يقوم البعض بأدائها، أي أنها مبنية على فكرة الإنابة والتمثيل مثل: الإمامة، القضاء، الجهاد، الأمر بالمعروف، التعليم، توفير وسائل العمران. . . إلخ.

وبناءً عليه، فإن المواطنة بمعنى الولاء والطاعة للإمام من حيث هي ضرورة واجبة، تتحدد في علاقتها بإمارة الاستكفاء من خلال «عقد» الإمامة الذي تتحدد شروطه الشرعية من خلال ما استقر عليه عرف يمثل ما سمي في ما بعد بموقفَ أهل السنة والجماعة أو الإسلام الرسمي منذ منتصف القرن الثالث الهجري.

الأطروحة الثالثة: نقد النموذج التراثي للمواطنة

مما سبق، يمكن أن نحدد مواطن النقص في الفهم التراثي للمواطنة، وعلاقتها بالدولة، بعدد محدد من النقاط، تأسيساً على مبدأ أن الدولة في المجتمع العربي الإسلامي لم تكن في يوم من الأيام دولة دينية خالصة. مع ملاحظة أن مَواطن النقص هذه هي قاسم مشترك يجمع بين نموذج الدولة التراثية، والنموذج المطبق منها في المملكة العربية السعودية وعُمان، والنموذج المستقبلي الذي تطالب به الحركات الدينية المتطرفة (علماً بأن النموذج الأخير يمتد في التطبيق العملي إلى النموذج التراثي، بالرغم من انطوائه على مثاليات وطوباويات مبهمة):

١- فقد كرّست الدولةُ العربية الإسلامية القبليةَ السياسية كمبدأ تنظيمي بالرغم من أن مفهوم الأمة يشمل عموم المسلمين، إلا أن تنظيمات الدولة بُنيت على القبلية السياسية بالمعاني الثلاثة: كمصدر لتماسك الجماعة، كإطار للعضوية في الجماعة، كرابطة موحدة الغرض (كما سبق شرحها خلدون النقيب، **بناء المجتمع العربي**، ص ٢٦، ٢٧).

٢- كما افتقرت الدولة العربية الإسلامية إلى تحديد أسلوب مؤسسي لاختيار الحاكم، فقد انتهت الحال بأن أصبحت إمارة الاستيلاء (بالقوة والغلبة) هي القاعدة، وليست إمارة الاستكفاء ذات الشروط المحددة شرعاً أو عرفاً. وتعددت أساليب الاختيار كذلك من النمط الجمهوري إلى السلالي، إلى القبلي.

٣- وترتب على هذا، عدم تأسيس أسلوب أو أساليب محاسبة أو تغير الحاكم في حالة الجرح بعدالته، مما جعل تطبيق مبدأ السلطة للجماعة من باب المستحيلات في البيئة التقليدية، واختلف الفقهاء والمفكرون في حدود الطاعة والصبر على الحاكم الجائر، وفي

لشروط الواجب توافرها في الثورة على الحاكم، أو قواعد خلعه، ومن ثم عقد البيعة للحاكم الجديد. وقد أدى التيار المحافظ إلى إضعاف التوازن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأوجد أساليب كثيرة محتملة للاستبداد، كما في مفهوم المصالح المرسلة الذي ستخدمه الحاكم، لكي يجيز لنفسه التصرف في ما لا يحصل فيه إجماع بين الفقهاء في أمور السياسة، مع أنه في الأصل محاولة للتغلب على جمود النصوص في الحالات التي تبدو فيها مصالح الأمة متعارضة معها.

٤- كما ترتبت على هذا شخصانية الولاء في الدولة العربية الإسلامية، أي أن الولاء والطاعة كضرورتين واجبتين هما للحاكم بشخصه وسلالته، وليسا للجماعة باعتبارها مصدر لسلطة في المجتمع، إلى درجة أن مصطلح الدولة في التراث يعود إلى حكم سلالة الحاكم (في ابن خلدون). وقد ازدهر الحكم السلالي مستغلاً عدم وضع هذا الجانب في عقد لإمامة، وخاصة البيعة المشروطة بإقامة العدل. وقد أدرك ابن المقفع في وقت مبكر، كثيراً من مَواطن النقص في الترتيبات السياسية، وخاصة مطالبته بإبعاد الجيش عن الخراج (الاقتصاد)، وإيجاد بيروقراطية أو إدارة مبنية على الكفاءة بالإضافة إلى الولاء.

٥- كما أدرك ابن المقفع أن الأسلوب المركزي في إدارة الدولة لم يعد يتلاءم مع لتعددية الكبيرة في صلب الدولة العربية الإسلامية، لأن المركزية الأموية لم تكن تأخذ بعين لاعتبار «العصبيات» الجديدة التي بدأت بالظهور في ذلك الحين، كالعصبية الشامية أو لكوفية أو البصرية أو الخراسانية... إلخ. وهذه العصبيات لا تشمل العرب فقط كما عند لأمويين، إنما تشمل الموالي والذميين كذلك. وقد ثبت في ما بعد دقة تشخيص ابن لمقفع. (مشروع الدولة الميمونية عند الماوردي).

هذه هي مَواطن النقص والقصور في النموذج التقليدي للدولة العربية الإسلامية. دعوات العودة إلى هذا النموذج، كما في الدعوات الأصولية والسلفية، وبدون معالجة مواطن النقص، معناها العودة إلى الوراء، والدعوة إلى التخلف.

الأطروحة الرابعة: تصورات الدولة في المرحلة الانتقالية

بالرغم من أن مفهوم العدالة بدلالاته المختلفة يكتسب أهمية حاسمة في النظام لسياسي للدولة العربية الإسلامية، ويحظى باهتمام مفرط من الفقهاء والمفكرين (كما في دائرة العدل من الماوردي إلى المرادى، والطرطوشي وابن خلدون - انظر خدوري: **لمفهوم الإسلامي للعدالة**)، فإن أساليب إقامته ومؤسساته لم تستقر نهائياً، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، وخلافاً للاعتقاد الشائع بأن الدولة العربية الإسلامية انهارت باستيلاء لعسكر البويهيين ثم السلاجقة عليها، وتمزقت بظهور الحركات الانفصالية في خراسان

ومصر والمغرب والأندلس، فإن الدولة العربية الإسلامية لم تنهر بالرغم من ذلك - وإنما وجدت أساليب مناسبة لامركزية للتكيف مع الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية المستجدة، والعصبيات الناشئة. وبالرغم من التفتت المزعوم للدولة العربية الإسلامية (وهي في الحقيقة مرحلة اللامركزية كأمر واقع defacto) التي اتسمت بها هذه الفترة، فإن وحدة المجتمع العربي الإسلامي قد تمثلت في:

١- تجسيد الخلافة والطبقة الحاكمة لعوامل الوحدة والتجانس من خلال هيمنتها على الثقافة المشتركة لأغلبية السكان.

٢- ترابط مؤسسات المجتمع ترابطاً وظيفياً عبر المكان، وعبر الزمان، كما في مؤسسات المحتسب، والوقف، الحاكم بأمره، المدرسة، القضاء.

٣- فعالية شبكات التواصل الاجتماعي والإنتاج الحضاري والتراث والدين الشعبيين، ومؤسسات التربية الوطنية. (خلدون النقيب، **بناء المجتمع العربي**، ص ٢٨).

ولذلك يمكن القول إن التمزق كان بالمعنى السياسي إلى حد بعيد، وبقي البناء الاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي من القوة والتماسك ليصمد أمام الهجمات التركمانية والمغولية والصليبية، واستوعب الكثير من هذه العناصر وامتصها داخل النسيج الحضاري للمجتمع العربي الإسلامي.

انهارت الدولة العربية الإسلامية الكلاسيكية بانهيار مؤسسة الخلافة، ومعها مؤسسة الأمة، بقيام مؤسسة السلطنة بشكل منفصل عن الخلافة وتحويل الأمة بأكملها إلى رعية مقابل العسكر (في الدولة الأيوبية - المملوكية)، ثم الرعية مقابل الغازي (في الدولة العثمانية). وفي نهاية المرحلة ظهر:

١ - تقسيم عمل إثني موازٍ لتقسيم العمل الاجتماعي، سمي نظامَ الملل الذي وضع بذرة التفتت الحقيقي للمجتمع العربي الإسلامي بخلقه كيانات مستقلة عن الدولة المركزية.

٢- تبلور مشروع الدولة - القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر، الذي أعطى الفرصة للقوى الامبريالية الغربية لتأسيس الأقليات الإثنية بإدخال مطلب الانفصال السياسي والاستقلال إليها، بدءاً باليونان في وقت مبكر نسبياً (سنة ١٨٢٠) ثم بقية الأقليات الإثنية (حداد، **القومية في الدولة اللاقومية**، ص ٨ - ١٠).

٣- طرح لأول مرة إمكانية قيام دولة علمانية دستورية على الطريقة الأوروبية أثناء مرحلة التنظيمات (وخاصة دستور عبد الحميد سنة ١٨٧٦).

٤- وفي الوقت نفسه، كردة فعل للحركة القومية، حاول العثمانيون استعادة النموذج

التراثي لمؤسسة الخلافة بدلاً من طريقة الحياة العثمانية (العصمانللي)، وظهرت فكرة الجامعة الإسلامية.

ومن هنا انطلق التياران الرئيسيان المعاصران المتصارعان اللذان هيمنا على الفكر السياسي في الوطن العربي: التيار الليبرالي - العلماني (ممثلاً بلطفي السيد وعلي عبد الرازق)، والتيار المحافظ - الديني (ممثلاً برشيد رضا وحسن البنا)، (فهمي جدعان، **تصورات الأمة**/ ناصيف نصّار، **تصورات الأمة**).

الأطروحة الخامسة: إشكالية الدولة القطرية

لقد مثل انهيار الدولة العثمانية (مع ملاحظة الدور المدمر الذي لعبته فكرة الدولة - القومية المتأثرة بالنموذج الغربي في هذا الانهيار)، نقلة نوعية في ما يتعلق بمفهوم المواطنة، بنقله من المجال القبلي - الديني (اللاقومي) إلى المجال - القومي، وبإدخال فكرة الدولة - القومية: أي الدولة التي تمثل وحدة سياسية (polity) لشعب متجانس إثنياً (ممثلاً بالأمة)، ويمتلك حضارة ولغة مشتركتين، ويحكم نفسه بنفسه (مستقل سياسياً) لخدمة مصالح مشتركة (Tivey, p. 13). ومع أن مواصفات الدولة - القومية لم تكتمل في الواقع حتى في بلدان الأصل، أي إنكلترا وفرنسا، إلا أنها أصبحت أيضاً معياراً سياسياً للشكل المفضل للدولة في عصر المجتمع الكوني بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن هذا الشكل المفضل للدولة لم يتمكن العرب من تحقيقه، وقد بقي أملاً محبطاً على الدوام. وبدلاً من أن يحقق العرب نموذج الدولة - القومية كان الذي حصلوا عليه هو دولاً قطرية (territorial states)، أي دولاً مبنية على إقليم محدد، ولكن حدوده لم تستند إلى أسس تاريخية، أو إثنية، أو عملية، وإنما إلى مطالب السياسة الدولية للدول الكبرى وتقلباتها. ولذلك بقيت قضية أو مبدأ السيادة (sovereignty) (وتعني أن الدولة هي المصدر النهائي الوحيد للسلطة والقانون والقوة المادية الشرعية ضمن حدود معينة معترف بها Tivey, p. 84)، في صلب إشكالية الدولة القطرية في المشرق العربي.

وهي إشكالية لأن العرب في الدول القطرية لم يتخلوا عن انتمائهم العربي، وقد تضمنت جميع الدساتير العربية، أو إعلاناتها السياسية أن الدول العربية هي جزء من الأمة العربية، وأن الولاء الأول هو للأمة العربية، ومن جهة أخرى فرقت الحدود السياسية في مبدأ السيادة بين العرب، وجعلتهم في أقاليم ومقاطعات يتحكم فيها حكام تتفاوت درجة الشرعية في أساليب وصولهم إلى الحكم.

ولما كان من الصعب تفسير سبب فشل العرب المستديم في تحقيق نوع من التوحيد السياسي، فقد اختل العنصر الأول من عناصر المواطنة، وهو ترتيب الولاءات - الانتماءات

في صلب المجتمع العربي، ولذلك بدأت تظهر تدريجياً شخصيات مستقلة(!) لكل إقليم ودولة قطرية تناسب أنظمة الحكم في هذه الدول (مثلاً عاهل وعلم وعملة)، إلا أن هذه الشخصيات المستقلة كانت دائماً موجودة في صلب المجتمع العربي الموحد تاريخياً، ولا تكفي أن تكون مبررات لانفصال الدول العربية بعضها عن بعض.

ولهذا السبب لجأت الدول القطرية إلى استعارة الرموز والأفكار الملائمة للدولة-القومية، واستطاعت بين ١٩٢٠ و١٩٥٨ أن تحقق نوعاً من الحكم الدستوري - الانتخابي العلماني في دول المشرق العربي، ولا يمكن أن نقلل من أهمية هذه الإنجازات. ولكن أغلب - إن لم يكن جميع - الدول العربية في المشرق والجزيرة العربية، قد انضوت تحت لواء الدولة التسلطية منذ الستينيات من القرن الماضي، أو بعد الاستقلال مباشرة في دول الخليج العربي، وبذلك خسرت جميع الدول العربية القطرية المكاسب التي سبق لها تحقيقها في الحكم الدستوري، الانتخابي، الديموقراطي - العلماني، وذلك من دون شك يمثل عودة إلى النموذج القبلي (الطائفي) - الضيق، الذي ما زال شبحه ماثلاً أمام جميع الدول العربية بمزيد من التجزئة والتمزق.

الأطروحة السادسة: مظاهر العجز في الدول القطرية العربية

واضح أن الدولة القطرية بالشكل الذي عُرفت به في المشرق، وبخاصة في الجزيرة العربية، مخلوق دخيل ليس له أسس في التراث، وليست له مقومات مادية إثنية أو لغوية أو حضارية، وإنما جاء مرتبطاً بفعل قوى خارجية تمثلت بإدارات الانتداب والقوى الامبريالية، وإن كان بعضهم يفترض أن العوامل الخارجية بحد ذاتها لا تكفي لإدامة هذه الدول وتغذيتها حتى الوقت الحاضر، لولا وجود مصلحة للنخب الحاكمة في إبقاء الأمور على ما هي عليه.

وإذا كان للدول القطرية حسنة فإنها في البداية حاولت إقامة تجارب ليبرالية مبنية على تقليد الدولة القومية في الغرب، وإدخال فكرة الحكم الدستوري - البرلماني في دول المشرق، إلا أن هذه التجارب سرعان ما انهارت في الخمسينيات تحت أقدام العسكر، عندها ظهرت الدولة التسلطية في جميع دول المشرق والجزيرة العربية في الستينيات من القرن العشرين.

وقد كشف هذا الحدث عجز الدولة القطرية الكامل:

١- فقد رسخ الحكم التسلطي شخصانية الولاء السياسي للحاكم، وليس للدولة، وخاصة أن أغلب الدول القطرية فُصّلت تفصيلاً على النخب الحاكمة، وكون أغلب الدول

القطرية العربية من دون دساتير فعلية (برغم وجود الدساتير على الورق)، قد حوّلت الشعوب إلى رعايا بلا حقوق ولا واجبات محددة.

٢- وكون الحكم التسلطي قد حرم عامة السكان من المشاركة الشعبية في الحكم، فقد رسخ القبلية والطائفية كمؤسستين لتحقيق مطالب وحماية مكاسب وأدوات ضغط، وهما مؤسستان متخلفتان أساساً.

٣- عمق الحكم التسلطي والإفراط في المطالبة بسيادة الروح الإقليمية على النزوع القومي - التوحيدي مما أوغر الصدور، وأظهر النزاعات الإقليمية على الحدود، وأعاق حركة العرب وتنقلهم بين أقاليمهم، وحرمهم من حق الجنسية في البلدان العربية، حتى ظهرت مهزلة «**البدون**» جنسية في الكويت.

٤- وقد امتد الخلل إلى النظم التربوية ووسائل الإعلام، بحيث حرم السكان من أصول التربية الوطنية التي تغرس قيم الولاء والانتماء إلى الكيان الحضاري للأمة، وتحقيق الخلفية الثقافية المشتركة للنظرة إلى الأشياء، وأضعف الرابطة الأيديولوجية - الروحية بين السكان عبر الحدود.

٥- كما إن ضيق القاعدة الإنتاجية لأغلب الدول القطرية، وقلة عمقها البشري (السكاني)، يجعلانها كيانات هزيلة غير قادرة على تنمية ذاتها، أو الدفاع عن نفسها. وتنتج سياساتها الاجتماعية والاقتصادية حالة عميقة من التبعية الاقتصادية- التكنولوجية والركود الاجتماعي والسياسي والحضاري.

فإذا أضيف إلى هذا كله إشكالية الولاء - الانتماء في ظل الدولة القطرية مع بقاء العرب **مجزئين**، فتكون جميع العناصر المكونة للمواطنة قد اختلت.

الأطروحة السابعة: المواطنة في ظل الدولة القطرية

إن إشكالية المواطنة (من حيث ضعف الإحساس بالولاء - وعدم تمفصل الانتماء في السلوك السياسي)، هي في الحقيقة انعكاس لأزمة الدولة القطرية، وبخاصة في بيئة الخليج والجزيرة العربيين. وهذا يرجع إلى الخلل البنائي في عناصر مفهوم المواطنة الثلاثة (كما قلنا في الأطروحة الأولى)، أي اختلال علاقة المواطن بالدولة، علماً بأن المواطنة هي مسألة طوعية مبنية على قناعة المواطن، وسلامة نيته ودرجة تشربه للفلتنشا وأنغ للأمة.

وتتضح إشكالية المواطنة من خلال المظاهر التالية:

أولاً: إن دخول دول الخليج والجزيرة العربية في عصر الدولة المستقلة ذات السيادة بمفهومها الحديث، قد خلق معه إشكالية شرعية الدولة الإقليمية في ظل تجزئة الأمة. ولما

كانت أغلب هذه الدول قد ارتبطت بالأساس بأسرة حاكمة بعينها وحكم سلالي، فقد ظهرت مشكلة تعدد الولاءات - الانتماءات وصعوبة ترتيبها: هل الولاء - الانتماء للأمة العربية هو الأسبق، كما تعلمنا كتب المدارس والأحاسيس القومية التي تربط الدول العربية بعضها ببعض، أم أن الولاء - الانتماء القطري - الإقليمي هو المهم، كما يتضح من كل السياسات الفعلية لهذه الدول، أم أن الولاء ليس لهذا أو لذاك، وإنما للأسرة أو السلالة الحاكمة. إن ترتيب هذه الولاءات - الانتماءات بوضوح، شيء أساسي لحل المأزق الذي يجد المواطن العربي نفسه فيه من حيث تعدد الولاءات - الانتماءات، وتناقضها.

ثانياً: عندما دخلت دول الخليج والجزيرة العربية عصر الدولة الحديثة، رفضت منذ البداية، بسبب ارتباط هذه الدول بالحكم السلالي، أن تقبل استيعاب آليات الدولة الحديثة والسماح لها بالعمل: الدستور، المؤسسات السياسية الدستورية، البرلمان والمعارضة الشرعية، حق التنظيم في نقابات، وحركات اجتماعية وسياسية... إلخ. فلم يكن أمام الأنظمة الحاكمة سوى الرجوع إلى القبلية الضيقة كأداة للتنظيم والحكم، ومحاولة استعارة رموز تناقض أساسي بين الدولة الحديثة التي تستند إلى شرعية الدولة القومية (بقبليتها- القومية)، وشرعية الدولة القطرية التي تستند إلى القبلية- الضيقة. أما دعاوى العودة إلى النموذج التراثي فإنها تصطدم بمواطن النقص الجوهرية الخمسة التي مرّ شرحها في الأطروحة الثالثة، فضلاً عن أنها في معظم الأحيان لا تتحقق إلا على المستوى الإعلامي الدعائي فحسب.

ثالثاً: ولما كان أساس الولاء - الانتماء هو الأساس القبلي الضيق، فقد حرمت دول الخليج والجزيرة العربية من العنصر الأول من عناصر المواطنة، وهو العقد أو الشرعة التي تحدد العلاقة بين المواطن والحاكم، والشكل المتعارف عليه لهذا العقد هو الدستور. إن غياب الحكم الدستوري في الدولة القطرية في بيئة مجتمع الخليج والجزيرة يجعل تحديد الحقوق والواجبات لكل من المواطن والحاكم (وهذا هو العنصر الثاني للمواطنة)، في منتهى الصعوبة، بل في التطبيق العملي أقرب ما يكون إلى الشكل التسلطي للحكم المطلق. وإذا أضيفت هذه المظاهر إلى بعضها، فإن الاضطراب الذي يسببه تعدد الولاءات - الانتماءات وتناقضها، شخصانية الولاء للحاكم وأسرته، والعقلية القبلية - الضيقة في صلب الدولة الحديثة، غياب الحكم الدستوري، وبالتالي الافتقار إلى الضمانات الدستورية لحقوق وواجبات المواطن والحاكم، وظهور الاستباحة البيروقراطية لكرامة المواطن وحقوق الإنسان (وبخاصة الذي «لا ظهر له» بالمعنى القبلي الضيق)، تجعل من الصعب التفكير في انتظام العلاقة بين المواطن والدولة بالمعنى الصحي لمفهوم المواطنة.

رابعاً: إن إشكالية المواطنة لا تقف عند هذا الحد، إنما يمتد الاضطراب والخلل إلى العنصر الثالث من عناصر المواطنة وهو المشاركة السياسية والتنشئة السياسية التي يتشكل بموجبها السلوك السياسي في المجتمع. وأحد مصادر هذا الخلل والاضطراب هو اختراق الدولة للمجتمع المدني، مما يحد ويقيد المشاركة السياسية الحرة في شؤون الحكم، ويحد كذلك من المساحة الخاصة التي يستطيع المواطن التحرك فيها من دون الاصطدام بالدولة.

أما الخلل في التنشئة السياسية فيتمثل في تناقض القيم وضعف المعايير الاجتماعية. فنتعلم في المنازل والمدارس عن العدالة والشورى، ونطبق الإرهاب والتسلط. ونتعلم روح التسامح والحرية، ولا نعرف غير التعصب والالتزام القبلي والطائفي. ونتعلم الأمانة في العمل والإخلاص للوطن، ونطبق الإثراء على حساب المنصب الرسمي بكل الطرق واستغلال كل الفرص للتهرب من النظام والقانون. ونعرف أن أملنا في البقاء في التنافس الحضاري العالمي هو الوحدة والانصهار القومي، ولكننا نعلي من شخص الدولة المحلية حتى نصل بها إلى مصاف الشعب الموازي للأمة.

إن غياب القيم العليا التي تحكم السلوك السياسي، أو تناقضها، يجعل من المستحيل الحديث عن إمكان قيام مواطنة بالمعنى المتعارف عليه في الدولة الحديثة. ولنا في لبنان عبرة ومثل لجميع مظاهر الخلل والاضطراب في الدولة القطرية العربية وعدم انتظام علاقتها بالمواطن الإنسان.

الأطروحة الثامنة: البديل الواضح لأزمة الدولة القطرية

إن مشروع الدولة - القومية العربية لا بد من أن يكون مبنياً على تطلع أممي يدعو إلى التنوع الحضاري والأيديولوجي، مستفيدين من تجربة نموذج الدولة - القومية الأوروبي (أمثلة إنكلترا - فرنسا - ألمانيا)، مع تجنب سلبياته التي أدت إلى الكوارث، والحروب، والتعصب، والعنصرية في مسيرته نحو الدولة الدستورية- الديموقراطية، وذلك للأسباب التالية:

١- إن التطلع الأممي هو الأنسب أصلاً لبيئة مجتمعات الدولة الإسلامية، وهو التطلع الأعرق في التراث (كما في النبي الأمي، والرسالة التمدينية - التوحيدية للإسلام... إلخ). وهذا التطلع هو السلاح الفعّال الذي يقاوم أو يوازن الروح القبلية في صلب الفكرة القومية، التي إذا ما لم توازَن تؤدي إلى التعصب والحروب.

٢- إن مبدأ التنوع خلافاً لأطروحة المجتمع الفسيفائي الممزق (أو التعبير الطائفي - القبلي عنه)، يمكن أن يكون مصدر قوة وحيوية بشرط أن يستبعد منه البعد السياسي الذي

يدعو إلى الانفصال والانقسام، أو الذي يطالب بنظام التمثيل بالحصص على الطريقة اللبنانية (التي في طريقها إلى الانقراض). فقضية الأقليات سواء كانت إثنية - أو مذهبية - أو لغوية، ليست بالضرورة عنصر تجزئة وتمزيق إذا ما خلت من البعد السياسي الانقسامي.

٣- إن عناصر التوحيد (أو صيغة الاندماج والانصهار القوميين)، هي المساواة أمام القانون، والثقة بعدالة نظام الحكم، واستقلال نزاهة القضاء، وتوفر الحد الأدنى من التساوي في الفرص أمام الجميع، وضمان العيش عند الشدة، ومقدرة الدولة على حماية السكان. وهنا فقط يتوفر المناخ الملائم للمواطنة الحقة.

٤- كما إن توفر المؤسسات الديموقراطية يتيح المجال أمام التنوع الحضاري والأيديولوجي، ويسمح للطبقات والفئات والقوى الاجتماعية المختلفة بالتعبير عن مصالحها وتطلعاتها ومطالبها، ويفجر الطاقات الخلاّقة في الشعب على مختلف مستويات التعبير الحضاري والثقافي والعلمي.

٥- في حالة قيام دولة - قومية للعرب بهذه المواصفات يكون أَجَل الدولة القطرية قد حان، مفسحاً المجال أمام صيغة أوسع للتعاون الإقليمي على مستوى غرب آسيا أو العالم الإسلامي في هذا الجزء من القارة. ففي ترتيبات النظام العالمي القائم ليس هناك مجال لتطور الوحدات السياسية (politics) الصغيرة الممزقة العاجزة سياسياً - وعسكرياً - واقتصادياً - وتكنولوجياً، فهذا العصر هو عصر الوحدات الإقليمية - الدولية الكبيرة المبنية على التعاون والتكافل المتكافئ.

٦- إن قيام دولة - قومية للعرب، يمكن أن يكون نقطة انطلاق حقيقية نحو وضع التنمية العربية الشاملة في إطارها الاستراتيجي المناسب: مواجهة خطط الدول الكبرى وسياساتها، ومقاومة الاستباحة الامبريالية لموارد الأمة خارجياً، وتحقيق التكامل في السياسات التنموية الاقتصادية - التكنولوجية والسياسية والحضارية داخلياً.

خلاصة واستنتاجات

في مقابل نموذج الدولة القطرية والمناخ غير الملائم للمواطنة وروح الانتماء والولاء إلى الواقع التسلطي المجزأ، يمكن التفكير في عدد من البدائل الواقعية:

١- إن النموذج التراثي السلفي الذي يرى في التراث كياناً مطلقاً (monolith) لا تاريخي وهو بديل غير واقعي، إذ لم تعالَج مَواطن النقص والقصور الخمسة الواردة في الأطروحة الرابعة أعلاه معالجة ناجحة ودقيقة.

٢- إن النموذج القومي، أي الدولة - القومية لعرب المشرق والجزيرة العربية، المبني

على نموذج الحكم المدني الدستوري - البرلماني، هو البديل الواضح. ومن خلال آليات هذا الحكم يستطيع الشعب أو ممثلوه أن يختاروا نظام الحكم الملائم، أو الذي يمكن التوصل إليه عبر الطريق الديموقراطي.

٣- إن أول متطلبات هذا البديل هو إلغاء الحدود بشكل فوري بين البلدان العربية مع وضع الضوابط والاحترازات العملية المناسبة للانتقال والسكن والعمل والملكية. إن العقبة الوحيدة أمام هذا الإجراء هي تخوف النُخب الحاكمة من إضعاف حكمها التسلطي.

٤- وإلى أن يتحقق هذا البديل، من الممكن السير مرحلياً في طريق التوحيد الفوري لأنظمة التعليم والتربية الوطنية ووسائل الإعلام، بغض النظر عن أشكال نظم الحكم أو توجهات النخب الحاكمة، فهذا أمر لا يتعرض بشكل مباشر لنظم الحكم، ولا يؤدي بالضرورة إلى انقلابها.

٥- إن الأدوات الفعالة لوضع هذا البديل موضع التطبيق، هي تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية الدستورية للمناداة بالبديل الواضح ووضعه موضع التطبيق بالصيغة التي يمكن التوصل إليها شعبياً.

الاندماج الوطني ومعوقات الانصهار في هوية مشتركة

ستة قوالب نمطيّة مختلفة تقسّم مجموع الشعب الكويتي

هناك إجماع على أنّ الاندماج الوطني إلى الانصهار في هويّة وطنيّة مشتركة، أمر ضروري لانتظام الحياة الاجتماعية والنفسيّة في أي مجتمع. وفي الوقت نفسه، هناك إجماع على أنّ أحد أهم معوقات الاندماج الوطني، وبالتالي الشخصية المتسامحة، هو وجود القوالب النمطيّة (stereotypes)، وهي التصاوير (images)، السلبية التي تظهر بها الجماعات الوطنية، أو القوالب النمطية الجاهزة. أي مجموع السمات السلبيّة المتميّزة، الثابتة، التي توصم بها هذه الجماعات.

إنّ درجة انتشار هذه القوالب النمطيّة، ودرجة شيوع عمليّة التنميط (stereotyping) في إصدار الأحكام على فئات المجتمع وجماعاته الوطنية، تدلان على درجة الخلل في عمليّة الاندماج الوطني، وفي عدم تبلور الهوية الوطنيّة. وكأنّ جماعات الأقليّة، خارج الجماعة الوطنيّة الكليّة أو الشعب الكويتي. إنّ مصدر الخلل في عمليّة التنميط هي في طريقة تصنيف (categorization) فئات المجتمع حسب هذا المقياس المتميّز للأغلبيّة، ومن ثمّ تقييم سلوك هذه الجماعات على أساس هذا المقياس.

إنّ التنميط الناتج من عمليّة التصنيف لفئات المجتمع، أمر لا مفر منه، ولا ضرر فيه ما

دام مستقراً وخالياً من الشحنة العاطفية المتمثلة بالعداء نحو فئات الأقليّة. بينما يتحوّل هذا التنميط إلى عنصر مدمّر إذا أدّى إلى عداء ضد فئات الأقليّة تحت ظروف معيّنة، سبق أن واجهتها الكويت في الثمانينيات.

القوالب النمطيّة والاندماج الوطني

يوضح تاجفل وفريزر (١٩٨١)، أنّ هناك ستة تعميمات موجودة في أدبيّات القوالب النمطيّة:

١. إنّ الناس عامة يُظهرون ميلاً إلى وصف فئات واسعة من الجماعات الوطنيّة بصفات بدائيّة مبسطة على أنّها سمات مشتركة.

٢. هذه الصفات تميل إلى البقاء ثابتة لفترة طويلة من الزمن.

٣. وفي حالة ميلها إلى التغير، فإنّ ذلك هو وظيفة لتغيّرات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة يشهدها المجتمع ككل.

٤. هذه الصفات تصبح أشّد وضوحاً وعدائيّة عندما يزيد الاحتكاك بين الجماعات (عندما يتولّد الإدراك لدى بعضها بعدم عدالة توزيع الامتيازات في المجتمع مثلاً).

٥. هذه الصفات يتعلّمها الأطفال في وقت مبكر قبل تعلمهم طريقة تصنيف الجماعات التي تلصق هذه الصفات بهم.

٦. هذه الصفات لا تمثّل مشكلة عندما يتعلّق الأمر بمستوى عداء (hostility) منخفض، ولكنّها تتحوّل إلى مشكلة مستعصية عندما يتزايد الاحتكاك والصراع بين الجماعات.

يبدأ حصول الأطفال على القوالب النمطيّة الدالة على التعصّب (prejudice)، في وقت مبكر كما توضحه الدراسة المسحيّة لملنر (١٩٧٥)، ويتم تعلمها على أنّها مسلمات من دون تعلّم محتوى هذه القوالب النمطيّة في البداية، ولكنها تعكس درجة تميّز الجماعة التي ينتمي إليها الطفل مقابل الجماعات الأخرى، بحيث يتوجّه هذا التمييز إلى الاهتمام العاطفي للطفل بجماعته وانتمائه إليها. ويختلف الأفراد في تحديد أهميّة الصفات التي تتصف بها الجماعة التي ينتمون إليها، الذكاء لدى البعض يقابله الغباء لدى الآخرين، هي الصفة المفضلة، والبعض الآخر طيب القلب مقابل خبث الآخرين، أو قوة الشخصية، أو عزة النفس... إلخ.

وفي الدراسات التي يذكرها أيسر وستروب (١٩٧٢)، يتولّد لدى الأطفال بمرور الزمن الإحساس بأنّ القالب النمطي يمكن أن يكون أساساً لتقييم سلوك الآخرين، وبخاصة عند الذين درجة تعصّبهم عالية. وفي جميع الأحوال تبقى القوالب النمطيّة الدالة على التعصب

بشكل كامن، وتخرج من حالة الكمون إلى حالة النشاط (activation)، في حالة وجود عضو من الجماعة النمطيّة في الموقف الاجتماعي، أو في حالة ملتبسة عندما لا تكون هناك معلومات كافية عن فرد، بحيث يمكن تصنيفه إلى جماعة نمطيّة، أو في حالة ردود أفعال (responses) واعية في مهام تتطلّب تفكيراً لدى نوعين من الجماعات، عالية التعصّب ومنخفضة التعصّب، كما في دراسة باتريشيا ليفين في لسكو (١٩٩١).

ومع أننا في الكويت أو البلاد العربيّة عموماً، لم نقم بدراسة ظاهرة التنميط، وإنتاج القوالب النمطيّة، دراسة ميدانيّة من حيث فاعليتها ومحتواها، فإن في إمكاننا أن نرصد ستة أنواع من هذه القوالب النمطيّة على الأقل:

١. قالب نمطي عرقي - إثني، أسود، أبيض، عربي، فارسي.

٢. قالب نمطي طائفي - سني، شيعي، حنبلي، غير حنبلي.

٣. قالب نمطي قبلي - مطيري، رشيدي، عتيبي، عازمي.

٤. قالب نمطي جهوي، لا نريد أن نقول إقليمي، نجدي، غير نجدي، كويتي، عربي.

٥. قالب نمطي ثقافي - أصيل، بيسري، بدوي، حضري.

٦. قالب نمطي سياسي - كويتي، بدون، مسلم (مؤمن)، علماني (كافر).

في السابق كان هذا التعصب كامناً، لكنه أصبح معلناً الآن، إذ عندما عرف الطلبة في جامعة الكويت أنّ أستاذهم علماني، أصيبت بعض الطالبات بصدمة، وقلن: أنت كافر يا دكتور... كافر.

وكما ذكرت، فإنّ أياً من هذه القوالب لم يحدد من حيث المحتوى (عدد الصفات أو السمات المشتركة، السلبيّة والإيجابيّة لكل قالب) في مجتمعاتنا، ولم يُقَس من حيث درجة التعصب أو التسامح على مقياس بوغارديس للتباعد الاجتماعي، أو مقياس فاء (f scale)، أو المقياس الحديث للعنصريّة (modern racism scale)، أو مقياس درجة العداء (hostility rating)، ولو أنّ هذه القوالب المحليّة تمثّل موضوعات مثيرة لهذا النوع من المقاييس. إذاً، نحن لا نعلم إذا ما كان وجود ستة قوالب كثيراً على مجتمع صغير مثل المجتمع الكويتي. ربّما بعض المجتمعات الغربيّة فيها نوعان أو ثلاثة مقارنة بالمجتمع الكويتي، وقد تشترك الكويت مع المجتمعات الخليجيّة في وجود قوالب فرعيّة أخرى لم يتم تحديدها. وهكذا يتّضح من درجة شيوع القوالب النمطيّة الدالة على التعصب، أنّ آليّات الاندماج الوطني مصابة بقدر من الخلل لا يمكن تحديد فداحته من دون دراسات

ميدانيّة موسّعة. الحقيقة أنّ القوالب النمطيّة مزروعة وعميقة (imbedded) في الثقافة العربيّة، ولكننا لا نستطيع أن نقول إنها مزروعة بشكل أكثر أو أقل من الثقافات الأخرى، لأنها في النهاية ظاهرة عامة. وهي كما ذكرنا تبقى كامنة إذا كانت خالية من الشحنة العاطفية العدائية. وهي بذلك تمثل طريقة «مناسبة» في تصنيف الجماعات الوطنية، إذا كنا لا نملك وسيلة أفضل لتصنيف هذه الجماعات، والتي يمكن تعديلها عندما تتوفر معلومات وافية تناقض الانطباع العام عن تلك الجماعات.

ولكن القوالب النمطية المصحوبة بشحنة عاطفية من العداء نحو الجماعات الأخرى من الصعب تعديلها أو تغييرها، لأن المعلومات في هذه الحالة تمر بمرشحات (filters) يتم من خلالها اختيار العناصر العدائية وتضخيمها، واستبعاد العناصر الأخرى. ظاهرة التنميط المرتبطة بـ«البدون» هي من هذا النوع. فبالرغم من المعلومات المتوفرة عن تمسك كثير منهم بالانتماء إلى الكويت (أو على الأقل بالادعاء بالانتماء إلى الكويت)، فإنّ الهاجس الأمني من أنّهم قد لا يخلصون للكويت تحت ظروف غامضة مجهولة، لا يمكن العلم بها الآن، ما زال قوياً يحول دون منحهم الجنسية الكويتيّة.

هناك بلا شك استراتيجيات يمكن اتباعها لخفض التعصب إذا كان المطلوب تكوين شخصية وطنيّة، إن لم تكن غير متعصبة، فإنّها ذات تعصب منخفض كأساس للاندماج في الهوية الوطنية المشتركة، وهذا يقتضي تجاوز إعطاء الانطباع (impression)، بأننا غير متعصبين، وغير متحيزين للجماعة التي ننتمي إليها على حساب الجماعة الوطنيّة ككل، ولكن هذه الاستراتيجيات تبقى من دون فاعليّة إذا لم تأخذ المناخ العاطفي - الانفعالي السائد، في حسابها.

هناك بلا شك برامج تربويّة عدة موجهة إلى خفض التعصب في كثير من الدول، وخاصة الولايات المتحدة، ولكن مفعولها قصير المدى. فالتجربة المريرة للاحتلال العراقي خفضت التعصب بين الجماعات الوطنية إلى أدنى مستوى مر به المجتمع الكويتي الحديث، وكذلك في أوقات الأزمات الوطنية. ولكن حتى يكون لهذه البرامج التربوية مفعول طويل المدى، لا بد من القيام بتحليل محتوى القوالب النمطية المتحيّزة في المجتمع، واختيار تلك العناصر المتحيِّزة بالذات واستهداف تعديلها. وهذا ليس مستحيلاً كما يقول تاجفل وفريزر (١٩٨١)، فقد ثبت أنّ القوالب النمطيّة مستقرة على فترات زمنيّة طويلة نسبياً، مما يجعل اختيار عناصر التحيّز البالغة الضرر ممكناً. أمّا البرامج التربويّة الموجهة إلى الأطفال فإنّ لها مشاكلها الخاصة. فقد ذكرنا أنّ الأطفال يتعلّمون في وقت مبكر تقييم الجماعات الأخرى غير الجماعة التي ينتمون إليها. ولمّا كان الأطفال يصدرون الأحكام المتعلمة من

والديهم أو بيئتهم الاجتماعيّة المباشرة، قبل أن يكوِّنوا أفكاراً أو مفاهيمَ مجرّدة لتصنيف الفئات الاجتماعية من حيث الصفات الخاصة بها، فإنّ محاولة هذه البرامج تقديم هذه الجماعات، البياسر مثلاً، على أنّها طيّبة، خيّرة، ودودة، لن تجدي كثيراً، لأنّ الطفل لا يستطيع أن يعمم غير ما تعلّمه من قالب نمطي و(label)، يعطيه لهذه الجماعة.

فعندما توجه هذه البرامج بالطريقة الوعظية بأنّ الجماعات كلّها طيبة ومخلصة، فهذه لن تجدي كثيراً. إنّ التقييم السلبي يُتعلم يومياً من خلال أحكام يصدرها الوالدان، ونتيجةً لذلك، يتعلم الأطفال التحيّز والتعصب، بإفراط. وأعتقد أنّه مرّت علينا مواقف عندما يسأل طفل عمره ٥ سنوات أو ٦ سنوات من هم البياسر؟ ومن هم العجم؟ وإلى آخره من الفئات الوطنية التي توضع في قالب نمطي معيّن.

ومواجهة هذا التقييم السلبي بتقييم إيجابي، من خلال البرامج التربويّة، لا بد من أن تكون، حسب تقدير تاجفل وفريزر، بالأسلوب نفسه، أي ببساطة ومن خلال السياق اليومي لحياة الطفل، ومن خلال الأشخاص الحقيقيين اللصيقين بحياته اليوميّة.

وليس كما يحدث الآن عندما يسمع في المدرسة المواعظ بأننا جميعاً كويتيون، وعندما يرجع إلى البيت يسمع صفات تُلصق بفئات واسعة في المجتمع، و كثيراً ما تكون جارحة.

إن الهدف النهائي من هذه البرامج التربوية ليس منع الأطفال من تكوين أحكام أو تصنيف الجماعات المحيطة بهم إلى فئات واضحة المعالم متميزة - لأن هذا يكاد يكون من المستحيلات - وإنما مساعدتهم في تكوين فئات يمكن تصنيف الناس فيها على أساس المعلومات الصادقة نسبياً قدر الإمكان، وليس على أساس التقييم الاجتماعي المشترك من حيث كونهم أعضاء متحيزين في جماعة بعينها وخصوصاً إذا كانوا في جماعة الأغلبية.

الخطوة الأولى في مقاومة عناصر التحيز والتعصب في الشخصية الوطنية يجب أن تواجَه بصدق، وأن تعرض للبحث العلمي، وأن يتم التوصل في النهاية إلى تقييم إيجابي معاكس لفعل القوالب النمطية. وأعتقد أن أسلوب المكاشفة والمصارحة عنصر مهم جداً في معالجة هذه القضايا بالذات. أما إذا تُركت الأمور، مع التعتيم عليها، لتتراكم مع مرور الزمن، فإن من الممكن جداً أن تنفجر في وقت من الأوقات في شكل يؤثر على نسيج المجتمع ووحدته الوطنية.

بعض الاعتبارات المنهجية في دراسة التاريخ الاجتماعي العربي

(١) التاريخ الاجتماعي من الميادين ذات التخصص المتداخل التي بدأت تستحوذ على اهتمام المؤرخين وعلماء الاجتماع على حد سواء، أسوة بفروع أخرى من العلوم

الاجتماعية بعدما فقدت تلك العلوم وحدتها بانحسار أو انهيار المظلة الواسعة التي كانت تظللها باسم الاقتصاد السياسي. كما إن وحدة العلوم الاجتماعية لا بد من أن تعكس وحدة المعرفة في ميادين التاريخ والمجتمع، وفقدانها كان نتيجة التخصص والتعمق الذي ظُن أن ضريبته هي التجزئة والتشتت.

لكن بعد انقضاء ثلاثة أرباع القرن العشرين الذي استشرى فيه التخصص والتعمق، فإن ضريبته الحقيقية ليست التجزئة والتشتت فقط، وإنما فقدان الإطار النظري العام والأدوات المفاهيمية أو السكيماتا التي تجمع شتات المعلومات وتصنفها كخطوة أولى. ثم تقوم بالتفسير والتحليل لظواهر ومؤسسات وأحداث مادية حقيقية، وليس فقط البحث عن اتجاهات عامة للأحداث وخلفياتها العميقة الخفية غير الظاهرة للعيان، أي البحث عن معنى في التاريخ.

لذلك، فإن العودة إلى التاريخ الاجتماعي، والتاريخ الاقتصادي، ودراسات تهتم بعلم النفس التاريخي، أو التاريخ الديموغرافي، أو تاريخ التحضر، أو تاريخ الطبقات، أو الإثنيات، أو المهن، أو التكنولوجيا، معناها العودة إلى البحث عن أطر نظرية جديدة، وأدوات مفاهيمية ومنهجية في جمع المعلومات وتحليلها، لأن الأطر القديمة لم تعد كافية أو مفيدة. فلا المدرسة الماركسية ولا المدرسة الكلاسيكية الحديثة ولا المدرسة الوضعية، تستطيع أن تقدم أجوبة شافية عن خفايا الماضي وامتداداته الحاضرة.

أما العالم العربي - الإسلامي، فإن تراثه العلمي في هذا الميدان يعاني نقصاً مضاعفاً، فهو - من جهة - تاريخ حكّام، أكثر منه تاريخ شعوب أو تاريخ ظواهر مادية، وهو - من جهة أخرى - يعاني حساسية مفرطة تتصل بالتعصب القومي والديني بحيث تجعل بحث كثير من الظواهر أشبه بالمحرمات. ومن الأمثلة على ذلك! هل كان هناك صراع طبقي في العالم العربي - الإسلامي؟ هل كانت الشعوبية ردة فعل للنعرة القومية العربية؟ هل تحول العرب من دعاة دين إلى مجرد غزاة، جل همهم التجارة وجمع الخراج؟ أسئلة من هذا النوع تثير كثيراً من الحرج، وكثيراً ما تؤدي إلى تزييف الحقائق التاريخية.

(٢) والسؤال الأهم هو: كيف يتعامل علماء الاجتماع مع تاريخ المؤسسات والجماعات والظواهر الاجتماعية؟ وخصوصاً أن إسهامات علماء الاجتماع والمؤرخين ما زالت محدودة، وإن كانت تبشر بمحصول وفير. وإذا أخذنا منطقة الخليج والجزيرة العربية مثالاً، فيتضح لنا بسرعة أن أكثر ما كُتب عن هذه المنطقة على كثرته، ما زال يفتقر إلى الإطار النظري والأدوات المفاهيمية للتعامل معه. هل مجتمع الجزيرة العربية هو فعلاً مجتمع رعوي تلعب البداوة فيه دوراً حاسماً؟ أم هو مجتمع تجاري من الطراز الأول

تتداخل فيه خطوط التجارة الخارجية والداخلية وقيم البدو والحضر في الوقت نفسه؟

إن اختيار أي من النموذجين يؤدي إلى نتائج متباينة تبايناً كبيراً، ويؤدي إلى فهم، أو ربما إلى سوء فهم يحتاج إلى وقت وجهد طويلين لتصحيحه. هذه قضية واحدة من القضايا المنهجية التي يمكن أن تواجهنا. ولكن إذا دققنا في هذا الأمر، فإن هناك العديد من القضايا المتصلة بهذا الموقف المبدئي. كيف نتعامل مع القبلية؟ وبأي معنى نتكلم عنها؟ وكيف يستقيم مفهوم مجتمع واحد مكون من قبائل تكوّن وحدات مستقلة من دون أن يؤدي ذلك إلى فوضى اجتماعية ضاربة أطنابها في كل جنبات الحياة الاجتماعية.

وهناك قضايا منهجية ذات صفة محورية من هذا النوع لا تعد، ولا تحصى، لا توجد أجوبة شافية لها. فإذا أخذنا التاريخ الحديث - المعاصر فنجد أن انهيار نموذج الدولة العثمانية السلطانية اللاقومية ما زال غير واضح المعالم. فهل زمن الامبراطوريات من هذا النوع قد انقضى؟ وإذا كان كذلك، فكيف نفسر قيام امبراطوريات في الغرب بشكل متزامن مع انهيار الامبراطورية العثمانية؟ وإذا كان سر تفوق الامبراطوريات الغربية صناعياً - اقتصادياً، فلماذا لم تتطور الدولة العثمانية في هذا الاتجاه ولم تكن تنقصها الموارد ولا الإمكانات؟

من الممكن أن تكون بعض الأطر النظرية التي ظهرت في الغرب في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، مفيدة في هذا المجال. فهناك مثلاً يمكن افتراض وجود حركات تاريخية كبرى (longe dure) من النوع الذي يتكلم عنه برودل، وحركات أقصر مدى يتمدد وينكمش فيها الاقتصاد والمجتمع. وقد نفترض مثلاً أن التخلف كمفهوم اجتماعي - اقتصادي ذو بعد تاريخي. من الممكن أن تتخلف دول عن أخرى في فترات تاريخية مختلفة، كما يقول غرشنكرون، أو ربما أن العالم الرأسمالي الامبريالي الغربي الحديث قد تحول إلى مركز مهيمن يمنع الأطراف (بقية العالم وخاصة الثالث) من التطور بحرية، ويعيق نموها الطبيعي أو المناسب، كما يفكر سمير أمين وآخرون.

(٣) إن القضايا المنهجية لا تنحصر بالطبع في هذا المستوى من التجريد والعمومية أو الكلية (الماكرو)، بل تتصل كذلك بالمؤسسات والظواهر والجماعات على المستوى الأقل تجريداً، والأقرب إلى الواقع اليومي المعيش أو الجزئي (المايكرو). فما هي ديناميات الصراع الإثني - الطائفي؟ وكيف تؤثر هذه في الطريقة التي يصوغ فيها الناس طرق تفكيرهم وطموحاتهم؟ وكيف تتكيف أشكال مختلفة في التفكير والسلوك كالقبلية، مع أشكال حديثة من التنظيم والتعبئة، كاستعمال وسائل الإعلام وتقنياته والتواصل الجمعي لتوصيل أنماط وأشكال من التفكير والسلوك مغرقة في التخلف والغيبية؟

في كل كلامنا هذا نفترض أن هناك استمرارية في التاريخ: أي أن الأشكال الحاضرة من المؤسسات والظواهر وأنماط السلوك هي امتدادات طبيعية لما حدث في الماضي الذي لا يمثل أحداثاً متراكمة فقط، وإنما يمثل أيضاً مستودعاً نزوعياً وعاطفياً وأيديولوجياً ذا قدرة كبيرة على التوجيه في الوقت الحاضر. ولكن هل هناك فعلاً استمرارية في التاريخ بهذه الصورة؟ وكيف نفسر الانقطاعات البنائية التي أدت إلى تحولات في تاريخ كثير من الأمم والشعوب؟ ففي حالة الاستمرارية تتغير المجتمعات العربية التي لم تتعرض للانقلابات العسكرية، بالطريقة نفسها أو بشكل مشابه للأخيرة، فنرى سطوة القطاع العام والتسلط البيروقراطي والإرهاب المنظم للدولة والتخلف الحضاري التكنولوجي والاقتصادي عن العالم المتقدم، وكلها سمات عامة تجمع شتات هذه الأمة في كل بائس مستكين.

هذه بعض الاعتبارات المنهجية في التاريخ الاجتماعي العربي، وهي مصمَّمة لطرح كثير من الأسئلة، أما الإجابة عنها فهي مسؤولية عامة وليست قصراً على المختصين والمفكرين والمثقفين فقط من جيلنا الحالي، وإنما لأجيال عسى أن تكون أقدر منا أو في وضع أفضل على الإجابة بحرية وشجاعة وجرأة.

(٤) الشخصية الخليجية واستحالة قيام المؤسسات

هناك اتفاق عام بين الكتّاب والمحللين السياسيين على أن قيام المؤسسات، أي السلوك التنظيمي المقنن في الإدارة والاقتصاد، يُعَد بمثابة مؤشر على النضج السياسي في المجتمعات الحديثة. فالمؤسسات أكثر عقلانية وموضوعية من الزعماء، وأكثر استمراراً واستقراراً من القادة الأفراد، الذين يتغيرون وتبقى هي.

الدولة في الغرب أوضح مثال على عمل المؤسسات، بينما هي عند العرب (وفي المجتمعات المتخلفة) أداة للزعامات الفردية غير المستقرة وغير المستمرة، وكل زعيم جديد ينسف عندما يصل إلى الحكم ما بناه مَن سبقه ليبدأ من نقطة الصفر، فلا تستثمر الخبرة ولا تتراكم التجارب.

لماذا لا تقوم دولة المؤسسات عندنا؟ قد يكون هناك، بالإضافة إلى الموانع الموضوعية، موانع ذاتية لا تحظى باهتمام المراقبين والمحللين للأوضاع العربية. ومن هذه الموانع الذاتية بعض السمات المشتركة للشخصية الوطنية، تحول دون قيام دولة المؤسسات. ونقصد بالسمات المشتركة، الصفات السلبية التي تتشابه وتشيع في السكان بدرجة كبيرة، تتعدى الثلث مثلاً، بحيث تمنع القبول بتقديم مصلحة المؤسسة (أو المصلحة العامة) على مصلحة الأفراد من تابعين ومتبوعين.

ويحسن بنا أن نطرق هذا الموضوع بحذر شديد. فالشخصية الوطنية في العلوم الاجتماعية موضوع قديم، تغلب على الكتابات التي تناولته الانطباعية، والتعميم الذي يفتقر إلى الدقة. والشخصية الوطنية كفكرة كانت، وما زالت، موضوعاً للاختلاف الشديد، ما بين التفاخر والتباهي، كما في «نحن الذين خرمنا التعريفة» أو «نحن الذين دهنّا الهوا دوكو» عند الإخوة المصريين، إلى تحقير النفس وجلد الذات، كما في «النظافة ليست من فضائل المصريين»، أو «الآفة الكبرى هي خضوع الشعب للطغيان». ويخصص حليم بركات فصلاً كاملاً في كتابه عن المجتمع العربي المعاصر لنقد أمثال هذه «التعميمات المطلقة المبسطة».

(٥) مذاهب في الشخصية الوطنية

على الرغم من المآخذ الواضحة على فكرة الشخصية الوطنية، فإنها ما زالت فكرة مفيدة في الكشف عن القيم المشتركة الدفينة التي توجه السلوك، بحيث تعيننا على التنبؤ بالسلوك المتوقع في الظروف والمواقف المتكررة المتشابهة، بشرط أن نتوخى أكبر قدر ممكن من الموضوعية في التنظير والتحليل. وقد أُجري مؤخراً العديد من الدراسات التي تتحلى بقدر من الموضوعية عن الاتجاهات السائدة في المجتمع الغربي والتحولات التي تطرأ عليها تحت عنوان التحول الثقافي (cultural shift).

وهناك كتابات عن الشخصية الوطنية (على الرغم من انطباعيتها) في بعض المجتمعات العربية، كفيلة بأن تثير فينا الاهتمام وتدعونا إلى التأمل العميق. فسلامة موسى وجمال حمدان يتفقان على أن «الشخصية المصرية هي نتاج لحتمية جغرافية، أو مأساة جغرافية»، حسب تعبير سلامة موسى. هذه الحتمية الجغرافية لا تفسر سلوك البشر في الزمان الماضي وحده، وإنما تمتد إلى المستقبل. وكثيراً ما تبدأ كتابات بعض الأكاديميين المصريين، من زمان الفراعنة إلى يومنا الحاضر، في استمرارية غير منقطعة. وتتدرج سمات الشخصية المصرية عند حمدان من ثنائيات البيئة: الصحراء والوادي، القرية والمدينة، السلطة والشعب، حتى تصل إلى التجانس بين الزمان والمكان، أي عندما تتناغم سمات الشخصية الوطنية مع بيئتها الطبيعية والثقافية.

وهناك أيضاً كتابات عن الزمان الحاضر مثل توصيف حامد عمّار للشخصية الفهلوية، أو شخصية الفهلوي. وكتابات سيد عويس عن **استمرارية التراث** الثقافي وتأثيره على الشخصية... الوطنية في مصر. وكتابات علي الوردي في السياق نفسه بالنسبة إلى العراق. كما حفلت صفحات مجلة **الهلال** المصرية في صيف العام ١٩٩٦، بالمقالات التي تعالج موضوع الشخصية الوطنية في زوايا متعددة.

ولعلي الوردي محاضرة مطولة حول شخصية الفرد العراقي نُشرت سنة ١٩٥١، ويذهب فيها إلى «أن الفرد العراقي يعاني من الازدواج، وأنّ الفرد العراقي مبتلٍ بداء دفين هو داء الشخصية المزدوجة». وإذا كان هذا الداء منتشراً في مجتمعات العالم، إلّا أنه «مركز متغلغل» في أعماق نفوس العراقيين. فالعراقي أكثر هياماً بالمثل العليا في خطاباته، ولكنه في الوقت نفسه أكثر الناس انحرافاً عنها. وهو أقل الناس تمسكاً بالدين، وأكثرهم انغماساً في النزاع بين المذاهب الدينية، حسب رأيه. والوردي لا يقصد بالازدواج كون العراقي منافقاً مرائياً، «بل هو في الواقع ذو شخصيتين، فهو إذ يعمل بإحدى شخصيتيه، ينسى ما فعل آنفاً بالشخصية الأخرى».

هل من علاج لداء الشخصية المزدوجة؟ إجابة علي الوردي عن هذا السؤال قد لا تكون مقبولة حسب المفهوم الديني، فهو يعتقد أن العلاج ينحصر بأنواع ثلاثة: «أولاً، إزالة الحجاب عن المرأة، حتى تتوحد القيم ويتشابه الرجل والمرأة في ما يفهمان وما ينشدان من أهداف». ثانياً، تقليل الفارق الكبير بين اللغة الدارجة واللغة الفصحى، «تحدثوا كما تخطبون، واخطبوا كما تتحدثون، اتركوا ما ابتدع سيبويه ونفطويه، والحريري والهمذاني من لغو باطل وقيود لا فائدة منها». ثالثاً، علّموا أبناءكم أن القوة لم تعد قوة فرد إزاء فرد، أو سيف إزاء سيف، «وإنما القوة هي قوة العلم والصناعة والنظام».

(٦) الشخصية الخليجية والزعامة الاستزلامية

هناك إذاً، ميل أو نزوع قوي إلى اختيار أطر ثنائية (تبدو في الظاهر متناقضة) للسلوك يطلق عليه الوردي الشخصية الازدواجية. ولكن هذه الازدواجية ما هي إلا انعكاس للازدواجية الأعمق والأعظم – ازدواجية الثقافة: ثقافة البداوة وثقافة العمران. إن هذه الازدواجية هي التعبير المعاصر لانفصام الشخصية بين تراثها القيمي الجمعي وقيم المجتمع المعاصر، في الإطار التاريخي الذي وضع تصوره المنهجي ابن خلدون، وامتداد هذا الانفصام إلى انفصام بين عالم الرجل وعالم المرأة في تقسيم عمل جنسي حاد وقاطع، وانفصام بين عالم اللهجة الدارجة وعالم اللغة الفصحى.

ويزعم عبد الله العروي أن هذه ما زالت تمثل سمات بارزة تتحكم في الأيديولوجيا العربية المعاصرة، أي في الطريقة التي يفكر ويتصرف فيها العرب المعاصرون.

في هذا التراث القبلي المشترك تتخذ علاقة الفرد بالسلطة نمطاً ذا خصوصية ثقافية عربية، يطلق عليه خليل أحمد خليل في كتابه عن العرب والقيادة «الزعامة الاستزلامية». ويقصد بذلك ممارسة السلطة السياسية بواسطة «الأزلام» بلهجة سوريا التاريخية (سوريا

الكبرى)، أي الأعوان والأتباع. والأزلام يدينون للزعيم بالولاء الشخصي ذي المضمون الطبقي، تحكمها المصلحة الشخصية من استنفاع وتنفيع؛ استنفاع الزعيم بمنصبه، وبنفوذه، وبسلطته، وتنفيع أزلامه حسب درجة ولائهم الشخصي له. الزعامة الاستزلامية تستمد شرعيتها الحديثة من تراث القبيلة والتنظيمات القبلية، فهي تنسج على منوالها. وترينا الزعامة الاستزلامية في لبنان المعاصر كيف يتكيف توزيع القوة القبلية مع البيئة القروية في الجبل والبيئة الحضرية في المدن.

فالذي يجمع فكرة الشخصية الازدواجية، وفكرة الزعامة الاستزلامية، هو إذاً، التراث القبلي المشترك في طريقة توزيع القوة، وفي شرعية مؤسسة الزعامة. وإذا كانت الزعامة مبنية على الانتماء القبلي - العائلي والولاء الشخصي للزعيم، فيصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على من يشغل منصباً قيادياً في الحكومة أو في السوق (الاقتصاد) أن يتخلص من صورة الزعيم القبلي (كبير العيلة أو الشيخ، اختلاف التسمية باختلاف البلدان). والدافع المحرك للسلوك السياسي، هو المصلحة الشخصية لكل المتعاملين في اللعبة السياسية، من استنفاع وتنفيع.

والزعيم يصل إلى مركزه أو مكانته عن طريق التحالفات أو التنافس الفئوي - القبلي. والزعيم يصبح مركز شبكة العلاقات في ميدان النشاط المختص به. والزعيم يطلب الولاء الشخصي من التابعين له. وهو يقوم بتوزيع المنافع والمكاسب، كمكافأة للولاء الشخصي بين أبناء العائلة والقبيلة، فالمنافع تكون من نصيبهم بالدرجة الأولى ثم تتسرب إلى بقية الأتباع.

(٧) استحالة قيام المؤسسات

إننا نجد في الشخصية الخليجية المعاصرة ملامح قريبة الشبه بالزعامة الاستزلامية، يطغى فيها إشباع الرغبات الخاصة في السلطة والثروة لدى الزعماء. وهو ما يطلق عليه باللهجة الدارجة داء «التمصلح»، أي الاستنفاع والتنفيع. وقد وجدنا أمثلة حية على داء التمصلح في الشخصية الخليجية المعاصرة عند بعض الكويتيين، حتى في أحلك ساعات الاحتلال العراقي، وفي أدق الساعات العصيبة لحرب تحرير الكويت وجهود إعادة البناء بعد التحرير.

الزعامة الاستزلامية تتخذ صفة المعزب - الزبون في الخليج من خلال تضامنية القبيلة - الطائفة التي تترسخ أسسها باستمرار. وعلاقة المعزب - الزبون بتراثها القيمي القبلي ذات خاصية سيمبيوتية - تكافلية (symbiotic)، أي أن وجود التابع يقوي مركز المتبوع (أو

المعزب/ الزعيم)، فالزعيم المتبوع يستولي على الموارد ويكافئ الذين يُظهرون الولاء الشخصي له. والتابع الذي يقع عليه الضرر أو الظلم يتقمص صفات الزعيم نفسها بمجرد أن تحين له الفرصة. وهكذا. كل واحد منهم يغذي الآخر، ويجعل العلاقة الاستزلامية - القبلية قادرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة والمستجدة.

يُفترض أن هذه العلاقة بين المعزب - الزبون (المتبوع والتابع) تستجيب لواحد أو أكثر من مقومات الشخصية الخليجية في الكويت. وهي بسبب خاصيتها السيمبيوتية علاقة تلازم تغذي نفسها بنفسها، ولذلك فهي لا تقبل الإصلاح في الأوضاع السائدة الآن. وجميع المحاولات التي بُذلت في السابق وتُبذل الآن، تؤدي في العادة، ليس إلى إصلاح الوضع، وإنما إلى خسارة المصلح لموقعه، عندما يتآمر الأتباع عليه حتى يظهر (من بينهم أو من خارجهم) زعيم استزلامي (معزب) جديد، يضمن الترتيبات الاستزلامية المتطورة.

إن انتشار داء التمصلح في الشخصية الخليجية في الآونة الأخيرة، يعود إلى عدة عوامل، أهمها العامل الطبقي. فزيادة معدلات الحراك الاجتماعي، وبروز شرائح طبقية جديدة نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي، أضعفا القيم الاجتماعية التي كانت توجه السلوك في المجتمع التقليدي، من دون أن تتبلور بدائل مناسبة لها. أضف إلى ذلك إدراك الشرائح الطبقية الجديدة أن توزيع الموارد والدخل القومي في صالح الطبقات المالكة القديمة، ولذلك فإن التمصلح من استنفاع وتنفيع هو وسيلتها الفعالة في الكسب السريع.

وقد أدرك بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي خطورة استشراء داء التمصلح على سلامة الإجراءات الإدارية والمالية في الدولة والاقتصاد، أي بين «الزعماء» الإداريين في الحكومة و«الزعماء» التنفيذيين في القطاع الخاص، وأصبح التلاعب بالمواصفات واقتطاع نسبة كبيرة من المبالغ المرصودة للشراء على شكل عمولات تحت الطاولة، السمة الغالبة الملازمة للصفقات التجارية. فشرّعوا لحماية المال العام قانوناً يزيد من الأعباء البيروقراطية والمالية من دون طائل، واقترحوا تشريعاً يحرم العمولات التجارية - تشريعات تذكرنا بتشريعات مماثلة في دول عربية أخرى.

لقد فشلت جميع أو أغلب التشريعات التي تحرم قبض العمولات، أو تحرّم استغلال المنصب، أو الاستنفاع والتنفيع خلافاً للقانون. ومع وجود تُراث عميق يجيز أنماط السلوك هذه ويسوغها، ومع وجود الاستهلاك المتعي الهستيري لعصر ما بعد الحداثة يضغط باتجاه التمصلح، فليس من السهل، لا بل ليس من الممكن التشريع للفضيلة. ولمّا كانت التجارة الرأسمالية تعتمد على قبض العمولات أساساً، فإنه من السفسطة التفريق بالفقه القانوني بين المشروع منها وغير المشروع، إذا كانت النية معقودة على التحايل عليها.

(٨) خاتمة: الزعامة والقيادة

بناءً على ما تقدم، فإن هناك من الأدلة ما يدعونا إلى الاعتقاد أن هناك سمة للشخصية الخليجية تسوغ التعامل على أساس علاقة المعزب - الزبون، وهي علاقة موجهة إلى إشباع رغبة طاغية في السلطة (التحكم والسيطرة) والثروة، من دون التفات إلى مصلحة عامة، أو جعل المصلحة العامة في أسفل الأولويات.

علاقة المعزب - الزبون في الخليج تستمد طاقة وحيوية من تراث القبيلة القيمي المشترك، في شكل الزعامة الاستزلامية: أي الزعامة الفردية التي تطلب الولاء الشخصي، والتي تفضل الانتماء القبلي - الطائفي على الانتماء الوطني الطبقي. هذه الزعامة الاستزلامية لها خاصية سيمبيوتية، يتكافل فيها التابع والمتبوع، ويتعايشان لمنفعة الطرفين، وكلما تحول تابع إلى متبوع سارع إلى تقمص دور المتبوع - الزعيم الذي سبقه في الاستحواذ على الموارد، وباشر بالاستنفاع والتنفيع.

هذه السمة الغالبة في الشخصية الخليجية تُعَدُّ من العوامل المعوقة لقيام دولة المؤسسات، لأنها تحول دون تقنين السلوك التنظيمي المؤسسي على أسس موضوعية، بعيداً عن الذاتية. ولا يجدي لإصلاح هذه الحالة تحديث الإدارة فقط، ولا اجترار أساليب التطوير الإداري المستمَدة من تجارب الغرب. الخطوة الأولى في الإصلاح هي في تحرير الشخصية الخليجية من داء التمصلح - الاستنفاع والتنفيع في ظل تغييب المصلحة العامة، وفي ظل ضمور الالتزام الخلقي بانتظام الحياة الاجتماعية المؤسسية.

ويدعونا الدكتور مصطفى سويف إلى التفريق بين الزعماء والقادة في البلدان العربية. فالزعماء الفرديون يعتمدون على الولاء الشخصي للعاملين، ويجيدون إصدار الأوامر والنواهي (ويستثنون أنفسهم منها)، ويستولون على عمل الآخرين وإنجازاتهم وينسبونها إلى أنفسهم وهم لا يعملون. بينما القادة يوجهون العاملين بضرب المثل بأنفسهم (leadership by example) ويشجعون الآخرين على العمل والإنجاز في فريق متكامل يقدم مصلحة المؤسسة على مصالح الأعضاء الشخصية. فإذا كنت تقدّر أهمية الدور الذي تلعبه القيادة في حياة المجتمع، عرفت فداحة الأمر وخطورته، إذا أصابها خلل التمصلح.

المسؤولية العامة في دول الخليج

(١) يسود كثير من الالتباس وعدم الوضوح عدداً من المفاهيم الخاطئة، أو غير الصحيحة، حول طبيعة النظام السياسي في دول الخليج عامة وحدود المسؤولية العامة فيه. وأول هذه المفاهيم النظرة إلى النظام السياسي في هذه الدول (عدا الكويت ذات الحكم

الدستوري المحدود)، على أنه الإسلام. وعلى الرغم من الإبهام والغموض التاريخيين اللذين يحيطان بهذا الزعم، فإن ذلك يطلق يد الحكّام في أمور الحكم ولا يبرئ ذمتهم في حدود المسؤولية العامة، إذا ما أخذ هذا الزعم مأخذ الجد.

فالرياسة مقيَّدة في الإسلام بمبدأ أن الأمة (الجماعة) هي مصدر السلطات. وإذا كانت الأمة في السابق ذات معنى ديني، فإن ذلك يجب أن لا يمنعنا من القول إن الأمة مكونة من مجموع مواطني دول الخليج، الذين تحدد مواصفاتهم قوانين إثبات الجنسية والإقامة والتجنس. ثم إن الحكام مقيدون بعقد الإمامة أو الرياسة، بغض النظر عن أسلوب الحكم وتوارثه. وهم ملزَمون إلزاماً بمبدأ الشورى، لأنه من الفروض العينية، بالرغم من نواقص هذا المبدأ والخلل الذي يشوب تطبيقاته العملية.

وانطلاقاً من تحديد مصدر المسؤولية العامة وحدودها في دول الخليج، فإن اللجوء إلى الترتيبات التقليدية لتحديد هوية النظام غير كافٍ، بل يجب أن لا يُعَد تهرباً من حقوق كفلتها النظم الحديثة مثل حقوق المواطنة، ومحاسبة الحكام بالتشاور، وتحمل مسؤولية الخدمات العامة التي تتطلبها المعيشة في دول حديثة. فهذه جميعها فروض كفاية متفق على صحتها. وإذا كان قد تُرك للحكام والمقربين منهم تفسيرها، ووضع حدودها، فليس معنى ذلك تجاوزها والتغاضي عنها.

(٢) والالتباس الثاني الشائع في دول الخليج، هو أنّ الحكام أحرار في التصرف في الأموال العامة، فالمواطنون لا يدفعون ضرائب، وحسب المبدأ الغربي، لا تمثيل بلا ضرائب (no representation without taxation). وهذا ليس التباساً فقط، وإنما هو خطأ جسيم في فهم الأوضاع السائدة في دول الخليج. فإذا كانت الأمة (أي مجموع المواطنين) هي مصدر السلطات، فإن دخل الحكومة المتأتي من النفط يخضع للمبدأ نفسه، ويجب اعتباره ملكاً للمواطنين. والحكام في هذه الحالة، حسب الترتيبات التقليدية في الحكم، مكلَّفون بالإنفاق منه بفرض تكليف، ولذلك فهم محاسَبون عليه، أمانةً في عهدتهم.

فالدول التي تعتمد موازنات حكوماتها على الضرائب، تحاسَب من قبل الذين يدفعون الضرائب، وهم عامة الشعب. والدول التي تعتمد موازنات حكوماتها على الثروة العامة للبلاد، تحاسَب من قبل الذين يملكون هذه الثروة، وهم عامة المواطنين. والحكومات في كلتا الحالين محاسَبة بالقدر نفسه، استناداً إلى المبدأ نفسه، بغض النظر عن اختلاف مصادر الدخل.

ولذلك، فإن الحكومات التي تجد نفسها في ضائقة مالية، أو تتسبب سياساتها في عجوزات مفرطة، ليست حرة في فرض الرسوم على الخدمات العامة، أو الضرائب على

المداخيل، وهي حقوق مكتسَبة للمواطنين. وليست حرة أيضاً، في زيادة هذه الرسوم والضرائب، ما لم تقدم هذه الحكومات أسباباً مقنعة يقبلها عامة المواطنين أو من يمثلهم بأية طريقة يتم اختيارهم فيها. إن التقصير في المحافظة على الأمانات والأموال العامة مسؤولية تترتب عليها ضوابط لتحديد مسؤولية التقصير، وضمانات لعدم تكراره، حتى في النظم التقليدية.

(٣) وختاماً، إن من يريد تطبيق الإسلام ونظمه التقليدية تهرباً من المسؤولية ودفعاً لتهمة التقصير، لن يجد في ذلك ملجأً حصيناً ولا مستقراً آمناً. فهناك من الشواهد في نظم الإسلام ما يعز الأمة ويحفظ حقوقها، ولكن، تَرْك أمر تقدير ذلك إلى الحكام أنفسهم يعني أنهم حكام صالحون، وواحد من شروط صلاحيتهم للحكم أنهم أفضل الرقباء على أنفسهم، فإن اختل هذا ثار الشك حول ذاك.

اللغز الخليجي وحلّه

(١) هل هو لغز حقيقة، أم أمر يعرفه الجميع ذلك الذي يدفع دول الخليج إلى أزمة سياسية دائمة، صامتة غالباً، ومتفجرة أحياناً أخرى. وأقصد بذلك امتناع النخبة الحاكمة في دول الخليج عن الاعتراف بحق المواطنين في المشاركة السياسية في مجالس منتخبة، أياً كانت تسميتها، بالرغم من ولاء هؤلاء المواطنين للنظم الحاكمة.

لقد تبلور هذا المطلب في أغلب دول الخليج منذ سنة ١٩٣٨، وأصبح ملحّاً بعد الاستقلال، وما زال قائماً لم يتحقق إلا في الكويت، وبشكل مقيد وفي طريقه إلى التحقيق في البحرين. وأنا لا أميل إلى قبول الدعوى أن شعوب الخليج قد تأهلت لهذا الحق لأنها أصبحت أكثر «وعياً» بسبب انتشار التعليم الحديث. فالأمر يتعلق بحقوق مبدئية وليس بنوع التعليم.

(٢) اللغز في الموضوع هو أنّ شعوب دول الخليج، بلا استثناء، متمسكة بحكامها، كما تدل على ذلك جميع الشواهد التاريخية. فلم تؤدِ المغريات الخارجية إلى التمرد عليهم، أو التآمر عليهم، ولم تجر محاولة قلب نظام الحكم منذ سنة ١٩٣٨ وحتى الآن. ومن يُرِدْ أن يتحقق من هذا التعميم ويدقق في الوقائع، يجدْ أنّ أغلب المحاولات «الانقلابية» والاضطرابات والإضرابات والعمل الشعبي، كانت موجهة جميعها لتعديل نظام الحكم فقط، بما يضمن حق تمثيل المواطنين في مجلس منتخب يعبر عن رأي الأمة، ويكون رقيباً على الحكومة.

(٣) فهو إذاً، لغز محيّر، لا يمكن حلّه بالادعاء أن من يتمتع بسلطات غير محدودة في

الحكم لن يتنازل عنها طائعاً مختاراً. وهناك من يجعل هذا القول بمثابة قانون طبيعي. بينما تؤكد الشواهد التاريخية وتجارب الدول التي حققت الاستقرار السياسي، أنّ حل اللغز يكمن في التفاوض بين النخبة الحاكمة وعامة قوى الشعب على صيغة عملية متفق عليها للعبة السياسية، تضمن الإجماع الوطني على حدود لا يمكن تجاوزها للمصلحة الوطنية العليا. ولا أعتقد أنّه بالأمر العسير التوصل إلى هذه الصيغة العملية لتحديد المصلحة العليا بين أطراف راغبة أصلاً بالاتفاق، وساعية إليه.

(٤) إنّ إصرار معظم النخب الحاكمة في دول الخليج على الامتناع عن الاعتراف بحق المواطنين في المشاركة السياسية، يدفع بالمنطقة باستمرار إلى حافة التأزم السياسي غير المبرر بشكل عقلاني. ولا يجدي الالتفاف على هذا الحق الشعبي، بإنشاء مجالس شورى معّينه أو مجالس وطنية مزيفة، فهذه مناورة قد تجاوزها الزمان، وأصبحت غير مجدية في هذا العصر والأوان.

تأنيث الطبيعة وحكاية النوم في العسل

(١) عندما عُرض فيلم **النوم في العسل،** تظاهر كثيرون منّا، وبخاصة الذكور، بأنّ هذا مجرّد فيلم هزلي يهدف إلى إضحاك الناس وإثارة سخريتهم من الذين يتظاهرون بالرجولة الطاغية في العلن، ولكنّهم يعجزون عن ممارستها في مخادعهم. ولكن عدداً متزايداً من الدراسات الموثّقة والميدانيّة تشير إلى احتمال، أو إلى إمكانيّة قيام هذه الظاهرة فعلاً: أي ظاهرة النوم في العسل، ولكن هذه الدراسات تعزو أسبابها، التي لا يتطرّق الفيلم إليها كليّةً، إلى عوامل ماديّة - بيئيّة ونفسيّة حقيقيّة.

هذه الظاهرة لم تدرَس بعناية كافية، وليس حولها اتفاق بين المختصين، ولذلك فهي لن تعالَج بالطريقة الساذجة التي اقترحها (بطل الفيلم)، رجل المباحث عادل إمام، أي بالعودة إلى الماضي عندما كانت الأمور واضحة بسيطة سهلة، أو بالعودة إلى الطبيعة عندما يدعو الفيلم الذين يعانون هذه الظاهرة إلى النوم في العراء وممارسة الجنس في الصحراء. حتى الفيلم نفسه يرفض هذا الاقتراح البسيط، عندما يجعل دوريّات الهجانة تلاحق عادل إمام وزوجته، وتتهمهما بالتلبّس بعلاقة غير مشروعة فتشبعهما ضرباً. فالدولة التسلطيّة بالمرصاد للمواطنين حتى في مخادعهم في الطبيعة.

(٢) وتُظهر الدراسات الميدانية وجود علاقة بين التغيرات التي بدأت تطرأ على السلوك الجنسي للرجال والنساء، وعلى المظاهر السلوكية المستجدة الأخرى، وبين بعض المتغيرات البيئية: كالتلوث الناتج من انتشار أنواع من الهرمونات الأنثوية الصناعية المسماة

إستروجينز، في الدورة النزوية (الشهرية)، والتلوث الكيميائي عامة، بما في ذلك مثبتات اللون، والمواد الحافظة للأغذية، والمواد المصنوعة من البلاستيك، والمبيدات الحشرية، والأدوية (وبخاصة تلك التي تسبب أعراضاً جانبية خطيرة تعتبرها المنظمات الصحية مقبولة)، والأدوية التي لا تعرف نتائج تحللها الفارماكولوجي في جسم الإنسان.

في واحدة من هذه الدراسات قامت مؤلفتها دبورا كادبوري بجمع العديد من الأدلة على أنّ هناك عمليّة تأنيث – أو ربّما الأنسب أن نقول «أنثنة» للطبيعة، من ضمن مظاهر خلل واسعة بيئيّة تؤثّر سلباً على السلوك الجنسي لدى البشر والحيوانات.

– هناك أدلّة واضحة على تغيرات حديثة في الخصائص التشريحيّة والسلوكيّة للحياة الحيوانيّة في البريّة، مثلاً: ٨٠ ٪ من التماسيح الذكور في بحيرة أبوبكا (في فلوريدا)، تولد بأعضاء تناسليّة غاية في الصغر، وبنسب عالية من الهرمونات الأنثويّة، الإستروجينز.

– ويتحيّر العلماء الآن في بروز مظاهر الأنوثة على طيور النورس، ربّما بسبب تعرضها لمادة الدي دي تي، بحيث أصبحوا يجبرون الإناث على حضانة البيض في الأعشاش، خلافاً للعادة.

– وفي دراسات أخرى، وُجد أنّ بعض أنواع الأسماك (mosquito fish)، وحلزونيّات الطين، قد اكتسبت خصائص ذكوريّة. بينما اكتسب سمك التروتة (trout) النهري خصائص خنوثيّة (أي يمتلك أعضاء ذكرية وأنثويّة معاً)، وهناك بعض أنواع الطيور مثل (scots)، قد ضمرت أعضاؤها الذكريّة تماماً.

– أمّا بالنسبة للبشر، فإنّ هناك بعض الأدلّة التي تشير إلى أنّ معدّل تعداد الحيوانات المنويّة في انخفاض مستمر. فهي أقل بنسبة الربع (٢٥ ٪)، عمّا كانت عليه قبل عشرين سنة فقط، مما حدا بأحد العلماء، د. جيليت، إلى أن يعلّق على ذلك بالقول: «إنّ رجل هذه الأيّام هو نصف الرجل الذي كان جدّه».

– ويذكر بعض الأطباء الدانمركيين أنّهم لاحظوا بشكل لافت للنظر، أنّ عدداً متزايداً من الأطفال يولدون بخصية معلّقة، وأنّ هناك ارتفاعاً واضحاً في عدد الإصابات بسرطان الصدر والبروستات.

– وقد وجد علماء آخرون في اختباراتهم على مواد (phthtes, bisphenol a, alkylphenols)، وجميعها تحتوي على الهرمونات الأنثويّة الإستروجينز بدرجة محدودة، أنّها موجودة في البازلاء المعلّبة، وفي لاصق الأسنان (بالإضافة إلى تأثير معدلات الفلورايد العالية على الجهاز العصبي)، وفي حليب الأطفال الصناعي، وأغذية الأطفال عامة. وقد

أُشيع في إنكلترا في أيار/مايو سنة ١٩٩٦ أنّ هناك مواد كيماوية في حليب الأطفال الصناعي تؤدي إلى تبديل الجنس (sex - change)، مما دفع السلطات الصحيّة إلى نفي ذلك، ولكنّها طالبت فقط بتوخي الدقة: أي أنّ ليس هناك أدلّة كافية للنفي القطعي أو التأييد القطعي.

– وبشكل منفصل عن دراسات درجة انتشار الهرمونات الأنثويّة في البيئة، هناك دراسات مفصَّلة عن ظاهرة العجز الجنسي بين الذين يعانون التوتر المفرط، وبخاصة بين المهاجرين من العمال الجدد الذين لا يتوافقون مع بيئاتهم الجديدة. وما الاحتفال بظهور الفياغرا إلاّ الدليل على مدى انتشار ظاهرة العجز الجنسي.

(٣) وفي دراسات موسعة لروبرت سابولسكي المتخصص في الجهاز العصبي (neuroscience)، توضح كيف أنّ المتغيرات البيئيّة تلعب دوراً كبيراً لم يكن واضحاً في السابق في التحكم بمعدلات هرمونات الذكورة المسماة بشكل عام تستوستيرون، والمظاهر السلوكية التي تترتب على هذا التحكم. ومع أنّه ليس هناك علاقة ارتباط واحد بين وجود هذه الهرمونات بدرجة عالية، وبين السلوك العدواني عند أغلب البشر من الذكور، إلاّ أنّ هذه الهرمونات موجودة بدرجة عالية عند أغلب الذكور الذين يُظهرون خصائص عدوانيّة في سلوكهم.

وتوضح دراسات سابولسكي الميدانيّة أيضاً، أنّ المتغيرات البيئيّة تلعب دوراً كبيراً في تقرير معدلات الهرمونات عند القرود العليا في حالات معيّنة. على سبيل المثال، عندما تهاجر بعض القردة الذكور من مجموعتها الأصليّة إلى مجموعة أو قطيع آخر، تظهر سلوكاً أقل ذكورة وأقل عدوانيّة. ولكنها ما أن تحتل مركزاً متقدماً في المجموعة الجديدة، حتى تبدأ أجسامها بالنمو وأصواتها بالتضخم. وفي حالات أخرى يساعد توفر الغذاء، على نمو المظاهر الأنثويّة لدى الإناث من هذه الفصائل من القردة، بشكل أسرع من المعتاد، بحيث يصلن إلى سن البلوغ والإنجاب في سن مبكرة، بينما يتأخر سن البلوغ عندهن عندما يشح الغذاء عامة، أو بسبب خلل في الدورة المناخيّة الموسميّة. وتوضّح دراسات سابولسكي العلاقة الحميمة بين نظام الغذاء (diet)، وبعض المظاهر السلوكيّة كمعدلات التوتر والأمراض المتّصلة به، عندما تتبنى الدول المتخلّفة نظام الغذاء الغربي مثلاً، ذا المعدلات العالية في الدهون والأملاح، وبخاصة الأغذية السريعة أو جاهزة التحضير.

فإذا جمعنا هذه الأدلّة، والمتغيرات الحاصلة في البيئة بسبب التلوث، في الدراسات التي جمعتها كادبوري، ودرجة تأثير البيئة على السلوك الاجتماعي في دراسات سابولسكي، من خلال التحكّم في معدلاّت الهرمونات الذكوريّة والأنثويّة، وطغيان الأخيرة على الأولى، فهل سيدفعنا ذلك بسبب الإحساس بالخطر الداهم إلى النزول للصراخ في

الشوارع؟ كما يقول البروفيسور جيليت؟ ما دام العلماء والأطباء لا يملكون أدلّة قطعيّة كافية تدفعنا في الوقت الحاضر إلى الصراخ في الشوارع.

(٤) الصورة العامة ما زال يكتنفها الكثير من الغموض. فمن جهة، تزداد مظاهر الأنوثة في عالم الحيوان والبشر، ومن جهة أخرى تزداد معدلات السلوك العدواني من إجرام وتطرّف وميل إلى العنف الدموي. ولا أحد يستطيع أن يقول إنّ انتشار المجازر في بقاع الأرض هو نتيجة لهذا التغير في تركيب الهرمونات بسبب التلوّث البيئي، لأنّ أغلب المجازر تحدث في مناطق متخلّفة من العالم تقل فيها درجة انتشار الملوثات الصناعيّة والإستروجينز، إلاّ إذا كانت الملوثات موجودة بشكل «طبيعي» في المساعدات الإنسانيّة التي تقدَّم إلى هذه الدول.

وفي سياق آخر، يثير برايان ماسترز في **الأوبزرفر** اللندنيّة تساؤلاً غاية في الأهميّة، وهو أنّه حتى في الحالات التي يُظهر فيها الرجال صفات أنثويّة، عند الشاذين جنسياً مثلاً، فليس هناك ضمان بأنّ هؤلاء سوف يميلون في سلوكهم العام نحو الوداعة، أو طلب رضى الآخرين، أو إلى الحس الجمالي (هذه كلّها علاقات محبة وود). بل على العكس من ذلك، فقد أظهرت الدراسات المتأخرّة أنّ أغلب مدمني الإجرام (serial killers)، الذين شغلوا الرأي العام أمَداً طويلاً (من أمثال آندرو كيونانن المتهم بقتل مصمم الأزياء فرزاتشي وآخرين غيره)، كانوا مهووسين بالجنس، ويمارسونه بعنف دموي استثنائي، يشمل التعذيب والتشويه والتمثيل بجثث ضحاياهم، وكأنّهم بذلك يحتجون، لأسباب ليست واضحة، على الجنس ضد الجنس، وليس احتفالاً بالاستمتاع به.

(٥) ويزداد الوضع غموضاً في ضوء دراسات البروفيسور جاريد دايموند، الذي يرفض الاعتقاد أنّ الذي يفصل بين الذكورة والأنوثة هو الفروق البيولوجيّة، التي يزعم علماء الأحياء التطوريون أنّها ثابتة لا تتغير. ويذهب البروفيسور دايموند إلى أبعد من مجرّد رفض هذا الاعتقاد، إلى حد الزعم أنّ قدرة البشر على التعديل والتغيير في وظائفهم البيولوجيّة هي التي كانت القوة الدافعة للتطور الإنساني. فليس حجم دماغ الإنسان، ولا انتصاب قامته، هما اللذان جعلاه يتسلّق شجرة التطوّر، وإنّما بعض خصائص حياته الجنسيّة هي التي ميّزته عن بقية الثدييّات، مثل القدرة على ممارسة الجنس في أي وقت، والدورة (النزوية) الشهريّة التي تستمر نصف عمر المرأة، والتي ما زال العلم الحديث غير قادر على تفسير مبرر حدوثها.

ويجمع البروفيسور دايموند الأدلّة على فرضياته من سلالات الثدييّات التي يقوم فيها الذكر برعاية الأبناء وليس الأنثى، ويلاحظ أنه حتى بين الثدييّات العليا يمكن للذكور أن

يصبحوا أكثر أمومة (maternalistic)، ويستنتج من هذه الأدلّة استنتاجاً جزئياً بالقول: إنّ الذكور حتى من البشر قادرون على إدرار أو فرز الحليب (lactate)، وإرضاع الأبناء. وهناك أدلّة ثابتة لم يُلتفت إليها في السابق على أنّ السجناء الذكور في معسكرات الاعتقال أثناء الحرب العالميّة الثانيّة كبرت أثداؤهم بشكل غير اعتيادي، وأدرت أثداء بعضهم الحليب.

والنتيجة التي يريد البروفيسور دايموند التوصّل إليها، هي أنّ التطوّر والاختبار الطبيعي لا يسيران بشكل خطي أو بشكل واعٍ، وإنّما بتحولات رئيسيّة وتراجعات كبيرة في الخصائص التشريجيّة والوظائف البيولوجيّة، كما تنعكس في السلوك الاجتماعي للحيوان، وفي فصائل النبات. وحتى نربط الموضوع واستنتاجات البروفيسور دايموند، فإنّ التقانة الحديثة أصبحت قادرة في أيامنا هذه على إحداث هذه التغيرات البيولوجيّة (وما يترتب عليها من مظاهر سلوكيّة)، بمجرّد إعطاء حقنة من توليفة مدروسة من الهرمونات، أو بأساليب متعددة من الهندسة الوراثيّة.

(٦) وحتى على مستوى السلوك الاجتماعي، فإنّ خصائص الذكورة والأنوثة هي مفاهيم ثقافيّة - حضاريّة، ودرجة الوضوح فيها ليست عالية أيضاً. فدراسة البروفيسور فرانز دي فال عن القردة الأقزام (البونوبوز)، تُظهر أنّ أنماط سلوكها الاجتماعي تمثّل تحدياً صارخاً للنموذج التطوري المبني (في حالة البشر) على هيمنة الرجل على المرأة، في مجتمع الصيد وجمع الثمار يتميّز بتقانة السلاح واستعمال العنف، واللجوء إلى الحرب في الفصل بين المنازعات ـ وكلّها خصائص عدوانيّة ذكوريّة ـ . هذا النموذج التطوري يعتبر أنّ تطوّر الإنسان والحضارة قد مرّ بشكل إجباري في هذه المرحلة.

بينما في مجتمع قردة البونوبوز، الذي لم يكن معروفاً حتى وقت قريب، يستعاض عن العنف والعدوانيّة بممارسة الجنس كطريقة للتنفيس عن التوتر والتعويض عن التنافس. في هذا المجتمع الذي تسيطر فيه الإناث على توزيع الغذاء، والقائم على المساواة في بنائه الاجتماعي، يكاد العنف والعدوانيّة فيه يكونان غير معروفين.

إنّ احتمال قيام مجتمعات بين فصائل الثدييّات العليا، قائم على غير الأسس التي استقرّت في عرف علماء الأحياء والاجتماع التطوريين، وأصبح أكثر وروداً مع تزايد الأدلّة المناقضة لتلك الأسس باستمرار. ولكن الخاصيّة التي يفترق بها المجتمع الإنساني عن بقيّة الثدييّات العليا، هي وجود مؤسسة العائلة، التي تتولى رعاية الأبناء وتربيتهم. ومع أنّ أهميّة هذه المؤسسة كانت واضحة منذ أمد طويل، بحيث أعطاها هنري مورغن (وتبعه في ذلك فردريك إنغلز)، أهميّة استثنائيّة في مسيرة الحضارة التطوريّة، إلاّ أنّ أصل العائلة ما زال غير معروف بشكل كافٍ في سياق التطوّر الإنساني.

وقد شهدت مؤسسة العائلة التي لعبت هذا الدور الاستثنائي فترات انحسار واسعة من حيث أهميتها، ومن حيث وظائفها، ومن حيث انتظام العلاقات فيها تحت ضغوط المجتمع الحضري الصناعي، وانتشار ظاهرة ممارسة الجنس الترفيهي والسياحي المتّصلة بالحراك الجغرافي والاجتماعي، وانتشار استعمال موانع الحمل، التي تساهم في انتشار الإستروجينز في الطبيعة، وهي التي تساهم في ظاهرة أنثنة (أو تأنيث) الطبيعة – أي حكاية النوم في العسل. وهكذا نرى أننا قد درنا دورة كاملة، وما ازددنا علماً، ولا توصّلنا إلى يقين.

(٧) وخلاصة الأمر أننا أردنا من وراء هذا الاستعراض السريع لبعض الدراسات الحديثة، إثارة الموضوعات التالية:

أولاً: إنّ اغلب الأدلّة الحديثة تضع النموذج التطوري للجنس البشري موضع تساؤل، وبخاصة حول هيمنة الرجل الذكر، واعتبار أنّ الميل إلى العنف والعدوانيّة هو جزء من الطبيعة الإنسانيّة، فارتفاع معدّل هرمونات التستوستيرون ليس دليلاً كافياً أو ضرورياً للسلوك العدواني.

ثانياً: إنّ الفصل بين الذكورة (الرجولة) والأنوثة، هو مفهوم ثقافي – حضاري، وليس مستمَداً من وظائف تشريحيّة أو خصائص بيولوجيّة ثابتة لا تتغير. بل إنّ هناك أدلّة من مجتمعات ثدييَّة أخرى، تُظهر أنّ تداخل وظائف الجنسين والغياب النسبي للعدوانيّة التي تقود إلى العنف الدموي، أمران محتملان وممكنان.

ثالثاً: إنّ المؤثرات البيئيّة، وبخاصة تلك الناجمة عن التلّوث البيئي الكيميائي، قد بلغت حداً يدعو إلى قرع ناقوس الخطر. فهذه المؤثرات بدأت تتعدى حدود التغيرات في أنماط السلوك الجنسي والاجتماعي عامة، إلى خطر إحداث تحوّلات في التركيب الجيني للبشر. ويضاف إليها بطبيعة الحال مخاطر الهندسة الوراثيّة التي لا يمكن تقدير عواقبها في الوقت الحاضر بسبب ضعف معلوماتنا بشأن هذه العواقب.

رابعاً: إنّ ادعاءات المتحمسين لحماية البيئة عن وجود مؤامرة كيماويّة تقودها شركات صناعة الأدوية والكيماويّات وشركات الهندسة الوراثيّة كما يعرضها غورودا (Gurudas)، يجب ألاّ تدفعنا إلى التراخي الكيماوي، حسب ادعاءات فرضيّة الغايا (GAIA)، التي تبشّر بالاعتقاد أنّ الأرض من حيث امتلاكها نظاماً بيئياً، قادرة على إعادة التوازن لقواها، وأننا قادرون على علاج كل المشكلات المستجدّة.

ربّما لم يحن الوقت بعد إلى النزول للصراخ في الشوارع، لكن تراخينا يقرّبه يوماً بعد يوم.

التنمية وخدعة المقاييس

(١) كيف يقاس التقدم في ميدان التنمية، وفي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث؟ ليس هناك مقياس متعارَف عليه عالمياً، إلا الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P)، ومشتقاته: الناتج القومي الإجمالي (G.N.P)، معدلات النمو والتوسع والتحسن. . . إلخ، وما هذه المقاييس جميعها إلا مقياس لإجمالي حركة السوق والنشاطات والسلع والخدمات التي يمكن حسابها بالفلس والدينار. أما ما لا يحسن حسابه كمياً فلا يدخل في هذه المقاييس. ولا تميز هذه المقاييس بين النشاطات المطلوبة المفيدة للمجتمع، أو غير المرغوب فيها والضارة بالمجتمع.

ولا يدخل في هذه المقاييس العمل في محيط المنزل، أو العمل التطوعي والخدمات «غير المنظورة». وعلى العكس مما هو متوقع من هذه المقاييس، فإنها تصور الخلل في المجتمع، وتدمير البيئة الطبيعية واستنزاف الموارد، على أنها استثمار اقتصادي وأرباح للمجتمع. لنأخذ مثلاً الفوارق الفاحشة في الدخل، فهذه المقاييس تصور ازدهار أصول الخمسة بالمائة العليا من المجتمع على أنه ازدهار اقتصادي للمجتمع ككل. وتصور تكاليف الطلاق وانهيار مؤسسة العائلة، وازدياد معدل الجريمة، واستنزاف الموارد الطبيعية، على أنها مكاسب مادية للمجتمع.

(٢) فالمشكلات الاجتماعية تظهر في مقاييس الناتج المحلي الإجمالي على أنها نشاطات وسلع وخدمات، تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي. مثال ذلك الربح الذي يتحصل للمحامين في حالات الطلاق والجريمة والحوادث، وأجهزة الحماية، والتأمين على الحياة والمنازل، المصاريف الطبية التي يتحملها ضحايا حوادث المرور، والخدمات التي تقدم في حالة الكوارث الطبيعية والحروب. هذه كلها تدخل في المقاييس الاقتصادية على أنها مزايا ومكاسب. ونحن نعلم أن السياسات الحكومية تعتمد كلياً (في الدول التي تملك سياسات معلنة) على هذه المقاييس بوصفها المؤشرات الموضوعية لحسابات المستقبل.

ولذلك، فنحن في حاجة إلى تعديل هذه المقاييس بحيث تعكس بصدق جودة الحياة، وبحيث يعكس الناتج المحلي الإجمالي الأرباح الحقيقية المتحصلة للمجتمع، والتكاليف الاجتماعية على أنها خسائر حقيقية. وهناك اقتراح بتصميم مقياس للتقدم الحقيقي (Genuine Progress Indicator - G.P.I) يُدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي التكاليف الاجتماعية التالية: تكاليف الطلاق وتكاليف الجريمة وتكاليف حماية البيئة وتكاليف المحافظة على الموارد الطبيعية وتكاليف الفوارق الطبقية، أو في توزيع الدخل،

فهذه خسائر للمجتمع. بينما تُحسبَ النشاطات في محيط المنزل والعمل التطوعي إذا قام بها المواطنون أنفسهم على أنها أرباح.

وخلاصة الأمر، في أننا حاجة فعلية إلى إعادة النظر في مقاييسنا، وإعادة النظر في الأسس التي نحسب بها الأرباح والخسائر للمجتمع، وألاّ نكتفي بالمقاييس الشكلية الخادعة.

البدائل المحلية للتنمية

أعتقد أن الوقت أصبح مناسباً للكف عن الحديث عن أن التنمية هي اللحاق بالغرب (catching up development)، وذلك لعدة أسباب:

أولاً: إن تنمية من هذا النوع مستحيلة لأنها تفترض أن التنمية في الغرب، عالم الشمال، لا تسير بالسرعة نفسها التي تسير بها التنمية في عالم الجنوب. وهذا غير صحيح، اللهم إلا إذا افترضنا في أحسن الأحوال أن التنمية في الغرب هي بطيئة إلى درجة تسمح لعالم الجنوب أن يلحق بها. ولمّا كان الواقع هو أن التنمية في الغرب تسير بوتيرة أسرع من التنمية في عالم الجنوب، فإن الفارق أو الشقة بين التنمية في العالمين هي ثابتة، أو الأصح تتسع لصالح الغرب، لاعتبارات كثيرة.

ثانياً: إن وتيرة التنمية في الغرب لها تأثير سلبي على التنمية في عالم الجنوب، وليس العكس. فلو افترضنا أن التأثير المتبادل بين العالمين هو الدورة المغذية لذاتها (feed back loop)، فإن تعريض مجتمعات الجنوب التقليدية (إلى حد ما) لثقافة مجتمع الغرب يولد اختلالات اقتصادية واجتماعية- ثقافية تؤدي في كثير من الحالات إلى تدمير نسيج المجتمعات الأخيرة، وتؤدي بالتالي إلى ترسيخ التخلف. وهذه الاختلالات معروفة وموثقة امبريقياً (empirically) ميدانياً وحسب النمذجة الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك تعريض مجتمعات الجنوب إلى النزعة الاستهلاكية غير الملجمة (unbridled consumerism)، والاعتماد المتزايد على ثقافة معتمدة على المعلومات وسياسات الخصخصة، من دون إصلاح اقتصادي وسياسي، والتحضر العشوائي واستنزاف موارد البيئة، هذه كلها شواهد على ما نقول.

نحن نعلم أن الأمم المتحدة لا تمتلك القدرة على حسم النزاعات السياسية أو تقرير شكل النظام الدولي القائم بسبب تركيبتها تاريخياً. ومع ذلك، فإن هناك مجالاً واسعاً للأمم المتحدة لأن تلعب دوراً مهماً بالتعاون مع المنظمات الرسمية، وغير الحكومية، في مجالين واسعين، هما:

- إيجاد بدائل للتنمية غير تنمية اللحاق بالغرب.

- مساعدة دول الجنوب، بما فيها الدول العربية طبعاً، في مكافحة الآثار التدميرية لثقافة الغرب على الثقافات المحلية.

افتراض وجود هذين المجالين يحتاج إلى قليل من التوضيح والتبرير:

في ما يتصل بأن هناك بدائل للتنمية يمكن أن يثار استغراب من يعتقد أن اللحاق بالغرب هو مسلَّمة نهائية غير قابلة للنقاش. وهناك آخرون يعتقدون أن البحث عن بدائل تعتمد على الثقافات المحلية هو تشجيع للأصولية القومية أو الدينية. وكلا الافتراضين غير ضروري في حقيقة الأمر، بل إن هناك من يعتقد العكس، أي أن العولمة تؤدي في صور مختلفة إلى الأقلمة ومن ثم إلى المحلية (regionalization, localization)، وهذه تمثل ردة فعل طبيعية للتمسك بالهوية الثقافية، التي يؤدّي افتقادها إلى نوع جديد من فقدان السيطرة، أو الاغتراب في زمن الاعتماد المتبادل.

أما في مجال مساعدة دول الجنوب في التعامل مع الآثار السلبية لثقافة الغرب أو «حكمة الغرب»، فالأمثلة كثيرة، ولكنني سوف أختار مثالاً واحداً، نادراً ما يطرق، وهو موضوع الصحة النفسية. فتعرض المجتمعات غير الغربية للنزعة الاستهلاكية، وإدخال مستحدثات جديدة في ميدان العمل، ومع تفاوت الدخل المريع في هذه الدول، يزيد كما ثبت ميدانياً في رفع معدلات: أمراض القلب، والتوتر، والقلق، والانتحار، والولادة المبكرة أو الإجهاض عند النساء، وأمراض الجهاز الهضمي وارتفاع سكر الدم. وظواهر مثل الطلاق وإدمان المخدرات والحرمان النفسي والإرهاب المنظم الكفوء للدولة والفقر المطلق وغيرها.

هذه الأمراض يبدو أنها مصاحبة للمجتمع ذي النزعة الاستهلاكية حتى في الغرب. ولكن المجتمعات الغربية تملك أجهزة متقدمة للصحة العامة، والصحة النفسية بشكل خاص، مع تنظيمات رسمية وأهلية لتقديم النصح والدعم (support organization)، وهذه كلها تكاد تكون معدومة في أغلب البلدان العربية، أو تحت رحمة الطب التجاري في القطاع الخاص في دول الخليج. ففي لبنان اتضح من إحصاءات دولية أنه، وربما بدرجة موازية لدول الخليج، المجتمع الذي يملك أعلى معدلات الإصابة بأمراض السايكوسوماتا: الأمراض البدنية ذات الأصل النفسي بين دول الجنوب.

وبينما توجد في بيروقراطية الأمم المتحدة منظمة تعنى بالصحة العامة والأوبئة، وتضع مقاييس وبحوثاً لمعالجة الملاريا والكوليرا والأبولا وغيرها، فإن كثيراً من مواطني مجتمعات الجنوب يلجأون إلى الشعوذة، والسحر، والزار، والرقى والتعويذات، والكنائس

والمساجد بشكل متزايد، درءاً للدخول في المصحات النفسية، وهي غير موجودة في أغلب مجتمعاتهم.

فإذا كانت الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحمي أبداننا، فبإمكانها على الأقل مساعدتنا في الاحتفاظ بسلامة عقولنا.

ملامح سياسية عامة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

(١) عندما يطرق موضوع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ودول الخليج والبلدان العربية عامة، يتبادر إلى الذهن مسألة فرض الضرائب (أو زيادتها في البلدان التي تفرضها)، وزيادة الرسوم التي يدفعها المواطنون لقاء الخدمات العامة التي تقدَّم لهم. التوقف عند هذه المسألة يبين أنها لا تستند في أذهان غالبية المنادين بها أو المعترضين عليها، إلى أساس واقعي أو موضوعي، وإنما إلى عقيدة متحيزة باعتبارها مسلمة إيمانية غير قابلة للنقاش، علماً بأن هناك معسكرين فكريين أو أيديولوجيين يطرحان المسألة نفسها ولكن من زاويتين مختلفتين.

إن النقطة المحورية في مسألة فرض الضرائب وزيادة الرسوم، هي أن أفراد المعسكر الأول يؤمنون بأن القصد من ذلك هو محاولة تعديل توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء ومحدودي الدخل (حسب تعبير أحد الوزراء الكويتيين السابقين: الذين أخنى عليهم الدهر). بينما يؤمن منظرو المعسكر الثاني بأن القصد من فرض الضرائب وزيادة الرسوم، هو التخفيف من عبء بند الرواتب والأجور في الميزانية، وبالتالي التخفيف من عبء الإنفاق الحكومي الخدمي، باعتباره طريقة لمعالجة العجز في الموازنة.

قادة المعسكر الأول يعتقدون أن الهدر في الموارد العامة مصدره ليس الخدمات التي تقدمها دولة الرعاية الاجتماعية، وإنما عدم كفاءة برامج الرعاية الاجتماعية، والهدر الذي تتحمل مسؤوليته ثلاث آليات: (أ) التسلح العبثي، (ب) التوظيف العشوائي الذي يسبب التكدس في أعداد الموظفين، والذي يطلق عليه اصطلاحاً «البطالة المقنَّعة»، (ج) الفساد الإداري والمالي والإثراء على حساب الدولة في آلية الانتفاع والتنفيع، مما يخلق فئة من الناس يمكن أن يطلق عليها اصطلاح «الطبقة المستفيدة» من السياسات الحكومية.

أما منظرو المعسكر الثاني فيعتقدون أن سبب الهدر في الموارد العامة هو اتكالية المواطنين على سياسات الإنفاق الحكومي، والتبذير، وإساءة استعمال الخدمات التي تقدمها الدولة من دون الإحساس بالمسؤولية، وإنما على العكس فإن ديدن المواطنين اعتقادهم أن من حقهم التبذير لأن هذه الخدمات تمثل حصتهم في الدخل الريعي من

النفط، وهي ثروة طبيعية متيسرة من دون تعب أو جهد، بينما هي في الواقع ثروة ناضبة. هؤلاء المنظرون يؤمنون بأن سياسات الإنفاق الحكومي في الأجور والخدمات العامة، تمثل المعوق الأهم للازدهار الاقتصادي الحقيقي.

المعسكر الأول معني بتنمية مؤسسات المجتمع المدني، أي بأن يكون المواطنون - باعتمادهم على أنفسهم - قادرين على تنظيم أنفسهم بشكل أفضل بدون تدخل حكومي في شؤونهم الحياتية، وبأن الإصلاح يبدأ بوقف الهدر الذي تسببه سياسات الإنفاق الحكومي والتي تبدو وكأنها رشوة وترضية للمواطنين بقصد شراء ولائهم. بينما يريد منظرو المعسكر الثاني تصفية دولة الرعاية الاجتماعية بإطلاق قوى السوق من عقالها، بقصد معالجة العجز الحكومي، ويريدون تصفية القطاع العام بغض النظر عن وجود سياسات بديلة للتخفيف من آثار السياسات المقترحة، كالبطالة السافرة وزيادة الفوارق الطبقية في الدخل. المعسكر الأول في النهاية يطالب بفرض ضوابط على عولمة الاقتصاد والمجتمع لحماية الجماعات المتضررة (أو التي من المحتمل أن تتضرر)، بينما ينادي المعسكر الثاني بعولمة الاقتصاد والمجتمع بدون قيود، لأننا مجبرون ولسنا مخيرين على الاندماج في الاقتصاد والمجتمع العالميين.

دعونا نطلق، اصطلاحاً، على المعسكر الأول معسكرَ المجتمع المدني، وعلى المعسكر الثاني معسكرَ آلية السوق. ونلاحظ من الجدول رقم (١) المرفق الذي يلخص آراء كل من المعسكرين، أن هناك بعض التداخل في آراء المعسكرين، بخاصة في الدور السلبي للتدخل الحكومي في الاقتصاد والمجتمع الذي يؤدي إلى الجمود والتعسف البيروقراطيين. ولكننا ننبه إلى أن هذين المعسكرين لا ينتميان كلياً للتسميات التقليدية من ليبراليين ومحافظين أو اشتراكيين وبرجوازيين. ففي عصر العولمة اختلطت الماركات الأيديولوجية، فإنك لواجد ليبراليين في معسكر آلية السوق كما تجد اشتراكيين أو قوميين ملتزمين. وقد تجد محافظين من الحزب الموالي للحكومة واشتراكيين قدامى في معسكر المجتمع المدني. ولكن يبدو أن خطوط المعركة القادمة قد حُسمت بنهاية التسعينيات من القرن العشرين، والجولة الحاسمة أصبحت على الأبواب.

(٢) دعونا نفترض أن بالإمكان الاتفاق على الهدف الرئيسي من سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التفاوض على صيغة وسط بين تعديل توزيع الدخل الوطني لصالح الفئات المحدودة الدخل من المواطنين، وتخفيف العجز في موازنة الدولة في الوقت نفسه. في هذه الحالة، إن سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لا بد من أن تستهدف الوقف أو التخفيف من الهدر الذي تتعرض له موارد الدولة من جهة المواطنين ومن جهة الحكومة في الوقت نفسه. كيف يمكن أن يتم ذلك؟

جدول رقم (١)
الاتجاهات الفكرية والأيديولوجية في
وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

المعسكر الأول (المجتمع المدني)	النقاط المحورية	المعسكر الثاني (آليات السوق)
- القصد من فرض الضرائب وزيادة الرسوم هو تعديل توزيع الدخل الوطني لصالح محدودي الدخل والفقراء.	الهدف	- القصد من فرض الضرائب وزيادة الرسوم هو تخفيف العبء على الموازنة العامة بسبب الزيادة المطردة في بند الرواتب والأجور وبند الإنفاق على الخدمات العامة.
- الهدر الذي تتعرض له الموارد العامة، هو نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي في بندي التسلح العبثي، والتوظيف العشوائي، وكذلك بسبب ممارسات الفسادين الإداري والمالي والإثراء على حساب الدولة.	مصدر الهدر	- الهدر في موارد البلاد سببه سياسات الإنفاق الحكومي على دولة الرعاية الاجتماعية، مما يجعل المواطن اتكالياً وغير منتج ويسيء استخدام الخدمات العامة المدعومة في الدولة.
- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لا يستدعي تصفية دولة الرعاية الاجتماعية، ولا تصفية القطاع العام، وإنما يجعلهما أكثر كفاءة ومرونة، لأن تصفيتهما ستخلّف آثاراً نفسية واجتماعية خطيرة.	آليات الإصلاح	- إن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يستدعي تقليص برامج الرعاية الاجتماعية إلى الحد الأقصى، ويستدعي قصر وظيفة الحكومة على التنسيق فقط. ويستدعي أيضاً إطلاق آليات السوق المنظمة لذاتها بدون تدخل حكومي.
- يجب عدم فتح الاقتصاد والمجتمع لقوى العولمة بدون ضوابط لحماية المعايير الوطنية.	العولمة	- يجب فتح الاقتصاد والمجتمع لقوى العولمة للاستفادة من فرص الاستثمار والحرية الاقتصادية.

إحدى الخطوات الفعالة في هذا الاتجاه، هي ضبط الأسس المحاسبية، التي تتحكم في طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة. وهنا، نحن بحاجة إلى إعادة النظر بصورة جذرية في طريقة إعداد الميزانية المتبعة الآن. مثلاً عدم اعتماد أي بند في الميزانية بمبلغ إجمالي

من دون أن يكون مشفوعاً ببنود تفصيلية. كما إن إعداد الميزانية حسب الأبواب العامة لا يكفي، وإنما يجب أن توضع ميزانية البرامج الخدمية وغيرها مشتملة على البنود الأربعة الرئيسية.

ثم الطلب من مجلس الأمة (البرلمان) أن يقوم بدور أكثر إيجابية في الرقابة على أسلوب تخصيص الاعتمادات حسب البرامج بما يتناسب مع البرنامج الحكومي المعلن والملزم دستورياً، ومع الأهداف المجتمعية لسياسات الإنفاق الحكومية. يجب أن يتوقف مجلس الأمة عن تقديم المسرحية التي أصبحت ممجوجة الآن، وهي «الردح» على الميزانيات الفرعية «المستقلة» وغيرها، وتعليق ميزانيات بعض المؤسسات لأغراض انتخابية أو شكلية شخصية، ومن ثم اعتماد الموازنة العامة للدولة في نصف جلسة وأحياناً في ربع جلسة. وهناك إمكانات كبيرة متاحة، أو يمكن خلقها، يستطيع مجلس الأمة بواسطتها أن يحكم الرقابة والمحاسبة المالية والسياسية على السياسة المالية للدولة.

وهناك رأي شائع يربط بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وسياسة الخصخصة، أي التخلي المتزامن عن القطاع العام وبيعه إلى القطاع الخاص، والتخلي عن برامج دولة الرعاية الاجتماعية في الوقت نفسه. هذا الرأي الشائع يحاول أن يوحي للناس بأن البطالة السافرة التي ستنتج عن اتباع هذا الأسلوب في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، هي أمر حتمي ومنطقي، وهذا غير صحيح. لا سياسة الخصخصة ولا سياسات «إعادة الهيكلة»، تؤدي بالضرورة إلى بطالة سافرة حسب الوصفة التقليدية «التبشيرية» للبنك الدولي. لماذا؟ لأن من يتصور أن الخصخصة تعني أن الدولة سوف ترمي المواطنين الموظفين «الزائدين عن الحاجة» في الشارع، هو مخطئ أو ساذج، أو كلاهما معاً. إن مبدأ تكافؤ الفرص الذي ينص عليه الدستور (وأغلب دساتير العالم) لا يتطلب أن توفر الدولة وظيفة حكومية لكل مواطن، ولكنه لا يعفي الحكومة من توفير فرص عمل في الاقتصاد الوطني في القطاعين العام والخاص. وهذا يتطلب من دون شك، سياسة توظيف عقلانية تقوم على أساس إتاحة الفرصة لكل مواطن قادر وراغب، في الحصول على وظيفة، حسب توفرها.

وهذه السياسة التوظيفية لن تكون ممكنة ما لم تتحقق بعض الشروط الضرورية:

(أ) الحد من تأثير الاحتكارات المحلية الخانقة على الاقتصاد الوطني. (ب) رفع القيو البيروقراطية عن حركة العاملين، وعن فرص الاستثمار وعن الروح الانترابرنوية. (ج) وض خطط للتدريب وإعادة التأهيل تسمح للمواطنين بتغيير مسارهم المهني، أو الدخول في مه جديدة.

(٣) أما في مسألة فرض الضرائب (أو زيادتها في البلدان التي تملك سياسات ضريبية)، فإننا أمام لبس كبير. فإذا كان هدف السياسة الضريبية هو تعديل توزيع الدخل الوطني لصالح فئات الدخل المحدود والفقراء، فهناك بعض الأمور الحيوية التي يمكن بحثها. أما إذا كان القصد من فرض الضرائب تخفيف العجز في الموازنة العامة، فإن المتفق عليه أن فرض الضرائب قد يؤدي إلى نتائج عكسية للإصلاح الاقتصادي، أي أنه يحد من فرص الازدهار الاقتصادي، بحيث تتحول الضرائب إلى ثقالة (dead weight) تثبط من جهود التنمية بعامة، والنمو الاقتصادي بخاصة.

ولنعد إلى مسألة فرض الضرائب لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني. فإذا أخذنا مثلاً ضريبة الدخل التصاعدية، فإن استقطاع الضريبة يبدأ عند حد افتراضي معين، وهو وإن كان حداً افتراضياً، إلا أن له مضامين سياسية هامة. ولنفترض أن استقطاع الضريبة يبدأ عند الحد الفاصل بين خط الفقر والدخل السنوي «المناسب» لأسرة مكونة من ستة أشخاص (متوسط حجم الأسرة في الكويت)، وليكن ستة آلاف دينار في السنة (أي ٥٠٠ دينار في الشهر). فهل ستُحتسب الضريبة (بغض النظر عن نسبتها) من الدخل الرسمي المعلن في حالة الموظف؟ أم من كشف الحساب في البنوك للتاجر أو الذي يعمل لحسابه أو للموظفين الذين يتحاسبون «تحت الطاولة»؟

ثم هل تملك الدولة جهازاً محاسبياً بيروقراطياً أميناً، أي ممتنعاً على الرشوة والواسطة، وقادراً على اكتشاف جرائم التهرب الضريبي وملاحقتها؟ كما إن هناك شكّاً كبيراً يكتنف مسألة تقبُّل المواطنين لفكرة فرض ضريبة تركات تعادل ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠٪ من التركة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التي ينص عليها الدستور. ثم إنه ليس كل الضرائب يجب أن تكون بالضرورة إيجابية (أي استقطاع نسبة من الدخل) تصاعدية ما فوق الحد الفاصل بين خط الفقر وخط الكفاية. من الممكن، إذا كان القصد تعديل توزيع الدخل لصالح الفقراء، أن تتبع الحكومة سياسة الضريبة السلبية، أي أن تدفع الحكومة نسبة من الضريبة توازي نسبة الضريبة الإيجابية، إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود. فمن يعجز عن دفع الضريبة تدفع له الحكومة مبلغاً نقدياً يوازي نسبة عجزه عن الدفع، وبذلك يتحقق قدر محدود من العدالة في توزيع الدخل.

فإذا افترضنا نظرياً أن هذا الحد الفاصل هو ثلاثة آلاف دينار في السنة لعائلة مكونة من ستة أشخاص أي ٢٥٠ ديناراً شهرياً. في هذه الحالة، أن الضريبة المستقطعة من دخل هذه الأسرة يساوي صفراً (بعد حذف الاستثناءات والخصومات). وإذا كان دخل هذه العائلة أربعة آلاف دينار، فإن ألف دينار من دخلها سيكون خاضعاً للضريبة. وإذا افترضنا أن

الضريبة تعادل ١٥,٤٪، فإن دخل الأسرة بعد استقطاع الضريبة سيصبح ٣,٨٤٦ ديناراً. وفي حالة الضريبة السلبية، إذا كان دخل الأسرة ألفي دينار فسيكون حجم الضريبة السلبية ألف دينار. وإذا افترضنا أن معدل الضريبة السلبية يساوي ٥٠٪ فيصبح من حق هذه الأسرة الحصول على مبلغ نقدي يساوي ٥٠٠ دينار، وبذلك يكون دخل الأسرة ألفين وخمسمائة دينار وليس ٢٠٠٠ دينار. وهكذا يجب أن نلاحظ أن الضريبة السلبية تعتمد على عدد أفراد الأسرة، إذا زاد ارتفعت الضريبة السلبية، وإذا قل قلت الضريبة. وفي الوقت نفسه إذا زادت الضريبة ضعف، نظرياً، الدافع إلى العمل، وبالعكس. ولكن أسلوب الضريبة السلبية أفضل، في عدة نواح، من أساليب سياسات الرعاية الاجتماعية المطبقة الآن.

إن العقيدة السائدة عن معسكر آلية السوق، هي أن سياسات دولة الرعاية الاجتماعية شر كلها، يجب تصفيتها وإطلاق العنان لآلية السوق المنظم لذاته. وهم يرفعون شعار «حكومة أقل»؛ أي قطاع عام مهمته التنسيق وليس الإنتاج أو التدخل في آلية السوق. ويفوت هؤلاء أن المطلوب ليس حكومة أقل، وإنما حكومة أفضل، أي حكومة كفوءة تعتمد على الجمع بين آلية السوق وبين تنمية المجتمع المدني، ودعم سياسات دولة الرعاية الاجتماعية. وأفضل مصادق على هذه المقولة (رأي حكومة أفضل)، هو تجربة دولة صغيرة نسبياً هي السويد. فتقدم السويد مثالاً يكذب مزاعم دعاة إطلاق آليات السوق بكل قواها المدمرة.

في تقرير لمراسل **النيويورك تايمز** إدموند أندروز (نشر في **الهيرالد تربيون**، ٩-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) يذكر فيه أن الحكومة في السويد تستهلك ٦٠٪ من الدخل الوطني (مقارنة بـ ٣٢٪ في الولايات المتحدة)، وهي بحق، الدولة القائدة في سياسات الرعاية الاجتماعية، بحيث يعيَّن لكل مواطن بلغ الخامسة والستين مساعد شخصي. وهي تموِّل الصحة والتعليم ومعظم الخدمات العامة الأخرى. وما زال شعار سياسة التأمينات الاجتماعية «العناية بالمواطن من المهد إلى اللحد».

ومع ذلك، فإن السويد هي الدولة السبّاقة في إطلاق حرية السوق وفي تخصيص المؤسسات الصناعية من الصناعة الثقيلة إلى الاتصالات والبنوك. وأغلب النمو الاقتصادي تساهم فيه شركات لم تكن موجودة قبل عشر سنوات. وهناك عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات (المعولمة) تضخ بلايين الدولارات في الاقتصاد السويدي. ونجحت السويد أكثر من أي بلد في منطقة اليورو، في خفض معدل البطالة (الجدول رقم ٢)، وفي تحقيق نسبة نمو تصل إلى ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بدول منطقة اليورو، كما في الجدول رقم (٣). كيف استطاعت السويد أن تطبق هذه الإصلاحات الاقتصادية

والاجتماعية، وهي الخارجة من ركود اقتصادي امتد طوال الثمانينيات وحتى سنة ١٩٩٣؟

لقد طبقت السويد عدة سياسات مريرة لا بد لأغلب الدول الراغبة في الإصلاح من تطبيقها. أولاً: بدأت بوضع موازنة الدولة على أسس «صحيحة»؛ بمعنى عقلانية، وذلك بزيادة الضرائب الشخصية، وفرض قيود شديدة على المصروفات. ثانياً: وبشكل متزامن، فتحت أسواقها وتبنت روحية المستثمرين الأنترابرنور وثقافتهم، فسمحت بالمنافسة في ميادين الخدمات وبخاصة الاتصالات والكهرباء، ودخلت كقوة رائدة في ميدان الالكترونيات. ثالثاً: ألغت القيود التي تحد من حركة العاملين، وبخاصة القيود النقابية على حركة العمال. رابعاً: تبنت الحكومة السويدية الشركات الجديدة المعتمدة على روح الابتكار، والتي تخلق فرص عمل جديدة، والقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

(٤) كان يمكن أن نضرب أمثلة أخرى على سياسات إصلاح اقتصادي واجتماعي حقيقية، كما في حالة سنغافورة، ولكننا فضلنا التوقف عند مثال السويد، لأنه يثبت أن المعسكر الأول المنادي بتقوية المجتمع المدني، يمكن أن يستفيد كثيراً من الحلول التي يقترحها المنادون بإطلاق آليات السوق في المعسكر الثاني، ولكن من دون التخلي عن أهداف سياسات الإصلاح كما يقترحها المعسكر الأول. وأرفض تماماً الاحتجاج الذي يمكن أن يثار من أننا لا يمكن أن نقارَن بالسويد، عدا أننا ننتمي إلى ثقافة مختلفة، وننتمي إلى وضع مغاير لوضع السويد من حيث مصدر الدخل الوطني.

وإذا ما انتقلنا من موضوع الضرائب إلى مسألة زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات العامة، فالعقيدة الرسمية تبرِّر زيادة الرسوم، على اعتبار ضرورة أن يساهم المواطن في كلفة الخدمة أو السلعة لتقوية إحساسه بالمسؤولية، وأن يساهم المواطن في تخفيف الأعباء المالية المترتبة على كاهل الدولة، وبخاصة في الحالات التي ينخفض فيها سعر النفط عن حد افتراضي (وهو في الوقت الحاضر، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ١٢ دولاراً للبرميل). دعونا نفترض جدلاً أن الحكومة قررت أن تكون الرسوم المفروضة على المواطنين موازية لكلفة إنتاج السلع أو الخدمات.

ولكن لما كانت الكلفة عالية لا بسبب تقني أو اقتصادي، وإنما بسبب الهدر المتولد من البطالة المقنَّعة الذي يؤدي إلى تضخم بند الرواتب والأجور، ومن الفساد وسوء الإدارة، وضعف الصيانة، مما يقلل من جودة المنتج أو الخدمة، فمن غير المعقول ولا المنطقي الطلب من المواطنين دفع رسوم متضخمة موازية للكلفة المتضخمة. إننا نستطيع أن نطلب من المواطنين أن يدفعوا رسوماً تغطي الكلفة الإجمالية الحقيقية، وليست المتضخمة لأسباب لا تدخل في عملية الإنتاج.

ولو افترضنا أن هذا المطلب يسير المنال ويمكن تحقيقه في بضع سنوات، فإن هذا سيعيدنا إلى النقطة التي بدأنا منها. فإذا كانت الرسوم تغطي كلفة الخدمات العامة، معزَّزة بضرائب الدخل والتركات، فأين سيذهب دخل الدولة الريعي المتأتي من النفط؟ ما هي أوجه التصرف في هذه الثروة الوطنية؟ إن من الخطأ الاستمرار في الوضع الحالي الذي تُعطَى فيه الحكومة حق التصرف بهذه الثروة الوطنية من دون مشاركة فعالة، ومن دون رقابة مستمرة من المشرِّعين وقوى المجتمع المدني.

وفي حقيقة الأمر، أن قوى المجتمع المدني، من قوى سياسية ومنظمات نقابية مهنية وتكتلات مصلحية وجمعيات نفع عام وروابط قبلية وطائفية، كلها مهملة، وتشكل عجلات معطلة في آلة أغلب مشاريع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. فمن غير المعقول أبداً أن تنجح مشاريع إصلاح اقتصادي، وسياسات اجتماعية متقدمة، بدون مساهمة البشر الذين تسعى هذه السياسات والمشاريع لتحسين مستوى معيشتهم، وتخفيف أعباء الحياة المتزايدة عليهم.

الإصلاح لا يتعلق بالفلس والدينار فقط، وإنما يتعلق، بشكل أكثر أهمية وأشد حسماً، بمستقبل البشر: بتوقع حاجاتهم الإنسانية وعمار بيئتهم، وبالتخطيط للتوسع العمراني كالإسكان المبرمج وتوسع المدن، وبالسعي إلى التخفيف التدريجي من فوارق الدخل، وبالحد من مصادر الاحتكاك الاجتماعي القبلي والطائفي، وكذلك بإصلاح الجهاز الحكومي والحد من الفساد الإداري والمالي، وبتخليص المجتمع من عقلية الاستنفاع والتنفيع السائدة بين أفراد الطبقة المستفيدة من مثالب السياسات الحكومية وأخطائها.

إن أية عملية إصلاح لا تستهدف معالجة هذه المعضلات الوطنية، لن تسمن ولن تغني من جوع.

التحول إلى القطاع الخاص بين المبادئ النظرية والتطبيق العملي

هناك طريقة طريفة في التفكير التآمري يتقنها علماء الاقتصاد والاجتماع أكثر من غيرهم، وتتجسد بوضوح في موضوع تقييم دور القطاع العام والقطاع الخاص، شأنه في ذلك شأن الموضوعات التي تجد أصلها في الأيديولوجيا وليس في الواقع العملي. وعنصر التآمر في هذا التفكير هو في «المسكوت عنه» حسب تعبير د. نصر أبو زيد وليس في المصرَّح به. والمسكوت عنه هنا هو أن صلب المشكلة في تقييم دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية، لا يكمن أساساً في الاعتبارات العملية وإنما في المنطلقات الأيديولوجية التي أسميها هنا المبادئ النظرية. ولكن أغلب المعالجات لهذا الموضوع تدور في حلقة تآمرية مفرغة تؤدي دائماً إلى طريق مسدود.

هذه الحلقة المفرغة تعمل بالشكل التالي:

يعلم الجميع أن تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد حدث بعد أن تبين عجز القطاع الخاص أو إحجامه عن الاستثمار المجدي في التنمية، وقصد منه أساساً تحقيق مبدأ المساواة بمعنى ضمان حد أدنى من توزيع الدخل العادل بين القوى والطبقات الاجتماعية. ولكن هذا التدخل انحرف في التطبيق العملي مستهدفاً تصفية الطبقات المالكة القديمة في المقام الأول، وأهمل الإدارة الكفوءة للاقتصاد الوطني، وأدى بالتالي إلى تسلط الدولة على الاقتصاد والمجتمع، فأصبحت الحرية السياسية والاقتصادية هي الضحية الأولى لهذا التدخل.

ويأتي هنا أصحاب الدعوى بالتحول إلى القطاع الخاص ويعلنون بشكل تآمري واضح أن مبدأ المساواة والتوزيع العادل للدخل القومي ليس هو المستهدف، فهو لا غبار عليه، ولكن مبدأ الحرية السياسية (الحكومة الدستورية المنتخبة) والحرية الاقتصادية (في إتاحة الفرصة للمنافسة والحصول على الربح)، له الأولوية، وإن فقدانه هو الذي سيؤدي إلى الكارثة. وعليه، إذا تحولنا إلى القطاع الخاص استقام أمر الاقتصاد وانصلح حال المجتمع.

لاحظوا الأسلوب التآمري في هذا النوع من التفكير: فأصحاب دعوى التحول إلى القطاع الخاص، لا يجرؤون على التنكر لمبدأ المساواة والتكافؤ في توزيع الدخل القومي (أو العدالة النسبية في التوزيع) علناً وصراحة، فهم يسكتون عنه ولكنهم يدّعون ضمناً أن هذا المبدأ يتنافى مع الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. وأصحاب دعوى الحفاظ على القطاع العام لا يستطيعون أن ينكروا مواطن النقص والقصور في أسلوب الاحتكارات الحكومية والطابع أو الروح الانتقامي الذي شاب إجراءات تطبيقه، ولكنهم يعتبرون أن هذه كلها شرور لا بد منها في سبيل توفير حد أدنى من المساواة والعدالة في توزيع الدخل القومي وحماية الطبقات المستضعفة والفقيرة من جشع كبار الملاك وكبار التجار.

فصلب المشكلة إذاً في هذه القضية، هو في المسكوت عنه، أي في المنطلقات الأيديولوجية والمبادئ النظرية، ويؤتى باعتبارات العملية والفنية وما يتصل بها من إحصاءات وبيانات ومعلومات لتأييد موقف أيديولوجي وتغليبه على موقف آخر. وما ينشر في الدوريات الأكاديمية والمحافل الدولية في الآونة الأخيرة حول هذا الموضوع خير مثال على ما تقدم من حديث، كما اتسم الجدال الذي دار بين الأستاذ محمد حسنين هيكل وإبراهيم سعده على صفحات الجرائد اليومية بمناورات فكرية - أيديولوجية من النوع الذي حاولنا تبيانه أعلاه.

دعونا إذاً، نحاول معالجة هذه القضية الهامة في تقييم دور القطاع العام والقطاع

الخاص في التنمية على المستوى الأيديولوجي - النظري حتى نكسر هذه الدائرة التآمرية المفرغة، وحتى نحاول أن نضع الأشياء في نصابها الحقيقي وضمن إطارها التاريخي الضروري، الذي كثيراً ما ابتسرت منه وعُزلت عنه. ولهذا يسود النقاش والجدال حول هذه القضية ليعطى الانطباع بأن قضية التحول إلى القطاع الخاص أو «التخصيص»، بكل أسمائه العربية المضحكة (من خصخصة ومقابلها عممة وما شاكل)، كأنها قضية عملية - فنية طارئة وعاجلة. وهي ليست من هذا بشيء في حد ذاتها. فهذه القضية لا يمكن أن تُفهم بشكل موضوعي من دون خلفيتها الأيديولوجية - التاريخية الحقيقية.

التحول إلى القطاع الخاص على مستوى المبادئ

يجب أن نبدأ أولاً، بذكر حقيقة تاريخية يموَّه عليها باستمرار في الحديث عن التحول إلى القطاع الخاص، وهي أن تعاظم تدخل الدولة في الاقتصاد قد اتبع منطقاً تاريخياً نابعاً من التطور الرأسمالي في ظل الدولة - القومية، وهذا المنطق التاريخي يتبع الحاجة المتعاظمة لتوسع بيروقراطية الدولة لإدارة الاقتصاد الحديث المعتمد على التكنولوجيا المتطورة. وهذا المنطق التاريخي المتجسد في عملية البقرطة شمل المجتمعات الرأسمالية مثلما يشمل الآن مجتمعات دول العالم الثالث المتخلفة المعتمدة على رأسمالية الدولة التسلطية.

فظهور القطاع العام ليس فرية اشتراكية، وليس بدعة من بدع القرن العشرين. وعدم توسع القطاع العام (أي تدخل الدولة المباشر بشكل الاحتكارات الحكومية)، ليس معناه ضعف دورها، أو ضآلته في الاقتصاد. بل على العكس، إن دورها في تنسيق الاقتصاد وإدارته، يجعلها الممول الرئيسي والمحفز الأول للقطاع الخاص والاقتصاد القومي عموماً، كما يوضحه دور الدولة في كل من الولايات المتحدة واليابان. فبقرطة الاقتصاد إذاً، ظاهرة تاريخية عامة شملت العوالم الثلاثة جميعها، اقتضتها ضرورات تاريخية وفنية - تنسيقية (تنسيق استعمال البنية التحتية للمجتمع).

وهناك حقيقة تاريخية أخرى لا تظهر بالوضوح الكافي عند معالجة هذا الموضوع، وهي أن توسع القطاع العام ليس له علاقة مباشرة بالاشتراكية، لأن تحقيق الاشتراكية بمعنى التوزيع العادل للدخل القومي بغير حرية سياسية واقتصادية لا ينفصلان. ولكن الذي حصل في دول المعسكر الشرقي هو محاولة الوصول إلى الاشتراكية عن طريق استعمال بيروقراطية الدولة المركزية، فكان أن ظهر التطبيق البيروقراطي للاشتراكية الذي ضحى بالحرية السياسية والاقتصادية، ولم يفلح في الوصول إلى التوزيع العادل للدخل القومي بدون قسر وقهر. إن القصور الأعظم في التطبيق البيروقراطي للاشتراكية هو العمى الأيديولوجي عن رؤية العلاقة

العضوية بين المساواة والحرية، وذلك لأن الهدف أو الهاجس السياسي كان تصفية الطبقات المالكة القديمة، ومجابهة الدول الامبريالية المتربصة، وليس حسن إدارة الاقتصاد. فتحول هاجس الأمن إلى هلع وجودي وعسف سياسي.

والحقيقة التاريخية الثالثة، هي أن ليس هناك تناقض بالضرورة بين تحقيق مبدأي المساواة والحرية، وبين كفاءة النظم الاقتصادية والسياسية، إذا كان المطلوب هو المحافظة على هذين المبدأين وضمان كفاءة النظم الاقتصادية. في الوقت نفسه، إن مستلزمات تحقيق هذين المبدأين لا بد من أن تكمن في إيجاد صيغ لتحقيق التوازن بينهما بحيث لا يطغى مبدأ المساواة باللجوء إلى القسر أو القهر بشكل التخطيط المركزي البيروقراطي والاحتكارات الحكومية، على مبدأ الحرية، ولا يطغى مبدأ الحرية حتى لا يصل الأمر إلى فوضى الاقتصاد والسوق الكلاسيكية، التي ستؤدي بالنهاية إلى احتكارات استغلالية رأسمالية. والدليل على إمكان التوصل إلى شيء من هذا، هو دولة الرعاية في غرب أوروبا في سنوات الازدهار التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة الطاقة سنة ١٩٧٣. كما إن ما تحقق في السويد سنة ١٩٨٩ كان نتيجة التواطؤ بين الطبقات والقوى الاجتماعية الرئيسية للتوصل إلى معادلات من هذا النوع.

من هذه الحقائق التاريخية الثلاث مجتمعة، يمكننا أن نستنتج أن الشرور الستة المصاحبة لتوسع القطاع العام ليست سمات ملازمة للقطاع العام. وقد لخصتها الدكتورة موضي الحمود من جامعة الكويت على الشكل الآتي:

١. التخلف الإداري وتسلط البيروقراطية السلبية على أجهزة القطاع العام.

٢. ارتفاع تكلفة الخدمة العامة بسبب تضخم الأجهزة الحكومية وانعدام المنافسة.

٣. انخفاض الإنتاجية وتدنيها عن المستويات المقبولة.

٤. عجز الإدارة في هذه الأجهزة عن الابتكار والتجديد.

٥. محاولة تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية (توفير الخدمات العامة) من دون النظر إلى تكلفتها.

٦. تدخل الاعتبارات السياسية غير الاقتصادية في سياسات العمل ونُظمه.

وتظهر هذه الشرور الستة عادة عندما يسود روح التسلط البيروقراطي للدولة ويتدخل في الاقتصاد والمجتمع. وتزول أو تضعف عندما تتبع سياسات القطاع العام منطق تحقيق الديموقراطية الحقيقية في الاقتصاد والمجتمع وليس في مجال السياسة بشكل منعزل عنهما، وهذا يقتضي التمعن في شكل وتركيبة القطاع الخاص المطلوب التحول نحوه.

تركيبة القطاع الخاص وملامحه الأساسية في العالم العربي

إن فشل التطبيق البيروقراطي للاشتراكية في أوروبا الشرقية، قد أتاح التفكير في بدائل تحتفظ بمميزات الملكية العامة لموارد البلاد وتوفير الخدمات الأساسية بسعر معقول للجميع، ولا تفرّط بمبدأ الحرية وروح المنافسة في تحفيز الاقتصاد والمجتمع ورفع كفاءة النظم الإنتاجية. إن التحول إلى القطاع الخاص ما هو في الحقيقة إلا أحد هذه البدائل، ولكنه الأكثر جاذبية، لأنه يعطي لوسائل الإعلام الغربية فرصة تصوير أن العودة إلى القطاع الخاص هي بمثابة العودة إلى الرأسمالية، بمعنى هزيمة الاشتراكية لصالح الرأسمالية. وكلنا يعلم أن هذا تأويل غير صحيح أو غير دقيق، بشكل مريع. وهناك بدائل أخرى غير التحول إلى القطاع الخاص.

والطريف في أمر التحول إلى القطاع الخاص، هو أنه في دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث يُتخذ بناء على قرار سياسي، ولم ينم القطاع الخاص بشكل طبيعي من رحم العملية الإنتاجية أو القوى الاجتماعية المنتجة. وإذا كان سبب شلل القطاع الخاص وضموره في أوروبا الشرقية، يرجع إلى التطبيق البيروقراطي للاشتراكية الذي حجرت عليه سياسات الدولة، فإن شلل القطاع الخاص وضموره في الوطن العربي، يرجع إلى عدم مقدرة القطاع الخاص على الدخول في المشاريع التنموية الكبرى بسبب ضخامة الاستثمارات التي تتطلبها، أو لبطء العائد على الرأسمال المستثمَر فيها، أو لخوفه من سلاح التأميم في الدول العربية المشرقية التي فقد (القطاع الخاص) السيطرة عليها لصالح العسكر أبناء الطبقة الوسطى المعادين للرأسمال الخاص، المدفوعين بديناميات الصراع الطبقي المقنَّعة والصريحة.

إن باب الطرافة في هذا الموضوع يُخفي مفارقة يجب ألاّ تغيب عن البال أبداً، وهي أن قرار التوسع في القطاع العام اتُّخذ من قبل الدولة بسبب عجز القطاع الخاص أو إحجامه عن المشاركة في التنمية، وأن التحول إلى القطاع الخاص المطروح الآن هو قرار تتخذه الدولة بسبب عجز القطاع العام عن التكيف مع متطلبات التنمية، والهدر الذي يحدثه في الموارد بسبب غياب روح المنافسة والحوافز المادية. إن قرار خلق قطاع خاص بقرار سياسي في حالة أوروبا الشرقية، له من المعضلات الطريفة كما يستشف من المقال المنشور في مجلة **الإيكونومست** (عدد نيسان/ أبريل ١٩٩٠، ص ١٥ - ١٧).

أما في الوطن العربي، فإن قرار التحول إلى القطاع الخاص يتمثل حقيقة في خلق أو توسيع نطاق الطبقة المستفيدة من نظام الحكم على المستوى الأعلى والأهم، أي أن عملية التحول هي في النهاية احتضان سياسي لطبقة من الأعوان والمنتفعين. أما تحول قطاع واسع

من القوى العاملة إلى أصحاب ورش ودكاكين ونوفوتيه وقطع غيار ومصانع صغيرة لإنتاج سلع استهلاكية (في الصناعات التحويلية)، فهذه كلها مظهر أو ملمح لا قيمة حقيقية له في مجال التنمية الجادة.

إذاً، فالعنصر الفاعل في عملية التحول إلى القطاع الخاص هو الدولة وبيروقراطية الدولة المركزية العليا. وكون بعض مشاريع القطاع العام وشركاته قد حُولت إلى القطاع الخاص لا يقلل أو يقدم أو يؤخر في حقيقة راسخة هي أن قبضة هذه البيروقراطية المركزية للدولة الخانقة على الاقتصاد والمجتمع لن تضعف سواء بوجود التخطيط المركزي بشكله الشامل أو بشكله الجزئي عن طريق السلطات الواسعة لهذه البيروقراطية في التشريع للقطاع الخاص والجامد، أو إطلاق عنانه في الأوقات المناسبة، ولكن ما الملامح الأساسية لهذا القطاع الخاص المطلوب تحويل ملكية موارد البلاد إليه؟

ساهمت الدكتورة موضي الحمود (من ص ٦ إلى ص ١٨) في الرد على هذا التساؤل. فالملمح الأول في هذا القطاع الخاص هو انه مكون بشكل رئيسي من شركات فردية لا تتبع النظم المحاسبية المتقدمة، وتعاني تخلف أنظمتها الإدارية، وكثيراً ما تتوقف هذه الشركات بوفاة المؤسس، أو تنحسر نشاطاتها خلال جيل أو جيلين من الزمن.

والملمح الثاني هو ضعف التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص مقاساً بضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وفي إعادة استثمار العائد.

والملمح الثالث هو محدودية فرص الاستثمار المجدي بسبب حالة التجزئة الرهيبة التي يعيشها الوطن العربي وعدم إمكان توسع القطاع الخاص بدون دعم حكومي مباشر.

والملمح الرابع هو أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يقوم على قدميه من دون دعم حكومي كامل من توفير القروض الميسرة، إلى تخصيص القسائم الصناعية، إلى الإعفاءات الجمركية، وتقديم الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وغاز، واستعمال البنى التحتية بأسعار رمزية. وفي كثير مَن الدول العربية، وبخاصة النفطية، تشكل العمالة لبعض الوقت نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص، وهم في الحقيقة عاملون في القطاع العام، وكثيراً ما يستعمل المقاولون من الباطن والعمال المهرة في القطاع الخاص (وبخاصة العاملين لحسابهم) مرافق القطاع العام في أدائهم لأعمالهم.

فإذا كانت هذه هي الملامح الأساسية للقطاع الخاص وضآلة دوره في الاقتصاد وطبيعة تكوينه الطفيلية، فما الذي يدفع الدولة إلى إعادة شركات القطاع العام ومنشآته إليه (أي إلى القطاع الخاص)، إن لم يكن هذا القرار هو قرار سياسي بني على اعتبارات أيديولوجية

متحيزة تستهدف خلق طبقة مستفيدة من نظام الحكم لتوسع قاعدة النظام الاجتماعية من دون المساس بدور الدولة التسلطي في الاقتصاد والمجتمع. هل هناك بدائل لعدم كفاءة القطاع العام وللعودة إلى القطاع الخاص الذي لا يملك المؤهلات اللازمة للقيام بدور القطاع العام، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفوارق الطبقية المتأتية من عدم عدالة توزيع الدخل القومي ونسف مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية التي ستترتب على هذا التحول؟ نعم، هناك بدائل، وأهم هذه البدائل هو مشروع اشتراكية السوق، وهي تسمية غير دقيقة لمشروع جيد في تحقيق الاشتراكية الإنسانية والعدالة الاجتماعية في ظل التحرر السياسي والاقتصادي لقوى المجتمع المبدعة.

توسع القطاع الأهلي والتعاوني كبديل للقطاع الخاص

يتفق كل من الدكتور يوسف صايغ والدكتورة موضي الحمود في رأييهما(*)، على أن التحول إلى القطاع الخاص ليس هو الحل، وإنما يجب تقييم القطاعين العام والخاص (على أساس كونهما آليتين للتنمية) من حيث قدرتهما على توفير متطلبات التنمية في الوطن العربي. إن مسألة التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يجب ألاّ توضع بشكل متقابلة حدية (dichotomy): السوق مقابل التخطيط المركزي كما هو حاصل في أوروبا الشرقية، لأن السوق لا يتعارض مع التخطيط المركزي إذا أريد بالسوق أداة لإعطاء مؤشرات لعناصر تكوين الأسعار، وإذا قُصد بالتخطيط المركزي التنسيق بين مشاريع مملوكة ملكيةً عامة ولكن تدار بشكل مستقل عن بيروقراطية الدولة المركزية.

ونرى أن العنصر الأول في هذه المعادلة الذي يجب أن يُحسم من البداية، هو ملكية هذه المشاريع. فليس من المحتم ولا هناك إلزام بإعادة هذه المشاريع إلى القطاع الخاص، إذ من الممكن أن يملكها جمهور المنتجين (العمال والزراع وغيرهم) أو جمهور المستفيدين (في مشاريع الخدمات) بشكل شركات مساهمة مفتوحة تخضع إدارتها لجمعيات عمومية تُنتخب انتخاباً حراً. وهذا ما يمكن تسميته القطاع الأهلي، الذي يمكن أن يتوسع أكثر بتوسيع قاعدة القطاع التعاوني في المجتمع بشكل مواز. بهذه الطريقة نكون قد فتحنا المجال لأسلوب اللامركزية في الإدارة، وحصرنا مجال التخطيط المركزي في مهمات التنسيق، وفتحنا المجال في الوقت نفسه أمام هذه المشاريع للمنافسة في سوق لا يُقصد منه الربح بحد ذاته وإنما يستهدف توليد مؤشرات تعكس الكلفة الاجتماعية للإنتاج (كعنصر أساسي في تكوين أسعار السلع والخدمات). ولا يمنع من أن تدخل شركات القطاع

(*) أنظر بحثيهما في ندوة القطاع العام والقطاع الخاص، القاهرة ١٩٩٠.

لخاص ومشاريعه مجال المنافسة في هذه الميادين وفي طرح أسهم هذه الشركات والمشاريع للتداول، بشرط عدم وضع ضوابط حدود قصوى لتملّك هذه الأسهم لضمان عدم تركزها في أيد محددة.

هناك بطبيعة الحال بعض المشاريع التي لا تدر عائداً ولا تعكس الكلفة الاجتماعية الحقيقية للإنتاج كالخدمات الأساسية في التعليم والصحة والأمن وغيرها. وهذه بطبيعة الحال ستبقى في ملكية الدولة، ولا يعني ذلك التدخل المباشر لجهاز الدولة البيروقراطي التعسفي في إدارة هذه المشاريع، وإنما يعني ضمان الحدود الدنيا أو المواصفات القياسية لنوعية الحياة المناسبة للسكان. ولا يمنع أيضاً من أن يدخل كل من القطاع الأهلي والخاص مجال المنافسة بشرط الالتزام بهذه المواصفات القياسية والحدود الدنيا المقبولة في توفير هذه الخدمات.

إن اللامركزية في الإدارة وتوسيع القطاع الأهلي والتعاوني لضمان الملكية العامة لموارد البلاد مع ترك مجال المنافسة مفتوحاً مع القطاع الخاص، هذه كلّها تهدف إلى تحقيق غرضين مزدوجين:

أولهما: أن تحرير الاقتصاد لا يمكن أن يتم من دون الحرية السياسية والضمانات الدستورية لحقوق المواطنين وواجباتهم. وبذلك نكون قد ضمنا توزيعاً عادلاً نسبياً للدخل من دون أن نكون قد ضحينا بالحريات السياسية والمشاركة الشعبية في الحكم.

ثانيهما: أن الديموقراطية في السياسة لا بد من أن تكون مرتبطة بديموقراطية الاقتصاد، وإلا فالواحدة لا معنى لها من دون الأخرى.

إن من السذاجة القول إن مشروعاً من هذا النوع يمثل مفتاحاً سحرياً لكل معضلات التنمية وإشكاليات الاختيار بين أفضل النظم إنسانية وأكثرها كفاءة في الوقت نفسه. ولكن هذا المشروع يمثل بديلاً يستحق بذل المزيد من الجهود في البحث والتدقيق لتطويره، ومعالجة العديد من مآزق عنق الزجاجة التي يمكن أن يواجهها. وهو بدون شك أفضل من التأرجح بين بديلين ثبت، قطعياً وفنياً وتقنياً وأيديولوجياً، عقمهما التاريخي ولاإنسانية نتائجهما، وهما التطبيق البيروقراطي التسلطي للاشتراكية المعتمدة على القطاع العام، وتركز الثروة في أيدٍ قليلة في القطاع الخاص، وما يولده هذا الأمر من بطالة وعدم عدالة في توزيع الموارد والمنافع والسلع والخدمات.

الهوامش

١. جيليان شويدلر، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، عمّان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٧.

٢. سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي، ودوره في تحقيق الديموقراطية** (ندوة فكرية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

٣. عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

٤. بيير بورديو، **أسئلة علم الاجتماع: في علم الاجتماع الانعكاسي**، ترجمة عبد الجليل الكور، الرباط: دار توبقال، ١٩٩٧.

٥. محمد مدني، «الديموقراطية في العالم العربي»، مجلة **الزمن**، العدد ١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٦. أحمد مجدي حجازي، **علم اجتماع الأزمة**، القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨.

٧. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

المصادر العربية

- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.
- عبد السلام بن عبد العالي وآخرون، **إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية**، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٧.
- السيد عويس وآخرون، **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤.
- خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية»، **المستقبل العربي**، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.
- خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٠.

المـراجـع

- Deborah Cadbury, *The Feminization of Nature: Our Future at Risk.* NY a London: Hamish Hamilton, 1997.

- Jared Diamond, *Why is Sex Fun?: The Evolution of Human Sexuality.* Lond(Weidenfield & Nicolson, 1997. Reviewed in *The London Observer*, 20 July 1997, Daniel Britain.

- Gurudas, Treason, *The New World Order,* San Rafael (Calif), Casandra Prc 1996.

- Brian Masters: "Why are so many serial killer gay", *The London Observer*, 20 Ji 1997.

- Robert M. Sapolasky, *The Trouble with Testosterone, and Other Essays of Biolc of the Human Predicament*, NY: Scribner, 1997.

- Elaine Showalter, "An End of Sperm Report", *The London Observer*, 29 Jı 1997, A Review of Deborah Cadbury's book: *The Feminization of Nature.*

- Frans de Waal, Bonobo, *The Forgotten Ape,* Berkeley, University of Califor Press, 1997.

Selected Bibliography:

* Charles C. Ragin, *The Comparative Method.* Berkeley, Univ. of California Pr(1987.

* Peter Blan & Joseph E, *Schwartz Crossculting Social Circles,* NY Academic Pr(1984.

* Michael Armer & Allen D, Grimshaw (eds.) *Comparative Social Research,* N Wiley, 1973.

* Ivan Vallier (ed.), *Comparative Methods in Sociology,* Berkeley, Univ. California Press, 1973.

* Mark A. Tessler, et. al. (eds.) *The Evaluation and Application of Survey Research in the Arab World,* Boulder: Westview, 1987.
* C.Tilly, *From Mobilization to Revolution,* Reading, Addison-Wesley, 1978.
* Barry Wellman & S.D. Berkowitz (eds.), *Social Structures: A Network Approach,* Cambridge Univ. Press, 1988.
* Nancy B. Tuma and Michael T. Hannay, *Social Dynamics,* NY: Academic Press, 1984.

1. N. S. Hopkins and S.E. Ibrahim, (eds.), *Arab Society,* The American University of Cairo Press, 1997.
2. A. R. Norton (ed.), *Civil Society in the Middle East,* 2vols, Leiden: Brill, 1995.
3. M. A. Tetreault, "Civil Society in Kuwait", *Middle East Journal*, Vol.47, no 2, Spring 1993.
4. G. McLennan, "*Fin de Sociologie* " *The Dilemmas of Multidimensional Social Theory*", New Left Review, no 230, July 1998.
5. J. Alexander, "The Paradoxes of Civil Society", *International Sociology*, vol.12, no.2, June 1996.
6. Gore Vidal, "*The War at Home*", Vanity Fair, November 1998.
7. Jenny Hocking, "Charting Political Space: Surveillance and the Rule of Law", *Social Justice*, vol.21, no.4 Winter 1994.

الفصل الثاني

فقر السياسة (١)

التجربة السياسية في الكويت

عقلية البوتيك أو العقلية الانتهازية

(١) حسب عقليّة الانتهازية السياسية: كل الأشياء قابلة للبيع والتداول في السوق الذي تسوده علاقات المعزّب(*) - الزبون، والمعزّبون في تكتّلات قبليّة عائليّة تقليديّة تضع قوانين المنافسة والبيع والشراء.

هذه العقليّة إذا نُقلت من ميدان السوق إلى ميدان السياسة، نصبح أمام حالة في السياسة لا تقبل الموقف الأيديولوجي، ولا منطق الصالح العام، إذ إنّ كل شيء قابل للبيع والتداول حسب قانون السوق السياسي.

وقد كان علينا أن ننتبه إلى أنّ عقليّة البازار في السياسة في العالم العربي مرت بمرحلة انتقال من البازار التقليدي إلى عقليّة البوتيك. أي إنّ كل شيء قابل للتداول والبيع، بعد تزويقه وتوضيبه، بحيث يكون مقبولاً ومتوافقاً مع مختلف الأذواق والميول والألوان السياسيّة، بغض النظر عن كون السلع والخدمات السياسية التي يجري تداولها تخدم أهدافاً ومصالح مختلفة متناقضة. هذه العقليّة التي توجّه السلوك السياسي ظهرت في الغرب، وتنتشر الآن تدريجياً في العالمين الثالث والعربي.

(٢) وفي الحقيقة، طرح نورمان ميلر، أكثر الكتاب الأميركيين ليبرالية، هذه التسمية، «عقليّة البوتيك في السياسة»، في مقابلته مع بات بيوكانن أكثر مرشّحي الرئاسة الأميركيّة رجعية ومحافظة (مجلة **اسكواير**، عدد أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). وقد وجدنا هذه التسمية

(*) المعزّب: الرئيس، صاحب رأس المال.

مناسبة لأنّها تضع عقليّة البازار التقليديّة في سياق ما بعد الحداثة. وميلر يختار سجل الرئيس بيل كلينتون كتجسيد لعقليّة البوتيك في السياسة.

فقد تراوح سجل الرئيس كلينتون من الليبراليّة في ما يتّصل بالشاذين جنسياً والتأمين الصحي الشامل الذي يحمِّل القطاع الخاص أعباء مالية كبيرة، على سبيل المثال، إلى النقيض من كل ذلك، في رفع شعار العودة إلى قيم العائلة التقليديّة، وقانون الرعاية الاجتماعيّة المعدّل الذي ينسف الالتزام الأخلاقي للدولة برعاية الفقراء والمستضعفين (under privileged)، والأقليات المضطهدة.

إنّ التحوّل في برنامج الرئيس كلينتون الانتخابي، بعد خسارة الديموقراطيين سيطرتهم على الكونغرس، يظهر بوضوح أنّ السياسة حسب عقليّة البوتيك تلغي إلى حد كبير الحدود بين الحكومة أو الموالاة للحكومة والمعارضة التقليديّة، أو أنّ الحكومة والموالاة للحكومة يمكن من دون أية موانع أيديولوجيّة جديّة، أن تتبنيا الشعارات والمنابر التي ترفعها المعارضة أو القوى المعارضة للحكومة. هكذا فعل الديموقراطيون بشعارات الجمهوريين في قيم العائلة التقليديّة وفي معاداة سياسة الرعاية الاجتماعيّة. وقد ذكر بعض المعلقين السياسيين أنّ خطاب الجنرال كولن باول في الجمهوريين يمكن أن يلقيه أي ديموقراطي متعصّب، بينما خطاب الرئيس كلينتون في اجتماع قبول الترشيح للرئاسة يمكن أن يلقيه أي جمهوري متشدد. كل شيء قابل للبيع والتداول. (وكون المستشار السياسي الذي صمم الحملة الانتخابيّة للرئيس كلينتون التي ترفع شعار قيم العائلة التقليديّة من الزناة الراسخين ليس إلاّ مسألة جانبيّة).

وما يصدق على السياسة الأميركيّة يصدق على السياسة الأوروبيّة إلى حد كبير. فعقليّة البوتيك تجد في توني بلير، رئيس حزب العمال البريطاني، أفضل ممثليها. فبعد أسوأ هزيمة انتخابيّة تعرّض لها العمال في ظل قيادة آخر قائد أيديولوجي للحزب مايكل فوت في سنة ١٩٨٣، قام حزب العمال بقيادة نيل كينوك بتطهير نفسه من اليساريين، وبعد مجيء بلير إلى سدة القيادة تولّى تحويل الحزب من السياسات والقناعات الاشتراكيّة إلى الديموقراطيّة الاشتراكيّة المبهمة، وفك ارتباطه التقليدي بنقابات العمال، وهو الآن يرفع شعار العودة إلى قيم العائلة التقليديّة، ويتبنى كثيراً من شعارات حزب المحافظين التقليديّة. عمليّات تحوّل من الموالاة والمعارضة، كما نعرفها، إلى عقليّة البوتيك في السياسة، حدثت في ألمانيا وإيطاليا، وإلى حد كبير في دول شرق أوروبا قاطبةً: الشيوعيون هم الآن الليبراليّون هناك.

(٣) هل تحوّلت عقليّة البازار عند العرب إلى عقليّة بوتيك في السياسة على النمط الغربي؟ حصل هذا بالفعل أو هو حاصل الآن، بحيث ينهي بشكل فعلي الموالاة

والمعارضة التقليديتين للحكومات كما عرفناهما إلى الآن. خذ الأصوليين والسلفيين في الدول العربيّة كمثال: فهم يطالبون بالحريّات العامة ويدافعون عنها في العلن، ولكنّهم ينسفونها بمطالبة الحكومات باشتراع قوانين تلغي هذه الحريّات أو تقيّدها. هذا هو أسلوب السلفيين في مصر وفي الكويت. وهم أيضاً يرفعون شعار الدفاع عن المستضعفين والحفاظ على حقوقهم، بينما يستولي بعضهم على أموال المستضعفين وأموال الله (أموال الزكاة والتبرّعات)، لبناء امبراطوريّات ماليّة تخدم الأغراض الأصوليّة الضيّقة أو مصالح قادتهم الذاتيّة.

إنّ الحملات الانتخابيّة في الكويت تجسّد عقليّة البوتيك إلى أبعد الحدود في ما يسمّى نائب الخدمات، فنائب الخدمات (أي النائب الذي يشتغل في تخليص معاملات ناخبيه التي تعطلّها الحكومة بشكل مفتعل)، يسعى إلى خدمة مصالحه الخاصة في المقام الأوّل. ومن الطبيعي ألاّ يلتزم نائب الخدمات بمواقف أو برامج سياسيّة واضحة، فهو بإمكانه أن ينتقل من أقصى اليمين السياسي إلى أقصى اليسار السياسي. هنا يمكن لمعترض أن يعترض: أليس هذا ما يوصف بالانتهازيّة والوصوليّة؟

هذه التسميات أو النماذج التقليديّة تربكنا كثيراً، وتجعلنا لا نتبنى عنصر الجديّة في عقليّة البوتيك، فنائب الخدمات هذا ينطلق في بحثه عن مصالحه الخاصة، من خلال انتخابات قبليّة فرعيّة أو تكتّلات طائفيّة أو عائليّة. ولكن نائب الخدمات لا يتحرّك بهذا الشكل العشوائي كما نتصوّر. إنّه في معسكر الحكومة في النهاية، عندما يصل الأمر إلى التصويت أو اتخاذ القرارات الحاسمة.

ويحق لنائب الخدمات أن يهاجم الحكومة ويعارض سياساتها ويزايد عليها، ولكنّه مستعد للبصم عندما يطلب منه ذلك. وما معارضته وفذلكاته الخطابيّة إلا لتسجيل النقاط على منافسيه وللتمويه على ناخبيه. ونواب الخدمات، سواء جاؤوا عن طريق انتخابات فرعيّة، أو تكتلات عائليّة طائفيّة أو أصوليّة، يمثلون حقاً حزباً غير مكتمل التنظيم عن عمد للحكومة. وما علينا، إذا أردنا أن نكتشف مدى تفشّي عقليّة البوتيك وتأصّلها في السياسة العربية، إلا فحص برامج المرشحين الانتخابيّة والكشف عن التناقضات الهائلة في مواقفهم السياسيّة وسجلّهم في التصويت في مجلس الأمّة مثلاً، أو سلوكهم الفعلي القبلي أو الطائفي أو العائلي: ألا يجب أن يثير هذا التناقض مثلاً عند الناخب اللبناني: كيف أنّ أمراء الحرب الإقطاعيين الذين أججوا الحرب الأهليّة ما زالوا يمثّلون القيادات السياسيّة التي ترسي رواسي الديموقراطيّة الجديدة في لبنان؟ إنّ عقليّة البوتيك في السياسة العربيّة لا تنهي الموالاة والمعارضة كما عرفناهما حتى الآن فقط، إنّها تمثّل أكبر فضيحة تاريخيّة للديموقراطيّة عندنا، العرب، وعند الغرب.

الوجه القبيح للديموقراطيّة

(١) يبدو أنّ هناك خلطاً بين الديموقراطيّة والدستوريّة، يقصد به تسويق الديموقراطيّة المشوّهة أو الممسوخة بين شعوب العالم الثالث، ويطلق عليه الغربيّون، حكاماً ومثقّفين، موجة التحوّل إلى الديموقراطيّة.

ويذهب نعوم تشومسكي في كتابه **إعاقة الديموقراطيّة**، إلى أنّ الغرب يتعمّد هذا الخلط لمنع دول العالم من تطوير أنظمة حكم ديموقراطيّة حقيقيّة مبنيّة على شرعيّة دستوريّة. وهناك من الأدلّة ما يكفي لتأييد الرأي الذي يذهب إليه تشومسكي.

ولكن هذا الخداع المتّصل بموجة التحوّل إلى الديموقراطيّة، ليس من طرف واحد؛ الدول الغربيّة فقط، إنّما من طرفين، إذ تشترك معها في هذا الخداع النخب الحاكمة في دول العالم الثالث وقواها السياسيّة، فقد زيّنت لهذه القوى مصالحُها الأنانيّة الضيّقة تسويقَ هذه الديموقراطيّة الممسوخة لشعوبها، مع أنّ أنظمة الحكم التسلطيّة لم تتغير إلا في الشكل فقط.

فالديموقراطيّة كما هو مستقر في العرف السياسي على مستوى العالم، لا تقتصر على آليّة الانتخاب، ولا تداول السلطة فقط، وإنّما على الشرعيّة الدستوريّة، وصيانة الحريّات العامة، واستقلال القضاء وضمان هيبة القانون. هل هذه المبادئ مطبَّقة في دول العالم الثالث ودول المرحلة الانتقاليّة في شرق أوروبا؟ لا، طبعاً.

(٢) فهناك دول «تحوّلت» إلى الديموقراطيّة، ولكنَّ رؤساءها المنتخبين قاموا بتفصيل الدساتير على مقاسهم لضمان حكمهم أو حكم جلاوزتهم لأطول فترة في التاريخ المنظور، وهذا النموذج ينطبق على الاتحاد السوفياتي وروسيا البيضاء وبيرو، كأمثلة. وهناك دول، الدساتير فيها معطّلة بشكل دائم وتُحكم بقوانين الطوارئ والأحكام العرفيّة، كما في حالة مصر مثلاً.

وهناك دول ليس فيها تداول حقيقي في السلطة، والرؤساء المنتخبون هم رؤساء مدى الحياة، أو رؤساء ضمنوا إعادة انتخابهم حسب الترتيبات المؤسسية التي خلقوها هم والنخبة التي زرعوها في مؤسسات الحكم. وهذا النمط يشمل أغلب دول العالم الثالث وأغلب الدول العربيّة.

وهناك دول ترفض الديموقراطيّة علناً وصراحة لأنّها تتنافى مع المعايير الوطنيّة والأعراف السائدة، فهي تتمسك بتقاليدها السياسيّة، مثل أغلب دول الخليج والسودان وإيران. وهذا النمط يجد صداه في دول جنوب شرق آسيا، التي تعتقد أنّ نظام الحكم

الديموقراطي المبني على الأفكار الليبراليّة الغربيّة لا يناسب ظروفها المحليّة. فهي تطالب بديموقراطيّة مبنيّة على القيم الآسيوية (Asian values)، أو القيم الإسلاميّة كما في دول الخليج وإيران.

(٣) وهناك نوع فريد من الديموقراطيّة الممسوخة والمشوَّهة، هو النوع الذي تطالب به الحركات السلفيّة الأصوليّة الموالية للحكم في الكويت. وهو نوع فريد لأنّه يختلف عن غيره بعمليّات مسخ الديموقراطيّة في دول العالم الثالث، فهو يهدف إلى تدمير تجربة ديموقراطيّة مستمرّة منذ نصف قرن، وإلى إفراغ دستور متقدّم نسبياً من محتواه. فهذه الحركات السلفيّة والموالية ما فتئت تحتال بكل الطرق للتضييق على الحريّات التي كفلها الدستور، وتناور لإصدار قوانين غير دستوريّة، أو لترسيخ هذه القوانين غير الدستوريّة كقوانين الجنسيّة والانتخابات والمطبوعات وغيرها.

وهذه الحركات تقوم بكل هذا مدّعية أنّها تمثّل الشعب الذي أولاها ثقته. هذا الادعاء الذي يكرره ممثلو الحركات السلفيّة - الأصوليّة الموالية يمكن نسفه بالكامل بتعديل بسيط في قانون الانتخاب يشترط حصول النائب على أكثر من خمسين بالمائة من أصوات الناخبين في كل دائرة للفوز في الانتخابات. وهذا الشرط يمكن أن يخفف قليلاً من الطابع القبلي للانتخابات في الكويت في الوقت نفسه.

ولكن التعديل الأهم في الكويت وفي دول العالم الثالث، هو منع القوى السياسيّة شبه الفاشيّة من خوض الانتخابات أصلاً ما لم تلتزم بالمحافظة على الدستور قولاً وفعلاً، بشرط أن يُقَرّ الدستور من قبل هيئة منتخبة انتخاباً حراً نسبياً، مثلما سبق أن أقرّ دستورَ الكويت مجلس تأسيسي ممثل لكل القوى السياسيّة في البلاد. إنّ تجربة الكويت تشير إلى أنّ الكفاح من أجل الديموقراطيّة مسألة معقّدة ولا تسير باتجاه خطي واحد: إلى الأمام أو إلى الوراء.

التجربة الديموقراطية في الكويت

(١) هناك إجماع شعبي في الكويت على الاعتزاز بالتجربة الديموقراطية والمكاسب الدستورية التي حصل عليها الشعب، ولكنها ما زالت ديموقراطية الحد الأدنى، فهي تحتاج إلى تعزيز وتعميق، خاصة أن التجربة قد أثبتت أن الكويت تدين باستقرارها وازدهارها إلى هذه المكاسب الدستورية بالذات. وهذه المكاسب الدستورية هي الرد المفحم على من يدعي أن الديموقراطية غير ممكنة في العالم العربي، وأن الديموقراطية خرافة وضرب من الخيال. التجربة الديموقراطية في الكويت عرجاء، ولكنها ليست مقعدة. فقد أتاحت للشعب أن يمارس حقه في اختيار ممثليه، وأن يمارس حقّه في الرقابة على الحكومة عبر

هؤلاء الممثلين. ولكنها، مع الأسف، تركت موضوع الطريقة التي يختار فيها ممثليه عائمة، وقيدت حقه في المشاركة في الحكم بعدم اعتمادها مبدأ تداول السلطة.

(٢) هاتان المسألتان تمثلان وجهي العملة الواحدة. فالذي يضع جدول أعمال الشعب ويحدد أولويات العمل للحكومة، هو تجمعات وتكتلات الناخبين المنظمة في أحزاب وجماعات سياسية. وقد أجازت المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، تكوين الجماعات السياسية المنظمة، وأشارت إليها صراحة. ويبدو أن هذه الجماعات السياسية قد تنازلت عن حقها في تنظيم نفسها، فتركت مسرح الأحداث واسعاً فسيحاً أمام الانتخابات الفرعية والتكتلات القبلية والطائفية. وهي الآفة التي يعاني منها الجسد السياسي في الكويت.

هناك من يدعي أن الحزبية شر مستطير وتمزيق لوحدة الشعب. وإنَّ من يدعي هذا الادعاء غير مدرك لوظيفة الحزب والمؤسسات الحزبية، أو أنّه مضلل. . . والتضليل هنا يعود إلى أنّ البعض فهم خطأ أنّ الأحزاب، تراثياً، تعني أحزاب الشرك والكفر. والحقيقة أنه قد كان للمشركين أحزاب، وللمؤمنين أحزاب، فالحزب في التراث جماعة من الناس يجمعهم غرض واحد، سياسي أو غير سياسي.

(٣) وقد ثبت من تجارب الشعوب في العصر الحديث، أن ليس هناك بديل عن الأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية المنظمة، للقيام بالوظائف الأساسية في الممارسة الديموقراطية: في تثقيف الناخبين وربط الدوائر الانتخابية للشعب، وفي تحديد الأولويات الوطنية، وفي إرساء التقاليد الديموقراطية، وأخيراً في اختيار المرشحين الذين يتمتعون بقدرات قيادية تؤهلهم لإدارة شؤون البلاد. وفوق كل ذلك، تُعَدُّ الأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية المنظمة، مؤشراً دقيقاً لدرجة الاندماج الوطني، والوعي بالمصلحة العامة المشتركة لمجموع المواطنين. فليست كل الأحزاب أحزاباً أيديولوجية ذات تنظيم حديدي بيروقراطي. وليست كل الأحزاب تكتلات انتخابية لا تظهر إلى الوجود أو لا تدب فيها الحياة إلا في موسم الانتخابات. فهذه الأنواع من الأحزاب، خاصة النوع الأول منها، قد انتهى زمانها وقلت أهميتها بعد ثورة الستينيات في الغرب، وبعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في المنطقة العربية. وقد ظهرت إلى الوجود في أيامنا هذه حركات اجتماعية وسياسية، ديموقراطية في تنظيمها، شعبية في تكوينها، وتحررية في أيديولوجيتها؛ وهي التنظيمات التي تعنينا، وهي الحركات التي نحن بأمس الحاجة إليها في الكويت، عدا عن إمكانية تشكيل «لوبي» ضغط، من مشارب مختلفة، يلتقي حول قضية محددة، وفي فترة محددة، لتعميق الحس المشترك بالديموقراطية والتعددية السياسية.

(٤) هذه الحركات الاجتماعية والتجمعات السياسية الجديدة المكونة من المواطنين

لأحرار، بعيداً عن انتمائهم القبلي والعائلي والطائفي - المذهبي، ليست بحاجة إلى رخيص من الحكومة؛ لا من وزير الداخلية، ولا من وزير الشؤون. فهي تنظيمات يكفل لدستور حرية تكوينها. ولكن النظرة الضيقة لمصالح الكويت، التي اندفعت وراءها لحكومة في أكثر من محطة تاريخية من تطور البلاد، قد سمحت لتشكيلات واتجاهات معادية للدستور، غير مؤمنة بالمطالب الديموقراطية، تعتمد في تكوينها القبلي أو الفئوي لضيق، بالظهور والانتشار، فتحولت إلى كتلة انتخابية فاعلة.

إن ظاهرة «التفتت» وعدم اكتمال الانصهار الوطني، وتقديم ولاءات سياسية مختلفة غير الولاء للوطن، أخطر ما يواجه المجتمع، وهو التربة التي تزدهر فيها الاتجاهات لمعادية للدستور والمناهضة للديموقراطية. لذلك بات من الملح إرساء العمل السياسي في لكويت على أسس وطنية عامة حتى تتوثق عرى الاندماج الوطني في مؤسسات المجتمع لمدني... ولا شك في أن في طليعة تلك المؤسسات التي تساهم في هذا الاندماج، لأحزاب والحركات والتجمعات السياسية.

إن تشريع الأحزاب والتجمعات وفقاً للدستور، وإرساء الحياة السياسية في البلاد على ساسها، هما الطريق المجرَّب لتحقيق الاندماج الوطني عبر الربط بين الدوائر الانتخابية، وتحديد الأولوية الوطنية، وترسيخ التقاليد الديموقراطية وتعزيزها، وتثقيف عامة المواطنين بالمصلحة العامة المشتركة التي تجمعهم جميعاً.

عندما يتجاوز النواب حدود الديموقراطيّة

(١) لقد علّمتنا التجارب التاريخيّة أنّ الحريّة التي توفرّها الديموقراطيّة هي مجرّد نقطة نطلاق، مجرّد بداية، فهي لا تحرر النفوس والعقول بشكل آلي. فتحرير النفوس والعقول يحتاج إلى جهد واجتهاد طويلين مضنيين. ولذلك، عندما يحتفل النواب الأصوليون - لقبليّون بانتصارهم في منع الاختلاط في الجامعة، فهم يصورون هذا الانتصار على أنّه نتصار للديموقراطيّة، وهو لا يمّت لها بصلة. بل إنّه أحد الأمثلة المحزنة على كيفيّة هزيمة لديموقراطيّة والحريّة بأدوات الديموقراطيّة الشكليّة نفسها... من تصويت وانتخاب وغيرهما.

وقد أتقن تحالف النواب الأصوليين والقبليين، أو تحالف (أق)(*)، هذه اللعبة لسياسية في الكويت وفي بلدان عربيّة أخرى، فهم يحسنون التكتيك لها بكل حرفنة دينيّة. ولكن الذي لا يعرفه تحالف (أق)، على ما يبدو، هو أنّ للديموقراطيّة حدوداً متفقاً عليها

(*) (أق) اختصار لأصولي قبلي.

في التطبيق العملي والعرف الدستوري. فالديموقراطيّة تقف عند حد عدم العبث بمقوّمات المجتمع وكيانه، وعدم المساس بمصالحه العليا. وتصويت أغلبية ٣٣ نائباً من تحالف (أق)، ومن يجاملهم لأغراض سياسيّة ضيّقة، هو محاولة فرض تصوّر يملكونه لما يجب أن يكون عليه المجتمع العربي المسلم في نهاية القرن العشرين. وهو تصوّر وليد الخوف من الانفتاح على الآخر، ومن النهل من الحضارة العالميّة. وهو دعوة إلى الانغلاق على الذات، دعوة غير ممكنة التطبيق أو التحقيق. وهو في النهاية وليد تجارب سياسيّة استثنائيّة مرّ بها العالم العربي في العقدين الأخيرين.

(٢) إنّ الحجّة التي يتذرع بها تحالف (أق)، هي إنّ التصويت على القرار بمنع الاختلاط، جاء استجابة لرغبة شعبيّة، وهي حجّة لا يُعتَد بها، لأنّها تتعارض مع مقوّمات المجتمع ومصالحه العليا. فهل يستطيع ثلث أو نصف أو ثلاثة أرباع عدد النوّاب في المجلس أن يلغوا ما استقرّ عليه رأي الأغلبية في الستينيات، من أنّ الحياة الاجتماعية السويّة لا تتطلب معازل للنساء والرجال؟ ومن أنّ الدستور هو عماد الحياة السياسيّة؟ ومن أنّ الديموقراطيّة هي أسلوبنا في الحياة؟ ومن أنّ التسامح هو نهجنا في المعاملات؟

هل يستطيع تحالف (أق) أن يعبث بمقوّمات المجتمع هذه كل عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن، أو كلّما خطر له خاطر، أو كلّما احتاج إلى قضيّة مفتعلة يمكن تسويقها إلى الناس؟

الجواب هو «لا» القطعيّة. فلا «أسلمة القوانين» حل، ولا منع الاختلاط فضيلة، ولا التقوقع والانغلاق على الذات علاج. الديموقراطيّة لا تستقيم مع منطق (أق) التحريمي، ولا مع فرض وصايته على ضمائر الناس ووجدانهم. الديموقراطيّة تعتمد أساساً على العقلانيّة، وعلى تحمّل المواطن مسؤوليّة الاختيار بين بدائل، بكل حريّة، وبلا خوف أو وجل. وحق الاختيار هو حق مكتسب لن يستطيع النواب أو الوزراء أن يصادروه، لأنّ في ذلك إلغاء للديموقراطيّة، ولنص الدستور وروحه.

(٣) لو كانت هناك فعلاً رغبة شعبيّة في التعليم المنفصل، أي في فصل الإناث عن الذكور في المدارس أو الجامعات، فإنّ من حق تحالف (أق) أن يطالب بأن يُمنح أولياء الأمور حريّة تعليم أبنائهم في مدارس تتبع التعليم المنفصل، من دون أن يفرض على الآخرين حلاً لا يرتضونه، بل يرونه تقويضاً للحياة الاجتماعيّة السويّة. ثمّ إنّ الموازنة بين محاسن أسلوب التعليم ومساوئه، الذي يفصل بين الجنسين، لم يُستدَّل عليها بدراسة موضوعيّة أو بحث ميداني محايد. إنّه يبرر في النهاية، وفي حقيقة الأمر، على أنّه يتناسب مع الدين.

إنّ الخوف من التجديد والاحتماء بالتقليد، هما رفض لنعمة الحريّة وارتداد إلى نقمة العبوديّة. كما إنّ استعمال أدوات الديموقراطيّة لإجهاض الديموقراطيّة هو عبث بمقوّمات المجتمع وكيانه. ومسايرة تحالف (أق) في هذا الأمر سيجرُّ على الجميع مخاطر، قد لا نكون قادرين على درء نتائجها.

القبلية السياسية

القبليّة السياسيّة ظاهرة جديدة

(١) نعم، إنّ القبليّة السياسية مخلوق آخر، مختلف عن الانتماء القبلي والعائلي الاعتيادي. ولذلك فعندما نتكلّم عن القبليّة والأصوليّة، نحن نقصد هذا النوع من القبليّة، أي من حيث هي مبدأ ينظم العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة ويتحكّم في توزيع الموارد من سلع وخدمات. بعض المواطنين، أو غالبيّتهم تفهم القبليّة على أنّها الانتماء القبلي والعائلي الاعتيادي الطبيعي، وهذا ليس هو المطلوب، فهو انتماء إلى جماعة معيّنة، وظيفته تحديد هويّة الأفراد، وتحديد الإطار المرجعي الذي يهتدي به سلوكهم، وتهتدي به خياراتهم. هذا الانتماء لا يؤهل صاحبه إلاّ إلى ما تملكه القبيلة أو العشيرة أو العائلة. ففي حديثنا عن القبليّة نحن لا نتطرّق إلى انتماءات الناس وأصولهم، فهذه مصونة وليست موضع بحث.

(٢) كيف يعمل هذا المبدأ التنظيمي الذي نطلق عليه وصف القبليّة السياسيّة؟ على مدى نصف قرن، منذ تجربة المجلس التشريعي الأوّل سنة ١٩٣٨، دخلت الحكومة مع قوى المعارضة في صراع علني، موثّق تاريخياً، حول الدستوريّة والديموقراطيّة: أي تقييد سلطة الحكومة بعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم يمثّله الدستور، وتخضع الحكومة بموجبه لرقابة ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً. وفي سنة ١٩٦١، نجح ممثلو الشعب في تحقيق هذين المطلبين بمباركة أمير الكويت في ذلك الحين، ولكن الحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ لم تقتنع بهذين الإنجازين، فحاولت ونجحت في الالتفاف عليهما وتفريغهما من محتواهما الحقيقيين بترتيبات القبليّة السياسيّة.

(٣) دعنا نفترض أنّ الحكومة، في موقف تاريخي معيّن، اتفقت مع مشايخ القبائل ورؤساء العائلات، على أنّ توزيع المنافع والموارد لن يتم عن طريق القنوات الدستوريّة والبيروقراطيّة المعتادة، وإنّما عن طريق هؤلاء المشايخ والرؤساء والوجهاء والمتنفذين (أصحاب النفوذ) أنفسهم، ولهذا السبب لا يتحقق أي مطلب أو ينجز أي عمل، ما لم يكن عن طريق الواسطة ـ أي واسطة هؤلاء المتنفذين ـ . فعلى كثرة شكاوى المواطنين من

الواسطة، وفداحة تفشّيها، لم يدرك هؤلاء المواطنون أنّ الواسطة عنصر أساسي أو جزء أساسي في ماكينة القبليّة السياسيّة كمبدأ تنظيمي.

فكل الكلام عن الإصلاح الإداري هو للتعمية أو مضيعة للجهد والوقت، لأنّ المجتمع كان قد تحوّل فعلاً إلى شبكة معقّدة مترابطة من المصالح القبليّة والعائليّة والطائفيّة، بعيداً عن القنوات الدستوريّة والبيروقراطيّة الاعتياديّة. وهذا الذي يفسّر الضعف الأنيمي (فقر الدم المزمن) للتنظيمات المجتمعيّة التي يعتمد عليها الشعب وقواه الاجتماعيّة وجماعاته السياسيّة، كالأحزاب والنقابات والجمعيّات والروابط المهنيّة. فتحول الانتماء القبلي والعائلي إلى أداة بديلة لتوزيع الموارد والسلع (بأشكالها المختلفة) والخدمات، وتحوّل مشايخ القبائل ورؤساء العائلات إلى نخبة متنفّذة اغتنت بموجب هذا الاتفاق الضمني اللادستوري مع الحكومة، عن طريق التسهيلات والمقاولات والعمولات والتثمينات... إلخ، زادت على ثروتها ثروات.

(٤) أصبحت ترتيبات القبليّة السياسيّة والعائليّة والطائفيّة تتحكم، لا في طريقة عمل المؤسسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وحسب (من توزيع موارد وسلع وخدمات)، وإنّما أصبحت منذ تزوير نتائج انتخابات سنة ١٩٦٧ تتحكم أيضاً في من يصل إلى مجلس الأمة والمجالس المنتخبة الأخرى (مثل المجلس البلدي). فإذا ما أعملنا الذاكرة، لاتّضح لنا أنّ غالبية أعضاء هذه المجالس كانت منتقاة من بين صفوف هذه النخبة المتنفذة والمستفيدة. وهم الذين وفّروا للحكومة أغلبيّة برلمانيّة خلال فترة الحكم الدستوري في الكويت.

بهذه الأغلبيّة البرلمانيّة، وبهذه الترتيبات القبليّة السياسيّة، نجحت الحكومة في هزيمة المعارضة والتيار القومي - الليبرالي؛ هذا التيار الذي أصابه الانحسار بهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ولكن هناك عنصرين جديدين في معركة الحكومة مع المعارضة لم يُحسبا بشكل دقيق:

أ - تشجيع الحكومة للتيار الأصولي الديني (وكان ذلك سياسة عامة في المنطقة).

ب - نتائج الحراك الاجتماعي والسياسي بين أبناء المناطق الخارجيّة (أي خارج مدينة الكويت) على اللعبة السياسيّة في البلاد.

(٥) لقد استجّد على لعبة القبليّة السياسيّة التقليديّة، أنّ أبناء الطبقات الوسطى (من المتعلّمين أو الذين خضعوا لتسييس التيار الأصولي)، في أغلب المناطق الانتخابيّة، وبخاصة في ما يسمّى المناطق الخارجيّة، بدأوا يفرضون أنفسهم كلاعبين أصليين في ترتيبات القبليّة السياسيّة. وقد بدأت بوادر هذا التغيير بالظهور في أثناء انتخابات ١٩٨٥،

وساهمت بشكل فعّال في الحركة الدستوريّة بعد حل مجلس الأمّة سنة ١٩٨٦، وأعطت ثمارها في انتخابات «مجلس تشرين الأول/أكتوبر ٩٢».

ما هو رصيد أبناء الطبقات الوسطى في الدخول كلاعبين في ترتيبات القبليّة السياسيّة؟ كونهم أبناء طبقات وسطى لا يؤهلهم مادياً للدخول في منافسة فعّالة مع أبناء النخبة المتنفّذة والمستفيدة. ولكنّهم يملكون سلاحاً فعالاً لتعبئة المواطنين وكسب تأييدهم، وهو سلاح الأصوليّة الدينيّة. فليس هناك سلاح أمضى من سلاح الانتماء القبلي لأنّه يعتمد على وشائج تتغلغل في وجدان المواطنين. وليس هناك أفعل من سلاح التديّن العفوي، لأنّه الملجأ الذي تستكين إليه ضمائر المواطنين ونفوسهم في عالم مضّطرب وأوضاع غير مستقرّة.

(٦) حتى تتضح ملامح الوضع المستجد في لعبة القبليّة السياسيّة، تجدر الاستعانة بأسلوب المجاز أو الاستعارة. ونفترض أنّ اللعبة السياسيّة تتصل بترتيبات التحكّم في موارد المواطنين المودعة في مصرف كبير. الأرصدة في هذا المصرف الكبير مكوّنة من حصص المواطنين من الدخل الوطني في الكويت، ومن إيداعاتهم المتحصّلة من عملهم وجهدهم. وفي ترتيبات القبليّة السياسيّة التقليديّة، يذهب المواطنون لصرف صكوكهم أو شيكاتهم من مجمل الودائع المتوفّرة في هذا البنك. وبطبيعة الحال، لا بد من أن تكون هناك قواعد تنظّم عمليّة صرف الشيكات.

أهم قاعدة في صرف الشيكات المستحقّة على موارد أو منافع أو سلع أو خدمات، هي القاعدة التبادليّة: قاعدة نفعّني وأنفعك، شيلني وأشيلك، أسدِ لي صنيعاً أُسدِ لك صنيعاً يماثله في القيمة أو يعادله في المنفعة. القاعدة الثانية هي أنّ الشيك الذي يعطي حامله موارد أو يؤهله للحصول على سلع وخدمات لا يُصرف عادةً إلاّ لمن تنطبق عليه الشروط: المواطن الموالي، المطيع، غير المشاغب، والذي يسلّم صوته في الانتخابات أو في غيرها من المناسبات بلا جدال أو سؤال.

(٧) النواب الأصوليون الذين فازوا في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أرادوا ونجحوا في الدخول في اللعبة القبليّة - السياسيّة كلاعبين أصليين بإدخال قاعدة ثالثة جديدة، مستمَدّة من الورقة الرابحة في الانتخابات، ومستمَدّة من انتمائهم الطبقي. وهذه القاعدة هي الانتماء إلى التيار الأصولي والتزين بالزي الإسلامي. فهؤلاء النواب يريدون أن يغيّروا قواعد اللعبة السياسيّة بإدخال شرط إضافي وقيد جديد على ما هو متحصّل للمواطنين، وعلى ما هو حق لهم.

ولكنّهم لا يجرؤون على المطالبة بإلغاء هذه اللعبة السياسيّة اللادستوريّة، والمطالبة

بالعودة إلى الدستور وإلى القنوات المؤسسيّة المجتمعيّة، كما يطالب عامة المواطنين، لأنّهم في هذه الحالة، سيبقون بدون رصيد وبدون امتيازات مستمدّة من ترتيبات القبليّة السياسيّة. وهذا هو سر رفضهم للأحزاب والجماعات السياسيّة الرسميّة وبرامجها الأيديولوجيّة. فهذه لا تفرّق من حيث المبدأ بين المواطنين على أساس الانتماء القبلي والعائلي والطائفي، والتديّن سمة عامة مشتركة بين جميع المواطنين لا تحتاج إلى استئذان من أحد.

(٨) إنّ القبليّة السياسيّة مخلوق آخر، غير الانتماء القبلي - العائلي الطبيعي. وسواء كانت تقليديّة أم أصوليّة، فهي تستند إلى أسس غير دستوريّة، وتتنافى مع آليّات العمل المؤسسي السياسي (أي من خلال مؤسسات الدولة والمجتمع المدني)، وتتنافى بشكل خاص مع الوحدة الوطنيّة الحقيقيّة، غير تلك التي تجعل المواطنين مجموعات من القبائل والعوائل والطوائف المتنافرة. إنّ الذين يريدون التستر على ترتيبات القبليّة السياسيّة بتسويقها على أنّها الوحدة الوطنيّة، بدعوى أننا كنّا دائماً مجتمعاً قبلياً، إنّما يتاجرون «بسلعة بائرة».

يجب ألا ننسى في زحمة الأحداث وتداخل المصالح، أنّ الذين يتحكمون في أرصدة المواطنين ومواردهم: القبليين السياسيين التقليديين أو الأصوليين، يوظفونها ويستثمرونها في لعبة سياسيّة غير مضمونة العواقب، وغير دستوريّة. ولذلك، فإنّ الخطوة الأولى في الإصلاح الوطني هي إلغاء ترتيبات القبليّة السياسيّة، والعودة إلى الحياة الدستوريّة، وروحيّة العمل الديموقراطي التي سادت البلاد في السنوات الأولى من الاستقلال.

القبيلة السياسيّة في خدمة الدولة

(١) هناك نوع من القبليّة يظهر في حالتين؛ الأولى ضعف الدولة، أي النظام الحاكم، وهنا تمارس الروابط والعلاقات القبليّة سلطتها في النواحي التي تعجز الدولة عن السيطرة عليها (كما في بعض فترات الحكم العثماني وما قبله). والحالة الثانية هي القبليّة المؤسسية التي تستخدمها الدول كأسلوب في التنظيم، وقنوات لتوزيع المنافع بشكل تضامني، وهو ما أطلقت عليه «القبليّة السياسيّة». إنّ المؤسسة القبليّة في ظل الأنظمة الحاكمة في المشرق (بشقيها القبلي والطائفي)، هي مؤسسة تضامنية لها تنظيمات موازية للتركيب المؤسسي للمجتمع. ولا تُعتبر سلطة رؤساء القبائل والمشايخ موازية لسلطة الدولة ومسؤوليها، وإنّما هي امتداد لسلطة هؤلاء المسؤولين.

(٢) وهذا الأسلوب المؤسسي هو بديل تختاره الأنظمة الحاكمة عندنا وتفضله على المؤسسات الحزبيّة والروابط النقابيّة والمهنيّة. وجميع الحكومات العربيّة في المشرق والجزيرة العربيين، تشجّع هذه المؤسسات القبليّة، على حساب التنظيمات المؤسسية

والجزيرة العربيين، تشجّع هذه المؤسسات القبليّة، على حساب التنظيمات المؤسسية المجتمعيّة التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور معارضة منظّمة في شكل أحزاب وجمعيّات وحركات اجتماعيّة جديدة، ويمكن أن تعرّض الحكومات القائمة للمطالبة بالمشاركة الشعبيّة الفعاّلة أو الرقابة والمحاسبة الدستوريتين. وفي تقويم الجوانب السلبيّة والإيجابيّة في منظمات القبليّة السياسيّة، يمكن الإشارة إلى أنّه من إيجابيات هذه التنظيمات استخدامها كأدوات ضغط لتحصيل المنافع لأبناء القبائل والدفاع عنهم في مواجهة تسلّط الدولة، والتضامن القبلي للتخفيف من نزعة التذرير (اعتبار الأفراد ذرات مستقلّة)، في الدولة البيروقراطيّة الحديثة، وبالتالي التخفيف من حالة الاغتراب المصاحبة لهذه النزعة. أمّا أبرز الجوانب السلبيّة فهو إضعاف فكرة الحقوق والواجبات المترتبة للمواطنين وتكريس مبدأ المواطنة، فالفرد هنا عضو في قبيلة، بينما في الدولة الحديثة مواطن يتمتع بحقوق مكتسبة، وتقع عليه واجبات يلتزم بها حسب مبدأ المصلحة العامة. كذلك فإنّ فكرة المعارضة الشرعيّة المنظّمة وخضوع الحكومات للمحاسبة والرقابة الشعبيّة، تصبح غير واردة، لأن التنظيمات القبليّة تقتصر على الانتماء القبلي ولا تمثّل عامة المواطنين، وهم هنا رعايا قبليّون في ترتيبات قبليّة تدين بالولاء فقط لأولي الأمر وليس لهم حقوق محددة، بغض النظر عن وجود دساتير أو عدم وجودها.

وهذه العقليّة القبليّة لا تعمل على إضعاف روح الانتماء الوطني فحسب، إذ إنّ المؤسسة القبليّة تلجأ إلى اتخاذ تسميات تراثيّة واستعارة رموز دينيّة كغطاء أيديولوجي لتثبيت جذورها في المجتمع الحديث، لذا لم يكن مستغرباً أن تتحالف المؤسسة القبليّة مع الحركات (الأصوليّة) الدينيّة المسيّسة. أمّا الإشكاليّة التي تواجهها دول المنطقة في ما يتّصل بالقبليّة السياسيّة، فهي أنها منتشرة ومستحكمة بدرجة كبيرة، وسوف تتمكن من تحويل الأحزاب إذا ما ظهرت، إلى أحزاب قبلية، وكذلك بالنسبة إلى التنظيمات المجتمعيّة الأخرى. فالقبليّة السياسيّة، خلافاً للقبلية التقليديّة، ظاهرة جديدة لبست ثوب السياسة الحديثة.

من هم أصدقاء الدستور؟ وأين هم الآن؟

(١) شهدت الكويت سبع أزمات دستورية منذ سنة ١٩٦٣ إلى ربيع سنة ١٩٩٥، أي في اثنتين وثلاثين سنة من عهد الاستقلال، أي أزمة دستورية كل أربع سنوات ونصف السنة، تسببت فيها الحكومة جميعاً، بشكل مباشر وغير مباشر. في ضوء هذه الحقائق التاريخية، يبدو أن الإجابة عن تساؤلنا في عنوان هذا المقال سهلة.

يبدو أن النخبة الحاكمة في الكويت غير مقتنعة بالدستور، وهذا هو سر لغز الأزمات

الدستورية المتكررة. ولكن هل يمكن فعلاً الإجابة عن هذا التساؤل بهذه البساطة؟ ألا تخفي هذه الأزمات أكثر مما تبدي من دوافع وحسابات ومناورات تقوم بها أطراف اللعبة السياسية؟ أنا أعتقد أن هناك عناصر كامنة في الأزمة يجب أن يزاح الستار عنها في وقفة مكاشفة وإعادة الحسابات التي يبدو أن أوانها قد حان.

(٢) عند استعراض القضية الأساسية في آخر الأزمات الدستورية في سنة ١٩٩٥، المتمثلة بتقرير مدى شرعية المراسيم الأميرية التي صدرت في غياب مجلس الأمة غياباً غير دستوري، نجد الحكومة تستفتي المحكمة الدستورية في خلافها مع مجلس الأمة، مدعية أن هذه المراسيم دستورية، صدرت وفق آلية الأمر الأميري، وفي ظرف استثنائي، وبالتالي لا يشملها نص المادة ٧١ من الدستور التي تتكلم عن المراسيم التي تصدر في فترة غياب المجلس غياباً غير دستوري.

ومجلس الأمة يدَّعي بدوره أن المادة ٧١ تشمل غياب المجلس لأي سبب كان، وبالتالي فإن من حقه النظر في هذه المراسيم، ورفض بعضها وقبول ما يراه منها، لأن عدم عرض هذه المراسيم عليه تكريس لوضع شاذ أو استثنائي، وسلب لاختصاصه من دون السلطات الأخرى بالتشريع حسب نص الدستور وروحه. المسألة واضحة إذاً، بدليل أن الحكومات السابقة احترمت رغبات مجلس ٨١ بعد أن فشلت في تنقيح الدستور، وعرضت هذه المراسيم عليه بعد عودة المجلس من غيبته غير الدستورية الأولى، وسايرت كذلك مجلس ٨٥ بالتزامها بعرض المراسيم التي صدرت في غيبته غير الدستورية الثانية.

لماذا الآن إذاً؟ لماذا لم تساير الحكومة الحالية مجلس ٩٢، كما سايرت الحكومات السابقة مجلس ٨١ ومجلس ٨٥؟ هذا هو السؤال، وليس تساؤل أوديب (أوديبوس) بعد أن وضع التاج على رأسه وجلس على العرش عن سبب وجوده على هذه الأرض.

(٣) إن هذا التساؤل، لا بد من أن يوحي للقارئ بأن الحكومة لا تملك حقاً دستورياً في إحالة موضوع المراسيم الأميرية إلى المحكمة الدستورية، من الناحية السياسية على الأقل. بل إن توقيت الأزمة يدل على أنها أزمة مفتعلة، وليست أكثر من مناورة لتحقيق مكاسب سياسية. وتحسن المحكمة الدستورية صنعاً بإلقاء هذه القضية برمتها من شباك القضاء الكويتي، لعدة أسباب: أولها وأهمها أن الدستور ساكت عن فترة الحل غير الدستوري، أي حل مجلس الأمة بغير الوجه الذي قرره، وبالتالي ليس هناك نص دستوري (لا المادة ٧١ ولا غيرها) ينطبق على هذه الحالة، فليس هناك نص يحتاج إلى تفسير. وسكوت الدستور عن الحل غير الدستوري لا يمكن تفسيره على أنه إجراء شرعي. وهذا الحل المقترح لإخراج القضاء الكويتي من المأزق السياسي الذي وضعته الحكومة فيه، يعيد

القضية برمتها إلى مجلس الأمة، الذي هو شريك من الباطن مع الحكومة في هذه الأزمة. لماذا؟ لسبب بسيط جداً وهو أن أي نظام حكم سياسي لا يستقيم ولا يزدهر ما لم يحصل اتفاق على عدد من الأسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام، وعلى الالتزام بقواعد اللعبة السياسية التي تحددها هذه الأسس والمبادئ.

وقد ثبت تاريخياً أن مجالس الأمة وبعض النواب بالاشتراك، أو بالتواطؤ مع الحكومة، كانوا يتحينون الفرص بالدستور. فلولا هذا التواطؤ لما صدر الكثير من القوانين غير الدستورية، مثل: قانون الجنسية وقانون الانتخاب الذي يحرم بشكل غير دستوري فئات واسعة من الشعب من حق التصويت، وقانون التجمعات، وقانون المطبوعات، وكلها قوانين تحرم المواطنين من حريات نص عليها الدستور وكفلها. وحتى قانون المحكمة الدستورية نفسه تشوبه شبهة دستوريّة، لأنّه منع عامة المواطنين وهيئاتهم الشعبية والمهنية من حق التقاضي أمامها حول دستورية القوانين. وحتى قانون المحكمة الإدارية الذي يمنع المحكمة من النظر في القرارات الوزارية الإدارية، تشوبه الشبهة ذاتها. وهذان القانونان من أهم مكتسبات الكويتيين الدستورية.

(٤) فأي ضير يضير هؤلاء النواب إذا ما وصلوا إلى صفقة رابحة مع الحكومة على أن يتعايشوا مع المراسيم الأميرية التي لم تعرض على المجلس، ولم تحظ بموافقته، فهي قوانين غير دستورية مثل غيرها من القوانين، ومثيلاتها في عدم الدستورية، التي تعايشت معها مجالس الأمة السابقة؟ إن عدداً ليس بالقليل من أعضاء مجلس الأمة من سنة ١٩٩٥ ليس شريكاً مع الحكومة في عدم الحرص على الدستور فقط، وإنما هؤلاء الأعضاء هم أكثر أعضاء مجالس الأمة ميلاً للإعلان صراحة عن معاداة الحريات العامة والحقوق الدستورية المكتسبة. فبالإضافة إلى القوانين غير الدستورية سابقة الذكر، كلنا يذكر وقفة مجلس الأمة مع الحكومة في إلغاء الهيئات الشعبية غير المرخصة العام الماضي، ورفضه منح المرأة حقوقها السياسية، وتردده في تعديل قانون الجنسية، وسكوته عن قانوني التجمعات والمطبوعات.

ولذلك، فإن توقيت الحكومة في إثارة الأزمة الدستورية ١٩٩٥، يبدو أنه قد حُسب بدقة. ويُعَدُّ «مجلس ٩٢» أكثر المجالس التي جاءت في الثلاثين سنة من عهد الاستقلال خفة في الوزنين السياسي والاقتصادي لصالح أعضائه. فمصالح أعضائه فئوية قبلية ضيقة، ولا تمثل المصالح العامة لكافة المواطنين (وقضايا لا يفهمها إلا الكويتي). ثم إن هذا المجلس عاش سلسلة متصلة من المعارك مع الحكومة. فقد أثار أزمات خاسرة لم يتقن حسابها إعلامياً، فأدت إلى تشتيت التأييد الشعبي له، وإلى انقسام الرأي العام انقساماً محزناً.

(٥) ليس هناك إذاً، ما يمنع الحكومة من أن تستفرد بمجلس الأمة، وتقوم بمناورتها السياسية التي تزج البلاد بأزمة دستورية سابعة، وربما ثامنة وتاسعة، حتى تنجح في تفريغ الدستور من محتواه، وفي التضييق على الحريّات العامة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وربما كان ذلك الأمر سبب حرص الحكومة على عدم حل المجلس، فليس للدستور أصدقاء حقيقيون كثيرون في مجلس الأمة. لأن مفتاح اللغز لهذه الأزمة الدستورية كان وما زال في يد مجلس الأمة، وليس في يد المحكمة الدستورية.

فلو افترضنا جدلاً أن المحكمة الدستورية حكمت لصالح الحكومة، أو حكمت بعدم النظر في طلب الحكومة بسبب عدم وجود نص في الدستور، فحكمها في جميع الأحوال سيعيد القضية إلى مجلس الأمة. فهل يعيدها؟ أم أنها كانت في المجلس منذ البداية؟ كان الأولى بمجلس ٨١، ثم بمجلس ٨٥، ثم بهذا المجلس (٩٢)، أن يسد الثغرة التي دخلت منها المراسيم الأميرية، وهذه المجالس الثلاثة على علم تام بما تبيته الحكومة للدستور.

إن سكوت الدستور عن حل مجلس الأمة بغير الوجه الذي قرره، يعود إلى أن المشرعين الذين وضعوا الدستور استقر في روعهم أن هناك إجماعاً على الالتزام بنص الدستور، وإيماناً من الجميع بالمبادئ التي يجسدها الدستور. إن العهد الجديد لا بد من أن يقوم على الثقة المتبادلة بين السلطات الثلاث، ولا يمكن تصور حكم دستوري إذا بيتت سلطة أو سلطتان من سلطاته نوايا تتعارض مع الدستور. وإذا حدث ذلك فإنه يعني سقوط العهد، ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمَّهنَّ قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾ صدق الله العظيم. «سورة البقرة» ١٢٤.

(٦) هل أمكن حلّ هذه الأزمة، وخاصة أن مجلس الأمة الذي كان يملك الحل، لم يفعل شيئاً؟ ظهرت عدة اجتهادات في تقديم الحلول ورد أحدها في افتتاحية جريدة **الوطن** ليوم الثلاثاء ١١/٤/١٩٩٥. وحسب هذا الاجتهاد المبني على خبرة في حساب «مثلثات الديموقراطية»، إذا كانت المراسيم الأميرية التي صدرت في غيبة المجلس غير دستورية، فإن عودة مجلس ١٩٩٢ غير دستورية أيضاً، لأنها جاءت بموجب مرسوم بقانون غير دستوري.

وهذا يعني أن مجلس ٩٢ والقوانين التي أصدرها والمراسيم الأميرية، غير دستورية جميعها بالقدْر نفسه، وللسبب نفسه؛ أي استحالة حل الأزمة لأنها من نوع المشكلات اللولبية (strange loop)، كما في عبارة: هذه الجملة كاذبة، فإذا كانت كاذبة فلا بد من أن ما تقوله كاذب، ومعنى هذا أنها ليست كاذبة. ولما كانت كل عبارة إما أن تكون صادقة وإما كاذبة، فإن هذه الجملة لا بد من أن تكون صادقة. ولكنها تقول عن نفسها إنّها كاذبة

وإذا افترضنا أن الجملة كاذبة فعلينا أن نسلم، بالضرورة، بأنها صادقة... وهكذا إلى أبد الآبدين. هذا الاجتهاد السفسطي لا يخلو من طرافة وابتكار غير مجديين.

ولا تقل عن طرافة اجتهاد جريدة **الوطن** طرافة دعوة النائب حمد الجوعان، رئيس اللجنة التشريعية في مجلس أمّة ٩٢، زملاءه في المجلس إلى الاستقالة «احتجاجاً»، أو لسبب غير معلوم. أمَا كان الأجدى بالنائب الجوعان مطالبة الحكومة صاحبة الطلب والادعاء بدستورية المراسيم، بالاستقالة، كونها المتسبب الرئيسي بالأزمة؟ ولكن دعوة النائب تدل على الحقيقة التي نريد أن نصل إليها، وهي أن عامة الشعب، ممثلة بقواه الاجتماعية والسياسية، هي الصديق الحقيقي للدستور، وهي صاحبة الفضل الحقيقي في الإنجازات والمكاسب الدستورية التي تحققت في السنوات الثلاثين الأخيرة.

لقد حظيت الحكومة بأغلبية برلمانية واسعة في المجلس التأسيسي، وجميع مجالس الأمة منذ بداية العهد الدستوري، ومع ذلك فقد نجحت مجالس الأمة السابقة في انتزاع مكاسب مهمة، لا بسبب قناعات النواب الخاصة التي لم تكن بعيدة كثيراً عن قناعات الحكومة، ولكن بسبب الضغطين الشعبي والإعلامي على مستوى الناخبين، وعامة المواطنين. إننا لا نريد أن نبخس الناس أشياءهم، فهناك من النواب من يشهد له سجل حافل بالكفاح من أجل الشرعية الدستورية. ونحن ندين لهم بالكثير وبعرفان الجميل العميق. ولكنهم لم يشكلوا في يوم من الأيام أغلبية برلمانية: الأغلبية البرلمانية الحقيقية كانت مكونة من عامة المواطنين وقواهم السياسية والاجتماعية التي تمثلهم. نعم لقد عرفنا من هم أصدقاء الدستور، ولكننا لا ندري أين هم الآن. تُرى أين هم الآن؟

أزمة الكتب الممنوعة عام ١٩٩٨

(١) كانت هذه الأزمة التي شهدتها الكويت هي ثاني فرصة مؤاتية - في فترة ما بعد التحرير - لمراجعة الأوضاع السائدة في البلاد بهدف «تصحيح» مسار الأحداث وتداعياتها، التي أدت إلى قيام الأزمة. فالأزمة فصل من أزمة مستمرة في صلب النظام السياسي في الكويت، وليست بسبب ضعف القيادات أو تصرف أعضاء مجلس الأمة. وهي أزمة صامتة ضمنية أحياناً، وتتفجر فتظهر إلى العلن أحياناً أخرى.

إن المتتبع للأزمات السياسية في الكويت، يجد العديد من المؤشرات عليها. فأول مؤشر في السنوات التي أعقبت تحرير الكويت فقط، على هذا التأزم المستمر في التركيب المؤسسي للنظام السياسي، هو عودة المجلس الوطني غير الدستوري بعد تحرير الكويت، خلافاً للوعود التي قُطعت في مؤتمر جدة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ بعودة الديموقراطية

والحياة الدستورية. وثاني مؤشر هو حساسية الحكومة الزائدة عن الحد المقبول من مسألة الوظيفة الرقابية لمجلس الأمة.

وثالث مؤشر على هذا التأزم السياسي المستمر، هو في العلاقة المتوترة بين التكتلات المتنافرة في مجلس الأسرة الحاكمة، علماً بأن مجلس الأسرة الحاكمة ليس من بين المؤسسات الدستورية المنصوص عليها قانوناً، ولا يمكن تفسير دور هذا المجلس الأعلى بأنه دور استشاري لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ولا حكومة ظل تملك حق اتخاذ القرارات خارج نطاق الحكومة المسؤولة أمام مجلس الأمة.

(٢) وهنا يتضح أن أسباب الأزمة السياسية ليس لها علاقة بالموالاة أو المعارضة للحكومة. فأغلبية أعضاء مجلس الأمة الحالي، موالية للحكومة بدرجات مختلفة، بما في ذلك نواب التيارات الأصولية التي لا تجرؤ على دفع المعارضة إلى حد المواجهة السياسية. وكذلك الأمر في أغلب مجالس الأمة السابقة مع اختلاف الشخصيات ومستوى أداء الأشخاص. ومع ذلك، تصل العلاقة بين المجلس والحكومة إلى وضع يثير الأزمات بين فترة وأخرى. فعلينا إذاً، أن نعيد قراءة مؤشرات التأزم السياسي المستمر في تركيبة مؤسسات الحكم في الكويت.

هذه القراءة تكشف أن مسألة حل مجلس الأمة، أو عدم حلّه، ليست تكتيكاً سياسياً اعتيادياً تلجأ إليه الحكومات في الدول البرلمانية، وإنما هو وضع استثنائي في حالة دولة الكويت. ومرد ذلك هو شبح حل المجلس حلاً غير دستوري كما حصل في السابق مرات عدة. وهذا الشبح هو دائم الحضور في الحسابات السياسية لأطراف النظام السياسي. وكأن هناك بديلاً دائماً لنظام الحكم الدستوري سواء كان في شكل مجلس وطني نصف منتخب، أو مجلس شورى لا حول له ولا قوة على الطريقة الخليجية.

وما لم يُحسم هذا الأمر نهائياً لصالح الحكم الدستوري، فسيبقى احتمال الحل غير الدستوري للمجلس مصدراً للتأزم السياسي. وهذا يعني، بحساب آخر، أن هناك غياباً مقلقاً لإجماع النخبة السياسية في الكويت. فهناك أطراف في اللعبة السياسية قادرة على تغيير قواعد اللعبة السياسية أثناء اللعب. وهذا يعني إذاً، أن هناك غياباً لإجماع النخبة، سواء على مستوى الأسرة الحاكمة أو على مستوى القوى السياسية في البلاد. سوف يكون هذا الغياب مصدراً لعدم الاستقرار السياسي على المدى البعيد. وقد دلّت تجارب الشعوب الأخرى على أن إجماع النخبة (أي اتفاق الأغلبية على الالتزام بقواعد اللعبة السياسية)، هو شرط ضروري للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.

(٣) من جهة أخرى، وليس أقل أهمية، فإن بالإمكان الجزم بأن هناك أغلبية في

الكويت ليست حريصة على استمرار الحكم الدستوري واستقراره. فمشكلة الناخبين المستمرة مع النواب، هي تنازل النواب المستمر عن دورهم باعتبارهم مشرّعين مشتركين في الحكم وقبولهم أن يتحولوا إلى معقبين للمعاملات الرسمية ومتوسطين في قضايا مخالفة للقانون في أغلب الأحيان.

إننا لا نستطيع أن ننكر في جميع الأحوال، أن النواب تحركهم مصالح شخصية أو قبلية أو طائفية، بالإضافة إلى تحملهم أعباء وظيفتهم التشريعية - الرقابية. ولكننا لا نستطيع أن نتقبل أن تطغى المصالح الشخصية أو القبلية أو الطائفية على الدور التشريعي للنواب، وأن يكون هذا الطغيان سبباً لاستجوابات لا طائل من ورائها. وأولى بالنواب أن يقدموا برنامجاً للإصلاح الإداري، والمالي، والاقتصادي، والسياسي، من شأنه التخفيف من الروتين الحكومي المعوق للتنمية، فهذا أحفظ لكرامتهم وأجدى لرفع كفاءة عملهم، ولانتظام الحياة البرلمانية في البلاد.

فإذا كان هناك (حل دستوري) لمجلس الأمة فليكن، ولكن لا بد من أن يُحسم أمر نظام الحكم الدستوري نحو تدعيمه وترسيخه بشكل نهائي، وبإجماع النخبة السياسية وقناعتها.

الأهداف المجنونة

الأصولية البرلمانية والحكومة البديلة

لم تعد الكتابة عن موضوع استجواب وزير التربية د. أحمد الربعي محصورة في المناورات البرلمانية الدائرة الآن. فقد أظهرت نتيجة التصويت على طرح الثقة بوزير التربية، أن مؤيدي سحب الثقة يمثلون أكبر كتلة برلمانية في مجلس الأمة ١٩٩٥، مكونة من واحد وعشرين صوتاً برلمانياً. وبالرغم من أن هذه الكتلة فشلت في الحصول على الأصوات الكافية لسحب الثقة، إلا أنها إذا ما أضيفت إليها أصوات الذين امتنعوا عن التصويت، فإنها ستشكل أغلبية برلمانية واضحة، نتيجة التصويت هذه تجعل الكتلة البرلمانية إياها، إذا ما عرف قادتها كيف يتكتكون، وكيف يوقتون، وكيف يحبكون، مالكة لأغلبية كافية لسحب الثقة ليس بوزير التربية وإنما، نظرياً، بأي وزير شاؤوا، فأقل ما يقال في نتيجة التصويت، إنها أدخلت البلاد في متاهة سياسية حقيقية عرفنا مبتداها، ولكننا لا نستطيع التنبؤ بمنتهاها، فوجب علينا توضيح دقة الوضع وخطورته.

(١) إن الذي يشكل الحكومة في العرف البرلماني لأغلب الدول الدستورية في العالم، هو الذي يملك الأغلبية البرلمانية، إلا في التجارب الدستورية في العالم العربي والشرق

الأوسط، فالأغلبية البرلمانية لا قيمة لها. فهي إما أغلبية غير حقيقية (كما في حالة إيران، حيث تقوم لجنة مكونة من الملالي بفحص جميع المرشحين ومنع من لا يحوز رضاها من الترشيح)، وإما أن طريقة تشكيل الحكومة لا تستلزم وجود أغلبية، ويتم اختيار الوزراء حسب ما اتفق عليه العرف، كما هي الحال في الكويت.

وقد ثبت من نتيجة استجواب وزير التربية الأخير د. أحمد الربعي ١٩٩٥، بالرغم من عدم وجود أحزاب سياسية رسمية مرخص لها، أن النواب المستجوِبين العشرة يملكون أغلبية برلمانية واضحة، صوتت لصالحهم خلال السنتين الماضيتين. وفي جلسة طرح الثقة بوزير التربية بلغ عدد الذين صوتوا لصالح النواب المستجوِبين العشرة واحداً وعشرين نائباً، يضاف إليهم أربعة نواب امتنعوا عن التصويت لأسباب لم يفصحوا عنها علماً بأنهم كانوا من مؤيدي سحب الثقة قبل الجلسة: فالنواب المستجوِبون يملكون أغلبية برلمانية تزيد عن الخمسين بالمائة من أعضاء مجلس الأمة.

(٢) ماذا لو افترضنا جدلاً، أن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء قام بتأليف حكومة أغلبية برلمانية حسب القواعد المعمول بها في معظم الدول الدستورية؟ من الممكن أن يدب الخلاف حول كيفية توزيع الحقائب الوزارية بين قادة الأغلبية البرلمانية المعروفين. وهنا يُترك أمر التشكيل الوزاري لمخيلة القارئ. ولكن يبقى السؤال: هل ستنجح هذه الحكومة؟

(٣) ليس هناك جواب قاطع عن هذا السؤال، لأن أياً من الوزراء المحتملين ليس له سابق خبرة في شؤون الحكم. وليس لأي منهم دراية بأساليب الحكم كما يدل على ذلك سلوكهم البرلماني، ولا يملك أي منهم مقومات الحكم، والتي أولها الحكمة وآخرها الحلم. فأغلبهم قد انتخب لمتابعة معاملات ناخبيهم في الدوائر الحكومية وتعقب مصالحهم الحياتية اليومية. ومما يؤكد هذا الحكم، الحالات التي تعرض فيها على المجلس مسائل ذات طابع وطني عام، مثل تقصّي الحقائق بشأن انهيار الدولة في الساعات الأولى من الغزو العراقي، أو قضية الفساد الإداري، أو عندما تعرض عليه مسائل ذات طابع فني دقيق مثل المديونيات، أو قضية الإسكان، أو الموازنة العامة للدولة، فإن الأمور تختلط على هذه الأغلبية البرلمانية، وتتناقض قراراتها، وتضعف حجتها.

الاحتمال الوحيد الذي يسمح بالحكم على احتمال نجاح هذه الحكومة الافتراضية أو فشلها، هو استعراض التجارب السياسية المعاصرة التي لعبت فيها حركات أصولية مشابهة للعقيدة السياسية أو الميول الأيديولوجية التي يعتنقها قادة الحكومة الافتراضية في الكويت. فإذا كان حليف هذه الحركات النجاح، فإن توقع نجاح حكومتنا الافتراضية يزداد، والعكس بالعكس.

(٤) يجب ألاّ ننسى أولاً أن هناك أصوليات مختلفة: فهناك أصولية قومية مثل أصولية بعث العراق والصرب في البوسنة، وهناك أصولية مذهبية مثل طائفية لبنان، وهناك أصولية دينية ذات نعرة قبلية مثل السودان وأفغانستان والأردن... والكويت. أما الذي يجمع هذه الأصوليات كلها فهو النزعة الفاشية التسلطية في السياسة والحكم، وروح التعصب وعدم التسامح، وعقلية الانغلاق على الذات والخوف من الآخر بكل صوره.

السؤال هو إذاً: أي من هذه التجارب قد ثبت نجاحها؟ أي من هذه البلدان يتمتع الآن بحكم دستوري وممارسات ديموقراطية مستقرة؟ أي من هذه البلدان التي إذا غرست الأصولية في عروقها أزهرت أشجار التسامح وأثمرت دوحة العلم؟

الجواب القطعي هو: ليس هناك تجربة واحدة، ولا بلد واحد. ولذلك، فليس هناك أساس واقعي لافتراض أن تنجح حكومة الأصوليين النعارين في الكويت، وهي قد فشلت في كل مكان آخر. أليس في تجارب هذه الدول عبرة وموعظة حسنة؟

إن تجارب التاريخ تدل على أن الأصولية المصحوبة بأي نوع من أنواع النعرات، كانت دائماً أداة طيعة لتمكين أولي الأمر من الحكم. فما أن يتمكن هؤلاء حتى يتخلصوا منها لأنها عنصر معوق للبناء السياسي. والدليل على ذلك تجربة الحركات السلفية في منطقتنا ونهايتها المعروفة.

ولذلك، لم تنجح أية حركة أصولية في أي بلد عربي إسلامي بمعزل عن سلطة أولي الأمر، ولم يسبق لها أن نجحت في مواجهتهم.

(٥) والعنصر السلبي الاستثنائي في التعامل مع الأصولية الدينية، هو عقيدتها الخاصة بأنها لا تُهزَم لأنها مكلَّفة بتنفيذ تعاليم سماوية. فصدام حسين من الأصوليين المدعين للقومية، قد اقتنع مرغماً كارهاً أو راضياً صاغراً بأن الكويت ليست جزءاً من العراق بدليل اعترافه بحدودها الدولية. ولكن من الذي يستطيع أن يقنع حسن الترابي وبقية الإخوان المسلمين بهذه الحقيقة السافرة البسيطة ذاتها.

الحكومة الكويتية القادمة

«كل أساليبي عاقلة، ولكن غرضي وكل أهدافي مجنونة».

موبي ديك

لقد استقر العرف السياسي منذ الاستقلال ١٩٦١ على أن تشكَّل الحكومة في الكويت بأسلوب يُمثل التوازنات في القوى المحلية الرئيسية في البلاد. وتشكيل الحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ بهذه الطريقة (ما عدا استثناءات قليلة)، أمر طبيعي في ظل غياب الأحزاب

السياسية الرسمية. وهذه الاستثناءات القليلة تظهر في الحالات التي يزيد فيها أحياناً وزراء من الأسرة الحاكمة، أو من التجّار، أو في حالات يغيب عن الحكومة ممثل أو أكثر من الشيعة، أو من العوازم، الذين يمثلون أكبر تجمع قبلي.

ولكن في جميع الأحوال، كانت الحكومة تشكَّل من حزب غير معلن من أصحاب المصالح من التجّار أو من التكتلات الاجتماعية، الذي يمثل الحكومة، أو الذي يسير في خطها السياسي العام، بسبب عدم وجود استراتيجية حكومية واضحة في كثير من الأحيان. ولكن ذلك لم يمنع حدوث أزمات دستورية، كما حدث سنة ١٩٦٣، وفي سنة ١٩٦٧، وفي سنة ١٩٧٦، وفي سنة ١٩٨٦، وأخيراً أثناء مهزلة المجلس الوطني قُبيل الاحتلال وبُعيد التحرير.

في تلك الأزمات الدستورية، كان هناك عدد كافٍ من النواب أو الوزراء من أصحاب الرأي المستقل الذين عكروا المزاج الوطني العام، والذين قبلوا أن يقفوا إلى جانب المعارضة ضد الخط السياسي العام للحكومة. وهذا الأمر هو الذي تسبب في تلك الأزمات الدستورية، لكنها لم تُدرس بعناية كافية حتى الآن.

أما الأزمة الدستورية التي تمثلت في احتمال سحب الثقة في وزير الإعلام ١٩٩٨، واستقالة الحكومة الجماعية تفادياً لذلك، فقد دلت على وجود مؤشرات سياسية جديدة، لم تحسب الحكومة حسابها جيداً أو لم تستطع أن تتكيف معها، بسبب عدم وجود استراتيجية حكومية واضحة (وهو العنصر المفقود الذي أدى إلى الأزمات الدستورية السابقة).

ومن هذه المؤشرات، أن المزاج السياسي العام بعد التحرير قد تغير بدرجة كبيرة، بينما ظلَّ تشكيل الحكومات الكويتية على وضعه السابق لا يعكس التوازنات المستجدة في القوى المحلية في البلاد. ومن هذه التوازنات المستجدة، تحالف التيار السلفي (الأصولي) مع القوى القبلية، بحيث شكّل الطبقة المنتفعة المستفيدة من السياسات الحكومية. فلم تعكس حكومات ما بعد التحرير، أي حكومة سنة ١٩٩٢ وحكومة سنة ١٩٩٦، مصالح هذه الطبقة، ولم يدخل ممثلوها في التشكيل الحكومي بدرجة كافية.

بل على العكس، بينما كان أبناء المناطق الداخلية (كيفان والفيحاء والدسمة مثلاً)، وأبناء المناطق الخارجية (الجهراء الجديدة والصباحية والأحمدي وصباح السالم)، يصوّتون لصالح أبناء هذا التحالف الطبقي، جاء تشكيل حكومات ما بعد التحرير لصالح التيارات التي يمكن أن توصف بالليبرالية، أو بالليبرالية التقليدية التي تمثلت بوزير الإعلام.

لقد آن الأوان لأن يستقر العرف السياسي في الكويت بحيث يمثل التشكيل الحكومي المزاج العام في البلاد، وأن تشكَّل الحكومة في أغلبية أعضائها من الذين يملكون أغلبية

برلمانية، وإن كانت غير معلنة، وأن من المناسب أن تشكّل الحكومة القادمة من التيار الأقوى الذي أجبر الحكومة على الاستقالة. فليأخذ هؤلاء فرصتهم، لنرى كيف سيدير هذا التيار شؤون البلاد.

يجب أن نمتلك الشجاعة لنعترف بأن حوالى ثلث الناخبين في عدد كبير من مناطق الكويت الانتخابية – الداخلية الحضرية قبل الخارجية القبلية ـ قد صوتت لصالح تيار سياسي تسيطر عليه عقلية «طالبان». ولكن في حالة الكويت جاء هذا التيار عن طريق انتخابات تدخلت فيها الحكومة بقوة، ومولتها جزئياً أموال الأوقاف والزكاة الشرعية.

ولا ينفع مع هذه الحالة تشكيل حكومة «وحدة وطنية» ولا حكومة «تكنوقراط». وإنما الأقرب للممارسة الديموقراطية في الكويت حسب المقاس الحكومي، هو أن يأخذ تيار «طالبان» فرصته، ويثبت أصحابه لنا أنهم يمثلون فعلاً المزاج الوطني في البلاد.

مضامين الاستجواب البرلماني: القبلية والأصولية، هل تجتمعان؟

(١) لقد انتهى الاستجواب، ولكن مضامينه السياسية والاجتماعية قائمة لم تنته. فقد كان النواب المستجوِبون لوزير التربية سنة ١٩٩٥، قبليين وليسوا أصوليين، وتلك حقيقة تاريخية مستقرة، يجدر التوقف عندها، لأن الوقت قد أصبح مناسباً للفصل بين القبلية والأصولية الدينية.

والاستمرار في استعمال الدين ذريعة للعمل السياسي، أمر فيه تضليل للمواطنين. فالقبلية والأصولية الدينية من سلفية وغيرها من المذاهب، لا تجتمعان، تأسيساً على أن القبلية تقود بالضرورة إلى العصبية، والعصبية نعرة تتنافى مع الدين، لأنها بمثابة التشبه بالجاهلية. والتشبه بالجاهلية كبيرة من الكبائر. ولذلك، فمن يُثِرْ النعرة القبلية تحت أية ذريعة يضعْ نفسه في موضع شبهة مرتكب الكبيرة، وهي الإثم العظيم.

(٢) ليس في هذا المنطق تقوّل على أحد، وليس فيه إنكار للقبلية، فهي حقيقة واقعة. ولكن إثارة النعرات أمر آخر سواء كان ذلك داخل مجلس الأمة، أو في دواوين المناطق الانتخابية، أو في الانتخابات الفرعية، وهي قادمة لا ريب.

يستطيع النواب الذين انتُخبوا على أساس قبلي، أي على أساس انتمائهم القبلي كمؤهل وحيد، أن يكونوا قبليين، ولكنهم لا يستطيعون أن يكونوا أصوليين دينيين وقبليين نعّارين في الوقت نفسه، من دون وضع أنفسهم موضع الشبهة، وهي ليست شبهة شرعية فقط، وإنما هي بالأساس شبهة تتصل بالإخلال بأخلاقيات العمل السياسي العام.

والمتحالفون مع النواب القبليين الذين يدَّعون الأصولية، تلحقهم شبهة ارتكاب الكبيرة

بالتواطؤ. فهم يعلمون أن إثارة النعرات أمر مخل بوحدة المواطنين وقواعد اللعبة السياسية. ومع ذلك، فهم يتحالفون مع مثيري النعرات لكسب سياسي وحساب انتخابي. فالأصولية الدينية لا تجتمع سياسياً وأخلاقياً مع إثارة النعرات القبلية، تلك النعرات التي تدخل تحت الاسم الرمزي «أبناء المناطق الخارجية».

(٣) وفي حقيقة الأمر، إنّ المواطنين في المناطق الخارجية أذكى من أن تنطلي عليهم هذه اللعبة، لعبة الخلط بين إثارة النعرة والأصولية، ولكنهم يسايرونها، وهم يسايرونها لأنهم واقعيون ولأن لهم مطالب شرعية في توزيع الدخل العادل، وفي توفير الخدمات الضرورية، وفي ضمان مستقبل أبنائهم. وهم لا يستطيعون تحقيق هذه المطالب في غياب تام لأدوات الديموقراطية من أحزاب ونقابات قوية وتنظيمات سياسية شرعية، وأدوات للضغط على الحكومة. فهم مضطرون إلى اللجوء إلى النواب القبليين. والنواب القبليون يلعبون اللعبة الأصولية، مجازفين بشبهة ارتكاب الكبيرة. فكيف السبيل للخروج من هذه الحلقة المفرغة؟

(٤) ليس هناك من رابط منطقي ضروري بين القبلية وتحقيق المطالب الشعبية، والرابط المنطقي بين القبلية والأصولية أضعف من الأولى، وتشوبه شبهة في غاية الخطورة كما تقدم ذكره.

وإذا كانت الحكومة في السابق تشجع الاثنتين؛ القبلية والأصولية، فإنها كانت تحقق مكاسب منهما: من القبلية بجعل المواطنين تحت سلطة مشايخ القبائل التي هي امتداد لسلطة الحكومة، ومن الأصولية بجعل المواطنين تحت سلطة مشايخ الدين التي تعطيهم شرعية أولي الأمر. فأنجبت هذه العملية النواب المستجوِبين لوزير التربية، وبذلك تبقى مضامين الاستجواب باقية ولا تنتهي بانتهاء الاستجواب.

(٥) ليس مطلوباً من الحكومة أن تقول للمواطنين: إنني رفعت غطاء الدعم عن القبليين والأصوليين، ولا أن تقوم الحكومة بالتنكيل بهؤلاء أو بمن هم على مذهبهم. إننا نطالب بأن يتخلى المواطنون بأنفسهم عن هؤلاء النواب المستجوِبين لأنهم في موضع الشبهة، ولأن من يساندهم من النواب الآخرين هم في موضع التواطؤ، والمطلوب أن يفرض المواطنون مطالبهم على الحكومة بالطرق الشرعية: الدستورية والديموقراطية، وبالبعد عن إثارة النعرات القبلية.

وليكن موضوع تحقيق المطالب الشعبية بالطرق الشرعية، هو المسعى الأول والقضـ الأولى، على مستوى البلاد كلها، فالنواب لم يقدموا طريقة لإصلاح هذا العيب بالتشر له.

?يف يكسب الأصوليون أصوات الناخبين؟

(١) يتردد هذا السؤال على بال الغالبية العظمى من المهتمين بالقضايا العامة، المحللين السياسيين، والنخب الحاكمة في المنطقة والعالم.

وهناك العديد من الإجابات الذكية أو الجاهزة التي لا تخرج عن التفكير المعلَّب الذي بثه الميديا - وسائل الإعلام. ومع أن السؤال بصياغته الحالية يتعلق بجزئية الانتخابات، إن جدت، إلا أنه يتصل بالقضية الأعم، وهي: لماذا لم يكسب الأصوليون التأييد الشعبي؟

هنا، لا تنفع الإجابات الجاهزة المستمَدة من التفكير المعلّب، فالمسألة غاية في تعقيد، وربما ارتبطت بتناقض ظاهري في السلوك واعتقاد راسخ بعدالة موقف ما. وإلا كيف نفسر سلوك الفلسطينيين مثلاً عندما يخرجون بمئات الآلاف في يوم معين لانتخاب اسر عرفات، ثم يخرجون بعد عدة أيام فقط بمئات الآلاف لتشييع جثمان يحيى عياش قيادي في «حماس» الذي اتهمه الإسرائيليون بهندسة التفجيرات ضدهم.

(٢) هذا التناقض الظاهري يمتد إلى الوضع في الخليج. فهذا الجزء من العالم العربي لأكثر انفتاحاً على العالم، والأكثر تسامحاً اجتماعياً ودينياً، يعطي للتيار الأصولي الديني ساحة واسعة للحركة، ويمنحه في الانتخابات في الكويت منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، دعماً يجعله يظهر بحجم أكبر كثيراً من حجمه السياسي الفعلي. فالمسألة هنا يست زج الأصوليين في مواجهة السلطة، لأن لا الأصوليون ولا القوى السياسية الأخرى شكل تهديداً حقيقياً لنظام الحكم.

المسألة هنا هي أن نجاح الأصوليين هو إضعاف روح التسامح الاجتماعي والديني تخريب التجربة الديموقراطية من الداخل. ربما كان الأصوليون الدينيون أكثر قرباً من شارع السياسي، وأكثر فهماً لمعاناة فئات واسعة من الشعب، بالقياس إلى القوى لاجتماعية الأخرى التي تقوقعت في إجاباتها الجاهزة المستمَدة من فكرها المعلَّب الذي نتهت صلاحيته قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بزمن طويل، أي من قبل بداية انهيار لاتحاد السوفياتي.

(٣) هناك بعض القضايا العامة التي تشغل فكر الناس كأمثلة سريعة، ويتكتك لأصوليون للتلاعب بها واستغلالها لكسب الأصوات: فهناك الغزو الثقافي وانتشار قيم جديدة، تلك التي تسوّغ للشباب الضياع والتفسخ والانحلال الأخلاقي. ومن السهل على لأصوليين إدانتها باعتبارها قيم الغرب المادية الملحدة التي تبعد الجيل الجديد عن تراثه لأصيل وأخلاق الإسلام من أهل السُّنة والجماعة. بينما القوى السياسية الأخرى، لا تجد

علاجاً جاهزاً لهذه المشكلة، وهي في الوقت نفسه لا تستطيع أن تنكر وجودها من واقع معاناة الناس اليومية منها. وهناك الفوارق الفاحشة في الدخل.

فمن المعلوم أن دخل فئات واسعة من السكان لم يتحسن كثيراً منذ بداية أزمة المناخ، أو ربما منذ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٣، إذا ما قيس بالدخل الحقيقي (من دون التضخم في قيمة الدينار). ولذلك يسعى الأصوليون، في فهمهم لهذه المعاناة، الى أن يخففوا عن المواطنين بعض الأعباء المادية، فهم مرة يطالبون بإلغاء فواتير الماء والكهرباء، ومرة يطالبون بتقديم منح مالية مباشرة لكل أسرة (من خمسة آلاف دينار إلى عشرين ألفاً)، ومرة أخرى بزيادة قروض بنك التسليف والادخار، وأخيراً محاولة إجبار الحكومة على وضع سياسة سكانية فعالة (قانون هيئة الإسكان غير القابل للتطبيق). . . إلخ.

(٤) جميع القوى السياسية، بمن فيهم الأصوليون، يعلمون أن هذه المسألة لا يمكن حلها بهذا الأسلوب الترقيعي، من دون علاج أسبابها. ولكن كيف تتصدى القوى السياسية الأخرى للأصوليين «بمطالبهم الشعبية». إنها تطالب بحماية المال العام من التبذير، وبوجود العجز الكبير في موازنة الحكومة.

إن المواطن الذي يعتقد أن المال العام يجب أن يُحمى من تبذير الحكومة له، وأن العجز في الموازنة سببه سوء إدارة الحكومة للاقتصاد، لهو أكثر تعاطفاً مع الأصوليين من القوى الأخرى التي تكلمه ببرود وترفع الشبعان في مواجهة الغذاء.

الحقوق تُنتزع انتزاعاً

المرأة وإمكانيّة التغيير في الوضع الاجتماعي

(١) مع بداية القرن العشرين، كان الجدال محتدماً حول حقوق المرأة، وها هو القرن مضى والجدال ما زال محتدماً حول حقوق المرأة. ولكن الفترة بين بداية القرن ونهايته شهدت تحوّلات هامة، وحدث تحسّن كبير في كفاح المرأة من أجل نيل حقوقها، في العالم، وفي المنطقة العربيّة.

هذا التحسّن لم يكن على وتيرة أو سويّة واحدة في المنطقة العربيّة. فبينما تحسنت بشكل مطرد نسبياً معدلات تعليم المرأة وفرص العمل المتاحة لها، إلاّ أنّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة شهدت تراجعاً واضحاً منذ السبعينيات من القرن العشرين. وقد تزامن هذا التراجع مع انتشار الحركات الأصوليّة الدينية، تحت ضغوط تيارات العولمة، أي انضغاط الزمان والمكان الذي تولّده الثورة في التواصل الجمعي (الإحصاءات من الأمم المتحدة).

فإذا كان هذا الاستنتاج يعكس فعلاً الحالة الراهنة، فإنّه يدّل على أنّ كفاح المرأة من أجل نيل حقوقها أكثر تعقيداً، ويتطّلب جهداً يتجاوز فرص تعليم أو فرص عمل. وعلى وجه التحديد، إننا بحاجة إلى تشخيص الآليّات التي يعمل بموجبها المجتمع، تلك التي تولّد المعوقات السياسية والاجتماعية التي تمنع المرأة من نيل حقوقها. فقد اتضّح مؤخراً أنّ أوضاع العمل بالنسبة إلى المرأة قد تتحسّن إلى درجة تولّد تمييزاً مضاداً ضد الرجل في بعض الدول الغربيّة، من دون أن يكون ذلك دليلاً على تحسّن مكانة المرأة في المجتمع (*Sunday Times*, April 5, 1996: men: loosing sex war). وسوف أنطلق في هذا المشروع البحثي الأول، في محاولة لتفسير هذه المفارقة، معتبراً وجود معادلة ثلاثيّة الأبعاد: المرأة، والمجتمع المدني، والدولة، مفترضاً أنّ المعوقات السياسية لنيل المرأة حقوقها منزرعة في المجتمع المدني بترتيباته الأبويّة (patriarchal)، ومفترضاً أنّ الدولة تدخل في هذه المعادلة كطرف منحاز إلى هذه الترتيبات الأبويّة، وإن كانت قادرة نظرياً على التأثير على أطراف المعادلة لصالح نيل المرأة حقوقها السياسية.

ولذلك، فإنّ الخطوة الأولى في فهم هذا الوضع لا بد من أن تكون في التعرّف إلى كيفية عمل آليّات المجتمع المدني في هذه المعادلة، من دون أن نعزل أو نبتر موضوع المرأة وكفاحها من أجل حقوقها السياسيّة عن شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع ككل، والمتغيّرات البنائيّة التي تحكم هذه العلاقات.

(٢) إنّ مسألة حقوق المرأة السياسيّة تتجاوز مساهمة المرأة في الحياة العامة إلى حقيقة أنّ المرأة، في بيئة المجتمع المدني في البلاد العربيّة، تمثّل علامة رمزيّة لحدود الأمّة ـ الدولة وسلطتها. ولذلك، فإنّ السيطرة على المرأة تتصّل بالمتغيّر البنائي الذي يحكم جميع العلاقات الاجتماعية، وهو الضبط (control) الاجتماعي. فعلاقات الرجل والمرأة هي في النهاية علاقة قوة تحكّم وضبط وسيطرة، شأنها شأن العلاقات الاجتماعية الأخرى، ولكن السيطرة على المرأة لها هذه الصفة الاستثنائيّة لأنها طريقة لتوكيد حقوق الأمّة ـ الدولة، من خلال التنظيم الدقيق للزواج، والتجنّس، والميراث، وحقوق الملكيّة.

وهذا التنظيم الدقيق يُترك دائماً، برضى الدولة، للمؤسسة الدينيّة من خلال قوانين الأحوال الشخصيّة، وهي القوانين المنظّمة للعائلة، والزواج والطلاق، والمواريث، وحضانة الأطفال. وهنا تكتسب العائلة أهميّة استثنائيّة ليس بوصفها القناة الأهم للتنشئة الاجتماعيّة (وبالتالي انتظام الحياة الاجتماعيّة) فحسب، وإنّما أيضاً بوصفها أداة للضبط في ما يتصّل بحقوق المرأة، كونها الوسيلة الوحيدة التي تكتسب فيها المرأة حق المواطنة. فالمرأة في هذه البيئة لا تكتسب المواطنة بشخصها كفرد في المجتمع، وإنّما بحكم كونها

عضوة في العائلة: كأم، أو كزوجة، أو كابنة، معتمدة في ذلك على الرجل، مما يجعل الحديث عن حق المواطنة للمرأة، عندما تبلغ سن الرشد، يصطدم بهذا المعوّق الخفي والضمني (كما في فكرة الولي والمحرم... إلخ).

فالأساس النظري الذي يقوم عليه مبدأ المواطنة في الفكر الليبرالي، هو أنّ الفرد - المواطن هو صاحب الحقوق والواجبات. ولكن في بيئة المجتمع العربي، يبدو أن المرأة لا تدخل في علاقة مباشرة مع الدولة، وإنّما عن طريق العائلة، وعن طريق الجماعات الفرعيّة (sub national communities)، مثل القبيلة والطائفة والجماعة الإثنية.

ولمّا كانت الجماعات الفرعيّة في المجتمع العربي تخضع لسيطرة المؤسسة الأبويّة: رؤساء العائلات (patri familias)، المشايخ، رؤساء الطوائف ومتنفذيها، فإنّ ترتيبات المؤسسة الأبويّة تتوسط بين الفرد والدولة، بحيث تجمع ترتيبات هذه المؤسسة: المجتمع المدني، والدولة، والسوق (العلاقات الاقتصاديّة)، والعائلة، في نسيج واحد. وهنا مصدر التعقيد بالنسبة إلى وضع المرأة في هذه الترتيبات بحكم ارتباطها العضوي بالعائلة. فعليها تحديد انتمائها إلى هذه الجماعات الفرعيّة، إلى العشيرة والقبيلة والطائفة... إلخ، وعليها، في الوقت نفسه، الكفاح من أجل الحصول على حقوقها كمواطنة. وفي كثير من الحالات (كما في الكويت)، إنّ المرأة تفضّل توكيد انتمائها إلى العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة، على اكتساب حقوق المواطنة كفرد مسؤول عن نفسه مستقل عن جماعته الفرعيّة.

(٣) لقد ازدادت أهميّة الجماعات الفرعيّة: القبليّة والطائفيّة والإثنية، بشكل موازٍ لأهميّة الدولة - الوطنيّة أو القطريّة. ولمّا كانت هذه الجماعات محكومة بالترتيبات الأبويّة فإنّ ازدياد أهميتها ليس في صالح كفاح المرأة من أجل حقوقها السياسيّة. ولكن لا بد من أن نتنبّه إلى مفارقة أخرى في هذا المجال، وهي أنّ المجتمع المدني الذي يطالب بتدعيمه الليبراليّون - العلمانيّون العرب، في مواجهة الدولة، هو مجتمع أبوي، أي تحكمه الترتيبات الأبويّة، وترتيبات غير ديموقراطيّة كما ذكرنا، وقوتّه تمثّل معوقاً رئيسياً أمام نيل المرأة حقوقها.

وهنا يتّضح سبب المفارقة الأولى لمعرفة سبب المفارقة الثانية، وهو أنّه مهما تحسّن وضع المرأة من حيث التعليم، ومهما توسّعت فرص التوظيف أمام المرأة، فإنّ الترتيبات الأبويّة التي تحكم العلاقات في المجتمع المدني، تجذب المرأة إلى الخلف وتمنعها من ترجمة مكاسبها إلى حقوق سياسيّة وارتفاع في مكانتها الاجتماعية.

(٤) ومما يزيد في تعقيد الوضع، أنّ الترتيبات الأبويّة غير رسميّة، ومنسّقة طبقياً أو

حسب المكانة، وحسب الانتماء الديني، والطائفي، والجنسي، مما يجعل كفاح المرأة من أجل حقوقها، يصطدم بتراث طويل من هيمنة الرجل وتشرُّب قيم المجتمع وعاداته والنومنكلاتورا أو الخطاب الثقافي بهذه الهيمنة. ومن مصلحة الكفاح من أجل حقوق المرأة بقاء الدولة ومؤسساتها المركزيّة قويّة، في حالة وجود حريّات ديموقراطيّة شكليّة وضمانات دستوريّة، لأنّ الدولة تستطيع أن تلعب دوراً فعالاً في التأثير على مؤسسات المجتمع المدني وجماعاته السياسيّة لصالح حقوق المرأة.

(٥) وخلاصة الأمر أن تقاطع مصالح الدولة مع الترتيبات الأبويّة التي تسود المجتمع المدني ومؤسساته، ومع هيمنة المؤسسة الدينيّة من خلال احتكارها الفصل في قضايا الأحوال الشخصيّة، تدعم في بيئة المجتمع العربي الاتجاه لتعريف المواطنة من خلال الانتماء إلى الجماعات الفرعيّة القبليّة والطائفيّة، وهذا يتنافى مع المبادئ التي تقوم عليها الديموقراطية. ولذلك، فإنّ الكفاح من أجل تعميق الديموقراطيّة الدستوريّة وكفاح المرأة من أجل نيل حقوقها السياسيّة، مرتبطان ارتباطاً عضوياً. وآمل أن تتبنى الجمعيّات النسائيّة والروابط المساندة لنيل المرأة حقوقها السياسيّة، فتحَ هذا الميدان واسعاً أمام الدراسات والبحوث لتوعية المواطنين بهذه الحقيقة.

(٦) إنّ المعوّق الأساسي حسب نهج هذه الدراسة يكمن في إشكاليّة المجتمع المدني وهيمنة الترتيبات الأبويّة عليه. وتعديل هذه الترتيبات، مع تغيير الاتجاهات السائدة فيه لصالح المرأة، سوف يتطلّب نضالاً طويلاً ومستمراً. وهنا يجب أن نلاحظ أنّ الترتيبات الأبويّة اكتسبت استقلاليّة نسبيّة، عبر التاريخ، عن مؤسسة القرابة، وعن الفوارق والأدوار الجنسيّة (الذكورة والأنوثة). وينظر العلماء الاجتماعيون إلى هذه المؤسسات على أنّها شبكات علائقية مستقلة نسبياً عن بعضها البعض. وفي كل واحدة منها أشكال مختلفة من التمييز ضد المرأة، وهي أشكال خفية ومشحونة عاطفياً. وهذه ستبقى أمداً طويلاً، جنباً إلى جنب مع مناداة الدستور بالمساواة التامة بين المواطنين.

ولمّا كانت مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة تاريخياً مقابل تدخّل الدولة وتسلطها على المجتمع، ونظراً لرعاية الدولة لترتيبات التنظيم الأبوي، فإنّ الدولة ومؤسسات المجتمع المدني تعطي مكانة متقاربة لمؤسستي العائلة والقرابة (القبيلة)، فهما السبيل إلى الحصول على الموارد والمكاسب والمنافع في السياسة والاقتصاد. فالمراكز المتقدمة، والمناصب المهمة، والمزايا الماديّة. . . إلخ، توزَّع ضمن هذه الترتيبات الأبويّة، وعلى أساسها. ويلعب القادة التقليديون للجماعات الفرعيّة دوراً بارزاً في توزيع المكاسب والمنافع، في علاقة يُطلَق عليها: المعزّب – الزبون (patron - client).

وبذلك، يحصل المواطنون عموماً في بيئة المجتمع العربي على حقوقهم، لا كمواطنين، بل كرعايا يدخلون في علاقات شخصيّة مع المعازيب: القادة، المشايخ، رؤساء العائلات. . . إلخ (unequal exchange)، وهذا يمثّل معوِّقاً آخر أمام المرأة في حالة دخولها ميدان العمل، لأنّ عليها أن تبحث عن قادة أو منفذّين من فئة المعازيب لضمان حقوقها ومكاسبها. فهي في وضع ضعيف في عمليّة التنافس على المنافع والمكاسب مع وجود الترتيبات الأبويّة القائمة بشكلها الحالي.

(٧) أمّا في حالة بقاء المرأة خارج سوق العمل الرسميّة، إمّا بسبب عدم كفاية التعليم أو التأهيل، وإما بسبب الرغبة في الانقطاع إلى العمل المنزلي (house hold work)، وتربية الأطفال، فإنّها لا تحظى بأيّة حقوق تكفلها الدولة، وذلك حسب الفكرة القائلة إنّ العائلة قادرة على العناية بأفرادها، وإن التشريعات الاجتماعية للأسرة لا تضمن حقوقاً للمرأة في هذه الحالات (وبخاصة العجز والتقاعد والرعاية الخاصة). ولذلك، فإنّ العائلة، تحت الضغوط الاجتماعيّة والاقتصاديّة المختلفة، لا تُعتبر مكاناً مستقراً أو آمناً لمنح الحقوق. وإن التفكير من خلال ذواتنا العضويّة قد أثبت أنّه من الصعب علينا قبول فكرة أنّ الإنسان ذرة مستقلّة تحدّها حدود رسميّة وقوانين، سواء كان ذلك الإنسان رجلاً أو امرأة، ولكن تاريخنا الطويل، كما أشرنا، حافل بتراكم تسلّط الرجل على المرأة، والرجل على الرجل، والرجل على سائر الرجال.

إننا في نهاية المطاف، إذا ما أردنا أن ننقذ من تاريخنا الطويل وتراثنا العريق ترتيبات نحرر بموجبها ذاتنا العضويّة من ترتيبات التنظيمات الأبويّة، فليس أمامنا أقل من ثورة ثقافية تُبعد تقاليدنا البالية من جذورها. فلا بد من أن نكيّف الديموقراطيّة بنزعتها الإنسانية لتتماشى مع ذواتنا العضويّة، ولا بد من أن نجعل الجماعات الفرعيّة من قبيلة وطائفة، تابعة للدولة ومؤسساتها، وليست موازية لها كما هو الحال الآن، بما في ذلك فصل التنظيمات المجتمعيّة من مؤسسة القرابة والعائلة، فاتحين بذلك أمام المواطنين المترابطين عضوياً إمكانيّةَ الاندماج وطنياً بشكل مباشر، وليس عبر وسطاء ومعازيب.

(٨) في الاستعراض السريع النظري للمعوقات السياسيّة والاجتماعيّة لحصول المرأة على حقوقها، هناك مسألة منهجيّة رئيسيّة. فهناك المفهوم الليبرالي الغربي الذي ينطلق من كون الفرد المواطن مؤهلاً للحصول على الحقوق والواجبات. ويرى هذا المنهج في النظر إلى الأمور، تأكيداً على فردانيّة الإنسان أو ما يسمّى ذاته التعاقديّة (من العقد الاجتماعي الذي يربط الحاكم بالمحكوم أو الفرد بالجماعة). وهناك أيضاً المنهج المستمَد من التراث العربي الشرقي الذي يؤكدّ أن الفرد عضو في الجماعة، أو ذاته المستمَدّة من عضويّة الجماعة.

حقوق المرأة السياسية بين القواعد الفقهية والعادات والتقاليد

(١) كانت إحدى نقاط الضعف في السابق، أن من يدافع عن حقوق المرأة السياسية يسمح لنفسه بأن يدخل في معركة غير متكافئة مع من يعارض هذه الحقوق، بأن يُجَر إلى الدخول في جدال فقهي حول تفسير هذه الحقوق، هذا الفخ المنصوب للمدافعين هو تكتيك مقصود لتسفيه قضية المرأة عامة، وحقوقها السياسية، خاصة، لأن الفقه ميدان واسع، ومعقد، والمدافعين غير مهيئين له أولاً، ولأن حقوق المرأة السياسية، ثانياً، ليست من الآيات المتعلقة بالمعتقدات والعبادات، وإنما هي من الآيات المتعلقة بأحكام المعاملات: أي القواعد الفقهية القانونية. لذلك، فإن على من يريد الدفاع عن قضية المرأة أن يبتعد عن الجدال السفسطائي في الفروع، إذ إن جميع هذه الأمور مسائل اجتهادية خلافية.

وهنا يجب الإصرار، بشدة وباستمرار، على تثبيت مبدأ فقهي مستقر وهو أن أحكام المعاملات إنّما وُضعت لتحقيق مصالح الناس، فهي تتصل بحقوقهم هم (ومنها حقوق المرأة السياسية). وبما أن هذه المصالح تتغير بتغير الزمان والمكان، لذلك وجب أن يراعى في تفسير آيات تلك الأحكام، ألاّ يكون لها صبغة الجمود المعروفة عن أحكام المعتقدات والعبادات (عبد الحميد متولي، **مناهج التفسير في الفقه الإسلامي**، ص ١٢٥). وهذا هو المبدأ المتنور الذي اتبعه الأستاذ الإمام محمد عبده، الذي يستند إلى أن أساس الشريعة الإسلامية، المرونة ومراعاة مقتضيات البيئة والصالح العام (المصلحة)، وفي مقدمة المبادئ التي جاءت بها الشريعة الإسلامية مبدأ «نفي الحرج».

(٢) أما التفصيلات والجزئيات المتصلة بالأحكام الدستورية التي وردت في السُنة، فهي ليست صالحة لكل زمان ومكان، وهي ليست ملزمة لنا في هذا العصر لأنها ليست تشريعات عامة (عبد الحميد متولي، ص ١٧٢). نبذ التقليد إذاً، في تفسير أحكام المعاملات، هو المبدأ الثاني الذي علينا أن نصر على تثبيته في هذا الجدال، وهناك أمثلة تُضرب في أزمان مختلفة على التطبيق المبدع لهذا المبدأ الواسع في التفسير:

المثال الأول: امتناع الخليفة عمر عن إعطاء الصدقات إلى المؤلفة قلوبهم.

المثال الثاني: في نهي عمر عن قطع يد السارق في عام الرمادة.

المثال الثالث: في تفسير الأستاذ الإمام محمد عبده للنص على تعدد الزوجات باشتراط العدل.

المثال الرابع: في امتناع الأستاذ الإمام عن توقيع الحد على شارب الخمر.

هذان المبدآن السالفان ينطبقان على مسألتي قوامة الرجال على النساء، وعلى ولاية

المرأة، فهما مسألتان اجتهاديتان من ضمن أحكام المعاملات المتعلقة بالعادات والتقاليد. والآيات المتصلة بأحكامها جاءت مقيدة وليست مطلقة: وقد ذكر الإمام الزمخشري أن فضل الرجل على المرأة في هذه الآيات مرتبط: مع ما لا يُنكر من عادات الناس، وما تعارفوا عليه في الزمان والمكان... ولذلك فالقوامة محصورة في رئاسة الأسرة ولا تنتقص قليلاً أو كثيراً من وضع المرأة المواطنة ومن وضعها المدني؛ فما هي إلا وظيفة في محيط الأسرة عندما كانت المرأة قابعة في بيتها تحت حماية الرجل. والقوامة مشروطة بهذه الوظيفة.

«بل إن علة القوامة تتبدل أيضاً بتبدل المعلول» (كما يقول سليمان حريتاني، ص ٩٣)، «كأن يكون الرجل مريضاً وزوجته تخدمه، أو يكون فقيراً، أو عاطلاً عن العمل وزوجته تعمل وتنفق عليه. عندها، تنعكس المعادلة بانعكاس المعلول وتصبح القوامة موضوعياً في هذه الحالة للمرأة، لأنها صاحبة الأمر، والنهي في هذه العلاقة».

كما إن القوامة هي في صلب الحياة الزوجية، ولذلك لا تمتد قوامة الرجل إلى سائر النساء في بيته، وتبقى الأهلية المدنية والاجتماعية والسياسية والمالية للبالغات منهن... أي الأمهات والأخوات والبنات.

(٣) أما في مسألة الولاية، ولاية الرجل على المرأة، فلم يرد فيها نصوص قرآنية واضحة قاطعة، «ولم يرد نص واحد يشير إلى عدم ولاية المرأة على نفسها في زواجها»، كما يقول سليمان حريتاني، بينما أكدت النصوص القرآنية:

- الأهلية التامة للمرأة وحقها المطلق في مختلف التصرفات المدنية والشخصية المباحة: مثل حيازة المال، وفي الهبة والوصية، والدين والتقاضي، والتصرف بما تحوز وتملك من أي نوع، اتفاقاً وبيعاً وعتقاً.

- استقلال شخصيتها عن الرجل وأهليتها التامة في المشاركة في كيان الدولة، والمجتمع، كما في النص القرآني: ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم﴾ (سورة الممتحنة: ١٢).

عدم وجود نص قرآني يوجب الولاية على المرأة في زواجها، وما ورد أحاديث متناقضة في السنة مختلف على صحتها، وهي ليست مبادئ تشريعية، فهي ملزمة لنا حسب المبدأين اللذين ثبتناهما في مقدم الحديث. وقد ذهب أبو حنيفة، وأبو يوسف من بعده

إلى أن الولاية تسقط عن المرأة متى أدركت سن العقل والبلوغ، وعندها يحق لها أن تنفرد باختيار الزوج وأن تنشئ العقد بنفسها بكراً أو ثيّباً.

وقد سبقت الشيعة الإمامية أهل السُنة في اعتبار البالغة الرشيدة تملك ببلوغها ورشدها جميع التصرفات من العقود، وغيرها، حتى الزواج بكراً كانت أو ثيباً، بغض النظر عن جميع الاعتبارات الطبقية والاجتماعية (محمد جواد مغنية، **الفقه على المذاهب الخمسة**، ص ٣٢١).

(٤) إن المرسوم بإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية، وقد تأخر أكثر من ٣٩ سنة، عندما منحها الدستور ٦١ كامل حقوقها، يفتح باب الجهاد أمام المرأة، ومؤيدي حقوقها، لحركة إصلاح اجتماعي واسعة النطاق. وفي مقدمة هذا الجهاد، صياغة قوانين الأحوال لشخصية بأسلوب يتفق مع المذهب المتنور في تفسير الآيات المتصلة بأحكام المعاملات.

كما سيفتح المرسوم موضوع مجتمع الإناث، ومجتمع الذكور، والمعاملة التفضيلية مجتمع الذكور على مجتمع الإناث، وذلك موضوع سوف تواجهه الإناث على المدى لطويل، فهو مسألة ثقافية راسخة في وجدان أفراد المجتمع، رجالاً ونساءً، استقرت على مدى قرون طويلة: في أسلوب الحياة وفي كيان الأسرة العربية من حيث وظيفتها السياسية، في أسلوب التفكير، وفي أسلوب التعامل، وفي الثقافة والفنون... إلخ.

والمرأة في الكويت مطالَبة بالمسارعة بتأهيل نفسها للدخول في مجالات حيوية حرّمها عليها بعض فقهاء العصور الوسطى، مجالات في الولاية السياسية: الوزارة، وفي القضاء، في الدخول تحت قبة البرلمان.

(٥) ولكن هناك مهمات عاجلة أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر سوف تواجه المرأة الكويتية، ومنها:

- التعاطف مع مؤيدي المرسوم من المرشحين لانتخابات مجلس الأمة الحالية لضمان موافقة على المرسوم من مجلس الأمة المقبل.

- سرعة اختراق مجتمع الذكور بالقيام بتعبئة واسعة لتشجيع نساء الكويت على تسجيل في سجلات الناخبين في بداية العام المقبل.

- ضرورة إعداد برنامج تثقيفي تنويري يشرح لشرائح واسعة من السكان ضرورة مشاركة المرأة السياسية بشكل فعّال.

- ضرورة تنسيق جهود المرأة حسب الكفاءة والخبرة، وليس حسب التكتل على أساس الجنس.

- محاولة قطع الطريق على إرهاب المرأة وتثبيط عزيمتها لمنعها من المشاركة السياسية بحجة منع الاختلاط.

كما يجب ألاّ تأخذنا (اليوفوريا) نشوة الانتصار المبكر، إلى التصور أن مجرد صدور مرسوم بمنح المرأة حقوقها السياسية، سيؤدي إلى إصلاح اجتماعي حقيقي. فهناك أمثلة من بلدان في منطقتنا تدل على أن مجرد منح المرأة حقوقها السياسية ما هو إلا انتصار أو مكسب شكلي.

ومع كل ذلك، فإن مرسوم منح المرأة حقوقها السياسية خطوة مهمة نحو الإصلاحين الاجتماعي والثقافي، وتصحيح لمظالم طال الأمد على استمرارها.

وختاماً، إن المرأة الكويتية والمرأة العربية مدعوتان إلى أن تتوليا بنفسيهما القيام بدراسات موسعة في كيفية تفاعل القواعد الفقهية مع الأعراف والعادات والتقاليد، وفي بلورة مطالب مدروسة وواضحة نحو مزيد من التحرر الثقافي والاجتماعي والسياسي.

التربية في الكويت

التعليم: الكنز الدفين في أعماقنا

(١) هذا العنوان تصدَّر التقرير النهائي للهيئة الدولية «عن التربية في القرن الحادي والعشرين»، التابعة لمنظمة اليونسكو، والذي صدر في أوائل العام ١٩٩٦. وبدأت فكرة تكوين الهيئة الدولية، بعد قيام ثورة الطلاب العارمة في فرنسا وإيطاليا وألمانيا سنة ١٩٦٨، التي كان مطلبها الرئيسي إصلاح التعليم. فكونت اليونسكو هيئة (panel) من سبعة أشخاص برئاسة وزير التربية ورئيس وزراء فرنسا الأسبق إدغار فور، سنة ١٩٧١. وفي نهاية سنة ١٩٧٢، نشرت تقريرها بعنوان: التعلم للحياة (learning to be)، والذي طالبت فيه بأن يكون التعلم مدى الحياة.

وفي سنة ١٩٩٣، تكونت الهيئة الدولية الحالية، والتي تمثلت فيها القارات الخمس، برئاسة الأمين العام السابق للاتحاد الأوروبي جاك ديلور. وطلبت اليونسكو من الهيئة متابعة عمل الهيئة السابقة، أي النظر في أمر إصلاح التعليم والنظم التربوية. وعقدت الهيئة على مدار ثلاث سنوات، عدة دورات من الاجتماعات في بلدان في القارات الأربع: الأميركيتين، وآسيا، وأفريقيا والشرق الأوسط. ونشرت تقريرها كما قدمنا في أوائل عام ١٩٩٦، بعنوان «التعلم: الكنز في داخلنا»(*). ومن هذا العنوان اقتبسنا عنوان المقال الحالي.

(*) Jecques Delors, *Learning: The Treasure Within*, UNESCO, Paris 1996.

(٢) وكانت القضية الأولى، التي وجهت الهيئة إليها اهتمامها، هي الساحة العالمية، وظاهرة العولمة المتزايدة متمثلة في:

١. ظهور الأسواق المالية العالمية والاعتماد المتبادَل.
٢. التزايد السكاني في العالم من ٥,٥٧ بلايين نسمة سنة ١٩٩٣ إلى ٦,٢٥ بلايين نسمة سنة ٢٠٠٠، إلى ١٠ بلايين نسمة سنة ٢٠٥٠.
٣. الضغوط الاقتصادية والسياسية والبيئية نحو الهجرة العالمية (على سبيل المثال ٥ ملايين مهاجر في أفريقيا).
٤. تعدد اللغات كتعبير عن التنوع الثقافي الإنساني، فهناك ٦٠٠٠ لغة منطوقة في العالم، وهناك ١٢ لغة يتكلمها ١٠٠ مليون شخص فأكثر، وبروز برامج التعليم ثنائية اللغة أو ثلاثية اللغة.
٥. انتشار وسائل التواصل الجمعي على مستوى العالم، مما يشجع على الانتقال التدريجي من التعليم باللغة الأم إلى اللغة المشتركة.

ولكن تيارات العولمة، بعد انهيار المعسكر الشرقي، كشفت عن التوتر بين المحلي والعالمي ممثلاً في:

١. عدم التوازن بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
٢. عدم المساواة في مستويات التنمية، مما يدفع إلى البحث عن جذور خاصة تربط الشعوب الفقيرة بتراثها، كالدعوات الأصولية نحو الانغلاق على الذات.
٣. الخوف من التعرض للكوارث والصراعات والحروب، وعدم قدرة الشعوب الفقيرة على مواجهتها.
٤. تعرض الدولة - القومية لضغوط العولمة، مما يضعف أو يخل بتوازن قراراتها على المستوى المحلي.

وترى الهيئة أنّ مهمة التربية الآن هي تحويل الاعتماد المتبادل الواقع الآن (defacto) إلي تضامن حر بين الشعوب. فالبحث عن الجذور يمكن أن يعمق التضامن بين الجماعات، ولكن إساءة فهمه يمكن أن تجعل الحوار والتواصل بين الأمم أمراً صعباً، أو حتى مستحيلاً.

(٣) أما القضية الثانية، التي شغلت انتباه الهيئة، فهي دور التربية في تحقيق ذات الفرد - الإنسان، من خلال ثقافة وقيم مشتركة بين الشعوب:

١. فالتيار العالمي الذي يدفع نحو انحسار أهمية الجماعات المحلية، يقابله نمو المدن الحضرية المكتظة بالسكان.

٢. وظهور قوى موازية للدولة القومية يستأثر بولاء السكان كالقبلية والتكتلات الإثنية، كما في حالتي الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا السابقين.

٣. ومع أنّ الديموقراطية في ازدهار على مستوى العالم، إلاّ أنّ تطبيقاتها في الدول الفقيرة تواجه أزمة حقيقية: في اتساع الهوة بين الحاكمين والمحكومين، وتحوُّل السياسة إلى تسلية، تصاحب قصص الاختلاس والإثراء غير المشروع والفساد السياسي.

٤. هذا يقتضي من التربية أن تعيد اكتشاف أو اختراع المثل الديموقراطية والقيم الإنسانية التي تنطوي عليها. وهذا هو التحدي الحقيقي للتربية، في أن يتعلم الأفراد كيف يتصرفون كمواطنين مسؤولين.

(٤) ورأت الهيئة أنّ التربية يمكن أن تشجع على التضامن مع وجود التنوع والاختلاف، ويمكن أن تمنع التباعد بين الأفراد والجماعات في الوقت نفسه:

١. فدعت الهيئة المؤسسات التربوية إلى أن تواجه تنوع الخلفيات باحترام عميق، من دون فرض نظريات وقيم لا تنبع من بيئتهم، كما فعلت الحكومات الاستعمارية في السابق.

٢. ترى الهيئة أنّ التنافس المفيد في التطور الفكري للأفراد يجب ألاّ يتحول إلى أساس للاختيار الضيق للأفراد حسب نتائج اختبارات تعليمهم. إذ إنّ هذا قد يؤدي إلى استبعاد أفراد بشكل قسري مما يؤدي إلى تهميشهم. وهكذا تلجأ بعض الدول النامية إلى تكثيف برامج الدراسة وإطالتها، مما يؤدي إلى نتائج عكسية، وفي غير صالح الفئات الفقيرة في المجتمع، مما يزيد في التسرب. وهنا يظهر شكل جديد من الاستبعاد للذين يملكون مؤهلات تربوية والذين لا يملكون.

(٥) تميز الهيئة بين مجتمعات المعلومات ومجتمعات التعلم (information societies: learning societies)، التي تخلقها التطورات في التكنولوجيا الرقمية والأدوات الحديثة في التعلم. فهي تدعو إلى استغلال هذه التطورات لتحويل المعلومات إلى خدمة التعلم؛ أي إلى تحويل مجتمعات المعلومات إلى مجتمعات تعلم.

- ولكن التطورات في ميدان تقانة المعلومات تضع متطلبات جديدة على التربية والتعليم: متطلبات اقتصادية، في زيادة إنتاجية العمل، وفي تحسين نوعية الموارد البشرية. ولذلك، تلجأ بعض الدول النامية من وراء تحسين برامج التعليم المستمر، إلى الإسراع في النمو الاقتصادي.

- في هذا المسعى ترى الهيئة أنّ تعليم المرأة والاهتمام بها إحدى أهم وسائل دعم التنمية.

- ولكن الهيئة تدرك أنّ التقدم والتنمية لا يأتيان بلا ثمن؛ فهما يتسببان في استهلاك الموارد الناضبة، كالماء، وانحسار الغابات والتلوث الذي يجعل عامل البيت الزجاجي (green house effect) يتفاقم. كما إنّ التقدم التقني يؤدي في بعض الحالات إلى البطالة.

من هذا الاستعراض السريع تستنتج الهيئة أربع دعائم للتربية في القرن المقبل:

١- التعلم للمعرفة (learning to know)، فنوع التعليم ليس في الحصول على معلومات مقننة ومصنفة، وإنما في امتلاك أدوات المعرفة ذاتها، كوسيلة وكهدف في الحياة:

أ - كوسيلة تمكن الفرد من معرفة بيئته بالقدر الذي يجعله يعيش في كرامة، ويجعله يطور مهاراته المهنية، ويجعله يتواصل بفاعلية مع الآخرين.

ب- كهدف، بجعل أدوات المعرفة أساساً للمتعة، لاقتناص روح الدهشة (sense of wonder) في التعرف إلى الأشياء بمنظار جديد وبهجة اكتشاف الجديد. فالهيئة تدعم التيار نحو مدة تعليم أطول، مع وجود وقت حر يكثر من أعداد الأفراد البالغين الذين يتمتعون بالبحث الشخصي.

٢- التعلم للعمل (learning to do)، وهنا التعلم للتدريب المهني كما في التساؤل: كيف يمكننا تعليم الأطفال أن يضعوا ما يتعلمونه في الميدان، في حيز التطبيق، وكيف يمكن للتعليم أن يتكيف مع العمل المستقبلي عندما يكون من المستحيل التنبؤ بدقة كيف ستتطور أساليب العمل؟

وهنا يجب التمييز بين المجتمعات الصناعية ذات العمل الأجير التي تعتمد على العمل - المعرفة، والمجتمعات النامية التي تعتمد على العمل غير الرسمي والمستقل. في المجتمعات الأولى وصلت إلى مرحلة لا مادية (dematerialization) العمل وازدهار قطاع الخدمات، بينما في الثانية فهي الاقتصاد غير الرسمي الموازي بجانب الاقتصاد الرسمي.

٣- التعلم للمعيشة معاً (learning to live together)، أي تعليم رفض العنف في العلاقات بين الأفراد والشعوب، هذا العنف الذي تبثه وسائل الإعلام العالمية يومياً.

وترى الهيئة أن تنمية المشاركة الوجدانية بين الأفراد والجماعات في المدارس تخدم هذا الهدف، وهو التشجيع على التعلم سوية في تعاون.

ومن المفيد أن يخصص جزء مهم من مناهج الدراسة لتقريب فكرة التعاون والمشاركة في مختلف الفعاليات للأطفال، مثل: المساعدة في برامج العون الاجتماعي والعمل التطوعي في الأحياء ومناطق السكن. وحتىٰ في محيط المدرسة، إن تعاون المعلمين

مع التلاميذ في مهام مختلفة يساعد على دعم روح التعاون لدى التلاميذ، ودعم علاقة المعلم بالتلميذ في الوقت نفسه.

٤- التعلم للحياة (learning to be)، وهو الهدف الأول للتربية الذي تنادي به الهيئة؛ التربية التي تساهم في التطور الشامل للفرد: الفكر والجسد، الذكاء، الحساسية، الحس الجمالي، المسؤولية الشخصية، والقيم الروحية. لكل فرد الحق في تنمية تفكير نقدي مستقل، والوصول إلى أحكام خاصة به، بحيث يستطيع الإنسان الفرد تقرير ما يعتقد أنه مناسب في أوضاع الحياة المختلفة المتبدلة.

- ولتحقيق هذه الدعائم الأربع، فإن التعلم يجب أن يستمر مدى الحياة، في برامج ومناهج تعليم متعددة الأبعاد. وتنادي الهيئة بأن يصبح التعليم قلب المجتمع وعصب حياته الرئيسي، في سعي الشعوب نحو الاستراتيجيات التربوية: التوافق بين الفرد وبيئته.

أين الخلل في العملية التربوية في الكويت ودول الخليج العربي؟

(١) مضى على إدخال التعليم النظامي الحديث في البلاد العربية، قرابة ثلاثة أرباع القرن، منذ تبني الدول العربية نظام الدولة القطرية الحديثة، التي اعتبرت التعليم النظامي جزءاً من مسؤوليتها العامة. ويمكن أن نعتبر التعليم في الكويت امتداداً لمسيرة التعليم في البلاد العربية، والتي منها استقدم المدرسون، ومنها استعيرت نظم التعليم على علّاتها. ولم يجر منذ ذلك التاريخ، أي منذ إنشاء مجلس المعارف، أي تقييم موضوعي لنظم التعليم ومناهجه ترتب عليه إعداد وضع مقاييس موضوعية للأداء التربوي، ونتج منه وضع تصورات جديدة للسياسات التربوية حسب متطلبات المرحلة التاريخية.

وللوهلة الأولى، يبدو أن هذا الحكم مجحف بعض الشيء، لأن عدة محاولات لمراجعة المسيرة التعليمية قد جرت في فترات مختلفة في الكويت والبلاد العربية، ولكن هذا الحكم يبقى صحيحاً لأن هذه المحاولات لم تتوصل إلى وضع مقاييس موضوعية للأداء التربوي، ولم تتوصل إلى رؤية واضحة للسياسات التعليمية، أو بكل بساطة: ما الذي سيكسبه أبناؤنا من الذهاب إلى المدرسة غير تعلم القراءة والكتابة وتلقي المعلومات؟

لأننا ننظر إلى العملية التربوية ليس على أنها تقتصر على كتب ودروس فقط، وإنما أبعد من ذلك بكثير: إلى قدرة الدول العربية على التعامل مع متطلبات المرحلة التاريخية بكفاءة، وإلى قدرتها على التنافس الثقافي - الحضاري بين الأمم، أخذاً وعطاء.

(٢) لنأخذ تجارب السياسات التربوية (في حالة وجودها) التي مرّت على الكويت كمثال. ففي التعليم العام جاءت نقطة التحول الأولى في ظل المرحوم الأستاذ

المسعود الداعية إلى تكويت هيئة التدريس، والتي قامت بسَوق أعداد كبيرة من غير المؤهلين تربوياً من الكويتيين للاضطلاع بمهنة التدريس.

وما زلنا، حتى يومنا هذا، لا نملك دراسات ميدانية لنتائج تلك التجربة، وبخاصة على جمع المتعلمين. ولا نعلم، كما يقول الشاعر الإنكليزي وليم بليك، ما إذا كانت نمور الدمار أكثر حكمة من جياد العمار. ولا نعلم ما إذا كان القصد من التكويت عندئذٍ منع الآثار الضارة للمؤثرات العربية والخارجية من أن تندس في الثقافة المحلية، وتنشر السّم في عروق المجتمع.

وكلنا يتذكر توابع سياسة التكويت العشوائي: سلسلة الإجراءات التي حاولت معالجة سلبيات تلك السياسة (مثل الثانوية الفنية ومعهد المعلمين... إلخ) والتي باء أغلبها بالفشل، وكان ضحيتها الخريجون الكويتيون الذين يحملون مؤهلات دون الإجازة الجامعية.

وجاءت إدارة الأستاذ يعقوب الغنيم مكملة لإدارة الأستاذ المسعود. ولكن إدارة الأستاذ الغنيم التي استمرت مدة طويلة (وكيلاً للوزارة ووزيراً) أحدثت تحولاً جديداً في السياسة التربوية، ليس في التخلي عن سياسة التكويت العشوائي (لأن هذه السياسة استمرت حتى بعد ظهور الازدواجية في إعداد المعلمين)، وإنما في تبني سياسة ازدواجية النظم التعليمية: نظام المقررات (الساعات المعتمدة) للكويتيين، ونظام الفصلين للكويتيين الراغبين ولغير الكويتيين الراغبين وغير الراغبين.

(٣) إننا لا نريد أن نؤرخ هنا للتعليم في الكويت (وهناك على ما أعلم جهة مختصة بهذا)، ولا نريد في هذا العرض السريع أن نصدر أحكاماً متعجلة أو مجحفة، ولا نريد كذلك أن نلقي التهم جزافاً على أشخاص اجتهدوا. ولكننا نريد أن نؤكد أن هذه التحولات المهمة في العملية التربوية، لم تنتج عنها مقاييس موضوعية للأداء الأكاديمي (التربوي)، ولا تولد رؤية واضحة للسياسة التربوية.

ونحن هنا لا تعنينا الأهداف أو الإنجازات المنفتحة التي تسطّر في تقارير وأدبيات وزارة التربية، وإنما يعنينا الأداء الفعلي لأجهزتها التعليمية. وجرت بعد إدارة الأستاذ يعقوب الغنيم محاولتان للإصلاح التربوي، في زمن إدارة د. حسن الإبراهيم، وثم في أثناء إدارة د. أحمد الربعي، ويمكن اعتبار المحاولة الثانية مكملة للأولى من عدة وجوه.

ولكن المحاولة الأولى سعت إلى وضع مرجعية للإصلاح التربوي متمثلة بمجلس التعليم الأعلى، بينما ألغت المحاولة الثانية هذه المرجعية، لأن مجلس التعليم الأعلى أفسدته السياسة على ما يبدو، وحاولت الإدارة التربوية عندما تولاها الدكتور الربعي اللجوء

إلى الإصلاح في الميدان مباشرة على مستوى الإدارة المدرسية، وعلى مستوى المدرسين، من دون مظلة سياسية عامة يختطها مجلس أعلى.

(٤) ومحاولات الإصلاح التربوي لم تُنتج أيضاً مقاييس موضوعية للأداء التربوي، ولا رؤية واضحة للسياسة التربوية. ولكن إدارة الدكتور الربعي أفرزت تجربة جديدة لم تُدرس نتائجها بعناية كافية حتى الآن، وهي السماح بالتعددية في مناهج الدراسة في التعليم العام بنظام الفصلين، وبنظام المقررات (وكلاهما منهج التدريس باللغة العربية)، وفي التعليم الخاص بالنظام التعليمي الإنكليزي والأميركي والفرنسي والإيراني والهندي... إلخ.

إن الفكرة الأساسية التي قام عليها التعليم النظامي في الدول العربية منذ العشرينيات قد قامت على أساس أن مناهج الدراسة الوطنية (national curriculum) هي المجسدة لروح الأمة، وهي الخلفية الثقافية الأساسية المشتركة للطلبة جميعاً. كيف تستقيم هذه الفكرة الآن مع رطانة الأجناس التي تسكن برج بابل؟

إن انتشار المدارس الخاصة، وإقبال الكويتيين على إرسال أبنائهم إليها، يحوّلان مرجعيتهم الثقافية إلى اللغة التي يتقنونها، وتلك التي يحسنون التفكير بواسطتها والتشبع بقيمها ومفاهيمها. وإذا كان الانفتاح الثقافي ضرورياً ومقبولاً، فإن استمرار تخلف المدارس الحكومية عن الخاصة غير مبرَّر، وغير طبيعي، وغير مفهوم. أما تخلف تدريس اللغة العربية وضعف قدرة الطلبة على التعبير بها وعدم إتقانهم التفكير بواسطتها، فهي جريمة العصر التي تشترك الدول العربية جميعها فيها.

فمن جهة، ينهج التيار الإصلاحي في التعليم إلى الانفتاح غير المتوازن، وينهج التيار المحافظ إلى التهادن مع الجماعات الأصولية التي تدعو إلى الانغلاق والانكفاء على الذات. وإذا كان لا بد من تسييس التعليم، فلا بد بالمقابل من أن نتوصل إلى إجماع وطني على سياسة حد أدنى مشتركة تستجيب لمتطلبات العصر لإخراجنا من مستنقع التخلف الحضاري - القيمي.

(٥) هنا، نحن أمام سلسلة من التجارب المصحوبة بالسلبيات والإيجابيات، وبالأخطاء والإنجازات. إن مراجعة هذه التجارب قد آن أوانها، إن لم يكن قد فات قليلاً. وإذا كان الإصلاح التربوي مكلفاً مادياً، فليكن مطلباً وطنياً تحويل جزء من اعتمادات الأسلحة والتسليح لتمويل برامج الإصلاح التربوي.

إن السياسات التربوية المعتمدة الآن في الكويت ودول الخليج، تستهدف المحافظة على الوضع القائم، وهو مطلب يكاد يكون مستحيلاً، لأنه يؤدي إلى مزيد من التخلف مما يجري حولنا من ثورة في المعلومات وفي أساليب توصيلها.

لذا، لا بد من الدعوة بإلحاح إلى إنشاء هيئة وطنية - أو حتى خليجية - لإعادة النظر في ما يجري في ميدان التربية والتعليم. إن ميدان الصراع التاريخي المقبل هو التنافس الثقافي في إعادة اكتشاف الهوية الوطنية في بيئة الاختلاف والتنوع. ومسؤولية الإصلاح التربوي - لذلك - لا يمكن التهاون فيها، أو تأجيلها.

مؤشرات الخلل في العملية التربوية في الكويت والخليج العربي

(١) يمكن تحديد مواطن الخلل في العملية التربوية في موطنين على وجه الحصر، وهما غياب تصورات واضحة لسياسات تربوية فعّالة، والافتقار إلى مقاييس موضوعية لكفاءة النظم التربوية. وحتى يكون هذا الأمر واضحاً، فإن غياب التطورات الواضحة ينعكس مباشرة في التخبط المستمر في نظم الدراسة وتعدد مناهجها الذي أشرنا إليه في موضع آخر.

أما بالنسبة إلى قياس كفاءة النظم التربوية، فهو أعقد من ذلك بكثير، ويتصل بالجوانب الفنية من العملية التربوية. ونقصد بالنظم التربوية المجالات التالية:

١- كفاءة المناهج وأساليب المفاضلة بينها وطرق تصميمها.

٢- إعداد المعلمين وتأهيلهم تربوياً وطرق اختيارهم.

٣- أساليب التدريس ونظمه.

٤- أساليب اختيار القادة الإداريين والفنيين.

٥- قياس جودة الخدمات التربوية والفنية المساعدة.

٦- نظم إعادة تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم.

٧- سياسات قبول الطلبة.

٨- مرونة الإجراءات والنظم البيروقراطية.

٩- كفاءة الإجراءات لتشجيع روح المبادرة والابتكار لدى المعلمين والطلبة.

١٠- كفاءة أساليب التعلم غير الصفي وغير التقليدي.

١١- كفاءة طرق تدريس اللغة الوطنية وتثمين التراث القومي.

١٢- كفاءة تدريس اللغات الأجنبية.

١٣- درجة التكامل في مناهج العلوم الطبيعية والإنسانية لضمان وحدة المعرفة كما تنعكس في الكتب المدرسية المقررة.

١٤- كفاءة أساليب تدريب الطلبة على التفكير العلمي، وطرق تنظيم المعلومات، وطرق تقديمها وإعدادها.

١٥- أساليب تنمية المعرفة المباشرة بالتقانة باعتبارها مكملة للعلوم النظرية.

١٦- أساليب تنمية المهارات والمواهب اليدوية والذهنية على حد سواء.

١٧- درجة كفاءة نظم ربط المدرسة بالمجتمع.

١٨- فعالية برامج إعادة تدريب، وإعادة تأهيل القوى العاملة، وتخطيط توظيفها في الدولة.

١٩- فعالية البرامج التي تُعنى بأصحاب الحاجات الخاصة.

٢٠- فعالية البرامج التي تهتم بالتذوق الفني والعناية بالبيئة، والوعي البيئي.

(٢) عندما نقول إننا نفتقر إلى مقاييس موضوعية لقياس كفاءة هذه النظم التربوية في المجالات العشرين المذكورة، فإننا لا نأتي بجديد. بينما المفروض أن تقيَّم كفاءة هذه النظم والبرامج بصفة دورية، من قبل أجهزة متخصصة بهذا الشأن. هل هناك مؤشرات على أوجه القصور في هذه النظم التربوية المطبقة في الكويت ودول الخليج؟ نعم، هناك مؤشرات عدة يملكها أغلب أولياء الأمور الذين يتولد عندهم الانطباع بأن مستوى تحصيل أبنائهم العلمي أقل من المطلوب أو المتوقع.

ولكننا لا نركن إلى الانطباعات، وإنما نعتمد على المؤشرات الموضوعية. ونشير في هذه العجالة إلى مؤشرين موضوعيين حتى لا نُتهم بالنقد التعسفي. لنأخذ قضية قلَّما تتوفر عنها معلومات وافية، وهي قضية العجز التعليمي، الذي يقاس عادةً بنسبة التسرب في المدارس، أي أعداد الذين يتركون المدارس قبل التخرج، ومعدلات التأخر الدراسي.

هناك نسبة من العجز التعليمي مصدرها التخلف العقلي، وهي تقدَّر عادةً، كما يذكر الدكتور أحمد عكاشة، بين ١٪ و ٣٪ على المستوى العالمي. وهناك مؤشرات بيئية وبيولوجية (جينية) تساهم في هذا العجز التعليمي. وما زالت دولة الكويت وأغلب دول الخليج على ما أعلم، لا تملك برامج فعالة لعلاج ظاهرة العجز التعليمي بين التلاميذ. بل إن هناك بعض التلاميذ لا يتسرب من المرحلة الثانوية، ويصل إلى الجامعة، فيبدأ بمعاناة جديدة تؤدي به إلى التأخر الدراسي.

وتزيد معاناة هؤلاء الطلبة بسبب جمود النظم التربوية وعدم قدرتها على مساعدتهم في التغلب على أسباب تأخرهم، أو عدم قدرتها على إرشادهم وتدريبهم للحصول على عمل منتج، يتناسب مع قدراتهم. من الطبيعي ألاّ نعلم عن حجم الهدر في الموارد، ولا في الوقت، لأننا لا نملك وسائل فعالة لكشف الذين يعانون أحد أسباب العجز التعليمي وغربلتهم في وقت مبكر. وأغلب الظن أننا إذا امتلكنا هذه الوسيلة، فإن الوزارة ستقوم بعزلهم في معازل تربوية بدلاً من مساعدتهم.

(٣) هناك مؤشرات أخرى عن قضايا نملك بعض المعلومات عنها، ولكن مع الأسف، ليس مصدر هذه المعلومات وزارة التربية في الكويت، وإنما مكتب البحوث التربوية التابع لوزارة التربية الأميركية. وأقصد بذلك دراسة لهذا المكتب عن أداء التلاميذ الأميركيين في السنة الثامنة (الرابع متوسط) في الرياضيات، وتعليم العلوم ومناهجه وإنجازاته في سياق عالمي. وقد نُشرت النتائج الأولية لهذه الدراسة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ تحت رقم (NCES 97-T98)، وقد أعارني الدكتور ناجي الزيد مشكوراً نسخة منها.

في هذه الدراسة، يتضح أن الكويت تأتي في المرتبة الثالثة قبل الأخيرة في كفاءة مناهج الرياضيات والعلوم وطرق تدريسها. السؤال الآن: بعد أكثر من نصف قرن من التعليم النظامي، وبعد هذا الاستثمار الكبير في ميدان التربية والتعليم، كل الذي أنجزته السياسات التربوية ونظم التعليم عندنا في تعليم الرياضيات والعلوم، هو المرتبة الثالثة قبل الأخيرة، في أسفل الجدول الذي يضم ٤١ دولة، من قارات العالم الخمس. وإذا كان هذا هو حال تعليم الرياضيات والعلوم، فلا بد من أن تدريس الاجتماعيات واللغات أدهى وأمر.

جدول رقم (١)

المتوسطات الوطنية في الرياضيات

الموضوعات	أعلى ثلاث دول	المتوسط العالمي	أدنى ثلاث دول
الرياضيات تميز الأرقام والكسور	سنغافورة ٨٤ اليابان ٧٥ كوريا ٧٤	ألمانيا ٥٨ النرويج ٥٨	كولومبيا ٣١ الكويت ٢٧ جنوب أفريقيا ٢٦
الهندسة	اليابان ٨٠ سنغافورة ٧٦ كوريا ٧٥	لاتفيا ٥٧	الكويت ٣٨ كولومبيا ٢٩ جنوب أفريقيا ٢٤
الجبر	سنغافورة ٧٦ اليابان ٧٢ هونغ كونغ ٧٠	رومانيا ٥٢	الكويت ٣٠ كولومبيا ٢٨ جنوب أفريقيا ٢٣

جدول رقم (٢)
المتوسطات الوطنية في العلوم

الموضوعات	أعلى ثلاث دول	المتوسط العالمي	أدنى ثلاث دول
علوم الحياة	سنغافورة ٧٢ اليابان ٧١ كوريا ٧٠	سويسرا ٥٩	الكويت ٤٥ كولومبيا ٤٤ جنوب أفريقيا ٢٧
الفيزياء	سنغافورة ٦٩ اليابان ٦٧ كوريا ٦٥	إسبانيا ٥٥	الكويت ٤٣ كولومبيا ٣٧ جنوب أفريقيا ٢٧
الكيمياء	سنغافورة ٦٩ بلغاريا ٦٥ كوريا ٦٣	إسبانيا ٥١ بلجيكيا ٥١ سكوتلندا ٥١	الكويت ٤٠ كولومبيا ٣٢ جنوب أفريقيا ٢٦
قضايا البيئة وطبيعة العلم وماهيته	سنغافورة ٧٤ هولندا ٦٥ إنكلترا ٦٥	المجر ٥٣ فرنسا ٥٣ إسبانيا ٥٣ سلوفاكيا ٥٣	الكويت ٣٩ إيران ٣٩ جنوب أفريقيا ٢٦

ولكن هناك وجهاً آخر للمقارنة بين المعلومات في الجدولين (١) و (٢)، والمعلومات في الرسم البياني رقم (١)، الذي يوضح ترتيب الدول حسب حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي مستوى غِنى الدولة وارتفاع مستوى دخل مواطنيها. في الجدولين (١) و (٢) أكثر ثلاث دول إنجازاً في تعليم العلوم والرياضيات هي سنغافورة واليابان وكوريا. وهذه الدول الثلاث تأتي بعد الكويت في مقياس الغنى ومستوى الدخل. فالكويت كان ترتيبها في سنة ١٩٩٥ الخامس على العالم، بينما ترتيب اليابان الثامن، وترتيب سنغافورة التاسع، ولا تظهر كوريا ولا بلغاريا من بين الدول الاثنتين والعشرين الأكثر ثراءً في العالم. أما ترتيب هونغ كونغ فهو السابع، وترتيب إنكلترا الثاني والعشرون.

نعم، الوضع في ميدان التعليم في الكويت جدُّ خطير. ولكن خطره لا يقتصر على التعليم العام، وإنما يتعدى ذلك ليستشري في أوصال المؤسسات التربوية في التعليم العالي

أيضاً. وهذا شيء طبيعي لأن مخرجات العملية التربوية المصابة بالخلل لا بد من أن تصب في مجرى التعليم العالي ومؤسساته في نهاية المطاف.

ملاحظة: العنوان الكامل للدراسة الأميركية هو:

A STUDY OF U.S. WIGHIT- GRADE MATHEMATICS AND SCIENCE TEACHING, LEARNING, CURICULUM, AND ACHIEVEMENT IN INTERNATIONAL CONTEXT.

OFFICE OF EDUCATIONAL RESEARCH AND IMPROVEMENT
U.S. DEPARTMENT OF EDUCATION. NCES 97-198.

المشكلة التربوية ومستقبل العمل في عصر العولمة

(١) تحديد المشكلة

إذا كانت هناك قناعة عامة بأننا في المجتمع العربي عامة، ومجتمع الخليج خاصة، نعاني أزمة بسبب سيطرة تقاليد اليد الميتة، أي العزوف عن العمل اليدوي المغروس في تقاليد وتصورات استقرت في ثقافة المجتمع منذ أمد طويل، فكيف يمكن تفسير هذه الأزمة أو المشكلة الاجتماعية المستحكمة؟ وكيف يمكن تفسير استمرارها هذا الأمد الطويل؟ أنا لا أريد أن أشكك في هذه القناعة، ولا في وجود الأزمة - (المشكلة)، وإنما أود أن أؤكد أن هناك مجموعة من المواصفات الموضوعية التي يجب توافرها في ممارسات أو سلوك معين يجعل منه مشكلة اجتماعية.

فالمشكلة الاجتماعية، حسب التعريف التجميعي (synthetic) لنيل سملسر (Neil J. Smelser, international sociologist, 1996) «هي تأكيدات امبريقية - ميدانية متصلة بمجموعة معقدة من العوامل الثقافية والأيديولوجية والسياسية، التي تقبلها فئات أو جماعات مهمة من السكان»، على أن جانباً من السلوك أو أنواعاً من الممارسات تخرج عن إجماع أو معايير الجماعة. لنر مدى انطباق هذه المواصفات على مشكلة العزوف عن العمل اليدوي في مجتمعاتنا.

الإحصاءات والملاحظة المباشرة كلتاهما تؤكد أن العزوف عن العمل اليدوي منتشر بشكل واسع بين الخريجين المؤهلين. هذا الجانب واضح بما فيه الكفاية. ولكن الجانب الأقل وضوحاً هو: هل يملك العمال اليدويون حق الاختيار، أي أن لهم الحق في أن يختاروا نوع العمل الذي يرغبون فيه؟ المسألة إذاً، أصبحت محصورة في الذين يملكون خياراً بين العمل اليدوي والعمل الذهني.

العنصر الثاني في تعريف المشكلة، هو أن العزوف عن العمل اليدوي يمثل خروجاً عن إجماع الجماعة (أو المجتمع المدني إن شئت)؛ بمعنى أن المشكلة ليست في مجرد وجودها، وإنما في كونها خروجاً على إجماع الجماعة أو شذوذاً عن قيم المجتمع الراسخة. وهنا نكتشف أن قيم المجتمع العربي وثقافته تشجع على العزوف عن العمل اليدوي، وتلويث اليدين بالعمل. ومنشأ هذا التشجيع هو القيم القبلية وتصنيف فئات المجتمع إلى فئات دونية تعمل بيديها، وفئات ذات مكانة اجتماعية أعلى تحتقر العمل المنتج وتترفع عنه. وهذه الظاهرة ليست خاصة بالمجتمع العربي ولكنها ظاهرة عامة، خصوصيتها في المجتمع العربي هي أن العمل اليدوي «تابو» من الصعب اختراقه بدون آثار نفسية سلبية بالغة، تترتب على من يمتهن العمل اليدوي.

وهناك أيضاً موضوع الكلفة الاجتماعية المترتبة على وقوع المشكلة -(الأزمة). وهنا نحن في حيرة من أمرنا لأننا لم نحاول حتى الآن تقدير التكاليف الاجتماعية والمادية المترتبة على عزوف فئات واسعة من المتعلمين أو المؤهلين عن العمل اليدوي. ونقصد بالتكاليف الخسائر التي تترتب على المجتمع باستقدام عمالة أجنبية مثلاً، والخسائر المترتبة على حدوث البطالة المقنعة بين المتعلمين الموظفين في قطاع الخدمات، من أعمال كتابية ومكتبية وغيرها، والخسائر النفسية غير المنظورة التي يسببها هذا النوع من البطالة من الإحباط والاغتراب وفقدان أخلاقية العمل المنتج (work ethic).

إن الاعتقاد أن بإمكاننا عمل شيء ما حيال المشكلات الاجتماعية، وبالتالي توظيف موارد ضخمة لحلها، يرجع إلى فرضين ضمنيين «مسكوت عنهما» في أغلب الأحيان، أولهما أننا إذا عرفنا أسباب المشكلة فإن بإمكاننا استهداف التخفيف من آثارها، إن لم يكن تقديم الحلول لها. وثاني هذين الفرضين هو أن هذه الحلول من تشريعات وسياسات وإصلاحات وتدخلات علاجية، سوف تؤثر في أسباب المشكلات، الأمر الذي يؤدي إلى حلها أو التخفيف من آثارها (Smelser, p. 284).

(٢) ضغوط العولمة والثقافة الاستهلاكية

هذه الجزئية الأخيرة في تحديد المشكلة هي التي تحتاج إلى وقفة طويلة لتوضيحها والتعامل معها في السياق الحالي. فالعزوف عن العمل اليدوي واحتقاره في ثقافة المجتمع العربي، لا يمكن فهمهما إلا بالرجوع إلى الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي بُنيا عليها.

وفي واقع الأمر، أن الأزمة تكونت والمشكلة تبلورت من وقع التغير الاجتماعي السريع الذي زجّ المجتمع العربي في النظام الاقتصادي العالمي، وفرض عليه الدخول في

منافسة مع القوى الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية. فالمشكلة لم تنشأ في المجتمع التقليدي أصلاً.

وإذا قلنا إن الخلل الذي يسببه العزوف عن العمل اليدوي في تقسيم العمل المجتمعي وفي التركيبة الطبقية - والاختلالات السكانية (التي يُطلق عليها في بيئة الخليج التركيبةُ السكانية)، قد حدث منذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، فإنه قد حدث إزاء خلفية التحولات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم، التي نطلق عليها ضغوط العولمة. ويزعم سملسر أن بعض هذه الضغوط سوف يصل إلى مرحلة اللاعودة في أوائل القرن الحادي والعشرين (Smelser, p. 276).

فهناك تيار قوي نحو النمو الاقتصادي المتولد من الاستعمال المتزايد من تطبيقات الثقافة - التكنولوجيا. وهذا التيار سوف يؤدي إلى مزيد من التمايز والفرز بين الشعوب، وفي تقسيم العمل على المستويين المحلي والعالمي، وهذا يعني مزيداً من البيروقراطية المركبة لإدارة الأوضاع المعقدة الناشئة عن التمايز والفرز. ويتبع هذا التيار وضع ثقل متزايد على تطبيقات المعرفة في مختلف الميادين الهندسية والطبية والاقتصادية، بما في ذلك وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية.

ومن الممكن الاستشفاف من هذه التيارات ارتفاع التوقعات السياسية، المتمثل بتزايد مطالبة الشعوب بالديموقراطية، والضغوط التي تمارسها ثورة المعلومات والاتصالات في تنمية المعايير المشتركة السياسية (والقانونية) والثقافية، والمتمثلة بانتشار الثقافة الجماهيرية عن طريق الميديا - وسائل الإعلام. وتساهم ضغوط العولمة بشكل مباشر وغير مباشر في تآكل المجتمعات المدنية على المستوى المحلي- القبيلة والطائفة والجماعة المحلية والأسرة- مما يترك المجال لأشكال مستجدة من التضامن الاجتماعي والقوى التي تدفع السكان إلى التكتل والتكاتف. وهذا ما أُطلق عليه وصف القبلية السياسية (خلدون حسن النقيب، ١٩٩٦)، وما يطلق عليه علماء الاجتماع الغربيون مصطلح الوشائجية الجديدة (neoprimornialism).

في دراستي لهذه الظاهرة، حاولت أن أبين الأسس الجديدة التي تقوم عليها التضامنيات القبلية في السياق التاريخي للمجتمع العربي. أما أغلب التفسيرات الغربية فتجمع على كون الوشائجية الجديدة (أ) مضادة للدولة القطرية (القومية) ومؤسساتها، أو (ب) احتجاجاً أو رفضاً من قبل قوى المجتمع المدني للفوضى التي تولِّدها قوى العولمة وضغوطها في حياتهم، وإرباك الاستقرار النفسي الناتج من وقع التغير الاجتماعي السريع والمتسارع.

هناك ملاحظتان لا بد من التنبيه إلى أهميتهما في هذا الموضع. الملاحظة الأولى هي

أن التضامنيات القبلية السياسية (والطائفية والإثنية والأقليات)، لا تُعتبر بديلاً عن الدولة القومية - القطرية، ولا هي بمثابة مؤشر على انهيارها أو اضمحلالها كما يذهب بعض الكتاب، وإنما تدل على تداعي الفواصل بين المجتمعات، إلى جانب الانقسام إلى دول. والملاحظة الثانية، هي أن تضامنيات القبلية السياسية أو الوشائجية الجديدة، لا تشبه مؤسسات القبلية والطائفية التقليدية بتشابه الأسماء والتسميات، فهي نتاج المجتمع الحديث بثقافته الاستهلاكية - الجماهيرية (Martin Shaw, 1994).

(١) دخل المجتمع العربي مرحلة الثقافة الاستهلاكية من دون أن يتعرض لعمليات الانتقال الطويلة من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي، ولم يشمل قطاع الإنتاج الصناعي فئات واسعة من السكان. فاقتصرت عمليات الانتقال على التحضر السريع غير المخطط من دون تصنيع، وعلى ثورة كبيرة في التعليم النظامي والعالي شملت قطاعات واسعة من السكان، من دون أن تكون هذه الثورة في التعليم متصلة بحاجات المجتمع الحقيقية من القوى العاملة. لماذا التعليم إذاً؟ هل هو لنشر الثقافة وللإيفاء بمتطلبات المجتمع العصري وحاجاته المستجدة، ولكن ما مصادر هذه الثقافة الحديثة في المجتمع العربي؟

وهنا نكتشف أن ثقافة المجتمع العربي الطبقية كرّست الفصل بين الثقافة والعمل- العمل اليدوي والعمل الذهني - وبين العلم والتقانة. وهذا في حقيقة الأمر ديدن الرأسمالية عامة، ولكنه يتضخم في الرأسمالية المختلفة بدرجة أكبر. وأنا أزعم أن هذا العنصر هو نقطة الالتقاء بين القيم القبلية الحديثة (الوشائجية الجديدة) والنظام الرأسمالي في ظل الاستهلاك المتعي. فإذا كانت إعادة هيكلة (restructuring) النظام الاقتصادي تحت ضغوط العولمة تتجه إلى الاستهلاك والقيم الاستهلاكية في قطاع الخدمات ونمو مهن الطبقات الوسطى، فإن العزوف عن العمل اليدوي وحياة المصنع، يترسخ بفعل القيم القبلية في تكيفها مع متطلبات المجتمع الاستهلاكي (خلدون حسن النقيب، ١٩٩١).

ولما كانت المجتمعات العربية لم تمر بعمليات تصنيع واسعة، ولما كانت ثورتا التحضر والتعليم قد وفرتا الوقود الذي يغذي النزعة نحو الاستهلاك على المستوى المحلي، وتحت ضغوط العولمة، فإن قطاع العمل اليدوي المنتج في الصناعة قد بدأ بدوره بالتضاؤل والضمور، ويحل محله تدريجياً قطاع يتطلب مهارات فنية غير تقليدية، في التعامل مع التقانة العليا وأدواتها، ومع تطبيقات المعرفة، وخدمات الترفيه والسياحة.

وإذا تجاوزنا هذا الجانب إلى الجانب الأهم من عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد، فنصل إلى عامل الربط بين جوانب هذه العمليات جميعها، وهو أن الفصل بين العمل اليدوي

والعمل الذهني في المجتمع الحديث نجد أصله في النظام التربوي نفسه. فالذي يميز العمل اليدوي عن العمل الذهني هو التأهيل عن طريق التحصيل الدراسي. فالطبقات العاملة من الناشطين اقتصادياً هي التي تحصّل مستوى أقل من التحصيل. والطبقات الوسطى والعليا هي التي تتميز عادة بمستويات أعلى من التحصيل الدراسي، أو بإمكانية الحصول على مستويات أعلى من التحصيل الدراسي. ولذلك، فإن النظام التربوي يعيد إنتاج هذا الفصل بين العمل اليدوي والعمل الذهني، ويتضمن في منهاجه قيماً وصوراً متحيزة ضد العمل اليدوي، ورغبة في العمل الذهني النظيف والمريح.

(٢) ومما يزيد الأمر تعقيداً في بيئة المجتمع العربي، أن النظام التعليمي بأكمله وسياسات المؤسسات التربوية، ما هي إلا وسيلة للهروب من العمل اليدوي من جهة، وأسلوب فعّال في تأجيل الدخول في قوة العمل - حيث البطالة المقنعة، والوظائف التي لا تشبع طموحاً، ولا تدر ثروة، وحيث الروتين الممل-. وإذا تأملنا في أطروحات أنطونيو ليتيري، فإننا سنضطر إلى الاتفاق معه، على أن النظام التعليمي ما هو إلا عمل غير منتج إجباري، ومخرجاته تساق إلى أعمال غير خلاّقة إجبارية، أكثر جموداً، وأكثر استغلالاً لهذه الجموع من الشباب من أشكال الاستغلال التقليدية، بسبب حرمانها من حق اختيار العمل الذي ترغب فيه، وحق التعليم في الوقت نفسه (Antonio Lettieri, 1978, p. 152).

ولكن فرصة هؤلاء الشباب (بالهروب من العمل اليدوي) بحصولهم على شهادة عالية بالتحصيل الدراسي، لن تدوم كثيراً. إذ إنهم سرعان ما يتوصلون إلى الاستنتاج القائل إن ما تؤهله الشهادة من دخل ومكانة لن يكفي توفير مستوى وأسلوب حياة مناسبين. إذ إنّ متطلبات السوق وقوى العولمة تتجه سريعاً إلى فرز المهن الماهرة المتصلة بالثقافة العليا، والمهن ذات الدخل العالي في قطاع الخدمات، وبخاصة في ميدان الإعلام والترفيه والخدمات السريعة، وما يسميه جورج ريتزر «المكدونلدية» (Mc Donaldization)، عن سائر مهن قطاع الخدمات الأخرى (George Ritzer, 1996). وهذا في اعتقادي يمثل تياراً متسارعاً نحو تهميش الطبقات الوسطى، أي يجعل مهن الطبقات الوسطى هامشية من حيث الدخل والمكانة، مما يضطر الكثير من العاملين - الناشطين اقتصادياً إلى البحث عن وظائف أخرى في القطاع الموازي - السوق السوداء (parallel economy, black market)، وفي الارتشاء وقبض العمولات والإتجار بالمخدرات أو التهريب وغيرها.

(٣) احتمالات المستقبل: حق العمل وحق التعليم

أما إذا نظرنا إلى أوضاع مجتمعات الخليج خاصة، فإننا أمام عدد من الظواهر التي لم تُدرس بعناية كافية. واحدة من هذه الظواهر هي الانخفاض الكبير في مساهمة المواطنين في

قوة العمل؛ إذ إن الناشطين اقتصادياً من الكويتيين لا تتجاوز ١٨٪ من قوة العمل. أين بقية قوة العمل الكويتية؟ هناك الطلبة وكذلك المتقاعدون قبل سن التقاعد، و ٩١٪ من النساء، و«المكتفون اقتصادياً»، بالإضافة إلى فئات أخرى لم تصنَّف حتى الآن. وإذا تحرّيت أين يعمل الـ ١٨٪ من الناشطين اقتصادياً فستجد أن ٩٠٪ منهم في الوظائف الحكومية التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وحتى إذا افترضنا أن هناك قوة عمل ذات مهارات فنية عالية في المجتمعات العربية الأخرى ذات الكثافة السكانية الأعلى وذات القاعدة الاقتصادية الأوسع، فإن قوة العمل هذه تتعرض مهاراتها الفنية للتخلّف، وتتعرض معلوماتها للتقادم بدون تعليم وتدريب مستمرين، وبخاصة مع ارتفاع وتيرة التغير الاجتماعي، وارتفاع معدلات الاختراع والابتكار في عصر العولمة. ونحن نعلم أن هذه المجتمعات العربية بالذات، تفتقر إلى الموارد المالية والاستثمارات الضخمة في ميدان التعليم والتدريب المستمرين اللذين يتطلبهما عصر العولمة. والاستنتاج المنطقي في هذا السياق هو أن تتجه دول الخليج ذات الموارد المالية الأفضل إلى تمويل عملية الربط بين الثقافة والعمل، ليس على المستوى المحلي فقط، وإنما على المستوى الإقليمي والقومي أيضاً.

والربط بين الثقافة والعمل يمكن أن يكون بالجمع بين حق العمل وحق التعليم، وهما حقان تكفلهما دساتير الدول العربية. وهو أن من حق المواطنين اختيار العمل الذي يرغبون فيه والانضمام إلى قوة العمل في الوقت الذي يختارونه. ومن حق المواطنين كذلك العودة إلى الدراسة في الوقت الذي يشاؤون، والعودة مرة أخرى إلى مقاعد الدراسة لشحذ مهاراتهم الفنية، أو تغيير مساراتهم المهنية كلما وجدوا ذلك ضرورياً. وهذا ما تفعله الآن دول متقدمة مثل السويد وألمانيا، وهو ما توصي به هيئة التربية للقرن الحادي والعشرين (التي ترأسها جاك دالور): أي التعليم الشامل المستمر مدى الحياة.

بهذه الطريقة، نتجنب فصل العمل اليدوي عن العمل الذهني، ونتجاوز بشكل أفضل التحيز ضد العمل المنتج، ونضمن تهيئة قوة عمل قادرة على التعامل مع التحولات الكبرى التي تعصف بالشعوب والأمم غير المستعدة للتكيف مع ضغوط العولمة.

الأزمة في التعليم العالي

المصلحون التربويون في البرية

(١) لقد كانت خطيئة الأجيال الأولى من المربين المصلحين، أدلجةَ التربية وحَشْوَها بالزهو القومي في فكر توفيقي غير واقعي، وهو فكر نرفضه الآن ولا نستسيغه. بينما كانت

خطيئة الأجيال المعاصرة من المربين المصلحين الذين جاؤوا من بعدهم، اعتبارَ التربية مسائل فنية تنحصر في إدارة المعلومات وطرق توصيلها وأساليب تصنيفها.

التربية و(التعليم) ليسا هذه ولا تلك، ولا حتى تطبيق النظريات التربوية في الفصول الدراسية، ومن ثم قياس كفاءتها بالإنجاز الذي يحققه الطلبة من خلال الاختبارات والامتحانات. التربية أساساً هي السعي متعدد المستويات ومعقد التركيب نحو جعل ثقافة ما تستجيب لحاجات أفرادها وتمكينهم من معرفة ما يناسب ثقافاتهم (جيروم برونر، **ثقافة التربية**، ١٩٩٧).

وليس يجدي، حسب هذا الفهم للتربية، أن نطبق أسلوب اليابان في التربية، ولا أن نقلد منهج الغرب في التعليم، لأنّ التربية: فلسفتها وأهدافها ومراميها. . . خاصة بالثقافة المتحققة أو المؤملة، ونسبية في التصور. فإذا قبلنا بهذا الفهم الذي نقترحه للتربية، يتضح لنا كيف بقي مصلحونا التربويون في البرية موزعين بين الفهم التقني المحدود ومتطلبات العصر المليئة بالتناقض والغموض.

(٢) خذ قضية نظام المقررات أو الساعات المعتمدة كمثال، وهو نظام يمثل أول محاولة إصلاح جادة في ميدان التربية والتعليم في الكويت والخليج العربي. فقد طبق هذا النظام التربوي في جامعة الكويت في منتصف السبعينيات، وفي المرحلة الثانوية منذ أوائل الثمانينيات على مراحل، ما زالت لم تكتمل حتى الآن. ولكن عيوب هذا النظام لا تلبث أن تظهر بعد سنوات قليلة فقط. في سنة ١٩٨٦، أظهرت دراسة مستفيضة أجرتها جامعة الكويت فشل تطبيق نظام المقررات في المرحلة الثانوية.

إنّ أغلبَ مصاعب تطبيق نظام المقررات، يعود إلى نواقص في عملية التطبيق بدرجة أساسية: نواقص في المرافق، ونواقص في أعداد هيئة التدريس، وعجز في توفير الموارد اللازمة للتغلب على هذه النواقص. نعم، لقد جرت محاولة ثانية للإصلاح التربوي قامت بها إدارة الدكتور عبد المحسن العبد الرزاق في أواسط الثمانينيات، لكن تلك الإدارة أهملت تقديم فهم دقيق للعملية التربوية كالذي اقترحناه أعلاه، فترتب على ذلك تعقيد الأمور لا تسهيلها، كما يمكن حصره في ما يلي:

١. أرادت إدارة الدكتور العبد الرزاق أن تشرّع للتميّز الأكاديمي تشريعاً من دون أن تنجح في خلق الأسس التي يقوم عليها هذا التميز، الذي يتطلب عملية تطورية، ولا يأتي بتشريع من أعلى، وبشكل منفصل عن مستوى الأساتذة وتوفُّر المرافق والتسهيلات.

٢. حاولت إدارة الدكتور العبد الرزاق أن تضع اللوائح والنظم الأكاديمية بشكل منفصل عن البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بالجامعة: مثلاً نظم اختيار القادة الأكاديميين،

ونظم تقييم كفاءة التدريس، والتشدد في سياسات توظيف هيئة التدريس مع النضوب التدريجي لمصادر التوظيف، ومع الافتقار إلى نظم تطوير هيئة التدريس... إلخ، مما دفعها في النهاية إلى القبول بحلول بيروقراطية شكلية ومعوِّقة، فقلّل من أهمية إنجازاتها، وهي كثيرة لو تحققت.

٣. لم تكن إدارة الدكتور العبد الرزاق مقتنعة تماماً بنظام المقررات كما وضح في إدارة الدكتور الإبراهيم، فاستحدثت استثناءات لبعض الكليات من تطبيق هذا النظام. ففسح المجال أمام الإدارات التي جاءت بعد إدارة الدكتور العبد الرزاق، والتي كانت أقل كفاءة منها، لإدخال تعديلات اعتباطية أو غير مدروسة على هذا النظام، مما أفرغه من فلسفته التربوية كما هو مطبَّق في الوقت الحاضر.

(٣) أمّا الوجه الآخر للتعليم العالي، وهو التعليم الفني والتطبيقي، فقد عانى بدوره التخبط أحياناً، والإهمال أحياناً أخرى. وفي بعض الفترات، في أواخر السبعينيات، عندما بدأت المحاولات الجادة لإصلاحه من الخلل المريع الذي أصابه، كان قد تحول إلى ما يشبه المنفى الذي يُنفى إليه الطلبة الذين لا تقبلهم جامعة الكويت.

هذه النظرة إلى التعليم الفني والمهني لم تتغير كثيراً حتى أثناء المحاولات الإصلاحية. ولذلك، وُلدت أغلب الاقتراحات ميتة فلم تنجح في إنقاذه: فلا مشروع تحويل الدراسة فيه من سنتين بعد الثانوية إلى أربع سنوات، ولا مشروع توفير حوافز مالية لخريجيه بتعيينهم على الدرجة الثالثة (أي درجة مالية أعلى من تلك التي تمنح لخريجي الجامعة)، كانا كافيين لإنقاذ التعليم الفني والمهني على الرغم من أهميته القصوى لدولة نامية.

وسيبقى التعليم الفني والمهني يعاني ضعف مستواه، وضعف تأثيره على سوق العمل، ما بقي يعامَل على أنّه بديل (ولبعض الطلبة بديل مؤقت) للتعليم الجامعي، وما ظل يُعتبر وسيلة لتخفيف الضغوط السياسية على الحكومة لتعديل سياسات القبول الجامعي.

هناك من دون شك حلول وبدائل تُطرح بين فترة وأخرى في ميدان الإصلاح التربوي: مثل مشروع الكلية الجامعة، أو مشروع السنة التمهيدية (بعد الثانوية العامة)، ومشروع امتحان القدرات، ولكنها جميعها طرق لتعديل نظام القبول (حسب سياسة الباب المفتوح)، ولضبط عملية التسرب من التعليم الجامعي، وتهدف إلى رفع مستوى مَن تنطبق عليهم شروط القبول في الجامعة، وبدرجة ثانية لمعالجة ظاهرة العجز التعليمي عند الطلبة، وبخاصة بين خريجي نظام المقررات في المرحلة الثانوية.

أي أنّ أغلب هذه الحلول هي في الواقع حلول ترقيعية وُضعت لاعتبارات عملية، من

دون رؤية تربوية جريئة لإصلاح التعليم، ومن دون محاولة جادة لإعادة النظر في الفلسفة التربوية المعتمدة عندنا.

(٤) وللأمانة التاريخية، إنّ أحد أهم إنجازات إدارات الدكتور الإبراهيم والدكتور العبد الرزاق والدكتور الربعي، هو حماية استقلالية الجامعة، ومنع تسييس التعليم بالشكل الفاجع الذي يطالب به الأصوليون من بين الأكاديميين – وهو الطريق الموصل إلى الهاوية، وما أدراك ما الهاوية–. ولكن هذا الإنجاز لا يعفي إدارة الجامعة الحالية من الاستمرار في جهود إصلاح التعليم. فهناك فرق كبير بين مكسب المحافظة على استقلال الجامعة، وبين امتلاك تصور ورؤية واضحين للتربية والتعليم لبيئة القرن المقبل.

إنّ بإمكان الكويت ودول الخليج، بما تملك من موارد ومن أجيال من المتنورين بين راسمي السياسات، أن تصبح أحد أهم مراكز التعليم العالي في المشرق وفي العالم العربي، وأن تصبح منبراً للبحث والتفكير العلميين، وهما المحركان الأساسيان للنهضة العربية.

وبما أننا قبلنا الوقوع تحت مظلة الأمن الأميركي والشرعية الدولية، فإننا نطالب بأن يصبح التعليم على أعلى قائمة الأولويات الوطنية، ونطالب بأن يحول فائض الاعتمادات المخصصة للتسليح العبثي إلى برامج الإصلاح التربوي، ونطالب كذلك بأن يساهم القطاع الخاص والأهلي في تمويل برامج الإصلاح التربوي التي يتوقف عليها مصير البلاد ومستقبل الأمة.

العنف في المجتمع عامة وفي المدارس خاصة

العنف، أي إلحاق الأذى الجسدي بالآخرين في العلاقات الاجتماعية، في انتشار سريع في كثير من البلدان. والعنف، أو التهديد باستعماله، ليس ظاهرة خطيرة بحد ذاتها فقط، وإنّما هو ظاهرة خطيرة لأنّه مؤشر على خلل في ميادين أخرى في الحياة الاجتماعية. ونحن في الكويت مخيَّرون بين بديلين: إمّا أن ننتظر حتى تتفاقم هذه الظاهرة قبل أن نتحرك لعلاجها، وإمّا نحاول أن نتفادى وقائياً مخاطر انتشارها بشكل أوسع بين السكان.

فازدياد معدلات الجريمة المتصلة باستعمال العنف: القتل والاعتداء والتخريب المتعمد والاغتصاب، تعكسه الإحصاءات الرسمية. ومسلسل الاعتداء على المحامين والأطباء أصبح يتكرر بشكل رتيب. وما يُنشر في وسائل الإعلام من تقارير عن اعتداءات على المدرسين ومشاجرات مسلحة بين الطلاب، هو مؤشر آخر على انتشار الظاهرة. أمّا ما يُنشر في الصحف من مشاجرات بين عصابات من الشباب، فهو من مجمل هذه المؤشرات السلبية.

كل هذا يدعونا إلى إعادة طرح قضية الشباب في المجتمع الكويتي عموماً، وبين الطلاب على وجه الخصوص. فاستمرار عزل الشباب عن الحياة العامة، واستمرار إهمال حل مشكلة أوقات الفراغ وتوفير فرص اللهو البريء، أمران من غير المقبول مواصلة السكوت عنهما. إنّهما هدر فاضح لثروة المجتمع البشرية.

أمّا موضوع انتشار العنف في المدارس، فهو إنذار بوجود خلل في أخطر مؤسسة من مؤسسات المجتمع، وهي المؤسسة التربوية. إنّ مستقبل أي بلد متوقف، بدرجة مباشرة، على انتظام العمل في هذه المؤسسة. والسكوت عن انتشار العنف فيها، عدا عن تزايده، قد يؤدي إلى أوضاع شاذة تعرّضت لها مجتمعات أخرى؛ ففي كثير من المدارس الثانوية في الولايات المتحدة تنصب كاشفات عن المعادن عند أبوابها. وتكشف تقارير حديثة أنّ أكثر من نصف شباب بريطانيا الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة قد عُرض عليهم تدخين الحشيش، وأنّ ٣٥ ٪ منهم قد جرّبوه فعلاً، وكلّنا يعلم العلاقة الوثيقة بين تعاطي المخدرات والعنف.

إنّ ظاهرة العنف في المدارس ليست ظاهرة معزولة تتصل بالسلوكيات الشاذة أو المنحرفة للطلاب فقط، وإنّما هي ظاهرة تتشابك فيها العلاقات الأسرية، بالعلاقات في المدرسة وخارجها بين الشباب. فهناك ضغوط الحياة ومتطلباتها التي تشغل معظم أوقات الوالدين، وهناك ظاهرة القلق والتوتر وتزايد حالات الطلاق وإدمان الأدوية والإفراط في الطعام، وكلّها سلوكيات يمكن أن تؤدي إلى ضعف الرقابة الأسرية، أو إلى إضعاف لعلاقات الود بين الوالدين والأبناء.

ثم هناك هذا العزل الحاد وغير الطبيعي بين مجتمعي الذكور والإناث بحجة التقاليد أو بسبب فتاوى التحريم والتحليل، وهو يحد كثيراً من نمو العلاقات الطبيعية بين الجنسين، كما يحد كثيراً من توافر أماكن لقضاء أوقات الفراغ. إنّ كثيراً من حوادث العنف والاعتداء بين الشباب تقع بسبب انتشار قيم تحكم الذكور من الشباب، وتسمح لهم بالقيام بمضايقات الإناث، وكأنّ هؤلاء الشباب من الجنسين ينتمون إلى مجتمعين منفصلين، لا تحكمهما القيم نفسها ومعايير السلوك نفسها.

أمّا عن الخلل في المؤسسة التربوية فهو موضوع لا بد من مواجهته بشكل حاسم وسريع. فهناك تناقض واضح بين تصورات الطلاب وتوقعاتهم وتصورات الهيئة التدريسية وتوقعاتها، إذ يبدو أن تحصيل العلم ليس الهدف الأول الذي يسعى إليه الطلبة، وإنّما هدفهم هو الحصول على الشهادة. وهناك فرق جوهري وكبير بين الهدفين. وهذا يمكن أن يفسر مسلكية بعض الطلبة غير المنضبطة. كما إنّ غياب علاقات التفاهم والأساليب غير البيروقراطية أو غير الرسمية عامة بين الطلبة والمدرسين، يدفع إلى توتر هذه العلاقات في بعض الأحيان، أو إلى التسيب في ضبط المظاهر غير النظامية في أحيان أخرى.

إنّ مجمل هذه الأوضاع، وخاصة خطورة مظاهر الخلل في المؤسسة التربوية، يجعلنا نطالب بتشكيل هيئة مستقلة لمراجعة أوضاع الشباب عامة، والطلبة خاصة، مكوّنة من المربين وأولياء الأمور والطلبة والمختصين، لوضع توصيات ملزمة يهتدي بها المسؤولون.

مستودع المهارات ضرورة تنموية حاسمة، هل يمكن استغلالها؟

(١) في إحدى ندوات الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، دار الحديث عن توسّع فرص التعليم في الزمان المعاصر، بحيث لم تعد تشمل المدرسة بشكل رئيسي، وإنّما تتعداها إلى أشكال مختلفة في التعليم تُستمَد من الميديا - وسائل الإعلام، التقارب الجغرافي، والاطلاع عن طريق السفر، وانضغاط الزمان والمكان اللذين هما السمة المميزة لعصر ما بعد الحداثة.

إنّ مجمل أشكال التعلم هذه تصب في مستودع المهارات للمجتمع ككل. وارتفاع معدل هذا المستودع يمثل مؤشراً أميناً لاحتمالات التنمية بمعناها العام، وليس التنمية بمعناها الضيق، أي اللحاق بالغرب. وسبب ذلك يعود إلى حقيقة لم تعالَج بالعمق الكافي حتى الآن: إنّ التنمية لم تعد تنحصر في تطوير البنية التحتية والتصنيع (بكل أشكاله: الثقيل والمتوسط والخفيف) التقليدي، إنّما العنصر الحاسم في هذه العملية هو القدرة على الابتكار.

إنّ المهارات (skills) بكل أنواعها، هي رأس مال غير منظور (intangible capital)، والمهارات تشمل تلك القدرات الذهنية - أي القدرة على التفكير المجرد، والمهارات اليدوية، وما يتبع ذلك من الهوايات المختلفة في الآداب والفنون والآلات والحرف... والعدد الذي لا يحصى من الاهتمامات التي تعطي للحياة معنى.

(٢) إننا نتكلم هنا عن شيء أوسع كثيراً من التعليم الرسمي المنظم في المدارس، والمدرسة تلعب دوراً مهماً آخر، ولكن الدور الأكبر لتطوير هذه المهارات لابد من أن يأتي من مؤسسات ثقافية، ومهنية وعلمية، تُعنى عناية خاصة بتنمية المهارات عن طريق البحث والتطوير (research and development)، وعن طريق التعاون اللصيق بين الإدارة والعمل في بيئة العمل، وعن طريق القدرة على تحويل هذه المهارات إلى ابتكارات في تقنيات وتجديدات إدارية، وعن طريق الإبداع في المعمار والفنون والإنتاج الثقافي.

إنّ جزءاً كبيراً من عملية التنمية في مرحلة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي منذ السبعينيات من القرن العشرين، يعتمد، انطلاقاً من التعليم الرسمي المنظم، على التطوير الذاتي لهذه المهارات، والتعلم الذاتي من خلال ممارسة الهوايات والحرف، وبخاصة

القدرة على ترجمة هذه المهارات إلى ابتكار: وينتج الابتكار (innovation) من استغلال الفرص المتاحة في المجتمع، وكذلك من التعامل مع المعوِّقات (constraints) التي يعاني منها المجتمع كالنقص في الموارد، أو الشح في مصادر المواد الخام وغيرها (كما في حالة الكويت القديمة ودول الخليج عامة، أو اليابان قبيل انطلاقتها التنموية).

وحتى تتضح أهمية مستودع المهارات كونه مصدر الابتكار، وأهمية الابتكار في عملية التنمية المعاصرة، نقتبس تصنيف تسنيو ناكاهارا، نائب رئيس شركة سوميتومو لصناعات الكهرباء في اليابان، للجهود التنموية في العالم الآن. ونقتبسه هنا مع بعض التعديلات، وهذا الجدول في الأصل يحدد ثلاثة أنواع من الجهود التنموية، وهي: جهود مجموعة الدول المتقدمة السبعة (G7)، بالإضافة إلى الدول الأوروبية الشمالية، وجهود مجموعة الدول متوسطة التصنيع التي تحاول اللحاق بالمجموعة الأولى من الدول، مثل دول شرق آسيا وبعض دول أميركا اللاتينية، والمجموعة الثالثة من الدول تشمل بقية دول العالم. ولمّا كانت دول الخليج تمثل حالة خاصة من المجموعة الأخيرة لأنّها تجمع ملامح من مجاميع الدول الثلاث، فقد أفردنا لها عموداً خاصاً بها (رقم ٤).

والآن لاحظ السطر الأخير في جدول ناكاهارا، وهو الذي يعنينا هنا، فالعنصر الحاسم في الجهود التنموية المعاصرة هو الابتكار والقدرة على توظيفه من مستودع المهارات في المجتمع. فالتعليم الرسمي يهيئ الأفراد بكفاءة أعلى في عملية الإنتاج. ولكن عملية إنتاج سلع تقليدية على منوال واحد، لم تعد تكفي للدخول في المنافسة في السوق العالمي ونظام العالم الاقتصادي السائد الآن.

جدول ناكاهارا يوضح دور مستودع المهارات في العملية التنموية

أساس التصنيف	مجموعة الدول المتقدمة عمود (١)	مجموعة الدول متوسطة التصنيع عمود (٢)	مجموعة الدول قليلة التصنيع عمود (٣)	مجموعة الدول الريعية دول مجلس التعاون الخليجي عمود (٤)
توزيع الدخل القومي GNP	عالٍ	متوسط	منخفض	عالٍ
كلفة العمل	عالٍ	متوسط	منخفض	متوسط
البنية التحتية	متطور	في تحسن	ضعيف	متطور
الطلب على السلع	متشبع	في ارتفاع	**سيرتفع لاحقاً**	في ارتفاع
نوع الصناعات الأساسية	قيمة مضافة عالية، بحث وتطوير مكثف	رأس مال وتقانة مكثفان	عمل بشري مكثف	رأس مال وتقانة مكثفان
مثال	صناعات الطيران والكيماويات وفوتونيك الحاسوبات	السيارات والسلع الاستهلاكية الالكترونية والصلب	المنتوجات الزراعية وصناعات التجميع والموارد الطبيعية	السلع الاستهلاكية وصناعات التجميع والموارد الطبيعية
التقانة (التكنولوجيا)	التقانة العليا المعتمِدة على البحث والتطوير	انتقال التقانة من الخارج مع التحسينات المحلية	انتقال التقانة من الخارج بواسطة المساعدات	انتقال التقانة من الخارج مع التحسينات المحلية
العناصر التنافسية الحاسمة	الابتكار	الإنتاج	التعليم الرسمي	التعليم الرسمي

Source: Tsuneo Nakahara, *Hi-Tech Global Comptetiveness,* The Sciences, March-April, 1994, p. 48a.

من الجدال المثمر الذي دار بين سمير أمين وديتر سانجاس، نستطيع أن نستخلص من دروس التجربة التنموية في شرق آسيا، وهي الدول الأقدر على اللحاق بالغرب من غيرها من مجاميع الدول الأخرى (العمود الثاني في جدول ناكاهارا)، ما يسميه سانجاس البروفيل الذاتي لشرق آسيا (east asian internal profile) (١)، ويتكون من العناصر التالية:

١. توزيع شبه عادل للدخل القومي كشرط ضروري للطلب على السلع والخدمات.

٢. درجة عالية من كفاءة إدارة المشروعات الانترابونرية.

٣. وجود مؤسسات ثقافية وعلمية تشجع على الابتكار وعلى تنمية مستودع المهارات في المجتمع.

واستناداً إلى هذا البروفيل التنموي الذي يُعتبر مؤشراً على قدرة الجهود التنموية على اللحاق بالغرب كمرحلة أولى، فإنّ مجموعة دول الخليج الريعية (العمود الرابع من جدول ناكاهارا)، ليست في وضع شبيه بهذه الدول، وربما ليست في وضع قريب منها. ومصدر الخلل الأساسي في السياق هو في العنصر الثالث، فدولنا الخليجية تفتقر إلى المؤسسات الثقافية والعلمية التي تعتبر من أولوياتها تشجيع الابتكار وتنمية المهارات. وحتى لا نتجنى على هذه المؤسسات، فإنّ حكمنا هذا مبني على تأثير جهود المؤسسات القائمة منذ أمد على مستويات الإنتاج الصناعي والتقني والثقافي وتنمية الموارد البشرية. لقد مضى على إنشاء هذه المؤسسات وقت كاف يسمح بمحاسبتها حساباً عسيراً، لأهمية عنصر الابتكار في فرص التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

(٣) من هذا العرض، يتضح أننا في دول الخليج (مع وجود بعض الفوارق والتباينات في السياسات التنموية بينها)، ما زلنا في مرحلة التعليم الرسمي، الذي هو مجرد نقطة انطلاق لتنمية مستودع المهارات، والذي هو رأس المال الأساسي غير المنظور في التنمية. لقد استفادت الكويت أثناء الاحتلال العراقي من مستودع المهارات التي يملكها أبناؤها، الذي نتكلم عنه، في إدارة شؤونها وفي التكيف مع أوضاع الاحتلال الصعبة. في أثناء هذه التجربة المريرة، تمت ترجمة هذه المهارات لدى الكويتيين إلى ابتكارات سمحت لهم بالتعامل مع الفرص المتاحة لهم تحت ظروف الاحتلال، ومع النقص في الموارد أو الشح في المصادر بشكل فعّال وكفوء، أنجَحَ عمليةَ العصيان المدني الشامل، وأتاح للسكان فرصة المقاومة بنوعيها: السلبي والإيجابي.

ولكن هذه التجربة لم تستمر مع الأسف؛ فما أن تحررت الكويت، حتى انتفى الاعتماد شبه الكلي على التعليم الرسمي، وسرعان ما حلّت العملية البيروقراطية القاتلة للابتكار محلّ عملية تنمية المهارات، وسرعان ما عاد الموظفون البيروقراطيون يتربعونْ على

عرش المؤسسات الثقافية والعلمية في البلاد، فصدق فينا ما قاله الشاعر الإنكليزي جورج إليوت قبل أكثر من مائتي سنة (١٧٩٠):

بسبب الحاجة إلى مسمار خسرنا الحدوة،
وبسبب الحاجة إلى الحدوة خسرنا الخيل،
وبسبب الحاجة إلى الخيل خسرنا الخيالة،
وبسبب الحاجة إلى الخيالة خسرنا المعركة،
وبسبب الحاجة إلى المعركة خسرنا المملكة.

فالحاجة إلى مسمار، حسب هذه التورية، جديرة بأن تجعلنا نخسر المملكة.

(١) Dieter Senghass and Samir Amin, Development Debate, *Review*, vol.XI, No. 1, Winter 1988.

لمزيد من التفاصيل، انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

المراجع

- هشام شرابي، **المجتمع البطركي**.

- Craig Calhoun. *Critical Theory,* Oxford: Black Well, 1995.
- Jill Crystal, *Civil Society in the Arabian Gulf* in A. R. Norton (ed.): *Civil Society in the Middle East,* val. Leiden: E. J. Brill, 1996, pp. 259-286.
- Suad Joseph, "*Gender and Citizenship in the Middle East State*", MERIP Report, no. 198, January 1996, pp. 4-10.
- Haia al-Mughni, "*Women's Organization in Kuwait*", MERIP Report, no. 198, January 1996, pp. 32-35.

الفصل الثالث

فقر السياسة (٢)
المسألة العراقية

(١) حرب الخليج الثانية وانهيار السياسة العربية

إن التخلف السياسي في الوطن العربي حالياً، ذو أبعاد مترامية ومتنوعة. وكان احتلال العراق للكويت في ٢/٨/ ١٩٩٠ ذروة التخلف السياسي العربي وضعفه، فقد عجز العرب عن إنهاء هذا الاحتلال برغم أنهم كانوا على يقين تام من أن نتائجه مدمرة للأمة العربية ومستقبل أجيالها. لذا، كان هذا الفصل يتحدث بموضوعية عن هذا الغزو المفاجئ والغريب.

إن المقصود بانهيار السياسة العربية، ليس فقط عدم قدرة النظام الإقليمي العربي على العمل بعد حرب الخليج، وإنما عدم قدرة الأنظمة العربية على حماية مصالح الشعوب العربية الحالية، وعدم قدرتها على تحقيق مطامح هذه الشعوب: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - المستقبلية. ويتجلى هذا الانهيار في غياب تخطيط عقلاني يُعَدُّ من مستلزمات آليات تنفيذ هذه السياسات في حالة وجودها. ويبدو أن هذا الغياب يشمل المستويين المحلي والإقليمي العربي.

فليست هناك سياسة اقتصادية واضحة، ولا نملك سياسة لحماية مواردنا المالية لأنها غير موجودة، فهي منعدمة أصلا. فنحن نعيش من يوم إلى يوم من دون تصور لتنمية موارد بلادنا. وليست هناك سياسة تفاوضية واضحة لدى دول المشرق مع إسرائيل، وإنما تتحدد هذه السياسة بما تريد أن تمنحه إسرائيل من تنازلات للعرب، بمقابل يمثل عدة أضعاف قيمتها الأصلية.

وما زالت دول الخليج تغامر بأمنها القومي بربطه بتقلبات المصالح الامبريالية الأميركية والغربية. وهي تغامر بأمنها القومي بامتناعها عن تطوير منظومة دفاع إقليمي فعالة، بالإضافة

إلى انهيار السياسات الاجتماعية، باختفاء الانتماء القومي، مقابل بروز التحزبات الإقليمية - الجبهوية، والقبلية، والدينية الطائفية، بحيث لم يعد بإمكان المجتمع أن يعمل بآليته المؤسسية الذاتية، فلا بد من تدخل الحكومات الواسع لمنع المجتمع من التمزق، والجماعة الوطنية في كل مجتمع عربي، من التشرذم والانفلات.

(٢) معادلة الإحباط - العدوان مرة أخرى

لم تنجح حرب الخليج في زحزحة المعادلة الاجتماعية للوضع القائم لصالح التغيير والتجديد، كما كان مؤملاً. فلم تستلم الشعوب السلطة نحو مزيد من الديموقراطية والدستورية في المشرق العربي، وإنما أصبحت قوى الوضع القائم أكثر استئثاراً بالثروة والسلطة والمنافع، متحدِّية قوى التغيير والتجديد.

بل إن سياسة فرض الأمر الواقع أصبحت هي العرف المقبول في ميدان السياسة. وهذا يزيد الإحساس بالإحباط لدى فئات واسعة من السكان، مقروناً بعدم القدرة على تغيير أو تعديل الأمر الواقع، مع عدم وجود قنوات شرعية للتأثير في الأمر الواقع؛ قنوات شرعية للمشاركة السياسية في اتخاذ القرار، مع وضوح أوجه القصور في الأمر الواقع، ووضوح إدراك الظلم الواقع على الشعب. وعلى سبيل المثال: لنأخذ الطريقة التي يتعامل بها الغرب مع مسألة الأمن في الخليج: تجميد الوضع في منطقة الخليج، بتسليط صدام حسين وإيران على دول الخليج، من دون التحرك لحسم الوضع سلباً أو إيجاباً. أو لنأخذ الطريقة التي تتعامل فيها حكوماتنا مع الأزمة الاقتصادية المستفحلة في منطقة الخليج، بانتظار ارتفاع أسعار النفط أو بانتظار حسم الموقف في العراق، أو انتظار حسم الموقف في فلسطين... إلخ. ولكن ماذا عن حسم الموقف في فلسطين؟ يبدو لي أن حسم الموقف في مسألة العراق مرتبط بحسم الموقف في الأزمة الاقتصادية، ومرتبط بحسم الموقف في فلسطين. ويبدو لي أن الموقف الأخير هو المفتاح لبداية الحسم.

هنا، لا بد من أن نشير إلى حقيقة أن الإحباط إذا ما وصل إلى حد معين، تتحول سياسة فرض الأمر الواقع إلى مبرر للعدوانية. فلا نتوقع أن تركع القوى الاجتماعية إلى ما لا نهاية، ولا أن تخنع إلى الأبد. فهناك دائماً خطر ردود الأفعال السلبية والمتطرفة والأصولية المتشددة التي تلجأ إلى العنف، وإلى إغراق المنطقة العربية بدوامة جديدة من العنف المسلح، شبيهة بدوامة العنف في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

هذا تحذير موجَّه إلى النخبة الحاكمة، والاستراتيجيا في المشرق العربي، وفي دول الخليج العربي، فسياسة فرض الأمر الواقع في توزيع الثروة، وفي توزيع المنافع، وفي تسوية القضية الفلسطينية، وفي تسوية المسألة العراقية، ليست بلا حدود.

(٣) الأزمة المتجددة: من العدوان العراقي إلى المسألة الخليجية

من الصعب فهم ما حدث وما يحدث على الحدود الكويتية - العراقية، كما كان من الصعب فهم الدوافع الحقيقية لحرب الخليج الأولى بين إيران والعراق، وفهم الدوافع الحقيقية لحرب الخليج الثانية (الاعتداء العراقي على الكويت). فلم يكن بمقدور العراق احتلال إيران أو تحقيق أي مكسب استراتيجي على الأرض والاحتفاظ به. ولم يكن هناك أي مسوغ أيديولوجي أو قومي لاحتلال العراق للكويت وتحويلها إلى محافظة عراقية. والأزمة الدائمة المتمثلة بتهديد العراق لأمن الكويت، لا يمكن فهم دافعها الاستراتيجي والعسكري إلا إذا كان هذا الدافع هو استعمال الكويت كأداة يمكن التلاعب بها للمساومة على تحقيق أغراض أخرى، كرفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق، أو تخفيفها.

وفي الحقيقة، كان العراق في الحالات الثلاث يوجه أفعاله بشكل رئيسي ليس لدول المنطقة، وإنما للدول الكبرى (والقوتين العظميين بوجه خاص قبل نهاية الحرب الباردة). وهذه سمة من سمات المسألة الشرقية، عندما كانت الدول العربية تخضع لسيطرة الدول الغربية الكبرى، والتي كانت تتحكم بمصير أغلب الدول العربية. فهي إذاً، سمة من سمات اللعبة السياسية الامبريالية. فجميع الحكام العرب يعلمون تماماً أنهم لا يستطيعون أن يحققوا أهدافهم من دون دعم (أو تفهم) الدول الكبرى. أما الشعوب العربية فليس لها حساب يُذكر في هذه اللعبة، فهي لا حول لها ولا قوة.

هذا الحكم ينطبق على حرب الخليج بين إيران والعراق، عندما حاول صدام حسين تحجيم قدرة إيران على إثارة المتاعب للوضع القائم في منطقة الخليج، قاصداً هو نفسه أن يتحول إلى لاعب إقليمي رئيسي في المنطقة، بمساعدة الغرب، أي كنوع من المكافأة لأنه بفعله قد حقق للغرب خدمة كبيرة. وينطبق هذا الحلم أيضاً على حرب الخليج الثانية، عندما اعتدى صدام حسين على الكويت محاولاً تأصيل دوره كلاعب إقليمي رئيسي، وتأسيس حكم سلالي جديد في المنطقة، متصوراً أن الغرب لن يتدخل لمنعه. لقد كان مقتنعاً تماماً بأنه أعطي الضوء الأخضر لتحقيق هدفه، وهو ادعاء لم يستطع أحد إثباته حتى الآن، فلربما يكون هذا الادعاء من نسج مخيلة معطوبة.

يحاول صدام حسين عن طريق إثبات قدرته على إثارة المتاعب للوضع القائم، إعطاء الانطباع بأنه يستطيع أن يحقق مكسباً مهماً بتخفيف العقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة على العراق بعد حرب الخليج الثانية، أو رفعها. ففي أزمة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، استعملت أطرافُ الأزمةَ الكويت كورقة للمساومة. إذ إن التقارير الغربية أكدت أن

احتلال الكويت أصبح فوق قدرة العراق العسكرية، والأزمة إذاً موجهة إلى الغرب، وما الكويت إلا الوسيلة التي يستعملها العراق لتحريك قضية العقوبات والحصار الاقتصادي.

إذا كان العراق ما زال قادراً على إثارة المتاعب وهو خارج تواً من حرب إقليمية طاحنة مهزوماً، من أين يتأتى (أولاً) للعراق هذه القدرة على تعبئة موارد يمكن أن تُستعمل بشكل هجومي للعدوان على الآخرين؟ ومن ثم، كيف (ثانياً) يمكن لنا ولحلفائنا توفير ضمانات عملية إقليمية، وقدرة على الردع كافية لمنع العراق من تهديد الأمن الإقليمي مرة أو مرات أخرى؟

(٤) فشل النظام الإقليمي العربي

لقد نجح التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة في تجنب تصاعد الأزمة (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤) إلى احتمال نشوب صراع مسلح جديد في المنطقة. ولكن الأزمة استمرت بكل عناصرها المحزنة وغير العقلانية. وما زال السؤالان الأخيران من دون إجابة مقنعة. في السؤال الأول إشارة إلى الحكمة في ترك نظام حكم صدام حسين قائماً بعد تحرير الكويت، وإلى الحكمة في التخلي عن مطالب تقديمه وأركان حكمه إلى محكمة دولية لجرائم الحرب، وإلى الحكمة في جعله يحتفظ عن سابق تصميم بجزء كبير من حرسه الجمهوري بعد الحرب. والواقع، أنّه ليست هناك قناعة بكل المبررات التي قُدمت لتبرير هذه «الحكمة»، وبخاصة أن تغيير حكم صدام يمثل مصلحة مشتركة لشعب العراق والشعوب العربية الأخرى في المنطقة.

فإذا كان القصد يتعدى الرغبة والحاجة للحفاظ على وحدة العراق واستقرار النظام الإقليمي العربي إلى التقليل من الخسائر والتكاليف المادية بالنسبة لدول التحالف، فإن هذه الرغبة قد انطوت على رهان خاسر بأن صدام سيلتزم بقرارات الأمم المتحدة. وها نحن ندفع الثمن من جديد، وربما ندفع ثمناً مضاعفاً سيتضاعف من جديد إذا عدنا إلى الاعتقاد بأن صدام حسين سيلتزم بقرارات الأمم المتحدة الجديدة. نعم، هذه القرارات مفيدة، بل هي ضرورية، ولكنها لا تكفي في ظل استبعاد دول المنطقة من أن تلعب دوراً فعالاً وحيوياً في تقرير مستقبلها، وبشكل جماعي.

نحن نقول هذا ليس بقصد النقد، وإنما بقصد المراجعة لسياسات أثبتت الأزمة الراهنة عدم دقتها أو ضعف درجة فعاليتها في مواجهة أزمات من هذا النوع. فقد أثبتت حرب الخليج الثانية، بشكل قاطع، فشل نظام العلاقات بين دول المنطقة، المتمثل بالتزام دول بمبادئ القانون الدولي، والاعتراف المتبادل بشكل ذاتي وبدون تدخل خارجي. فالعد

العراقي على الكويت كان تهديداً لأمن منطقة الخليج ككل. ولكن في مواجهة هذا الوضع، ارتكزت استراتيجية ما بعد تحرير الكويت على الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، وعلى الاتفاقات الأمنية الثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة.

وبالرغم من النقد المتواصل لسياسة الاحتواء المزدوج، وبخاصة المساواة غير العادلة بين إيران والعراق، وافتراض أن بإمكاننا أن نثبت تداعيات الأحداث، وبالرغم من أن الاتفاقيات الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة أحبطت محاولة تكرار العدوان العراقي، إلا أنها لم تمنع العراق من خلق أزمة كافية لشل الحياة الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج كلها. إذاً، إن استمرار هذه السياسات بحد ذاتها، أصبح الآن بعد الأزمة، وكان واضحاً قبل الأزمة، غير كاف لتوفير ضمانات بعد تكرار خلق الأزمات. والحل المطلوب على المديين المتوسط والطويل، هو إقامة نظام إقليمي للأمن الجماعي يحظى بدعم دولي فعال.

نحو مؤتمر إقليمي للأمن والسلام في الشرق الأوسط

(١) فإذا كانت عناصر الأزمة ذات أبعاد إقليمية، فإن الاستراتيجية المناسبة لا بد من أن تكون على المستوى الإقليمي، وليس على مستوى الاتفاقات الثنائية، وربما بمعزل عنها. وحتى تلتزم دول المنطقة بحل إقليمي لمسألة الأمن والسلام، لابدّ من أن تساهم هي بصنعه، بضمان ورعاية دوليين. والصيغة التي توفر هذه المتطلبات هي عقد مؤتمر إقليمي للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط تقوم دول مجلس التعاون بالدعوة إليه، ويهدف إلى وضع القواعد والأسس التي يمكن أن يبنى عليها نظام جديد للعلاقات بين دول المنطقة.

هناك عدد من المبادئ استقرت في العرف السياسي وتهتدي بها منظمات إقليمية دولية في مناطق أخرى من العالم. ومن هذه المبادئ أربعة مبادئ أو أسس تكتسب، في ضوء تجارب حروب الخليج وحروب العرب مع إسرائيل، أهمية خاصة، وهي:

أولاً: الاعتراف المتبادل بين دول المنطقة، واعتبار أن الخلافات على الحدود غير ذات موضوع، بحيث تكون لكل دول المنطقة الحقوق والواجبات نفسها، بغض النظر عن حجمها (مساحتها، تعداد سكانها)، وتركيبة سكانها.

ثانياً: نبذ اللجوء إلى العنف المسلح في حالة قيام نزاعات بين دول المنطقة، بحيث يترتب على ذلك تخفيض حجم جيوش المنطقة من حيث قدراتها الهجومية، وتحويل الأموال المرصودة للتسلح إلى مشاريع للتنمية المشتركة، وتطوير المصادر الضرورية للتنمية.

ثالثاً: القبول بمبدأ الردع المشترك، وبناء قوة عسكرية ومالية قادرة على هذا الردع، إمّا بقوى دول المنطقة الذاتية وإمّا بدعم دولي. وبالمقابل توفير شبكة من المؤسسات التفاوضية وترتيبات للتحكيم الإقليمي والدولي لفض الاشتباك، وتكون بمثابة شبكة أمنية (security net) تمنع تصعيد الخلافات إلى مستوى الأزمة في حالة نشوبها.

رابعاً: التعاون الاقتصادي الفعال على المستوى الإقليمي، حسب برنامج متفق عليه ومبني على الاستغلال المبرمج لموارد الدول الإقليمية المادية والبشرية. ويكتسب هذا البرنامج أهميته من حقيقة أن المساعدات والمشاريع المشتركة بحاجة إلى تخطيط عقلاني، وإلى منع الهدر للموارد في ظروف يتناقص فيها الفائض المالي لبلدان المنطقة. كما يمثل هذا البرنامج ثمرة لجهود السلام وحفظ الأمن في المنطقة، بحيث تكون ثمار السلام أجدى لشعوب المنطقة من ثمار الحروب والعدوان المرة.

(٢) إن مؤتمراً من هذا النوع، ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن يكون مفتوحاً لكل من يعتقد بجدوى هذه الأهداف والمزايا الاقتصادية والسياسية التي يعرضها على دول المنطقة، بما في ذلك إيران، والعراق ممثلاً بقوى المعارضة العراقية. وتُستثنى إسرائيل لأنها تؤمن بنقيض المبادئ التي يسعى لتحقيقها هذا المؤتمر المقترح، إلا إذا وقعت على معاهدة للسلام تقوم بموجبها بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي المحتلة، وتعترف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وتعيد جميع الأراضي المستولى عليها حسب قوانين الاحتلال.

لا ندري إذا كان المؤتمر المقترح هو الصيغة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف التي تشترك جميع دول المنطقة في طلبها. وسبب ذلك يعود إلى أن أياً من دول المنطقة، وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، لم تفكر جدياً في حل إقليمي، جمعي، علماً بأن الأزمات التي تعصف بها بشكل دوري هي أزمات ذات أبعاد إقليمية واضحة. ويتبع هذا أن الصيغة التنفيذية للدعوة إلى مؤتمر إقليمي من هذا النوع، ما زالت غير واضحة المعالم.

لكن، استخلاصاً من تجارب الماضي، فإن هذا المؤتمر أو أي مشروع إقليمي مشابه لن يرى النور ما لم تتبنّه الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية. إنه لأمر محزن أننا لم نفلح حتى الآن في تجاوز مرحلة اللعبة السياسية الامبريالية، ولم نفلح في الفكاك من عقلية المسألة الشرقية. ولكننا يجب أن نواجه الوضع القائم كما هو، وأن نستفيد من فرص التعاون الدولي، وروح حسن النوايا التي تسيطر على العلاقات بين دول الخليج والغرب. وإذا كانت للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، مصلحة حقيقية في الأمن والسلام في منطقتنا، فإن تبني مشروع إقليمي من النوع الذي نقترحه، هو اختبار لحسن

النوايا، ومؤشر على روح التعاون. فلرب ضارة نافعة. لكننا لا نعتقد - برغم أننا نأمل - بتحقيق ذلك في ظل السياسات التي أشرنا إليها في أكثر من موضع، لذا فالتخلف السياسي الذي نجده عند كثيرين من الحكام سيظل سائداً.

احتمالات قيام نظام حكم ديموقراطي في العراق

(١) هناك من يعوّل على قيام حكم ديموقراطي في العراق بعد انهيار نظام الحكم الحالي، كوسيلة للخروج من حالة الشلل السياسي الذي أصاب النظام الإقليمي العربي. وأعتقد، استناداً إلى قراءة المؤشرات السياسية الحالية، أن ليس هناك أي احتمال عملي لقيام نظام حكم ديموقراطي في العراق حتى بعد انهيار نظام الحكم الحالي. وهذا ما يدعونا إلى إعادة النظر في حساباتنا لمقاومة قيام نظام تسلطي دموي آخر في العراق، يستسلم هذه المرة لرغبات الدول الغربية، ولا يؤدي إلى إحياء روح التضامن العربي في مواجهة ضغوط العولمة وقواها.

إنّ قيام نظام حكم ديموقراطي في العراق سوف يكون، في حالة توفر عناصر قيامه، حالة نشاز بين جيرانه. هذا أولاً. وثانياً، ليس هناك أية عناصر أو مقومات تنبئ بقيام هكذا نظام، موجودة أو يمكن وجودها في وقت قصير في بيئة المجتمع العراقي. فقد دمر حكم العسكر وحكم البعث القبلي - الطائفي هذه المقومات منذ أمد طويل، أي منذ أوائل الستينيات. ولذلك، فإن احتمال قيام حكم ديموقراطي يشير إلى أنه سيكون حكماً مقيَّداً، وبتدخل أجنبي غير محايد، متخذين من الحملة الأميركية الأخيرة تحت شعار: العمل على تحرير العراق، مؤشراً على ذلك. فهو سيكون مقيَّداً لأنه سيأتي من خلال انقلاب عسكري، أو بمساندة المؤسسة العسكرية التي تلاعب حزب البعث بتركيبتها الطائفية والقبلية. أي إن المؤسسة العسكرية جزء من نسيج نظام الحكم القائم، وبخاصة في قيادتها ومراتبها العليا. ويجب ألاّ نتوقع من هذه المؤسسة بخاصة، ولا أي مؤسسة عسكرية عربية من المحيط إلى الخليج، أنها سوف تساند قيام نظام ديموقراطي يتمتع بمصداقية نسبية. ومن المعروف، أن العسكر في البلاد العربية تسلموا مقاليد الأمور بعد حرب ١٩٤٨ ضد الصهيونية، واستمروا في ذلك سنوات أفقدوا الأمة خلالها معنى الحرية والديموقراطية وبددوا طاقاتها، ويبدو أنهم حتى الآن لم يغيبوا عن المسرح السياسي في كثير من البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر.

(٢) وفي حالة حدوث ذلك (أي حدوث انقلاب عسكري)، يجب أن نتوقع عدة أمور: أولها، أن نظام حكم ديموقراطي يأتي بعد انقلاب عسكري سيكون تحت سيطرة العسكر المباشرة، في مرحلة انتقالية قد تطول أو تقصر. ومعنى هذا، أن سياسة العراق

الخارجية يمكن أن تتغير: مثلاً التوقف عن المطالبة بضم الكويت، وتخفيف المعارضة الشكلية لـ«عملية السلام»، وفتح أسواق العراق للشركات متعددة الجنسيات، والإعلان عن حب النخبة الحاكمة الجديدة للولايات المتحدة. ولكن السياسة القمعية الداخلية، وأساليب التسلط، لن تتغير كثيراً. ويمكن تبرير استمرار القمع والتسلط بحجة المحافظة على وحدة أراضي العراق، أو منع «القوى الصدَّامية» من محاولة قلب نظام الحكم الجديد.

والأمر الآخر الذي يجب أن نتوقعه، والذي يزيد الحالة تعقيداً، هو أن أغلب قيادات أو زعامات المعارضة، وهي المفلسة سياسياً، مختلفة مع بعضها البعض إلى درجة كبيرة. فبعد تجميد زعامات المؤتمر الوطني أنفسهم (البرزاني وبحر العلوم والنقيب)، بدأت تنحسر شعبية رئيس المؤتمر أحمد الجلبي، الذي يحظى بدعم غربي - صهيوني واسع. وما زال المجلس الإسلامي الأعلى (حزب الدعوة)، والحزب الشيوعي ويعض فصائل القوميين العرب، خارج لعبة الدعم الخارجي الذي تحظى به الأطراف الانتهازية المشاركة في المؤتمر الوطني لفصائل المعارضة. بينما يصر الأكراد على أن يحصلوا على ضمانات لتحقيق نظام فدرالي بعد انهيار النظام الحالي، ثمناً لأي تعاون جدي مع فصائل المعارضة الأخرى. وزعامات الأكراد ذاتها ليست ديموقراطية في التفكير أو في التركيب، فهي مكونة من الأغوات القبليين، مع اختلاف أغلفتهم، أو أعبائهم السياسية.

(٣) السؤال الآن هو: كيف، ولماذا يسمح العسكر لفصائل المعارضة في الخارج، في المرحلة الانتقالية، بتبوؤ مراكز مهمة في النظام الجديد؟

إن احتمالات الانقلاب العسكري والدور الذي يمكن أن تلعبه المعارضة، متعارضة مع بعضها البعض. فتأمل المعارضة من الخارج، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة جنوب العراق منطقة آمنة (أسوة بشمال العراق)، أن يمنع قوى الجيش وآلياته الثقيلة من التحرك بحرية في الجنوب. لكن ذلك يتعارض مع إمكانية انقلاب عسكري يمكن أن يبدأ خارج بغداد قبل أن يمتد إلى بقية محافظات العراق. والحقيقة التي ما زال يصعب على زعامات المعارضة في الخارج تقبلها، هي أنهم مجرد أدوات يستعملها الغرب للضغط على نظام حكم صدام، ومن المستبعد جداً أنهم سيدخلون بغداد بعد هجوم متزامن من الجنوب يشنونه هم، ومن الشمال يشنه الأكراد، بغطاء جوي أميركي.

(٤) الأمر الثالث الذي يجب أن نحسب حسابه بدقة، هو تنامي التيار الديني الشيعي الأصولي الذي بدأ يثبت وجوده في السنوات الأخيرة في العراق، بسبب انعدام بدائل أخرى. يفيد نبيل ياسين في مقال له في جريدة **الحياة** (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، بأن احتمال قيام انتفاضة واسعة يقودها هذا التيار، في أعقاب ضربة عسكرية عقابية أميركية

للعراق، أصبح أمراً وارداً. ويمكن أن تشمل هذه الانتفاضة بعض مناطق بغداد أيضاً. وحتى في حالة عدم قيام هذه الانتفاضة، فإن نتائج ضربة عسكرية عقابية للعراق يمكن أن تفيد هذا التيار المتنامي. وليس معروفاً عن هذا التيار ديموقراطيته أو حرصه على ديموقراطية «علمانية» على النمط الغربي.

ثم إن احتمالات قيام انقلاب عسكري تعتمد، إلى درجة كبيرة، على تحالف القيادات العسكرية ذات الأصول القبلية السُّنية في شمال بغداد. وربما تكون هذه القيادات أكثر ميلاً إلى اتباع سياسات ترضية مع التيار الأصولي الشيعي أكثر من ميلها إلى التعاون مع فصائل المعارضة الخارجية، حتى لو كان هناك ضغط أميركي لصالح التعاون مع المعارضة الخارجية. ولا نرجح حدوث مثل هذا التعاون إلا بتقديم تنازلات تضمنها الولايات المتحدة، مثل: إسقاط ديون العراق الخارجية (أو جزء منها)، أو إلغاء برنامج التعويضات الدولية، أو تقديم دول الخليج قروضاً ميسرة للعراق، وهي تنازلات غير ممكنة التحقيق في المراحل الأولى من قيام نظام حكم عسكري جديد في العراق.

وختاماً، فقد أردت أن أوضح، في هذه العجالة، درجة التعقيد في وضع العراق في المعادلة الإقليمية والدولية. وأردت من خلال ذلك، أن أبيّن أن المطالبة بحكم ديموقراطي في العراق غير ممكنة الحدوث في وقت قريب. وهذا الحكم يبقى صحيحاً حتى في حالة انهيار الحكم الحالي في العراق داخلياً، بفعل انقلاب عسكري وبدعم خارجي. وجميع حسابات الاحتمالات تشير إلى ضآلة الدور الذي يمكن أن تلعبه المعارضة الخارجية في النظام الانتقالي الجديد. كما إننا لا نملك معلومات دقيقة عن السلوك المحتمل للطبقات الوسطى في المدن، ولا عن إمكانية تأثيرها على مجريات الأحداث عند نقطة التحول الحرجة أو بعدها.

لعبة القط والفأر مرة أخرى: الأميركان والعراق وإيران

(١) تتكرر عودة أجواء الحرب إلى المنطقة العربية، وتتكرر معها العودة إلى التساؤل: ما هو الهدف من استمرار هذه اللعبة في منطقتنا، طرفها الأول، حلفاؤنا الأميركان، وطرفاها الآخران العراق وإيران؟ وتتضح باستمرار حقيقة أنّ هذه اللعبة واستمرارها إذا كانا في صالح حلفائنا الأميركان، فهما ليسا في صالح منطقتنا العربية، وهذا ما يجب أن يكون واضحاً لحلفائنا.

إنّ الإبقاء على حكم صدّام حسين، وحزب البعث، والعائلة «المقدّسة» التكريتية للمحافظة على وحدة العراق وإقامة العراق كدرع واقٍ ضد سياسة التوسع الإيراني العدائي، لم يعد له ما يبرره بعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على الحرب. فقد كان واضحاً منذ

البداية أن استمرار نظام صدام حسين في حكم العراق، سوف يكون مبعث عدم استقرار في المنطقة العربية كلّها، وقد تحقق ذلك. إننا لا نعلم كيف أقنع الأميركان حكامنا بضرورة التعايش مع حكم صدام، وقد ثبت بالدليل القاطع عدم إمكان ذلك عملياً.

هذا أولاً. أما ثانياً فقد نجح الأميركان في تجزئة العراق عملياً في مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه. وها هم يؤكدون سياسة تجزئة العراق عملياً بمعاقبته لأنّه حرّك جيشه في حرب أهلية ضمن حدوده الدولية. وهذا سيدفع الغرب، والأميركان بخاصة، إلى تحمل مسؤولية مباشرة لضمان أمن فئات قبلية متحاربة في الشمال؛ وهم الأكراد، وفئات طائفية تعزل تدريجياً بسبب انتمائها الطائفي. إننا لا نعلم ما هي الحكمة في تحمّل مسؤوليات معقدة في صراعات تاريخية طويلة. قد يكون سبب ذلك أنّ هذه الفئات سوف يُضحَّى بها وبمصالحها بمجرد أن تلوح بادرة للتسوية في المنطقة. وقد سبق للإنكليز والفرنسيين أن تخلوا عنها في السابق.

(٢) إذاً، إنّ الإبقاء على نظام حكم صدام، واستمرار لعبة القط والفأر بين نظام حكمه والأميركان، لا يمكن تفسيرهما بهذه الدعوى المستهلكة، ولا بسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، كما أجمعت على عدم جدواها دوائر المحللين والمعلقين السياسيين العالمية. ويعلم العرب أنّ السبب الحقيقي لسياسة الاحتواء المزدوج لهذين البلدين هو تمرير «عملية السلام» مع إسرائيل حسب المواصفات المناسبة لإسرائيل. وهذه مسألة يختلف فيها عرب الخليج وإدراكهم لمصالحهم مع الأميركان، والطريقة التي يدرك فيها الأميركان مصالحهم.

ولكن الثمن الذي يدفعه عرب الخليج لهذه السياسة المحدودة وقصيرة النظر، ثمن باهظ مادياً وسياسياً واستراتيجياً. فدول الخليج تتحمل أعباء مالية كبيرة في تسليح نفسها وفي تمويل عمليات حلفائها، وهي تمثل عنصر استنزاف مستمر لثرواتها. وإزالة حكم صدام والقضاء على المؤسسة القبلية - البعثية التي تسانده، أجدى وأفضل من السماح لنظام حكمه بالاستمرار في تهديد أمن المنطقة.

وتدفع دول الخليج ثمن استمرار نظام حكم صدام ثمناً سياسياً باهظاً بالشكل الذي ينتج من تعرقل جهود التسوية العربية، ووضع نظام أمن جماعي إقليمي، بدلاً من نظام الأمن الجماعي الذي انتهى بغزو العراق للكويت. وهذا الشكل له آثار جانبية مدمرة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي أيضاً. ولا أعتقد أنّ حلفاءنا الأميركان يريدون أن يجعلوا من دول الخليج رهينة لاعتبارات سياسية محلية في الولايات المتحدة، أو رهينة المصالح المتغيّرة التي تربط الأميركان بحلفائهم الغربيين.

لجميع هذه الاعتبارات الاستراتيجية، فإن علينا في الخليج مسؤولية إقناع حكوماتنا وحلفائنا بضرورة توجيه الجهود لإنهاء حكم صدام فعلياً وليس معاداته في العلن، وضمان استمرار حكمه في السر، كما هو حاصل الآن وعلى مدار أكثر من عشر سنوات. وعلينا أن نُفهم العراقيين أن ليس للعراق مستقبل في ظل حكم صدام. وعلينا أن نتخلى عن لعبة القط والفأر، وعن الادعاء بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، وعن الادعاء بضمان وحدة أراضي العراق. فهذه ادعاءات بعيدة عن واقع الحال، ومصلحتنا هي أن نتعامل مع الواقع من دون مواربة.

سياسة الاحتواء المزدوج

تحفل السياسة الخارجية الغربية عامة، والسياسة الخارجية الأميركية بشكل خاص، بالعديد من المصطلحات و المفاهيم التي نادراً ما تُرَد إلى أصولها الأيديولوجية، ونادراً ما تعنى بتبيان احتمال القصور في سلامة الاستنتاج المنطقي الذي تقوم عليه. ومن هذه المصطلحات ما استُخدم فعلاً في وضع سياسات كانت كلفتها البشرية والمادية عالية جداً، بسبب هذا الإهمال. وأفضل مثال على ذلك مصطلح الخطر الشيوعي وظاهرة الدومينو، التي يراد بها تصوير دول العالم الثالث في مواجهة خطر التوسع الشيوعي وكأنها أحجار دومينو مصفوفة بصورة متتابعة واقفة على رؤوسها، فإذا سقطت واحدة سقطت معها الأحجار الأخرى جميعها. فكان من نتائج استخدام هذا المصطلح قيام الحرب الباردة التي استمرت من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٩٠، بقصد الحفاظ على التوازن في العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي من دون اللجوء إلى الحرب الفعلية «الساخنة».

فتصوير العلاقات بين الأمم بهذا الشكل، أعطى الانطباع وكأنها على وشك الانفجار إلى أشلاء متناثرة في أية لحظة، واستمر في الوجود لا في أذهان راسمي تلك السياسات، وإنما تولَّد لدى من عنتهم تلك السياسات أو لنقُلْ ضحايا تلك السياسات. خذ مثلاً آخر في مصطلح فراغ القوة (power vacum). فكلنا يعلم أن هذا المصطلح وُلد مع مرحلة السياسات الامبريالية، وليس له مقابل مادي في الواقع في أية مرحلة من مراحل تاريخنا المعاصر. ولكن كان القصد منه، أن قوة امبريالية أو إقليمية معينة لم تعد تشغل حيز الهيمنة والنفوذ في منطقة جيوسياسية ما، فتصبح مسؤولية ملء «الفراغ» الذي تركته تلك القوة واقعة على عاتق القوى الأخرى. وهذا تبرير لحلول قوة إمبريالية عظمى محل قوة أخرى.

إن المصطلح - المفهوم الحاكم في كل سياسات الغرب في المنطقة، هو توازن القوى (balance of power). وتوازن القوى لا يُستعمل بمعناه المحايد، وإنما عندما يكون لصالح الدول الكبرى الغربية. يلاحظ أن الاستنتاج المنطقي هنا سليم جداً إذا ما أُخذ على

أساس مصالح الدول الكبرى: فإذا كان توازن القوى العالمية في غير صالح هذه الدول الكبرى، فلا بد من أن هناك خللاً يحتاج إلى تعديل، ويبقى هذه الخلل قائماً حتى يزال مصدره، لسبب بسيط جداً، هو أن توازن القوى يعادل تماماً تحقق مصلحة الدولة الكبرى أو الدول الكبرى مقابل الدول الأخرى. وفي هذه الحالة، الخلل يعادل تماماً عدم تحقق مصالح الدول الكبرى بسبب تهديد محلي أو إقليمي.

في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، وتحت تأثير المدرسة المسماة الواقعية التي تزعَّم هنري كيسنجر أحد تياراتها، كانت الطريقة المثلى لتحقيق توازن القوى المطلوب، حسب التعريف الوارد الذكر، أي من زاوية مصالح الدول الكبرى، عن طريق تشجيع القوى الإقليمية على إضعاف بعضها البعض. فإذا كانت إيران الشاه تستطيع أن تلعب دور الشرطي الإقليمي في الخليج، فإن الولايات المتحدة توفر لها متطلبات هذا الدور. وإذا ما حاولت إيران أن تخرج عن هذا الدور، إلى لعب دور قوة إقليمية حقيقية ذات مصالح خاصة تتمثل في رفع أسعار النفط، فيمكن العمل على إضعاف هذه القوة بتسهيل تغيير نظام الحكم برفع الدعم عنه. وإذا شكلت إيران الملالي تهديداً لتوازن القوى، فإن الولايات المتحدة تعمل على إضعاف إيران بمساعدة العراق على الدخول في حرب معها لاستنزاف مواردها.

هذه النظرة للسياسة الخارجية اقتضتها أوضاع الحرب الباردة، ولذلك أعطيت صفة الواقعية لطمس حقيقة أخلاقياتها، أو ميكيافليتها. فهي اقتضتها «ضرورات» الأوضاع الدولية، وكأن هذه الضرورات مرحلة عابرة - مؤقتة. والآن بعد نهاية الحرب الباردة، لم تعد هناك ضرورة للجوء إلى هذه السياسة. فإذا ما قاومت الولايات المتحدة سياسة العراق العدوانية التوسعية، فليس هناك خطر من إيران من أن تلجأ إلى الاتحاد السوفياتي الذي يساندها في تهديدها لمصالح الولايات المتحدة. فالاتحاد السوفياتي اختفى من الوجود، وروسيا نفسها بحاجة إلى المساعدات الغربية. بناء عليه، بإمكان الولايات المتحدة أن تقاوم سياسات إيران والعراق العدوانية في وقت واحد معاً، وهو ما يطلق عليه هذه الأيام سياسة الاحتواء المزدوج.

الأسس الأيديولوجية لسياسة الاحتواء المزدوج

(١) إن المنطلق الذي ننطلق منه في تقييم سياسة الاحتواء المزدوج، هو من زاوية دول المنطقة المعنية بشكل مباشر بهذه السياسة ونتائجها. فهي موضوع هذه السياسة، وهي التي يجب أن يكون لها صوت مسموع. فكون الولايات المتحدة، إذاً، الدولة العظمى الوحيدة في العالم الحاضر، وكونها هي التي حررت الكويت، وكونها هي الملتزمة الأساسية لأمن المنطقة، هذا كله ليس مبرراً كافياً يجعلنا نتنازل عن حقنا في أن يكون لنا رأي في طرق

تنفيذ هذه السياسة، وبخاصة في محاولة تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عنها. ولذلك، فإننا يجب أن نرفض الرأي القائل بأن المتسولين لا يحق لهم الاختيار (beggars can't be choosers).

(٢) حسب توصيف أنتوني ليك لسياسة الاحتواء المزدوج، فإن هدف هذه السياسة هو تحقيق توازن القوى (المعهود)، لصالح الولايات المتحدة والغرب، بشكل أكثر فاعلية ومناسب أكثر لأوضاع ما بعد الحرب الباردة، من الطريقة الكيسنجرية التقليدية. (١) وهكذا يمكننا حسب هذا التوصيف، أن نقسم الدول إلى معسكرين: دول الردة الرجعية (backlash states)، تلك التي بقيت خارج التيار الديموقراطي العالمي مثل كوبا وكوريا الشمالية وليبيا وإيران والعراق، أو معسكر «إيراك» (Iraq) اختصاراً، ومعسكر دول الخليج ومصر وتركيا وإسرائيل، أو معسكر دول التحالف للاختصار. فإذا استطاعت الولايات المتحدة أن تضعف معسكر «إيراك» وتقوي معسكر دول التحالف، فإنها تكون قد نجحت في تحقيق التوازن المطلوب.

من الواضح أن سياسة الاحتواء المزدوج بنيت على مسلمة أيديولوجية، وهي حتمية الصراع في المنطقة في شكل العنف المسلح، أي أنّ العنف المسلح هو أمر واقع لا محالة كأسلوب في حل النزاعات بين دول المنطقة، ولذلك فمن الأنسب توظيف هذا الصراع بدلاً من البحث عن وسائل لإزالة مصادره. وهذا هو التفسير الممكن مقابل التفسير الأميركي الرسمي للإبقاء على صدام حسين، وعدم التعرض لنظام حكمه. فإذا كنا لا نستطيع أن نتعرض لنظام حكم إيران لأنها لم تقم بالاعتداء على جيرانها، فإننا لا نستطيع أن نجد المبرر الواقعي لعدم التعرض لنظام حكم صدام حسين والمؤسسة البعثية - القبلية التي تسنده. (٢) وما يهم في الأمر، أن هذه السياسة وُضعت ونُفذت في معزل عن حكام المنطقة.

(٣) وإذا افترضنا جدلاً أن استعداد دول التحالف للدخول في تحالفات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة، ينبع من حقيقة أن الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالح هذه الدول، فهل هذا هو المنطق الاستراتيجي السليم في جعل أمن المنطقة على المدى القريب (إن لم يكن البعيد) رهينة هذه العلاقات الثنائية (الأمنية بشكل شبه كامل). إذ إنّ من الواضح بالمقابل أن يكون لدول المنطقة تصور أكثر استقراراً يستند إلى مؤسسات إقليمية أكثر تأصيلاً واستمرارية لو أن هذه الدول تمكنت من القفز على تخلفها!

إن هناك فرضاً ضمنياً في إمكانية نجاح سياسة الاحتواء المزدوج، وهو أن الولايات المتحدة قادرة على احتواء معسكر «إيراك» كما هو على مدى زمني معين، مقابل قدرتها في

الوقت نفسه على تقوية دول التحالف وضمان استقرار نظمها في الوقت نفسه. وفرض من هذا النوع ينطوي على مخاطر حقيقية في حالة عدم دقته، أو عدم فهمه لواقع الأشياء. لنتأمل في هذا الأمر قليلاً.

هل يكفي لاحتواء معسكر «إيراك» قدرة الولايات المتحدة على تعطيل برامج تسلحه ومنع المساعدات الأجنبية المالية والتقنية عنه؟ إذا كانت هذه السياسة ممكنة الآن، فإن استمرارها على المدى الطويل غير مضمون. هناك احتمالان آخران بديلان، على الأقل:

أ - احتمال تمزق كل من إيران والعراق.

ب - واحتمال دخولهما في تحالفات إقليمية تظهر الانصياع للقرارات الدولية، وتبطن الرغبة في العدوان الإقليمي.

ونقصد باحتمال التمزق ليس احتمال ظهور كيانات انفصالية فقط، وإنما أيضاً تمزق نسيج المجتمع السياسي الإثني والطائفي إلى درجة تصبح معها قدرة نظام سياسي جديد على الحكم محدودة جداً، أو شبه مستحيلة. وكلا الاحتمالين وارد، في ظل النظم الحاكمة القائمة في هذا المعسكر، أو في حالة حدوث تغير محدود في النخبة الحاكمة.

(٤) وإذا رجحنا الاحتمال الأفضل، وهو احتمال تغير النظم الحاكمة في هذا المعسكر، مع الاختلاف الواضح بين الترتيبات السياسية في إيران والعراق، فهل سيؤدي هذا التغير إلى تحقيق السلام والديموقراطية في المنطقة العربية؟ ليس هناك ضمان واقعي لهذا الاقتراض، لأن سياسة الاحتواء المزدوج مبنية على توفير الأمن من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية بين دول المنطقة والولايات المتحدة فقط. أي إن من سيتسلم الحكم في العراق وإيران بعد تغير أنظمة الحكم يُفترض به توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع غياب شبه كامل لترتيبات أمنية إقليمية متفق عليها ومقبولة من دول المنطقة جميعها أو أغلبها. وبدون هذه الترتيبات الإقليمية أو النظام الأمني الإقليمي، لن نستفيد شيئاً حتى مع تغير أنظمة الحكم في معسكر «إيراك».

وعلى الجانب الآخر من المعادلة التي تقوم عليها سياسة الاحتواء المزدوج يمكننا أن نتساءل: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تضمن استقرار أنظمة دول التحالف الداخلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بمجرد تقوية علاقتها وتمتينها مع هذه الدول وحمايتها من التهديد الخارجي؟ هنا أيضاً حجم ما هو مجهول مقابل ما هو معلوم في معادلة الاحتواء المزدوج، كبير جداً، مما يدفعنا إلى الشك في صحة الأسس التي بُنيت عليها هذه السياسة. فإسرائيل مثلاً في علاقاتها بالفلسطينيين، تشبه كثيراً أنظمة دول الردة الرجعية، ويمكن تصنيفها ضمن دول ذلك المعسكر.

فإسرائيل تسيطر على الضفة الغربية وقطاع غزة بالقمع والإرهاب، ولا تحترم حقوق الإنسان الأساسية، وغير قادرة على بناء علاقات بناءة مع جيرانها، وتملك عقلية الحصار من الطراز الأول، وتسعى أو تملك فعلاً أسلحة الدمار الشامل. هذه هي المواصفات التي يضعها أنتوني ليك لدول الردة الرجعية، وجميعها ينطبق على إسرائيل. وتعلم إسرائيل أنها أصبحت الدولة المنبوذة الوحيدة في العالم بعد انضمام جنوب أفريقيا إلى المجتمع الدولي. ولذلك، فمحاولة إسرائيل الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، سيبقى مصدر خطر وتعبئة شعبية على عدة مستويات، وبخاصة على مستوى الحركات الأصولية.

وتشترك تركيا ومصر في تراث المصاعب الاقتصادية والسياسية، وفي حالة تركيا المصاعب الإثنية أيضاً. إن الحركات الأصولية التي تستفيد من هذه المصاعب تجد مستودعاً بشرياً كبيراً من الفئات الاجتماعية التي تئن تحت عبء هذه المعاناة المعيشية والسياسية. وهنا تواجه الولايات المتحدة معضلة حقيقية، فهي إن أغدقت المساعدات على هاتين الدولتين فإن فساد النظام السياسي - الإداري المليء «بالمسامات» يمنع وصول هذه المساعدات إلى الجهات التي تحتاج إليها. وهي إن جعلت هاتين الدولتين فريسة للبنك الدولي وشروطه التي لا تراعي الأوضاع «الخاصة» في البلدان المتخلفة، فإن هذه المصاعب ستزداد ولن تقل. ولهذا السبب، نجد أن الحركات الأصولية في هذين البلدين أكثر تفهماً لمعسكر «إيراك» وأكثر تقبلاً لصورة الضحية أو المظلوم التي يبثها هذا المعسكر في المنطقة. أما دول الخليج (وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت)، فقد ترتبت عليها بسبب حرب الخليج والعدوان العراقي على الكويت، خسارة فوائضها المالية، واضطرارها إلى تحمل أعباء العجز في موازناتها السنوية لأول مرة منذ اكتشاف النفط. إن سياسة الاحتواء المزدوج، وبخاصة فكرة توظيف الصراع التي تنبع منها، تعرّض هذه الدول لاستنزاف إضافي لمواردها المادية، تلك التي تتطلبها برامج التسلح المقترحة والمعمول بها فعلاً. صحيح أن النظم السياسية في هذه الدول أكثر استقراراً من أنظمة دول التحالف الأخرى، ولكن استنزاف موارد هذه الدول المادية، سيعرّضها لحالات من التوتر والاحتكاك السياسي الداخلي هي في غنى عنه، في مواجهة احتمالات التهديدات الخارجية، لا منها.

(٥) إن التقييم السلبي لسياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، من زاوية هذه الدراسة، أمر لا مفر منه. لقد كان على الإدارة الأميركية، بعد نهاية الحرب الباردة، وبعد التخلص من العقلية الكيسنجرية التي تسيطر على السياسة الأميركية في المنطقة، وفي أعقاب حرب الخليج، أن تنحو نحو إقامة نظام إقليمي أمني في المنطقة العربية. ولكن بدلاً من ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى إضعاف هذه المحاولات

على المستوى الإقليمي («إعلان دمشق» مثلاً)، وإلى اعتماد أسلوب الاتفاقات الأمنية الثنائية، بالرغم من نقطة الضعف المتمثلة في إن هذه الاتفاقات تضمن أمن دول التحالف الخارجي على المدى القصير، من دون أن تفعل شيئاً لاستقرارها وأمنها الداخليين على المديين المتوسط والطويل.

وهناك في الحقيقة بديلان، وليس بديلاً واحداً لسياسة الاحتواء المزدوج، يشتركان في الهدف والمنطلق. البديل الأول هو إقامة نظام أمني إقليمي عربي يحل محل اتفاقية الدفاع العربي المشترك (وربما محل جامعة الدول العربية نفسها)، بدعم الولايات المتحدة ومساندتها هي والدول الغربية التي تجمعها مع دول المنطقة المصلحة المشتركة في دوام الاستقرارين السياسي والاقتصادي فيها. والبديل الثاني هو إقامة نظام إقليمي سياسي واقتصادي وأمني على مستوى مجلس التعاون الخليجي، مبنى على التكامل والتنسيق الكاملين بين دول المجلس، على غرار النظم والترتيبات الأوروبية الغربية.

(٦) إننا عندما نطرح هذين البديلين ندرك تماماً الصعوبات والعقبات التي تعترض إمكانية تحقيقهما على المدى القريب. ولكننا نعتقد أن ليس هناك مفر من مواجهتهما، إن آجلاً أم عاجلاً. إذ لا بد من أن يكون هناك إطار مرجعي لدول المنطقة يجمعها، على اختلاف نظمها الحاكمة، واختلاف تطلعات نخبها الحاكمة. ولا بد من أن ينطوي هذا الإطار المرجعي على معايير ملزمة تنظم العلاقة بين هذه الدول، من دون قسر وإجبار. فإذا كانت مزايا الانضمام إلى نظام إقليمي من هذا النوع تفوق المخاطر التي تحيق بنظام الحكم للدول التي تبقى خارجه، فإن هذا قمين بجعله حلاً مقبولاً للجميع.

إننا نعلم أن دول المنطقة تعيش في مرحلة توازن في التهديد المتبادَل، فإذا كانت الولايات المتحدة، والغرب من ورائها، تستطيع أن ترجح كفة السلام والديموقراطية في سياسة الاحتواء المزدوج المؤقتة، فإننا لا نستطيع أن نفهم لماذا لا تحاول الولايات المتحدة دعم النظام الإقليمي العربي ومساندته، وخصوصاً أن هذا النظام هو البديل الأفضل الذي يوفر السلام والديموقراطية على المدى الطويل.

تعنّت الغرب في حلّ المسألة العراقية

(١) حرب رئيس متَّهَم

الفرق كبير بين الأمن الجماعي في المنطقة، وحسابات الغرب الخاصة. وقد جرى التحذير من مغبة توقيع اتفاقات أمنية منفصلة مع الدول الغربية، وبدلاً من ذلك تدخل المنطقة من خلال مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية، في نظام أمن جماعي

مشترك. ولأن هذا الأمر لم يؤخَذ بالاعتبار، وقع المحذور، ونجحت وسائل الإعلام العربية في تصوير الكويت وكأنها دولة ضالعة في الضربة العسكرية المعروفة للعراق باسم (عملية ثعلب الصحراء ١٩٩٨)، بينما قدمت جميع دول الخليج الدعم اللوجستي، والمرافق لهذه الضربة.

وقد جرى التحذير من أن الرئيس وليم جفرسون كلينتون سوف يلجأ، إن آجلاً أو عاجلاً، إلى إيجاد حرب صغيرة يخوضها لاعتبارات داخلية، أو لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، حسب النمط التاريخي المعتاد. وقد وقعت الحرب الصغيرة فعلاً. ولما كانت الاتفاقات الأمنية لا تتضمن بند مراجعة دورية للقضايا المشتركة، ولا تشترط قناعة الطرف الخليجي بضرر واقع، أو وشيك الوقوع على مصالحه الوطنية، فقد وقعت الضربة، من دون مشاورات كافية، بسبب طابع الاستعجال الذي تمت فيه الضربة، ما لم تكن دول الخليج قد أعطت تفويضاً مفتوحاً لم يُعلَن عنه للولايات المتحدة باستعمال مرافقها العسكرية من دون الحاجة لأخذ الموافقة المسبقة.

هنا، لا بد من التنبه إلى أن من النتائج المباشرة للضربة، أن الولايات المتحدة، بشكل متزايد، سوف تنفرد باتخاذ القرارات من خارج مجلس الأمن، وبالتالي من خارج الشرعية الدولية. وهذا المخرج لمأزق انقسام مجلس الأمن، قد استُعمل في حالة اتفاقية أوسلو (القضية الفلسطينية)، وفي حالة اتفاقية دايتون (قضية البوسنة)، والآن في التفويض غير المكتوب من مجلس الأمن بحق استعمال القوة في العراق. وهذا المحذور له نتيجة سلبية مزدوجة: انعزال الولايات المتحدة وبريطانيا في مجلس الأمن، وانعزال الكويت إعلامياً في العالم العربي.

(٢) إسقاط صدام أم التلاعب به؟

إن علاقة نظام الحكم الحالي في العراق بالغرب، علاقة قديمة تعود إلى بداية الستينيات. ولا نستطيع أن نستعرض هذه العلاقة في السياق الحالي لعدم توفر الوثائق الكافية. ولكنَّ علاقة حميمة نشأت بين النظام الحاكم في العراق والولايات المتحدة منذ الثمانينيات في زمن الرئيسين ريغان وبوش. ولكن منذ بداية حرب الخليج الأولى (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠) بدأت عملية التلاعب بصدام حسين بشكل منظم تحت مختلف الأقنعة، وحتى في أثناء فضيحة «إيران - كونترا»، أي بيع الأسلحة لإيران (وإرسال ربحها إلى عصابات الكونترا في نيكاراغوا، خلافاً لتشريعات صريحة بمنع ذلك، صادرة من الكونغرس)، وفي الوقت نفسه تقديم العون لصدام حسين في حربه ضد إيران.

وعندما حانت الفرصة لإسقاط نظام حكم صدام عند تحرير الكويت، لم يُمنع الحرس الجمهوري من التقهقر، وكان ذلك في متناول اليد، ولم تساند الولايات المتحدة الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق وشماله، وكان ذلك ممكناً. وإنما تُرك العراقيون تحت رحمة قوات الحرس الجمهوري المتقهقرة في الكويت، والزاحفة من بغداد. ومنذ ذلك التاريخ والولايات المتحدة تتلاعب بصدام حسين لمعرفتها الحميمة بسفاهته، وأفقه المحدود، وقدمت له النجاة في الوقت المناسب.

أما ما الذي تغيّر إلى الدرجة التي تجعل الولايات المتحدة وبريطانيا تتحولان من الاحتواء بآلية العقوبات والتفتيش المنظم، إلى اللجوء للقصف من دون وجود استراتيجيا لإسقاط النظام الحاكم في العراق، فهذا أمر غير واضح. وجميع المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا حتى الآن، غير مقنعة، ما لم تكن هناك معلومات لم يعلَن عنها حتى الآن. ولهذا السبب، فإن توقيت الضربة للعراق سيبقى موضع شبهة حتى يُزال الغموض عنها.

(٣) ندمر المدن لنحرّرها

إنّ القول إنّ الولايات المتحدة وبريطانيا تملكان خطة استراتيجية للإطاحة بنظام حكم صدام، هو ادعاء لا يتفق مع واقع الحال. فهذه الخطة، حسب التصريحات الرسمية، تتلخص بالتالي: أولاً، «إننا نريد أن ندمّر قدرة العراق العسكرية وبنيته التحتية، حتى نسرّع في عملية تحريره من براثن الطاغية الذي يحكمه»، والذي ساهمنا في تسليحه ومساندته في السابق. وثانياً، «إننا نريد أن نبقيه في القفص ونضربه ثم نعاود ضربه كلّما حاول الخروج من القفص». وثالثاً «سوف نحاول أن نتعاون مع المعارضة العراقية – أو فصائل 'مختارة' من المعارضة العراقية لتحل محله» (cooperate selectively).

إنّ البند الأول من هذه الخطة الضعيفة، ليس له علاقة مباشرة بأمن الخليج، فقد نجحت فرق التفتيش، باعتراف «اليونيسكوم»، على الرغم من العراقيل والمراوغات التي اصطنعها نظام حكم صدام حسين، في تدمير الجزء الأكبر من «أسلحة الدمار الشامل» التي كان يملكها – وقد أقرّت هيئة الطاقة النووية الدولية بتصفية برنامج العراق النووي، وبإجماع الأدلة المادية –. إنّ الغرب يبالغ كثيراً في قدرات العراق العسكرية. ففي أوج قوة العراق العسكرية لم يستطع أن يهزم قوة عسكرية ضعيفة مثل إيران، في وقت انهيار نظام حكم الشاه، والفوضى التي سادت ذلك البلد في تلك الفترة. بلّ إنّ العراق كاد يُهزم في أعقاب خسارته للفاو، لولا التدخل الغربي لصالحه.

إنّ مسألة تدمير قدرة العراق العسكرية تعود إلى عقيدة الغرب العسكرية في تفضيل اللجوء إلى العنف المسلح، في حل النزاعات المحلية والإقليمية. فبريطانيا كانت أول من استعمل الغازات السامة في العراق في قمع الانتفاضة القبلية التي يطلق عليها ثورة العشرين. ويذكّرنا نيل آشرسون (في **الأوبزرفر** اللندنية، عدد ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٨)، بأنّ قائد الجناح ٤٥ في سلاح الطيران الملكي، آرثر هاريس، قال بارتياح، عندما أُرسل لقمع تمرد قبلي آخر في سنة ١٩٢٤ في العراق: «يعرف الآن العرب والأكراد ما هو القصف الحقيقي في الضحايا والخسائر. . . الآن يعرفون أنّه في خلال ٤٥ دقيقة فإنّ قرية كاملة يمكن أن تمحى من الوجود، وثلث سكانها يقع بين قتيل أو جريح بواسطة أربعة أو خمسة مدافع رشاشة فقط».

هذا النمط من التفكير هو عقيدة استراتيجية عسكرية غربية. وقد سنحت لهاريس هذا، الفرصة ثانية ليؤكد هذه العقيدة بعد ٢١ سنة في درسدن، عندما قام الحلفاء، والحرب العالمية الثانية تلفظ أنفاسها الأخيرة وألمانيا عملياً مهزومة، بقصف مدينة درسدن الألمانية عدة أسابيع متواصلة، من دون أية مقاومة أرضية أو جوية، بحيث حولوها إلى كرة من نار محقتها تماماً في كتلة هائلة من اللهب. هذه العقيدة نفسها عبّر عنها الرائد الأميركي في أعقاب مذبحة «مي لاي» في فيتنام أثناء هجوم السنة الجديدة (ألتت أوفنسف)، التي أبيد فيها سكان قرية فيتنامية كاملة مكونة من المدنيين: «إنّا ندمر المدن لكي نحررها».

هذه العقيدة العسكرية تبدو في أسوأ تجلياتها عندما لا يكون هناك تكافؤ في القوى المتحاربة في جميع معالمها البربرية: اليابانيون في منشوريا، دول المحور في شرق أوروبا، والإسرائيليون في دير ياسين وقانا، والحلفاء في درسدن، والأميركان في فيتنام، والفرنسيون في فيتنام والجزائر، والبلجيكيون والإنكليز في وسط أفريقيا وشرقها، والعراقيون في حلبجة وجزر مجنون.

(٤) القفص لمن رفض

البند الثاني في هذه الخطة، هو أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا تعلمان أنّ فرق التفتيش على الأسلحة المحظورة (اليونيسكوم) سوف لن تعود إلى سابق عهدها، ولذلك فهي ستتحول إلى أسلوب الاحتواء الدموي لنظام حكم صدام حسين على الرغم من الخسائر البشرية والمادية غير المبررة. وهنا أتوقف قليلاً عند الشعار الذي تتبناه بعض الدول العربية متفقة مع الدول الغربية من أنّ: صدام وحده يتحمل مسؤولية الضحايا والخسائر لأنه جلبها هو على شعبه. من الواضح أنّ هذا الكلام غير منطقي إطلاقاً. أي كأننا نقول للمدنيين العراقيين، إننا سنقوم بقصفكم لأن رئيسكم يتحمل هذه المسؤولية.

لا العراقيون ولا أي شعب عربي، يملك الآليات المؤسسية ولا الأدوات الدستورية للاختيار أو للمحاسبة. . . فما بالك بعزل حكامه. ولذلك من غير المنطقي أن يتحمل الشعب مسؤولية أخطاء حكامه أو حماقاتهم. أمّا أنّ استمرار القصف وتزايد أعداد الضحايا وتراكم الخسائر المادية سوف تؤدي إلى تمرد الجيش أو الشعب، فهي مغامرة غير معروفة العواقب في الوقت الحاضر، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ومن هذه النتائج العكسية فقدان الإجماع في مجلس الأمن على هذه الاستراتيجية، وفي تعبئة الشارع العربي ضد الولايات المتحدة وبريطانيا، وبخاصة أمام السياسات المتحيزة لصالح إسرائيل بشكل سافر ومستهجن في الوقت نفسه.

ثم إنّ اللجوء إلى القصف الجوي والعنف المسلح عامة، من دون أن يكون مكملاً لجهود سياسية ودبلوماسية، يدل على الضعف وقلة الحيلة. وهذا ما جعل الضربة العقابية الأميركية للعراق حسب تعبير رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان: «الضربة كانت حتمية، ولكنها غير ضرورية». وإذا ما أضيف هذا العجز في العراق إلى الفشل في تحريك عملية السلام الأميركية في فلسطين، وفي مناطق أخرى من العالم (البوسنة، وكوسوفو، وباكستان والهند، ووسط أفريقيا)، فإنّه قمين بأن يلقي ظلالاً من الشك على قدرة الإدارة الأميركية الحالية على توفير القيادة اللازمة لمواجهة الأزمات الدولية المستحكمة في العالم.

(٥) أأنت هو أم ننتظر غيرك؟

هذا هو السؤال الذي وجهه تلاميذ يوحنا المعمدان عندما أرسلهم إلى يسوع المسيح. وهذا هو السؤال الذي من المناسب أن يلقيه الفلسطينيون على الرئيس وليم جفرسون كلينتون. فقد أصابت قيادةَ «فتح» الحيرةُ بين تأييد الحليف الجديد كلينتون، أو مساندة الصديق القديم صدّام: هل يحرقون الأعلام الأميركية أم يبجّلونها؟ أما دول الخليج، للاعتبارات التي سلف ذكرها، فأولى بها أن تنأى بنفسها عن التحول في الاستراتيجية الأميركية - البريطانية من الاحتواء في ظل الشرعية الدولية، إلى الاحتواء الدموي باستعمال أسلوب القصف الجوي العقابي.

إنّ احتواء النظام العراقي ضروري بسبب نزعاته العدوانية وطموحاته الكيماوية الجرثومية. ولكن القصف الجوي والخسائر البشرية والمادية التي يوقعها لن تحقق الهدف المطلوب. وبالإضافة إلى النتائج غير المتوقعة التي تترتب عليها، فإن من غير المتوقع كذلك أن يقوم نظام حكم ديموقراطي في العراق. وأسلم السبل أمام دول الخليج المطالبة بضمان استمرار التفتيش الذي تقوم به الأمم المتحدة على الأسلحة المحظورة بشكل

محايد، أي من دون التواطؤ مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية، مقابل إعادة النظر في العقوبات الاقتصادية لضمان عدم تضرر المدنيين العراقيين في أحوالهم المعيشية.

أما القول إنّ الكويت مستعدة للتعامل مع الشيطان في محاولتها للحفاظ على استقلالها، فهذا أسلوب خطابي من مخلفات الحرب العالمية الثانية. ولكن الفكرة التي تقف وراء هذا الأسلوب الخطابي، جربها في المرة الأولى الخليفة المعتصم باعتماده على الجند المماليك في الحكم، فحكمنا هؤلاء المماليكُ ألف سنة. والمعنى الحرفي لهذا الأسلوب الخطابي هو أنّ الرحمن قد تخلى عنا مما دفعنا إلى التعامل مع الشيطان.

للكويت بخاصة، ولدول الخليج بعامة، مصلحة حيوية مباشرة في التعامل مع الوضع في العراق بنَفَس طويل، وتصور خاص بها، لا بد من أن يوضع أمام الولايات المتحدة وبريطانيا بوضوح وصراحة. فقد ولّى زمن الحملات العقابية وزمن دبلوماسية البوارج الحربية. كما إنّ مصالحنا في الخليج يمكن أن تتفق مع مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكنّها لا تتطابق بالضرورة.

(٦) الأزمة تتجدد

إنّ ما يحدث في العراق بين صدام حسين وتحالف الأميركان والإنكليز، ليس حالة عابرة أو حادثة عرضية! يحرك صدام حسين قواته كل سنتين تقريباً، ويقوم الأميركان بضربه لإرجاعه إلى الحالة التي كان عليها قبل ذلك؛ وهذه الحالة إنما تدل على طريقة أطراف النزاع في التفكير، وفي علاج عناصر الأزمة المتجددة. ولكن لماذا تتكرر هذه الأزمة؟ وما سر الرتابة في تكرار إحداثها؟ إنّ الإجابة الواضحة عن هذه التساؤلات هي أن استمرار حكم صدام حسين التكريتي البعثي هو أحد أهم عناصر عدم الاستقرار، يضاف إلى استمرار عدوان إسرائيل على العرب. ولكن هذا هو عنصر واحد من عناصر الأزمة المتجددة.

أمّا العنصر الآخر فهو خوف قادة العرب وحكّامهم من استحداث نظم متطورة في إدارة الاقتصاد والمجتمع مبنية على مشاركة شعبية واسعة في الحكم وفي النشاط الاقتصادي، كون هذا الخوف غير عقلاني، وغير مبرر، أثبتته التجارب والأحداث في تاريخ المنطقة العربية المعاصر. ولذلك فنحن في دول الخليج نلجأ إلى الأساليب التقليدية في التفكير في مواجهة الأزمة، كلّما تجددت، أو كلّما أججها صدام حسين بشكل دوري رتيب.

وفي ظل هذا الجو المكفهر للأزمة المتجددة، ما زال حلفاؤنا الأميركان والإنكليز لا يعترفون بأن عدم الإطاحة بحكم صدام حسين كان خطأ استراتيجياً ما زال بالإمكان تلافيه. والذي يؤكد فداحة هذا الخطأ الاستراتيجي، أنّ صدام حسين ما زال، بعد السماح له

بالاحتفاظ بالحرس الجمهوري بكامل تسليحه، يملك روح المبادرة والمباغتة والمناورة(*).

وتحريك قواته (صيف ١٩٩٦) في الشمال، في منطقة آربيل، غيّر المعادلة في تلك المنطقة لصالحه، مهما ضربه الأميركان من الجو، ومهما وسّعوا منطقة الحظر الجوي، لأنه في تحركه الأخير لم يعتمد على الطيران أصلاً، كما إنّ توسيع منطقة حظر الطيران لن يؤثر على قدرته في تحريك حرسه الجمهوري بسلاحه الثقيل في الجنوب.

عندما نطرح موضوع الأزمة المتجددة في المنطقة العربية بهذا الأسلوب، سيتّضح لنا أنّ هناك رأيين ينمان عن تصورين مختلفين للتعامل معهما؛ رأي يقول إنّ الاتفاقات الأمنية التي عقدتها دول الخليج مع دول التحالف الغربي كافية لحماية أمن الخليج، أو حماية كل دولة على حدة على الأقل، وإنّ من الصعب إزاحة صدام حسين أو الإطاحة بحكمه، لأنّ ذلك قمين بالزج بالمنطقة في حالة تلبك واضطراب، علماً بأن الشعوب لا حول لها ولا قوة، وكل الذي نستطيع أن نفعله هو أن نصفق للضربة الأميركية كلّما تحرك صدام.

وهناك رأي آخر، لسان حاله يقول إنّ سبب تجدد الأزمة واستمرارها يعود إمّا إلى سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية، وإمّا إلى رغبة الدول الغربية في إبقاء المنطقة العربية في حالة شلل سياسي، وإمّا إلى عدم وجود بدائل أو إلى عدم تبلورها، وإنّ بالإمكان التعامل مع الأزمة بقصد عدم تكرارها، لأنّ بقاء المنطقة على توازن العنف يؤدي إلى استنزاف موارد المنطقة وإضعافها سياسياً. ولذلك، فإنّ من واجبنا إقناع حلفائنا الغربيين بضرورة جعل إزاحة صدام حسين عن الحكم هدفاً مشتركاً معلناً، وممكناً عملياً. إذ إنّ تحالفنا مع الغرب ليس معناه كتابة شيك على بياض للدول الغربية.

أصحاب الرأي الأول أراحوا واستراحوا، وهم بتفكيرهم السلبي قد أخرجوا أنفسهم من دائرة الجدال والنقاش الموضوعي، ولذلك فإنني لن أتوجه لهم بالحديث لتحويلهم عن قناعاتهم، وإنما حديثي سوف ينصب على تفحص الأسانيد والأدلة التي تدعم الرأي الآخر القائل بضرورة اتباع سياسة واضحة إيجابية للتعامل مع الأزمة بهدف عدم تكرارها أو عدم تجددها، وتبيان كيف أنّ رؤية موضوعية خليجية قد لا تتطابق بالضرورة مع الرؤية الغربية.

(٧) إزاحة صدام: هل هي أمر ممكن؟

هذا السؤال يثير دائماً إجابات متناقضة. الأميركان مثلاً عندما يُسألون هذا السؤال يبتسمون قائلين إن هذا أمر سهل في الكلام، ولكنه صعب في التنفيذ. ويتضايقون من

(*) اعترف الرئيس الأسبق بوش الأب بما معناه عند زيارة الكويت في ٢٠٠١/٢/٢٦، أن سوءَ تقدير حدث في مسألة إسقاط صدام، إذ تُرك هذا الأمر للشعب العراقي.

الاتهام الضمني الذي يوجَّه لهم بأنهم غير جادين في إزاحته عن الحكم، زاعمين أنّ الأمر في غاية الصعوبة. ولذلك فإنهم يبررون قرارهم عدم التعرض لصدام حسين وللحرس الجمهوري في نهاية حرب تحرير الكويت، بعدة مبررات أهمها:

١. أنهم ليسوا مفوضين دولياً بإزاحة صدام.

٢. لأنّ التغيير يجب أن يأتي من الداخل على أيدي العراقيين أنفسهم.

٣. لأنّ اختفاء صدام حسين فجأة سيؤدي إلى حرب أهلية تشجع إيران على التدخل في الجنوب لإقامة دولة شيعية فيه، ويتسبب في تمزيق العراق وتجزئة إقليمه.

٤. سبب آخر لا نعلمه أو لا يُفصح عنه في الوقت الحاضر.

(١) التفويض الدولي: إنّ الاعتقاد بأنّ التحالف الدولي الذي أخرج صدام حسين من الكويت يقتصر على تلك المهمة فقط، مسألة فيها نظر. فالتفويض الدولي وعدم وجوده لم يكونا ليعيقا الغرب في تنفيذ سياسة يُعتقد أنها في صلب إدراكه لمصالحه الحيوية. ففي فيتنام كان هناك إجماع دولي ضد تدخل الولايات المتحدة في منطقة الهند الصينية، ولم يُعَدَّ ذلك معوقاً حقيقياً في حينه، والشيء نفسه ينطبق على بنما ونيكاراغوا. وفي حالة حرب تحرير الكويت، وفي قرارات الإدانة الدولية اللاحقة لصدام حسين، كان هناك، على العكس من حالة فيتنام، إجماع دولي قطعي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لردع صدام حسين عن ممارسة سياسة البطش والتنكيل بشعبه.

إنّ القرارات التي أدّت إلى إقامة مناطق الحظر الجوي، والحظر على تحريك الأسلحة الثقيلة بما فيها الدروع، مستمَدة مباشرة من هذا التفويض الدولي. هل جاءت هذه القرارات متأخرة بعد وقوع المحظور، أم إنها كانت ضمن التصور العام لإدارة الحرب؟ هذا موضوع لا نريد أن نخوض فيه الآن. وقد كان هناك تخوّف من أن يفرط عقد التحالف الدولي لو أنّ القوات الغربية أمرت بدخول بغداد جادة في طلب صدام حسين. وسوف نبيّن في ما بعد أن إزاحة صدام حسين من الحكم لا تتطلب دخول بغداد.

(٢) إزاحة صدام حسين يجب أن تأتي من الداخل: لقد كان في نطاق المحتمل (إن لم يكن الممكن)، أن يسقط نظام حكم صدام حسين، لو أنّ قوات التحالف الدولي منعت قوات الحرس الجمهوري من التحرك في اتجاه الجنوب في المرحلة الأولى، وفي اتجاه الشمال في المرحلة الثانية. لو تحقق ذلك لتحقق مطلب أن تغيير نظام حكم صدام حسين يجب أن يأتي من الداخل، على أيدي العراقيين أنفسهم. ولكن قوات التحالف تركت الحرس الجمهوري يتحرك بحرية نسبية، وسمحت له باستخدام المروحيات والدروع والمدفعية الثقيلة لقمع انتفاضة العراقيين والبطش بالمعارضين له.

لماذا امتنعت قوات التحالف الدولي عن منع صدام حسين من البطش بشعبه في البداية، ثم استحصلت على القرارات الدولية التي تدينه وتمنعه من استخدام الطيران والأسلحة الثقيلة في الشمال، ومن استخدام الطيران فقط في الجنوب؟ هذه مسألة لم تُدرَس بعناية كافية حتى الآن، وهذه المسألة ربما ستكون مدار دراسات عن ملابسات إدارة الصراع مع صدام حسين في المستقبل.

وأنا أزعم أن وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة المرئية منها، أدت دوراً كبيراً في الضغوط على قوات التحالف لاستصدار هذه القرارات، والتي لم يكن التخطيط المسبق سبباً رئيسياً في صدورها. وسوف تلعب وسائل الإعلام هذه دوراً مماثلاً في الصومال وفي البوسنة عندما دخلت صور معاناة العراقيين في منازل سكان العالم على أجهزة التلفزيون بشكل يومي.

(٣) اختفاء صدام سيؤدي إلى حرب أهلية: إذاً، فقد كانت هناك فرصة لإزاحة صدام من الحكم في أعقاب تحرير الكويت، ولكننا تركناها تفلت من أيدينا، فقمنا باستصدار قرارات تحظر عليه استخدام الطيران وتحظر عليه استخدام الأسلحة الثقيلة أو تحريكها في الشمال لمنعه من البطش بالأكراد، وحظرنا عليه فقط استخدام الطيران في الجنوب، وتركناه حراً طليقاً في البطش بالعراقيين في الجنوب... لماذا؟

العذر هنا هو أنّ إضعاف صدام في الشمال ممكن، ولكن إضعافه في الجنوب غير وارد لتمكينه من منع إيران من التدخل في المناطق ذات الأكثرية الشيعية. والمنطق نفسه ينسحب على الاحتفاظ بصدام كثقل موازٍ لإيران في المنطقة. ولم أسمع أو أقرأ أنّ أياً من المحللين والمتابعين السياسيين لأحداث المنطقة العربية، شك أو يشكك في هذا المنطق، أو يطلب أدلة على وجود هذه النوايا لدى إيران، أو على قدرتها في حالة عدم وجود هذه النوايا، على خلق دولة شيعية موالية لها في جنوب العراق، في مواجهة الإجماع الدولي على ضمان حدود العراق ووحدة أراضيه، والإجماع الدولي على عدم احتلال أراضي الغير بالقوة. إنّ من يقول إنّ الاحتفاظ بنظام صدام لمنع وقوع مشروع أو مخطط من هذا النوع، تقع على عاتقه تبعة إثبات هذا الادعاء، ولا علاقة لهذا بموضوع نوايا إيران تجاه منطقة الخليج، مهما تكن الرؤية لتلك النوايا.

إلاّ إنّ هذا لا يعني القبول بادعاء قدرة إيران على تنفيذ مخطط من هذا النوع، من دون أدلة أو قرائن. ثمّ إنّ وصف سكان العراق على أنهم شيعة موالون لإيران، قول فيه شيء كثير من عدم الدقة. فمن المعلوم أن من الصعب التمييز بين الشيعة والسنة في العراق، لأنّ

الشيعة في العراق غير طائفيين وغير متزمتين في الدين عموماً. وأظهرت أحداث التاريخ التزامهم بمصلحة وطنهم ولم يظهر مؤشر واحد في السنوات الثماني لحرب الخليج الأولى على أنهم استجابوا لإغواء إيران أو استجابوا لدعايتها الطائفية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنّ إيران نفسها أذكى من أن تتورط في مشروع يضعها في مواجهة إجماع دولي معادٍ، وتحالف مكوّن من الدول الكبرى بقيادة دولة عظمى وحيدة، ولذلك يعمد المعلقون السياسيون في وسائل الإعلام الغربية إلى تكرار الدعاوى عن مطامع إيران من دون الدليل عليها.

وإذا كانت لوسائل الإعلام الغربية من محاسن في تنبيه الرأي العام العالمي إلى وحشية صدام وبطشه، فإنّ ترديد دعاوى الدبلوماسية الغربية بدون تفكير ناقد متفحص، هي من دون شك من مساوئه.

(٤) سبب آخر لا نعلمه للإبقاء على نظام حكم صدام: إنني لست من الذين يعتقدون بوجود مؤامرة تحاك في السر لتسيير أمور المنطقة، واستثمار صراعاتها وخلافاتها الآنية والتاريخية، لصالح الدول الغربية التي تهيمن على مقدرات العالم. أنا أعتقد أنّ السلوك الفعلي العلني للدول الكبرى يوضح، بما فيه الكفاية، الطرق والأساليب التي تستعملها الدول الكبرى للهيمنة على مقدرات العالم، وهذا لا يحتاج إلى مؤامرة، وإنّما هو السمة البارزة للعلاقات بين الدول والأمم في العصر الحديث، وربما في كل العصور.

ولكن يوجد بالمقابل خطط ومشاريع تتعلق بتنفيذ سياسات عملية في الميدان، ليس من المصلحة ولا الحكمة الإفصاح عنها، ولذلك فهي تُعَدُّ من الأسرار التي يكشف عنها التاريخ والبحث الموضوعي المتقصي في مراحل أو أزمان لاحقة، والسلوك الفعلي العلني للدول الغربية في حالة العراق يدل على أنّ هذه الدول ليس من مصلحتها، حسب تصورّها، إزاحة صدام حسين عن الحكم في المرحلة الحالية. إذ إنّ هناك بشكل اعتيادي، حسب الأعراف السياسية الدولية السائدة الآن، فرقاً كبيراً بين ما تقوله هذه الدول وما تفعله.

(٨) هل هناك سيناريو لإزاحة صدام حسين؟

إذا كانت القراءة للأحداث صحيحة، أو أقرب إلى الصحة من القراءات البديلة الأخرى، فإنّ الاعتقاد بأنّ بقاء صدام حسين في حكم العراق ما زال يخدم أغراضاً مفيدة للغرب، يؤخذ عندهم على أنه مسلمة يقينية لا تخضع للتحليل الموضوعي، وهذا الاعتقاد يضخ باستمرار إلى أجهزة الإعلام الغربية التي تتلقفه بدون تدقيق، بغض النظر عن النوايا الحسنة أو السيئة.

وأكرر مرة أخرى أنّ ليس في هذا مؤامرة. وتحفل وسائل الإعلام الغربية بمؤشرات يمكن أن نراها أدلّة كافية على صدق هذا القول. فالسياسة الأميركية المعلنة في المنطقة العربية في كيفية التعامل مع الدول الشريرة - الخبيثة - مثل العراق وإيران يطلق عليها «الاحتواء المزدوج». إنّ كلمة احتواء تعطي المعنى المقصود بالضبط: استولِ على الشيء، أو سيطر عليه، أو تحكّم بهِ في السياق الحالي. فالقصد هو السيطرة على نظام حكم صدام حسين والتحكم به.

وكلمة «احتواء» ترد مرة أخرى في تبرير الرئيس الأميركي بيل كلينتون للضربة الجوية الأميركية للأهداف العسكرية العراقية «إننا نريد السيطرة عليه (التحكم به) وليس تدميره». أمّا عبارات الجنرال كولن باول فهي أكثر تصويرية باستمرار. فقد ذكر لمراسل (CNN) أنّ الهدف من الضربة الجوية الأميركية الأخيرة كان إعادة صدام حسين إلى الصندوق الذي وضعناه فيه، أمّا الذي لم يقله الجنرال باول فهو: ما دام صدام حسين زعيماً مخادعاً لا يمكن الوثوق به، فإننا يجب أن نكون على أهبة الاستعداد لإعادته إلى الصندوق كلّما حاول الخروج منه. وهذا يعني بالضرورة استمرار الأزمة وتكرارها.

فإذا كان هذا هو واقع الحال، أي عدم وجود خطط عملية لإزاحة صدام حسين من الحكم، فإنّ على دول الخليج أن تضع سياساتها الأمنية والدفاعية والاستراتيجية على هذا الأساس... على أساس استمرار الأزمة وضعف احتمال انفجارها. هل نجحت دول الخليج في وضع سياسات لمجابهة الوضع المتأزم في المنطقة إلى أجل غير معلوم؟

إنّ الاتفاقات الأمنية الثنائية بين دول الخليج والدول الغربية، أوجدت مبدأ استراتيجياً جديداً وهو: إنّ على دول الخليج أن تتحمل عبء الضربة الأولى، ولا تتدخل الدول الغربية ميدانياً إلا في حالة استدعاء الوضع الميداني ذلك التدخل.

إنّ الأحداث الجارية في العراق الآن، تعيد طرح هذا الموضوع على الأذهان. وقد ألحّ السيناتور سام نان على طرحه في مقابلاته التلفزيونية والصحافية. ولكن الأمر الذي يجب أن يشغلنا على المدى الأطول، هو قدرة دول الخليج سياسياً واقتصادياً ونفسياً، على تحمّل استمرار الأزمة السياسية التي تتسبب بها تحركات صدام حسين ومناوراته. وإذا كان من مصلحة دول الخليج والمنطقة العربية عموماً الإسراع بإزاحة صدام حسين، كونها المفتاح لانفراج الأزمة، فإن علينا أن نقنع حلفاءنا الغربيين بوجود مصلحة مشتركة لوضع سيناريو عملي فعلي لإزاحة صدام حسين عن الحكم، وأنّ هذا المطلب هو هدف ممكن التحقيق، وليس كما يصوَّر الآن على أنّه صعب إلى درجة الاستحالة.

(٩) المنطقة العربية من دون صدام حسين

أنا لست من المحللين الاستراتيجيين أو المخططين العسكريين الذين يستطيعون أن يطرحوا خططاً، أو يضعوا سيناريو للإطاحة بحكم صدام حسين، وهو أمر يجب أن نعترف بأنه بالغ التعقيد، بسبب كثرة المتغيرات المتصلة به، والمتطلبات اللازمة. ولكنني لا أتصوّر أن دولة عظمى تلجأ إلى إرسال عملاء إلى شمال العراق لوضع خطة سرية للإطاحة بطاغية متسلط يقوم بتنفيذها حفنة من عملاء الاستخبارات، إلاّ إذا كان القصد هو استبدال طاغية بطاغية، وتسلط بتسلط، كمن يستبدل مغصاً بصداع، كما يقول الشيخ الكواكبي. إنّ الولايات المتحدة، بالطريقة هذه، تضعف نفسها ومكانتها باللجوء إلى أساليب الحرب الباردة.

أليس من الأفضل، حسب قراءتنا للأحداث، أن تدفع الولايات المتحدة بالوضع إلى مرحلة الحسم السياسي والعسكري؟ فلم يبق حظر آخر تستطيع الولايات المتحدة أن تفرضه على العراق بدون إثارة معارضة من بعض الدول الغربية والعربية على حد سواء، كما حدث في الضربة الجوية الأخيرة. وإضافة حظر جديد ذي طابع اقتصادي ربما يكون غير مثمر على المدى القصير، كما إنّ احتمال إعادة تأهيل صدام حسين غير وارد في المدى المنظور، كما تطالب بعض الدول العربية والخليجية. هذه كلّها مبررات كافية لدفع الوضع إلى مرحلة الحسم.

ولا أجد أمامي أي مؤشر يدل على أنّ الدول الغربية راغبة في تبني اقتراح من هذا النوع. بل على العكس، كل المؤشرات تدل على أنّ الدول الغربية تريد طاغية متسلطاً من النوع الذي تستطيع أن تتعايش معه، من النوع السائد في المنطقة العربية ودول العالم الثالث. ولذلك، فقد وجدت من واجبي، حسب قراءتي للوضع العربي، أن أنبّه إلى أنّ حلفاءنا في الدول الغربية لا يصارحوننا بحقيقة نواياهم، ولا يذكرون الأشياء على حقيقتها.

المسألة العراقية بين تعنّت الغرب وتخاذل العرب

(١) أعتقد أن موقف الكويت من المسألة العراقية لا يُقدَّم بطريقة واضحة تخدم مصالحها على المدى البعيد، إذ إن من المنطقي والمعقول أن تتفق «مصالح الكويت» مع مصالح الولايات المتحدة في «الدفاع عن الكويت». ومن المنطقي والمعقول أن تكون لكل منهما مصالحها الخاصة، حسب حساباتها الوطنية وانتماءاتها الإقليمية.

وليس من مصلحة الكويت أن تقف وحيدة مع الولايات المتحدة، في تخطيطها لضربة عسكرية للعراق من دون أهداف سياسية واضحة، ما لم تستهدف هذه الضربة القضاء على نظام الحكم في العراق.

ولما كانت الولايات المتحدة قد تراجعت تماماً عن هذا الهدف (القضاء على النظام)، فلم يعد للكويت مصلحة مباشرة في تأييد الولايات المتحدة في توجيه الضربة العسكرية، لأنها تهدف إلى خدمة مصالح الولايات المتحدة، وحساباتها الخاصة، بحيث لا تستطيع الكويت تحمل أعبائها، وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: لقد رفضت الولايات المتحدة باستمرار النظر إلى أركان القيادة العراقية كمجرمي حرب ومرتكبي جرائم ضد الإنسانية بالرغم من توفر الأدلة والوثائق اللازمة لتوجيه هذا الاتهام. بل سبق للولايات المتحدة أن تغاضت عن استعمال هذه القيادة أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين في السابق (أي بالجرم المشهود)، وليس مجرد امتلاكها ـ بسبب الأزمة الحالية ـ.

ثانياً: إن من يتعمَّد نمط المماطلة والمداورة واختلاق الأزمات الإقليمية والدولية، ومصدر الخطر من استعمال أسلحة الدمار الشامل، هو قيادة النظام الحاكم في العراق. وعليه فإن القضاء على قيادة هذا النظام، وليس أي تخريج آخر للأزمة، هو الحل المناسب والحاسم للمسألة العراقية في المستقبل المنظور.

ثالثاً: ولذلك، فإن توجيه ضربة عسكرية محدودة للعراق، لمجرد إضعاف قدراته العسكرية وتدمير بنيته التحتية، هو من دون شك تعنت امبريالي يستهدف استنزاف المنطقة في سبيل إنقاذ سياسة الاحتواء المزدوج عسكرياً بعد أن ثبت فشلها سياسياً. إن هذه الأهداف المحدودة للضربة قمينة بزج المنطقة العربية في أوضاع مضطربة لا تُعرف عواقبها بدقة كافية.

رابعاً: إن التخلص من القيادة العراقية لن يتحقق بالقصف الجوي وحده، وإنما بتشجيع تمرد شعبي داخل العراق، ومشاركة فعالة للمعارضة العراقية، ومساندة عربية مادية ومعنوية. ولكن تخاذل العرب، شعوباً وحكومات، في تقديم المساندة المطلوبة بسبب خلطهم بين مصالح العراق الوطنية ومصالح قيادته الحالية التسلطية الدموية، يعقد المسألة العراقية ويؤجل حسمها.

(٢) وهناك اعتبار خامس، بالإضافة إلى الاعتبارات الأربعة سابقة الذكر، وهو أن الحروب كقاعدة مهما كان تخطيطها دقيقاً، غالباً ما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة، سلبية أو إيجابية. إن أغلب الدلائل تشير إلى أن النظام الحاكم في بغداد يجيد لعبة التراجع لإدامة حالة التوتر واحتمالات العنف الدموي في المنطقة، كما إن اللجوء إلى الخيار الأول، أي الضربة العسكرية المحدودة أو القصف على طريقة السجادة (carpet bombing) الذي

استُعمل في فيتنام في أيام هنري كيسنجر، لن يؤدي إلى حسم المسألة، وإنما إلى تعقيدها، أو ربما إلى نتائج عكسية. لهذه الاعتبارات، فإن من الأصوب والأسلم للكويت أن تحصر تعاونها مع الولايات المتحدة في إسقاط النظام الحاكم في العراق، بمشاركة عراقية ودعم عربي، بهدف تقديم أركان القيادة العراقية الحالية كمجرمي حرب إلى هيئة قضائية دولية.

كما إن هناك سبباً أو اعتباراً سادساً يجعلنا لا نقبل بضربة عسكرية محدودة من دون هدف أو أهداف سياسية (إسقاط النظام الحاكم)، وهو أن الخسائر البشرية التي لا بد من أن تقع في صفوف المدنيين لا يمكن تبريرها في هذه الحالة، إلا كتعنت امبريالي غربي. والقول الذي تردده بعض وسائل الإعلام العربية، مرددة منطق الولايات المتحدة، لتبرير الضربة العسكرية، بأن نظام حكم صدام حسين وحده يتحمل مسؤولية هذه الخسائر البشرية ومعاناةَ الشعب العراقي، هو منطق أعوج: إذا كان نظام الحكم في العراق ذا طبيعة إجرامية دموية، فكيف نتوقع منه أن يكون رفيقاً بمواطنيه رحوماً بهم عطوفاً عليهم. أليس الأجدى هو أن نخلص العراقيين من بطش نظام حكمهم؟

أما ادعاء وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، بأن الولايات المتحدة أرحم بالعراقيين وأكثر رفقاً بهم من نظام حكم صدام حسين، فهو ادعاء مناف للعقل ولوقائع التاريخ القريب والبعيد، وهو يذكرني بواقعة تسليط البابا البريء إنوسنت الثالث (Pope Innocent III)، الفرسان الفرنسيين في القرن الثالث عشر على المسيحيين الكاثار الذين لا يؤمنون بالعنف، ويعتقدون بالطبيعة الملائكية للسيد المسيح. وعندما سقطت مدينة بزيير (Beziers)، معقل الكاثار، سأل الفرسان الفرنسيون ممثل البابا في المدينة: كيف نفرق بين الكاثار وعامة الكاثوليك؟ أجابهم الممثل الرسولي للبابا: «اقتلوهم جميعاً، وسيعلم الله من هم خاصته من المؤمنين». إذ لا يُعقل أن تتحول دولة امبريالية عظمى إلى منظمة خيرية، كما لا يُعقل أن يتحول صدام حسين إلى بابا نويل، أو سانتاكلوز؟

الثاني من آب/ أغسطس ودائرة الخوف والتخويف

(١) مرت الذكرى العاشرة للغزو العراقي للكويت، والوضع في منطقة الخليج لم يتغير كثيراً عما كان عليه قبل عشر سنوات. وضع العراق السياسي والاقتصادي والمالي يتدهور باستمرار، ويستجدي الأمم المتحدة بذل واستكانة حتى ترضى بأن يبيع نفطه، أو يستورد سلعة ما، ويحاول بكل سذاجة أو غباء إخفاء سلاح محظور على الدول المتخلفة امتلاكه، علماً بأنه لا يملك الإدارة الحديثة، والتقانة المناسبة لمجرد تخزينه، اللتين تحولان دون تحوله إلى وبال على المدنيين بتلويث بيئتهم لأمد طويل.

ودول الخليج لا تملك بديلاً من مسايرة الأميركان في تخبطهم السياسي والدبلوماسي في المنطقة، الذي يتمثل في عدم امتلاكهم، أو عدم رغبتهم في تقديم خطة لتحريك الوضع القائم من الشلل الذي أصابه منذ عشر سنوات. فسياستهم تخضع لأولوية تسوية الوضع بين العرب وإسرائيل قبل الالتفات إلى منطقة الخليج. وهم يعتقدون فعلاً أن بإمكانهم احتواء العنصرين المشاغبين في المنطقة؛ العراق وإيران، إلى أجَل غير مسمى. وربما يكون الأميركان مصيبين في ما يتعلق بمصالحهم هم، ولكن هل استمرار الوضع الاستثنائي في منطقة الخليج من صالح دول الخليج أيضا؟ وهل استمرار تجميد الوضع في المشرق العربي مقصود حتى تقرر إسرائيل نوع التسوية المناسبة لها؟

(٢) الجواب هو بالنفي القطعي. وقد أحسّت بعض دول الخليج بالاحتمالات السلبية لاستمرار الشلل السياسي في المنطقة، فقامت بسلسلة من التحركات الانفرادية المحدودة. ففتحت كل من الإمارات العربية وقطر قنوات دبلوماسية على العراق وإيران، وحافظت عُمان على علاقاتها الجيدة مع إيران. كما قامت قطر وعُمان بمحاولة اختراق غير مجدية في العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

لقد قامت كل دولة من هذه الدول بهذه التحركات من زاوية مخاوفها وتصوراتها الخاصة، وليس كما تدل المعلومات المتوفرة، حسب سياسة خليجية متفق عليها، أو حسب تنسيق إقليمي على المدى الطويل. والشيء نفسه تحاوله سوريا الآن بالتنسيق مع إيران للانفتاح على العراق.

ومع ذلك، فإن ردود فعل حلفائنا الأميركان هو تنظيم حملة تخويف دورية يقوم بها مسؤولوهم الحاليون والسابقون، من العراق وإيران. وتهدف حملة التخويف الدورية هذه إلى بيع سياستهم الموجهة لاحتواء العراق وإيران، وإلى الضغط غير الدبلوماسي في كثير من الأحيان، على دول خليج لتبني عملية «التطبيع» مع إسرائيل، وربما المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية لعملية التطبيع المستمرة، حتى بعد سقوط مشروع بيريس الشرق أوسطي.

كلما أصبح الوقت مناسباً لبيع سلاح جديد لا تحتاج إليه دول الخليج، جاءنا أحد المسؤولين البارزين من الأميركان أو البريطانيين، لتخويفنا من قوة صدام «الهائلة» وأسلحته الجرثومية والكيماوية. كلما تغيرت حكومة أو تغيّر مسؤول سارع بالمجيء إلى الخليج للتخويف من أسلحة إيران وصواريخها وغواصاتها وخططها العدوانية. كلما تنافست شركاتهم على مشروع اقتصادي مربح جاءنا مسؤولوهم مصحوبين بمديري الشركات المتعددة الجنسيات للضغط على حكوماتنا من دون مجاملة أو اعتبار.

(٣) وتعلم حكوماتنا أن الدول الغربية تبالغ باستمرار، لأسباب سياسية أو اقتصادية مفضوحة، بقوة العراق العسكرية التي تركوها هم لصدام ـ أي التي «تبقت له بعد الحرب»ـ، وهي تبالغ أيضاً في قوة إيران العسكرية، وفي قدرتها على تهديد دول الخليج التي تحميها الدول الغربية حسب اتفاقات أمنية طويلة الأجل، وتحميها كذلك الشرعية الدولية. وقد اعترفت الولايات المتحدة نفسها بأنها بالغت، بل قل كذبت، لأسباب تكتيكية أو نفسية في تقدير قوة العراق العسكرية أثناء نهاية الحرب وبعدها.

والدليل على أن حكوماتنا تعلم أن الدول الغربية تتلاعب بالمعلومات حسب أهدافها التكتيكية في ما يتصل بالعراق وإيران، لم تعد تشتري عملية التخويف الموجهة ضد إيران. وأغلب دول الخليج تتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية جيدة معها، لأن حكوماتنا تعلم أن قدرة إيران العسكرية غير موجهة إلى دول الخليج بالأسلوب العراقي نفسه، وتعلم إيران من جهتها أن مصالحها الاقتصادية والسياسية سوف تتضرر بشكل كبير إذا استهدفت الإضرار باستقرار المنطقة.

(٤) وتعلم حكوماتنا كذلك، أن العراق لا يستطيع أن يهدد دول الخليج في الوقت الحاضر، حتى لو أراد ذلك، حسب المعلومات التي تنشرها مراكز المعلومات الغربية نفسها. وتجد حكومات الخليج صعوبة في عدم شراء عملية التخويف التي يوجهها الغربيون من العراق، لسببين على الأقل: (أ) لأن العراق ما زال يماطل في قبول الذّل المفروض عليه من المنظمة الدولية. و(ب) لأن دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، قبلت مضطرة على ما يبدو، وتحت ضغط أميركي، أن تؤجل الدخول في أي مبادرة لتحريك الوضع في منطقة الخليج إلى ما بعد الدفع بعملية التسوية العربية – الإسرائيلية نحو نقطة مناسبة لمصالح الأميركان وإسرائيل معاً.

ولكن هذا لا يعني أن ليس هناك مجال لمبادرات للوصول إلى تسوية للوضع مع العراق، بالتعاون مع الأميركان والدول الغربية، وليس في مواجهة معهم. المشكلة أن حكوماتنا تجامل بشكل دبلوماسي في شراء عملية التخويف الدورية، وقد تنازلت فعلاً عن حقها في طرح مبادرات مستمَدة من مصالحها الخاصة. فقد سبق أن اقترحنا أن تقوم دول الخليج بمشروع تسوية، وليس مصالحة مع العراق، تقبل به تقديم تنازلات متفاوض عليها للعراق، مقابل أن يتحول العراق إلى نظام حكم دستوري تعددي– ولا نقول ديموقراطي – بعد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، على أن يأتي هذا التحول داخلياً، إذا أراد العراق أن يخرج من عزلته وذلّه.

وهناك أيضاً مشروع تسوية مع العراق وإيران معاً، وهو إمّا توسيع مجلس التعاون بضم

هذين البلدين إليه، وإمّا بدخول دول المجلس بشكل جماعي مع هذين البلدين، مقابل ضمانات أمنية وسياسية إقليمية، بحيث تعم المنافع الاقتصادية والدبلوماسية المترتبة على حالة الانفراج السياسي والعسكري، جميع دول المنطقة.

من المحتمل جداً أن تعارض بعض الدول الغربية، وبعض قطاعات الرأي العام في دول الخليج نفسها، مشاريع من هذا النوع. ولكن توفر إرادة سياسية موحدة لدى قادة الخليج، وتبنّي القوى السياسية المستنيرة في الخليج هذه المشاريع، سوف يدفعان الدول الغربية إلى الرضوخ لرغبات دول المنطقة، وهي الطرف المعني أصلاً بأمنها، أو ربما سيدفعانها إلى عدم عرقلة هذه المشاريع على الأقل.

إن استمرارنا في لعب دور الخائف في لعبة التخويف الدورية، بقصد المجاملة وغض النظر عن حالة الجمود الحالية، من دون أن يكون لنا رأي أو سياسة نابعة من مصالحنا الخاصة، قد بدأ يخرج عن حدود المجاملة فعلاً. فقد تحوّل إلى استخفاف متبادل بالعقول: هم يستخفون بعقولنا، ونحن نستخف بعقولهم. فإذا كان نظام العراق لا يشكل خطراً إقليمياً على دول الخليج، فما هو مبرر الاتفاقات الأمنية مع الدول الغربية إذاً؟ ولما كانت الاتفاقات الأمنية قائمة، فما هي ضرورة تخويفنا بشكل دوري، من دون أن يستجد جديد؟

استبانة للنخبة المثقفة في الكويت سنة ١٩٩٥ حول الغزو العراقي للكويت

إن فكرة النخبة المثقفة هي من الأفكار المهمة في ميدان السياسة والثقافة والعمل العام. وقد تغيرت معاني هذه الفكرة ومكوناتها على مرّ العصور. ولكن المعنى الأساسي الذي استقر نسبياً عبر التاريخ هو أن هناك قلّة من الأفراد المتعلمين والمتميزين في قدراتهم، أو ثقافاتهم أو في إتقان عملهم، يحيطون بالحكّام أو متخذي القرار في الحكومة أو في القطاع الخاص. ويمثل هؤلاء مستودع المهارات الذي يستمد منه الأفراد شاغلو المراكز المهمة في الاقتصاد والحكومة والعمل (السياسي) العام، فعلياً أو مستقبلياً، وهذا الملمح دفع المنظرين السياسيين إلى إضافة وصف «الاستراتيجية» إلى مصطلح النخبة.

لقد درجنا منذ «عصر النهضة» العربية الحديثة في الربع الأول من القرن الماضي على أن النخبة المثقفة تشمل القادة السياسيين «اللامعين»، والكتّاب والصحافيين والمحامين، والمتعلمين من ملاّك الأراضي، وعلية القوم. ولذلك يُعَدُّ تكوين النخبة مؤشراً بالغ الأهمية للتغيرات الجارية والطارئة على المجتمع والاقتصاد والملامح العامة للنظام السياسي الحاكم المهيمن على مجريات الأمور في البلاد.

لذا، فإن بإمكاننا أن نلحظ التغير التدريجي الذي طرأ على النخبة المثقفة

«الاستراتيجية»، منذ عهد الاستقلال في دول المشرق، إلى مجيء حكم «العسكر» في الخمسينيات من هذا القرن. في هذه الفترة، أخذت فئات المهندسين، وأصحاب المهن العلمية وأساتذة الجامعات، مراكز متقدمة بالإضافة إلى الكتّاب والأدباء والصحافيين والمحامين، بعد أن انحسر دور ملاّك الأراضي من المتعلمين اللامعين.

أما دول الخليج فقد شهدت ظهور نخبة مثقفة استراتيجية منذ السبعينيات، بعد أن اضطلعت هذه الدول بمسؤولية إدارة شؤونها وانتشار التعليم الجامعي بين مواطنيها. ويشغل أفراد النخبة المثقفة الاستراتيجية الآن مراكز قيادية ومتقدمة في مؤسسات القطاع الخاص، وبيروقراطية الدولة المركزية وهيئاتها الاقتصادية والفنية، وفي الجامعات والمؤسسات الثقافية والقطاع الأهلي غير الحكومي، مثل الجمعيات والروابط المهنية والنقابات.

إذاً، فإن أهمية هذه النخبة لا تنبع من حقيقة أن من يتولى أو يستولي على المناصب القيادية الإدارية والفنية في المجتمع والاقتصاد سيوظَّف من بين أفرادها فقط، وإنما لأن الرأي العام (أو فقدان الرأي العام) السائد بين أفراد النخبة، يمثل مؤشراً بالغ الخطورة على إجماع النخبة أو فقدان إجماع النخبة (وكلاهما مهم). وسبب ذلك يعود إلى أن هذا المؤشر يشير (إلى حد كبير)، إلى الاتجاهات الفعلية والمستقبلية نحو سلَّم الأولويات الوطنية، وإلى درجة الجدية في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتحديات السياسية التي تواجه البلاد.

أهمية إجماع النخبة

ومع الأسف، فإننا اعتدنا على التقليل من أهمية هذا المؤشر (على عكس الدراسات الدورية الغربية التي ترصد تحولاته في الغرب)، لأن أغلب ما تتناوله الكتابة السياسية بالإضافة إلى الاعتقاد السائد لدى عامة المواطنين، هو أن النخبة المثقفة الاستراتيجية (والفعلية أيضاً)، لا تؤدي الدور المهم الذي نعزوه لها، لأن أصحاب القرار سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص، هم قلة لا يزيدون على عدد أصابع اليد، وغالباً ما يكونون من أفراد «العائلات»، وهم لا يقيمون وزناً أو اعتباراً لهذه النخبة. وهذا في رأينا اعتقاد غير دقيق، وغير مبني على أسس موضوعية.

أولاً: إن أفراد النخبة هم من المتميزين في قدراتهم، ونسبة كبيرة منهم من المتعلمين والمؤهلين تأهيلاً عالياً. لذلك، فإننا نفترض أنهم مطلعون مهنياً وسياسياً وثقافياً على ما يجري حولهم وفي العالم. وهم مطلعون كذلك بحكم مراكزهم القيادية والمتقدمة.

ثانياً: إن أفراد النخبة بحكم قربهم من مراكز اتخاذ القرار في الاقتصاد والسياسة

والمجتمع، لذلك يشكل إجماع هذه النخبة أو الرأي العام السائد بين أفرادها، عنصراً مهماً في وضع السياسات العامة. وهنا، يجب أن نلاحظ أن من الطبيعي أن يتفق إجماع النخبة من السياسات الفعلية في الحكومة والمجتمع، وألاّ يتفق إجماع النخبة مع هذه السياسات، بل أن يتخذ مساراً نقدياً أو حتى معارضاً، ولكن من دون أن يعلَن عنه في الصحف، ومن دون أن يتحول إلى حركات سياسية.

ثالثاً: إن إدارة اقتصاد حديث وبيروقراطية مركزية، أصبحت من الصعوبة بمكان على قلة من متخذي القرار، مهما حاولت أن تفعل ذلك معتمدة على جيوش من الموظفين البيروقراطيين غير المؤهلين، كما كانت تفعل في السابق. بل يمكننا أن نتوقع أنه كلما ازداد تعقيد وضع السياسات المختلفة في الاقتصاد والمجتمع، ازدادت أهمية النخبة الاستراتيجية، وأهمية الإجماع بين أفرادها. وهناك بعض المنظرين السياسيين يذهب إلى أبعد من ذلك، ويفترض أن إجماع النخبة (والتزام أفرادها بقواعد اللعبة السياسية المحلية)، شرط أساسي للاستقرار السياسي في البلاد.

وهذا الاستنتاج ينطبق على الدول المنفتحة سياسياً ذات النظام الدستوري الديموقراطي مثل الكويت، وعلى الدول المنغلقة سياسياً ذات النظام التسلطي الاستبدادي مثل العراق. ولكننا يجب أن نستدرك مشيرين إلى أن النظم التسلطية على أهمية دور النخبة الاستراتيجية فيها، تستنزف مستودع المهارات في نخبتها بشكل سريع، بسبب تصفيتها سياسياً أو حتى جسدياً. بينما في الدول المنفتحة سياسياً، يتم تدوير هذه النخبة في المراكز القيادية والمتقدمة. ومن الطبيعي أن تلعب النخبة الاستراتيجية في المجتمعات المنفتحة دوراً أكثر فاعلية وتأثيراً.

لهذه الأسباب مجتمعة، كانت الضرورة ملحة لدراسة مؤشرات إجماع النخبة المثقفة الاستراتيجية في الكويت، من خلال استبانة اتجاهات الرأي بين أفرادها.

والاستبانة تمثل دراسة لاتجاهات الرأي بين أفراد النخبة المثقفة. وقد استهدفت الغزو العراقي للكويت موضوعاً، فقد عمدنا إلى استجلاء ملامح إجماع النخبة، في حالة وجود هذا الإجماع، حتى نتبين الأبعاد والخطط المستقبلية للتعامل مع هذه التجربة المريرة، وتوفير متطلبات عدم تكرارها، ومدى تبلور البدائل أو الحلول البديلة لحل المعضلات السياسية التي تواجه البلاد.

العينة والاستبانة

تكوّنت عينة الاستبانة المستهدفة أو المقصودة، من مائة من المديرين في القطاع الحكومي، والهيئات العامة، أي القطاع العام، ومن المديرين في البنوك وشركات الاستثمار

والشركات أو المكاتب الهندسية والمهنيين الذين يعملون لحسابهم في القطاع الخاص، واشتملت العينة كذلك على أساتذة الجامعة في خمس كليات، وأعضاء المكاتب الاستشارية والبحثية، وأعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات والروابط المهنية والنقابات، أي القطاع الأهلي غير الحكومي. مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الأهلي، هم أيضاً عاملون في القطاع الخاص، أي أنهم غير متفرغين للعمل الأهلي. وتوضح الجداول رقم ١، ٢ و٣، تركيب العينة حسب الوضع الاجتماعي، والتخصص العلمي، وميدان العمل. وهم جمعياً من الكويت.

وقد وزعت على أفراد العينة المستهدَفة استمارات الاستبانة في أماكن عملهم، وفي بعض الأحيان أملوا الإجابات على الباحثين الذين قاموا بجمع البيانات. وكان تجاوب أفراد العينة رائعاً، واهتمت غالبيتهم العظمى بالدراسة، وقد اتسمت إجابتهم بالجدية والحرص. ويجب أن نشير هنا إلى أن القطاع الأهلي، إذا ما أضفنا إليه القطاع الأكاديمي والبحثي والاستشاري، هو أكبر قطاع عمل عام في الكويت، وهذه ظاهرة لا بد من أن تستأثر بالاهتمام.

وقد يختلف البعض معنا في تصنيف هذا القطاع بأن يُلحقه بالقطاع العام فيجعل من الأخير أكبر قطاع عمل، وقد يكون هذا صحيحاً في الأحوال الاعتيادية، إلا أن مجال إبداء الآراء يجعل القطاع الأكاديمي خارج القطاع الحكومي والعام لما يتمتع به الأخير من استقلالية نسبية.

الملاحظة الثانية أن غالبية أفراد العينة هم من حملة الليسانس أو البكالوريوس فما فوق، كما هو متوقع. ونسبة ٨٪ فقط من أفراد العينة هي من الذين يعملون في القطاع الأهلي وبخاصة النقابات المهنية والعمالية. ويتضح كذلك أن التخصصات المهنية (العلوم الإدارية والهندسة والطب)، يزيد عدد أفرادها في النسبة، والعدد (٥٠٪)، عن أصحاب التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية إذ يبلغ عددهم ٤٢٪.

والملاحظة الثالثة أن هناك عينة فرعية ممثلة للقطاع الخاص، وهي المرة الأولى التي يبلغ فيها القطاع الخاص، والذين يشغلون مناصب قيادية فيه، هذه النسبة العالية التي نادراً ما تظهر في استبانات الرأي العام.

أما الاستبانة فقد تكونت من ثمانية أسئلة: ثلاثة منها، أسئلة مفتوحة طُلب فيها من أفراد العينة إبداء آرائهم من دون قيود أو اعتبارات المساحة المخصصة للإجابة. وسؤالان مغلقان طُلبت فيهما الإجابة بنعم أو بلا. وثلاثة أسئلة تجمع خصائص الأسئلة المفتوحة، والمغلقة، على النحو التالي: أجب بنعم أو بلا، وفي حالة الإجابة بنعم، أو في حالة

الإجابة بلا، يرجى ذكر الأسباب، وكان هناك سؤال عن ترتيب الإجابات حسب الأهمية، مع إتاحة الفرصة لإضافة إجابات مذكورة في السؤال. وفي ما يلي نذكر إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان.

الأسباب الحقيقية للغزو

كان السؤال الأول مصوغاً بشكل اعتيادي مألوف ويتكرر باستمرار في الصحافة وفي مجالس المواطنين: بعد مضي خمس سنوات على الغزو العراقي للكويت، نشر العديد من الآراء «والنظريات» والاجتهادات في تفسير دوافع النظام العراقي لغزو الكويت، وفي تفسير خطئه الفادح في الحسابات. ما هو في رأيك الشخصي، السبب أو الأسباب الحقيقية التي دفعت العراق إلى غزو الكويت؟

ومع أن السؤال بصياغته الظاهرة يبدو مكرراً ومألوفاً، إلا أن القصد من ورائه هو محاولة التعرف إلى وجود إجماع حول سبب أو أسباب الغزو بعد مرور خمس سنوات على وقوعه. ويوضح الجدول رقم (٤) صحة ما توقعناه. ولقد تكرر ذكر أن أوضاع العراق الاقتصادية المتردية (٥٤) مرة بين أفراد العينة ويعادل ٢١,٦٪ من إجابات أفراد العينة، وهي أعلى نسبة. وتكرر ذكر أطماع العراق المادية بموارد الكويت ٣٤ مرة (١٣,٦٪)، سبباً ثانياً للغزو. وتكرر ذكر الدوافع النفسية لحكام العراق: انتشاء الطاغوت بنصر مزعوم على إيران ٣١ مرة (١٢,٤٪). ومن السهل ملاحظة أنّ هناك قاسماً مشتركاً أعظم لهذه الإجابات الثلاث، وهو نظام حكم الطاغوت الذي تسبب في أوضاع اقتصادية متردية استنزفت فيها موارد العراق، مما دفع حكام العراق للقيام بالغزو سعياً للخروج من الأزمة.

ولكن السبب الرابع الذي تكرر ذكره ٢٧ مرة أو ما يعادل حوالى ١١٪ من الإجابات، لا يذكر عادة بوضوح وصراحة لدى عامة المواطنين. إنّ خطط الدول الكبرى في استنزاف موارد الخليج كانت سبباً في تشجيع حكام العراق، على الدخول في مغامرة بعد أخرى. وهنا يتضح أنّ من بين أسباب الغزو التي تتداولها النخبة، سبباً لا يذكر عادة، مداراة أو مجاملة لمن ساهموا في تحرير الكويت، ولكنه سبب واقعي من بين الأسباب، يجب أن يذكره من يطلب الموضوعية شهادة للتاريخ.

والسبب السادس للغزو، الذي تكرر ١٧ مرة (بما يعادل حوالى ٧٪ من الإجابات) هو أنّ أوضاع الكويت الداخلية أعطت حكام العراق انطباعاً خاطئاً مؤدّاه أن هناك انشقاقاً كبيراً في المجتمع بين الحكومة وسياساتها المعادية للديموقراطية (حل مجلس الأمة، مقاومة المجلس الوطني. . . إلخ)، وبين المعارضة النشطة لهذه السياسات. وكأنّ هذه المعارضة سوف ترحب بالغزو العراقي حال وقوعه. وهناك قلة من أفراد العينة ممن يلوم المعارضة

الكويتية على نشاطها الذي ولّد هذا الانطباع لدى جيران الكويت. بينما أقلية أخرى ترى أنّ روح العدوانية التي تتسم بها علاقات العراق بجيرانه سوف تتسبب أو تسببت بغزو العراق للكويت، بغض النظر عن كل الاعتبارات الأخرى.

احتمالات غزو عراقي جديد

يتردد بين الحين والآخر على لسان مسؤولين حكوميين وفي الصحف، أنّ احتمالات غزو عراقي جديد ما زالت قائمة، ويُستدل على ذلك بأحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. هل هناك قناعة لدى أفراد النخبة المثقفة بأنّ احتمالات غزو عراقي للكويت ما زالت قائمة؟

هنا ينقسم أفراد العيّنة في الرأي مناصفة، بين من يجيب بنعم (٤٧٪) ومن يجيب بلا (٤٧٪) و (٥٪) لم يكوّنوا رأياً محدداً، كما هو مدرج في الجدول رقم (٥/أ). ما هي الأسس التي استند إليها الفريقان؟

إنّ الذين أجابوا بنعم قد أسسوا إجاباتهم على الاعتبارات التالية: الاعتبار الأول الذي تكرر ٣٢ مرة لدى أفراد العينة (٦٠,٤٪) هو استمرار مطامع العراق المادية بالكويت ومطالبه التاريخية المزعومة. والاعتبار الثاني الذي تكرر عشر مرات (١٨,٨٪) هو أنّ الغزو يوفر مخرجاً للعراق من أزمته الداخلية المتفاقمة. والاعتبار الثالث الذي تكرر خمس مرات هو استمرار خطط الدول الكبرى في إخضاع المنطقة لهيمنتها بإخافتها من حكم الطاغية في العراق. والاعتبار الأخير الذي تكرر أربع مرات، هو أنّ الكويتيين لم يتعلموا من دروس التجربة الأولى، بدليل عودة الأوضاع والممارسات السياسية والاقتصادية الشاذة إلى ما كانت عليه. هذه الاعتبارات مدرجة في الجدول رقم (٥/ب).

أمّا الذين أجابوا بلا فقد أسسوا إجابتهم على الاعتبارات التالية: الاعتبار الأول الذي تكرر ٢٣ مرة (٣٥,٣٪) هو تواجد قوات الحلفاء، وتوقيع الاتفاقات الأمنية مع الدول الكبرى. والاعتبار الثاني هو ضعف العراق الاقتصادي والعسكري، الذي تكرر ذكره ١٧ مرة (٢٦٪ من الإجابات). والثالث، الذي تكرر ٩ مرات (١٣,٨٪)، هو أنّ ترتيبات النظام العالمي الجديد تجعل تكرار الغزو العراقي أمراً بعيد الاحتمال. والرابع الذي تكرر ست مرات (٩,٢٪)، هو أنّ حكام العراق تلقوا درساً من تجربة الغزو الأولى لن ينسوه بسهولة. والإجابات مدرجة في الجدول رقم (٥/ج).

الاستعدادات لتفادي غزو جديد

ما هي الشروط والاستعدادات والخطط التي يتصورها أفراد العينة اللازمة لتفادي احتمالات غزو عراقي جديد للكويت؟

إنّ أغلب الإجابات عن هذا السؤال كانت متوقعة ولم تخرج عن: إقامة علاقات وطيدة مع الغرب (تكرر ٤٨ مرة)، وتوثيق الروابط مع دول مجلس التعاون والمنظمات الدولية (تكرر ٤٧ مرة)، والمطلوب هو تأكيد وتوسيع ما هو قائم الآن من سياسات في هذا السياق. أمّا الإجابة الرابعة، أي بناء قوة عسكرية كويتية وخليجية كبيرة، فهي أكثر ما تكون أملاً وتمنياً مما هو ممكن التحقيق في الوقت الحاضر.

لكن الإجابات الثلاث الأخرى المدرجة في الجدول رقم (٦)، تعكس وعياً سياسياً وحساً وطنياً أكثر مما هو سلوك لفظي. فالإجابة الرابعة التي تكررت ٣٩ مرة لدى أفراد العينة (١٦,٤٪ من الإجابات)، تشدد على تعميق الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية. والإجابة الخامسة وهي المطالبة بتعزيز الديموقراطية وتوسيعها، تكررت ٣٤ مرة أو ١٤,٣٪ من الإجابات. وإذا ما أضفنا الإجابة الرابعة إلى الخامسة، لاتّضح لنا وجود إجماع كبير لدى أفراد العينة يتكرر ٧٣ مرة (٣٠,٧٪ من الإجابات)، يؤكد أنّ تعميق الوحدة الوطنية وتعزيز الديموقراطية يمثلان أهم شرط مطلوب توافره للتصدي لأي غزو عراقي جديد.

أمّا الإجابة السادسة التي تكررت ١٢ مرة بما يعادل ٥ ٪ من الإجابات، فكانت مفاجئة لنا، وهي أنّ هناك قلة من أفراد العينة تعتقد أن على الكويت أن تعمل بشكل فعّال على إقامة نظام ديموقراطي في العراق لأنّ هذا يمثّل خطة لتفادي احتمال غزو عراقي جديد. ويمثل هذا توجهاً مغايراً للتوجه السائد لدى الرأي العام الكويتي بمقاطعة كل ما هو عراقي، ورفض التعامل مع العراق بأية صورة كانت.

ماذا عن المعارضة العراقية؟

كان السؤال محاولة للتعرف إلى اتجاه النخبة المثقفة في الكويت نحو المعارضة العراقية، ورأيها في ما إذا كانت الكويت قد نجحت في تحقيق قدْر من التفاهم معها لترسيخ روح التعاون في المستقبل. فجاءت الإجابة كما توقعنا، وهي مدرجة في الجدول رقم (٧/ أ). فأجاب ٥٠٪ بأنّ شيئاً من هذا لم يحدث، بينما أجاب ١٨٪ من أفراد العينة بنجاح الكويت في تحقيق قدر من التفاهم مع المعارضة العراقية. وأجاب ٣١٪ من أفراد العينة بلا أدري، وهذا يدل على نقص كبير في المعلومات، عن جهود التعاون بين حكومة الكويت والمعارضة العراقية. يضاف إلى ذلك غياب التعاون بين المنظمات الشعبية الكويتية وتنظيمات المعارضة العراقية.

وعندما سُئِل الذين أجابوا بلا عن هذا السؤال، عن أسباب عدم قيام تفاهم بين الكويت والمعارضة العراقية، جاءت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (٧/ ب). فقد تركّزت

أغلبية الإجابات على عدم جدية المعارضة العراقية وعدم تشكيلها قوة فاعلة داخل العراق (تكررت ٢٤ مرة ومثّلت ٣٣,٨٪ من الإجابات)، وعلى عدم وجود ثقة متبادلة بين العراق والكويت مما يمنع قيام تعاون مثمر (تكررت ٢٢ مرة ومثّلت ٣٠,٩٪ من الإجابات)، وعلى عدم وضوح موقف المعارضة العراقية من الكويت (تكررت ١١ مرة ومثّلت ١٥,٥ ٪ من الإجابات)، بالإضافة إلى رفض الغرب الاعتراف بها وطغيان الطابع الطائفي عليها.

الترتيبات الأمنية الحالية

هل يعتقد أفراد العينة أنّ الترتيبات الأمنية الحالية التي توصّلت إليها الكويت مع الولايات المتحدة ودول «إعلان دمشق»، كافية لضمان أمن الكويت؟

يتضح من الإجابات في الجدول رقم (٨) أنّ العينة منقسمة على نفسها في ما يتّصل بالترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة، ومجمعة على عدم كفاية هذه الترتيبات مع دول «إعلان دمشق». ولكن نسبة ٤٨٪ من الأفراد الذين يعتقدون بعدم كفاية الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة هي نسبة كبيرة فعلاً. إذ يبدو أنّ أفراد العينة يعتقدون بضرورة توفير غطاء أمني أيضاً، فمجرد الاعتماد على الولايات المتحدة وحده لا يكفي على المدى البعيد.

أين نجد هذا الغطاء الأمني الإضافي؟ لذلك سُئِل أفراد العينة: هل يمثل البديل الشرق أوسطي، حسب الصيغة المطروحة حالياً لإطار جامعة الدول العربية؟

الإجابة المدرجة في الجدول رقم (٩) توضح بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ النخبة المثقفة الكويتية ترفض الصيغة الحالية للمشروع الشرق أوسطي الذي يجمع الدول العربية مع إسرائيل وتركيا وإيران والعراق مستقبلاً، بأغلبية ٦١٪ إلى ٢٢٪، بينما يبدو أنّ ١٢٪ من أفراد العينة لم يكوّنوا رأياً نهائياً، أو أنّهم غير مطّلعين على تفاصيل صيغة البديل الشرق أوسطي. وبالنسبة نفسها تقريباً، يفضل أفراد العينة إطاراً دولياً أوسع، ربّما في إطار الأمم المتحدة لضمان أمن الكويت.

ترتيب الأولويات الوطنية

هل تملك النخبة المثقفة الاستراتيجية إجماعاً حول ترتيب الأولويات الوطنية، وحول إدراك خطورة المشكلات الاجتماعية من الأكثر إلحاحاً إلى الأقل إلحاحاً؟

كما توقعنا من دراساتنا السابقة، وكما يتّضح من إجابات أفراد العينة السابقة، يعكس الجدول رقم (١٠) وجود إجماع واضح للنخبة حول ترتيب الأولويات الوطنية. فقد حظيت مسألة الديموقراطية والنواقص في التطبيق الديموقراطي بالمرتبة الأولى، بما يعادل ٢٥٪ من

الإجابات، والعجز في الموازنة العامة في المرتبة الثانية بما يعادل ١٩٪ من الإجابات، ومشكلة الجنسية والبدون(*) في المرتبة الثالثة بما يعادل ١٨٪ من الإجابات.

وجاءت ضرورة تصحيح التركيبة السكانية في المرتبة الرابعة بما يعادل ١٠ ٪ من إجابات أفراد العينة. أمّا التعامل الإقليمي على مستوى مجلس التعاون فجاء في المرتبة الخامسة. والمعوِّقات البيروقراطية للنشاط الاقتصادي في البلاد جاءت في المرتبة السادسة. وهذه النتائج متوافقة بشكل كبير مع نتائج دراسة سابقة لجريدة **القبس** الكويتية حول القضايا العامة وتقييم الخدمات العامة.

معضلة الأمن على مستوى الخليج

وعن أمر ضمان مستقبل آمن، كان السؤال الثامن والأخير يشكل معضلة أو لغزاً: وكما نعلم، فإنّ دول الخليج مجتمعة تمتلك موارد مالية ضخمة، ولكنها مجتمعة أيضاً لا تستطيع الدفاع عن نفسها بجهودها الذاتية، ولذلك تتسم علاقاتها بالدول الغربية بعدم الندية، مما يمنعها من توظيف مواردها الضخمة بشكل مجد، يُترجَم إلى رصيد سياسي ونفوذ إقليمي. إذا اتفقت مع هذا الرأي، كيف يمكن معالجة هذه المعضلة السياسية، في ضوء ما يحكى عن فشل خطط التكامل والتنسيق في إطار مجلس التعاون الخليجي بعد تحرير الكويت؟

امتنع نصف أفراد العينة عن الإجابة عن هذا السؤال، إمّا لاختلافهم بالرأي مع منطق السؤال، أو لاعتقادهم بأنّ أصحاب الاختصاص هم أقدر على الإجابة عنه. أمّا الذين اجتهدوا بالإجابة فقد تركّزت إجاباتهم على ثلاثة حلول: أول اثنين منها لا يخرجان عما هو معمول به الآن، والحل الثالث يمثّل السمة العامة للنخبة المثقفة الكويتية، وهي السمة الليبرالية التي تطالب بمزيد من الانفتاح السياسي، كما هو موضح في الجدول رقم (١١).

فقد تكررت الإجابة لدى ٢٠٪ من أفراد النخبة، بأنّ الحل هو في الاعتماد الكلي على الغرب عسكرياً واقتصادياً. وبالنسبة نفسها تكررت الإجابة بأنّ الحل يكمن في بناء قوة عسكرية عالية التقنية، لا تتطلب أعداداً كبيرة من الجنود. بينما تكررت الإجابة لدى ١٠٪ من أفراد العينة بالمطالبة بالإصلاح السياسي في دول الخليج، وبمزيد من الانفتاح على الشعوب. ويبدو أنّ المقصود بذلك - من الإجابات المطولة لبعض أفراد العينة - هو مزيد من المشاركة السياسية في هذه البلدان.

أمّا بقية الإجابات فهي لا تخلو من بعض المفاجآت، ولا تخلو أحياناً من الطرافة

(*) البدون: كلمة شائعة في الكويت تعني مجهول الجنسية!

والابتكار. فقد تكررت المطالبة لدى ٥٪ من أفراد العينة بأنّ تنتهج دول الخليج سياسة محايدة مستقلة عن الغرب. وتكررت الإجابة لدى ٥٪ أخرى بأنّ تسعى دول الخليج إلى إقامة اتحاد فدرالي في ما بينها. وأقلية مكونة من ٥٪ أخرى طالبت بأن تسعى دول الخليج نحو إقامة سوق خليجية مشتركة (أنظر التفاصيل في الجدول رقم ١١).

وهناك أعداد أقل من أفراد العينة طالبت بحلول أكثر طرافة، أو قل أكثر جرأة؛ مثلاً هناك من اعتقد أن حل معضلة الدفاع عن موارد دول الخليج يكون بتشجيع «الاستيطان» العربي في منطقة الخليج. . . وأفراد قليلون آخرون طالبوا بإقامة وحدة اندماجية بين دول الخليج. وأفراد أقل اختلفوا تماماً مع هذا الرأي وحذّروا من التفكير في وحدة اندماجية في الخليج. أمّا الحل الأكثر طرافة عند اثنين من أفراد العينة، فهو مطالبتهما بأن يكون هناك «دولة قائدة» بين دول الخليج تقوم بالتنسيق والتخطيط في ما بينها من دون أن تحاول الانفراد بالهيمنة عليها، مع محافظة هذه الدول على كياناتها المستقلة. وهناك عدد قليل اعتقد أنّ الحل يكمن في تطبيق الشريعة الإسلامية.

خاتمة

كان المنطلق في هذه الدراسة، أنّ هناك نخبة مثقفة استراتيجية فاعلة، وأنّ رصد اتجاهات هذه النخبة يمكن أن يكون مؤشراً مهماً على الاتجاهات المستقبلية، للتعامل مع القضايا الوطنية الرئيسية والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد. وكان موضوع الغزو العراقي للكويت دراسة حالة في سعينا للكشف عن إجماع النخبة.

وقد تجلى هذا الإجماع في تفسير النخبة للأسباب الحقيقية للغزو العراقي، بإرجاع هذه الأسباب إلى أوضاع العراق الاقتصادية، وأطماعه المادية بالكويت. كما شخّصت نسبة لافتة للنظر من أفراد النخبة، سبباً إضافياً، وهو خطط الدول الغربية الكبرى في استغلال حكم الطاغية في العراق لاستنزاف موارد الخليج.

وانقسمت النخبة المثقفة الكويتية في الرأي حول احتمالات غزو عراقي جديد. وبرر الذين توقعّوا غزواً جديداً رأيهم بسبب استمرار مطالبة النظام العراقي بالكويت، على الرغم من اعترافه رسمياً بحدود الكويت الدولية. وبرر الذين استبعدوا الغزو رأيهم بتواجد قوات التحالف الدولي في المنطقة وبضعف العراق الاقتصادي والعسكري.

واتفقت أغلبية أفراد العينة من النخبة المثقفة على أنّ تعميق الوحدة الوطنية وتعزيز الديموقراطية ومصارحة الشعب، هي من أهم مستلزمات التصدي لعدوان عراقي جديد. واتفقت أغلبية أفراد العينة أيضاً على عدم جدية المعارضة العراقية أو فاعليتها، وعدم الثقة

بنواياها ومواقفها نحو الكويت. واشتكت نسبة لا بأس بها من نقص في المعلومات عن المعارضة العراقية، وغياب دور المنظمات الأهلية غير الحكومية في الوصول إلى تفاهم مع هذه المعارضة.

واستبعدت أغلبية أفراد العينة من النخبة المثقفة، أن يكون للترتيبات الأمنية مع دول «إعلان دمشق» أي تأثير على الضمانات الأمنية للكويت. لكنّها انقسمت في الرأي حول اعتبار الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة كافية بحد ذاتها، فطالبت بأن تكون هناك ضمانات إضافية تحسباً لأي تغيير في الولايات المتحدة وحساباتها في المستقبل. وأجمعت العينة على رفض البديل الشرق أوسطي بصيغته الحالية، وفضّلت بديلاً دولياً أوسع، ولكن من دون تحديد معالمه بالتفصيل في الوقت الحاضر.

ومرة أخرى، يُجمع أفراد العينة للنخبة المثقفة والقيادية الكويتية، على أنّ معالجة النواقص في التطبيق الديموقراطي تحتل مكانة مرموقة في سلّم أولويات اهتماماتها، تليها معالجة العجز في الميزانية، ثم معالجة مشكلات قانون الجنسية وقضية «البدون» الإنسانية، ثم معالجة التركيبة السكانية، ومن ثم علاج المعوقات البيروقراطية للنشاط الاقتصادي في البلاد.

ومرة أخرى، أكّدت أغلبية العينة أنّ الإصلاح السياسي وزيادة المشاركة السياسية في دول الخليج، هما أفضل ضمان للحفاظ على أمنها في المدى البعيد، بالإضافة إلى التعاون مع الغرب، وبناء القدرات العسكرية الذاتية ذات المستوى التقني العالي.

جدول رقم (١)

العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة	العدد	النسبة المئوية
متزوج	٨٧	٨٧ ٪
أعزب	١١	١١ ٪
غيره	٢	٢ ٪
المجموع	١٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٢)

العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
علوم اجتماعية وإنسانية	٤٢	٤٢ ٪
العلوم والهندسة والطب	٢٣	٢٣ ٪
العلوم الإدارية والمحاسبة	٢٧	٢٧ ٪
الدبلوم وما دونه	٨	٨ ٪
المجموع	١٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣)

العينة حسب ميدان العمل

ميدان العمل	العدد	النسبة المئوية
القطاع العام	٢٦	٢٦ ٪
القطاع الخاص	٢٨	٢٨ ٪
القطاع الأهلي (بما فيه الجامعة ومراكز البحوث)	٤٦	٤٦ ٪
المجموع	١٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٤)

ما هي الأسباب الحقيقية للغزو العراقي للكويت؟

السبب	العدد (أ) *	النسبة ٪
- أوضاع العراق الاقتصادية المتردية (بعد حرب الخليج)	٥٤	٢١,٦ ٪
- أطماع العراق المادية بموارد في الكويت	٣٤	١٣,٦ ٪
- الدوافع النفسية لحكام العراق (نشوة النصر في حرب الخليج الأولى)	٣١	١٢,٤ ٪
- خطط الدول الكبرى في استنزاف موارد الخليج	٢٧	١٠,٨ ٪
- المطالب التاريخية المزعومة للعراق بالكويت	٢٠	٨,٠ ٪
- عدوانية حكام العراق في علاقاتهم بجيرانهم	١٩	٧,٦ ٪
- أوضاع الكويت الداخلية (غياب الديموقراطية ونشاط المعارضة)	١٧	٦,٨ ٪
- أسباب أخرى		

* (أ) العدد أكبر من مائة، لأن من حق أفراد العينة ذكر أكثر من سبب واحد في هذه الإجابة.

جدول رقم (٥/أ)

هل ما زالت احتمالات الغزو العراقي للكويت قائمة الآن؟

الإجابة	النسبة المئوية
نعم	٤٧ ٪
لا	٤٧ ٪
لا أدري	٥ ٪
لم يذكر	١ ٪
المجموع	١٠٠ ٪

جدول رقم (٥/ب)

في حالة الإجابة بنعم، رجاء اذكر الأسباب

السبب	العدد	النسبة ٪
- استمرار مطامع العراق المادية ومطالبه التاريخية	٣٢	٦٠,٤ ٪
- مخرج للعراق من أزمته الداخلية المستمرة	١٠	١٨,٨ ٪
- خطط الدول الكبرى في السيطرة على المنطقة	٥	٩,٤ ٪
- عدم تعلم الكويت من دروس التجربة الأولى	٤	٧,٥ ٪
- أسباب أخرى	٢	٣,٦ ٪

جدول رقم (٥/ج)

في حالة الإجابة بلا، رجاء اذكر الأسباب

السبب	العدد	النسبة ٪
- تواجد قوات التحالف وتوقيع الاتفاقات الأمنية	٢٣	٣٥,٣ ٪
- ضعف العراق الاقتصادي والعسكري	١٧	٢٦,١ ٪
- ترتيبات النظام الدولي الجديد	٩	١٣,٨ ٪
- تلقين حكام العراق درساً قاسياً في المرة الأولى	٦	٩,٢ ٪
- أسباب أخرى	٤	٦ ٪

جدول رقم (٦)

ما هي الاستعدادات اللاّزمة للتصدي لغزو عراقي آخر؟

الاستعدادات	العدد	النسبة ٪
- إقامة علاقات وطيدة مع الغرب (وبخاصة الولايات المتحدة)	٤٨	٢٠,٢ ٪
- توثيق الروابط مع مجلس التعاون والمنظمات الدولية	٤٧	١٩,٨ ٪
- بناء قوة عسكرية كويتية وخليجية	٤٣	١٨,١ ٪
- تعميق الوحدة الوطنية (الجبهة الداخلية)	٣٩	١٦,٤ ٪
- تعزيز الديموقراطية وتوعية الشعب بالمخاطر	٣٤	١٤,٣ ٪
- المساعدة على إقامة نظام ديموقراطي في العراق	١٢	٥ ٪
- استعدادات أخرى	١٠	٤,٥ ٪

جدول رقم (٧/أ)

هل نجحت الكويت في الوصول إلى تفاهم مع المعارضة العراقية؟

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٨	١٨ ٪
لا	٥٠	٥٠ ٪
لا أدري	٣١	٣١ ٪
لم يذكر	١	١ ٪
المجموع	١٠٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٧/ب)

في حالة الإجابة بلا، اذكر الأسباب

السبب	العدد	النسبة ٪
– عدم جدية وضعف المعارضة العراقية	٢٤	٣٣,٨ ٪
– عدم الثقة المتبادلة بين العراق والكويت	٢٢	٣٠,٩ ٪
– عدم وضوح موقف المعارضة العراقية في الكويت	١١	١٥,٥ ٪
– عدم اعتراف الغرب بالمعارضة العراقية، وعدم دعمه لها	٧	٩,٨ ٪
– طغيان الطابع الطائفي على المعارضة العراقية	٤	٥,٦ ٪
– أسباب أخرى	٣	٤,٢ ٪

جدول رقم (٨)

هل الترتيبات الأمنية التالية كافية لضمان أمن الكويت الاقتصادي والعسكري؟

(١) الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة		
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
كافية	٤٨	٤٨ ٪
غير كافية	٤٧	٤٧ ٪
لا أدري	٥	٥ ٪
المجموع	١٠٠	١٠٠ ٪

(٢) الترتيبات الأمنية مع دول «إعلان دمشق»		
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
كافية	١١	٪ ١١
غير كافية	٧٠	٪ ٧٠
لا أدري	١٦	٪ ١٦
لم يذكر	٣	٪ ٣
المجموع	١٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (٩)

هل تعتقد أنّ الكويت بحاجة إلى إطار بديل للجامعة العربية؟

(١) بديل شرق أوسطي حسب الصيغة المطروحة حالياً		
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٢	٪ ٢٢
لا	٦١	٪ ٦١
لا أدري	١٢	٪ ١٢
لم يذكر	٥	٪ ٥
المجموع	١٠٠	٪ ١٠٠
(٢) بديل دولي أوسع (في إطار الأمم المتحدة مثلاً)		
الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٣	٪ ٦٣
لا	٢٢	٪ ٢٢
لا أدري	١٥	٪ ١٥
المجموع	١٠٠	٪ ١٠٠

جدول رقم (١٠)

ترتيب أفراد العينة للمشكلات الاجتماعية والقضايا الداخلية حسب خطورتها وأولويات معالجتها (أ) *

النسبة المئوية للذين أجابوا	القضية	الترتيب
٢٥ ٪	النواقص في تطبيق الديموقراطية	١
١٩ ٪	العجز في الموازنة العامة للدولة	٢
١٨ ٪	مشكلات الجنسية والبدون	٣
١٠ ٪	التركيبة السكانية	٤
٧ ٪	التكامل الإقليمي على مستوى مجلس التعاون	٥
٥ ٪	المعوقات البيروقراطية للنشاط الاقتصادي	٦
١ ٪	إصلاح التعليم وتطوير سياساته معالجة التفرقة الطائفية والقبلية	٧
١ ٪	سياسة بعيدة المدى للتخصيص	٨

* (أ) يرجى الرجوع إلى دراسة القبس الميدانية حول المشكلات الاجتماعية والخدمات العامة لسنة ١٩٩٥ للمقارنة.

جدول رقم (١١)

كيف يمكن معالجة معضلة وفرة الموارد وضعف القدرة على الدفاع عنها في دول الخليج؟

نسبة الذين أجابوا	الحل المقترح
٢٠ ٪	- الاعتماد على الغرب عسكرياً واقتصادياً
٢٠ ٪	- بناء قدرات عسكرية عالية التقنية
١٠ ٪	- الإصلاح السياسي ومزيد من الانفتاح على الشعوب
٥ ٪	- انتهاج سياسة محايدة مستقلة عن الغرب
٥ ٪	- محاولة الوصول إلى إجماع حول حل القضايا المصيرية
٥ ٪	- تفعيل «إعلان دمشق» حسب صيغة أكثر تطوراً
٥ ٪	- السعي إلى تحقيق اتحاد فدرالي بين دول الخليج
٥ ٪	- السعي لإقامة سوق خليجية مشتركة
٥ ٪	- السعي إلى إيجاد إطار عربي للتعاون أوسع من الصيغ المطروحة حالياً
٨,٦ ٪	- حلول أخرى

تهافت ادعاءات العراق بشأن ضم الكويت

لا بد بداية، من وضع الأزمة القائمة بين الكويت والعراق في سياقها التاريخي؛ إذ ليس لادعاءات العراق بأن الكويت جزء من العراق أي سند تاريخي، إذا أريد بهذا الادعاء فصل قضية الانتماء العربي عن الواقع القطري. فانتماء الدول العربية لبعضها البعض من المسلمات التي نصت عليها أغلب الدساتير العربية. ولكن انتماء الكويت إلى العراق ادعاء لم ينشأ إلا بعد قيام الدولة القطرية في العراق. وحتى بعد قيام الدولة القطرية في العراق سنة ١٩٢٢، لم يُطرح هذا الادعاء على بساط البحث الجدي، واستند بشكل كامل إلى ترتيبات الحكم العثماني في العراق التي لم تؤد إلى ممارسة سيطرة فعلية على الكويت في أي وقت من الأوقات.

ولذلك، فإن ادعاء العراق بمشروعية ضم الكويت إليه - من جهة أخرى - لم يقم على أساس مطلب شعبي (سواء كان كويتياً أو عراقياً)، مثلما كان انتماء العراق إلى سوريا

وفلسطين مطلباً شعبياً في ذلك الوقت (في العشرينيات من القرن العشرين). ظهر هذا الادعاء ضمن تصورات النخبة الحاكمة لدور العراق الاستراتيجي - الإقليمي على المستوى العربي في منتصف الثلاثينيات. وقد ظهر كأداة للمناورة استغلتها النخبة الحاكمة (في زمن الملك غازي، ثم بدرجة أقل في دوائر الحكم السعيدي - نسبة لنوري السعيد). فقد جاء هذا الادعاء كتعبير عن رغبة العراق في لعب دور قيادي على المستوى الإقليمي، وقد أحبط طموح العراق القيادي ليس من قبل الكويت، وإنما على يد التفاهم المصري - السوري - السعودي، الذي ما زال قائما حتى اليوم.

في ذلك الوقت، لم يفكر العراق في التوسع نحو الخليج كجزء من خطته الاستراتيجية، وإنما اتجه إلى الدخول في لعبة الأحلاف العسكرية، فدخل في حلف بغداد مع إيران وباكستان وتركيا والأردن، ثم اتجه إلى تكوين تحالف استراتيجي مع الأردن في مشروع دولة الاتحاد العربي، لمواجهة التفاهم المصري - السوري - السعودي. وحتى بعد انهيار الحكم المدني في العراق سنة ١٩٥٨، جاء طرح نظام حكم قاسم لشعار ضم الكويت، ليس بقصد الدخول كمنافس استراتيجي لإيران في الخليج، وإنما كوارث لادعاء من دون سند تاريخي، ولم يُعَدْ طرح هذا الادعاء بهذه الصيغة إلا بعد إذلال إيران للعراق في اتفاق الجزائر سنة ١٩٧٥.

والثابت تاريخياً، أن رجال الدولة في العراق أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وكامل الجادرجي وعبد الرحمن البزاز، لم يلتفتوا إلى هذا الادعاء، ولم يأخذوه مأخذ الجد. بل إن التيار القومي في العراق والصحافة الوطنية العراقية أظهرا اهتماماً شديداً وتعاطفاً قوياً مع مطالب الكويتيين الوطنية والقومية منذ العشرينيات، وبخاصة في سنة ١٩٣٨ في أثناء أحداث «سنة المجلس» التشريعي وما بعدها. وقد استمرت روحية التعاطف والتعايش بين الشعبين الكويتي والعراقي بالرغم من ادعاءات النخبة السياسية الحاكمة في العراق بمشروعية ضم الكويت إلى العراق. والكويتيون بحكم انتمائهم العربي وتركيبتهم الديموغرافية (صلاتهم القبلية والعائلية مع العراق)، وتاريخ الجوار الطويل بينهما، لم يجدوا مبرراً للنظر إلى العراق بروح العداء أو التوجس، حتى سقط الحكم المدني فأصبح الشعب العراقي بالتالي ضحية لأهواء مؤسسته العسكرية ومغامراتها.

مصادر التهديد المتولِّدة من الوضع القائم في العراق

إيراد هذه الملاحظات التمهيدية يؤكد بعض القناعات المستمَدة من الفهم المتوازن لوقائع التاريخ: إن الادعاء بمشروعية ضم الكويت للعراق لا يستند إلى أساس تاريخي،

وإن هذا الادعاء لم يكن حتى مجيء العسكر إلى الحكم في العراق مطلباً شعبياً، بل إنه يدخل ضمن تصورات حكم العسكر (وثم التحالف البعثي - العسكري القبلي الحاكم في العراق) لدور العراق في لعبة التوازنات الإقليمية. وهذه التصورات -كما أثبتت الوقائع- تستند إلى تحليل جيوسياسي خاطئ، يفتقر إلى المشروعية القومية والقانونية.

فالمسائل العالقة بين الكويت والعراق لا يمكن حلها بأسلوب الضم واستعمال القوة في بيئة العلاقات الدولية الحالية. وجميع المسائل العالقة مثل مسألة المنفذ البحري ومسألة الاستغلال المشترك لحقول النفط وغيرهما، كلها أمور قابلة للتفاوض والتفاهم على المدى الطويل من دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة. ثم إن انهيار النظام الحاكم الحالي في العراق لا ينهي جميع المسائل العالقة، كما إنه لا يعني أن جميع مصادر التهديد لكيان العراق السياسي، وللعلاقات الكويتية - العراقية، ولدور العراق الإقليمي في الخليج أو المشرق العربي، قد انتهت، أو أن مكامن الخطر قد زالت.

إن خطر تقسيم العراق إلى دويلات قومية (في حالة الأكراد)، أو طائفية (في حالة الشيعة)، أو إقطاعيات قبلية (في جميع الأحوال)، هو أشد المخاطر وقعاً على الكويت ودول الخليج، وعلى العراق نفسه. وأعتقد أن استمرار تطبيق السياسات الغربية الحالية إزاء العراق، سوف تؤدي إلى تقسيم فعلي للعراق على المدى القريب. ومصدر الخطر هو خلق كيانات متعادية وفي حالة توتر وتأزم مستمرين، ليس على مسألة حدود الإقليم فقط، وإنما على مسألة توزيع الدخل من النفط، وعلى مسألة شكل النظام السياسي الذي سيجمع هذه الكيانات في إطار واحد.

المعارضة العراقية في الخارج دخلت فعلاً في مساجلات طويلة حول شكل هذا النظام السياسي؛ هل هو فدرالية، أم هو دولة لامركزية، أم هو يتضمن وطناً قومياً للأكراد في الشمال. ولا ننسى أن هذا المصطلح - وطناً قومياً - قد استُعمل كمبرر ابتكره الغرب لخلق دولة إسرائيل. ومن المرجَّح أن المسألة الكردية سوف لن تُحسم بإقامة وطن قومي للأكراد في العراق، ما لم يشمل هذا الوطن القومي إيران وتركيا، بالإضافة إلى العراق. وهو مطلب قومي كردي مشروع، تمنع توازنات القوى الإقليمية، وأوضاع السياسة الدولية، إمكان تحقيقه. وعدم حسم المسألة الكردية يمثل مصدر خطر جديداً، ويتمثل بجرّ دول الجوار إلى الدخول كأطراف متنازعة في الصراع العراقي الداخلي القادم، وفي الصراع الداخلي بين القوى الكردية المتنافسة.

أما خطر تقسيم العراق إلى كيانات قبلية طائفية، إذا ما تحول إلى واقع فعلي، فسيكون أشد وقعاً على المنطقة العربية في غرب آسيا والجزيرة العربية. أولاً: سيشمل التقسيم

القبلي الطائفي كيان العراق كله: فالأكراد منقسمون فعلياً: قبلياً وسياسياً، إلى ثلاثة أجنحة يرأسها أغوات قبليون أو سياسيون: جناح طالباني، جناح البرزاني، وجناح القبائل الموالي للحكومة المركزية. ثم هناك سُنة وادي دجلة الشمالي وسُنة الفرات الأوسط، بالإضافة إلى تكتلات الشيعة القبلية والطائفية المتعددة. ولما كان الانتماء القبلي/الطائفي عنصراً متفجراً غير مستقر بطبيعته، فإنه كفيل بجر دول الجوار، وبخاصة دول الجزيرة العربية بحكم الامتداد الديموغرافي والجيوسياسي لسكانها مع العراق، إلى الدخول كأطراف في صراع القوى المتنافسة المنقسمة على نفسها في العراق. ويجب ألاّ ننسى أن لهذا الوضع الافتراضي، ولكن المحتمل الحدوث، سوابق تاريخية في فصول الصراع الطائفي المدمر الطويلة، التي مرت على منطقة غرب آسيا.

ومصدر التهديد الآخر لأمن الخليج وللعلاقات الكويتية - العراقية، يتمثل في اتباع الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، سياسات تهدف إلى تجميد الوضع القائم القلق وغير المستقر في العراق. وهذا الحكم ينطبق على سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء العراق وإيران، وينطبق كذلك على انفراد الولايات المتحدة وبريطانيا (بتعاون ضمني أحياناً، وعلني أحياناً أخرى، من الفرنسيين)، بتطبيق سياسات من خارج إطار الأمم المتحدة. إن الخطر في هذه السياسة يكمن في تجميد الوضع في منطقة الخليج لجعله رهينة لعملية السلام: أي تسوية الوضع في فلسطين حسب مطالب إسرائيل ورؤيتها أو تفسيرها للسلام. وهذا الربط بين الوضعين هو ربط تعسفي، ولا يخدم المصالح العربية.

الأوضاع الاجتماعية والسياسية بعد سقوط النظام الحاكم في العراق

إن انفراد الولايات المتحدة (بمساندة بريطانيا)، يمثل مصدراً للتهديد بالنسبة لمستقبل العلاقات الكويتية - العراقية ولدول الخليج عامة، ويعود إلى توقع أن تسعى الولايات المتحدة إلى وضع مستبد آخر على رأس النظام الجديد - أو مستبدين آخرين على رأس الكيانات الجديدة - للمحافظة على المؤسسة العسكرية في العراق باعتبارها المؤسسة الوحيدة القادرة على حفظ النظام فيه. إن العيب في هذا التفكير الاستراتيجي، هو أن استمرار الحكم التسلطي في العراق، بدون إصلاح سياسي وحكم دستوري حقيقي، يجعل احتمال التزام نظام الحكم الجديد بالضمانات الأمنية الإقليمية والدولية، ضعيفاً. أي إن الكويت أو دول الخليج، لن تجني شيئاً من استبدال نظام موالٍ بنظام متعنت، مع بقاء عقلية اللجوء للقوة وتسويغ استعمالها، لتسوية الخلافات أو لحسم النزاعات، على حالها.

إن الدور الإيجابي البنّاء الذي لعبته الولايات المتحدة في تحرير الكويت، والدور البناء

الذي تلعبه الدول الغربية في حفظ الأمن في الخليج، يجب ألاَّ يمنعانا في الكويت والخليج من أن نأخذ روح المبادرة في طرح حلول للوضع، تحفظ حقوقنا الوطنية والإقليمية. وتخوفنا في الخليج مصدره أن مؤشرات التحول الديموقراطي في العراق لا تبشر بالخير، كون الحكم الديموقراطي الدستوري في العراق ضمانة لالتزامه بالنظام الأمني الإقليمي الجديد. ومن هذه المؤشرات السلبية اعتماد أغلب فئات المعارضة العراقية المنظمة في الخارج، على الدعم الغربي، وبخاصة الأميركي كلية، من دون أن يكون لها رصيد سياسي شعبي في داخل العراق.

لقد تعلمنا من تجارب الشعوب أن الديموقراطية لا تُفرض بالقوة من الخارج، من قبل قوى أجنبية. وإذا ما فُرضت بالقوة من الخارج فإنها لن تستمر طويلاً. وأحد أسباب عدم استمرارها هو الانقسام الداخلي بين فصائل المعارضة العراقية الحاصل الآن، والمرشح لمزيد من التفجر الذاتي إذا ما اختلط بالصراع الطائفي/القبلي المقبل، والتدخل الأجنبي الغربي الواسع.

ويحلو لبعض فصائل المعارضة تبرير اعتمادها الكامل على المساندة الأميركية، بتشبيه هذا الاعتماد بالأسلوب الذي اتبعه الألمان واليابانيون في الاعتماد على المساعدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية. عنصر الاختلاف الرئيسي بين الحالتين هو غياب القيادة السياسية الوطنية، وغياب إجماع النخبة على تحديد إطار مقبول من الأغلبية، للمصلحة الوطنية العليا في العراق. وهذا ما يجعلنا في الكويت غير مطمئنين للدور الذي يمكن للمعارضة العراقية المنظمة في الخارج، أن تلعبه في تحسين الوضع في العراق بعد سقوط النظام الحاكم الحالي.

ومصدر التهديد الآخر، أن حكم العسكر في العراق منذ سنة ١٩٥٨، والحكم البعثي الفاشستي الذي استمر أكثر من ثلاثين سنة، معناهما أن الأجيال التي بلغت الرشد في السبعينيات والتي ولدت بعد السبعينيات من القرن العشرين، قد تعرضت بشكل متواصل للعقلية الغوغائية والعقيدة الدعائية لنظام الحكم. إحدى نتائج هذا الصقل الغوغائي السلوكي في المستقبل، ستكون في أزمة الهوية لهذه الأجيال. فقد تلاعب نظام الحكم في تحديد هوية المجتمع العراقي من القومية في البداية، إلى الهوية الإسلامية في التسعينيات، إلى الهوية القبلية في حالة تعرض النظام لأزمات داخلية أو خارجية، وهي أزمات متعددة ومتكررة. إن الانتماء القبلي - العشائري الذي يروج له النظام الحاكم في العراق، يقرّب أو يعجّل من احتمال التمزق الطائفي - القبلي الذي يتهدد العراق الآن.

ومن نتائج هذا الصقل الغوغائي للسلوك الاجتماعي، محاولة التكيف مع حالة فقدان

القانون التي يمارسها النظام الحاكم في تعامله مع المواطنين، وفي مسلكيته العامة. والصورة التي ينقلها الصحافي ألكسندر تيبانيش عن «الوضع الغريب» لصربيا تحت حكم ميلوسيفيتش، تصدق إلى حد كبير على العراق. يقول تيبانيش:

«ميلوسيفيتش يصلح بصورة عامة للصرب. تحت حكمه ألغى الصرب ساعات العمل. لا أحد يقوم بأي عمل. وقد سمح للسوق السوداء بالازدهار. وبإمكان أي شخص أن يظهر على التلفزيون الحكومي، وإهانة بلير وكلينتون وأية شخصية عالمية من اختياره. . . وقد رسمها بحمل السلاح، وحل جميع المشاكل بالأسلحة. وقد منح الحق في قيادة السيارات المسروقة. . . وغيّر حياة الصرب بتحويلها إلى عطلة طويلة، تعطي الإحساس بأن الشعب طلاب مدرسة ثانوية في رحلة (مدرسية)، بحيث إن أي شيء نقوم به - أي شيء على الإطلاق - لن يعرضنا للعقاب».

استراتيجيات مقترحة للتعامل مع الأوضاع المستجدة في العراق

سوف يستمر الوضع المتفجر في العراق، حتى في زمن السلم بعد انهيار النظام الحاكم الحالي. وسوف تستمر مصادر التهديد التي تَقدَّم ذكرها لفترة من الزمن، وهذا يتطلب جهوداً مشتركة عربية - خليجية ودولية، وعلى مستويات متعددة، للتعامل معها، إذ لا يكفي الاحتماء بالاتفاقات الأمنية الثنائية لمعالجتها. ولم تُقدَّم حتى الآن، تصورات عملية وجدية للمرحلة الانتقالية التي سيمر بها العراق، على المستوى الخليجي - العربي، بشكل علني.

الحصار القاسي وغير المسبوق الذي يتعرض له الشعب العراقي منذ أكثر من عقد من الزمن، والحملة الدعائية العراقية المتواصلة التي تلقي مسؤولية هذا الحصار على الدول العربية، وبخاصة الكويت، وخوض العراق حربين متتاليتين لا ناقة للعراقيين فيها ولا جمل، والصدمة التي تعرض لها العراقيون من جراء فشل الانتفاضة الشعبية في آذار/ مارس ١٩٩١، والتي شارك في قمعها بعض أعلام المعارضة في الخارج، والدمار الذي أصاب البنية التحتية العراقية، والخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي في السنوات الثلاثين الأخيرة، وحالة فقدان القانون التي صاحبت حكم البعث والعسكر؛ كلها عوامل لا بد من أن تترك آثاراً بليغة على نفوس العراقيين، وعلى طريقة تفكيرهم؛ وبخاصة أن العراق يواجه خطر التمزق الوطني، وخطر استفحال الانقسامات الطائفية - القبلية.

أدركت الكويت في السنوات الخمس الأخيرة، أن الاكتفاء برفض التعامل مع النظام الحاكم في العراق سياسة سلبية غير مثمرة. ونتيجة لهذا الإدراك، تم التخلي عن تصنيف

الدول العربية إلى «دول ضد»، و«دول مع». وكانت هذه خطوة مهمة ولكنها غير كافية. إذ يتبع منطقياً أن تسعى الكويت من خلال مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال الجامعة العربية، إلى المساهمة في خلق جبهة عربية عريضة للتعامل مع تعقيدات الوضع في العراق، وللإيفاء بمتطلبات مرحلة الانتقال الصعبة والحرجة التي سيمر بها. وربما يكون قيام هذه الجبهة العربية العريضة بالضغط من أجل تخفيف الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على العراق، من أول متطلبات مرحلة الانتقال، بغض النظر عمّن هو المسؤول الذي تسبب في فرض هذا الحصار.

ومن خلال هذه الجبهة العريضة، يمكن للكويت أن تساهم في السعي لتكوين هيئة عربية لوضع تصور خليجي - عربي مشترك لإعادة إعمار العراق. وهناك ثلاثة مبررات، على الأقل، تدعو إلى تكوين هذه الهيئة:

أولاً: إن العراق لن يكون قادراً، بمفرده، في المرحلة الانتقالية، على تمويل مشاريع إعادة الإعمار وإدارتها.

ثانياً: إن الدول الخليجية - العربية لها مصلحة مباشرة في دعم جهود العراق إلى التحول إلى الحكم الدستوري الديموقراطي.

ثالثاً: إن من شأن وضع تصورات عملية قابلة للتطبيق، بشكل سريع، في المرحلة الانتقالية، أن يكون عاملاً محفزاً للتحول الديموقراطي في العراق، وفي تحويل مصادر التهديد المتولدة من الوضع المتفجر في العراق، إلى فرص للاستثمار المجدي المشترك.

أخيراً، إن انفتاح الكويت على المعارضة الشعبية للنظام الحاكم الحالي في العراق، ليس الغرض منه التدخل في الشؤون الداخلية العراقية، بل لإبداء الرغبة في فتح باب الحوار المشترك بين العراقيين والكويتيين حول جميع المسائل العالقة في العلاقات الكويتية - العراقية، بما في ذلك مسألة المنفذ البحري، ومسألة الاستغلال المشترك لحقول النفط الحدودية، ومسألة فرص الاستثمار المشترك، وهي المسائل التي وظّفها النظام الحاكم في العراق دعائياً لتبرير غزوه للكويت من دون أي سند تاريخي أو قانوني.

الهوامش

1- Anthony Lake, "Confronting Backlash States", *Foreign Affairs,* Vol.73, no.2, March-April 1994, pp. 45-55.

الترجمة العربية: أنتوني ليك، «الاحتواء المزدوج: أسلوب أميركي جديد لإدارة الخليج»، **الطليعة** (الكويت)، الأربعاء ٤ - ١٠ أيار/مايو، ١٩٩٤.

أنظر كذلك تلخيصاً لانتقادات بعض الخبراء الأميركيين لسياسة الاحتواء المزدوج في:

- علي الطراح، «مستقبل تطور (!) سياسة واشنطن الخارجية تجاه منطقة الخليج»، جريدة **القبس**، الجمعة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٢- لم تحاول الولايات المتحدة أن ترمي بثقلها العسكري والسياسي وراء انتفاضة الجنوب العراقي في أعقاب حرب الخليج، حول وقائع هذه الانتفاضة، انظر:

Falah Abd al-Jabbar, "Why The Uprising Failed", *Middle East Report (M.E.R.P.),* no.176, May-June, 1992.

الفصل الرابع

التطبيع: مؤشر على العجز العربي

مفهوم الأمن القومي الجماعي مثالاً

(١) إن دور وسائل الإعلام في مواجهتنا التاريخية مع إسرائيل، من القضايا المهمة، كما إنه مهم بالنسبة إلى العمل الفكري العربي عموماً. وتبرز أهمية وسائل الإعلام في صياغة مفهوم للأمن القومي الجماعي أو تصوّر له، كمثال لما يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في مفصلة مطالب العرب القومية.

إن التهديد المباشر الذي ما زالت الدول العربية تواجهه منذ أكثر من نصف قرن، هو أمن إسرائيل. فعلى الرغم من كل ما قيل، أو يُقال الآن حول عملية التسوية أو عملية السلام، تبقى إسرائيل مشروعاً مستحيلاً، غير قابل للتطبيق. حتى الصهاينة أنفسهم بدأوا بتحريف مبادئهم، وهذا أمر يدركه الإسرائيليون جيداً. إن مقولة «إن السلام مع العرب» بحد ذاته، تهديد لأمن إسرائيل، ما زالت قائمة وصحيحة. وانقسام الإسرائيليين الشديد حول كيفية التعامل مع السلام، يعكس صدق هذه المقولة. فلا يمكن لإسرائيل أن تعيش في ظل السلام من دون أن تتعرض لمخاطر ذوبانها في بيئة المنطقة العربية، وبخاصة من حيث قدرة المنطقة العربية تاريخياً على احتواء إسرائيل وجميع محاولات استعمارها.

وفي هذا، مسائل تتعلق بالتركيبة الاجتماعية - الثقافية، والنفسية - الاقتصادية، لا تتعرض لها وسائل الإعلام أو الدراسات الإعلامية بكفاءة وحصافة كافيتين. أما التهديد المباشر الآخر للأمن القومي الجماعي العربي فيأتي من الدول الغربية - الراعية لعملية السلام - من زاوية تأييدها لمصالح إسرائيل ورعايتها لها. ولهذه المسألة وجهان.

أ - إن المنطق الغالب على العلاقات الدولية هو منطق القوة، ولعبة القوة. صحيح أن الناس يتعاطفون مع ويشفقون على الفريسة، ولكنهم يحترمون المفترِس ويقدرونه، وهذا المنطق ساد العلاقات الدولية منذ أول التاريخ. وبما أننا، كأمة، فقدنا الشهية للقوة منذ أمد طويل، لم نعد قادرين على فهم هذا المنطق.

ب - ولذلك، مهما حاولت وسائل الإعلام العربية أن تقدم قضايا العرب القومية العادلة للعالم، فإنها لن تغير كثيراً في أحد أهم مبادئ العلاقات الدولية، وهو المبدأ المسكوت عنه، مبدأ منطق القوة والغلبة والتعاطف مع القوي الغالب. والدليل هو تعاطف الغرب مع إسرائيل الذي يقوم على خلفية تخلفنا السياسي والتقني، وعلى أساس تفوق إسرائيل السياسي والتقني، وإنجازات إسرائيل الإدارية والعلمية.

(٢) أضف إلى ذلك أن تأييد الغرب لإسرائيل، لا على المستوى الرسمي فقط، وإنما بشكل خاص على المستوى الشعبي في الغرب، تأييد على مستوى (grass roots). ولن يتغير هذا الوضع، ولن يكون الغرب وسيطاً محايداً، ما لم نتجاوز حالة التخلف التي نعيشها، وما لم نتعلم من لبنان أسلوب المقاومة المرنة، وما لم نطور هذه الأساليب إلى استراتيجيات تفاوضية.

إن أحد المعوقات الرئيسية لدور وسائل الإعلام في صياغة مطالب الأمن الجماعي العربي ومفصلتها، في تقديري، هو هيمنة الحكومات على وسائل الإعلام. فآخر مؤسسة تفكر الدول العربية في خصخصتها هي المؤسسة أو المؤسسات الإعلامية. ولما كانت الحكومات العربية حكومات تسلطية في الأعم الأعظم من الحالات، ولما كان أحد أشكال تخلف هذه الحكومات التسلطية هو عدم فصل مصالح الجماعة الحاكمة، سواء كانت حكومات ملكية أو جمهوريات قبلية، عن مصالح الأمة أو دولة المؤسسات أو الجماعة الوطنية، فمن الطبيعي أن تأتي وسائل الإعلام وكأنها أبواق للسلالة الملكية أو الحزبية الحاكمة، تفتقد المصداقية، وتفتقد الحرفية العالية، وتفتقد البعد الثقافي الرصين... وتفتقد في النهاية إدراك الاعتبارات الاستراتيجية - الإعلامية، وغيرها بعيدة المدى.

وهذا ينعكس بكل وضوح على عدم قدرة وسائل الإعلام العربية على صياغة مفهوم دقيق للأمن الجماعي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي - الغربي. ولذلك، نجد أن قادة «فتح» وقادة العرب عامة يستميتون في محاولاتهم الحفاظ على قرارات مؤتمري أوسلو - مدريد، ويحاولون بكل ذلك، بشكل يدعو إلى الشفقة ـ إن لم يكن الازدراء - التمسك بأهداب عملية يرفضها نصف الإسرائيليين. لماذا يتصرف العرب بكل هذا الذل؟ لأن قادة «فتح»، والقادة العرب من ورائهم، مفلسون سياسياً. نعم، الأنظمة العربية مفلسة سياسياً، في الوقت الحاضر، أكثر من أي وقت مضى منذ زمن الاستقلال وحتى الآن.

(٣) وكذلك، مؤسسة القمة العربية هي مفلسة أيضاً، لأنها بالسماح أو بتنازلها بالقبول بتعدد المسارات التفاوضية عزلت الفلسطينيين، وعجزت بعد ذلك عن وضع بديل استراتيجي لعملية السلام في حالة فشلها (كخط رجعة)، كما هو حاصل الآن.

ولذلك، ليس أمام العرب غير تطوير أساليب المقاومة المرنة، على مختلف الأصعدة: المقاومة الباسلة في الجنوب اللبناني، الانتفاضة الرائعة للشعب الفلسطيني، التي أساء قادة «فتح» استثمارها، ومقاومة التطبيع، أي القبول بأمن إسرائيل. مقابل هذا كله، يقدم العرب مشروع سلام حقيقي تقبل فيه إسرائيل بأن تصبح أقلية في المنطقة العربية كبديل عن بقائها آخر دولة منبوذة في العالم، توغل في دماء العرب وتزدهر على حساب ضعفهم وتخلفهم.

إن عملية أنصارية في الجنوب اللبناني، ومقاومة التطبيع في مصر، وتشديد الضغط بالمطالبة بانسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان والجولان، وإبراز جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها باستمرار. . . هذا كله هو الرصيد التفاوضي الحقيقي للعرب، وهو الذي يعطي للإعلام العربي دينامية وحيوية.

ونخطئ كشعوب، وكمجتمع مدني، وكمؤسسات إعلامية حرة، أن ننتظر الإذن من الحكومات العربية بأن تسمح لوسائل الإعلام بأن تقوم بدورها في صياغة تصور جماعي متفق عليه، عربياً، لأمننا القومي.

إن زمن المعلوماتية والقدرة على نقل المعلومات وتوصيلها، يتيح للشعوب العربية وقواها السياسية ومؤسساتها الثقافية أن تقوم بدورها الفاعل، من دون موافقة الحكومات إن لم يكن بالتعاون معها. وفي هذا أعتقد أن لوسائل الإعلام دوراً مزدوجاً:

أ - فهو أولاً استمرار الضغط على الأنظمة الحاكمة العربية للانفتاح السياسي، علماً بأن هذه الأنظمة هي الوحيدة في العالم التي لم تشهد تغييراً أو تحديثاً في مؤسساتها السياسية بعد نهاية الحرب الباردة.

ب - ثانياً، محاولة تحرير وسائل الإعلام من قبضة الحكومات العربية الخانقة من جهة، ومحاولة تطوير الإعلام العربي الرسمي بإعطائه قدراً من المصداقية والحرفية العالية، من جهة أخرى.

(٤) وأخيراً، فإن المطلب الذي يبرز من هذا العرض السريع، هو أسلوب المقاومة المرنة - على مختلف الأصعدة-، وهو المنطلق الأساسي نحو صياغة مفهوم للأمن الجماعي العربي أو تصور له. وهو ليس أسلوباً نظرياً، وإنما هو أيضاً أسلوب عملي ثبت نجاحه على أرض الواقع في الجنوب اللبناني، وفي الانتفاضة الفلسطينية، وفي مقاومة التطبيع في مصر.

وختاماً، لن يجدي أن نيأس من استئثار النخب الحاكمة العربية سياسياً وإعلامياً، ولن يجدي أن نجزع من تفوق إسرائيل الإعلامي والعسكري، حتى لا تصدق فينا قولة الإمام علي في من جاء يبايعه بعد مقتل عثمان بن عفان: لقد استأثر عثمان فأساء الأثرة، وجزعتم

فأسأتم الجزع. ومهما تكن نتائج الحروب مع العدو الصهيوني، فإن النهاية لهذه الحروب معروفة، ولن تفلت إسرائيل من مصيرها الطبيعي وهو الذوبان في هذه المنطقة.

المستقبل الوردي للحروب

(١) دائماً تعود منطقتنا العربية إلى حالة التوتر الساخن، وإلى احتمال تجدد الصراع المسلح. والحالة بالنسبة للعراق لعبة يبدو أن صدام حسين أتقنها في دائرة مفرغة، ولكنها لعبة ليس هو طرفها الوحيد، فهناك إيران وهي تحاول أن تعيد بناء قوتها العسكرية حتى تصبح قوة إقليمية فاعلة، وإسرائيل التي لا تستطيع أن تتخلى عن خيار الحرب، ودول الخليج التي تجد نفسها مضطرة إلى هدر مواردها المالية لشراء مزيد من السلاح في تسلح في غالبه عبثي لا طائل من ورائه. وهناك تركيا، وهي تسعى إلى تطوير تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل للضغط على جيرانها العرب. ووراء كل هؤلاء يقف الغرب، وليس هذا على سبيل الاتهام، وإنما كحقيقة واقعة حسب الأدلة التي يُستدل بها في هذا السياق. الغرب لم يسعَ إلى تدعيم حالة الانفراج السياسي بعد نهاية الحرب البادرة، بل سعى إلى نقل الصراع الدولي إلى مرحلة جديدة يطلق عليها الآن في دوائره الاستراتيجية : (R.M.A.) أو الثورة في الشؤون العسكرية، أي الطريقة التي تعتمد على التقانة العليا في إشعال الحروب، وفي إدارتها، وفي إنهائها. فالحروب والصراعات المسلحة هي الخيار الذي اختاره الغرب.

(٢) لقد دعاني هذا إلى استعارة العنوان من كتاب فيليب دلماس الجديد، ولو أنه ينطلق في كتابه من منطلق مغاير تماماً لما أريد أن أصل إليه. وما علينا في إطار منطقتنا العربية إلا أن نسأل السؤال التالي، حتى نتأكد من أننا مجبرون على السير في السياق أو السيناريو الذي وضعه الغرب لنا: هل سينتهي الصراع في منطقتنا بعد نهاية حكم صدام في العراق؟ أو الملالي في إيران؟ أو الليكود في إسرائيل؟ أم أننا سننتقل إلى مرحلة جديدة تحفل بالصراع لأسباب أخرى؟ وخدمة لمصالح أخرى؟ ولكن لتحقيق الأهداف نفسها.

ألقِ نظرة على الجدول رقم (١)، تجدْ أن الغرب ما زال أكثر بقاع الأرض إنفاقاً على السلاح والتسلح، ويبلغ تعداد قواته المسلحة أكثر من قوات أي بقعة أخرى على وجه الأرض، بما في ذلك شرق آسيا التي تشمل الصين. ويأتي تعداد قواته الاحتياطية الثاني على العالم بعد شرق آسيا (مع التباين الواسع في تعداد السكان). ويبلغ إنفاقه العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الثاني على العالم، بعد منطقة الشرق الأوسط وترتيبه الأول على العالم. وكذلك حصة الفرد من الإنفاق العسكري الغربي وترتيبها الثاني على العالم، بعد منطقة الشرق الأوسط، طبعاً.

جدول رقم (١)

المقارنة العالمية للإنفاق العسكري

المجاميع العالمية	الإنفاق العسكري بملايين الدولارات ١٩٩٦	حصة الفرد من الإنفاق العالمي ١٩٩٦ بالدولارات	٪ للإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي	القوات المسلحة العاملة (بالآلاف)	قوات الاحتياط المقدَّرة (بالآلاف)	القوات شبه العسكرية بالآلاف
مجموعة دول الناتو	٤٥٧,٤٣٠	٤٥٨	٢,٣	٣,٩٩٠,٢	٥,٢٢٧,٧	٨١٣,٨
أوروبا خارج الناتو	٢٧,٩٨٦	١٤٨	٣,٨	١,٩٥٧,٧	٦,٩٧٦,٤	٤٠٤,٠
روسيا	٦٩,٥٣٧	٤٧٠	٦,٥	١,٢٧٠,٠	٢,٤٠٠,٠	٣٥٢,٠
الاتحاد السوفياتي السابق	غ.م.	غ.م.	غ.م	غ.م	غ.م.	غ.م.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩,٧٠٥	٤٩٢	٦,٨	٢,٨٦٣,١	٢,٦٢٢,٧	٩٢٩,٠
وسط آسيا وجنوبها	١٨,٤٥٦	٢٠	٥,٣	٢,٨٥٩,٥	١,٠٥٢,٢	٢,٥٥٧,٢
شرق آسيا وأستراليا	١٤٠,٦٥٠	٢٦٦	٤,٦	٦,٨٨٧,٥	١٦,٣٧١,٠	٢,٤٥٤,٧
حوض الكاريبي ووسط أميركا	٢٥,٠٦٣	٤٢	١,٨	١,٣٣٠,٤	٢,٦٠٦,٨	٧٨٨,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,٧٤٥	٢٠	٣,٠	١,٠٦٩,٨	٦٤٣,٧	٤٠٧,٥
المجموع الكلي العالمي	٧,٩٦,٥٧٢	٢٤٠	٤,٣	٢٢,٢٢٧,٩	٣٧,٩٠٠,٦	٨,٣٨٦,٤

المصدر: *The Military Balance 1997-1998*, London, 1997, p. 298

يخبرنا الجدول رقم (١) أن هناك حتى سنة ١٩٩٦ أكثر من ٢٢,٢٧٧ مليون رجل على مستوى العالم تحت السلاح في القوات المسلحة، يقع أكثر من خُمسهم في الغرب (أوروبا داخل الناتو وخارجه + الولايات المتحدة). ويبلغ مجموع القوات العاملة والاحتياط وشبه العسكرية في العالم قرابة ٧١ مليون رجل وامرأة يقع خمسهم في الغرب. وإذا كان ثمة من يعتقد أن هناك تخفيضات جارية في التسلح والقوات المسلحة، فسوف يتبقى ما يزيد عن ٤٤٠ رطلاً من مادة الـ «تي. أن. تي» لكل رجل وامرأة وطفل في العالم، في الغرب وروسيا، حتى بعد أن تتم جميع التخفيضات في السلاح وفي القوات المسلحة الفعلية والمقترحة، حسب حسابات فيليب دلماس.

(٣) هذه البقعة الصغيرة من العالم - أوروبا الغربية - تملك من القوات المسلحة ما يفوق دول الأرض مجتمعة كنسبة وتناسب (في مساحة القارة، وفي عدد السكان، وفي مصادر التهديد الفعلي لمصالحها). ويعطينا الجدول رقم (٢) مزيداً من التفاصيل التي تجعل من تعبير أوروبا القلعة (fortress Europe) وصفاً دقيقاً لحالتها العسكرية - الاستراتيجية. فأوروبا وحدها تنفق أكثر من ١٧٣ بليون دولار على الشؤون العسكرية. وإذا أضفنا جميع بنود ميزانيات الإنفاق العسكري في الجدول رقم (٢)، فنصل إلى رقم يتجاوز مائتين وخمسة وعشرين بليوناً من الدولارات. ولا تنفق قارة أخرى هذا القدر من الأموال على الأمور العسكرية إلا الولايات المتحدة (لمعلومات أوفى ارجع إلى الجدول رقم (١)).

جدول رقم (٢)

ميزانيات الدفاع واعتمادات البحث والتطوير، والإنفاق العسكري بالأمر المباشر (بروكيورمنت) بملايين الدولارات، ١٩٩٦

الدول	ميزانيات وزارات الدفاع	ميزانيات البحث والتطوير	أوامر الشراء المباشرة
مجموع دول الناتو والاتحاد الأوروبي	١٧٣,٢٩٦	١٢,٣٢٦	٣٩,٥٩٤
الولايات المتحدة وكندا	٢٧٣,٧٥	٣٥,٠٦١	٤٤,٥٤٠
المجموع	٤٤٧,٠٥٥	٤٧,٣٨٧	٨٤,١٣٤

المصدر: *The Military Balance 1997-1998.*

(٤) ربما يجد بعضنا عذراً لأوروبا بأن هذه الحالة هي من بقايا الحرب الباردة، ومن مخلفات مخاوفها من الخطر الذي كان يتهددها من شرق أوروبا، ومن دول العالم الثالث. ولكن مسلكها مع الولايات المتحدة يدل على عكس ذلك. فهو يدل على تخطيط واستعداد لحروب قادمة ولمخاطر غير منظورة، وإلا فكيف نفسر إصرار الغرب على توسيع حلف الناتو، وتحمل التكاليف الباهظة، بعد أن زال الخطر من الشرق، بدلاً من تقليصه أو إلغائه، بالرغم من احتمال أن تكون هذه التوسعة مصدراً للتوتر بين الشرق والغرب في المستقبل. ويعطينا الجدول رقم (٣) تقديرات دقيقة لتكاليف توسعة حلف الناتو، تلك التي تم الاتفاق عليها مؤخراً. فهي تقدَّر بحوالى ١٩ بليون دولار للولايات المتحدة، و ٥٤ بليون دولار لحلفائها الأوروبيين في حلف الناتو، وحوالى ٥٢ بليون دولار لدول الطوق الثلاث: بولندا وتشيكيا والمجر، للسنوات السبع القادمة.

جدول رقم (٣)

تكاليف بدائل توسعة حلف الناتو، ببلايين الدولارات

بنود التكاليف	التكلفة للولايات المتحدة	التكلفة للحلفاء	التكلفة لدول الطوق	مجموع البند
تقوية دفاعات دول الطوق ومرافقها	٤,٨	١٣,٨	٤٢,٠	٦٠,٦
تكلفة تواجد القوة الجوية للدفاع عن دول الطوق	٤,٦	١٠,٣	٣,٦	١٨,٦
تكلفة تواجد القوة البرية	٣,٦	٢٠,٣	٦,٢	٣٠,١
تخزين موارد في دول الطوق	٠,٣	٠,٩	٠,١	١,٣
تواجد قوات الناتو في المواقع الأمامية	٥,٥	٨,٧	٠,٠	١٤,٢
المجموع	١٨,٨	٥٤,٠	٥١,٩	١٢٤,١

إن الأسباب التي تدعو الغرب إلى تحمل هذه التكاليف الباهظة لتوسعة حلف الناتو، لا تقتصر، من دون أدنى شك، على عمليات تدخل للمحافظة على السلام على غرار عملية البوسنة، وإنما تتعدى ذلك إلى الاستعداد لحروب تعتمد على التقنية العالية المتمثلة بمعتقدات الثورة في الشؤون العسكرية الـ (R.M.A.).

فإن دققنا في المعلومات المدرجة في الجدول رقم (٢)، فسنجد أن أكثر من ٤٧ بليون دولار تُنفَق سنوياً على ميزانيات البحث والتطوير ذات الهدف العسكري، و٨٤ بليون دولار تنفق سنوياً على الحصول على الأجهزة والمعدات والأسلحة التي تنتجها التقانة العليا بالأمر المباشر (بروكيورمنت). فهذا الإنفاق المجمع يهدف إلى إقامة «نظام النظم» (system of systems) في تحسين جمع المعلومات الاستخبارية، وأساليب المراقبة والتجسس، والتقانة التي توفر القيادة والسيطرة والتواصل المبرمج حاسوبياً، وتكامل أنظمة المعلومات العسكرية في أقصر زمن ممكن، وفي تطوير استراتيجيات وتكتيكات وتنظيمات الإدارة العسكرية التي تستفيد من الإمكانات التقنية.

(٥) هذه الثورة في الأمور العسكرية هي التي تستحوذ على التفكير الاستراتيجي الغربي الذي يهدف إلى المحافظة على فجوة في تطوير التنظيم والتسليح، بين الغرب وأقرب منافسيه كالصين وروسيا، لا تقل عن جيل أو جيلين في هذين المجالين. ولا يفوتنا أن نذكر أن أغلب تقنيات هذه الثورة وأسلحتها «الذكية» وابتكاراتها التنظيمية (كالقوة المجمعة joint-force doctrine)، قد جُربت على العرب في ثلاث حروب: حرب ١٩٦٧، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بواسطة الإسرائيليين ومن خلالهم، وحربي الخليج ١٩٨٠ و١٩٩٠ بواسطة الغربيين أنفسهم. بل استُخدمت في حرب تحرير الكويت أغلب التنظيمات العسكرية والأسلحة وتقنياتها (knowledge-based warfare) المتقدمة، وتمت تجربتها على نطاق واسع.

ماذا يمكن أن نتعلم من دروس هذه التجارب التاريخية للمستقبل؟

أولاً: يمكننا أن نتوقع أن تلجأ الدول التي لا تستطيع أن تستوعب التقنيات العسكرية للثورة في الأمور العسكرية (R.M.A.)، إلى الحصول على تقنيات مختلفة قادرة على إنتاج أسلحة دمار شامل، كالأسلحة البيولوجية والكيماوية التي يسعى العراق إلى المحافظة عليها والتي تطيل معاناة الشعب العراقي، والتي تبقي المنطقة العربية في حالة توتر مستمر. فحسب اعتراف الأميركان أنفسهم، هناك ٢٥ دولة حول العالم تسعى إلى، أو قادرة على إنتاج هذا النوع من الأسلحة.

ثانياً: إن سياسة الغرب التي تتبنى المعتقد بأن المحافظة على التفوق والهيمنة تقتضي تطوير الأسلحة باهظة الثمن، عالية التقنية، سوف تدفع العالم إلى مزيد من التسلح ليغذي مجمعه الصناعي - العسكري - الاستخباري. وهذا يعني تشجيع دول العالم المرتبطة به، وبخاصة دول المنطقة العربية والشرق الأوسط، على استمرار إنفاقها العسكري بوتيرة عالية، كما يتضح من المعلومات في الجدول رقم (١).

ثالثاً: إن الغرب سوف يعتمد على قيادات من نوع صدام حسين (ربما أقل دموية أو أقل مشاكسة منه)، في الإبقاء على الحالة التي تدفع إلى الصراع المسلح على مستوى العالم. فقد انتقلت الكونغو من حكم موبوتو إلى حكم كابيلا، وهذا في اعتقادي يمثل الصورة المثالية للوضع. وحول العالم هناك أمثلة من حالات ما أن يصل فيها رؤساء منتخبون إلى الحكم حتى يعطوا أنفسهم صلاحيات غير دستورية، في المنطقة العربية، وفي القارات الأربع (في شرق أوروبا وفي شرق آسيا ووسط آسيا وأميركا الجنوبية وأفريقيا).

رابعاً: لما كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تستوعب الثورة في الأمور العسكرية (.R.M.A)، فإن دول المنطقة ذات الطموحات الإقليمية، وغير القادرة على استيعاب هذه الثورة، سوف تستمر في محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل المقابل الرخيص للتقنية المتقدمة للثورة. ويكمن الحل لهذا الوضع في أن يتبنى قادة الخليج المطلب الذي تنادي به مصر منذ أمد طويل، وهو الضغط على قادة الغرب لتقبل شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية التي تملكها إسرائيل.

خامساً: وفي حالة عدم تحقيق ذلك، فإن دول الخليج مطالَبة بوضع استراتيجيات على المدى الطويل مبنية على احتمال تعرضها لعملية تهديد أو ابتزاز من أنظمة حكم المنطقة تفرّخها السياسات الغربية، من النوع الموجود الآن في العراق، أو من الممكن أن يوجد في دول أخرى في المنطقة أو غيرها في المستقبل. ونجد في ما يحدث في الشيشان وما حدث في كوسوفو، موضوعاً حيّاً يثبت مقولتنا هذه.

من كوسوفو إلى الشيشان

(١) إن نظام العالم الجديد الذي وُلد على أنقاض حرب الخليج الثانية في المنطقة العربية، قد بدأت تتبلور ملامحه بالتدريج، وهي ملامح لا تتسق مع التوقعات المبنية على تجارب الماضي. فالرأسمالية في ظل العولمة ليست هي التي يسوقها البنك الدولي: رأسمالية السوق الحر على الطريقة الأميركية. فهناك أنماط مختلفة من الرأسمالية تمثل تعددية حضارية اقتصادية في مناطق مختلفة من العالم، ويشهد العالم تكتلات ثنائية وإقليمية تعيد إلى الأذهان مناطق النفوذ الجيوسياسية (الأقاليم الجغرافية التي تعتبرها الدول المهيمنة مناطق نفوذ لمصالحها الحيوية)، ولكن بصيغ جديدة، تمثل أيضاً تعددية سياسية، وليست عالماً أحادي الأقطاب، أي تسيطر عليه قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة، كما كان متوقعاً.

فعندما خاض الغرب حرباً من طرف واحد ضد يوغوسلافيا في كوسوفو، كان يهدف

إلى توسعة منطقة نفوذ حلف الناتو شرقاً نحو منطقة نفوذ المعسكر الشرقي السابقة. وعندما تخوض روسيا الاتحادية حرباً من طرف واحد في الشيشان، فهي تهدف إلى تثبيت منطقة نفوذ روسيا في إقليم القوقاز تعويضاً عن فقدان منطقة نفوذها في شرق أوروبا. وعندما تفكر دول الاتحاد الأوروبي في تشكيل قوة تدخل سريع خاصة بها منفصلة عن حلف الناتو، فإنها تريد أن تضمن لنفسها حرية الحركة في الأزمات المقبلة، ضمن حدود الاتحاد الأوروبي، ولاحقاً خارج حدود أوروبا الغربية.

جميع تحركات الغرب، داخل حلف الناتو أو خارجه، تأخذ في الحسبان، بشكل أساسي، علاقاته بروسيا الاتحادية وبالعالم العربي، من حيث موقعه الجغرافي الاستراتيجي، ومن حيث موارده المالية، وبشكل خاص من حيث امتلاكه لأكثر من ٦٠٪ من مخزون الطاقة الاستراتيجي. والفارق الأساسي بين العالم الغربي والعالم العربي هو أن الأخير يفتقر إلى التناسق والانسجام برغم أنه يمثل تكتلاً إقليمياً محتملاً يتمتع بثقل دولي كبير، بموارده الخاصة، أو بقدرته من الناحية النظرية على خلق تكتل إسلامي عريض، أي من الدول الإسلامية، مما يجعله لاعباً دولياً أساسياً.

(٢) إن موقع العالم العربي الجغرافي الاستراتيجي مع روسيا الاتحادية، يجعله يحيط بالعالم الغربي من ثلاث جهات تمثل حاجزاً جغرافياً لوجستياً، يدخل في حسابات الغرب على المديين القريب والبعيد. ومن ضمن هذه الحسابات إبقاء العالم العربي في وضع تنافسي ضعيف في الصراع الدولي. وقد ترسخت هذه المعادلة غير المتكافئة منذ الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر للميلاد، وبقيت العلاقة بين العالم العربي والغرب متوترة ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً، منذ ذلك الحين.

لا نتوقع أن تتوقف دورة التنافس والصراع بين العالم العربي والغرب أمداً طويلاً، بالرغم من حالة الاندماج الاقتصادي والمالي في مرحلة العولمة الحالية، وبالرغم من حالة حسن النوايا الظاهرية. بل إننا نتوقع أن تبدأ مرحلة تنافس وصراع بين العالمين العربي والغربي (بما فيه إسرائيل باعتبارها إقليماً ملحقاً به) بمجرد توقيع اتفاقات التسوية في المنطقة، وبوتيرة متصاعدة ضمن تشنجات مخاض عالم القرن الحادي والعشرين. ومن مؤشرات هذا المخاض الميل إلى عسكرة السياسة الخارجية المتزايدة باستمرار التنافس والصراع الدوليين في ظل العولمة.

إن الحقيقة الجغرافية المتصلة بموقع العالم العربي والشرق الإسلامي من العالم الغربي، كانت، وما زالت، لها أبعاد استراتيجية أصبحت من المسلمات في أي تخطيط استراتيجي. صحيح أن معطيات الجغرافيا في عصر العولمة، والاتصالات الالكترونية

والأسلحة المتقدمة تقنياً، لم تعد لها تلك الأهمية السابقة، إلا أنني أزعم أنها تعود بشكل جديد معدل، وهو شكل التكتلات الإقليمية، بدلاً من شكل المحاور التي سادت العالم حتى منتصف هذا القرن. فنهاية الحرب الباردة لم تؤدِّ إلى الانفراج الدولي الذي كان منتظراً، وإنما أدت إلى تقوية حلف الناتو وتوسيعه، وهو الآن أقوى تكتل إقليمي عسكري في العالم، وأظهرت الحاجة إلى عقيدة عسكرية جديدة للتدخل العسكري في مختلف أنحاء العالم لفرض مصالح اقتصادية واستراتيجية تحت مختلف الذرائع. والمدقق في تركيبة حلف الناتو يدرك سريعاً أن منطقة الحلف تمثل منطقة جيوسياسية ترتكز على استمرار فرض هيمنتها على مقدرات العالم.

(٣) هذا سوف يدفع روسيا الاتحادية، ومن ثم الصين، إلى البحث عن تكتلات جديدة في الشرق لخلق توازنات أو تعددية في مراكز القوى مع الغرب، وبمعنى آخر إلى خلق مناطق نفوذ جيوسياسية تتجه إلى الشرق، بحيث تشمل العالم الإسلامي. ولذلك فإننا نتوقع أن يقع العالم العربي، بالرغم من مشكلاته الداخلية ومظاهر الضعف التي تعتريه في الوقت الحاضر، تحت ضغوط شديدة، وينحو إلى إعادة صياغة تكتله الإقليمي (المنهار حالياً) على نطاق أوسع من التكتلات السابقة كمجلس التعاون الخليجي، أو المغاربي أو المصري الليبي - السوداني، أو «إعلان دمشق» الذي وُلد ميتاً. فهناك عدة مشاريع أو أفكار أولية حول تكتلات من هذا النوع مثل: تكتل دول حوض المحيط الهندي، أو الكونفدرالية الخليجية، أو إحياء السوق الشرق أوسطي بدون إسرائيل، والأرجح بقيادتها.

وفي جميع الأحوال، فإن هذه الأفكار تصب في فكرة التكتلات الجيوسياسية كمرتكز أساسي في أسلوب إدارة الأزمات والصراعات الدولية القادمة، بصيغها الجديدة المعدلة. والفكرة الجيوسياسية، كما ذكرنا أعلاه، تعطي للجغرافيا دوراً محورياً في العلاقات الدولية. ونقصد بالجغرافيا هنا اعتبار الحدود السياسية الطبيعية، والقدرة على الوصول إلى طرق المواصلات والموارد الطبيعية، أموراً ذات أهمية حيوية لبقاء الأمة وازدهارها.

ولقد تمت صياغة هذه الفكرة وتقنينها في العصر الحديث في وسط أوروبا وشرقها في أثناء الحروب الاستعمارية في بداية القرن العشرين (P.O. Sullivan, *Geopolitics*, 1986)، عند كيفلن السويدي وهاوسهوفر الألماني. وأفضل تجليات هذه الفكرة هو عقيدة الرئيس مونرو المسماة المصيرَ المعلن، أو المبين، الذي يبرر اعتبار منطقة أميركا الجنوبية مجالات حيوية للولايات المتحدة ومسؤوليتها التاريخية، محظوراً على الدول الأخرى التدخل فيها. وعلاقة الخليج العربي الخاصة بالولايات المتحدة منذ الأربعينيات هي امتداد طبيعي لعقيدة الرئيس مونرو.

(٤) وبشكل مشابه لهذه العقيدة، مبدأ ليبنشتراوم (المجال الحيوي) النازي الذي استُعمل كذريعة لتبرير التوسع الألماني في أوروبا، وبشكل مشابه لمبدأ السير ونقطة الانطلاق للهيمنة على العالم؛ هذا المبدأ الذي يوفر الأرضية، لا لفورد ماكندر الذي يعتبر أوروبا هي أرض القلب (heartland) الأساسية لعقيدة حلف الناتو، والتي أفصحت عنها البارونة مارغريت تاتشر بصراحتها المعهودة عندما اعتبرت حلف الناتو الأداة المثلى لسيطرة أوروبا على العالم.

إن الاعتبارات الجيوسياسية ظاهرة تعم العلاقات الدولية وليست مقتصرة على الغرب كما ذكرنا. فالعراق يسوغ غزوه للكويت بجعله الكويت مجالاً حيوياً للعراق ومنفذاً بحرياً على الخليج العربي. وتوسع الصين في التيبت يمكن أن يبرَّر على هذا الأساس. وكذلك الحرب الدائرة الآن في الشيشان يمكن أن تفسَّر في سياق هذه الفكرة. والذي يعنينا بشكل خاص هو أن علاقة العالم العربي بالغرب في المستقبل سوف تتمحور حول قدرة العالم العربي على خلق تكتل إقليمي واسع جديد، يكون أكثر كفاءة في الدخول في دائرة التنافس والصراع الدوليين.

إن صيغة المناطق الجيوسياسية السائدة الآن في ظل العولمة، تختلف عن الصيغة القديمة. هذه الصيغة تتمثل في تكتلات من الدول القومية أو الوطنية التي تتكون بناء على قدر من الاتفاق على:

١ - مصالح اقتصادية مشتركة وأهداف مشتركة للسياسة الخارجية

٢ - تعزيز تدابير بناء الثقة ومراقبة التسلح

٣ - تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية

٤ - تأسيس آلية لحل النزاعات والصراعات

ويجب أن يكون واضحاً، أن هذه التكتلات لا تقوم إلا في حالة وجود دولة أو كتلة مركزية تلعب دوراً راعياً لقيام تكتلات أوسع: ألمانيا وفرنسا في أوروبا، اليابان والولايات المتحدة في تكتل الآسيان، والولايات المتحدة في تكتل النافتا ومنظمة دول الأميركيتين. ونعتقد أن كل الدلائل تشير إلى احتمال قيام تكتل في آسيا الوسطى وفي منطقة الشرق الأوسط، أو حتى تكتل من الدول الإسلامية الرئيسية، وفي هذه الحالة فإن دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تلعب دوراً بالغ الأهمية في قيام التكتل الأخير.

(٥) هل هناك متسع لتكتلات إقليمية جديدة؟

إن هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى احتمال قيام تكتلات إقليمية جديدة في وسط

آسيا، والمنطقة العربية، ووسط أفريقيا وجنوبها، وحوض المحيط الهندي. وقيام تكتل إقليمي في المنطقة العربية يوفر مناخاً ووضعاً تنافسياً أفضل مقابل قوى العولمة. وحالة التمزق التي تعيشها المنطقة العربية بعد الغزو العراقي للكويت هي مرحلة عابرة انتقالية، ولكنها مرهونة بمدى استعداد النخب الحاكمة الجديدة التي ستصل إلى الحكم، للتكيف مع الأوضاع المستجدة. وهذا الحكم ينطبق على روسيا أيضاً (وهي الدولة المرشحة لتبني تكتل إقليمي جديد) بالرغم من حالة الضعف التي تعانيها الآن، والتي تدفعها إلى اتباع سياسات حمقاء في القوقاز.

لكن الدلائل التي تشير إلى احتمال قيام تكتلات جديدة لم تتضح بما فيه الكفاية، ولم تتضح علاقاتها بالتكتلات القائمة الآن. هناك مشروع يفغيني بريماكوف الذي يدعو إلى خلق تحالف إقليمي مكون من روسيا الاتحادية وإيران والهند. ويُفترض عدم التسرع في الحكم بالفشل على هذا المشروع الذي لم تُعرف تفاصيله، والذي لعبت الهند دوراً سلبياً أدى إلى تجميده، ثم إلغائه عندما ترك بريماكوف رئاسة الحكومة الروسية. وهناك مشروع الزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان الذي حاول خلق تكتل إسلامي مكون من أكبر ثماني دول إسلامية من حيث السكان، والذي فشل أيضاً بسبب إسقاط العسكر الأتراك المعتنقين عقيدة حلف الناتو لحكومة أربكان. وقد طرحت قطر في نهاية عام ١٩٩٩ فكرة إنشاء كونفدرالية خليجية، ربما تكون نواة لتكتل إقليمي أوسع كالتكتل المقترح للدول المطلة على حوض المحيط الهندي.

إن هذه المؤشرات تدل على أن هناك إحساساً لدى النخبة في دول العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بعدم كفاية التنظيمات الإقليمية الحالية في مواجهة قوى العولمة، وأن هناك ضغوطاً عليها لتحسين وضعها التفاوضي في المجتمع الدولي. ولذلك، فإن هناك اتجاهاً نحو خلق تكتلات إقليمية تمثل منطقة جيوسياسية في صيغة معدلة، أكثر مرونة من الصيغة التقليدية في التعامل مع مستجدات الأوضاع الدولية.

إن قوى العولمة لا تؤدي في الوقت نفسه إلى تأكيد المحلية، وإنما إلى ظهور تكتلات إقليمية جيوسياسية، تكون فيها الدول الامبريالية راعية (لهذه التكتلات بأشكال مختلفة). وبفضل هذه التكتلات، فإن العالم، في تقديرنا، مقبل على تعددية اقتصادية (أشكال مختلفة من الرأسمالية)، وتعددية سياسية (تعبيرات مختلفة من النظم الدستورية)، لا تستجيب بالضرورة لنمط واحد (كما كانِ متوقعاً) من رأسمالية السوق والمنافسة الحرة، ولا لنمط واحد من عالم أحادي القطب، تسيطر عليه قوة عالمية واحدة.

لكن مع الأسف الشديد، فإن هذا العالم يتجه بشكل متزايد إلى عسكرة السياسة

الخارجية، أي يميل إلى حل النزاعات المحلية والإقليمية باللجوء إلى العنف المسلح، الأمر الذي يدفع الدول المهيمنة على مقدرات العالم إلى تكوين قوات تدخل سريع، وإلى تطوير تقنيات أسلحة لما يسمى النزاع المسلح المحدود.

بعد إندونيسيا. . . المشرق العربي

(١) مقولة إن كل شيء في هذا العالم تغير إلا في ميدان السياسة، تجد مصداقيتها في كل عصر، وكل عهد، وكل عقد، مرت على البشرية منذ ثلاثة آلاف سنة. فظاهرة الاستبداد وأنظمة الحكم التسلطية تتجدد في كل عصر، وكل عهد، وكل عقد. وكم من مصلح ومن ثائر ومن آمر بالمعروف، من استبد به اليأس من استحالة قيام العدل في هذه الدنيا خوفاً من أن يؤدي العدل إلى الفوضى، ففضَّل الاستبداد على العدل، وتمنى أن يولد يوماً ما مستبد عادل.

وحتى لا نذهب بعيداً في دروب التاريخ وتقلبات أحداثه، نكتفي برصد موجتين من موجات الاستبداد والحكم التسلطي، عمتا العالم في السنوات الثمانين الأخيرة. وهي ملخصة بالجدول المصاحب لهذا الكلام. فالموجة الأولى من الحكم التسلطي التي جاءت ـ موسوليني وهتلر وأتاتورك وزاهدي وغيرهم ـ بغطاء أيديولوجي، استندت إلى أحزاب عقائدية وأفكار قومية عنصرية وسياسية شعبوية. وقد انهارت أنظمة حكم هذه الموجة بخسارتها للحرب العالمية الثانية أو بتكريسها حكم العسكر، أو بوقوعها تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي كما في حالة دول شرق أوروبا.

أما أنظمة حكم الموجة الثانية بعد المرحلة الانتقالية لانحسار الاستعمار بين سنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٠، فقد تحولت إلى أنظمة حكم «سلطانية» حسب تعبير شهابي ولنتز. وهذه التسمية لها مغزى تاريخي وسياسي عميق. فهي تعبير عن استمرار لظاهرة الاستبداد في التاريخ، ولكن بثوب جديد. وهي من جهة أخرى توضح الفرق الأساسي بين أنظمة حكم الموجة الأولى وأنظمة حكم الموجة الثانية، فالأخيرة تحولت إلى حكم عائلي - قبلي أشبه بنظام حكم السلاطين في الحقب الغابرة، ولم تعد تحتاج إلى غطاء أيديولوجي أو أحزاب عقائدية. وأما التسلط والاستبداد فقد بقيا عماد النظام وقوامه.

(٢) إن الدافع الأساسي إلى التحول من أنظمة حكم الموجة الأولى إلى أنظمة حكم الموجة الثانية، هو فقدان الأولى السيطرة على الأوضاع الداخلية، وفقدان القدرة على المساهمة في النظام العالمي بدرجة عالية من الكفاءة. وتحدث هذه الحالة من فقدان السيطرة لعدة أسباب، منها المراهنة على كسب حروب إقليمية، أو محاولة الإخلال

بالتوازنات الإقليمية، أو بخلق احتكارات محلية تؤدي إلى ركود اقتصادي واختناقات سياسية.

وقد أصبح هذا الدافع القانوني الخفي في تقانة القوة على مستوى العالم، حالما يفقد نظام حكم سلطاني ما السيطرة على الأوضاع الداخلية، أو حالما يخل بالتوازنات الإقليمية، يتم التخلي عنه أو الامتناع عن دعمه من قِبل الغرب المهيمن على مقدرات العالم، طلباً ليس في نظام حكم ديموقراطي حقيقي، وإنما في نظام حكم تسلطي أقدر على السيطرة والتحكم بغطاء دعائي جديد.

فإذا تأملنا في أنظمة حكم الموجة الثانية من الاستبداد والحكم التسلطي، فنجد إثباتاً لمقولتنا في تقانة القوة. بذهاب بينوشيه في تشيلي تخلصت أميركا اللاتينية من أنظمة الحكم العسكرية الانقلابية، وبدأت موجة من الانفراج السياسي والاقتصادي النسبي. وكذلك في آسيا، بذهاب سوهارتو نجحت دول شرق آسيا في الانفكاك من قيود آخر نظام حكم سلطاني في المنطقة. وفي أفريقيا يبقى نظام حكم أراب موي في كينيا آخر معالم هذه الموجة.

(٣) أما أنظمة الحكم في المنطقة العربية، فقد بقيت في معظمها بمنأى عن أي تغييرات جذرية نحو الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي منذ السبعينيات. وهذا يدل على أن هذه الأنظمة ما زالت قادرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية بقمع المعارضة، ومنعها من اكتساب شرعية دستورية، وإصرارها على حماية الاحتكارات المحلية، وبالاستناد إلى توازنات قبلية - طائفية. والدليل على ذلك السماح لنظام حكم صدام حسين بالاستمرار والبقاء بالرغم من إخلاله بالتوازنات الإقليمية، بل وتمكينه من استعادة قدرته على السيطرة على الأوضاع الداخلية عندما كاد يفقدها في انتفاضة الشعب العراقي في آذار/ مارس ١٩٩١.

إن إدخال إصلاحات سطحية شكلية على أنظمة الحكم في أغلب البلدان العربية، ليس بديلاً عن الإصلاح الاقتصادي والتحرر السياسي من الحكم السلطاني. ومع أن من الصعب التنبؤ بلحظة فقدان النظام قدرته على السيطرة على الأوضاع الداخلية، فإن جميع التجارب القريبة زمنياً، في الفلبين وكوريا والكونغو وأخيراً في إندونيسيا، وتُظهر أن تأزماً سياسياً أو اقتصادياً قادر بشكل مفاجئ عبر تداعيات سريعة على إفقاد نظام حكم تسلطي سلطاني قدرته على ضبط الأوضاع وقدرته على الاستمرار. والأولى بأنظمة حكم المنطقة العربية أن تبادر هي طواعية وبتخطيط عقلاني إلى الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، بدلاً من أن تجبر على ذلك إجباراً، تجنباً للفوضى وحقناً للدماء. فلن تستطيع أنظمة حكم تسلطية

سلطانية التكيف مع أوضاع القرن الحادي والعشرين، وهذا التنبؤ تدعمه الغالبية العظمى من تجارب الشعوب الأخرى المدرجة في الجدول المصاحب لهذا الكلام، وتجارب الشعوب الأخرى التي لا يمكن حصرها.

جدول يوضح موجات الاستبداد والحكم التسلطي على مستوى العالم
في السنوات الثمانين الأخيرة

*** الموجة الأولى: الظاهرة العسكريتارية في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٤٨).**

أوروبا	آسيا	أميركا اللاتينية
المجر (أميرال هورثي)	تركيا (أتاتورك)	البرازيل (فارغاس)
إيطاليا (موسوليني)	إيران (زاهدي)	تشيلي (إيبانتز)
البرتغال (سالازار)	الصين (تشيانغ كاي شيك)	كوبا (باتيستا)
ألمانيا (هتلر)	العراق (بكر صدقي)	المكسيك (كارديناس)
اليونان (الجنرال متاكساس)	باكستان (أيوب خان)	الأرجنتين (بيرون)
إسبانيا (الجنرال فرانكو)		

*** الموجة الثانية: أنظمة الحكم التسلطية السلطانية من انحسار الاستعمار إلى نهاية الحرب الباردة (١٩٧٠ - ١٩٩٨).**

أميركا اللاتينية	آسيا	أفريقيا	المنطقة العربية
الدومينيكان (تروخيو)	إيران (شاه رضا بهلوي)	أوغندا (عيدي أمين)	العديد من أنظمتها
هايتي (دوفالييه)	باكستان (بوتو)	الكونغو (موبوتو)	
بنما (نورييغا)	الفلبين (ماركوس)	كينيا (أراب موي)	
تشيلي (ببنوشيه)	إندونيسيا (سوهارتو)	نيجيريا (أباحا)	

إعادة الاستعمار البديل للمستقبل

(١) كافحت دول العالم الثالث على مدى قرون عدة للتحرر من سيطرة الاستعمار الاستيطاني الغربي، كما كافحت في القرن العشرين للتحرر من الامبريالية الغربية. ونجحت في الحصول على استقلالها السياسي (الناجز في بعض الأحيان) منذ الستينيات من هذا القرن. ولكن بعد أكثر من ثلاثة عقود من الاستقلال، ماذا حققت هذه الدول؟ وماذا كسبت من هذا الاستقلال؟

نحن نطرح هذين التساؤلين، وهما تساؤلان مشروعان، بقصد المراجعة والتقييم، وليس بقصد التشكيك بالاستقلال كمبدأ، أو من حيث هو حق مبدئي لكل أمة أن تستقل بقرارها وفي تقرير مصيرها، مهما كان هذان الأمران سيئين، أو غير مرضيين. والإجابة الواضحة عن هذين التساؤلين هي أن أوضاع دول العالم الثالث في حالة سيئة قبل استقلالها وبعده، مما يدل على أن العوامل التي تدفعها إلى الخلف، وإلى التخلف، موجودة في صلب نسيجها الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي - السياسي. ولم تفعل الامبريالية عامة، بشكلها الاستيطاني (الاستعمار)، إلا تعميق هذه الحالة السيئة وترسيخها.

ولذلك، فإن الآمال التي عُقدت على الاستقلال لم تكن إلا حنيناً إلى ماضٍ عريق - سحيق، أو تصورات رومانسية ساذجة لم تمت إلى واقع الربع الأخير من القرن العشرين بصلة. هل معنى ذلك أن الجهود والتضحيات التي بُذلت في سبيل الاستقلال قد ذهبت هدراً؟ دعونا إذاً، نقُمْ بمراجعة سريعة لإنجازات الاستقلال حتى نتحقق بأنفسنا من صدق هذا الاستنتاج.

(٢) بداية، يجب عدم إهمال بعض الإنجازات التي تحققت بعد الاستقلال في ميدان التعليم والصحة والخدمات العامة والبُنى التحتية. ولكن هذه الإنجازات محدودة، إذا ما قورنت بالخسائر التي سببها ظهور الدول الوارثة للإدارات الاستعمارية. فقد حدث أن استولت على الحكم في أغلب دول العالم الثالث، إمّا نخبة كانت مرتبطة بالإدارات الاستعمارية السابقة، وإمّا نخبة عسكرية عقدت النية على الانتقام من الطبقات المالكة للأراضي والعقار والمال. وسرعان ما حول العسكر أنفسهم إلى طبقات مالكة للأراضي والعقار والمال.

لقد كان الشبه بين الطبقات المالكة القديمة من زمن الاستعمار، والطبقات المالكة الجديدة، كبيراً إلى درجة أطلق الهنود على النخبة الحاكمة عندهم بعد الاستقلال «الصاحب الأسمر اللون» (brown saheb). وهذا ما دفع بعض المنظرين السياسيين إلى التفكير في

أطروحة الاستعمار الداخلي، أي أن الاستقلال ما كان إلا استعماراً جديداً مارسته الطبقات المالكة الجديدة (من متولين وحلفائهم العسكر) على الطبقات الشعبية الوطنية الأخرى.

والمثال الحي على هذه الظاهرة يترجمه التأمل في أوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحول زبانية ياسر عرفات والمحيطون به الذين جاؤوا إلى فلسطين بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي، إلى طبقة مالكة جديدة (للأراضي والعقار والمال)، باستعمال نفوذهم في الحكم للهيمنة على الاقتصاد. وبعد أن تم استبدال أجهزة ياسر عرفات الأمنية والقمعية بأجهزة إسرائيل الأمنية والقمعية، تبخرت آمال الفلسطينيين في الحرية والأمان، وفي تكافؤ الفرص بعد الاستقلال.

(٣) ولكن قائمة الأوضاع السيئة بعد الاستقلال تتجاوز أطروحة الاستعمار الداخلي إلى أوضاع أكثر سوءاً. وهذه قائمة أولية بهذه الأوضاع السيئة:

– تحول القومية التحررية (الأيديولوجية التي سادت أثناء الكفاح من أجل الاستقلال) إلى قومية رجعية تتمثل في أيديولوجية حزب البعث في العراق، وامتزجت بقبلية سياسية متخلفة ألغت تدريجياً فكرة المواطنة والاندماج الوطني.

– انتشار روح التعصب الديني السلفي الممزوج بعقلية الامتياز الطائفي والإثني. هذان العنصران حاضران في أغلب الحالات التي حدثت فيها حروب أهلية مثل لبنان والجزائر، أو أنهما عنصران مفجران لحروب أهلية محتملة، بعض الدول العربية مرشحة لها في المستقبل المنظور.

– تزوير الديموقراطية إلى درجة أن كثيراً من الدول العربية «تنتخب» حكامها الطغاة انتخابات «حرة» لا ينافسهم فيها منافس. ويسود الاعتقاد أن هذا الوضع قد قامت النخبة المهيمنة بفبركته، والواقع يشير إلى غير هذا الاستنتاج. إذ إن كثيراً من الحركات (ذات الشعبية الواضحة) الفاشية وشبه الفاشية، مثل الأصوليين من سلف وإخوان، يعلن جهاراً نهاراً معاداته للديموقراطية والدستورية. وهذه معضلة يجب أن تواجهها شعوب العالم الثالث: هل يحق لمن لا يؤمن بالديموقراطية والدستورية أن يُساهم في الانتخابات، ثم يقوم في حالة نجاحه في الانتخابات بتقويض الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الديموقراطية والدستورية؟

– تعميق فوارق الدخل بشكل فاحش، وظهور الاحتكارات المحلية، يشكلان الطبقة المستفيدة. وهذه الطبقة الجديدة هي خليط من المنتفعين والمستفيدين والمرتشين وقابضي العمولات غير القانونية من المغامرين الذين ينتمون إلى مختلف الطبقات والطوائف

والقبائل، وتعمل حسب أسلوب المافيات - التضامنيات. ويُعتبر هذا العنصر من أهم معوقات التنمية، ولم يُحسب تأثيره بدقة في أدبيات التنمية حتى الآن.

- واحدة من نتائج ظهور الاحتكارات المحلية للطبقة المستفيدة، إضعاف قدرة الاقتصاد على التوسع ومنع تعميم منافع الازدهار على طبقات المجتمع، مما يدفع فئات واسعة من السكان إلى الهجرة إلى الخارج. إنها لواحدة من أعظم مهازل التاريخ، أن تكافح شعوب كفاحاً مريراً من أجل الاستقلال، ثم تقوم السلطة بعد الاستقلال بتهجير مواطنيها إلى البلد المستعمِر.

- وحتى يُتاح للطبقة المستفيدة الجديدة أن تفرض هيمنتها على المجتمع، فهي تسعى جاهدة إلى إضعاف هيبة القانون والحد من استقلالية القضاء، بحيث يجرَّد المواطنون من الشعور بإمكانية إقامة العدل وبإمكانية حماية القانون لهم. وحتى في حالة وجود قضاء مستقل، تقوم الطبقة المستفيدة بالحد من قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أحكام هذا القضاء.

- تدمير البيئة بالتوسع الحضري العشوائي والتصنيع المنتج للملوثات، وإهمال البيئة التحتية، مما يؤدي إلى الخراب الحضري، الذي ينتشر الآن في أغلب دول العالم الثالث كالعالم العربي. وفي بعض بلدان العالم الثالث تنهار حتى البُنى التحتية المحدودة التي خلفتها الإدارات الاستعمارية.

(٤) أغلب الدول العربية تعاني هذه الأوضاع السيئة بدرجات متفاوتة. ولذلك فليس بمستغرب أن يعاد فرض الوصاية الامبريالية على الدول العربية. وهناك نوعان من إعادة فرض الوصاية والهيمنة الامبرياليتين: الوصاية العلنية والوصايا الخفية. وفي كلتا الحالتين، يُعتبر الخضوع للوصاية فشلاً للأنظمة المحلية في إدارة شؤون البلاد إلى درجة أن الخضوع للوصاية يمثل مخرجاً لمأزق التنمية.

وهناك أمثلة عديدة على الوصاية الامبريالية العلنية، منها طلب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، واليمن الموحد، الدخول في منظمة الكومنولث البريطاني، ومنها وضع دول الخليج تحت حماية أعضاء مجلس الأمن الدائمين بدخولها في اتفاقات أمنية ثنائية، بسبب عدم قدرة دول الخليج على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية، وعدم قدرة الدول العربية الأخرى على حمايتها.

إن من يتصدى لهذه الوقائع لا بدّ من أن يكون قادراً على كتابة التاريخ بموضوعية تمكّن أجيال الأمة من الاستفادة من أحداثه. فهل هناك من هو قادر على ذلك؟

العرب والهندسة التاريخية

التاريخ حقيقة أم خيال/ كتابة التاريخ

(١) هل هناك حقيقة في التاريخ؟(*) هذا السؤال يقودنا إلى قضية بالغة الأهمية في إطارها الأوسع وهي: كيف يُكتب التاريخ عامة؟ هل بحيادية وتجرد وموضوعية؛ بمعنى الامتناع عن التقييم، أو إصدار الأحكام الخلقية؟ ما هو صالح أو طالح، ما هو جيد أو رديء من أحداثه وشخوصه؟ أم أن العبرة في كتابة التاريخ هي إثارة الحمية الوطنية (patriotism) وروح الافتخار بماضي الأمة ونُبل رسالتها؟

إذا كانت الإجابة بأنه بالإمكان كتابة التاريخ بحيادية، فما هي العبر التي نستخلصها منها؟ وإذا كانت الإجابة بأن العبرة بالتاريخ هي إثارة الحمية الوطنية، فأية رواية أمة هي الأصدق في رواية أحداث التاريخ؟

(٢) الضجة التي أثيرت حول المسلسل التلفزيوني «أخوة التراب» تتصل بالدول ذات الماضي الامبريالي القريب (الحديث) أكثر من غيرها من الدول: الدولة العثمانية، الامبراطوريات البريطانية، والفرنسية، والإسبانية، والسوفياتية، والأميركية الحالية. فالمسلسل يتكلم عن فترة حرجة في تاريخ الدولة العثمانية قبيل سقوطها وتفسخها في الربع الأول من القرن العشرين. والعثمانيون الذين استعمروا العرب، والعرب المستعمَرون أنفسهم، ما زالوا إلى يومنا هذا يرفضون أن ينظروا إلى الدولة العثمانية على أنها امبراطورية مستبدة مستعمِرة. ولم تُكتب أحداث المسلسل التلفزيوني، إلا عندما انتشرت الروح القومية، وازدهرت القومية العربية في مواجهة القومية الطورانية للأتراك في زمن متقارب، مطلع القرن العشرين، حتى إذا نظرنا إلى الأحداث والأشخاص في زمانها التاريخي، يمكننا أن نستخلص معاني تختلف عندما ننظر إليها إذا ما قسناها بقيم زماننا ومبادئه.

لكن أية معان أصدق؟ وأية معان مفيدة أكثر في توظيفها لإثارة الحمية الوطنية؟

(٣) فالمغاربة العرب أكثر رأفة بالأتراك العثمانيين وأكثر كرماً في حكمهم على الامبراطورية العثمانية من المشارقة العرب. وليس مرد ذلك إلى أنهم لم يتعرضوا للحكم

(*) طُرح هذا السؤال بمناسبة الضجة الإعلامية التي أثيرت في الكويت حول وقف عرض المسلسل التلفزيوني «أخوة التراب» خلال شهر رمضان عام ١٩٩٦. وقد أثير جدال حول قرار وقف العرض. واستندت بعض التبريرات إلى بشاعة مشاهد التعذيب الذي مارسه الأتراك ضد الوطنيين العرب. أما التبريرات الأكثر إثارة فقد تحدثت عن ضغوط سياسية من جهات (دول) أبدت انزعاجها من السرد التاريخي للمسلسل.

العثماني المباشر بالشدة والقسوة نفسيهما فقط، وإنما إلى الدور (الإيجابي) الذي لعبه الحكم العثماني في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، وأيضاً في حفظ الهوية القومية ـ الدينية لعرب المغرب. الأميركان والروس إلى يومنا هذا يرفضون أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم امبرياليون، مع أنهم - كل من زاويته - نجح في إقامة أو تثبيت امبراطوريتين هيمنتا على مقدرات العالم في السنوات الخمسين الأخيرة.

الأميركان بخاصة، وامبراطوريتهم ما زالت قائمة وحيدة، ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أصحاب ثورة ضد الاستعمار البريطاني، وحملة راية الليبرالية الحقة. ولذلك، فهم في سياستهم الخارجية ما زالوا يعانون انفصام الشخصية بين مثالية الرؤساء ولسن وروزفلت وكنيدي، وواقعية إيزنهاور ونيكسون التي تمثلها بقايا مدرسة هنري كيسنجر في الخارجية الأميركية.

(٤) أما بقية الدول ذات التاريخ الامبريالي العريق، فلا يمكن أن ينال تاريخها شبهة مماثلة، أو لا يمكن تزييفه بهذه السهولة، أو تزويقه بالمحسنات الأيديولوجية. وما حكم البريطانيين والفرنسيين والإسبان إلا سجل طويل من الظلم والقسوة والاستبداد، السلب والنهب المنظم والعنصرية والتعالي على الشعوب والأمم الأخرى.

هذه الدول إمّا أنها تعيد كتابة (أو قراءة) تاريخها بتنقيحه من التحيز والعنصرية والتعالي، وإمّا أنها تستمر في التفاخر بأمجادها الامبريالية وتفوقها على الشعوب المستعمرة التي فقدت كرامتها بالقبول بالاستعمار.

لقد أثيرت ضجة مماثلة في إنكلترا حول طلب دار نشر جامعة أوكسفورد من مؤرخ أميركي متحيز للإنكليز (أو محب لهم Anglo phile) المشاركة في تحرير الكتاب المرجع الجديد: **تاريخ أوكسفورد للامبراطورية البريطانية**. فاللورد بالوف (Beloff)، يؤيده المؤرخان الامبرياليان لورنس جيمس وجان موريس (في مجلة *History Today*، عدد شباط/ فبراير ١٩٩٦)، يتخوّف من أن يقوم مؤرخون يساريون أميركان بالتقليل من مظاهر العظمة والمجد في التاريخ الامبريالي البريطاني، الذي يجب أن يعلّم التلاميذ التفاخر بتاريخ امبراطوريتهم، من دون وجل أو خجل من أحداث ذلك التاريخ بكل حمولته التاريخية وعبئه ثقيل الوطء على الأمم الأخرى.

إن تسيُّد بريطانيا على الهند لمدة قرنين من الزمن على سبيل المثال، كما يقول آندرو روبرتس (في جريدة *Sunday Times*، ٢٨/٢/٩٦) «جزء من الأهمية في تاريخنا، سواء قبلته أو رفضته، بحيث لا يمكن محوه من الذاكرة القومية».

(٥) وفي محاولة معاكسة تماماً لردة الفعل الرجعية الإنكليزية ضد تنقيح التاريخ أو تحريفه، قام فريناند برودل، وهو واحد من أهم المؤرخين المعاصرين الفرنسيين (توفي مؤخراً)، بتأليف كتاب تاريخ يهتدي بقيم الحكمة والتوازن والنزعة الإنسانية والتعددية لتدريسه لطلبة الثانوية الفرنسية. وصدر الكتاب فعلاً في سنة ١٩٦٣ تحت عنوان **الزمان الحاضر: التاريخ والحضارة**. ولكنه حورب بكل ضراوة من مدرّسي التاريخ في التعليم العام، ومن أساتذة الجامعات، مما أدى إلى وأد مشروع برودل، وهزيمة أصحاب النزعة الإنسانية في تدريس التاريخ.

(٦) وحتى يتضح الموقف أكثر بتقريبه من القارئ العربي، لنأخذ التفسيرات المختلفة للعبارة التي وردت في الآية القرآنية ﴿كنتم خير أمةٍ أُخرجت للناس﴾، والتي كثيراً ما تتردد بمناسبة وبغير مناسبة: هل معنى خير أمة حسب الأمة ونسبها من القبائل المكونة من قريش وحلفائها، على الطريقة اليهودية في تفسير عبارة شعب الله المختار، المحصور نسبه في الأسباط الاثني عشر؟ أم معنى خير أمة أنها أكثر نفعاً للناس وطلباً للخير العام لهم على طريق الهداية؟

إن التفسير الأخير هو الأقرب للحقيقة، في رأينا، لأن محمد هو النبي الأمي، الذي أُرسل إلى الأمم جميعاً (وليس الذي لا يعرف القراءة والكتابة)، بدليل أن الإسلام انتشر في الأمم، واليهودية لم تنتشر. رحم الله يوجين يونسكو الكاتب المسرحي اليهودي الذي قال: اليهود اخترعوا الحب فكرهتهم شعوب الأرض منذ ذلك اليوم.

(٧) إن وقائع التاريخ لا يمكن نكرانها، والتاريخ يمكن أن يُكتب بتجرد كما حاول فريناند برودل أن يفعل، وبخاصة إذا توفر شرط ضروري، وهو التوصل إلى أسس متفق عليها لإصدار الأحكام المعيارية (normative) على أحداث الماضي. فالتاريخ مليء بالعنف المسلح والحروب، ولا نستطيع أن ننكر وقائعها، ولكننا يمكننا أن ندينها ونرفضها، إذا اتفق المؤرخون على أن العنف المسلح والحروب لم تعد تصلح لإقامة حضارة متقدمة للقرن الحادي والعشرين. إذا ما وصلنا إلى هذا المستوى في التفكير التاريخي فيمكننا عندئذٍ أن نتوقع إمكان التوصل إلى الحقيقة في التاريخ.

(٨) أما عن موضوع الحكمة في قرار التوقف عن عرض المسلسل التاريخي «أخوة التراب»، فهو يذكّرني بواقعة مشابهة وقعت في لبنان في أواخر الستينيات على ما أذكر. فقد ألقى عميد علماء السياسة في لبنان في ذلك الوقت، الدكتور حسن صعب، محاضرة بمناسبة ذكرى قيام الثورة الفرنسية وتأثيرها على العرب. وعرض الدكتور صعب في محاضرته الأوضاع المزرية التي كانت سائدة في فرنسا قبل الثورة، من عبودية الفلاحين

وظلمهم وفقرهم، مقابل بذخ الارستقراطية وتفسّخها وقسوتها، وكلها عوامل أدت إلى قيام الثورة.

في اليوم التالي لإلقاء المحاضرة، أرسلت وزارة الخارجية اللبنانية رسالة إلى السفارة الفرنسية في بيروت تعتذر فيها عما بدر من د. حسن صعب من عبارات تسيء إلى العلاقات الحميمة بين لبنان وفرنسا. ومعنى ذلك أننا لا نملك القدرة على ممارسة الحرية حتى في وسائل الإعلام أو إبداء الرأي الحرّ أمام قوى خارجية، خاصة أن هذه القوى تعلم نظرة حكامنا إلى الديموقراطية التي هي أساس حياة الغرب.

سر مناعة العرب ضد الديموقراطية

(١) لقد سبقت نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي في سنة ١٩٨٩ موجة عارمة عمت العالم خارج الغرب لزحزحة الأنظمة التسلطية التي تبناها الغرب بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الموجة التي وصلت ذروتها في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وصفها الباحثون بأنها حركة الدمقرطة (democratization) في العالم الثالث. ويدخل في عداد هذه الموجة مشروعا الشاه في إيران والسادات في مصر، والحركة المناهضة لحكم العقداء في اليونان سنة ١٩٧٥، والعودة إلى الحكم المدني في البرازيل وأغلب دول أميركا الجنوبية في الثمانينيات، وباكستان وتركيا في الشرق الأوسط.

وعندما نتكلم عن حركة الدمقرطة، لا نقصد أن دول العالم الثالث أصبحت ديموقراطية حسب نظام الحكم الدستوري - الديموقراطي المتعارف عليه في العصر الحديث. وإنما نقصد أن دول العالم الثالث أصبحت بسبب هذه الموجة «أقل» تسلطاً من خلال اللجوء إلى آلية الانتخاب، و«أكثر» ميلاً إلى تقبل التعددية السياسية من تنظيمات وأحزاب ونقابات، و«أكثر» استعداداً لتقبل أحكام القضاء المستقل نسبياً. ولذلك، يميز بعض الباحثين ديموقراطية العالم الثالث بوصفها الديموقراطية الرخوة أو الهشة (soft democracy).

(٢) يبدو أن الدول العربية هي أقل الدول استفادة من موجة الديموقراطية العالمية. فجيل القادة الذين قادوا العرب أثناء الحرب الباردة، ما زالوا على قمة الهرم السياسي، يقود معظمهم العرب بعقلية الحرب البادرة، التي تتقمص عقلية البازار، مانعة أي انفراج سياسي أو ثقافي. وقد رأينا كيف أن عقلية البازار هي العقلية الحاكمة في العلاقات العربية البينية.

ففي الغرب، تولى دفة الحكم التيار اليميني المحافظ التاتشري - الريغاني، في مواجهة مباشرة مع موجة الديموقراطية في العالم الثالث. هذا التيار انحسر مؤقتاً في التسعينيات ليحل محله تيار أقل محافظة، ولكن أكثر تقلباً وانتهازية يمثله الجناح الليبرالي المحافظ في إنكلترا، والحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة، والحزب الاشتراكي في فرنسا. وفي

إسرائيل أدرك قادة حزب العمل أن الفرصة مؤاتية لاستثمار المناخ العالمي لصالح أهداف إسرائيل بعيدة المدى، فتحولوا عن مشروع إسرائيل الأصلي الذي يدين بوجوده للحرب الباردة ومزايدات الدول الكبرى.

إزاء هذه التحولات التاريخية وقف القادة العرب متفرجين عاجزين، لأنهم ما زالوا يفكرون بعقلية الحرب الباردة البازارية. فقد تزامن فشل المشروعين الشاهنشاهي في إيران والساداتي في مصر، لأسباب مختلفة. فما زالت عدة دول عربية تجري الانتخابات في ظل قوانين الطوارئ (الأحكام العرفية) وفي ظل أغلبية «مضمونة» لمن في يده السلطة، بينما قام ياسر عرفات في فلسطين بتأسيس حكم تسلطي من النوع الذي كان سائداً أثناء الحرب الباردة، في حدود ما تسمح به إسرائيل ضمن مناورات السياسة الدولية. فتأتي أولوية إنشاء أجهزة شرطة ومخابرات وحرس خاص وميليشيا لـ«فتح»، على رأس قائمة إقامة المؤسسات الوطنية الفلسطينية. أما الملك حسين، فقد رأينا أن مجمل المبادرات التي كان يقوم بها، كانت تهدف إلى ضمان دور له في عالم الصراع القديم بين الدول الكبرى، متوهماً أن هذا العالم ما زال قائماً.

(٣) لقد غرقت الدول العربية في سبات عالم الحرب الباردة، بينما كان الأمل أن حربين إقليميتين في غضون عقد واحد من الزمن وما جرتاه من المعاناة والدماء، كفيلتان بإيقاظ الدول العربية من سباتها، ولكن خاب أملنا الذي لم يكن واقعياً أصلاً. إن عقلية الحرب الباردة ونظريتها عقلية البازار، هما اللتان تسمحان لنظام حكم مثل حكم العائلة التكريتية المتسلطة بالوجود، وهما اللتان تسمحان له بالاستمرار. وعبثاً يحاول مثقفو العرب ومصلحوهم، مجاملة الحكام بأطروحات تجسير الفجوة بينهم وبين المثقف، والمناداة بإصلاح الأحوال بصور ودية وسلمية من دون عنف أو انقلابات.

ولكن النتيجة المضحكة، وهنا الضحك مبعثه الإحساس بمرارة الوضع، هي أن جناحاً مهماً من المثقفين والمصلحين العرب خضعوا لإغواء السلطة والثروة فانتفعوا وسكتوا، مع أن بإمكانهم نظرياً أن ينتفعوا من دون أن يسكتوا، نظرياً على الأقل.

ولذلك، فإن معاداة عدد غير قليل من الحكام العرب لنظام العائلة التكريتية هو في الغالب معاداة صدام حسين لشخصه. وليس هناك من أمل في أن يحاسَب أعمدة النظام الحاكم في العراق على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها ضد شعبهم، وعلى المسؤولية القومية التي تحملوها بعدوانهم على الكويت والتي تسببت في انشقاق الشعوب العربية، وشل حركة الديموقراطية في العالم العربي، لأنه ليس هناك من إمكانية قيام آلية المحاسبة على المستوى الإقليمي، والحال في الدول العربية على ما وصفنا. وحتى على المستوى الشعبي، ليس هناك أمل في مسيرة جادة لحركة الديموقراطية (أو

الإصلاح الديموقراطي)، وبخاصة عندما يعلن التيار الأصولي - الأكثر تنظيماً - معاداته العلنية والصريحة للديموقراطية وتحبيذه الأقل علنية وصراحة للتسلطية والفاشية.

(٤) هناك بصيص من الأمل، إذا ما أردنا الاستفادة من التجربة البوسنية، وهي المطالبة بأن يترك الغرب العرب وشأنهم، مع تعديل واحد، وهو أن تشمل المطالبة بأن يأخذ الغرب جلّاديه الصداميين معهم. فمن السذاجة أن نطلب من الغرب أن يتركنا نهباً للحكام المتسلطين وأجهزة الدولة التسلطية تحت تصرفه في معركة غير متكافئة خاسرة. ومن غير المقبول أيضاً أن نتوقع من الغرب أن يخوض معركتنا من أجل الدستورية والإصلاح الديموقراطي وسيادة القانون، نيابة عنا. الإشكال الحقيقي في هذه العملية هو اعتقاد الغرب خطأً أن الحكام المستبدين المتسلطين أكثر حرصاً على مصالحه من أنظمة الحكم الدستورية، واعتقاده خطأً أنه بتلاعبه بأنظمة الحكم التسلطية وبخلقه أزمات متكررة يخيف بها شعوب المنطقة على طريقة «جاءك الذئب»، يضمن مصالحه على المدى البعيد.

ولنأخذ البوسنة مثلاً. فالبوسنيون لا يرغبون في أكثر من حرية التسلح بالدفاع عن النفس. لكن الغرب يصرّ على خوض الحرب نيابة عنهم بحجة عدم توسيع الحرب، وهو في الواقع يريد أن يحافظ على توازن القوى بين المعتدي الصرب والمعتدى عليهم البوسنيين. وهذا يذكرنا بتعريف توازن القوى حسب المفهوم الغربي بين العرب وإسرائيل، وهو ضمان تفوق إسرائيل الاستراتيجي. ومع أن البوسنة دولة مستقلة تحظى باعتراف دولي، إلا أن الغرب يريد أن يكافئ المتمردين الصرب بمنحهم نصف أراضي الدولة.

ومع أن البوسنيين قابلون بهذه القسمة الظالمة أو غير العادلة، فإن البوسنة بالرغم من كل هذه التنازلات، ما زالت مهدَّدة بالانقراض، وبتوزيع أراضيها بين الصرب والكروات. إن السلام الغربي الذي يتم عن طريق قصف الجميع حتى مائدة المفاوضات، هو سلام مؤقت تستعد فيه جميع الأطراف لجولة جديدة من الصراع عندما تفتر حماسة الغرب، أو عندما يتلهى بملهاة أخرى.

هذا السلام الذي يقدَّم على مائدة السلام الغربي، هو الوليمة الوحيدة التي ستكون من نصيب البوسنيين والفلسطينيين وجميع ضحايا التاريخ الحديث. فليس بعد ذلك من عجب في أن للعرب مناعة ضد الديموقراطية، حكاماً وأحزاباً وحلفاء. وهي مناعة تفضي إلى الانتهازية في السياسة العربية.

الانتهازية في السياسة العربية

(١) هل هناك عقلية خاصة تحكم السياسة العربية وتؤثر بشكل عميق في راسمي السياسة العربية؟ إذا كان هناك عقلية خاصة تحدد التوقعات وتصل إلى الاستنتاجات وتستنبط

التفسيرات في تقرير السياسة العربية، فهي بلا شك عقلية البازار: السوق الشعبي الذي تعرض فيه البضائع والخدمات على مستوى الدكاكين الصغيرة، في الحدود التي يرسمها اللاعبون الكبار.

من الملامح المميزة لعقلية البازار في رسم السياسة العربية، ملمح أن هذه السياسة تُرسم على أساس مصالح صاحب الدكان، الذي عادة ما يكون هو المقرر والمرجع في رسم سياسة البيع والشراء في حدود الحرية التي يتركها له اللاعبون الكبار في السوق. وليس هناك بالتالي حساب ولا كتاب في اتخاذ القرارات، وجميع الاعتبارات، وأغلبها الأعظم، هي اعتبارات شخصية عائلية.

أعتقد أن بإمكاننا أن نتصور، من دون أن نكون متقولين أو قساة على معظم الحكام العرب، أن العلاقات بين الدول العربية تحكمها عقلية من هذا النوع تشبه عقلية البازار. بل إننا نستطيع أن نستدل على وجود هذه العقلية والتثبت من صحة هذه المقولة في التطورات الأخيرة على ساحة المشرق العربي والجزيرة العربية، وبخاصة تلك المتصلة بالعراق والأردن ودول الخليج. دعونا نستَعِدْ سلسلة الأحداث الأخيرة من زاوية عقلية البازار الحاكمة في السياسة العربية.

(٢) أولاً، علينا أن نتذكر أن الطابع الشخصي في تعامل معظم الحكام العرب مع الأحداث، والاعتبارات العائلية في رسم العلاقات العربية - العربية، هي السمة الغالبة. فالذي حدث أن العائلة الحاكمة في العراق قد تعرضت لاختلاف كبير في الرأي أدى إلى هروب أحد أجنحتها من العراق إلى الأردن.

هنا للقارئ أن يعترض مثلما اعترض كثير من الكتاب، على مقارنة الأسرة الحاكمة التكريتية بالأسر الحاكمة العرفية (أي الوراثية) في دول الخليج. ولكن هذا الاعتراض، ولو أنه مقبول من الناحية الشكلية والتاريخية، إلاّ أنه لا يغير من واقع أن الدول العربية تحكمها عائلات منها منتخبة أو مفروضة بالقوة مثل العراق، ومنها وراثية عرفية، أو مقبولة عرفياً مثل دول الخليج.

بل إن هناك ما يميز العائلة الحاكمة التكريتية في العراق عن بقية العائلات الحاكمة في الدول العربية، وهي أنها العائلة الحاكمة النووية أو التي كادت تصبح النووية الوحيدة في العالم العربي. والقصد من هذا الوصف، ليس التندر على اصطلاح العائلة أو الأسرة النووية في علم الاجتماع (زوجين وأبناؤهما)، وإنما الإشارة إلى رغبة هذه العائلة في حيازة الأسلحة النووية والجرثومية والبيولوجية، واستعمالها في البازار العربي لابتزاز العائلات الحاكمة الأخرى. فقد ثبت في حرب تحرير الكويت أن العائلة الحاكمة التكريتية في العراق

لم تفكر أو لم تجرؤ على استعمال هذه الأسلحة ضد الغرب أو اللاعبين الكبار في البازار نفسه.

(٣) الملمح الثاني في عقلية البازار الحاكمة في السياسة العربية، هو المناورة «الخارقة» التي قام بها صهرا العائلة التكريتية حسين كامل حسن وشقيقه و«الأميرتان التكريتيتان» من جهة، والملك حسين والعائلة الحاكمة في الأردن من جهة أخرى، والتي قُصد بها تصوير الهاربين على أنهم بديل للوضع القائم في العراق، وتصوير الملك حسين على أنه انتصر للشعب العراقي المظلوم، الذي يرزح تحت مقاطعة دولية شاملة، لم يعرف تاريخ السياسة العالمية مثيلاً لشمولها. أي أن الملمح الثاني هو التغيير الفجائي في مواقع أطراف الصراع في خبطة واحدة من دون تمهيد. هنا، يجب أن نفصل بين الخطين المتوازيين في هذه المناورة الخارقة، لأن لكل خط منهما منطقاً «جميلاً» ملتويا خاصاً به.

كون عصبة الهاربين منحدرة من صلب النظام الحاكم في العراق، وفرعاً من «دوحته العامرة» يمثل عنصراً مهما يكاد يضفي صفة «الشرعية» على مطالبتهم بالحكم بدلاً من رأس النظام أو الطاغوت، الذي ترفض دول الخليج وبقية الدول العربية أن تتعامل معه، وكون هذه العصبة تملك «الشرعية» التي فرضتها هي على العراق، فإن ذلك سوف يخفف من ألم مرحلة الانتقال من حكم مستبد مرفوض إلى حكم مستبد مقبول. وهكذا، تصبح عملية نقل السلطة لهذه العصبة نظامية تجنب العراق حمامات الدم المزعومة في ما لو كان تم نقل السلطة أو تداولها بطريقة غير نظامية، أي غير مسيطَر عليها حتى من قبل اللاعبين الغربيين الكبار.

وأنا أجزم بأن حلفاءنا الأميركان بخاصة، يُلامون على هذه السذاجة المفرطة في التفكير إذا ما ثبت حقيقة أنهم يشجعون أو يدعمون هذا المنطق. ولكن انظر إلى هذا المستوى الثاني في المناورة، وهو الخاص بالملك حسين الذي انتصر للشعب العراقي المظلوم من جهة، والذي أظهر لدول الخليج أنه غير محسوب على نظام حكم العراق كلية، وأنه يتمتع باستقلال مبني على الحرص على مصلحة الأمة، من جهة أخرى. وكل ذلك تحقق في خبطة واحدة، والمطلوب الآن من دول الخليج أن تعيد النظر في موقفها من الأردن، وفي تقييمها لسياسات الأردن، وكأن شيئاً لم يكن.

(٤) وهذا يقودنا إلى الملمح الثالث من ملامح عقلية البازار التي تحكم السياسة العربية والعلاقات العربية - العربية، وهو الملمح الذي صوره شيخنا الكبير عبد الرحمن الكواكبي على أن الأمة العربية، تاريخياً، لا تطلب القضاء على الاستبداد وأنها تطلب الانتقام من شخص المستبد، وكأنها تستبدل مغصاً بصداع. فالتعامل على المستوى الشخصي يمنع وضع أسس موضوعية للسياسات يلتزم بها راسموها، وتقوم محاسبتهم على أساسها. فعقلية

البازار، حسب شعارات مثل طاح الحطب أو عفا الله عما سلف، أمر غير مقبول في الدول الدستورية ذات المؤسسات السياسية. ولذلك، فإن تغيير الموقف من الأردن أو العراق أو أية دولة عربية أو أجنبية، يجب أن يستند إلى هذه الأسس ذاتها، وهو يعرّض راسمي السياسات للمحاسبة على أساس هذه المبادئ الحاكمة.

أما التصريح بأن دول الخليج ستنظر في تزويد الأردن بالنفط كبديل للعراق، وستقوم بدعم الأردن مالياً، أو غيرهما من السياسات من دون حدوث تغير ملحوظ يؤدي إلى إسقاط نظام الحكم القائم في العراق، ومجيء نظام حكم دستوري ديموقراطي بدرجة مقبولة إنسانياً، فما هو إلا ملمح من ملامح عقلية البازار التي تحكم السياسة العربية.

(٥) ولتوضيح هذا الأمر بشكل أكثر جلاءً، نذكر المبادئ التالية:

- إن قطع العلاقات السياسية والتجارية بين البلدان العربية يجب ألاّ يخضع لأمزجة العائلات الحاكمة، وإنما يجب أن يأخذ في الحسبان التكلفة الإنسانية والقومية التي تربط أجزاء الأمة العربية وشعوبها أساساً.

- إن الذين يتعاونون مع النظام الحاكم في العراق، أو مَن كان على شاكلته، يجب أن يخضعوا للملاحقة القانونية والسياسية باعتبارهم مجرمي حرب، أو مرتكبي جرائم ضد الإنسانية.

فالمطلوب الآن، هو وضع الإجراءات القانونية لملاحقة عصبة الهاربين وغيرهم من الذين هربوا من قبلهم، مثل وفيق السامرائي ومن الذين سيهربون من بعدهم. إن الذين يدلون بمعلومات تساعد على الإطاحة بنظام الحكم القائم في العراق، يجب ألاّ يأملوا بأكثر من تخفيف الأحكام عنهم، وليس إعفاءهم من العقوبة.

(٦) وأخيراً، فإن تعطيل خطط حلفائنا الأميركان في العراق، يعطينا فرصة تاريخية ثمينة للتخلص من عقلية البازار في رسم السياسات العربية البينية، وفي تقريب الحل الديموقراطي لمأزق الوضع في العراق، من خلال انتفاضة شعبية جديدة. وإذا كان حلفاؤنا الأميركان يدّعون أنهم لم يكونوا مفوّضين دولياً بالإطاحة بنظام حكم العائلة التكريتية الحاكمة، فما زال عليهم أن يقنعونا لماذا لم يساندوا انتفاضة الشعب العراقي عندما تركوها فريسة لحسين كامل حسن وعصبته؟! وما يهمنا أكثر من ذلك، هو كيف ينظر العرب بعد اندحار نظام صدام حسين إلى هذا النظام، وهل هم ساعون إلى مصالحته أو إنهائه!

١) أنظر مقال جون سيمبسون:

"Not your Dudinary Nuclear Family", *The Spectator,* 30 August 1995.

وكذلك:

"The Mother of all Comebacks", *The Times*, 26 August 1995.

المصالحة العربية أم المصالحة مع الذات

«يا صاحب الفرج، يا عالياً بلا درج»

(دعوة عراقية معروفة)

«في سكة زمن راجعين، في نفس المكان ضايعين»

(أغنية مصرية معروفة)

(١) هل يمكن أن تؤثر ممارسة معينة على نفسية الأفراد والشعوب، وعلى الطريقة التي يفكرون فيها، عبر تراكمها عبر العصور؟ هذا التساؤل مرده إلى حقيقة تُذكَر باستمرار، وهي أن كل شيء تغير في السبعة آلاف سنة الأخيرة إلا في ميدان السياسة في هذه الفترة، منذ تحول القبيلة إلى دولة، والشعوب تحكم بأشكال من الاستبداد والتسلط، بشكل دائري غير تطوري. فها نحن في البلاد العربية، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، نعود إلى القبيلة من الدولة.

هل نحن نعود هذه العودة غير الموفقة من الدولة إلى القبيلة - كما سبق أن فعلنا ذلك أكثر من مرة في تاريخنا الحزين - بسبب الاستكانة إلى خبراتنا السابقة، أي بسبب التعود على الاستكانة إلى الاستبداد، أم بسبب فقدان البدائل؟ العلوم الاجتماعية لا تعطي إجابة قاطعة في هذه الردة من الدولة إلى القبيلة.

فهناك شعوب نجحت خلال القرنين الأخيرين في تجاوز مجتمع القبيلة واستبداده الأبوي، وطورت بالمقابل مجتمعاً مدنياً متقدماً وحكماً دستورياً علمانياً أي عقلانياً. ولكن البلاد العربية منذ حصولها على الاستقلال، وبشكل متزامن مع هزيمة سنة ١٩٦٧، وهي تنزلق نحو مجتمع القبيلة والتسلط الأبوي، وتحكمها عقلية سلفية دينية أو قومية، كلتاهما شديدة التخلف، وكلتاهما تحركها أوهام بعيدة عن الواقع. وهذا الوضع في تقديري هو الذي قادنا إلى الأزمة الحالية، في بداية سنة ١٩٨٩، التي تتركز حول المسألة العراقية.

(٢) إن واحداً من أكثر الأوهام قوة واستمرارية، هو الاعتقاد أن بمقدور الحركات السلفية (الأصولية: أي العودة إلى أصول وهمية في التاريخ)، سواء كانت دينية أو قومية، قيادة حركات معارضة للنظم التسلطية - الاستبدادية التي تتحكم بالعرب. إن العودة إلى الماضي، والحركات التي تستلهم الماضي، تقود بشكل طبيعي إلى مجتمع القبيلة، وعقلية القبيلة واستبدادها الأبوي. وهذا ما حلّ بالعراق منذ حصوله على الاستقلال حتى مجيء نظام حكم صدام حسين (المتسبب في الأزمة الحالية). وكذلك الأمر في سوريا وفي ليبيا وفي اليمن وفي السودان وبين الجمهوريات وبين الملكيات.

وعندما فُجعنا في قناعات السلفية علَّقنا آمالنا على الديموقراطية، واعتقدنا أن سبب هزائمنا هو غياب المشاركة السياسية وتفرد النخبة الحاكمة في اتخاذ القرارات الحاسمة والمتعلقة بالقضايا المصيرية. ولكننا لم نستطع أن نحل معضلة كيفية بناء نظام ديموقراطي دستوري في مجتمع تتحكم فيه ثقافة سياسية متخلفة مبنية على حكم القبيلة. حتى المجتمع المدني باستقلاليته النسبية عن الدولة (أو المجتمع السياسي)، أكثر تخلفاً من الدولة، في افتقاره لمفهوم المواطن صاحب الحقوق والواجبات السياسية، وصاحب الكرامة الإنسانية.

وها هي الشعوب قد تحولت من جديد إلى رعايا تقف في كل مناسبة في طوابير لتقديم الولاء القبلي، مقبّلة أيادي الحكام ورؤوسهم وأكتافهم، وفي بعض الأحيان أقدامهم. هناك وهم غريب آخر يخامر العرب منذ الاستقلال، وهو أن الجيوش العربية يمكن أن تكون أداة قادرة على حماية الدول العربية ومصالح شعوبها. وهذا الوهم، على ما يبدو، يجعل بعض العرب حريصين (بالتمني طبعاً) على أن يحتفظ بلد مثل العراق بجيشه قوياً، وأن يحافظ على «أسلحة الدمار الشامل»، على أمل أن يستعملها لردع إسرائيل. بينما الواقع يقول إن الجيوش العربية هُزمت في جميع حروبها مع إسرائيل، لأن هذه الجيوش ليست معدة للدخول في مواجهة مع الدول الامبريالية، التي تسلح هذه الجيوش. وإنما هي مُعَدة للقمع الداخلي، لحماية نظام حكم القبيلة، وللاعتداء على الجيران في حروب إقليمية، كما كان حال العراق منذ مجيء البعث.

(٣) ولذلك، فمن الطبيعي ألاّ يصمد نظام أمن إقليمي مبني على أنظمة حكم قبلية تسلطية، لأن المصلحة العليا في النهاية هي مصلحة القبيلة الحاكمة التسلطية الأنانية الضيقة، ولأن الدول ما عادت دولاً قائمة على مؤسسات عقلانية، وإنما أصبح من المستحيل فصل الدولة عن القبيلة الحاكمة. وهذا ما حصل لنظام الأمن الإقليمي العربي عندما انهار بغزو العراق للكويت في حرب الخليج الثانية، وكأن تلك الحرب كانت بمثابة صراع بين قبيلتين حاكمتين.

وهناك وهم ما زال يراود بعض الحكام العرب، وهو أن الخلافات بين الدول الكبرى يمكن أن تُستغل لصالح العرب. ومن الواضح أن هذا الوهم هو من مخلفات الحرب الباردة. واستمرار هذا الوهم عند بعض الحكام العرب هو أيضاً شيء طبيعي، لأن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لم تتغير فيها أنظمة الحكم منذ نهاية الحرب الباردة، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي ما زالت لا تملك وسيلة شرعية مؤسسية لتداول السلطة. وذاكرة هؤلاء الحكام العرب قصيرة جداً، لأن الدول الكبرى قد تجتمع

على العرب بسهولة، كما اجتمعت في السابق في خلق إسرائيل، لأن الذي يوحدها هو حاجتها لموارد هذه الأمة، وخلافها ينحصر في أسلوب وصولها لهذه الموارد واستحواذها عليها.

وهناك وهم تتعلق بأهدابه دول الخليج بخاصة، وهو أن بإمكان دولة امبريالية واحدة أن تضبط الوضع الدولي بمفردها، وربما، في تصورها، لأمد طويل. وهذا الوهم يخالف منطق التاريخ وطبائع الأمور. فالولايات المتحدة نفسها التي أصبحت الدولة الامبريالية العظمى الوحيدة بعد نهاية الحرب الباردة، كانت حريصة، بتبنيها منظمة الأمم المتحدة، على إشراك مجلس الأمن كأساس للشرعية الدولية. ولكن نظام العالم الجديد الذي بشر بميلاده الرئيس جورج بوش لم يصمد طويلاً، فلم تستطع إدارة الرئيس كلينتون أن تحشد التأييد الكافي لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق. ولن يكون للولايات المتحدة، بالرغم من تفردها في التفوق العسكري - الاستراتيجي، أن تتصرف على هواها على المدى الطويل.

(٤) عندما وقف رئيس أكبر دولة عربية في شخص الرئيس حسني مبارك ليقول «ليس هناك مبادرة عربية» لحل الأزمة بين العراق والولايات المتحدة، وعندما عاد عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق للجامعة العربية من بغداد خالي الوفاض، برز دليلان قاطعان مفحمان على إفلاس أنظمة الحكم العربية. ثم إن إقرار الاتفاق بين نظام حكم صدام حسين والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، بالرغم من إيغاله في إذلال نظام صدام حسين، هو خطوة واضحة نحو «إعادة تأهيل» هذا النظام، وليس كما يشيع الغربيون بأنه خطوة نحو إضعافه عسكرياً.

ليس واضحاً الآن كيف ستخرج مسرحية المصالحة العربية بين نظم الحكم العربية التي ثبت إفلاسها. ولكن إعادة تأهيل نظام حكم صدام حسين من خلال اتفاقية كوفي أنان، هي فصل في هذه المسرحية، وإذا ما تم ذلك فستكون الشعوب العربية الخاسر الأكبر، لأن مصالحة النظم التي تحيط بها الأوهام سالفة الذكر، هي استمرار في العبث السياسي العربي، وهي استمرار في التسلط القبلي والاستبداد الأبوي، وهي إصرار على مَواطن الضعف العربي.

إننا بحاجة، قبل أي شيء آخر، ليس إلى مصالحة النظم، وإنما إلى المصالحة مع الذات: أي إلى تبديد الأوهام التي تتحكم بنفوس العرب وعقولهم. وما لم يحدث ذلك، فإن تسوية صراعنا مع العدو الصهيوني والتعامل مع القضية العربية المركزية - قضية فلسطين ـ يظلان في تخبط تنقصهما الاستراتيجية الواحدة، وهو أمر يقودنا إلى الحديث عن العرب والسلام؟

العرب والسلام

هل آن أوان التسوية العربية؟

(١) أظهر القصف الإسرائيلي للبنان (عناقيد الغضب - نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، الذي انتهى بمجزرة في قانا، أن حلفاءنا في الغرب لهم أولويات تختلف عن أولويات الدول العربية. وفي الحقيقة، أننا لم نكن بحاجة إلى مجزرة جديدة حتى يتضح لنا أن أجندة الصراع السياسي في المنطقة العربية تختلف في كثير من التفاصيل عن الأجندة التي يضعها الغرب للمنطقة. ولكن تأييد الولايات المتحدة الأميركية المطلق لإسرائيل في الأحداث التي أدت إلى مجزرة قانا، جعل رصيد النوايا الحسنة الذي يكنه العرب نحو الغرب يتآكل أسرع مما هو متوقع. وهذا الأمر يوفر دافعاً إضافياً للدول العربية في الخليج والمشرق العربيين، لكي يبدأ الحكام بوضع تصوراتهم للأوضاع في المنطقة العربية، تحفظ لشعوبها حقوقهم، وتعيد لحكوماتها روح المبادرة بدلاً من الاعتماد الكامل على الغرب.

(٢) لقد تخلت الحكومات العربية عن حق تقديم أية مبادرة بالاتكال على الاتفاقات الأمنية الثنائية مع الغرب، واستسلمت لمنطق غريب يقوم على قاعدة عدو ضعيف ذليل تعرفه، خير من عدو قوي تجهله. إن هذه السياسة لا تتصف بالحكمة الكافية، ولا بالدينامية اللازمة، فعزل العراق وإيران في حكاية الاحتواء المزدوج من ناحية، وإطلاق يدي إسرائيل وتركيا في المنطقة، وفي عملية السلام المزعومة من ناحية أخرى، لا يتوافقان في رأينا مع المصلحة العربية. فإبقاء المنطقة العربية من دون اتفاقات الأمن الجماعي على المستوى الإقليمي، ومن دون مؤسسات وترتيبات إقليمية للفصل في المنازعات، ومن دون خطط للتكامل والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، ليس في صالح العرب. بل إنه يديم حالة عدم الاستقرار والاضطراب التي يعيبها علينا الغرب، وهو أحد المتسببين الرئيسيين فيها.

(٣) فدول «إعلان دمشق» مشلولة عملياً بفعل السياسات الغربية، وبسبب الارتباك أو الانقسام بين أعضائه. وإسرائيل تناور مع الفلسطينيين وتحاول خلق تكتل مع تركيا. وشلل السياسة العربية مستمر من دون أن تلوح له نهاية في الأفق، إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه. إن أقل ما يقال في العلاقات الرسمية بين دول المنطقة، أنها في حالة سائلة مترجرجة (fluid state)، «فكيف يخدم هذا الوضع المنطقة العربية وشعوبها؟» وكيف نصل إلى حالة الاستقرار، والغرب يغذي حالة عدم الاستقرار هذه؟

إن البديل من هذه المسرحيات الهزلية كلها، هو أن تتبنى دول «إعلان دمشق» مشروعاً للتسوية العربية يكفل:

(أ) خروج صدام حسين من السلطة مقابل ضمانات بحماية وحدة العراق، ومساعدات مباشرة للمدنيين العراقيين تشجيعاً للتغيير السلمي في العراق. (ب) وضع نظام إقليمي جديد للأمن الجماعي، يحتوي على آليات لفض النزاعات والتحكيم مع خطط مدروسة للتعاون، وربما التكامل العربي. (ج) الاتفاق مع تركيا وإيران مباشرة على خطط لضمان مساهمتيهما في هذا النظام الإقليمي الجديد.

إننا نعلم جيداً أن مشروع التسوية المقترح لن ينجح من دون مساندة الغرب، ونعلم جيداً كذلك أن الغرب لن يساند طواعية من دون ضغط لعدة اعتبارات، أولها أنه يترك إسرائيل والأردن خارج إطار التسوية في مراحله الأولى، وثانيها أن الولايات المتحدة بالذات ما زالت مستغرقة في عملية تصفية حسابات قديمة مع إيران لا شأن للعرب بها، وثالثها وهو الأهم، أن المشروع يحرم الغرب من سالفة «جاك الذيب» كلما أراد بيع السلاح للعرب.

ومع ذلك، ومن دون امتلاك الحكومات العربية لروح المبادرة، ومن دون تصور عملي لمشروع تسوية تضغط من أجل تحقيقه، ستبقى سفينة الحكومات العربية سابحة في «دردور» العلاقات الشرق الأوسطية السائلة، من دون دفة وربما من دون ربان.

هل فقد العرب قضيتهم المركزية

(١) الآن، بعد أن انهار النظام الإقليمي العربي وتبين للعرب صعوبة تحقيق الوحدة والحرية واستحالة قيام الاشتراكية حسب المواصفات السابقة، وبعد أن فقدت قضية العرب الأولى محتواها ومضمونها بعد أن تنازل قادة «فتح» عن تحرير فلسطين، ماذا يريد العرب من حكوماتهم؟

هذا السؤال يجب أن يتعدى موضوع الخدمات العامة، من مأمن ومأكل ومسكن ومدرسة ورعاية صحية... إلخ، إلى قضية مركزية تدور حولها جهود الحكام والمحكومين، لأن المأمن والمأكل والمسكن وغيرها من الخدمات لا تشبع حاجة الإنسان إلى امتلاك رسالة في الحياة وهدف في المعيشة. فالبشر يوجدون فقط بهذه الخدمات، ولكنّ هناك بوناً شاسعاً بين الوجود فقط والحياة.

(٢) والدليل على ذلك أن مستوى الخدمات العامة أفضل الآن في أغلب البلدان العربية، عما كان عليه الوضع قبل عشرين أو ثلاثين سنة خلت. ولكن عامة الناس يزداد تذمرها من تردي أوضاع الأمة، ويزداد غضبها من ضعف حكوماتها وتراخي قادتها. فاقتصاديات الدول العربية توفر حداً أدنى من مستوى معيشة مقبول حسب مقاييس العالم الثالث، ولكن الطبقة الوسطى فيها تحت ضغط اقتصادي مستمر، فهي محشورة بين طبقة

عليا يصل غناها إلى حد الفحش، وطبقة عاملة تتحول بشكل متزايد إلى فئات هامشية على حافة الاقتصاد الرسمي، بسبب قلة معلوماتها وضعف تدريبها الذي أصبح يتطلب إلماماً بالتقانه والمعرفة العلمية.

ومع أن أغلب الدول العربية تحاول أن تنفتح سياسياً وتلجأ إلى الانتخابات لاختيار ممثلين للشعب، إلا أن أنظمتها الحاكمة تزداد تسلطاً في الوقت نفسه، وتستمر فيها انتهاكات حقوق الإنسان باسم القضاء على الإرهاب وغيره، وبدلاً من أن تتوثق عرى الاندماج الوطني في مؤسسات المجتمع المدني، تكتسب التكتلات الطائفية والقبلية أهمية وحيوية.

(٣) ومع انتشار التعليم وارتفاع معدلاته في أغلب الدول العربية، تقل أهمية التعليم الوطني وتنتشر بشكل واسع مؤسسات تعلم بالمناهج واللغات الأجنبية مساهمة في خلق أزمة هوية لدى الأجيال القادمة من المتعلمين. وتتنازع مؤسسات التعليم نزعات التغريب والأصولية بدرجات متقاربة من القوة والتفجر.

هذا إضافة إلى تناقضات كثيرة أخرى لا يمكن تفسيرها إلا بغياب قضية أو مجموعة محددة من القضايا المركزية التي تعطي للحياة معنى، والتي توجه جهود الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والثقافي نحو مستقبل أفضل. فهناك إذاً، فرق كبير وبون شاسع بين مجرد الوجود، والمعيشة والحياة؛ الحياة التي تتسامى على الواقع، وتتجاوزه لاستشراف بدائل أرقى.

أصدقاء العرب الأحياء منهم والأموات

(١) تذكرت وأنا أشاهد ردة فعل الطلبة الفلسطينيين العنيفة على تصريحات جوسبان (رئيس وزراء فرنسا) الغبية حول المقاومة اللبنانية، مقولة فرنسي آخر هو ماكسيم رودنسون في كتابه المعنون **العرب**: «يثير العرب (في الغرب) أشد الانفعالات عنفاً، أكثر من أي شعب آخر». ويثبت جوسبان هذه المقولة من جديد وهو على ما اعتقد يعبر عن مشاعر الاشتراكية الأوروبية عموماً حول العرب، باعتبار أن إسرائيل ما زالت «دلوعة» الاشتراكية الأوروبية المفضلة، كما هي «دلوعة» اليمين الأميركي المتطرف في الوقت ذاته، وهذا تناقض ليس له حل على مستوى الفكر.

فمن المرجح أن أغلب أصدقاء العرب في الغرب هم من الموتى، أو من المتقاعدين من المسؤولين أو من الذين لا حول لهم ولا قوة، ولكن قبل أن نُتهم بالقسوة في إصدار الأحكام، أو بالتعجل في الوصول إلى نتائج قطعية، دعونا نتأمل كيف يفكر العرب في موضوع الصداقة، وكيف يعرفونها.

يتصور العرب أن المودة وحسن الطوية وانعدام المصلحة الشخصية تجاه الآخرين، تُترجَم مباشرة من المستوى الشخصي إلى مستوى العلاقات بين الشعوب وبين الدول. ويفكر العرب بطريقتهم الانفعالية غير العقلانية المعهودة، في أن من يكنُّ لهم الصداقة على المستوى الشخصي، سوف يضحي بمصالح بلاده من أجل سواد عيون العرب. فجوسبان الآن عدو للعرب، وشيراك (رئيس الجمهورية) صديق للعرب!

بل إن الذي يغيظ فعلاً، أن تسمع في الأحاديث وتقرأ في الصحف أن فلاناً من المسؤولين الغربيين صديق لهذا البلد العربي أو ذاك، على فرض أن هذا الفلان قد خرج عن طريقه وتفانى في خدمة هذا البلد العربي لمجرد صداقته لبعض مواطنيه، أو لأنه يحب الطبيعة الصحراوية فيه. أقول إن هذا الكلام أو هذه الطريقة في التفكير لا تليق إلا بالبلهاء أو السذّج، فلا يعقل أن ينقل الحديث من المستوى الشخصي إلى مستوى العلاقات بين الشعوب والدول بهذه الطريقة البلهاء الساذجة.

(٢) إن غالبية المسؤولين الغربيين يعرفون أن قضية العرب في فلسطين، كمثال، قضية عادلة حسب معايير القانون الدولي ومعايير السلوك السياسي على مستوى الأمم، ولكنهم يعرفون أن مصالح دولهم تقتضي انتزاع مكاسب لصالح إسرائيل، ولصالح دولهم عن طريق إسرائيل، فلا يضيرهم أن يصادقوا بعض العرب، ولكنهم في الوقت نفسه يلتزمون بسياسات دولهم المعادية للعرب في السر و العلن. ويبدو أن كثيراً من العرب لا يستطيعون حتى الآن استيعاب هذه الحالة، المتناقضة، وهي مقبولة برغم لاأخلاقياتها حسب الأعراف الدولية.

فالأمريكان مثلاً، يتفانون في الدفاع عن دول الخليج، ضد العراق وغيره، ولكنهم يعتبرون أن موقف دول الخليج من إسرائيل موقف يتسم بجحود بالكرم الأميركي. فأميركا مستعدة للدفاع عن الخليج، ولكنها تعتبر موقف دول الخليج من إسرائيل معادياً للسياسة الأميركية في المنطقة العربية، كيف يحل العرب هذا التناقض حسب أصول علاقات الصداقة العربية؟ إما أن تتنازل دول الخليج عن دعم القضية الفلسطينية إرضاء للأميركان، وإمّا يتخلى الأميركان عن دعم إسرائيل غير المحدود إرضاء لدول الخليج.

هل سيحصل شيء من هذا في المستقبل المنظور؟ هناك تصور بأن بعض دول الخليج على استعداد لعمل كل ما هو «مطلوب» إرضاء للأميركان، ولكنني أعتقد جازماً أن أياً من المسؤولين الأميركيين سوف يمتنع عن التفكير - مجرد التفكير - في أي تنازل عن الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل. هنا يبرز عنصر في غاية الأهمية في موضوع الصداقة بين الدول، وهو عنصر الندية. فالافتقار إلى عنصر الندية في العلاقات بين الدول يجعل من الطرف الضعيف أجدر بالشفقة والرحمة، من الصداقة الفعلية المبنية على المودة وحسن الطوية، وانعدام المصلحة الشخصية.

(٣) فإذا كنا نجحنا في استبعاد عنصري المودة وحسن الطوية من مسألة الصداقة بين دول الغرب ودول العرب، بسبب إثارة العرب لأكثر المشاعر عنفاً في الغرب، وبسبب سياسات الغرب المعادية للعرب في قضية فلسطين، فيبقى عنصر انعدام المصلحة الشخصية. وهنا «نكتشف» أن أغلب أصدقاء العرب المعروفين في الغرب، هم من أكثر المستفيدين من صداقتهم للعرب مادياً إن لم يكن بطرق أخرى، ومن أكثر المترسملين والمستثمرين لهذه الصداقة المزعومة. هناك من العرب من يقول «حلال عليهم»، فلتحل الثروة عليهم وليرزقهم الله ما شاء من الرزق. ولكن هل يتصور بعض العرب، من المسؤولين والمتنفذين، أنهم يستطيعون أن يجعلوا من بلدانهم رهناً برشوة قادة الغرب ومترسمليهم؟

لقد استفادت نخبة الفلسطينيين السياسية والاقتصادية من مأساة فلسطين، وها هم يشتركون مع الإسرائيليين والغربيين في استنزاف موارد فلسطين المحدودة في شركات خدمية وصناعية، كما استفاد قادة الغرب ومتنفذوهم من حربي الخليج، واستثمروهما خير استثمار، ولا تزال طوابير هؤلاء المسؤولين تتوافد على دول الخليج، من دون توقف في مشاريع سوف تعيد الخليج إلى مراتع للاستثمار الغربي المبني على المودة والمحبة في تصور العرب، وعلى المصالح المادية والصداقة النقدية حسب تصور الغرب. فإذا استبعدنا العنصر الثالث، وهو انعدام المصلحة الشخصية في مفهوم الصداقة، فعن أي صداقة تتكلمون؟

لقد أصبح الوقت مؤاتياً لتخلي العرب عن طريقتهم الانفعالية في فهم العلاقات بين الدول، وأن يفكروا في مصالحهم على أساس واقعي عقلاني، وفي استيعاب حقيقة أن العلاقات بين الدول مبنية على ازدواجية في التعامل، وعلى تحقيق مكاسب للدول على حساب العلاقات الشخصية، وأن هذه العلاقات الشخصية مبنية على مصالح مادية لا تلتزم بالمبادئ الأخلاقية المعلنة، ويجب أن نتعلم من الدرس الذي تلقته الكويت في مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢ عندما اعتبرت الكويت السير بيرسي كوكس المعتمد البريطاني «بمثابة الوالد» فلم تجد ضرورة لتعيين ممثل للكويت في ذلك المؤتمر. فمن يا ترى من القادة الغربيين، مَن تعتبره الكويت بمثابة الوالد والصديق؟

عملية السلام ومطالب العرب التاريخية

(١) جمَّد الصراع العربي - الإسرائيلي الوضع في المنطقة العربية، وشلَّ قدرة العرب على «الحركة أكثر من قرن من الزمن». وبينما استثمرت إسرائيل انتصاراتها في حروبها مع العرب أحسن استثمار، لم تفلح جميع الجهود العربية في تحقيق قدر من التكامل والتنسيق

الاقتصادي والسياسي - الاستراتيجي في مواجهة التحدي المزدوج الغربي - الإسرائيلي. بل على العكس، استمر العرب في قبول وساطة القوى الامبريالية التي حكمتهم منذ بداية القرن العشرين، وهي بحكم طبيعة الأمور وساطة غير محايدة، ومتحيزة علناً لصالح إسرائيل في الضمان غير المشروط لتفوقها العسكري والاستراتيجي على العرب.

لقد تجاوزت حركة التاريخ أوضاع العرب السياسية والاقتصادية المتردية، بحيث فقدوا أية مكاسب مالية تحققت لهم بعد الثورة في أسعار النفط سنة ١٩٧٣، وأية مكاسب كان من الممكن أن يستثمروها بحكم موقع المنطقة العربية الاستراتيجي لتحسين وضعهم التفاوضي. بل إن حرب الخليج الثانية، ولو أنها أسفرت عن تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، إلا أنها زادت الأمور تعقيداً للعرب، وحققت مكاسب إضافية لإسرائيل ووسطائها. والآن عندما يرسم الاستراتيجيون الغربيون سياسات الغرب المستقبلية، يأخذون في الاعتبار ميزان القوى في قارة آسيا بين «الأربعة الكبار»: الصين، الهند، باكستان، إيران. وليس للعرب من مكان بين هؤلاء الكبار، أي أن ليس للعرب أي وزن استراتيجي موازٍ لهم.

(٢) هناك عدة حقائق تاريخية تغيب عن بال وسطاء إسرائيل في عملية السلام، وعن نسبة كبيرة من الرأي العام العربي ونخبهم السياسية. واحدة من هذه الحقائق، هي أن عملية السلام ليست محصورة في مطالب الفلسطينيين ـ المتضررين الرئيسيين من عملية السلام ـ، وإنما تتعدى ذلك إلى مطالب العرب التاريخية، وتتمثل في رفض قيام كيان سياسي مستقل للصهاينة في فلسطين التاريخية. فإذا كانت قدرة إسرائيل على فرض إرادتها في أية عملية تفاوضية حقيقة قائمة، فإن قدرتها على فرض إرادتها لن تحقق لها مكاسب على المدى الطويل، وإنما مكاسب آنية فقط حتى ولو توصلت إلى «اتفاق نهائي» مع الفلسطينيين، إذا ما استمر الرأي العام العربي في رفض سلام مفروض بالقوة والغلبة، كما هو حاصل الآن.

وحقيقة تاريخية أخرى، هي أنه وإن تخلت إسرائيل عن مطالبها الصهيونية التوسعية، فإن مستقبلها على المدى الطويل محكوم عضوياً بمدى تقبل العرب لصيغة، يتم فيها استيعاب إسرائيل في كيان سياسي عربي أوسع من الصيغ التي تتداولها المفاوضات. نحن نعلم أن عرفات وقيادة «فتح» اقترحا في السابق صيغاً مختلفة لاستيعاب إسرائيل في العالم العربي مثل: الكونفدرالية التي تجمع إسرائيل والأردن ودولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية، ولكنها اقتراحات اتسمت بعدم الجدية والرغبة في المناورة للاستفراد بالضفة وغزة. واتضح بعد مفاوضات مضنية أن إسرائيل لن تعطي الفلسطينيين السيطرة على الضفة بأكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة في أحسن الأحوال.

(٣) والحقيقة التاريخية الثالثة، هي أن وسطاء إسرائيل ما زالوا عرضة لتهمة مساندة

إسرائيل، خلافاً للقرارات الدولية وللقانون الدولي. وهذا يشمل بالدرجة الأولى فرنسا وبريطانيا كونهما حاكمتي مرحلة الانتداب الاستعماري الذي سهَّل قيام دولة إسرائيل. ويشمل كذلك الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا لأنها ساعدت وساندت تحدي إسرائيل للقرارات الدولية. وإذا كانت قيادات الفلسطينيين الحالية قميئة بمقياس الكفاءة والنزاهة والصلابة الفكرية، فإن المستقبل قمين بتوفير قيادات فلسطينية قادرة على طلب تعويضات عن الضرر الذي لحق بالفلسطينيين، وليس مجرد استجداء الغرب واستعطافه للحصول على مساعدات هزيلة بائسة.

حتى الآن تصرف اللبنانيون والسوريون بذكاء (ولو سلبي في كثير من الأحيان) في التفاوض مع إسرائيل. ولكنهم سيكونون في غاية الغباء إذا ما سمحوا لفرنسا بالدخول كوسيط ضامن لانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني والجولان. إن ما يفعله الفلسطينيون في اعتبار الولايات المتحدة «شريكاً ضامناً» لعملية السلام، سوف يدفعون ثمنه الباهظ على المدى الطويل. لأن سياسات الولايات المتحدة معروفة تاريخياً، بأنها تهدف إلى تثبيت الواقع أو الوضع القائم (status quo)، إذا كان ذلك يؤدي إلى تحقيق المصالح الحيوية للأمن القومي الأميركي. وهذا ما فعلته منذ الحرب في كوريا عندما حافظت على الوضع بموجب هدنة مؤقتة لمدة نصف قرن، وهذا ما تفعله في الشرق الأوسط الآن: تجميد الوضع حسب سياسة الاحتواء المزدوج منذ سنة ١٩٩٥، من دون تقديم حل إيجابي.

إن الحديث عن السلام! لا بد من أن يجرنا إلى الحديث عمّا نعتقده بشأن أكبر الحركات الفلسطينية تأثيراً، وهي حركة «فتح»، وكيف تنظر هذه الحركة إلى السلام والتعامل مع العدو الصهيوني.

السلام والدولة التسلطية

«فتح»: تنظيم ثوري أم حركة سياسية؟

(١) يسجل توقيع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة «فتح» على اتفاق (١١ شباط/فبراير ١٩٨٥) العلني مع الأردن[*] للدخول بصورة مشتركة في «أية» مفاوضات مقبلة لمبادلة

(*) نص الاتفاق الذي جاء تحت عنوان **مشروع العمل العربي المشترك** على الديباجة والبنود التالية:
«انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية =

«الأرض بالسلام»! نهاية حقبة تاريخية امتدت عشرين سنة، وبداية حقبة تاريخية جديدة. والحقبة المنتهية بدأت سنة ١٩٦٤ بمؤتمر «القمة العربي» في القدس الذي أنشأ منظمة التحرير. ومع هيمنة «فتح» على المنظمة في عام ١٩٦٨ بعد هزيمة ١٩٦٧، بدت سياسة «فتح» بصورة متلازمة مع الحل السلمي للقضية الفلسطينية في أطواره التاريخية المختلفة.

لا تخلو نهاية تلك الحقبة من القيمة الرمزية، إذ إنها مثلت تصفية آخر موقع لمقاومة الحلول السلمية الجائرة، أو بعبارة أخرى: نهاية ما تبقى من الملامح الثورية في المقاومة الفلسطينية قبل أن تتحول إلى ناد خاص للمحاربين القدماء. ولكن مسيرة لـ«فتح» تقول لنا إن هناك عدة اعتبارات تجعلنا نتريث في إصدار الحكم على قيادة منظمة التحرير بالاستسلام والانهيار.

(٢) أول هذه الاعتبارات كان متصلاً بتركيبة قيادة «فتح»، وبرنامج عملها الفعلي الذي دل على أن توقيع الاتفاق مع الأردن لم يشكل تغييراً جذرياً، لا في القيادة ولا في برنامج العمل. وثاني هذه الاعتبارات متصل بالأوضاع العربية التي كانت (ولا تزال) سائدة في ظل انهيار المعارضة السياسية الذي لا يعطي قيادة «فتح» أي بديل حقيقي لما هو مطروح من حلول. وثالث هذه الاعتبارات هو الاعتماد التاريخي لقيادة «فتح» على الأنظمة الحاكمة العربية، والدعم العربي عامة الذي لا يعطيها مجالاً واسعاً للحركة وحرية المناورة.

إن الاعتبار الأول يدلنا على حقيقة أن قيادة «فتح» عندما استولت على منظمة التحرير الفلسطينية، لم تكن قيادة أيديولوجية، ولم يكن لها فكر مميز، وإنها تكونت لتحقيق هدف واحد بكل الوسائل الأيديولوجية وبكل ألوان الفكر، وهو تحرير فلسطين من اليهود الصهاينة من دون الحاجة إلى إلقائهم في البحر، كما نُسب إلى الشقيري القائد المؤسس

= المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية:

١ - الأرض مقابل السلام... كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني... يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك، وفد أردني ـ فلسطيني مشترك». (**السفير**، بيروت ٢٤/ ٢/ ١٩٨٥).

لمنظمة التحرير. ولهذا، فمن الإنصاف القول إن قيادة «فتح» لم تأتِ لقيادة ثورة، وإنما اضطرت لقيادة ثورة كانت قائمة متفجرة، ولذلك فقد استخدمت النزعة الثورية لدى الشعب الفلسطيني لتعبئته، وكسب تأييده للمنظمة أكثر من أي اعتبار آخر.

أما في الحقيقة، فقد جاء تكوين قيادة «فتح» من رجال ينتمون إلى الطبقة الوسطى، أو يشتركون جميعاً في تطلعاتهم الطبقية الوسطية. وهم، طوال تاريخهم، رجال واقعيون عمليون خلافاً للانطباع السائد عنهم من أنهم ثوريون طوباويون متزمتون.

هذه الصفة الثورية التي أُلصقت بقيادة فتح، هي في الحقيقة صفة لتفكير الشعب الفلسطيني وأسلوب تعامله مع بيئته السياسية، اكتسبتها في ضرورة تعاملها مع أبناء الشعب الفلسطيني، وفي ضرورة تكيفها مع الأوضاع العربية والعالمية السائدة في الستينيات من هذا القرن. وبسبب عدم أصالة الروح الثورية لدى هذه القيادة وبسبب فقدان الأيديولوجية السياسية والفكر المميز لها، تحولت منظمة التحرير في وقت مبكر إلى ما يشبه الجمعية السرية للآباء الفلسطينيين، التي تقودها الروحية والتحالفات العشائرية السائدة في المجتمع العربي المتخلف. وأصبحت منظمة التحرير بقيادة «فتح»، ليست المؤسسة الطليعية القيادية التي تقودها الروحية الديموقراطية كما كان مؤملاً، وإنما الصورة المصغرة الأمينة لواقع المجتمع العربي المطلوب تغييره.

هناك حقيقة أخرى متصلة بالاعتبار الثاني، وهي أن أنظمة الحكم العربية هي التي أنشأت منظمة التحرير بهدف (بين أمور أخرى) امتصاص ثورية الشعب الفلسطيني واحتوائها، وليس لقيادة ثورته. وهذه الحقيقة تماشت جيداً مع التوجه الاستراتيجي لقيادة «فتح» بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدان العربية. وهكذا ظهر الاتفاق الأردني - الفلسطيني، بكل سهولة، كنتيجة للربط بين عدم وجود فكر ثورة لدى قيادة «فتح»، وعدم وجود تحليل منطقي لعلاقة الوضع العربي بهدف تحرير فلسطين، وبين هدف منظمة التحرير لامتصاص الشعب الفلسطيني واحتوائه.

هذا المنطق الداخلي هو الذي قاد قيادة «فتح» دائماً إلى القبول بالحل السلمي، ويقودها إلى العجز عن الخروج على الإجماع العربي الذي كان تحررياً في الستينيات، وأصبح رجعياً في الثمانينيات. وقد بقيت منظمة التحرير بقيادة «فتح» أمينة لأنظمة الحكم العربية التي أوجدتَها، وأبدت مهارة فائقة ومرونة استثنائية في إرضاء جميع الأنظمة العربية بالرغم من كثرة الخلافات والتناحرات العشائرية بينها. وكان الاستثناء الوحيد العلاقة الغامضة المتأرجحة بين قيادة «فتح» وسوريا والأردن. فسوريا التي رعت قيادة «فتح» منذ أوائل الستينيات، هي البلد الوحيد الذي جاء إلى نجدتها في أيلول/ سبتمبر «الأسود» سنة

١٩٧٠ في الأردن، وهي البلد الذي تصدى للمنظمة سنة ١٩٧٦ في لبنان، وهي البلد الذي خاض حرباً فعلية مع قيادة فتح سنة ١٩٨٣، وهي البلد الذي شن حرباً كلامية على قيادة «فتح» عندما وقعت اتفاق شباط/ فبراير ١٩٨٥ مع الأردن.

والحقيقة، أن قيادة «فتح» لم تغادر الحظيرة العربية إلا نادراً، وعندما تقتضي الضرورة فقط. فالثورة صفة أُلصقت بها في الستينيات، وكانت مفيدة في ذلك الوقت. والمجابهة مع الأردن سنة ١٩٧٠ فُرضت عليها بسبب «ممارسات» التيار اليساري الفلسطيني وتحديه لشرعية نظام الحكم في ذلك البلد، لكن سرعان ما أعيدت الأمور إلى مجاريها. أما دور المنظمة في لبنان فما زال جزءاً من التاريخ السري لـ«فتح» الذي لم يُدرس الدراسة الموضوعية العلنية بعدُ حتى نستطيع أن نقطع فيه برأي. ولا أحسب أن قيادة فتح ستتولى هذه الدراسة الموضوعية لدورها في لبنان، فهي لم تتولَّ الدراسة الموضوعية لدورها في الأردن قبل سنة ١٩٧٠، ولا أية دراسة موضوعية أخرى ذات طابع تقييمي أو رقابي، لما يترتب على هذا النوع من الدراسات من «حساب وكتاب».

(٣) لا أحد ينكر أن الصورة التي تتضح لمنظمة التحرير بقيادة «فتح»، هي صورة غير مشرّفة: قيادة بدون فكر ثوري وبدون ممارسات والتزام مبدئي، قيادة متخاذلة أو متهاونة (أو كلتاهما معاً) مع أنظمة الحكم العربية المسؤولة جزئياً عن ضياع فلسطين. فقد تحولت المنظمة إلى صورة مصغرة لواقع المجتمع العربي المتخلف الذي تحكمه الروحية العشائرية وتطلع المكسب والغنيمة، لا بل تحولت إلى مؤسسة ضريبية - بيروقراطية بحاجة ماسة إلى إصلاح إداري ومالي. (وهذا الكلام لم يقله فلسطيني من «المعارضة»! أو من قاطني مخيمات اللاجئين، وإنما قاله أكاديمي غير فلسطيني يُعنى بدراسة الأوضاع العربية السياسية والاجتماعية، وهي ثلاث صفات لا تؤهل صاحبها لمجابهة قيادة «فتح» للمنظمة).

ولكن، هل يمكن أن تكون قيادة «فتح» معذورة في قبولها بالحل السلمي؟ هل استندت قيادة «فتح» للمنظمة في تحليلاتها التي قادتها إلى القبول بهذا الحل، إلى دراسة موضوعية للموقف العربي والعالمي. هل حدث فعلاً تغيير جذري في هذه المرحلة يستدعي التخلي عن الحل العسكري وطلب الحل السياسي الدبلوماسي؟

إن الموقفين العربي والعالمي يتلخّصان في أن المطلوب من منظمة التحرير إلقاء السلاح نهائياً ونبذ الحل العسكري كوسيلة لتحرير فلسطين، وتوجيه طاقات المنظمة السياسية والدبلوماسية للتفاوض مع إسرائيل، ليس لتحقيق هدف المنظمة في تحرير فلسطين، وجعلها وطناً للأديان السماوية الثلاثة، وإنما لانتزاع مكاسب سياسية وإدارية مخجلة في الضفة الغربية وغزة. وليس هناك مجال لخداع النفس والآخرين بأن هذه

المكاسب هي هدف مرحلي مؤقت على الطريق إلى الهدف النهائي لتحرير فلسطين، فهذه المكاسب ستأتي مع ضمانات واحترازات ثقيلة مكلفة.

وكذلك، فإن شعار «مبادلة السلام بالأرض» هو شعار أميركي الأصل، إسرائيلي خالص، يتحول إلى لغز محير عندما تستعمله قيادة «فتح» للمنظمة كأساس مبدئي لاتفاقها مع الأردن. وليس هذا فقط، فلا يحق للمنظمة (باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد) بعد كل هذه التنازلات أن تحضر أي مفاوضات تصفية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المقترح «لحل» القضية الفلسطينية، الذي هو الغطاء الإعلامي للمفاوضات الفعلية التي ستتولاها الولايات المتحدة نيابة عن العرب، والذي كان السبب الأصلي للاتفاق مع الأردن.

وهذه المبادلة للسلام بالأرض هي في النهاية، كهدف، لعبة لقيادة «فتح» للمنظمة، فرائحة الاستسلام فيها تزكم الأنوف. ماذا سيحصل إذا رفضت المنظمة المشاركة في اللعبة؟ ستخرج المنظمة عن إجماع أنظمة الحكم العربية أولاً. وثانياً يبدو أن أنظمة الحكم العربية نجحت بأن تُدخل في روع قيادة «فتح» أنها ستخسر كل شيء في المدى البعيد؛ ففرصة المفاوضات هي فرصة لا تعوَّض، ولن تتكرر في المستقبل. وثالثاً إذا خرجت المنظمة على الإجماع العربي فلن يأتي أحد لنجدتها هذه المرة، لا سياسياً ولا مالياً ولا عسكرياً. أي أن على قيادة «فتح» لمنظمة التحرير، في حالة رفضها الاتفاق مع الأردن ورفضها الدخول في مفاوضات لتصفية القضية الفلسطينية، أن تعتمد على موارد الشعب الفلسطيني وقدراته وحده، وأن تتحمل بطش الحكومات العربية وإرهابها.

(٤) في الأحوال الاعتيادية، كان يمكن القول إن بإمكان منظمة التحرير الاعتماد على موارد الشعب الفلسطيني وحده ودعم المنظمات والهيئات العربية من دون الحكومات، وتحمل بطش الحكومات العربية وإرهابها في آن واحد، لو كانت منظمة التحرير تنظيماً ثورياً جاداً فعلاً. ولكن وضع المنظمة يجعلها غير قادرة على تحمل هذين الأمرين بأي حال من الأحوال. فدعم الشعب الفلسطيني وحده ودعم الهيئات الشعبية العربية السياسي والمالي، لا يكفيان أبداً لتمويل التركيبة البيروقراطية المتضخمة لقيادة «فتح» للمنظمة.

أما عن البديل العسكري، فالمنظمة ليست في حاجة إلى نبذه لأنها فقدته فعلاً. ومما يحزن، أن المقاتلين الفلسطينيين أصبحوا معتقلين في البلدان العربية التي تستضيفهم. وللأمانة، نقول إن الحل العسكري لم يكن في يوم من الأيام، حسب تفكير قيادة «فتح»، إلا أداة للوصول إلى أغراض عملية محدودة جداً، ووسيلة لاستدراج أبناء الشعب الفلسطيني لدعم المنظمة. ولذلك، فإن هدف المنظمة النهائي، وهو «إقامة حكومة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني»، لا بد من أن يبدو، في دوائر قيادة «فتح» الخاصة، هدفاً عبثياً غير معقول يمكن التخلي عنه في أي وقت.

(٥) كذلك، فإن الادعاء بأن التخلي عن الحل العسكري اقتضته ظروف المرحلة الحالية هو ادعاء باطل، لأنه ادعاء العاجز على طريقة فاقد الشيء لا يعطيه. هذا أولاً. أما ثانياً فإن الحل السلمي (مبادلة السلام بالأرض) لم يكن ليتعارض مع التفكير الفعلي (وليس المعلن لأغراض الدعاية والترويج) لقيادة «فتح» في مرحلة ما بعد أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وثالثاً، بالإضافة إلى انهيار المعارضة السياسية في أغلب البلدان العربية، فإن المنظمة بقيادة «فتح»، تراهن الآن، في قبولها بجهود التصفية، على وجود تيار من التفكير الاستسلامي اليائس لدى بعض فلسطينيي الضفة الغربية، ومَن هم خارج المخيمات، يدعو إلى التخلص من القضية الفلسطينية بأي صورة من الصور، ولسان حالهم يقول: دعهم يُنهوها إن استطاعوا بأي ثمن، فمهما كانت النتيجة فهي أفضل من استمرار الوضع القائم.

ومن التقسيمات الأخرى على هذه النغمة، ما يردده بعضهم بين الحين والحين: ماذا استفدنا من وعود العرب؟ أين أوصلنا المد القومي حتى الآن؟ وماذا حقق لنا الكفاح ضد الامبريالية نيابة عن العرب؟ هذه التقسيمات سُمعت من قبل في مصر قبل اتفاق كامب ديفيد... وسُمعت لدى موارنة لبنان أثناء الغزو الإسرائيلي (١٩٨٢)، وهو مؤشر لا يخطئ لمن يريد الاستسلام.

(٦) إن البديل لهذا التفكير الاستسلامي البائس الذي ولَّدته خيبات الأمل المريرة والهزائم المتصلة، هو المراهنة على ميلاد موجة جديدة من المعارضة السياسية في البلاد العربية. هذه الموجة التي تستمد جذورها من القوى الاجتماعية التي وُلدت في خضم البطش والإرهاب اللذين مارستهما الحكومات العربية ضد شعوبها طول السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وهذه الموجة الجديدة من المعارضة السياسية التي لا بد من أن تكون قد تجردت من عاطفتها وارتجالها ولا ديموقراطيتها السابقة، هي قاعدة الدعم الأصيلة لمنظمة التحرير إذا رغبت في استمرارها بالمقاومة.

هل ستجازف منظمة التحرير بقيادة «فتح» خلافاً لمنطق سياستها، بالمراهنة على الموجة الجديدة من المعارضة العقلانية الديموقراطية الشعبية بدلاً من أنظمة الحكم العربية، في انتظار ظروف أفضل للمفاوضة؟ لا أدري، ولكن الذي أدريه هو أن على منظمة التحرير بقيادة فتح، بعد توقيع الاتفاق مع الأردن، ألاّ تتوقع أن تبقى البقرة المقدسة المعصومة من كل محاسبة ونقد!

ميلاد دولة تسلُّطية أخرى

(١) وُلدت السلطة الفلسطينية بعملية قيصرية، تمثلت بالانتخابات لمجلس الإدارة المحلية و«رئيس سلطة الحكم الذاتي». أما نتيجة الانتخابات فكانت معروفة مقدماً، ولا

قيمة سياسية لها كما يدّعي مؤيدوها من «أبناء فتح» بأنها بداية عهد جديد، وخطوة نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف بحقوق لاجئي ١٩٤٨، لأن الانتخابات لم يترتب عليها اختيار ممثلين للشعب الفلسطيني في المخيمات والشتات، وإنما اختيار ممثلين لسكان الحكم المحلي في الضفة الغربية وغزة فقط، بموجب اتفاق أوسلو.

كانت نتيجة الانتخابات عملية توزع للمغانم بين أقطاب «فتح» وقياداتها المحلية من الأزلام والمنتفعين والمطبلين المزمرين. والقول إن «فتح» ستتحول بسبب الانتخابات إلى حزب حاكم، لا يمكن أن يعني أن الثورة الفلسطينية انتصرت والأرض تحررت، والغمة انكشفت.

أهمية الانتخابات الفلسطينية أنها أعطت الصفة الشرعية الشكلية للطرف المفاوض في «عملية السلام» حسب التعبير الأميركي. فلماذا صورناها على أنها تتم بعملية قيصرية؟ لأن ميلاد المؤسسات السياسية التي تعطيها الانتخابات صفة الشرعية، لا يتم بطريقة طبيعية، ولأن الانتخابات لن تفرز ممثلين «حقيقيين» لسكان الضفة والقطاع. بل بالعكس، فإن هذه الانتخابات أعطت الباحثين والدارسين، وبخاصة الفلسطينيين، منا فرصة تاريخية في أن نرى رؤية العين، العين المجهرية، كيف تولد الدول التسلطية البوليسية، وكيف تعطى الصفة الشرعية، وكيف يختار الناس جلاديهم، وكيف تُجهَض العملية الديموقراطية. إنها لقصة مخيفة مرعبة في رتابتها وتكرارها واستمرار أحداثها في كل أرجاء العالم العربي، وأصقاع الكرة الأرضية. ها نحن نبدأ من جديد هذه المأساة التي رافقتنا طوال تاريخنا منذ ميلاد الدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة، أي على مدى أربعة عشر قرناً، وحتى يوم ميلاد السلطة الفلسطينية.

هل وُلدت دولة تسلُّطية جديدة؟

(١) إن قيام «مشروع دولة تسلُّطية» في مناطق السلطة الوطنية في الضفة الغربية وغزة، أحد فصول المأساة الفلسطينية المستمرة، فالقضية من دون شك أكبر كثيراً من انتخابات مجلس السلطة الوطنية.

فاستنتاجنا الأول كان أن الانتخابات الفلسطينية (٢١/١/١٩٩٦) ليس لها قيمة سياسية كبيرة، ويُبنى هذا الاستنتاج على حقيقة أن هذه الانتخابات تمت بموجب إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو لسنة ١٩٩٣)، واتفاق القاهرة (لسنة ١٩٩٤) الذي يضع الإطار الأمني للاتفاق الأول. واتفاق أوسلو الأصلي ليس معاهدة سلام كما هو معلوم، وإنما جدول زمني للمفاوضات، إحدى أهم وظائف الانتخابات بموجبه هي إعطاء التفاوض غطاء الشرعية. وهذا الجدول الزمني من باب التذكير ينطوي على الخطوات التالية:

١ - بعد شهرين من «سريان مفعول» إعلان المبادئ، تقوم إسرائيل بالانسحاب من غزة وأريحا، ويحل محلها، نصّاً: جهاز قوي من الشرطة الفلسطينية (مسؤول عن) الأمن الداخلي الفلسطيني والنظام العام: (a strong palestinian police force).

٢ - تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على العلاقات الخارجية والشؤون الدولية طوال المرحلة الانتقالية ومدتها (مدة الاتفاق) خمس سنوات.

٣ - تقوم إسرائيل بنقل مسؤوليات الحكم المدني إلى سلطة الحكم الوطني وهي محصورة في قطاعات الخدمة الخمسة التالية: التربية والثقافة، الصحة، الرعاية الاجتماعية، الضرائب والسياحة، وأية سلطات أو قطاعات أخرى يتم التفاوض عليها باستثناء الدفاع والعلاقات الخارجية (سلطة السيادة) التي تحتفظ بها إسرائيل وحدها.

٤ - تجري انتخابات لعضوية مجلس فلسطيني للسلطة المحلية خلال تسعة أشهر (جرت الانتخابات متأخرة عن موعدها ستة أشهر إلى ما بعد اتفاق القاهرة الذي وضع الصيغة الأمنية) للإشراف على هذه القطاعات الخمسة.

٥ - يبدأ الإسرائيليون والفلسطينيون بالتفاوض على الوضع الدائم لمسألة القدس والمستوطنات، ولاجئي ١٩٤٨ «قبل انقضاء سنتين» من تاريخ إجراء الانتخابات، علماً بأن عملية التفاوض لن تتطرق إلى وضع عرب ١٩٤٨ لا من قريب أو بعيد، أي أن اتفاقية السلام النهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن تمس قضيتهم إطلاقاً.

(٢) يتضح من هذا العرض، أن الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لا قيمة سياسية لها، ومن يجد أن فيها «مغزى» سياسياً فإمّا أنه يسقطه عليه خلافاً للواقع، وإمّا أن هذا المغزى هو رمزي فقط: «خطوة إيجابية في الطريق الصحيح!». وربما تكون عملية الاقتراع عملية نزيهة حسب ما يقول المراقبون الدوليون، ولكن الإجابة عن السؤال: هل هي انتخابات نزيهة، أم إنها عملية توزيع مغانم بين الأعوان والأزلام[*].

حسب الاستنتاج الذي توصلنا له، سنحتاج إلى تأمل في التفاصيل. فالذين يقرأون في الانتخابات معاني رمزية، يبنون «آمالهم» على الاعتبارات التالية:

أولاً: من الممكن أن تقوي الانتخابات من الوضع التفاوضي لمنظمة التحرير

(*) جاءت نتيجة التصويت على النحو التالي: ٥٠ عضواً من مرشحي قائمة أبناء «فتح»، ١٥ عضواً من مرشحي أبناء «فتح» من المستقلين، ٤ أعضاء من مؤيدي «فتح» من المستقلين، ٥ أعضاء من «المحسوبين» على «حماس»، اثنان من مؤيدي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و ١٢ عضواً مستقلاً. أي أن «فتح» تملك أكثر من ثلثي أصوات المجلس المنتخب، ٦٩ عضواً من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ٨٨ عضواً (**الحياة**، ٢٤/١/١٩٩٦).

الفلسطينية. **ثانياً**: من المؤمل أن تتحول الانتخابات إلى حافز سياسي يوحد الفلسطينيين ويحفز العملية الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني. **ثالثاً**: ومع تقادم العهد على المنظمة، من المرجح أن تعيد الانتخابات الشرعية لمطلب الفلسطينيين في الكفاح من أجل دولتهم المستقلة التي يخضع قادتها لنوع من المحاسبة الشعبية.

كما نرى، فإن هذه مجموعة من الآمال والتوقعات المستمدة من تمنيات. أما نحن فنحاول أن نبني استنتاجاتنا على الوقائع الموضوعية، وهي بعيدة عن هذه الآمال.

(٣) «الإنجاز الحقيقي» الوحيد الذي تحقق هو القانون الأساسي بمسوداته الثلاث، الذي يعد بمثابة مشروع دستور لسلطة الحكم الوطني. ولكن هذا القانون جاء مفرَغاً من أي محتوى حقيقي بفعل القيود، التي فرضها عليه اتفاق أوسلو، وبخاصة اتفاق القاهرة الأمني. وبالعودة إلى أن سلطة الحكم الوطني قد قيدها اتفاق أوسلو بالقطاعات الخدمية الخمسة: التربية، السياحة، والرعاية الاجتماعية، والصحية، وفرض الضرائب، فإنه يلاحَظ هنا أن هذه السلطة شخصية تُفرض على الأشخاص الفلسطينيين فقط، وليس على الأرض (حدود السلطة على الأرض)، ولن تشمل صلاحيات سلطة الحكم الوطني المدنيين الإسرائيليين والجنود الإسرائيليين، ولا تشمل المستوطنين، ولا الشركات أو المصالح القائمة في منطقة الحكم المحلي.

ولا تحتفظ إسرائيل، بموجب اتفاق القاهرة، بالسيادة المطلقة على كل المجالات الأخرى فحسب، بل تحتفظ كذلك باستمرار سريان مفعول جميع الأوامر العسكرية التي صدرت في أثناء الاحتلال، ما لم تُلغِها اللجنة التشريعية الفرعية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة. وبذلك، وكأمر واقع، تمتلك هذه اللجنة التشريعية الفرعية المشتركة سلطة «الفيتو»، أو حق النقض على جميع التشريعات الفلسطينية. كما تحتفظ إسرائيل بموجب اتفاق القاهرة أيضاً، بحقها في الإشراف على السلطتين التشريعية والقضائية الفلسطينيتين لمجلس السلطة الوطنية. وأهمية القانون الأساسي فقط هو أنه وثيقة مشحونة بالآمال ومشروع دولة فلسطينية ستأتي في يوم ما في المستقبل، كما يقول غربام أوشر[*].

(*) أغلب هذه المعلومات مستمدة من تقارير الصحف والمجلات العربية والأجنبية، وبشكل خاص من كتاب أوشر القيّم الذي استفدت منه كثيراً:

Garbam, Usher, *in Crisis London:* Pluto Press, 1995.

وكذلك من المعلومات المنشورة في:
- سمير يوسف، «ياسر عرفات بدأ التجاوزات»، **روز اليوسف**، الاثنين ١٥/١/١٩٩٦.
- الرأي الرسمي لعرفات وصحبه منشور في مجلة **الوسط**.
- «أبو مازن لـ **الوسط**: «الانتخابات شرعية ولا تنقصها شهادة أحد»، **الوسط**، ١٥/١/١٩٩٦.

(٤) صلب القضية في موضوع نزاهة الانتخابات، ليس هنا، وإنما في حقيقة أن القانون الأساسي يحصر السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية في أيدي رئيس مجلس السلطة الوطنية، ياسر عرفات، الذي يقوم مقام رئيس الوزراء ويملك سلطة تعيين قضاة «مستقلين»، ويشغل منصب «القائد الأعلى» لجميع قوات الأمن الفلسطينية. وحتى بعد انتخاب مجلس السلطة الوطنية، كما حصل في ١٩٩٦/١/٢١، فإن القانون الأساسي دقيق في تفاصيل سلطات رئيس المجلس وصلاحياته، ولكنه غامض في تحديد الهدف من الانتخابات وسلطات الإشراف عليها.

فليس في القانون أي ذكر لحماية حق المواطنين في الانتخاب، ولا يعرّف القانون من هو المواطن وما هي مواصفاته، ولا يحدد أية أجهزة منتخبة بعينها. وينطوي القانون على ذكر «الأجهزة المنتخبة» من دون تحديدها. والأهم من ذلك هو أن تأسيس الأحزاب السياسية وحق التجمع يخضعان لسلطة المجلس حسب «أهداف ونشاطات» هذه الأحزاب والتجمعات، وتلك صياغة مبهمة.

وبعد كل هذا، فإن القانون الأساسي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية، و«فتح» بشكل خاص، سلطة فوق سلطة المجلس المنتخب، وتملكان صلاحيات مطلقة، بما في ذلك مسؤوليتاهما عن المجلس الوطني الفلسطيني، الذي قام عرفات وصحبه بدعوته للانعقاد لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بحيث يعترف لإسرائيل بحق «البقاء». بل إن القانون الأساسي «ينيط» برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صلاحيات غير تلك المنصوص عليها كرئيس للمجلس المنتخب للسلطة الوطنية. فإذا استطاع أعضاء المجلس المنتخب فرض رقابة على تصرفات الرئيس، فإن بإمكانه دائماً أن يخلع قبعة الرئيس المنتخب ويلبس قبعة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. (أهمية منظمة التحرير واستمرارها يعودان إلى تمثيلها الفلسطينيين من خارج الأرض المحتلة والضفة والقطاع).

هذه الازدواجية المتعددة المقصودة، بين المنظمة والمجلس المنتخب، هي التي تدعو إلى الاستنتاج بأن الانتخابات ما هي إلا عملية توزيع مغانم بين «أبناء فتح من الأعوان والأزلام». فبالإضافة إلى اثنين وخمسين عضواً من أبناء «فتح» الذين فازوا بالانتخابات، هناك نسبة كبيرة من المستقلين هم من أبناء «فتح» أيضاً الذين رفضوا سحب ترشيحهم، وخاضوا الانتخابات ضد أبناء «فتح» الآخرين؟ فلم تنزل «فتح» بقائمة موحدة وإنما نزل أبناؤها حسب الترتيبات القبلية - العشائرية، وحسب قدرة المرشحين الشخصية على جمع عدد كاف من الأصوات.

فإذا جمع عرفات المفاتيح التنظيمية والسياسية والمالية كلها، واعتراف الآخرين به،

إسرائيلياً وعربياً ودولياً، أي قبولهم بقيادته، فإن لديه عدة مفاتيح أخرى تولِّد الشك لا في نزاهة عملية الاقتراع ذاتها، وإنما في مجمل الوضع السياسي في الضفة والقطاع.

(٥) عندما وردت عبارة «جهاز قوي من الشرطة» (a strong palestinian force) في اتفاق القاهرة، لم تأتِ صفة القوة اعتباطاً أو إنشائياً، وإنما كانت مقصودة ومحسوبة بدقة. فالمقصود أنها من القوة بحيث تقوم بتنفيذ واجبها الرئيسي العام، وهو ضمان تطبيق الترتيبات الزمنية المنصوص عليها في اتفاق القاهرة، ومن الضعف بحيث لا تسبب أي قلق أو تهديد لعمل الجيش الإسرائيلي. ولكن انظر إلى هذه «الحرفنة» في تصميم بنية هذه القوات:

إن العمود الفقري لقوة الشرطة الفلسطينية هو جيش التحرير الفلسطيني الذي كانت وحداته ترابط في عدة دول عربية. واتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على أن تكون هذه الوحدات من فلسطينيي «الخارج» الأقل عداءً للوجود الإسرائيلي من فلسطينيي «الداخل» الأكثر عداءً للاحتلال (اللواء غازي الجبالي والمقدم ناصر يوسف). وقد تم اختيارهما على أساس أنهما من أبناء «فتح» المخلصين.

ثم قام عرفات بتقسيم الشرطة الفلسطينية إلى أربعة أقسام: قوى الدفاع المدني، وهي المسؤولة عن مكافحة الجريمة وتنظيم المرور، وأغلب أفرادها من فلسطينيي الداخل. الأمن الوطني ومهمته التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي، وأغلب أفراده من جيش التحرير. الأمن العام وهو قوة مسؤولة عن الطوارئ، وأخيراً المخابرات العامة وهي القوة المسؤولة عن الأمن الداخلي.

ولكن عرفات لم يكتفِ بهذه القوات الأربع، بل أنشأ قوة خامسة هي جهاز الأمن الوقائي. ومن يعرفْ «فتح» جيداً يعرفْ أن أجهزة «الرصد» فيها في الأردن ولبنان منذ أواخر الستينيات كانت تقوم بهذه الوظيفة. أما الآن فإن جهاز الأمن الوقائي معظمه من أبناء «فتح» الذين كان يطلق عليهم «صقور فتح» من فلسطينيي «الداخل»، والذي حل عرفات تنظيمهم من قبل. وقصد عرفات من تكوين هذا الجهاز استيعاب هؤلاء المقاتلين المدربين في قوات الشرطة تحت إمرته مباشرة.

وإذا سئلتُ لماذا أعدّد أجهزة الأمن بهذه الطريقة؟ فإن الجواب عند من يتابع سلوك عرفات وصحبه واضح جاهز، وهذه اللعبة السياسية القبلية التي أتقنها عرفات، مبنية على تجزئة مراكز القوى وتوزيعها تنظيمياً منعاً لقيام قاعدة أو منبر للمعارضة، ثم تعيين قادة متنافسين على رأسها يقوم عرفات بلعب دور شيخ العشيرة أو رئيس القبيلة الذي يتوسط

بينهم ويحل نزاعاتهم. إنها لعبة التوازنات القبلية التقليدية مرة أخرى، وتكون علاقات عرفات بهؤلاء القادة علاقة المعزب بالزبون (patron - client).

(٦) وتكوين هذه الأجهزة البوليسية في دولة تسلطية ناشئة، يجعلنا نتوقع أن المهمة المقبلة لعرفات وصحبه ليست تحصيل أكبر قدر من المكاسب للشعب الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل أو الدول الكبرى بالمقام الأول، وإنما ستكون المحافظة على نظام حكمه واستمرار هيمنة «فتح» على الأوضاع السياسية في الضفة والقطاع. هذا التوقع مستمَد من تجارب الأغلبية المطلقة لشعوب العالم الثالث، لأنه يمثل منطق اللعبة السياسية حسب القانون الحديدي للأوليغاركي ميخيل: عندما تصل القلة - النخبة إلى الحكم، يتحول سبب وجودها (raison d'être) إلى البقاء في السلطة والمحافظة على الحكم.

إعادة اكتشاف فلسطين

الطريق إلى حزيران/ يونيو ١٩٩٦

(١) إن انتخابات أيار/ مايو ٩٦ الإسرائيلية، هي إحدى المحطات في الطريق الطويل للصراع العربي - الإسرائيلي؛ الصراع من أجل فلسطين، وستتبعها محطات أخرى. فما زالت قضية فلسطين، شئنا أم أبينا، بؤرة الصراع السياسي في المنطقة، فهي تمثل التاريخ الحديث للشعوب العربية. ولكي نستوعب الأهمية الاستثنائية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، لا بد من مراجعة موجزة للمسيرة التاريخية لهذه القضية المحورية.

الحكم على التاريخ بأنه سلسلة من الأخطاء والفرص الضائعة، يصدق على مسيرة القضية الفلسطينية أكثر من قضية أي شعب آخر. فمهما اتفقنا أو اختلفنا مع الفلسطينيين فهو شعب ما زال يصارع الامبريالية العالمية التي اتفقت مصالحها على تشريده بشكل لم يسبق له مثيل، وما زال يصارع الصهيونية العالمية بشكليها الأصولي (المتمثل بالليكود) أو شكلها البراغماتي (المتمثل بحزب العمل). فبعد أكثر من ستين سنة (منذ سنة ١٩٣٦) - منذ اندلاع الثورة الكبرى - من المعاناة، ما زال ٧٠ ٪ من الفلسطينيين لاجئين (أكثر من أربعة ملايين و نصف المليون من حوالى سبعة ملايين و سبعمائة ألف نسمة)، وأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ منهم ما زال يتلقى العون من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)، وما زالت أرضه التي تمثل ٨٤٪ من مساحة إسرائيل منهوبة، و ما زال نهب الأراضي مستمراً.

(٢) إن الخلاف بين حزب العمل وتكتل الليكود، يكمن في الاختلاف الجوهري بين مشروعين لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، مجرد تسوية. وهناك عناصر في كل منهما

تجعل السلام الحقيقي بعيد المنال في الوقت الحاضر. فمشروع حزب العمل الذي ارتبط بقيادة شمعون بيريس يقوم على مبدأ المقايضة: مقايضة الأرض بالسلام. وباختصار شديد يتنازل الفلسطينيون عن هدف تدمير إسرائيل، مقابل تنازل الإسرائيليين عن حلم إسرائيل الكبرى، ومن ثم يساهم الطرفان ببناء الشرق الأوسط «الجديد»، حسب تعبير بيريس.

أما المشروع الليكودي فيستند إلى حقيقة أن عملية «السلام» ما هي إلا تنازلات إسرائيلية من دون مقابل، لأن مبادلة السلام بالأرض غير قائمة، فإسرائيل تملك الاثنين فعلاً، ولذلك فإن بإمكان إسرائيل الحصول على تنازلات عربية، والاكتفاء بما قدمته إسرائيل من تنازلات وبخاصة الاعتراف بوجود الفلسطينيين وبقيادة «فتح» لهم. ويصور نتنياهو الوضع بصورة طريفة: دعونا نتوسع بإقامة المستوطنات الإسرائيلية، ويستطيع (عندها) الفلسطينيون في مستوطناتهم العيش مع الإسرائيليين في مستوطناتهم جنباً إلى جنب في كنف السلام الفعلي الذي توفره إسرائيل لكليهما.

ليس هنا شك في أن المشروع الصهيوني مشروع استعماري استيطاني قام في أساسه على مقولة فلسطين أرض بلا شعب يجب أن تعود إلى شعب بلا أرض. لكن المنظمة الصهيونية اكتشفت خطأ هذه المقولة مبكراً عندما عرفت أن فلسطين عروس ولها زوجها. وهنا برزت أمام قادة الصهيونية مشكلة الوجود الفلسطيني وكيفية التخلص منه، وظهرت آراء ومدارس متعددة أبرزها مدرسة ماجنز القائلة بضرورة التقارب مع العرب. أما أخطر هذه الآراء فكانت لفلاديمير جابوتنسكي، الأب المؤسس لحزب حيروت والذي هو الليكود الآن، وهو الأب الروحي لمناحيم بيغن وإسحق شامير ونتنياهو وشارون وعصابة الأرغون، ويعده الصهاينة من أكبر مفكريهم إن لم يكن أعظمهم.

كتب جابوتنسكي في عام ١٩٢٣ مقالاً بعنوان القضية المخفية (the hidden question)، اعترف فيها بوجود الشعب الفلسطيني، وخلص إلى القول إن التعامل معه يجب أن ينطلق من مبدأ أساسي واحد وهو وجود اليد الأقوى للصهيونية. لذا كانت دعوته إلى إنشاء الحائط الحديدي (iron wall) من أجل خلق قوة صهيونية تفرض رأيها على الفلسطينيين، وتجبرهم على قبول ما تراه الصهيونية.

توفي جابوتنسكي في العام ١٩٤٤ وخلفه بيغن. لكن حزبه لم يتسلم الحكم إلا سنة عام ١٩٧٧. أما عن سياسة الحائط الحديدي فقد تبناها دافيد بن غوريون، مؤسس حزب العمل (الماباي) ١٩٣٠، والذي قام بتأليف الوزارة منذ ١٩٤٨ وحتى وفاته سنة ١٩٧٣ مرات عدة، فألفها من بعده كل من غولدا مئير ورابين وبيريس. وبرغم أنه ليس من الليكود إلا أنه لم يكن يتحدث عن السلام مع العرب ولا الفلسطينيين إلا بعد إظهار القوة العسكرية الصهيونية! وكان آخرها وزارة إيهود باراك المستقيلة تحت ضغط انتفاضة الأقصى.

ولن يكون تفكير شارون بعيداً عن هذا المبدأ. أوَليس في هذه النظرة تخلف واضح في الفكر الإسرائيلي؟ إذ كيف نطبق فكر العشرينيات الطوباوي على واقع مشهود. إن الخطأ الذي ارتكبه الصهاينة، منذ البداية وحتى الآن، هو عدم تقديرهم مدى ارتباط الشعب الفلسطيني بأرضه. وخُيل إليهم أن اللجوء وموت جيل ١٩٤٨ من الفلسطينيين، سيجعلان الطريق خالية من مطالب هذا الشعب، لكنهم فوجئوا بأجيال متعاقبة من هذا الشعب تخوض انتفاضة بعد أخرى، غير مستعدة للتنازل عن حقها في وطنها. وسيُهزم الليكود بقيادة شارون كما هُزم باراك وغيره من قبله.

(٣) إن أغلب المعقبين السياسيين يهملون ذكر أن هزيمة مشروع حزب العمل الإسرائيلي، جاءت في فترة حرجة فعلاً في المفاوضات مع الفلسطينيين. فعملية السلام حتى الآن لم تتعدَّ اتفاق إعلان المبادئ، وتلميع الصورة السريالية لقادة حزب العمل على أنهم دعاة سلام، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية. وكل الذي حصل عليه الفلسطينيون، حتى الآن، هو تحويل مدنهم من مدن محتلة إلى مدن محاصَرة.

الخطوة القادمة التي كان من المفروض أن تتم بعد الانتخابات الإسرائيلية، هي المفاوضات على ما يسمى الوضع النهائي في الأراضي المحتلة. والعنصر الذي حفز الإسرائيليين على ما يبدو للتصويت إلى صالح الليكود، هو حق العودة للاجئين إلى الأراضي التي يمكن أن تدخل تحت سيطرة الدولة الفلسطينية الموعودة أو حق العودة إلى ديارهم الأصلية حسبما يعلن القادة الفلسطينيون.

علينا أن ننتبه إلى أن الذي يجعل مشروع عودة اللاّجئين إلى قراهم قبل ١٩٤٨ ممكناً وعملياً، هو أن الإسرائيليين يتركزون في المناطق الحضرية وفي الأقاليم المطلة على البحر المتوسط. وحسب حسابات الفلسطينيين، فإن ٨٠ ٪ من السكان اليهود يعيشون في ١٢٪ من مساحة إسرائيل، ويتركزون في ١٠ أقاليم من ٣٦ إقليماً، وأغلبية هؤلاء يعيشون في المدن بكثافة سكانية عالية، بينما هناك حوالى ٣٠٠ ألف يهودي فقط يعيشون في الريف. فلا غرابة إذاً في أن ينتصر المشروع الليكودي ليقطع الطريق على النتيجة المتوقعة لمفاوضات الوضع النهائي، وأن ينادي هذا المشروع بتوسيع عملية الاستيطان اليهودي إلى الوقت الذي يعلن فيه الإسرائيليون أنه لم يعد هناك متسع في فلسطين للاجئين واليهود للعيش معاً.

(٤) أما وقد فاز تكتل الليكود، فإن الفلسطينيين مطالَبون بعدم تكرار أخطاء الماضي، ويجب أن تكون لهم خطة تفاوضية تأخذ الموقف العربي في الحسبان، لكنها خاصة بهم. فمؤتمرات القمة مفيدة من دون شك في توفير الدعم المعنوي والمادي للفلسطينيين، ولكن

القادة العرب لا يملكون أدوات ضغط كافية تجعلهم طرفاً مؤثراً في الصراع مع إسرائيل. وإذا أردنا أن نكون أكثر صراحة، فنقول إن القادة العرب يملكون أدوات للضغط على إسرائيل للاستمرار في عملية «السلام» إلى نهايتها المرتقبة، ولكنهم لا يستطيعون استعمالها بشكل فعال من دون الاصطدام بمصالح الدول الكبرى، والولايات المتحدة خاصة، التي توفر دعماً غير محدود لإسرائيل بغض النظر عمن يحكمها. بل إن الجمهوريين يفوقون الديموقراطيين خبرة في التعامل مع الليكود.

(٥) أما الشكل الذي ستتخذه الخطة التفاوضية الفلسطينية، فهو أمر متروك للفلسطينيين أنفسهم. وفي تقديري أن أحد شروط فاعلية هذه الخطة هو دخول الفصائل في جبهة وطنية عريضة تتخلى فيها المعارضة الفلسطينية عن سلبيتها المفرطة، ولا سيما أن الفلسطينيين نجحوا في انتزاع حق تمثيلهم لأنفسهم في أية مفاوضات مقبلة. لقد آن الأوان لوضع حد للهدر المستمر للفرص الضائعة، وآن الأوان للتفكير في مشاريع جدية لوضع حد للمعاناة المريرة لشعب فلسطين.

وإسرائيل في وضعها الحالي، ليست بالقوة التي تريد أن توهم العرب بها، من خلال مشاكساتها المستمرة في مفاوضات عملية السلام. فاتفاقية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين مع كل الإذلال الذي تعرض له الفلسطينيون، هي اعتراف بنهاية حلم إسرائيل العظيم بتوحيد الليبراليين والمحافظين، حلم على وشك أن يفرط، إن لم يكن قد فرط فعلاً. أمّا المشكلة فهي أن العرب (فلسطينيين وغيرهم) لم يستوعبوا بعد، لا دروس التاريخ ولا روحية المستقبل.

نتنياهو: «ملك اليهود»

(١) ما من كائن تاريخي إلا وقد حمل آثاراً من عملية ولادته، وملامح من نشأته الأولى. وهذا بالضبط هو جوهر العنصر التاريخي في عملية الخلق، الذي يموضعها ليس في الزمان فقط، إنما في المكان أيضاً. وتجد هذه الخاصية في المجتمعات عند تكوّنها، كما تجدها في الأفكار عند تخلقها. والفكرة - الهوية اليهودية، التي تتجسد في حامل لقب «ملك اليهود»، لا تشذ عن هذه القاعدة وإنما تدعمها وتؤكدها. وقد حمل لقب ملك اليهود أنبياء اليهود منذ عهد النبي - الملك داود، فهو لقب يجمع السلطتين الروحية (النبوة)، والدنيوية (الملك).

وكان آخر من حمل هذا اللقب هو عيسى المسيح عليه السلام (يسوع- المخلص)، ثم انقطع هذا الخيط التاريخي بخراب أورشليم القدس ودخول اليهود مرحلة الشتات الجديد

(الدياسبورا). وعند قيام إسرائيل أُطلق هذا الاسم تحبباً و تبركاً على ثلاثة أشخاص: بن غوريون مؤسس إسرائيل، مناحيم بيغن مؤسس الليكود، وها هو يُطلَق الآن على نتنياهو النصير الجديد للفكرة - الهوية اليهودية بشكلها المتعصب (الزيلوت).

(٢) ولكن ما الآثار التي تحملها الفكرة - الهوية اليهودية من عملية ولادتها؟ وما ملامح نشأتها؟ لقد وُلدت الفكرة اليهودية بعملية دموية في غاية البشاعة والوحشية، كما يصوّرها سِفْر التثنية في التوراة (أو العهد القديم)، بل إن يهوه إله اليهود لم يكن إلها للهداية، وإنما كان إلهاً للحرب.

فعندما توجه العبرانيون من مصر مطرودين إلى «الأرض الموعودة»، اعترض طريقهم الشعب العربي الكنعاني في فلسطين. ويورد سِفْر التثنية الرواية على النحو التالي: «... وتصدى سيحون وقومه لنا فنصرنا الرب (يهوه) عليهم وذبحنا أولاده وقومه عن بكرة أبيهم... وفتحنا مدنه، وقتلنا قاطنيها رجالاً ونساءً وأطفالاً... ولم نترك أحداً... والماشية التي اقتسمناها وغنائم المدن التي أخذناها. ومن (أرادو) التي تقبع على ضفاف نهر هارون التي تقع في ذلك الوادي حتى حدود جلعاد لم تفلت قرية و لا مدينة من أيدينا. الرب إلهنا قد نصرنا عليهم... ثم التففنا نحو باشان، وعوج ملك باشان جاء لمحاربتنا في (أرادي) فقال الرب (لا تخافوه) لأنني ناصركم عليه، وإنكم لفاعلون به ما فعلتم بسيحون ملك الأموريين الساكن في حسبون. وهكذا نصرنا الرب على عوج ملك باشان وجميع قومه، وأبدناهم عن بكرة أبيهم ودمرنا جميع مدنه في ذلك الزمان: ستين مدينة وجميع بلاد أرجوب (Argob) مملكة عوج في باشان». هذا عدا عما يرويه سِفْر الخروج من مذابح في أريحا وغيرها على يد يوشع بن نون بن يوسف بن داود.

(٣) فالملمح الأول إذاً، للفكرة - الهوية اليهودية هو سلسلة المجازر والمذابح التي ترويها التوراة، والتي رافقت الفكرة - الهوية اليهودية. فهذه ليست معارك وحروباً وإنما تسليط السيف على الرجال والنساء والأطفال والماشية على حد سواء، من مملكة باشان إلى دير ياسين وصبرا وشاتيلا وقانا. ولكن ماذا عن الملمح الثاني؟

لم تتوحد دولة اليهود حسب رواية اليهود أنفسهم إلا في عهد النبي داود وابنه سليمان. أي أن إسرائيل الموحدة لم تدم إلا أربعة عقود من الزمان. وبعد موت الملك النبي سليمان انفصلت مملكة اليهود إلى قسمين: إسرائيل في الشمال ويهودا في الجنوب. وعاد اليهود إلى عادتهم في الصراعات الداخلية والحروب الأهلية حتى وقوع السبي البابلي سنة ٥٨٦ ق.م.

وبمجرد عودة اليهود إلى فلسطين بعدما أطلقهم ملك الفرس من الأَسر، عادوا إلى

صراعاتهم الداخلية وحروبهم الأهلية. وأصبح قتل اليهود لملوكهم، الرياضةَ الوطنية المفضلة! وكان آخر من ذهب ضحية هذه الرياضة عيسى المسيح، علماً بأن مدة بعثة عيسى المسيح استمرت سنة واحدة فقط من يوم الاعتراف بنبوته إلى يوم استشهاده على الصليب، وفق رواية الإنجيل.

(٤) إذاً فالملمح الثاني للفكرة - الهوية اليهودية هو الصراع الداخلي المحتدم والحروب الأهلية المتصلة. فإذا كان الملمح الأول هو رفض الآخر المطلق واستباحة دمه، والملمح الثاني هو هذا الانقسام في الرأي والصراع الداخلي المحتدم، فلا بد من أن اجتماعهما يؤدي إلى التدمير الذاتي، والانتحار الجماعي. هذا هو ما حصل لليهود سنة سبعين بعد الحقبة المشتركة، عندما انتحروا جماعياً في حصن (ماسادا) (massada) غرب البحر الميت، وهو القصر الذي بناه هيرودوس الأدومي ليكون منتجعاً له. وكان هؤلاء مجموعة من حملة السيوف القصيرة اشتهروا بأعمال القتل والاغتيال ضد اليهود أنفسهم!

وتقع على من يعتنق الفكر الصهيوني خطيئة عدم التعلم من دروس التاريخ. فالفكرة - الهوية اليهودية تمتلك هذه الخاصية المأساوية، وهي أنها تقود دائماً إلى طريق مسدود يؤدي بها دائماً إلى نهاية تكاد تكون محتومة إلى تدمير نفسها بنفسها، بل نستطيع أن نقول إن هذا هو مآل الفكرة الأصولية المتعصبة عامة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين وغيرهم.

ويبدو أن قادة حزب العمل ونصف الناخبين الإسرائيليين الذين صوّتوا لهم قد ضمنوا هذه النهاية المحتومة للفكرة الأصولية الليكودية، فلجأوا إلى طريق المفاوضة والمناورة. ويبدو أن النصف الآخر من الناخبين الإسرائيليين الذين صوتوا لصالح قادة الليكود يريدون البحث عن حصن جديد يحتمون به من الآخر المرفوض المخيف. «ترى ماذا سيكون مصير نتنياهو، ملك اليهود الجديد؟». لقد اضطر إلى الاستقالة وجاء بعده باراك (حزب العمل) الذي لقي ترحيباً عربياً، لكنه سرعان ما خيّب الآمال وفشل في عمله، وأجبرته انتفاضة الأقصى على الاستقالة ليخوض انتخابات يفشل فيها وينجح الليكود ثانية، بقيادة شارون صاحب التاريخ الدموي ضد الفلسطينيين وضد العرب. ولا يعرف أحد إلى أين ستصل الأمور في هذه الفترة. لكن الثابت والواضح أن الشعب الفلسطيني مصمم على نيل حقوقه بعيداً عن عنف شارون أو احتمالات تفريط السلطة الفلسطينية.

إسرائيل الجديدة: الولايات المتحدة وإسرائيل والعرب

(١) «لقد واجهتني المسألة اليهودية مثل طائر الفينيق: حُلَّ ألغازي وإلا فسألتهمك»، هكذا عبّر حاييم شيتلاوسكي عن معضلة اليهود في نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا،

جاء رد تيودور هرتزل سريعاً: الأرض الموعودة في فلسطين أو الأرض الجديدة القديمة (altneuland)، الرواية التي نُشرت سنة ١٩٠٠ ميلادية.

لقد كان إنجاز الصهيونية «العظيم» يتمثل في توحيد العناصر المتطرفة في الحداثة المتطرفة في الرجعية، وقد ظلَّ هذا الحلم الفي سنة حتى تحقق في ١٤ أيار/مايو سنة ١٩٤. وها نحن نجتاز علامة نصف القرن. ما الذي حل بهذا الحلم الغريب؟

رونالد ريغان، الرئيس الأميركي الأسبق للولايات المتحدة، تحدث إلى توم داين مدير التنفيذي للجنة العلاقات العامة الأميركية - الإسرائيلية «إيباك»، بهذه الطريقة: عندما أرجع إلى أنبيائكم القدماء في العهد القديم، أرى علامات «الأرمغادون» (يوم قيامة)، وأجد نفسي متسائلاً: هل نحن الجيل الذي سيرى ذلك اليوم؟».

يجب ألاّ يكون غريباً أن رئيس أقوى دولة امبريالية، وأكثرها عصرية، يتكلم بهذه طريقة الغيبية، لأن إسرائيل هي نقطة التفجر الأولى الآن في منطقتنا، ولأن الانفجار في نطقتنا هو الشرارة التي ستقود إلى الجذوة التي سينتهي العالم في سعيرها. هكذا يتصور لأصوليون الأميركان البروتستانت و«المسيحيون الذين وُلدوا من جديد»، بداية نهاية العالم.

(٢) فإسرائيل عند هؤلاء الأصوليين هي وعد بالعودة، بالمجيء الثاني. ألم يقل عيسى مسيح في إنجيل متى (٢٤) أن عودة اليهود إلى أرضهم يصاحبها ظهور كل علامات نهاية حياة الدنيا: «وما هي علامات رجوعك وانتهاء الزمان؟ فأجاب يسوع: . . . وسوف سمعون بحروب وأخبار حروب. فإياكم أن ترتعبوا! فلا بد من أن يحدث هذا كله، ولكن بست النهاية بعد. فسوف تنقلب أمة على أمة ومملكة على مملكة، وتحدث مجاعات زلازل في عدة أماكن. ولكن هذه كلها ليست إلا أول المخاض. عندئذ يسلمكم الناس ى العذاب ويقتلونكم وتكونون مكروهين لدى جميع الأمم من أجل اسمي. . . فعندما رون رجاسة الخراب. . . تظلم الشمس ويحجب القمر ضوءه وتتهاوى النجوم في السماء، تتزعزع قوات السماوات. . . الحق أقول لكم: لا يزول هذا الجيل أبداً، حتى تحدث ذه الأمور كلها».

فليس غريباً إذاً، أن يعتبر مبشرو إنكلترا الجديدة (New England، شمال شرق ولايات المتحدة) أنفسهم يهود العهد القديم، والغونكوين الهنود الحمر قبائل اليهود العشر مفقودة. وما أميركا الشمالية بالنسبة إليهم إلا أورشليم القدس الجديدة، أرض الميعاد. قد تصور المبشر المرموق هال ليندزي أن توحيد القدس بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بشير ببدء العد التنازلي ليوم «الأرمغادون»، عندما يبدأ اليهود ببناء المعبد الثالث بعد تطهيره ن رجس الكفار.

وغري فالول رفيق درب ريغان، وجد مناسباً أن يعلن «أن الله قد مكن لأميركا في أواخر الأيام هذه في الذود عن المسيحية السلفية ولحماية قومه واليهود». وعلى طول الولايات المتحدة وعرضها في مدنها وقراها هناك المعبديون الهراطقة (shriners) يوسعون هذا التماهي مع إسرائيل، في نواديهم ومعابدهم في مدن الولايات المتحدة وقراها.

(٣) ولكن العرب الذين يتوقعون تزايد كراهية اليهود في الغرب لدى التيار الرجعي المحافظ ولدى الإثنيات والإقليات الأخرى، يجب ألاّ يستبشروا خيراً أو يفرحوا، لأن كراهية هؤلاء للعرب هي أضعاف مضاعفة لكراهيتهم لليهود. وإذا كان هناك تراث مشترك بين اليهودية والمسيحية يشفع لليهود برغم اضطهادهم، فليس هناك ما يشفع للعرب حتى ولو كانوا مسيحيين (من غير مذهب الغرب). وإذا كانت إسرائيل حالة عقلية (a state of mind) وعاطفية لدى ساسة الولايات المتحدة ودهاقنتها، فكيف يتوهم العرب أن بإمكان الولايات المتحدة أن تكون وسيطاً محايداً بينهم وبين إسرائيل أو شريكاً في عملية السلام؟

لحظة تأمل سريعة تنبئنا بأن ليس هناك وهم ولا توهم. إنه الضعف والعجز وقلة الحيلة لدى العرب، ولا شيء غير ذلك. إن سلسلة استعمال حق النقض (الفيتو) الذي مارسته الولايات المتحدة منذ ميلاد إسرائيل، يجب ألاً تكون مفاجئة أو تدفعنا للحيرة، فالرسالة واضحة.

وتقول هذه الرسالة، ببساطة، إن مصلحة الولايات المتحدة العليا هي الالتزام بأمن إسرائيل. وبقية المصالح الأخرى، من نفط واقتصاد واستراتيجيا، تأتي في المرتبة الثانية. ويبدو أن إسرائيل «بقيادة نتنياهو» لم تكن ضمن أوراق اللعبة الغربية في المنطقة العربية، فقد كان مقرراً أو متوقعاً بقوة فوز حزب العمل في انتخابات إسرائيل ١٩٩٦، أن يقبل هذا الحزب أن يدفع ثمن فك عزلة إسرائيل، وينهي وضعها كدولة منبوذة، فهي الدولة المنبوذة الوحيدة الباقية التي خلفتها الحرب الباردة. وقد حاول قادة العمل الصهيوني جاهدين فك هذه العزلة. وبذل شمعون بيريس وبن عامي قصارى جهدهما، خاصة في أوروبا ،من أجل هذا الغرض، قبل سقوط وزارة باراك لصالح شارون. وما تصريحات بيريس وزير خارجية شارون في أيار/مايو ٢٠٠١ عن السلام مع الفلسطينيين في ذروة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، إلا خدمة لهذا الغرض فقط!

نهاية الطريق: إسرائيل والمحرقة - الهولوكوست

(١) لقد أصبح من المعروف المألوف الاعتقاد لدى العرب أن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ مثلت هزيمة كبرى لهم على المستوى النفسي ـ الوجداني. فقد فجعتهم في آمالهم

في الوحدة والحرية والاشتراكية، وفي قدرتهم على تحرير فلسطين. ولكن من غير المعروف المألوف أن هزيمة حزيران/ يونيو لم تمثل انتصاراً كبيراً لإسرائيل فقط، إنما انتصاراً هائلاً مدوياً للصهيونية العالمية في تطوير آلتها الدعائية المحكمة. فقد نجحت الصهيونية العالمية من خلال هذا النصر، وليس قبله، في أن تحقق عدة أشياء:

أ - نجحت في تحويل صورة اليهودي من الرجل الذليل الخانع القابع في الغيتو، إلى بطل أسطوري لا يُقهر، وبذلك تكون قد ساعدت على تخلص الإسرائيليين من عقدة الغيتو. فكان انتصارهم في حرب ١٩٦٧ انتصاراً على المستوى النفسي - الوجداني أيضاً.

ب - نجحت الصهيونية العالمية في تحويل إسرائيل من دولة معتدية غاصبة وذئب استيطاني، إلى حمل وديع يدافع بكل ما أوتي من قوة عن «موطنه التاريخي». وقد نجحت هذه الخدعة الدعائية في تسويغ قبول إسرائيل التعويضات من ألمانيا لضحايا «المحرقة» (الهولوكوست)، وفي الوقت نفسه تجنبت تحمل المسؤولية المادية والأخلاقية في تشريد ملايين الفلسطينيين.

ج - ونجحت الصهيونية العالمية أيضاً، بفاعلية أكبر، في جعل «المحرقة» وغرف الغاز على أنها مسلّمة تاريخية غير قابلة للنقاش، ولا تخضع لأسس العقلانية الأوروبية التي توجه البحث الموضوعي للتاريخ. ونجحت في الترويج لخرافة أن النازية استهدفت في المقام الأول القضاء على اليهود وتدميرهم في ما يسمى سياسة الحل النهائي.

(٢) فما كان للآلة الدعائية الصهيونية أن تنجح هذا النجاح الكبير لولا هزيمة ١٩٦٧ التي جسدت التخلف العربي السياسي والإعلامي. وبعد ذلك التاريخ أصبحت المزاوجة بين «المحرقة» وتأييد إسرائيل، «الدعامة الأساسية للديانة المدنية لليهود الأميركيين» ولعامة الدول الغربية، حسب تعبير بيتر نوفيك في كتابه المعنون **الهولوكوست في الحياة الأميركية**. ومنذ ذلك التاريخ استطاعت الصهيونية العالمية أن تبتز الغرب في تصوير كل من يحاول أن يتعرض للهولوكوست - المحرقة وغرف الغاز، وبأن النازية ما قامت إلا لتدمير اليهود، إما فاشستياً أو مؤيداً للنازية، أي مرتكباً للكبيرة: معاداة السامية.

وقد عانى أصحاب الفكر الحر من الأكاديميين والكتاب اليهود وغيرهم، أشد المعاناة من هذه المعتقدات، أو المسلمات الأيديولوجية التي روجت لها الصهيونية العالمية، عندما تعرضوا لها بالبحث والتمحيص. فهذا راؤول هيلبرغ الذي حاول أن يوثق عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية من اليهود فجاءت أقل من العدد الذي تقرره الآلة الدعائية للصهيونية. وهذه حنّه أرندت التي اعتبرت خطف إسرائيل لإيخمان ومحاكمته عملاً غير أخلاقي، وإن كان من الأفضل ليهود أوروبا محاكمة رؤسائهم - فهم الذين ساعدوا النازيين في قتل اليهود

كما يقول بن هشت في كتابه **الخيانة** (Perfidy) -. وهذا أرنو ماير الذي حاول إثبات أن سياسة الحل النهائي لم تستهدف اليهود في البداية، ولم تعتمد سياسة الحل النهائي إلا بعد هزيمة ألمانيا على الجبهة الشرقية ضد روسيا.

كل هؤلاء الكتاب يهود متعاطفون مع المسألة اليهودية، ولكنهم باحثون ملتزمون بأسس البحث التاريخي. وكونهم يهوداً لم يشفع لهم دون تعرضهم لغضب الصهيونية العالمية وتشهيرها بهم بأنهم يهود ما زالوا مصابين بعقدة كره الذات، وهي عقدة النقص التي كانت تصيب اليهود قبل انتصار ١٩٦٧. وقد بلغ نجاح الصهيونية العالمية في ابتزاز الغرب ومؤسساته ومثقفيه، مبلغاً كبيراً. فكم من أساتذة في الجامعات طُردوا من مناصبهم، وكم من الإعلاميين حوربوا في رزقهم، وكم من السياسيين خسروا رصيدهم السياسي بسبب تعرضهم لهاتين الدعامتين للديانة المدنية واليهودية.

ومن الفصول الأخيرة لابتزاز الصهيونية العالمية للإعلاميين الغربيين، اضطرار جيمي براون للاستقالة من رئاسة تحرير مجلة GQ واسعة الانتشار لمجرد إبداء إعجابه بالفيلد مارشال رومل باعتباره من أذكى رجال القرن العشرين. أما آخر فصول هذا الابتزاز فهو ما تعرضت له النمسا بسبب اشتراك اليمينيين في حكومة الائتلاف من ضغوط أوروبية - أميركية، ولم يشفع للنمسا أن يمينييها منتخبون انتخاباً حراً، وأن اشتراكهم في الحكم مسألة داخلية. ليس هناك من يؤمن بالعقلانية وبالنزعة الإنسانية ممن يؤيد اليمينيين وجميع المتعصبين الشوفينيين بغض النظر عن جنسيتهم، ولكن ليس من حق الأوروبيين أن يتخلوا عن عقلانيتهم بانحيازهم للصهيونية وحقها في تزوير التاريخ.

(٣) ولكن الدول الغربية والصهيونية العالمية تخاف، بل إنها ترتعد من أن تكون حالة النمسا بداية لتداعيات تأتي بالمتطرفين اليمينيين إلى الحكم في الدول الأوروبية الرئيسية، وهذا ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت بصراحتها المعهودة. وحالة النمسا ليست في الواقع حالة معزولة في الحياة الفكرية والسياسية في أوروبا، فهناك العديد من الأصوات التي تتعالى للتشكيك بمعتقدات الصهيونية العالمية التي تكاد تكون قد استُهلكت، ونفد وقودها، وكأنها قد أوشكت على الوصول إلى نهاية الطريق.

في أواخر السبعينيات، قام أستاذ في جامعة ليون يدعى روبير فوريسّون بنشر مقال في **اللوموند**، يعلن فيه أن غرف الغاز النازية ليس لها وجود، واهتزت المؤسسة الثقافية وتشنج كثير من المثقفين الفرنسيين لهذا الإعلان باعتباره كفراً مبيناً، وتحولت المسألة إلى قضية فوريسّون (L'affaire Furisson). وانبرى نعوم تشومسكي في الولايات المتحدة وبيير فيدال ناكه في فرنسا للدفاع عن حق فوريسّون في التعبير عن رأيه، وتحولت الساحة الثقافية

إلى جدال محتدم، كان آخر فصوله نشر روجيه غارودي لكتابه عن الخرافات الحاكمة الصهيونية، الذي تُرجم إلى اللغة العربية.

وفي سنة ١٩٧٧ نشر ديفيد آرفنغ كتابه المعنون **حرب هتلر** الذي يدّعي فيه أن هتلر لم يكن يعلم بما يجري في معسكرات الاعتقال النازية. ولكن آرفنغ تمادى في ادعاءاته إلى التشكيك بالمحرقة - الهولوكوست وغرف الغاز على أساس أن بقايا ضحايا المحرقة لم تُكتشف، وأن أرقامهم غير موثقة. وبطبيعة الحال، كان لا بد للآلة الدعائية الصهيونية من أن تتصدى لآرفنغ في شخص ديبرا ليبنشتات، أستاذة التاريخ اليهودي الحديث ودراسات الهولوكوست في جامعة أموري الأميركية. فقد اتهمت ديبرا آرفنغ بأنه مزور التاريخ، وأن مصادره التاريخية مشكوك بصحتها، والأهم من كل ذلك هو أن من يشكك بالمحرقة - الهولوكوست وغرف الغاز واستهداف النازية لليهود، إنما يدعو إلى اعتبار المحرقة - الهولوكوست عملاً شرعياً، ويحلل بذلك دم اليهود، وهو مرتكب لكبيرة معاداة السامية.

فما كان من آرفنغ إلا أن أقام على ليبنشتات دعوى تشهير في المحكمة العليا البريطانية. ولما كان القانون الإنكليزي يضع تبعة إثبات القضية على المدعى عليه وليس على المدعي(*)، فإن قضية مسألة الهولوكوست - المحرقة وغرف الغاز قد وصلت لأول مرة إلى ساحات القضاء، ولأول مرة في التاريخ يتحول القاضي إلى حكَم في مسألة تاريخية.

فلسطين أم إسرائيل

(١) الأرض أم السلام

كثر الضجيج مؤخراً عن إحياء مفاوضات «السلام» بين العرب وإسرائيل ومحاولة اقتناص «فرصة ذهبية» لإنهاء واحدة من أعظم فضائح التاريخ الحديث في العالم المتحضر. هناك وجهان قبيحان لهذه الفضيحة: الوجه الأول المتمثل في أن «الشرعية الدولية» أو العالم المتحضر سنة ١٩٤٨ تبنى قيام دولة إسرائيل من دون أي سند مادي أو قانوني أو تاريخي أو منطقي. والوجه الآخر يتمثل في أن «الشرعية الدولية» تطالب سكان فلسطين الآن بالتفاوض على التنازل عن بلدهم من دون أي مسوغ مادي أو قانوني أو منطقي، غير منطق فرض الأمر الواقع بالعنف المسلح، حسب مبدأ الأرض مقابل السلام.

(*) خسر آرفنغ القضية وصدر الحكم لصالح ليبنشتات.
ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة مقال غاتنبلان:
D.D. Guttenplan, "The Holocaust on Trial", *The Atlantic Monthly*, February 2000.

السؤال المحيِّر هو أن الطرف العربي في المفاوضات لا يملك أي موقف أو استراتيجية تفاوضية على الإطلاق حسب صيغة الأرض مقابل السلام. فالعرب لا يملكون الأرض ولا القدرة ولا حتى التهديد بالحصول عليها. وهم لا يملكون القدرة على منح السلام ولا حتى القدرة على التهديد بالإخلال به. الرصيد الوحيد الذي يملكه العرب، وهو رصيدهم الوحيد الذي يؤهلهم للمشاركة في المفاوضات، هو عدم التسليم بالأمر الواقع وبمنطق القهر والإرهاب، لأن إسرائيل هي قضية مصيرها إلى زوال، وحالة شاذة في التاريخ الحديث نتجت عن (أو جعلتها ممكنة) أوضاع وملابسات انتهى مفعولها.

(٢) المفاوضات بين الحكمة والصحة

دعونا نفصِّلْ الأمر تفصيلاً في ما يتصل بالمبدأ وهو المفاوضات. يجب ألاّ يرفض العرب مبدأ التفاوض مع إسرائيل. والقبول بالمبدأ يُبعد قادة حمقى من أمثال صدام حسين وبعض «عشائر» منظمة التحرير عن كونهم أطرافاً في هذه القضية. فما هؤلاء إلا سماسرة في بورصة المبادئ العليا من وحدة وقومية وحرية واشتراكية وما شابه. وقبولنا بمبدأ المفاوضات معناه الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، فهؤلاء الذين يرفعون راية الجهاد لم يعرفوا كيف، ولا من أين ينطلقون، منذ أكثر من أربعين سنة.

الأمر الغريب هو حال بقية القادة العرب، الذين لم يُعرف عن كثير منهم في السابق ضعف النظر أو سوء التقدير لدرجة قبولهم التفاوض على التفريط بشيء لا يملكونه، لا الأرض ولا السلام، وكأنهم يريدون مخادعة قادة إسرائيل؛ الذين لن يفرطوا بشيء يملكونه ويريدون التفاوض على عدم التفريط به، أي الأرض التي أعطتها لهم «الشرعية الدولية»، والأرض التي يحتلونها خلافاً لرغبة «الشرعية الدولية» والسلام الذي ينعمون به بحكم تفوقهم التقني - النوعي والعسكري والسياسي. أليس التفاوض حسب مبدأ الأرض مقابل السلام، مهزلة، كالملح يغدق في جرح الفضيحة الأصلية. في جميع الأحوال، أن نتيجة المفاوضات حسب هذه الصيغة لن تغير كثيراً من معطيات الأوضاع القائمة الآن. لماذا؟

(٣) الاعتراف بإسرائيل، ثم ماذا؟

إن الدافع وراء إحياء صيغة الأرض مقابل السلام، هو محاولة وضع نهاية لفضيحة لم يعد لها مبرر استراتيجي في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. هذا أمر يمكن أن نفهمه من زاوية مصالح الولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الدائمين. ولكن الشيء الذي لا نفهمه، هو ما الذي كسبه العرب بعد أن قبلوا بشرعية إسرائيل. لا شيء يُذكر اللّهم ما نسمع به من وجود سلطة فلسطينية!

إن ما سيترتب على هذه المفاوضات من مختلف الحلول المقترحة: حكم عسكري إسرائيلي في مناطق حكم ذاتي للفلسطينيين، ربط مناطق الحكم الذاتي بالأردن أو الكونفدرالية الطوباوية التي ينادي بها عرفات بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة والأردن، وهي لن تلغي حالة الحرب، ومصادر الاحتكاك والتوتر، لأن المشكلة هي في وجود إسرائيل ككيان سياسي مصطنع في بيئة وتربة غريبتين ترفضانه، ولا تستطيعان أن تتعايشا معه.

(٤) القضية هي مستقبل إسرائيل

القضية إذاً، أو مكمن الخلل في المفاوضات، هو في الصيغة التي تقوم عليها المفاوضات. إن أية مفاوضات بين العرب وإسرائيل في المستقبل يجب ألاّ تدور حول الأرض مقابل السلام، لأننا لا نملك نصيباً فيهما، للأسباب التي ذكرناها، وإنما يجب أن تدور حول مستقبل إسرائيل كحقيقة سياسية، لأن إسرائيل دولة فاقدة لأية مقومات حقيقية لوجود سياسي دائم. وهي في هذا لا تختلف كثيراً عن مستقبل حكم العنصرية البيض في جنوب أفريقيا.

ولذلك، فإن السؤال الذي يكتسب أهمية يوما بعد يوم، هو هل يستطيع الإسرائيليون أن يندمجوا في بيئة الشرق الأوسط ضمن كيان سياسي يجمع سكان فلسطين بمختلف أديانهم؟ أم أنهم مصرون على صهيونيتهم وكونهم غرباء تميزهم رسالتهم الحضارية العنصرية المهترئه المبنية على الحقد العنصري والعنف المسلح والإرهاب؟

من يُرِدْ أن يراهن على مستقبل إسرائيل من حيث هي حقيقة سياسية مستقلة فليراهن، لأنه في ذلك يكابر وكأنه يقف في وجه مجرى الأحداث التي ستقود إلى انهيار إسرائيل ما استمر العرب في رفضهم لها. إن بإمكان العالم العربي أن يستوعب من اليهود مَن يريد أن يعيش معهم بسلام ضمن ما يمكن أن تقدمه أوضاعهم السياسية والاقتصادية من مرافق وتسهيلات. وقد سبق لمنظمة التحرير أن طرحت صيغة شبيهة بما نقترح الآن، ولكنها مع الأسف صيغة للدعاية السياسية موجهة للغرب أكثر مما كانت موجهة للداخل.

(٥) نحو موقف تفاوضي أفضل

جميع تصرفات القادة العرب - وبخاصة الفلسطينيين - تشير إلى أنهم لم يتعلموا من تجاربهم السابقة. إننا لا نستطيع أن ندخل في أية عملية تفاوضية معتمدين على حسن نوايا الدول الكبرى، وعلى ما تستطيع هذه الدول الحصول عليه «من تنازلات» من إسرائيل. وهذا دليل آخر على أن العرب ما زالوا يعيشون، ويفكرون بعقلية الحرب الباردة، وعهود

من الخضوع مضى زمانها. إن أي موقف تفاوضي عربي في المستقبل، يجب أن يُبنى على ما يملكه العرب فعلاً من موارد، ومن رصيد سياسي وعسكري واستراتيجي.

يجب ألاّ يساء فهمنا هنا، فالانتفاضة تمثل جزءاً مهما من هذا الرصيد، ولكن الانتفاضة وحدها لا تكفي. هذا ما تعلمناه من دروس إضراب سنة ١٩٣٦ العظيم. وهناك من الموارد كثير لم يُستثمر على الوجه الأكمل أو المناسب. والعائق الأكبر في هذا الأمر هو استمرار سيطرة عقلية الحرب الباردة وعقلية عشائر منظمة التحرير المتخلفة علينا.

إن بإمكان العرب انتظار ظهور جيل جديد من القادة الذين لم تلوثهم الحرب الباردة بألاعيبها وأفكارها المضلِّلة ولا أخلاقياتها. وإزاء هذا الرصيد المستقبلي، ليس أمام إسرائيل في المدى الطويل إلا القبول بأمر واقع جديد لا يستطيعون التحكم به كما كانوا يفعلون في السابق في أيام الحرب الباردة. وإذا ما فكر الإسرائيليون بحكمة في مستقبل أبعد كثيراً من أنوفهم، فلا يجدون أمامهم إلا القبول بانتمائهم غير الصهيوني إلى الشرق الأوسط، بكل تعاسته التسلطية و بؤسه السياسي.

لن يستطيع الإسرائيليون أن يحافظوا على الوضع القائم الآن طويلاً بحكم منطق تداعي الأحداث التاريخية. بإمكانهم التخلي عن إسرائيل ككيان مستقل مقابل العيش بسلام مع العرب، أو بإمكانهم سحق جيرانهم باستعمال مخزونهم النووي التكتيكي والاستراتيجي. ولكنهم لن يستطيعوا أن يحافظوا على الوضع القائم طويلاً. إن من يجاري قادة إسرائيل في صيغة الأرض مقابل السلام لن يحصد إلا الهشيم.

لعبة التاريخ في مزرعة «نهر لماذا» أو السريالية في السياسة الدولية

(١) مزرعة «نهر لماذا» هو تلاعب بالألفاظ على المكان الذي تم فيه التوقيع على الاتفاقية الأخيرة بين الفلسطينيين وإسرائيل. والقصد من لعبة التاريخ هو تلاعب الطرفين: الفلسطينيين وإسرائيل بالحقائق التاريخية. فقد تنازل الإسرائيليون «ضمناً» عن مشروع إسرائيل الكبرى، وهي خرافة طوباوية، مقابل مطالبتهم الفلسطينيين بالتنازل عن حقهم في المطالبة «بالعودة» إلى أراضيهم، وهو حق يستند إلى حقيقة تاريخية كانت موجودة على الأرض حتى سنة ١٩٦٧، وتسانده الشرائع والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

والسريالية هنا لا تكمن في هذا الجانب من التلاعب في التاريخ ومحاولة تحريفه، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك، فإسرائيل ماضية في عملية الاستيطان في الضفة الغربية وفي سياسة توسعية، بينما تطالب الفلسطينيين بحذف بنود من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تطالب بعودة فلسطين للفلسطينيين بالكفاح المسلح، في وقت تعلم فيه وإسرائيل والجميع

أن ليس هناك أحد في العالم العربي قادر على تنفيذ هذه البنود. فهي مسألة مبدأ ومحاولة لحفظ حقوق. لماذا تخاف إسرائيل هذه البنود، إذاً؟ لأنها تعطي غطاء شرعياً لمقاومة إسرائيل؟ ربما، وهذا معناه تصفية القضية الفلسطينية، وحصر عملية التفاوض مستقبلاً حول محور واحد هو «الدولة الفلسطينية».

(٢) دعونا نطرحْ السؤال الذي يطرحه بعض الفلسطينيين، وبعض العرب الآخرين: هل آن الأوان لتصفية القضية الفلسطينية؟ هذا السؤال يمكن أن يُطرح من زاوية تكتيكية أخرى: هل سيعجل قبول الفلسطينيين بتنازلات إسرائيل، حتى المتواضعة منها تحت ضغط الأميركان، بزيادة انقسام الإسرائيليين، وربما تفككهم بين تيار علماني وتيار سلفي؟ سؤالان كبيران محيران يؤرقان العرب: فلسطينيين وعرباً آخرين.

من زاوية قيادة «فتح»، يعتقد هؤلاء أن قادة العرب السياسيين «باعوا» فلسطين منذ زمن طويل، وليس هناك أمل يرتجى من قادة الدول المحيطة بإسرائيل، وهي المسماة «دول الطوق». فقد قبل الأردن بإسرائيل منذ يوم إنشائها سنة ١٩٤٨. وحافظ الملك حسين على هذه السياسة منذ توليه الحكم. بل إن سياسة الأردن منذ سنة ١٩٥٢ حتى توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، هي لعبة أكروبات وبهلوانات سياسية استمرت أكثر من ٤٥ سنة، وهو أمر غير مسبوق في السياسة الدولية المعاصرة. ولا نقول هذا لوماً أو استحساناً.

فإذا كانت سوريا محاصَرة بحلف غير معلَن بين تركيا والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة، وإذا كانت مصر خارج هذه اللعبة السياسية التاريخية منذ توقيعها اتفاقاً منفرداً للسلام مع إسرائيل في اتفاق كامب ديفيد، فمن أين سيأتي العون للفلسطينيين إذاً؟ ولماذا تمديد فترة المعاناة واستمرار إراقة الدماء في عنف عشوائي، أو منظم ما دام ليس هناك من مخرج آخر أمام الفلسطينيين غير القبول بما يقدَّم لهم من فتات فلسطين؟

(٣) يمكن التعاطف مع قيادة «فتح» لو كانت حساباتهم صحيحة، أو لو كانت نواياهم سليمة. ولكن نواياهم غير سليمة. والدليل على ذلك لجنة تحقيق شكلها عرفات نفسه تحت ضغط شعبي. فقد أوضحت اللجنة هذه ألواناً من الفسادين الإداري والمالي والانتفاع غير المشروع بموارد الفلسطينيين الضئيلة، وهي ألوان من الفساد غير موجودة إلا في الدول العربية الأخرى العريقة في هذا الميدان: أقصد ميدان الفسادين الإداري والمالي.

وأما أن حسابات قادة «فتح» غير صحيحة، فهو أمر واضح في حصر المفاوضات المقبلة في محور إعلان «الدولة الفلسطينية المستقلة». فهم يستميتون في إعلان دولة، لن تكون مستقلة بأي مقياس من المقاييس السياسية، ولكن المهم بالنسبة إليهم هو استمرار

قدرتهم على نهب مواردها، وتنصيب أفراد عشائرهم في قيادة أجهزتها. وإذا تخلى الفلسطينيون عن مقاومة إسرائيل فعليهم أن يعدوا أنفسهم للمعيشة في معازل «الرزرفيشن» التي كانت تُعَدُّ للهنود الحمر في الولايات المتحدة. وغزة الآن، بالفعل، واحدة من أكبر هذه المعازل على نمط «الرزرفيشن» في التاريخ الحديث. ولا بد من القول إن انتفاضة الأقصى الشعبية في زخمها فرضت على القيادتين الصهيونية والفلسطينية إعادة النظر في شكل النضال من أجل الدولة، إذ أعلن باراك أنه مستعد للاعتراف بهذه الدولة، لكن زخم الانتفاضة فرض نفسه وحال دون قبول أي مسؤول فلسطيني بما عرضه باراك.

(٤) ثم إن التعويل تكتيكياً على احتمال تعميق انقسام الإسرائيليين إلى تيارات متناحرة لصالح التيار المطالب بالسلام، يقابله خطر انقسام الفلسطينيين إلى تيارات متناحرة لصالح التيار المطالب باستمرار المقاومة أيضاً. والمعادلة هنا هي أن إسرائيل تتخلى عن يوتوبيا ليس لها سند تاريخي أو واقعي، بينما يتخلى الفلسطينيون عن حق تاريخي له سند تاريخي وواقعي أيضاً. وفي جميع الأحوال، إن أمر هذه الحسابات والموازنة بينها، راجعان للفلسطينيين على مختلف فئاتهم ومشاربهم بالدرجة الأولى. ويجدر القول إن الانتفاضة حتى الآن أوجدت تلاحماً وطنياً فلسطينياً، كما أوجدت بلبلة غير متوقعة بين قادة الكيان الصهيوني.

ولكن من باب العدل والإنصاف التاريخي للشعب الفلسطيني، فإن حتمية المسؤولية التاريخية كانت تفرض على المجلس التشريعي لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني أن يعرض مسألة حذف الميثاق الفلسطيني أو مشروع تعديله، للاستفتاء الشعبي العام في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين وفي شتات الغربة، لأن الجهة التي أقرت الميثاق ألغت نفسها بالتوقيع على اتفاق أوسلو أولاً، ولأن التخلي عن المطالبة بالحقوق التاريخية للفلسطينيين ليس من اختصاص مجلس تكوّن عن طريق الأنصبة في لعبة موازنات القوى، التي نسفها ذلك الاتفاق. ولا بد من القول هنا إن رئيس المجلس الوطني نفسه ندم على حذف بنود الميثاق كما أعلن مؤخراً لجريدة **الرأي العام**.

وهناك سبب وجيه وملزم، في آن واحد، لعرض هذه المسألة للاستفتاء الشعبي، وهو أن هذا الإجراء إبراء لذمم أعضاء هذا المجلس (الذي انتخب بشكل «ديموقراطي») كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب! أو كما في براءة القائب من قوبه(*)، فلا عتب عليهم إذا قال الشعب كلمته.

(*) الفرخ من البيضة، أي الفرع من الأصل.

أخطاء... المأساة

(١) لماذا استمرت مأساة الفلسطينيين بهذا المسار الأليم؟ قد نتفق أو نختلف على تشخيص الأخطاء التي أدت إلى هذا الوضع. ولكنني أجتهد في ذكر ستة منها وتقديمها للنقاش والحوار الجاد المتجرد.

أولاً: لقد تشرذم الفلسطينيون في وقت مبكر من الصراع، في ما يسمى الفصائل الفلسطينية. نعم، إن التعددية ضرورية في أية تشكيلات اجتماعية أو طبقية، ولكن تشرذم المجتمع الفلسطيني كان وما زال عشائرياً ويتميز بالولاء للقائد بشخصه. هذا التشرذم لم يقتصر على الفصائل وإنما امتد إلى بناء القوة والنفوذ والمنافع، وتوزيعها، حتى في مخيمات اللاجئين على المستوى الشعبي.

ثانياً: سمح هذا التشرذم لقادة أكبر الفصائل، وهي «فتح»، بخطف الثورة الفلسطينية والانتفاضة التي أنجبتها والاستيلاء على مكاسبها بتجييرها لمصالحها الضيقة. صحيح أن بعض الدول العربية دعم «فتح» منذ البداية في مواجهة راديكالية الثورة الفلسطينية ونقمة الفلسطينيين على تقاعس القادة العرب، إلا أن هذا الدعم جعل من «فتح» في ما بعد الانتفاضة، غولاً حقيقياً، تحول إلى مشروع دولة تسلطية في طور الميلاد متقمصاً سلطة الحكم المحلي، يحاول تقويض تنظيمات المجتمع المدني التي ترعرعت أثناء الانتفاضة.

ثالثاً: أتاحت سلبية المعارضة الفلسطينية لقادة «فتح»، فرصة تفويض الفلسطينيين للقادة العرب التفاوض نيابة عنهم (بخاصة عبد الناصر والملك حسين)، من دون أن يكون لهم برنامج تفاوضي خاص بهم. لقد كانت الثورة، ومن ثم الانتفاضة، فرصة ثمينة للفلسطينيين لأن يخرجوا عن القالب العربي التقليدي - القبلي في التفكير، بينما كان جل مساعي قادة «فتح» هو النهج على منوال أنظمة الحكم العربية، والتشبه بأساليب هذه الأنظمة في الحكم.

رابعاً: اختار الفلسطينيون المعسكر الخطأ في الصراعات العربية - العربية، وساندوا الطرف المعتدي في حربي الخليج؛ الأولى ضد إيران، والثانية ضد الكويت. وهذا الخطأ المريع في الحسابات أضعف الدعم العربي للقضية الفلسطينية وأصاب التحالف العربي المساند لقضيتهم بالشلل في التسعينيات من القرن العشرين، وما زال.

خامساً: لقد قدم قادة فتح تنازلات كثيرة لإسرائيل من دون مقابل، لعدة أسباب، أهمها أنهم لم يكونوا يتمتعون بدعم عربي موحد أثناء المفاوضات مع إسرائيل بسبب تراكم الأخطاء التي تقدم ذكرها. فتوقفت الانتفاضة أولاً، ومن ثم عُدِّل الميثاق الوطني، بالرغم

من أن قيمته رمزية أساسياً، مقابل وعود من قادة حزب العمل، من دون التحقق من استعداد قادة إسرائيل الالتزام بها على المدى الطويل.

سادساً: لقد علق الفلسطينيون من قادة «فتح» آمالهم جميعها، على احتمال فوز حزب العمل الإسرائيلي في انتخابات ١٩٩٦. ومع أن خسارة هذا الحزب للانتخابات كانت مفاجئة للجميع، إلا أن ارتكاب قيادة سياسية ذات مصلحة حميمة خطأً سياسياً فادحاً بهذا الحجم، لا يعادله إلا ارتكاب خطأ المواجهة مع الأردن سنة ١٩٧٠، وخطأ المواجهة مع لبنان سنة ١٩٨٢، وخطأ تأييد صدام في غزوه للكويت سنة ١٩٩٠. وما زال الفلسطينيون إلى الآن من دون أجهزة ومؤسسات فعّالة لمراقبة أداء قادتهم ومحاسبتهم على أخطائهم، شأنهم في ذلك شأن بقية العرب، ولكن إذا كان لبقية العرب شيء يخسرونه يدفعهم إلى المحافظة على الوضع القائم، فما الذي سيخسره الفلسطينيون إذا تخلوا عن المقصرين من قادتهم. وازدادت المأساة ضراوة عندما عاد حزب العمل إلى الحكم بقيادة باراك ولم يكن أقل سوءاً من سلفه نتنياهو قائد الليكود! وها هو الليكود بقيادة شارون يعود إلى الحكم من جديد ليُظهر قادة إسرائيل أنهم جميعاً على اختلاف مشاربهم، متفقون على إبادة الشعب العربي الفلسطيني أو عدم الاعتراف بحقوقه.

القمة العربية: خمسون عاماً في التيه!

(١) هذه السنوات الخمسون، هي الفترة - المساحة الزمنية - الفاصلة بين أول اجتماع قمة عربي، جمع قادة الدول المؤسِّسة للجامعة العربية في الإسكندرية في أيار/مايو ١٩٤٦، وآخر اجتماع قمة عربي، الذي انعقد في شرم الشيخ (مصر) في حزيران/يونيو ١٩٩٦. وتلت قمة أيار/مايو ٤٦ قمة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٥٧ في لبنان. ثم من كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ إلى آب/أغسطس ١٩٩٠ في أعقاب العدوان العراقي على الكويت، عُقد واحد وعشرون اجتماع قمة، بين دوري وطارئ. وهذه القمة الأخيرة هي الأولى التي تُعقد منذ ذلك التاريخ، عندما وصلت الخلافات العربية حداً جعل انعقادها غير ممكن. وتبعها انعقاد قمة عمّان في آذار/مارس ٢٠٠١.

وإذا أردنا أن نقيّم الأهمية الاستثنائية لمنجزات القمة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، والتي تلتها قمة تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ أو قمة عمان ٢٠٠١، فإن بإمكاننا أن نعدد إنجازاتها، كما يحلو للمحللين السياسيين أن يفعلوا، على النحو التالي:

* قطعت القمة أشواطاً وتقدمت خطوات نحو تحقيق «المصالحة» العربية، أي الخلافات العالقة بين القادة العرب، علماً بأن هذه الخلافات ذات طابع دوري على ما يبدو.

* إدانة القمة للعدوان والإرهاب الموجَّهين إلى الدول العربية. وقد أجمع القادة العرب لأول مرة على نبذ المعتدي (العراق)، وعلى رفض الإرهاب (إيران والأصوليين) كسلاح سياسي.

* كما أجمعت القمة على التضامن مع سوريا ولبنان في مطالبتهما الشرعية بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. وتكون القمة بذلك قد خرقت الطوق الذي تحاول إسرائيل إقامته حول هذين البلدين بمساعدة بعض الدول العربية وتركيا.

* نجحت القمة العربية في تأكيد الإجماع العربي حول مبدأ الأرض مقابل السلام، حسب قرارات الأمم المتحدة واتفاق أوسلو ومؤتمر مدريد. وتكون بذلك قد وضعت إطاراً عاماً لمفاوضات «السلام» يحظى بإجماع عربي.

ولكننا إذا وضعنا هذه الإنجازات في إطارها التاريخي، وحاولنا تقييمها حسب مقاييس التحليل الموضوعي، فإننا سرعان ما سنكتشف أن بين اجتماع قمة واجتماع قمة آخر هناك مسارب ومفازات سحيقة. ونادراً ما يصارَح المواطنُ العربي بحقيقة الاعتبارات التي تتحكم بالقرارات التي يتوصل إليها القادة العرب.

ونادراً كذلك ما يصارَح المواطنُ العربي بقدرة القادة العرب على الالتزام بهذه القرارات، على المديين الطويل والمتوسط، قبل أن تتسرب الخلافات إليها مجدداً فتفسد الإجماع الذي تكّون حولها.

(٢) في كل مرحلة تاريخية أو حقبة زمنية يتولد أنموذج معين (paradigm) للعلاقات بين اللاعبين السياسيين يطبع تلك الحقبة بطابعه، ويوجه هؤلاء اللاعبين نحو أهداف معينة. ويضع هذا الأنموذج حدوداً لأساليب تحقيق الأهداف المتوخاة. هل ينطبق هذا التصور التحليلي على التاريخ الذاتي لمؤسسة مؤتمرات القمة العربية؟

هناك أولاً، وقبل كل شيء، هدف عربي مشترك ومعلَن منذ أول مؤتمر قمة عربية في أيار/مايو ٤٦، وهو المحافظة على عروبة فلسطين، ورفض قيام دولة عبرية - صهيونية على أراضيها.

مقابل ذلك، هناك الأنموذج الصهيوني الذي يدعو لإقامة إسرائيل الكبرى «كحق تاريخي»، وهو الهدف الذي وجه، وما زال يوجه سلوك قادة إسرائيل منذ قيامها. هذان الهدفان المتقابلان يضعان حدوداً لأساليب تحقيقهما، إمّا بالسلم وإمّا بالحرب.

هنا تتكشّف أمامنا حقيقة مربكة، وهي أن الهدف العربي الرئيسي والأهداف الفرعية وأساليب تحقيقها، لم تتّبع منطقاً عقلانياً واحداً، ولم تتطور بشكل طبيعي، حسب متطلبات كل مرحلة، وإنما جاءت بشكل طفرات فجائية (mutations)، ردود أفعال لهيمنة

الغرب على مقدراتنا، واستجابات لمبادرات إسرائيل في السلم وفي الحرب. تأمَّلْ بهذا الكشف للعلامات البارزة في مفازة السياسة العربية:

* طالبت قمة ٤٦ بالمحافظة على عروبة فلسطين كرد فعل على الهجرة اليهودية إلى ذلك البلد.

* طالبت قمة ٥٧ بانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط لقوات العدوان الثلاثي على مصر، وساندت كفاح الشعب الجزائري نحو الاستقلال.

* قررت قمة ٦٤ اعتبار اجتماعات القمة العربية الدورية آلية من آليات عمل جامعة الدول العربية، وأعلنت قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

* أعلنت قمة الخرطوم التي انعقدت بُعيد هزيمة حزيران/ يونيو ٦٧، في آب/ أغسطس من العام نفسه، لاءاتها الثلاث: لا صلح مع إسرائيل، لا تفاوض معها، ولا اعتراف بها.

* اعترفت قمة ٧٤، بعد النصر - الهزيمة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، بمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأعلنت شرطين للسلام مع إسرائيل: الانسحاب إلى حدود حزيران/ يونيو ٦٧، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

* أكدت قمة تشرين الثاني/ نوفمبر ٧٨ رفض قادة العرب لاتفاق كامب ديفيد، وحظرت أي صلح منفرد مع إسرائيل، وبناء عليه جمدت عضوية مصر في الجامعة العربية.

* اعترفت قمة ٨٢، في فاس بالمغرب (في غياب مصر وليبيا)، بحق إسرائيل في الوجود.

* دعمت قمة حزيران/ يونيو ٨٨ الطارئة الانتفاضة الفلسطينية، وطالبت بعقد مؤتمر دولي للتسوية بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

* أعلنت قمة أيار/ مايو ٨٩، بحضور مصر، قبولها بمبدأ الأرض مقابل السلام في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

* شهدت قمة آب/ أغسطس ٩٠ انهيار النظام الإقليمي العربي الذي تمحور حول الجامعة العربية، في أعقاب الغزو العراقي للكويت.

(٣) إن المجال لا يسمح لنا الآن بالتوقف عند هذه المحطات التاريخية في «مفازة» السياسة العربية ومسارب الصراع العربي - الإسرائيلي، لكننا نستطيع أن نتوصل إلى عدد من الاستنتاجات العامة حول هذه المسيرة التاريخية:

أولاً: إن أنموذج السلم مفروض على العرب، وإن قادة العرب قبلوا به منذ قمة ٧٣، بل إن بعض قادة العرب قبلوا به منذ قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧،

ولكنهم لم يصارحوا شعوبهم بهذا القبول. واستمروا في المماطلة والتمويه طوال هذه الفترة الزمنية تحت ضغط الصراع الآني ومشاعر «الرفض» الشعبية لوجود إسرائيل.

ثانياً: إن مبدأ الأرض مقابل السلام ليس مطلباً عربياً، بدليل أنه لم يتطور تطوراً طبيعياً، وإنما كان سبيلاً سَرَباً، أي أنه تسرب إلى المطالب العربية خفية وتقية. وهو مطلب يحفظ في حقيقته الحد الأدنى من ماء الوجه، ويجعل القبول بوجود إسرائيل أمراً مستساغاً.

ثالثاً: إن الدول العربية لا تستطيع، لو أرادت، أن تعيد للمقاطعة العربية لإسرائيل حيويتها، وهي لا تستطيع، كذلك، التراجع عن عملية تطبيع العلاقات معها، في حالة «عدم التزام» الليكود بالمبادئ الحاكمة لمفاوضات التسوية «الجارية الآن». فهناك سبع دول عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأربع دول عربية تخضع لمقاطعة أو عقوبات دولية، فهي بذلك خارج اللعبة السياسية عملياً.

بقيت ثماني دول ليس لها حدود مشتركة مع إسرائيل، وتخضع لضغوط دولية عنيفة لإلغاء المقاطعة المباشرة (من الدرجة الأولى)، بعد أن ألغت جميعها المقاطعة غير المباشرة (الدرجة الثانية والدرجة الثالثة) لإسرائيل.

رابعاً: بالرغم من أن الدول الغربية ليست طرفاً في الصراع العربي - الإسرائيلي، إلا أن القادة العرب معنيون في تدويل قضاياهم القومية، وهو مؤشر لا يمثل مكسباً عربياً، وإنما يدل على العجز العربي عن تعديل التوازنات الإقليمية والدولية لصالح دولهم، وهو دليل على الاختراق الامبريالي لبعض أنظمة الحكم العربية.

لقد أصبح الكلام عن الامبريالية خارج الموضة السياسية السائدة، ولكنها حقيقة فاعلة ناتجة من ممارسة القوة والهيمنة بين الدول. إن مرجعية مؤتمر مدريد المكون من الدول «الراعية» للسلام، هي مصداق على موضوع التدويل؛ هذا المؤتمر الذي يُعتبر بعد فوز الليكود غير ذي موضوع.

خامساً: المصالحة العربية التي تمت في قمة حزيران/يونيو ٩٦، لن تكون لها الفاعلية المطلوبة، ما بقيت الدول العربية من دون نظام إقليمي عربي للأمن المشترك: مجموعة المبادئ التي تحدد العلاقات وأساليب التعامل بين الدول في حل المنازعات، والذي تطرقت له القمة تحت مسمى ميثاق الشرف من دون أن تقره.

سادساً: وأخيراً، فإن الدول العربية ما زالت لا تملك آلية للعمل الموحد، في إطار الجامعة العربية أو خارجها.

ولذلك، فإن غالبية الدول العربية تراهن على أن حكومة الليكود لن تستطيع أن تقاوم الضغوط الدولية عليها للتوصل إلى تسوية سلمية مع العرب. والقمة العربية تأتي لتضيف ضغطاً لهذه الضغوط. وبسبب هذا الإمعان في تدويل قضيتنا المركزية التي شغلتنا طوال نصف قرن من الزمان ويزيد، ويجعلها عرضة لنزوات السياسة الدولية، فإن قمة حزيران/ يونيو ٩٦، لا تملك إلا أن تدعو وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع طارئ في حالة فشل هذه المراهنات.

فإذا كانت الدول العربية المتهالكة في طلب الصلح مع إسرائيل؛ تمثل أغلبية، فلماذا لا يدخل العرب في مفاوضات مباشرة «مع الليكود»، من دون وسطاء من الدول الراعية لإسرائيل؟

ولماذا لا «يَبلف» العرب إذا أراد الليكود «البلف»؟

ولماذا لا يمكر قادة العرب، إذا أراد قادة الليكود أن يمكروا، والله خير الماكرين؟!

إن الفرص قادمة أمام العرب. فالليكود عاد إلى الحكم بقيادة شارون ومشاركة حزب العمل، فهل يستفيد العرب والفلسطينيون من سنوات التخلف السياسي التي عاشوها منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ حتى الآن.

وهل يستفيد الكيان الصهيوني من تجارب هذه الفترة، ويقر بأن للفلسطينيين حقهم الوطني والطبيعي في بلدهم، ويُظهر استعداده للتعايش معهم بعيداً عن العنصرية والقوة والمنهجية؟ ذلك أمر بعيد المنال، لا لشيء، إلا لأن الليكود ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم «سكاناً» يعيشون على أرض يراها وطن اليهود وليس لهم أكثر من حق «الحكم الذاتي».

التطبيـع

الذكرى الثمانمائة لتحرير القدس مرة ثانية

(معركة حطين التي فتحت فلسطين للمسلمين ومهدت بعد أشهر قليلة لتحرير القدس من الصليبيين، في مثل هذا اليوم منذ ثمانمائة سنة، كان بذلك ثاني تحرير لها بعد فتح عمر الذي كان بمثابة التحرير الأول).

في التاريخ عامة، وفي هذه المناسبة الجليلة خاصة، مجموعة كبيرة من الدروس والعبر، لا بد لنا من أن نستوعبها ونتعلم منها، وإلا لصحَّ فينا قول القائل: إن الذي لا يتعلم من التاريخ قد كُتب عليه أن يعيده؛ أي أن يعيده بأخطائه ومآسيه ومهازله. وفي حالتنا

الحاضرة، يبدو أننا فعلاً لم نتعلم من التاريخ شيئاً ذا بال، لأن القدس التي حررها القائد الفذ صلاح الدين ضاعت من جديد، ولم نفهم ولم ندرس بعمق وموضوعية حتى الآن أسباب ضياعها.

ولا يجدي أن نعزو هذه الأسباب إلى قوى خارجية، فنقول إن القدس ضاعت بسبب تدخل القوى الكبرى ومعركتنا غير المتكافئة معها. بل الأجدى أن نبحث عن أسباب ضياع القدس في أنفسنا، وفي طرق تفكيرنا القاصرة، وفي نظمنا الاجتماعية والسياسية المتخلفة؛ هنا يكمن السبب الأهم.

إنها مَواطن النقص؛ إنها مَواطن الضعف في أوضاعنا العامة التي فتحت الثغرات في البناء الداخلي، وأدت لا إلى ضياع القدس فقط، وإنما إلى سقوط بيروت وإلى إراقة الدماء العربية المسلمة في ساحات القتال، وإلى عزل القاهرة عن الجسد السياسي للمشرق العربي، وكلها هزائم لا تقل فداحة عن ضياع القدس من جديد.

من الدروس والعبر الثمينة والعديدة التي يمكن أن نستخلصها من تحرير القدس الثاني، سأستخلص درساً واحداً من الماضي ناظراً كليةً إلى المستقبل، وهذا الدرس هو: ليس هناك بديل عن الاعتماد على النفس في أمور الأمة وقضاياها المصيرية؛ هذا الدرس البسيط المعروف والمكرَّر، هو الدرس الذي يبدو أن من العسير علينا فهمه واستيعابه وتحويله إلى أداة عمل.

أقول هذا وفي ذهني مثلان اثنان على عدم قدرتنا على استخلاص دروس الماضي عامة، وفي هذه الحالة خاصة: أولاً، تعاملنا مع الحرب العراقية - الإيرانية، وثانياً اختزال حل القضية الفلسطينية بعقد المؤتمر الدولي.

لنأخذ المثل الأول في ما يتصل بالحرب العراقية - الإيرانية. ففي البداية، ولسنوات عديدة، حاولنا التظاهر بأن هذه الحرب أمر لا يعنينا، وأن المطلوب هو مساعدة العراق مادياً فقط. ولما بدأ التهديد بتوسيع رقعة الحرب، طالبنا ونجحنا في مطالبتنا بجعل الخليج وبحر العرب يمتلئان بالأساطيل الأجنبية. إن وجود هذه الأساطيل له ما يبرره من دون شك، ولكن هل وضعت هذه الأساطيل نهاية معقولة لهذه الحرب المجنونة؟ لا، طبعاً.

والسبب في ذلك أن هذه الأساطيل جاءت لتأمين خطوط الملاحة البحرية وللتشجيع على زيادة إنتاج النفط زيادة تبذيرية. بينما كان المطلوب، وضع حد سريع للحرب بشكل عاجل، وإنقاذ إيران من نفسها ومن رغبتها الجنونية في تدمير جيرانها. وحتى يكون لهذه الأساطيل مهمة حقيقية، كان لا بد من أن توضع خطة عمل عربية - إسلامية على المستوى الإقليمي، وهنا يأتي دور الدعم الدولي لهذه الخطة، للتدخل المباشر في إيران لإعادة القادة

الإيرانيين إلى رشدهم، وإلى تحقيق الشرعية الدستورية في ظل الحكم المدني وإعادة الملالي إلى مساجدهم، وأخيراً إلى تأكيد الشرعية الدولية في العلاقات الإقليمية.

خطة عمل عربية - إسلامية بدعم دولي شبيهة بالتدخل الدولي ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، كانت هي المطلوبة. أما أن تأتي الأساطيل الأجنبية لمجرد كسح الألغام ومنع الاعتداء مع إبقاء الحرب مشتعلة فأمر لا يفيد العرب على المدى البعيد. فمع أن هذه الأعمال مفيدة مرحلياً إلا أنها في غياب خطة عمل عربية - إسلامية تحولت إلى مصدر خطر على المدى البعيد على مصالح الدول الخليجية نفسها.

إن الحرب العراقية - الإيرانية هي الوجه الآخر للقضية الفلسطينية من زاوية الافتقار إلى خطة عمل عربية - إسلامية لمواجهة إسرائيل في ظل انحسار التيار القومي والقيادة القومية للأمة العربية عبر الحدود والأنظمة. فقد تحولت القضية الفلسطينية إلى مجرد المطالبة بعقد المؤتمر الدولي لإيجاد حلول متفاوَض عليها للوضع القائم. نحن هنا لا نمانع ولا نتصلب أو نتشنج، من اللجوء لأساليب التفاوض لحل القضية الفلسطينية، ولكن الشروط المطروحة التي عُقد المؤتمر الدولي في ظلها غير مقبولة قومياً أو عملياً، فكل المطلوب هو تقديم تنازلات إضافية من العرب والفلسطينيين بشكل خاص من دون مقابل.

إن تحرير القدس الثالث لن يأتي عن طريق المؤتمر الدولي، فالعرب جميعهم، كلنا، وخاصة قادة منظمة التحرير، يعرفون هذا. إن تحرير القدس يأتي عن طريق الاعتماد على النفس، وعن طريق فرض مطلب دولة عربية في فلسطين تتسع لليهود والعرب، مسلمين ومسيحيين جميعاً. وليس هناك أي مبرر (استجد أو كان موجوداً) يدعونا إلى التخلي عن هذا المطلب الأساسي الذي قام عليه برنامج التحرير المعتمد من المجالس الوطنية الفلسطينية كلها.

أما كوننا لا نملك برنامجاً عملياً وقابلاً للتطبيق في الوقت الحاضر لفرض هذا المطلب فرضاً على إسرائيل أولاً، والدول الكبرى ثانياً، فإنه قضية أخرى ليست لها علاقة بالمبادئ، فهو خور منا وضعف عزيمة في مرحلة انحسار الوعي القومي والهزائم المتلاحقة للأمة العربية.

أقول بكل ثقة إن إسرائيل ما هي إلا فقاعة مزعجة ومؤلمة في جسد الأمة العربية العتيد والقادر على المقاومة؛ ما هي إلا فقاعة بكل جيوشها وآلتها الحربية الجهنمية وقنابلها الذرية وكفاءة نظمها السياسية والاجتماعية، ولن تضرب جذورها عميقاً في تربة فلسطين أبداً. أقول هذا ليس عن عنت أو تعصب قومي أو تشنج عاطفي، فحربنا مع إسرائيل - كما حربنا

مع إيران - مبنية على مبدأ الإخاء الأممي والصراع بين العدل والظلم، وبين القوى الجاذبة إلى الماضي اللاهوتي والقوى الدافعة إلى المستقبل المستنير بالعقل.

ولما كانت إسرائيل فقاعة، فما هي إلا حالة عابرة - لحظة ضائعة في التاريخ ستجد من يفجرها - عندما يستوعب العرب دروس التاريخ ويتعلمون منها كيف يعتمدون على أنفسهم في تقرير مصيرهم.

القادة العرب وضياع فلسطين

(١) يتسابق قادة الغرب هذه الأيام إلى البحث عن مكان متميز في المنطقة العربية من خلال عرض خدماتهم كوسطاء في «عملية السلام» المتعثرة بين إسرائيل والفلسطينيين. الرئيس جاك شيراك في زيارته للمنطقة (١٩٩٦) تحول في أنظار العرب إلى فارس عربي ممتطٍ صهوة الدفاع عن المصالح العربية، بعد أن ترجل عن خيولهم الفرسان العرب. وهو يعلم جيداً أن فرنسا لا تستطيع وحدها الدخول في لعبة الكبار (big league) التي تتطلب رهانات كبيرة (high stakes)، فهو يريد أن يدخل الاتحاد الأوروبي معه، والاتحاد الأوروبي لم يتردد في تعيين مندوب دائم في المنطقة للمشاركة في عملية السلام «كمراقب» مهتم أو متابع.

الرئيس شيراك والاتحاد الأوروبي يعتمدان على حقيقة أنهما يتمتعان بعلاقات خاصة مع إسرائيل، فالاتحاد الأوروبي يعامل إسرائيل معاملة استثنائية، لا يمنحها في الأحوال الاعتيادية لدولة أجنبية. وفرنسا والاتحاد الأوروبي من أكثر الدول تقديماً للمساعدات، وخاصة المالية إلى الفلسطينيين. أما وزير خارجية روسيا، فهو يريد أن يجعل من روسيا وارثة (لا ندري عن مدى شرعيتها) للاتحاد السوفياتي الذي كان اللاعب الثاني سابقاً في المنطقة. ويبدو أن بريطانيا راضية عن وضعها، فما زال الحرس الاستعماري القديم (old colonial guard) يتمتع بوضع خاص، حتى بعد رحيل آخر ممثل لهم؛ دوغلاس هيرد عن الحكومة البريطانية. القادة العرب: الطرف المعني مباشرة في تعثر «عملية السلام» أو عملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية التي تمثل الهدف النهائي لتحقيق السلام، ما زالوا صامتين صمتاً مريباً. كل الذي قررته القمة العربية ١٩٩٦ في القاهرة، هو أن وزراء الخارجية العرب يجتمعون اجتماعاً طارئاً في حالة تعثر جهود الوساطة بسبب تعنت إسرائيل نتنياهو بمطالبها. هذا، في رأيي، صمت مريب يعبر عن عجز وضعف لا مبرر لهما. وليس حال مؤتمر القمة سنة ٢٠٠٠ الطارئ بعد الانتفاضة بأفضل من مؤتمر ١٩٩٦، كما لم يكن حال مؤتمر عمّان ٢٠٠١ بأفضل منه كذلك.

(٢) الحقيقة، أن قضية فلسطين منذ بدايتها قضية مريبة. اللاعبون الرئيسيون فيها غير حاضرين في ميدان المعركة. ولميدان المعركة وضع مريب أيضاً. حفنة من المستوطنين اليهود الييديش يكسبون المعارك ضد كل الاحتمالات (against all odds)، وضد كل العرب، منذ سنة ١٩٣٦ تحديداً، وحتى سنة ١٩٦٦ تحديداً. لهذه القضية المريبة قصة طويلة سوف تُكتب فيها المدونات العظام، ولكن الوضع القائم الآن لا يقل غرابة (يدعو إلى الريبة) عن تاريخها الحقيقي الطويل غير المدوَّن حتى الآن.

تتلخص عملية السلام المزعومة في أن الفلسطينيين عبر تنازلات غير محسوبة، قبلوا بالحد الأدنى من مطالبهم المشروعة، الذي يمكن تلخيصه في شعار الأرض مقابل السلام، كما جاء في اتفاق أوسلو، أي الاعتراف بإسرائيل في حدود سنة ١٩٦٧ الآمنة وحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وتأجيل جميع القضايا العالقة إلى مفاوضات لاحقة. وقد ساندهم القادة العرب في هذا المسعى من خلال قرارات القمة العربية (شرم الشيخ)، واعترف المجتمع الدولي بهذه المطالب في مؤتمر مدريد لسنة ١٩٩٣.

أين الإشكال إذاً؟ ولماذا كثر الوسطاء من دون قضية؟. الإشكال هو أن إسرائيل أرادت إعادة التفاوض على المراحل اللاحقة لعملية السلام، ومانعت في الانسحاب من الخليل حسب المرحلة الأولى من العملية، التي انتهت بالانتخابات الفلسطينية. أما الوسطاء الجدد فهم بلا قضية لأن المطلوب ليس مزيداً من الوسطاء، وإنما المطلوب جهات قادرة على الضغط على إسرائيل لإكمال مراحل عملية السلام، والتي لن يحصل الفلسطينيون منها إلا على الحد الأدنى من مطالبهم. فإذا كان هناك مجال للوساطة فيجب أن تكون موجهة لإسرائيل وليس للفلسطينيين أو العرب. فالأخيرون قانعون إمّا بما حصلوا عليه، وإمّا بما قدر الله لهم أيهما أسبق.

(٣) لا بد للمتابع للأحداث من أن يتساءل: كيف تجرأت فرنسا على دخول لعبة الكبار (big league) في الشرق الأوسط... (تقاسمت فرنسا الرئاسة دورياً مع الولايات المتحدة للجنة تفاهم نيسان/أبريل التي شُكلت في أعقاب عملية عناقيد الغضب الإسرائيلية ضد لبنان)، وهي تعلم أن دخول هذه اللعبة يتطلب رهانات كبرى (high stakes)... ولمَ لمْ يجارها القادة العرب في هذه الجرأة في وضع خطوط حمراء لإسرائيل إذا أمعنت في تعنتها مباشرة، وهم الطرف المعني مباشرة بما يجري؟ فإذا لم تتضح إي إمكانية لتقييم فاعلية الدور (الوساطة) لفرنسا، فإن الوضوح الجيد يؤكد عدم فاعلية قرارات مؤسسة القمة العربية، وعدم كفاية إجراءاتها. فقد ترك القادة العرب الفلسطينيين فريسة للصهيونية العالمية، وغنيمة سهلة للعبة الامبريالية ولتسلط قادة «فتح» وانتهازيتهم.

إن الفلسطينيين يتعرضون للإذلال والإهانة بشكل متزايد، يجعلنا نذكِّر القادة العرب بأن هناك أيضاً حدوداً دنيا للمصالح العربية المشتركة، وأنهم بصمتهم المريب يمعنون في إهمالها وفي التغاضي عنها. ومن يَقُل إن هذا شأن فلسطيني بالمقام الأول يجهل التاريخ الطويل المأساوي لقضية فلسطين ودور قادة العرب فيه. ولكن علينا أن نعترف أيضاً بأن قادة «فتح» مستعدون لتحمل الإذلال والإهانة، فهم مستميتون في تأسيس حكم تسلطي على الطريقة العربية، وفي تتويج ياسر عرفات رئيساً منتخباً مدى الحياة على الطريقة ذاتها.

(٤) لقد ضيع الفلسطينيون فرصة تاريخية في تأسيس حكم دستوري - ديموقراطي حقيقي في الانتخابات الأخيرة، لأنهم في مواجهة يومية مصيرية مع الحكم الدستوري - الديموقراطي الإسرائيلي. فهم ليسوا مثل بقية العرب الضاربين في صحراء الاستبداد والتخلف.

لبنان واستراتيجيات التحرك المقبل

(١) لا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية الإنجاز الذي تحقق بفضل المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني. ولكن هناك من يتسرع في بعض الاستنتاجات التي لا تستند إلى واقع تاريخي، أو التي تصدر عن انفعال عاطفي. فمثلاً هناك من يقارن بين المقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، ويلوم الأخيرة على عجزها عن الاستمرار في المقاومة المسلحة. ولكن الثابت تاريخياً أن المقاومة الفلسطينية في الأردن لم تجد الدعم المادي والمعنوي ولا التأييد الحكومي الذي تمتعت به المقاومة اللبنانية. كما إن قيادة المقاومة الفلسطينية لم تكن تملك الصلابة الفكرية ولا الالتزام السياسي الذي تحلت به المقاومة اللبنانية.

وهناك من يتسرع في الاحتفال بالنصر وكأن المعركة بين لبنان وإسرائيل قد انتهت، وكأن النصر النهائي على إسرائيل قد تحقق، وهذا غير صحيح بالطبع. فالتراجيديا التي اسمها لبنان حسب تعبير جونثان راندل، ما زالت قائمة بأغلب عناصرها المأساوية التي أدّت إلى الحروب الأهلية. وأهم هذه العناصر وأخطرها الدخول في الصراع بالوكالة عن القوى الخارجية والأجنبية (proxy war).

أما بالنسبة للنصر الذي تحقق في لبنان، فما هو إلا حلقة في سلسلة الصراع مع إسرائيل. ويجب أن يتوقع اللبنانيون الانتقام الإسرائيلي لانسحابهم المذل في أقرب وقت، وسيأتي لأتفه الأسباب. فالمعركة مع إسرائيل لم تنته بعد، وبخاصة أن شرطها الذي ظلّت تتمسك به للانسحاب، وهو الضمانات الأمنية، لم يتحقق بعد.

(٢) لقد لعبت قيادة المقاومة والحكومة اللبنانية اللعبة مع إسرائيل بذكاء وكفاءة حتى الآن. وهما إذا أرادتا الاستمرار في ذلك فعليهما الحذر من التورط في لعبة توسيع صلاحيات قوات الأمم المتحدة. فمهمات هذه القوات يجب ألاّ تخرج عن المهمات المقررة لها أصلاً، وهي ترسيم الحدود والتأكد من الانسحاب الإسرائيلي خارج الحدود الدولية اللبنانية. وإذا ما ضغطت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على لبنان لتوسيع هذه المهمات لتشمل الرقابة على الحدود (monitoring)، والمحافظة على السلام (peace keeping)، فالمفروض أن يطالب لبنان بوضع هذه القوات على طرفي الحدود: في لبنان وفي الأراضي المحتلة.

إن أحد أهم المخاطر التي تهدد النصر اللبناني الذي تحقق، هو محاولة دخول قوات بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في تشكيل قوات الأمم المتحدة الجديدة، ونعني بها فرنسا. فهذه الدولة ليست طرفاً محايداً في الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا يمكن لها أن تلعب دوراً إيجابياً في لبنان. وإذا كان الحياد هو المطلب الرسمي اللبناني، فمن الأنسب ألاّ يشمل تشكيل هذه القوات أية قوات من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. أما الضمانات الأمنية فهي غير واردة إلا ضمن التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، حسب ما يُفهم من الخطاب اللبناني الرسمي.

(٣) إن هناك تحديات من نوع جديد سوف تواجه لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي. ومن هذه التحديات ضرورة تحصين المواقع الحدودية اللوجستية ومرافق البنية التحتية، وتأمين ملاجئ لسكان المناطق الحدودية من المدنيين. إذ لا يمكن ترك المدنيين تحت رحمة القصف الإسرائيلي كما هو حاصل الآن. كما إن توفير الأمن من قبل المؤسسات الحكومية غير الطائفية أمر مفروغ منه. ولكن التحدي الأكبر يتمثل في إيجاد صيغة معقولة لاستيعاب المقاومة اللبنانية بكل فصائلها في بناء مؤسسي، على مستوى الدولة، وعلى مستوى المجتمع المدني.

مقاومة التطبيع مع إسرائيل في ضوء المستجدات في المنطقة

أولاً: هناك عدد من الأسس التي يمكن أن تقوم عليها سياسة مقاومة التطبيع، أريد أن أتّوقف عندها قبل أن ندخل في تفاصيل الموضوع.

١. تقوم سياسة مقاومة التطبيع على أساس أنّ إسرائيل دولة غاصبة، وقيامها يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويفتقر إلى المبررات التاريخيّة، وتهدف هذه السياسة إلى تفكيك كيان إسرائيل الحالي وإقامة دولة عربيّة في فلسطين مكانها، وهذا هو الرفض الكامل للتطبيع.

٢. ويمكن أن تقوم سياسة مقاومة التطبيع على أساس القبول بقرارات الأمم المتحدّة ولكن مع المطالبة بوقف الاستيطان وإزالة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزّة، والقبول أيضاً بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، ومع الإبقاء على سياسة مقاطعة إسرائيل، ورفض الاعتراف بها لأجلٍ غير منظور.

٣. ويمكن أن تقوم سياسة مقاومة التطبيع على أساس رفض وإدانة مبدأ مقايضة الأرض بالسلام الذي يُعتبر الأرضية التي تقوم عليها العمليّة السلميّة، والذي تقوم على أساسه المفاوضات الجارية الآن على «المسارين» الفلسطيني والسوري. فليس في القرارات الدوليّة أي ذكر لهذه المقايضة، والقبول بها هو الاستسلام لعمليّة ابتزاز إسرائيليّة - غربيّة فجّة وسمجة، ولا بد من مقاومتها بكل قوة.

ثانياً: إذا كان الأساس الأول لسياسة مقاومة التطبيع (الرفض الكامل)، غير عملي، وبالتالي غير ممكن التطبيق حسب معطيات السياسة الدوليّة الحاليّة، فإنّ الأساس الثاني يمكن اعتباره استمراراً للوضع القائم الآن بين أغلب الدول العربيّة وإسرائيل، في الظاهر على الأقل. أما الأساس الثالث فقد أثبتت المقاومة اللبنانيّة خطأه المميت، إذ إنّ رضوخ إسرائيل للدخول في مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين وتقديمها تنازلات محدودة (تقصر كثيراً عن القرارات الدوليّة)، جاءا نتيجة للانتفاضة الفلسطينية في أواخر الثمانينيات، وليس لبراعة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام، فإنّه يقوم على منطق استسلامي أعوج، وعلى فهم غير سليم لأوضاع المنطقة، ولتوازنات القوى الدوليّة. فدوافع قيادة منظمة التحرير للقبول به يمكن تلخيصها في أمرين:

(أ): استعجال هذه القيادة في الحصول على قطعة من الأرض لإقامة دولة بوليسيّة تسلطيّة على شاكلة الدول العربيّة المحيطة بها، واستغلالها لخدمة أغراض خاصة كوسيلة للإثراء والاستئثار بالسلطة.

(ب): اعتقاد هذه القيادة أنّ الولايات المتحدة تمتلك «جميع أوراق اللعبة». وهذا الاعتقاد الاستسلامي غير المبرّر (الذي نجده لدى أغلب فئات المعارضة العراقيّة المنظمة في الخارج أيضاً)، ينكر أنّ لهيمنة الدول الكبرى حدوداً، وانّ التمسّك بالحقوق التاريخيّة سيأتي بثماره في النهاية كما تثبت تجارب التاريخ (ولبنان مؤخراً). الغريب هو كيف تتمسّك قيادة منظمة التحرير باعتبار هذا الاعتقاد كلامَ مقاهٍ.

ثالثاً: من يُردْ أن يتبنى سياسة عمليّة لمقاومة التطبيع، قابلة للتطبيق، فسوف يواجه عدداً كبيراً من المصاعب. فالإفلاس الأول لهذه السياسة «الرفض الكامل للتطبيع»، ليس له

جمهور واسع من المؤيدين لأنّه غير عملي، وغير قابل للتطبيق، حسب معطيات الوضع الإقليمي والسياسة الدوليّة. والأساس الثاني أنّ مؤيّديه غير كثيرين لأنّه حل مشوش أو غير واضح المعالم، بسبب تعدد الاتجاهات والاجتهادات والجهات التي تتبناه. أمّا الأساس الثالث لمقاومة التطبيع فهو حل براغماتي يقتصر على محاولة تقليل التنازلات التي يمكن إعطاؤها لإسرائيل مقابل قيام الدولة من دون التطرّق إلى مقاومة التطبيع مباشرة، وهو الحل الذي تتبناه المعارضة الفلسطينية في الداخل.

وسيواجَه المؤيدون لسياسة مقاومة التطبيع بتيار واسع يحظى بعدد كبير من المؤيدين لسياسة التطبيع، مكوّن من السياسيين وجمهور عريض من الرأي العام في الخليج وبعض البلدان العربيّة. هناك دعاوى ومسوغات يقدّمها المؤيدون لهذا التيار. ولكن حكاية القادة والسياسيين عامة، مع القبول بإسرائيل حكاية طويلة، بدأت مع الملك عبد الله والرئيس الراحل بورقيبه وغيرهما من الملوك والرؤساء العرب. وكان تواطؤ القيادات العربيّة وتخليها عن الفلسطينيين (بمن في ذلك بعض السياسيين وأبناء الطبقات العليا من الفلسطينيين أنفسهم)، عاملاً مساعداً لقيام دولة إسرائيل. هذا التراث المخجل يجد من يتقبّله الآن لأسباب ودعاوى كثيرة.

رابعاً: من الدعاوى التي تسوّغ الاستسلام لمنطق «العمليّة السلميّة»، وتسوّغ سياسة التطبيع مع إسرائيل، تلك التي تقول: إنّ المسألة شأن فلسطيني، فإذا قبل الفلسطينيون بالتطبيع، فسيكون من باب المزايدة أن نرفضه نحن خارج فلسطين. وهذا ادعاء مردود عليه لأنّه يموّه حقيقة أنّ التطبيع مفروض على الفلسطينيين فرضاً، وهم يقبلون به على مضض لإحساسهم بأنّ الجميع تخلّوا عنهم، ولم يبق أمامهم إلاّ القبول بالتطبيع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، من خلال الانصياع للضغوط الأميركيّة والغربيّة عامة، مع ما فيه من تنازل مجحف بحقوقهم التاريخيّة.

وليس صحيحاً كذلك قبول الفلسطينيين بالمساهمة في العمليّة السلميّة وما تتطلبّه من تنازلات بناء على نتيجة انتخابات «حرّة نزيهة». ففي هذا الادعاء الأخير تزوير للواقع غير مقبول البتة. فقدرة عرفات و«فتح» على التلاعب بالقوى السياسيّة والاجتماعيّة في الضفة والقطاع، معروفة وموثّقة. وعادة ما تجيء نتائج الانتخابات لصالح «فتح» لاعتبارات ماديّة وعشائريّة، ولقدرة عرفات على الإرهاب والقمع اللذين تمارسهما أجهزته الأمنيّة الخمسة وشرطته المكوّنة من أكثر من أربعين ألف عنصر.

ويمكن الرد على أنّ القبول بالتطبيع شأن داخلي، بأنّ أي اتفاق تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل، سوف تكون له انعكاسات ونتائج جسيمة تعم المنطقة العربيّة، وتحدد مسار

العالم العربي لسنوات قادمة طويلة في غير صالح العرب. والمشروع الشرق أوسطي الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً مهيمناً مثال واحد على ما نقول.

خامساً: ومن الدعاوى التي تسوّغ القبول بالتطبيع مع إسرائيل، الادعاء بأنّ إسرائيل أمر واقع، ومن غير العملي إنكار وجودها أو مقاطعتها. إنّ إسرائيل أمر واقع حقيقة لا يمكن نكرانها، ولكن إسرائيل واقع قابل للتغيير. والتغيير يعتمد على إصرارنا، وعلى قدرتنا على أخذ زمام المبادرة السياسيّة والاقتصاديّة للتعامل مع هذا الواقع المطلوب تغييره.

فقد جنت إسرائيل من انتصارها في حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧، كما أسلفنا، رصيداً سياسياً ونفسياً هائلاً، أهّلها دولياً وجعلها قوة إقليميّة (وامبرياليّة فرعيّة)، رئيسيّة. كما إنّ هذا النصر حوّل صورة اليهودي الذليل إلى اليهودي البطل الهصور، البطل الصهيوني الذي لا يُهزم (super - hero). كما إنّها نجحت في تحويل اضطهاد اليهود في أثناء الحرب العالميّة الثانية إلى تجارة رابحة من تعويضات ومبالغات مثل «المحرقة»، وكأنّ اليهود هم وحدهم ضحايا آلة الموت النازيّة.

وربحت إسرائيل من اتفاق أوسلو ومؤتمر مدريد ربحاً وفيراً، بأن استغلّت العملية السلميّة لتسويق الاعتقاد بأنّ السلام بينها وبين العرب قد حُل، أو أوشك على الوقوع، وبأنّ إسرائيل أصبحت مكاناً آمناً للاستثمار. وكان من جراء ذلك نجاحها في إعادة تأهيل نفسها دولياً. فأقامت علاقات دبلوماسيّة مع عشرين دولة خلال عام واحد بعد توقيع اتفاق أوسلو. وزاد حجم الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في إسرائيل من ٤٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩١ إلى ٣,٦ بلايين دولار عام ١٩٩٧، وبخاصة بعد إلغاء المقاطعة العربيّة من الدرجة الثانية عام ١٩٩٥.

سادساً: إنّ المقاومة الإيجابيّة للتطبيع تهدف إلى التعامل مع نتائج هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، والهزيمة التي يمثلها اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة، على اعتبار أنّ السلام بعيد المنال، ولن يتحقق إلاّ بالانسحاب الإسرائيلي غير المشروط إلى حدود ١٩٦٧، وبإقرار حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

وأحد أهم مستلزمات مقاومة التطبيع مع إسرائيل، هو التعامل السريع والملح مع وضع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني. فمقاومة التطبيع تتطلّب إيجاد حلول للبطالة المتفشيّة في الضفة والقطاع، وتتطلّب مقاومة أسلوب فتح وإغلاق معابر الضفّة والقطاع إلى إسرائيل، وإلى الدول الأجنبيّة والعربيّة المجاورة. وهذا يتطلّب التحرّك السريع لدعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مباشرة، تلك التي تكوّنت خلال الانتفاضة، والتي تحاول «فتح» الآن السيطرة عليها وإجهاضها.

ومن المستلزمات الاقتصاديّة لسياسة مقاومة التطبيع، محاولة منع إسرائيل من العبور من بوابة الاقتصاد الأردني إلى الدول العربيّة الأخرى. وهناك بدايات للتحرّك الإسرائيلي في هذا الاتجاه، مثل نقل مصانع النسيج الإسرائيليّة إلى الأردن للاستفادة من العمالة الأردنيّة الرخيصة نسبياً. إنّ استمرار مقاطعة الشعب المصري لمحاولة إسرائيل اختراق الاقتصاد المصري، يمثّل مأثرة هامة لمحاولات مقاومة التطبيع.

ولمّا كان من الصعب الآن إعادة المقاطعة من الدرجة الثانية، فمن الممكن فرض رسوم إضافيّة كنسبة مئوية على المؤسسات التي تملك مصانع أو مشاريع مشتركة في إسرائيل، مع منعها من رفع أسعارها، على أن تدفع حصيلة هذه الرسوم إلى صندوق إقليمي لدعم الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع.

سابعاً: ومن المستلزمات السياسيّة للاستمرار في سياسة مقاومة التطبيع، تكوين «لوبي» عالي الكفاءة للضغط على الحكام العرب للمحافظة على المقاطعة من الدرجة الأولى، والامتناع عن حضور المؤتمرات الدوليّة الاقتصاديّة التي تنظّمها الولايات المتحدة الأميركيّة لصالح إسرائيل.

وإنّه لأمر محزن ألاّ يدعم الحكام العرب الفلسطينيين، وبخاصة قوى المعارضة الفلسطينية في محاولتها التمسّك بحقوق الفلسطينيين التاريخيّة التي تحفظها لهم القرارات الدوليّة. وسوف يقع العبء الأكبر على المعارضة الفلسطينيّة في توحيد صفوفها، وفي تقديم نفسها كبديل مقنع لمافيا «فتح» الفاسدة اقتصادياً، والمفلسة سياسياً.

وقد اتّضح مدى التنازلات، التي أصبحت «فتح» بقيادة عرفات مستعدّة لتقديمها من أجل دولة أرخبيليّة فاقدة السيادة في الضفة والقطاع. لكن استفتاءات الرأي العام الفلسطيني العديدة التي نُشرت حتى الآن، ترفض هذه التنازلات جميعاً، ونتائجها تدعم جهود مقاومة التطبيع. وهذا سوف يدفع قادة «فتح» إلى لعبة اللجوء للاستفتاء الشعبي، ليس لمعرفة ميول أفراد الشعب، وإنّما كوسيلة تكتيكيّة للضغط على إسرائيل من جهة، ومن أجل تمرير مشاريع الاستسلام من جهة أخرى.

ومن التحديّات التي ستواجه مقاومة التطبيع، التعامل مع التعاون المتنامي بين إسرائيل والأردن وتركيا. هذا التعاون الذي يشمل المجالات الصناعيّة والأمنيّة - الاستخباريّة، والتنسيق السياسي يمثّل أحد أشدّ الضغوط على سوريا، البلد الوحيد الذي لم يساهم في «العمليّة السلميّة» - الاستسلاميّة حتى الآن.

ومن أجل ذلك، فإنّ تيار مقاومة التطبيع لا بد من أن يأخذ المطلب السوري المنادي بتوحيد المسارات مأخذ الجد، ويفهم من هذا المطلب ليس توحيد المسارات حسب

التصوّر الأميركي - الإسرائيلي للمفاوضات المتعددة الأطراف حول الإرهاب والمياه... إلخ، وإنّما توحيد الجهة التفاوضيّة العربيّة مع إسرائيل في مسار واحد، بدلاً من تعدد المسارات: المسار الفلسطيني، المسار السوري... إلخ.

ثامناً: ويبقى في النهاية السؤال الكبير والحاسم: ما هي المحصّلة النهائيّة لسياسة مقاومة التطبيع؟

١. هل تتمثّل هذه المحصلّة في هزيمة المشروع الشرق أوسطي والهيمنة الإسرائيليّة فقط؟

٢. أم تتمثّل في السعي لتفكيك كيان إسرائيل السياسي تدريجياً، باعتبار أنّ إسرائيل فقدت مبرر وجودها بفعل التآكل الداخلي، وسياسات المقاطعة العربيّة (إذا استمرّت)؟

٣. ومن ثمّ استيعاب سكان إسرائيل في كيان فلسطيني موحّد ضمن منظومة الدول العربيّة، بنظام حكم ديموقراطي دستوري وعلماني؟

الإجابة عن هذه التساؤلات هي محور كل جهود مقاومة التطبيع، وهي التي ستكشف عن مدى جديّتها ومدى عقلانيّتها.

إن الأحداث المتلاحقة بعد اتفاق أوسلو البغيض، أظهرت سوء نوايا إسرائيل في توجهها نحو السلام برغم كل التنازلات. وكان واضحاً أن إسرائيل تريد من مقولة السلام القفز إلى البلاد العربية، لا منح الفلسطينيين حقوقهم أو حتى الاعتراف بها.

وقد أدت هذه السياسات إضافة إلى ممارسات السلطة الفلسطينية الخاطئة، إلى احتقان شعبي فلسطيني ينتظر الفرصة المؤاتية للانفجار، وكان دخول شارون إلى المسجد الأقصى في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ القشة التي قسمت ظهر البعير، وكانت انتفاضة الأقصى المشتعلة حتى تاريخه.

انتفاضة الأقصى في سياق تاريخي

(١) لقد أصبحت انتفاضة الأقصى منذ انطلاقتها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، محور الصراع الإقليمي، وذات أبعاد دولية واسعة لم تتبلور بعد تلك التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحداثة (NSM) بالوضوح الكافي بعدُ. فالانتفاضتان الأولى والحالية تمثلان نوعاً من الحركات الاجتماعية الجديدة ونهاية الحرب الباردة (وتشترك في كثير من سماتها مع «ثورة» ١٩٨٩). فالانتفاضة بحد ذاتها تطوير لنوعين من الحركات الاجتماعية القديمة: العصيان المدني والمقاومة الإيجابية لقوى الاحتلال، وتجمع بين الحركات السلمية واللجوء إلى استعمال السلاح في حالات معينة، للإمعان في إرباك قوى الخصم.

والانتفاضة، بهذه الخصائص تختلف عن الإضراب الفلسطيني لسنة ١٩٣٦، وعن أشكال المقاومة السلبية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي اعتمدت على القيادات العشائرية التقليدية للأعيان والمخاتير الذين تحالفوا مع نظام الحكم الأردني. وهي تختلف كذلك عن مرحلة المقاومة المسلحة في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧، التي حاولت أن تتبنى أسلوب حرب العصابات على شاكلة النموذج الفيتنامي، ولكن بدون الالتزام الأيديولوجي الفيتنامي.

أسلوب الانتفاضة هو الاستراتيجية الأمثل لتحقيق المطالب والأهداف الفلسطينية. ولكن هناك بعض الاعتبارات التي تجعل من أسلوب الانتفاضة محدوداً، وعديم الفائدة أحياناً، على المدى الطويل. فأسلوب الانتفاضة ذو فاعلية عالية في المدى القصير، ويعتمد إلى درجة كبيرة على تواجد الميديا - وسائل الإعلام، ولا تنتشر الانتفاضة عادة عبر حدود الدولة الواحدة، ولا تنجح في الغالب إذا افتقرت إلى قيادة تدرك أساليب إدارة الصراع للتغلب على نقاط الضعف في أسلوب الانتفاضة.

(٢) فإذا كانت الانتفاضة الأولى قد قادت إلى أوسلو وحققت حكماً ذاتياً - بلدياً في أرخبيل الضفة والقطاع، فإن الهدف المعلَن لانتفاضة الأقصى، وهو الاستقلال في دولة ذات سيادة عاصمتها القدس وحق العودة للاجئين، لن يتحقق بالمفاوضات على مطالب مرحلية أو أدنى مما هو معلَن. وبمعنى آخر، فإن الانتفاضة قد حولت الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى صراع كسر الإرادة وتحطيم المعنويات لإخضاع الخصم. وهذا سيتطلب تضحيات غير محدودة من جانب الفلسطينيين، وليس هناك طريق آخر أمامهم في الوقت الحاضر.

ولا يستطيع الفلسطينيون أن يقدموا تنازلات إضافية كما هو مطلوب منهم، حسب مقولة أن الحل المتفاوَض عليه يتطلب تنازلات متبادلة. فقد تنازل الفلسطينيون بقبولهم بمشروعية قيام دولة إسرائيل على أراضيهم، وتعهدوا بعدم السعي للقضاء عليها (بتعديل ميثاقهم الوطني)، من دون أن تقدم إسرائيل تنازلاً بالمثل باعترافها بالدولة الفلسطينية والقبول باقتسام القدس، حسب القرارات الدولية. كما إنها استمرت في سياسة القضم والضم لمزيد من الأراضي، واستمرت في سياسة إقامة المستوطنات غير الشرعية. ولذلك، فإن تصعيد الانتفاضة هو الخيار الوحيد المفتوح أمام القيادات الميدانية، والقيادات الأخرى التي تطالب بالتحرير الكامل.

إن الانتفاضة تواجه وضعاً معقداً في أن قيادتها الرسمية («الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين») قد تنازلت عن حق تمثيل لاجئي ١٩٤٨، بل إنها وقعت اتفاقاً يلغي عملياً حقوق اللاجئين (كما بيّنه نصير عازوري في **الحياة**، ٢٨/١١/٢٠٠٠). ونعني بذلك تفاهم

بيلين - أبو مازن، الذي أصبح الإطار المعتمَد لمفاوضات الوضع النهائي. لقد فشلت قيادة السلطة في إقناع إسرائيل بتنفيذ اتفاق أوسلو. وانتفاضة الأقصى جعلت هذا الاتفاق مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن. وأية مفاوضات قادمة لن تنجح ما لم يتم تنسيقها مع عمليات الانتفاضة المستمرة على وتيرة تقررها قيادتها.

(٣) إن صراع كسر الإرادة وتحطيم المعنويات الذي تواجهه انتفاضة الأقصى يتخذ أشكالاً مختلفة. أحد هذه الأشكال هو تصوير الانتفاضة وعملياتها على أنها مجرد «أعمال عنف» تجتاح الضفة والقطاع. وقد تغلغل هذا التعبير في وسائل الإعلام الغربية والعربية للتقليل من الأهمية التاريخية للانتفاضة وللتمويه على المعتدي الحقيقي والمتسبب الفعلي في أعمال العنف. وشكل آخر من أشكال تحطيم المعنويات يتمثل في تسريب مصطلحات تولدت من اتفاق أوسلو يستعملها الفلسطينيون بشكل يومي من دون الانتباه إلى خطورتها، مثل التعبير: «تصوروا أن الإسرائيلين أطلقوا النار علينا مع أننا في المنطقة أ»! إن استعمال الفلسطينيين لمصطلحات من هذا النوع هو نوع من الاغتراب المأساوي لأن أماكن سكناهم ووطنهم كلها أصبحت منطقة (أ) ومنطقة (ب) ومنطقة (ج).

إن أقوى سلاح يستعمله الإسرائيليون في هذه الحرب النفسية ضد الانتفاضة هو اعتمادهم على القوى الصهيونية العالمية التي تحاصر الانتفاضة على مختلف الأصعدة. ولا أقصد بالصهيونية العالمية يهود الغرب، وإنما الصهيونية المسيحية المسيطرة على رسم السياسات الغربية الدولية، والصهيونية العربية المغلَّفة في بعض النخب العربية. ومن هنا تتضح حساسية الغرب نحو الانتفاضة وتأثيرها النفسي المحتمل على الشعوب العربية، ليس في الوضع الآني فقط، وإنما تاريخياً على المدى الطويل.

فخيار الحرب وتجدد العمليات العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل غير واردين، وسيناريو خطر الحرب الإقليمية في منطقتنا، الذي تروّج له إسرائيل في وسائل الإعلام الغربية وعبر الإنترنت، لن تتسبب الانتفاضة فيه، وإنما يأتي في تصورها من لبنان. وحسب هذا السيناريو: يقوم حزب الله بمهاجمة شمال إسرائيل، فتقوم إسرائيل بهجوم جوي كاسح على مواقع الجيش السوري في لبنان. وهنا تتوقع إسرائيل أن يتدخل عسكرياً كل من العراق وإيران. وتتوقع كذلك أن يتعاون الأردن معها على خنق الانتفاضة جغرافياً ولوجستياً. ولكن هذا لا يمنع مصر من التدخل في مجريات الأحداث. والنتيجة معروفة طبعاً: نصر إسرائيلي شامل ودعم أميركي مضمون.

وحتى إذا لم يتحقق هذا السيناريو، فإن حالة الاحتقان والإحباط التي تعانيها الشعوب العربية بسبب تسلط أنظمتها الحاكمة وفساد النخبة السياسية العربية المهيمنة، يمكن أن

تحوّل دعم الانتفاضة إلى متنفسٍ لهذا الاحتقان، ومنطلق تعبويّ لقوى المعارضة على مختلف مذاهبها. وهذا كله سيكون عنصراً معوقاً لتسويق إسرائيل في العالم العربي بعد الانتفاضة. وكذلك، فإن الانتفاضة، في حالة تصعيد وتيرتها وعودة الليكود إلى الحكم في الانتخابات الأخيرة، سوف تضع إسرائيل أمام خيارات راديكالية، وليس من المستبعد أن يكون أحدها إجبار إسرائيل على التخلي عن إسرائيليتها.

إنها مرحلة تاريخية جديدة: استراتيجيات تطوير انتفاضة الأقصى

(١) ليس أمام القيادة الفلسطينية مساحة كبيرة للمناورة حسب معطيات عملية السلام، على أساس اتفاقات أوسلو ومدريد وشرم الشيخ، بينما نجحت انتفاضة الأقصى في رفع السقف التفاوضي خارج إطار هذه الاتفاقات، إذا ما نجح الفلسطينيون في تحويلها إلى موقف تفاوضي أفضل. ولذلك يمكن أن نعتبرها بداية مرحلة تاريخية جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي.

ويمكننا أن نميز في عجالة ثلاث مراحل سابقة في هذا الصراع التاريخي:

- المرحلة الأولى: من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٧، عندما سيطر التصور بأن بإمكان العرب القضاء على إسرائيل عسكرياً.
- المرحلة الثانية: من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٩٣، عندما ظهرت المقاومة الفلسطينية كطرف في المعادلة السياسية في المشرق العربي، والتي دفعت الانتفاضة الأولى إلى توقيع اتفاق أوسلو.
- المرحلة الثالثة: من سنة ١٩٩٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عندما ساد التوهم لدى قيادة «فتح» أن بإمكانها «الحصول» على دولة مستقلة تحت شعار: الأرض مقابل السلام.

(٢) أما المرحلة التاريخية الجديدة التي بدأت بانتفاضة الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠، فإنها تطرح بقوة إمكانية التحول من شعار «الأرض مقابل السلام» إلى شعار «الاستقلال الناجز مقابل السلام»، وهذا يعني صراحة وعلناً قدرة الفلسطينيين على فرض إعادة النظر في كل التنازلات التي قدمتها قيادة «فتح»: أبو عمار، أبو مازن، وأبو علاء، وهذا ما نقصده عندما نتكلم عن رفع السقف التفاوضي.

هل بإمكان الفلسطينيين من الناحية الواقعية إعادة النظر في التنازلات التي قدمتها قيادة «فتح»؟ أي إعادة النظر في التنازل عن مبدأ حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم باعتبار أن إسرائيل خلقت واقعاً جديداً، والتنازل عن القدس مقابل قرى محيطة بها تُضم إدارياً إلى

القدس الشرقية لتصبح عاصمة الرئيس عرفات، والتنازل عن مبدأ سيادة الدولة بالقبول بالمراقبة المشتركة على الحدود - هذا كله مقابل إعادة ٩٤٪ من أراضي الضفة وغزة على أن تكون مجردة من السلاح؟ برغم أن ذلك المقابل حبر على ورق وليس واقعياً -.

المعطيات الواقعية للمرحلة الحالية

إن المعطى الأساسي في الوضع الراهن للأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، هو محدودية الدعم المادي العربي الذي يمكن تقديمه لانتفاضة الأقصى؛ فخيار الدخول في حرب ضد إسرائيل غير وارد إطلاقاً، ولا يمكن للحرب أن تقوم من دون مصر، ولن يعبر الجيش المصري سيناء المجردة من السلاح حسب اتفاق كامب ديفيد مرة أخرى من دون هدف استراتيجي واضح، وهو غير موجود في الحالة الراهنة. ولا تستطيع أي من الدول العربية الأخرى أن تقدم حتى على التفكير بخيار الحرب أو التهديد بها للضغط النفسي على إسرائيل، لأسباب معروفة تغنينا عن الخوض فيها.

أما مسألة فتح الحدود أمام السلاح والمتطوعين، والأردن ومصر معنيتان بهذا الخيار، فهي غير واردة أيضاً، لأن ذلك يعني عملياً إلغاء اتفاقي كامب ديفيد ووادي عربة. ثم إن انتفاضة الأقصى ليست بحاجة إلى السلاح الثقيل لأنه لا يصلح لقتال المدن، ولا إلى المتطوعين، وإنما إلى وسائل الاتصال المتقدمة والوسائل التنظيمية لتنسيق الجهد العملياتي، وإلى أساليب مقاومة الحصار والتجويع والحرمان من الخدمات الأساسية، وهذه كلها لا تأتي من الخارج.

وهذا يقودنا إلى المعطى الأساسي الآخر، وهو أن المرحلة الحالية هي معركة سياسية بالدرجة الأولى، وإعلامية بالدرجة الثانية، وهي اختبار للقدرة على الصمود. فهي معركة إرادة مقابل القوة الغاشمة. ولذلك، فإن الدعم العربي يحقق نتائج أفضل وأفعل إذا ما اتخذ شكل المعونات المالية والمعنوية والمساندة الإعلامية، وفرض الحصار السياسي والدبلوماسي على إسرائيل لمنعها من تصوير الانتفاضة على أنها مجرد أعمال العنف واضطرابات وأعمال شغب يقوم بها رعاع.

(٣) على الرغم من كل الدعوات الانفعالية لوقف التفاوض مع إسرائيل، فإن القيادة الفلسطينية تعلن مطالبتها بالعودة إلى المفاوضات - بسبب معطيات الوضع الراهن مارة الذكر-، ولكن عرفات ذاهب هذه المرة إلى المفاوضات من دون تفويض شعبي «على بياض» (كما حصل في السابق)، وإنما بتفويض مشروط، إذا كان تقديرنا لما يجري داخل تنظيمات «فتح» صحيحاً.

فقد كان عرفات، ومن ورائه السلطة الفلسطينية، شريكاً حقيقياً لباراك وحزب العمل

بكل معنى الكلمة، وليس فقط شريكاً في المفاوضات عندما قامت إسرائيل بتسليح الشرطة وقوى الأمن الفلسطينية بفروعها الخمسة أو الستة (وربما أكثر)، لا لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين بالدرجة الأولى، وإنما لحماية إسرائيل من «الإرهاب» الفلسطيني، ولحماية الحكم التسلطي للرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية، ولذلك سرعان ما اكتظت سجون السلطة بالعشرات من الذين يقاومون الاحتلال.

ولم يدرك عرفات جسامة التنازلات التي قدمها في مفاوضات «عملية السلام» إلا في «كامب ديفيد ٢»، ومن ثم في مفاوضات باريس. وفشل هذه المفاوضات كان الشرارة الأولى لانتفاضة الأقصى. إن التنظيمات المسلحة وغير المسلحة العفوية التي تفرزها انتفاضة الأقصى، هي أحد أساليب الضغط الذي تمارسه القاعدة الآن على قيادة عرفات. فقد كان البناء التنظيمي لـ «فتح» يتجه من الأعلى إلى الأسفل في اتجاه واحد، وهذا ما كان يعرفه الإسرائيليون جيداً، ويعبرون عنه بترديد الجملة: «إشارة واحدة من عرفات تكفي لوقف العنف»!

وأفضل استراتيجيا لتطوير الانتفاضة بهدف تحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني، هي استمرار الانتفاضة في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات، أو استمرار الانتفاضة بفعل متقطع مدروس تكتيكي على المدى الطويل. وتطوير الانتفاضة حسب هذه الاستراتيجيا يهدف إلى انتزاع مطلب استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، بأقل الخسائر.

أما التنازل عن حق السيادة على القدس، وعن حق جميع اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وعن حق الرقابة المنفردة على الحدود، مقابل الحصول على السيادة المنقوصة على ٩٤٪ من أراضي الضفة والقطاع - كما عرضته حكومة باراك -، فهذه مسألة متروكة للاستفتاء المفتوح للشعب الفلسطيني وقواه السياسية، ولا يحق لعرفات البت فيه بمفرده.

الرد على دعاوى الاعتدال والمعتدلين

القانون لا يوجد إلا في تنظيم العلاقات في ما بين اثنين متكافئين في القوة أو في الضعف. أما حين يتفاوتان قوةً أو ضعفاً، فالقانون هو القوة.

(الفقيه القانوني عبد الرزاق السنهوري)

الآن وقد استمرّت انتفاضة الأقصى، وظهر انكشاف قمتي العجز العربي، اللتين تميزت قراراتهما بالاعتدال المفرط مقابل الهمجية المفرطة للإسرائيليين، آن أوان التفكير الهادئ والعقلاني في دعاوى الاعتدال والمعتدلين التي بشرت بها القمتان العربيتان الأخيرتان.

وحتى لا تختلط الأمور في هذه الأوضاع الملتوية الملتبسة السائدة الآن، فإن الاعتدال في الثقافة السياسية العربية يعني التطبيع مع إسرائيل، وليس له أي معنى آخر غير المعاني الملتوية والملتبسة، التي يراد بها التمويه والمداورة والعبط والاستعباط.

وأول دعاوى المعتدلين - المطبعين - مع إسرائيل، الادعاء أن الذين يرفضون الاعتدال ـ التطبيع هم من المتطرفين الغوغائيين الذين ينادون بالجهاد كنوع من الدجل السياسي كما في حالة العراق واليمن والسودان وليبيا (وإلى حد ما سوريا). وفي هذا الادعاء تجنٍّ مقصود وتدليس مرفوض. فالدول الخمس مارة الذكر، تكشف وجود ارتباط وثيق بين حالة التخلف السياسي التي تعيشها، وبين الدعوة للجهاد أو إعلان الحرب على إسرائيل كأداة دعائية غوغائية للتغطية على إفلاس أنظمتها الحاكمة.

ولكن ليس كل مَن يرفض الاعتدال - التطبيع في التعامل مع إسرائيل، يقع بالضرورة أو يُحشر بالقوة في هذا المعسكر المتخلف، بل بالعكس هناك أكثر من طريقة للتعامل مع إسرائيل من غير الحاجة إلى اللجوء لآلية التطبيع أو المناداة بالجهاد لمن هو عاجز عن الحرب.

غوغائية الشارع العربي «تحضر» الأنظمة العربية

إن الادعاء أن قرارات القمة العربية في القاهرة عكست مدى اعتدال «الأنظمة العربية»، بأن بيّنت للعالم حرص العرب على السلام، وحرصهم على معاقبة إسرائيل بالطرق السلمية، هو ادعاء مردود، لأن فيه ضياعاً للحقوق وخلطاً للأوراق، فلم يتطرق أحد إلى حقيقة أن إسرائيل، بمساندة الولايات المتحدة، تخلُّ بقرارات «الشرعية الدولية» التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة الغاشمة في الضفة والقطاع بعد حرب ١٩٦٧.

وإن إسرائيل بدعم كامل من الولايات المتحدة تخالف مبادئ القانون الدولي التي تحرّم على الدول الاحتفاظ بأراضي الغير التي احتُلت بالقوة الغاشمة، والتي تحرّم تحقيق أية مكاسب تم الحصول عليها باستعمال القوة الغاشمة.

إن مجمل عملية السلام يمكن تلخيصها، بالضبط، في هذا الإخلال بالشرعية الدولية، وهذه المخالفة لمبادئ القانون الدولي ولجوء القادة العرب إلى الأمم المتحدة لحماية المدنيين الفلسطينيين. والتهديد بإحالة مجرمي الحرب الإسرائيليين على محكمة دولية ترفض الولايات المتحدة إنشاءها، لا يغير من المعطيات المادية أو السياسية للأوضاع القائمة في فلسطين شيئاً. ولذلك، فإنني أجد صعوبة في التعرف إلى أي وجه من أوجه

تحضر الأنظمة الحاكمة العربية. وهنا يظهر الاعتدال - التطبيع وكأنه موجه إلى الولايات المتحدة وليس إلى إسرائيل، لأن بعض الأنظمة الحاكمة العربية تدين بوجودها للدعم الأميركي - الغربي، ومعظمها يدين باستقراره وازدهاره - إن وُجِدا - للمساعدات «الأميركية - الغربية»، وهذا لا يتعارض من حيث المبدأ مع مواقف هذه الأنظمة الرافضة للتطبيع، إلا إذا كان التطبيع مع إسرائيل هو ثمن هذا الدعم وهذه المساعدات.

أما عن غوغائية الشارع العربي وانفعالية مطالبه وتطرفها، والتي كثيراً ما تحظى بتهكم القادة العرب وممثليهم الإعلاميين ومستشاريهم، فهي الطريقة الوحيدة المتاحة أمام الشارع العربي لتوصيل مطالبه إلى الحكام العرب. فالأنظمة الحاكمة العربية بتحضرها المزعوم لا تقيم وزناً للرأي العام فيها، ولذلك فهي تفتقر إلى القنوات الشرعية للمشاركة السياسية فتتراكم مطالب الأمس على مطالب اليوم وعلى تطلعات المستقبل. وغوغائية الشارع العربي يمكن اعتبارها مؤشراً أميناً على درجة الإحباط العام، وعلى درجة الإفلاس السياسي لنظام الحكم. فبعد أكثر من نصف قرن من الكفاح المسلح الذي أعلنته الأنظمة الحاكمة لتحرير فلسطين، يأتي من يقول لنا إن فلسطين سوف تحرَّر بالاعتدال والتطبيع والحرص على السلام مع إسرائيل!

مشروعية مقاومة التطبيع مع إسرائيل

لقد وصل الأمر بشرائح عريضة من الرأي العام الفلسطيني والعربي، بعد أن استبد اليأس والإحباط بها من قدرة العرب على تحرير أي جزء من فلسطين، إلى المناداة بإنهاء الصراع مع إسرائيل بأي ثمن حتى يستطيع الناس أن ينعموا باستقرار نسبي، وأن يكسبوا عيشاً بسلام أو حتى باستسلام. كان ذلك قبل انتفاضة الأقصى. ولكن انتفاضة الأقصى كشفت المستور. فإسرائيل لن تتخلى عن الضفة والقطاع بموجب عملية السلام التي وقعت هي على اتفاقاتها، وسوف تفاوض على كل حجر في الطريق وكل تلة أو زاوية، بل وعلى أمتار عدة، مما دفع بأحد المفاوضين الفلسطينيين إلى التصريح بأن «التفاوض مع إسرائيل عذاب سياسي».

وأبشركم بأن إسرائيل، بسابق خبرة، لن تقابل الاعتدال - التطبيع إلا بالتعنت. أما الاستراتيجيات التي يبتكرها الأميركان باستمرار، من إجراءات بناء الثقة والدبلوماسية من النوع الثاني «غير الرسمي» وغيرها، فما هي في حالة إسرائيل إلا مضيعة للوقت، ومصدر رزق لمراكز البحوث الاستراتيجية الغربية. وليس أمام العرب إلا اتباع سياسة مرنة عالية الكفاءة لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة والقطاع، باللجوء إلى كل أساليب

المقاومة المتاحة، بما في ذلك حق تدمير الأهداف المدنية أو شبه المسلحة كالمستوطنات غير الشرعية، وحق استعمال سلاح النفط.

ولا أدري لماذا يفهم القادة العرب ومستشاروهم أن استعمال سلاح النفط يعني وقف ضخ النفط أو وقف بيعه للدول التي تساند إسرائيل. لقد نجح هذا الأسلوب في فترة زمنية سابقة، ولكنه قد لا يصلح الآن في الظروف الحاضرة.

يمكن استعمال سلاح النفط بتخصيص نسبة ١٪ من دخل النفط لمساندة كفاح الفلسطينيين من أجل الاستقلال الناجز، كما اقترح الخبير في شؤون النفط وليد خدوري، ويمكن أن يُستعمل سلاح النفط باقتطاع نسبة تعادل واحداً إلى خمسة في المائة كضريبة تُفرض على الدول التي تمتنع عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حالة إعلانها من طرف واحد، وهو أمر يزداد (surcharge) إضافية احتمال حدوثه.

من كامب ديفيد ١ إلى كامب ديفيد ٢: مرثية لعملية السلام

لم يكن الرئيس كلينتون صادقاً تماماً عندما أبّن قمة كامب ديفيد الثانية بالقول إن الفلسطينيين لم يقدموا تنازلات «شجاعة» كما فعل الإسرائيليون. فقد قدم الفلسطينيون تنازلات استسلامية لم يستطع عرفات نفسه، وهو كبير المطبِّعين وفخر المعتدلين، أن يبتلعها، ولذلك وجد في قضية القدس قشة النجاة. وفي تقديري أظنه ابتدعها ابتداعاً أو اصطنعها اصطناعاً. ويسأل في هذا الأمر صائب عريقات، حسب التقرير الذي نشرته مجلة **نيوزويك** في ٣١ تموز/يوليو، عن قناة المفاوضات السرية التي جمعت عريقات مع نظيره الإسرائيلي جلعاد شير داخل المقر الخاص بالرئيس كلينتون (نشرت **الوطن** ملخصاً بالعربية للتقرير نقلاً عن وكالات الأنباء بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠).

بالإضافة إلى التنازلات السابقة التي تضمنها تفاهم بيلين - أبي مازن، قبل الفلسطينيون في كامب ديفيد ٢، التي شاركت فيها تشيلسي ابنة الرئيس كلينتون كمستشارة خاصة كما ورد في التقارير الصحافية عن تلك القمة، بضم إسرائيل للمناطق التي يوجد فيها مستوطنات إسرائيلية في الضفة، وجميعها غير قانونية. ولم يُثَر موضوع سيادة إسرائيل على القدس الشرقية من قبل شلومو بن عامي وزير الأمن الإسرائيلي على أنه موضوع غير قابل للتفاوض، إلا في الساعات الأخيرة للقمة.

وبمراجعة سريعة لأماكن المستوطنات التي تشكل مساحتها ٦٪ من مساحة الضفة وعدد سكانها ١٩٣ ألف نسمة، يتضح حجم هذا التنازل الأخير وفداحته.

ولكن هذه المستوطنات يجب أن تضاف إلى مساحة مشروع القدس- أورشليم الكبرى

المحاطة بمنطقة أمنية واسعة، سوف يمثل مجموعها حوالى ثلث المنطقة الحضرية في الضفة الغربية. فبأي منطق سيتمنطق المعتدلون؟ وبأي حجة سيتحجج المطبِّعون، وكل الوقائع والمؤشرات تكذبهم وتعري اعتدالهم؟

وحتى إذا تحقق الانسحاب الإسرائيلي الجزئي - الرمزي، فستبقى إسرائيل فكرة لاهوتية متخلفة وسيئة للغاية انتهى عمرها الافتراضي منذ زمن. ولا يمكن التعايش معها في القرن الحادي والعشرين، وكان الأمل أن يجد مؤتمر القمة العربية في آذار/مارس ٢٠٠١، حلاً مناسباً لها، لكننا لم نسمع عن مثل هذا الحل.

المراجـع:

- Philippe Delmas, *The Rosy Future of War,* Free Press, 1997.
- Benjamin S. Lambeth, "The Technology Revolution in Air Warfare", *Survival,* Spring 1997.
- Colin Gray, *The American Revolution in Military Affairs,* Strategic and Combat, Studies Institute, 1997.
- Paul Dibb, "The Revolution in Military Affairs and Asian Security", *Survival,* Winter 1997.

الفصل الخامس

المواجهة التاريخية مع الغرب

وجه الودود للفاشية (الجديدة)

(١) لا يمكن كتابة تاريخ القرن العشرين من دون مواجهة الفاشية ومحاولة فهمها. عندما نسترجع أحداث القرن الذي مضى نضطر إلى التساؤل: هل يمكن للبشرية أن تُنتج مخلوقاً بهذه البشاعة، يقتات على الحقد، ويتغذى بالخوف، ولا يستطيع العيش من دون حرب وعنف ودماء؟ فتتبادر إلى الذهن صورة موسوليني أو هتلر أو فرانكو. ولكن الفاشية أعمق جذوراً، في تراث القرن العشرين، من صور هؤلاء القادة.

وحتى نكون على بينة من هذا المخلوق الذي يتربص بحضارتنا الحالية، علينا أن نميزه من تلك المخلوقات العجيبة التي تعيش في ردهات لاوعينا الجمعي أو ثناياه. فالفاشية هي أيديولوجيا، أو أسلوب في التفكير يوجِّه السلوك، تتبناها حركات اجتماعية. وتؤمن الفاشية :

١- التمايز العنصري وتفوق عنصر المتكلم على ما عداه.

٢- ذوبان الفرد في الأمة حتى الانمحاق.

٣- قدسية الدولة، وضرورة الخضوع الأعمى لها لكونها تجسد وعي الأمة وإرادتها.

٤- أن العنف المقدس وقيم العسكريتاريا هما دين الدولة وديدنها.

(٢) وهذا التعريف للفاشية قد ينطبق على حركات وأفكار يتبناها كثيرون، وفي عصور مختلفة، من الوسط إلى اليمين السياسي في العالم كله. بل يزداد الأمر صعوبة عندما نحاول أن نفرق بين الحركات القومية أو الأصولية (بمختلف أشكالها) والفاشية. فقد امتزجت هذه الحركات واختلطت أفكارها في القرن العشرين، وما الفاشية في النهاية إلا أصولية (متطرفة).

ولكن، هل انتهت الفاشية بنهاية موسوليني وهتلر وفرانكو، وبانتصار الحلفاء في الحرب، وازدهار الليبرالية في الغرب بعد الحرب؟

بالطبع لا، فالظواهر الاجتماعية بعامة، والسياسات بخاصة، مثل الجنود القدامى، حسب تعبير الجنرال الأميركي، لا يموتون وإنما يتوارون في الظلال (they just fade away). فها هي الفاشية (الجديدة) تزدهر في رحم الرأسمالية الغربية المزدهرة. ما الجديد الطريف في فاشية عصر التقانة العليا وثورة المعلومات والاستهلاك المتعي؟ وبماذا تختلف عن الفاشية القديمة؟

(٣) الفرق بين الفاشية القديمة والفاشية الجديدة، كالفرق بين وجه بنيتو موسوليني الذي يطل علينا من سحب الحرب وجهامها، ووجه حفيدته ساندرا موسوليني الذي يطل علينا عبر شاشات التلفاز وصور صحافة الورق الثقيل. فإذا صلح الأول لأن يكون رمزاً للفاشية «القديمة»، صلحت الثانية لأن تكون رمزاً للفاشية «الجديدة». فالفاشية الجديدة كأنها قد انتُزعت من قوالبها الحزبية المخيفة، وأُخرجت من أقبية الغستابو وبراثن عصابات القمصان السود، إلى نور وسائل الإعلام، ومكاتب الساسة المحترمين، وغاليريهات الفنون، وصالونات سيدات المجتمع.

أنا لا أتكلم عن المتطرفين ذوي الرؤوس الحليقة فقط، وإنما عن ساندرا موسوليني، ولوبان في فرنسا، واليمين الأيديولوجي المسيحي في بريطانيا وأميركا، وصرب البلقان، والقوميين الروس في البرلمان وخارجه، والهندوس المتزمتين في أيوديا، والليكود في إسرائيل، والأصوليين والبعثيين العرب- الصداميين - وبالطبع الميليشيات اللبنانية التي أصبحت ستريدا جعجع رمزاً لها يوازي بطرك بكركي في الأهمية.

كل هؤلاء يمثلون حركات اجتماعية وسياسية ومذهبية لا يوحِّدها الانتماء إلى طبقة اجتماعية، ولا إلى أمة، إلا في الظاهر، وإنما يوحدها الانتماء إلى قبيلة المتكلم وعصبية جماعته. فالميليشيات التي تتبنى الفاشية الجديدة هي في النهاية «قبائل»، وإذا صح وصف الفاشية بالجدة، فيصح وصف القبيلة أيضا بالجدة، سواء بسواء.

(٤) كيف يمكن أن نتعامل مع هذه الفاشية (الجديدة) ذات الوجه الودود الذي يطل علينا من وسائل الإعلام؟ كيف نهدّئ من روع النفس التي تؤرقها كوابيس الماضي وأمساخ التراث؟ العاقل فينا هو الذي يسمع طبول الحرب تُقرع من بين زغاريد السلام، وابتهالات المتصالحين الذين قصفوا حتى طاولة المفاوضات. فالفاشية الجديدة لن تحل مشاكل الأمم في عملية جراحية نظيفة معقمة، كما تصورها الميديا- وسائل الإعلام، وإنما هي وقود

للصراع القادم في داخل العوالم والحضارات قبل أن يكون بينها، كما يفترض صاموئيل هانتنغنون (في **صدام الحضارات**).

في الوقت الذي تضمحل فيه الدولة – القومية؛ الأساس الذي يقوم عليه نظام العلاقات بين الدول، تتحول الأمم إلى قبائل وميليشيات، وتزداد وتيرة التمييز العنصري والتمييز المضاد في داخل الأمة في (الولايات المتحدة مثلاً: التمييز العنصري ضد السود يغذي التمييز ضد البيض وبالعكس)، تسعّر الفاشية الجديدة في رعبها اللاواعي من الآخر ومن الحرية، أوار الصراع القادم والمواجهة القادمة بين الشعوب.

وفي النهاية، إمّا أن نتوصل إلى حل للنزاعات الدولية على أساس من العقلانية التي يتفاخر بها الغرب على شعوب العالم الأخرى، وإمّا أن نتوصل إلى منظومة عالمية للأمن والديموقراطية تقام على أنقاض الأمم المتحدة التي اقتلع الغرب أطرافها، وفي البوسنة أسنانها، وإما أن يتخلى الغرب عن شبقية القوة وفرض إرادته على الآخرين، حسب أطروحة مدام دو بومبادور (عشيقة لويس الخامس عشر): وبعدنا الطوفان، وإمّا أن تُستغل التقانة العليا لتحقيق الوفرة والرخاء للجميع، بدلاً من أن تُستعمل لرفع كفاءة الأسلحة النووية (كما تفعل فرنسا الآن) أو إلى جولة جديدة من الصراع على مستوى العالم تكون الفاشية الرابح الأكبر فيه.

ليس هناك ضمان من أن يخرج الغرب منتصراً هذه المرة. فمن الغرب انطلقت الفاشية الوبيلة، وإليه بوبالها تعود.

أوروبا العتيقة... قارة طريفة!

(١) في بداية العصر الجليدي الأخير، كانت قبائل الإنسان (النيانتدرال) تروم ربوع أوروبا، وما كان الإنسان الحديث (الهوموسابين) قد وصل إليها بعد. وحتى بعد أن أصبحت أوروبا مأهولة بالبرابرة من قبائل الألمان والفرنج (الفرانك) والغوط والسلاف والماغيار، بقيت أوروبا خارج العالم المتمدن حتى ألفي سنة مضت. أي أن خريطة العالم المتمدن حتى ألفي سنة، لم تكن تتضمن غرباً حضارياً بالمعنى المألوف لدينا الآن.

الغرب الذي نعرفه لم يبدأ الظهور إلا مع بدايات عصر النهضة في دويلات إيطاليا من خلال لعبها دور الوسيط بين أوروبا والعالم المتمدن. أما الحروب الصليبية فقد كانت نوعاً من التدريب لقبائل أوروبا على مزج الدين بالنمط الخاص لقبليتها التوسعية. ولقد قطعت أوروبا مسافة طويلة في ألفي سنة، منذ أن كانت تروم أرجاءها القبائل البربرية، إلى أن أصبحت موطن الإنسان المتحضر (هومو مودرنيكوس).

فقد استولت على تراث اليونان لتجعله بدايات تراثها الأولى، من دون أن تتنبه إلى أن آلهة اليونان وأبجديتها، ذات أصول فينيقية صرفة، ومن دون أن تتذكر أن اليونانيين لم يكونوا ينتمون إلى أوروبا، وإنما إلى البحر العظيم، كما كان الرومان يسمون البحر المتوسط (ماره ماغنوم). ونسبت نواميس اليهودية بتحريفها المسيحي لتجعلها ناموسها الأخلاقي. وسمَّت كل ذلك حكمة الغرب، وادّعت أن هذه التركيبة الغربية هي التي مكنت هذه البقعة الصغيرة من الكرة الأرضية من الهيمنة على مقدرات العالم كله.

(٢) لا أظن أن أحداً يستطيع، إذا كان يتمتع بقدر من الحصافة، أن يجادل في إنجاز الغرب الحضاري. كل الذي نطالب به هو أن يوضع هذا الإنجاز الحضاري في سياقه التاريخي الضروري، منذ أن ظهرت أوروبا على مسرح العالم المتمدن بهذا الشكل المدوي والمروع في سبتة المغربية سنة ١٥٠٤ وحتى الآن. ولو فعلنا لأصبح من الصعب ابتلاع حكمة الغرب، ولو بقليل من الملح وكثير من الماء.

ولما كان هذا عملاً لا يمكن لشخص بمفرده أن يقوم به، فإننا سنقوم بوضع حكمة الغرب في سياق القرن العشرين، أقصر القرون التي مرت على البشرية حتى الآن، وأكثرها بشاعة ووحشية. القرن العشرون القصير، عصر المتناقضات بحدودها القصوى، حسب تعبير إريك هوبسباوم، بدأ سنة ١٩١٤ وانتهى سنة ١٩٨٩، ومساحة القرن العشرين الضيقة شغلتها بالكامل ثلاث حروب عالمية طاحنة، مثلت جنوناً مطبقاً شاملاً: أهلكت الملايين من البشر، وأهدرت بالبلايين الموارد المادية والطبيعية، وخربت الآلاف من الأفكار والمذاهب والنظريات، المهجورة الآن والمنسية، وكل ذلك بلا طائل ولا جدوى.

كيف الحديث عن حكمة الغرب إذاً؟ حتى لو فصلنا الإنجاز الثقافي للغرب عن بربرية الحروب ووحشية الأساليب السياسية، كيف نفسر إذاً أن ثقافة عليا بهذه الروعة قادرة على أن تنتج جنوناً شمولياً بهذا العنف الاستثنائي؟ ومفكرو الغرب أنفسهم غير قادرين على الإجابة عن هذا السؤال. ها هي المؤرخة باربرا تاكمان عندما تتوقف عند المحطة التاريخية التي مهدت للطريق المؤدي إلى الحرب العالمية الأولى (باغتيال جان جوره، الزعيم الاشتراكي العظيم)، تستشهد بأبيات من إدغار آلن بو: «بينما من صرح منيف في المدينة، الموت المهول يحدق بنا».

(٣) وها هو المفكر الأميركي جون لوكاش يعلن نهاية القرن العشرين ونهاية العصر الحديث أيضاً: «لقد انتهى القرن العشرون، وكان قرناً قصيراً. عاش خمساً وسبعين سنة من ١٩١٤ إلى ١٩٨٩، فلحكمة الغرب إذاً، وجه آخر غير وجهها الثقافي المشرق، وجه مكفهر تغشاه لوثة بالجنون الشمولي». مارتن ولاكوت، في **الغارديان** البريطانية يقترح إضافة

وجه آخر ثالث لأوروبا، وهو البدء بمشاريع لا تستطيع تحقيقها، وهو يذكر الواقعة التالية كمثال على هذه الخاصية: وصل كل من السيدة والسيد دزرائيلي (أحد رؤساء وزراء بريطانيا في القرن ١٩) متأخرين، فوجدا الباخرة (البخارية) التي تقل جماعة من الأعيان في رحلة نهرية عبر التايمز قد أقلعت، ولكن لوي نابليون، قبل أن يصبح امبراطور فرنسا، الذي كان مدعواً، والذي وصل متأخراً أيضاً، أصر على أن يشاركاه في قارب تجديف للحاق بالباخرة. ولكنه لم يكن مجدّفاً بارعاً على ما يبدو، فقبع قاربهم على مرتفع طيني. وبينما كانوا في انتظار من ينقذهم ألقت السيدة دزرائيلي محاضرة على امبراطور فرنسا المقبل، قائلة: «يجب ألاّ تتولى أمراً لا تستطيع إنجازه».

وبشيء من التهكم الأنغلو - سكسوني المعهود، يعلق ولاكوت على هذه الواقعة: هذه خاصية أوروبية تدفع الأوروبيين إلى فعل ذلك (وهو هنا يقصد الإصرار الألماني - الفرنسي على تنفيذ مشروع العملة الأوروبية المشتركة).

(٤) لم تمنع حكمة الغرب ألمانيا، في زمن السلم، من «احتلال» ألمانيا الشرقية وإلحاقها بها إلحاقاً بكل الرعونة التي يصفها الكاتب الألماني غونتر غراس. فهو يعتقد أن الوحدة الألمانية لم تكن وحدة وإنما كانت إلحاقاً (Anschluss). فقد دمرت ألمانيا، بهذا الإلحاق، كل الإنجازات التي حققتها ألمانيا الشرقية، وأدى تدمير اقتصادها إلى زيادة البطالة بشكل يتعدى سقف البطالة المتوقع للبطالة البنائية التي تعصف بأوروبا عامة.

ثم جاء انتصار توني بلير، وجاء معه «نوع جديد» من الاشتراكية التي مكنت حزب العمال من اكتساح الانتخابات البريطانية. وأقصى ما يقال في هذه المبادئ، إنها تكتيكات انتخابية يُستغنى عنها بعد نهاية الاستعمال، كما ترمى المناديل والأغلفة الورقية والحفاظات. وقد كثر اللغط قبل الانتخابات عن صورة (image) الحزب الجديدة باشتراكيته الجديدة، فما كان من توني بلير إلا القيام بتغيير تصفيفة شعره إلى الطريقة الكلونتونية، مساهمة منه في تغيير صورة الحزب الإعلامية. ولم تجر أية دراسة جادة (على ما أعلم) حول علاقة تصفيفة شعر بلير بنجاح حزب العمال في الانتخابات. أما الطريقة التي اكتسح بها حزب العمال الانتخابات فهي تشبه إلى حد ما الطريقة التي اكتسحت بها بنات التوابل (الفريق الغنائي) عالم الغناء. وهذا ما قصدته عندما تكلمت في موضع آخر عن السياسة كترفيه (politics as entertainment).

(٥) أما الانتخابات الفرنسية فقد انتهت بسلطة حقيقية: رئيس جمهورية يمثل يمين الوسط، ورئيس وزراء يمثل يسار الوسط، ويسانده الشيوعيون الذين يمثلون اليسار، ويساند اليسار بدرجات متفاوتة بعض فئات يسار اليسار، علماً بأن بعض قوى يمين اليمين أدلت

بأصواتها لصالح يسار الوسط في محاولة منها لمنع يمين الوسط من الفوز في الانتخابات والعودة إلى الحكم. إنها بحق سلطة فرنسية متقنة الخلط.

يقول المحللون السياسيون إن الرئيس شيراك أخطأ في الحسابات السياسية خطأ فادحاً، ولكن المراقبين خارج أوروبا لا يفهمون كيف يحدد الأوروبيون درجة الفداحة في ارتكاب هذا الخطأ. قبل الانتخابات الفرنسية الأخيرة، لم يملك الاشتراكيون أكثر من ٦١ مقعداً في الجمعية الوطنية، والشيوعيون وحلفاؤهم ٢٤ مقعداً، أي ما مجموعه ٨٥ مقعداً، وبعد الانتخابات أصبح الاشتراكيون يملكون ٢٧٣ مقعداً، والشيوعيون ٣٨ مقعداً، أي ما مجموعه ٣١١ مقعداً (من إجمالي المقاعد الخمسمائة والسبعة والسبعين). بأي باروميتر تُحسب فداحة هذا الخطأ عندما تتضاعف مقاعد المعارضة ثلاث مرات (ثلاثة وسبعة أعشار المرات)؟.

هناك جانب طريف آخر للانتخابات الفرنسية الأخيرة، وهو أن ليونيل جوسبان، بعد أن هُزم حزبه الاشتراكي هزيمة نكراء في الانتخابات السابقة، كاد يقرر اعتزال السياسة. ويقال إنه طلب من رئيس الوزراء السابق آلان جوبيه أن يعينه سفيراً لفرنسا في مكان ما من العالم. ويقول أحد المراقبين السياسيين بخبث: لو أن جوبيه استجاب لطلبه، لكان جوسبان خارج فرنسا، في مكان ما من العالم، في وقت الانتخابات.

(٦) وفي حقيقة الأمر، فإن فوز الاشتراكيين بالانتخابات الفرنسية ما هو إلا خطوة «إلى الأمام نحو الماضي»، حسب تعبير جون فيناكور مراسل **الهيرالد تربيون**؛ فهو عودة إلى المساكنة (cohabitation) مع الاختلاف، أو مع تبادل في المراكز هذه المرة: يسار الوسط هو الذي في الحكومة، ويمين الوسط في رئاسة الجمهورية. فالاشتراكية الفرنسية الحالية لا تختلف كثيراً عن اشتراكية ميتيران، بل إنها تِرْكته.

وربما لهذا السبب اختلف المنتصران الاشتراكيان الكبيران جوسبان وبلير عندما اجتمعا في مؤتمر الاشتراكية الأوروبية في مالمو بالسويد في حزيران/ يونيو ١٩٩٧. ويبدو أن جوسبان غير مقتنع كثيراً بتأثير تصفيفة الشعر على السياسة، ولا بأوروبا الجديدة التي ينادي بها بلير: قيم العائلة ومكافحة الجريمة، وسياسة التوظيف المرن، وضمانات الحد الأدنى، بدلاً من الضمان الاجتماعي.

مبادئ قابلة للرمي بعد الاستعمال، كما ذكرنا. أما إيطاليا فإن واحداً من أهم إنجازاتها هو القبض على قادتها الديموقراطيين المسيحيين والاشتراكيين، الذين قادوها طوال أيام الحرب الباردة، وإلقاؤهم في السجون. فالفساد السياسي في إيطاليا يكمن في عدم معرفة القادة السياسيين متى تبدأ المافيا ومتى تنتهي حدود الدولة.

وعندما ساءت أحوال الديموقراطيين المسيحيين، أخذت الحمية الزائدة ببعض قادة إيطاليا العسكريين، وسوغت لهم عضويتهم في منظمة الجلاد (Gladio) التي أنشأتها الاستخبارات الأميركية في أحلك سنوات الحرب الباردة، تبنّي مشروع انقلاب عسكري على الطريقة الهوليوودية.

ومن جانبها، قامت قبائل شمال إيطاليا برفع رأسها من جديد للمطالبة بالانفصال عن جنوبها، حسب شعارهم: حدود أوروبا تنتهي في جنوب ميلانو، أو أنّ العالم الثالث يبدأ من جنوب ميلانو، وكلاهما يؤدي المعنى نفسه.

(٧) أوروبا، التي مثلت حكمة الغرب في القرن العشرين القصير، على مفترق الطرق؛ فهي بدون أعداء، وهذا شيء جديد نسبياً. فقد كانت تبرع في السابق بخلق الأعداء الحقيقيين والوهميين. وهذا الأمر يسبب لأوروبا كثيراً من الارتباك. هل توسِّع حلف الناتو، وإلى أي حد من التوسيع؟ هل تتدخل في البلقان، أم تترك بلقان المسلمين والسلاف وشأنه؟ هل توسع الاتحاد الأوروبي أو لا توسعه؟ هل تمضي قدماً بتوحيد العملة الأوروبية دفعة واحدة، أم على دفعات: الدول الغنية أولاً، ثم الفقيرة ثم الأفقر؟ هل تتخلى قبائل أوروبا عن رسم سياساتها الاقتصادية لصالح سياسة اقتصادية إقليمية (اتحادية)، تهيمن عليها القبائل الألمانية أم لا؟

هذا الارتباك يدفع بأوروبا إلى الانشغال بشؤونها الداخلية، وهو من دون شك انشغال مؤقت. فموضوع استمرار تدخلها في أفريقيا ما زال على جدول الأعمال. وكذلك موضوع إعادة تأكيد نفوذها في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بخاصة، ما زال موجوداً، بقوة، على جدول أعمالها. ولكنها لا تريد أن تضايق الولايات المتحدة في هذين الأمرين في الوقت الحاضر. أما التنافس التقليدي السياسي والثقافي بين قبائل أوروبا، فهو موضوع لن يختفي بتحقق الوحدة الأوروبية. وما زال الغرب لا يمثل كلًّا موحداً كما يتصور صاموئيل هانتنغتون في أطروحته حول صدام الحضارات.

(٨) لقد أوصلت أوروبا العالم كله إلى حافة الهاوية ثلاث مرات في سياق القرن العشرين القصير: في سنة ١٩١٤، وفي سنة ١٩٣٩، وفي سنة ١٩٤٩، وفي محطات صغيرة أخرى في سنوات الحرب الباردة الكئيبة. وأوروبا ما زالت مرشحة للمساهمة الفعالة في إيصال العالم كله إلى حافة هاوية أخرى، بمجرد أن تتخلى عن ارتباكها وتستعيد عدوانيتها.

لقد أوصلتنا أوروبا - هذه القارة الطريفة - ثلاث مرات إلى حافة الهاوية في غضون هذا القرن العشرين القصير. وإذا كان الماضي نموذجاً للحاضر والمستقبل، كما يقول إريك

هوبسباوم في **الغارديان**، فإن هذا السلام الحاضر هو سلام خادع هش، لن تعدم أوروبا – الغرب وسيلة لتقويضه. ولن ننسى أننا ارتحلنا في مساحة القرن العشرين من الرأسمالية العارية إلى الرأسمالية المسؤولة. وها نحن نعود أدراجنا إلى الرأسمالية العارية. هذه العودة، بحد ذاتها، تعيد لنا ذكرى الأفكار والآمال الخربة، وضحاياها.

لقد اختارت أوروبا أن تكون اليونان بدايتها الأولى، وأخشى أن تكون قد اختارت لنفسها نهاية شبيهة بنهاية اليونان التراجيدية. فهناك يونان الآلهة صافية البياض، في معابدها المرمرية في الجبال الشاهقة، حسب ما صوره الفنانون عندما كانت أوروبا صبية تلهو. وهناك يونان نيتشه الشيطاني، الغارق في رذائله وحقده، وعشقه الدموي المحرم الذي نجده في صياغة هوفمانزثال لمسرحية «ألكترا» (١٩٠٣)، وفي شخصية كليتمنسترا (Clytemnestra) بالذات، وهي في هياجها الجنوني تنطق بهذه الرؤيا – النبوءة: «هل يمكن للإنسان أن يتفسخ مثل جثة أصابها العفن؟

هل يمكن لإنسان أن يتفكك وما أصابه سقم؟

يتفكك وهو بكامل وعيه كالثوب يأكله العث؟»

معجزة هونغ كونغ. . . هل يمكن تكرارها؟

(١) ما زال يحلو للغربيين، صحافيين ومحللين سياسيين، أن يتكلموا بلغة المعجزات، أو يحلو لهم تشبيه إنجازاتهم بالمعجزات. ففي البدء كانت معجزة أوروبا: هذه البقعة الصغيرة من الكرة الأرضية التي نجحت في الهيمنة على العالم قرابة ثلاثة قرون من الزمن، ومعجزة الرأسمالية التي ينسبون اختراعها لحضارتهم المادية، وديانتهم المتوجهة إلى العالم الدنيوي، التي تحولت إلى نظام اقتصادي للعالم كله.

ومعجزة الولايات المتحدة التي تكونت من أجناس عدة من المهاجرين الذين أقاموا دولة هي تحفة القرن العشرين. والآن، نشهد إهداء بريطانيا الصين تحفة جديدة هي معجزة هونغ كونغ التي تحولت من جزيرة قاحلة على ساحل الصين الجنوبي إلى مركز مالي وتجاري من الطراز الأول: ها هم يملأون شاشات التلفاز ووجوههم حزينة وعيونهم مغرورقة بالدموع.

(٢) كل واحدة من هذه المعجزات تخفي وراءها وجوهاً عديدة. وقصة كل معجزة يمكن أن تُروى بطرق مختلفة، وليس بطريقة واحدة ومسرحية مفتعلة. لنأخذ معجزة هونغ كونغ كمثال: فنحن لا نستطيع أن نوافق البريطانيين على أنهم خلقوا بتمويل وعواطف خيرية من جانبهم، هذه المعجزة التي يفاخرون بها. لقد وصلت هونغ كونغ إلى ما هي

عليه بسبب ظروف وتقلبات السياسة الدولية، وجهود وجود الصينيين أنفسهم. وإذا كان للبريطانيين فضل على هونغ كونغ فهو في الإدارة والتنظيم المدفوع الثمن.

(٣) ولو كان ما يدعيه البريطانيون صحيحاً، فلماذا لم تتحول مستعمراتهم الواسعة في العالم الثالث إلى معجزات على طريقة هونغ كونغ؟ أو لماذا تفاوت نجاح هذه المستعمرات في الفكاك من طوق التخلف والتسلط والتردي المستمر؟ إن إعادة هونغ كونغ إلى الصين، هي حلقة من سلسلة طويلة في مسيرة اضمحلال الامبراطورية البريطانية الذي بدأ منذ الحرب العالمية الأولى، وتسارعت وتيرته بعد الحرب العالمية الثانية، فكان الانسحاب البريطاني «الحكيم» من الهند، إلى العدوان الثلاثي على مصر، الفاشل وغير الحكيم، وإلى الانسحاب من «شرق السويس» في الستينيات من القرن العشرين، وأخيراً هونغ كونغ.

(٤) ولو كان ما تدعيه بريطانيا بشأن هونغ كونغ صحيحاً، لبادر كثير من الدول المتخلفة إلى تأجير نفسها إلى الدول الغربية، أو إلى الشركات متعددة الجنسيات الغربية لتخلق منها تحفاً ومعجزات على طريقة هونغ كونغ. فليؤجر الأردن نفسه إلى البريتش تلكوم (شركة الاتصالات البريطانية)، وعمان إلى بريتش بتروليوم، والعراق إلى شركة تومسون الفرنسية، وبقية دول الخليج إلى كونسورتيوم مكوَّن من إكسون وجنرال موتورز، وليبيا إلى فيات الإيطالية، ومصر إلى ديملر - بنز الألمانية، ولبنان إلى تشيس مانهاتن وسوسويته جنرال، ولنر هل ستتحول الدول العربية إلى تحف ومعجزات على طريقة هونغ كونغ؟

(٥) نحن نعرف الإجابة عن هذا السؤال. لقد كانت طريقة التأجير هذه ذات صفة جبرية، وكان يطلق عليها الاستعمار، والامبريالية. ولا أظن أن التحول من التأجير الجبري إلى التأجير الاختياري سيغير شيئاً كثيراً. ولذلك، فليس هناك داع إلى تكرار هذه التجربة الكسيفة، ولو أنها، هذه الدول، سوف يعاد تأجيرها مرة أخرى إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق منظمة التجارة العالمية؛ معجزة الغرب المقبلة.

بلقنة الصراع الدولي القادم

«أنا أكره جثث الامبراطوريات، لأنها تبعث رائحة نتنة بشكل لا يشبه أي شئ آخر».

ربيكا وست: **الجمل الأسود والنسر الأغبر (١٩٤١)**

(١) مثلما بدأ القرن العشرون بالمسألة الشرقية (تِرْكة الدولة العثمانية)، انتهى القرن العشرون بالمسألة الشرقية، وهذا دليل على أن منطقتنا في شرق المتوسط ما زالت تحتل

المركز الأول في الحسابات الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين. فمنطقتنا، بالإضافة إلى العديد من الاعتبارات الأخرى، تمثل نقطة الالتقاء الكبرى بين عالمين ثقافيين واسعين، نطلق عليهما بشيء كثير من عدم الدقة: الشرق والغرب.

إن اهتمام الغرب بقضية كوسوفو خاصة، والصراع الإثني في البلقان عامة، ليس اهتماماً مفاجئاً على الإطلاق، وإنما هو تحضير لصراع قادم بين القوى الدولية على الهيمنة والنفوذ. وهذا الصراع يهدف إلى إعادة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ جغرافية (جيوبولتكس)، في عصر العولمة.

(٢) لقد كان واضحاً منذ نهاية الحرب الباردة، أن العالم مقبل على مرحلة جديدة من الصراع، استعجل الرئيس الأميركي جورج بوش بوصفها بنظام العالم الجديد. ثم أدلجها فوكوياما بالاحتفال مبكراً بانتصار الغرب وفكره الليبرالي الديموقراطي. ولكن هانتنغتون كان أكثر واقعية عندما توقع أن يصطبغ الصراع الدولي القادم ويختلط بالنزاع الإثني/الديني، فأطلق عليه: صدام الحضارات. وكان من المفترض أن تتولى الولايات المتحدة قيادة هذا الصراع، بحيث تعتبر نفسها ناطقة باسم المجتمع الدولي (international community) والشرعية الدولية، والمعبّرة عن الإرادة الدولية.

ولكن الأحداث في أواخر تسعينيات القرن العشرين، أظهرت أن الولايات المتحدة أكثر عزلة الآن من أي وقت منذ منتصف القرن العشرين، باعتراف هانتنغتون نفسه. فقد برز العديد من الخلافات التجارية داخل معسكر الغرب، بين الحلفاء الغربيين، كان آخرها حروب الموز. كما تباينت آراء حلفاء الولايات المتحدة حول العديد من المسائل الجوهرية من ليبيا، والتعامل مع الصين، كأمثلة على هذه التباينات في الرأي.

حتى إن حلفاء الولايات المتحدة بدأوا يتهمونها بأنها تقود عملية عولمة وحيدة القطب، أي أن الولايات المتحدة تسعى الآن وراء مصالحها الخاصة من دون مراعاة الخدمات التي كانت تقدمها إلى المجتمع الدولي مثل: توفير المظلة الأمنية، ومحاربة الشيوعية، وتقديم المساعدات الدولية كما كانت تفعل في السابق. وهذه العولمة وحيدة القطب تتجلى بوضوح في ما يمكن تسميته: مبدأ الرئيس كلينتون.

(٣) وهذا النظام الجديد للعالم درجت وسائل الإعلام الغربية على وصفه بأنه عالم تسيطر عليه قوة عظمى واحدة، بينما ما زالت هذه القوة العظمى الواحدة بحاجة إلى قوى إقليمية ودولية أخرى لفرض الشرعية الدولية، وفرض الالتزام بالقانون الدولي. ولذلك فنظام العالم الجديد المزعوم هذا، ليس عالماً تسيطر عليه قوة عظمى واحدة (monopower) قام على أنقاض عالم الحرب الباردة الذي سيطرت عليه قوتان عظميان

(bipower)، ولا هو عالم تسيطر عليه قوى عظمى عديدة (poly power)، وإنما هو خليط من هذه النماذج الثلاثة، كما يقول هانتنغتون، تمارس فيه الولايات المتحدة هيمنتها على هذا العالم من خلال تحالفات القوى الدولية.

هناك عدة ردود أفعال من مصادر مختلفة على هيمنة الولايات المتحدة على نظام العالم الجديد: المصدر الأول يأتي من حلفاء الولايات المتحدة. فمع أنهم يتضايقون من هذه الهيمنة في بعض الحالات، إلا أنهم بحاجة إلى الولايات المتحدة لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية ملحة. والمصدر الثاني لرد الفعل، يأتي من الدول التي تطلق عليها الولايات المتحدة وصف الدول الشاذة - الشريرة (rouge states) التي تمثلها في الوقت الحاضر العراق وصربيا وليبيا وإيران.

والمصدر الثالث لرد الفعل يأتي من روسيا الاتحادية التي تبدو، تحت تأثير الإعلام الغربي، وكأنها تلاشت تماماً من مسرح الأحداث العالمي. وهكذا، نجد أن مسرح الصراع الدولي أعد خلفية ردود الأفعال هذه. فالأحداث في البلقان (مأساة كوسوفو) ما هي إلا بداية لحلقة جديدة من الصراع التاريخي النابع من المسألة الشرقية التي يجازف الغرب بإعادة إذكاء جذوتها في صراع دولي قادم لا تُعرف له نهاية مُرضية.

فالقصف الجوي لصربيا لم يستهدف فقط إخضاع الدول الشاذة - الشريرة ممثلة بصربيا الآن، وإنما بضمان الهيمنة على مجمل القارة الأوروبية، بدءاً بتوسيع حلف الناتو، وثانياً بمنع قيام أية منطقة نفوذ روسية - سلافية في البلقان، وثالثاً بمنع قيام دولة ذات هوية إسلامية وذات استقلال ناجز.

(٤) فمن خلال الضربة الجوية التي نفذها حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقيادة الولايات المتحدة ضد صربيا، تكرست حقيقة التغيرات النوعية التي طرأت على الصراع الدولي منذ تحرير الكويت. فهذه الضربة الجوية التي تعرضت لها صربيا لم تستهدف المصالح الحيوية للسكان المدنيين إلا بالقدر الذي يحقق الهيمنة الغربية بدون منازع على هذه المنطقة الجيوسياسية: أي شرق المتوسط. هناك فارق أساسي بين القصف الجوي للعراق والقصف الجوي لصربيا، وهو أن قصف العراق تم بتفويض دولي، بسبب حالة الاستقطاب في مجلس الأمن الذي شلّ فعلياً المنظمة الدولية عن لعب دور حاسم عدا الدور الثانوي في تقديم المساعدات الإنسانية.

وهناك فارق أساسي آخر بين قصف العراق الذي تم بواسطة تحالف دولي واسع، وقصف صربيا الذي تحول بموجبه حلف الناتو لأول مرة منذ تأسيسه من حلف دفاعي إلى

حلف هجومي، مكوَّن من دول غربية تمثل نادياً خاصاً تقتصر العضوية فيه على الدول الغربية الكاثوليكية - البروتستانتيه فقط.

ويقود هذا الحلف، ليس التيار المحافظ التقليدي القديم: الجمهوريون في الولايات المتحدة والمحافظون في بريطانيا والديغوليون في فرنسا والديموقراطيون المسيحيون في ألمانيا وإيطاليا، وإنما قيادات من الطريق الثالث. هذا الطريق الثالث الذي ينادي بتصفية دور دولة الرعاية الاجتماعية في الداخل أو إضعافه، وفي فرض هيمنة دول المحيط الأطلسي على العالم بحجة فتح الأسواق العالمية للتجارة الحرة، ومن خلال تحويل حلف الناتو إلى قوة هجومية ضاربة ذات تفوق تقني مضمون على المدى البعيد. هذا التيار يمثله كلينتون في الولايات المتحدة، وتوني بلير في بريطانيا، وشرويدر في ألمانيا، وبدرجة أقل جوسبان في فرنسا (ليس هناك إجماع في فرنسا مماثل لإجماع النخبة السياسية على هذه الأفكار).

(٥) وإذا أخذنا في الحسبان ردة فعل ما يُسمّى الدول الشاذة - الشريرة، فإنه يظهر عجز القيادة الغربية عن فرض هيمنتها حسب الأساليب الثلاثة المتبعة الآن. ويتجلى هذا العجز في مظهرين: ضعف الحس التاريخي لدى هذه القيادة، وانعدام العمق الفكري في تحليلاتها الاستراتيجية المبنية على فكرة الطريق الثالث. هذه الأساليب الثلاثة هي: (أ) سلاح العقوبات الاقتصادية (سانكشنز: sanctions)، و(ب) سلاح الحصار التجاري (إمبارغو: embargo)، و(ج) سلاح القصف الجوي. فهناك أكثر من ٩٠ دولة ومؤسسة اقتصادية تخضع للعقوبات والحصار، وأكثر من ١٠ دول تعرضت للقصف الجوي والحصار والحظر معاً.

بل إن الدول الغربية، بسبب ضعف الحس التاريخي وانعدام العمق الفكري، قد حشرت نفسها في زاوية حرجة في تعاملها مع الدول الشاذة - الشريرة. فقد خضع جلاد بغداد صدام حسين وجزار البلقان ميلوسيفيتش، لجميع أساليب الإخضاع الثلاثة وصمدا في مقاومتيهما، فأصبح الغرب عاجزاً عن التعامل مع هذه الدول. ولذلك، فلا إرجاع العراق ولا إرجاع صربيا إلى العصر الحجري، سيحلان موضوع الصراع الأصلي.

أما الوجه الآخر لضعف الحس التاريخي وانعدام العمق الفكري لدى قيادة حلف الناتو، فهو سذاجة التخطيط لحلّ النزاعات الإثنية - الدينية باستعمال سلاح القصف الجوي. وهذا ما لاحظه المنظرون الامبرياليون الغربيون من أمثال كيسنجر ولاتواك. فالقصف الجوي للبوسنة مثلاً لم يحل المشكلة بل أجّلها. وما اتفاق دايتون إلا تأجيل للمشكلة. فلا المهجرون عادوا إلى ديارهم، ولا ديموقراطية اندماجية تحققت، ولا تفاهم على مستقبل دولة دستورية واحدة في البوسنة يبدو قريب المنال.

وقصف صربيا أدى إلى نتيجة عكسية بتهجير سكان كوسوفو من ديارهم. وحتى لو «استسلم الصرب لمطالب الناتو»، فإن كوسوفو لن تعود إلى صربيا حسب تصور اتفاق رامبوييه، وإنما ستتحول إلى محمية لدول الناتو ذات مستقبل مجهول، كما تحول الفلسطينيون من قبلهم. هذا عدا عن أنّ أي تفكير بالتدخل بقوات برية أطلسية سوف يجر دول الجوار: مقدونيا واليونان وألبانيا والجبل الأسود والبوسنة، إلى حلبة الصراع المسلح الدامي. وقد أصبح (بفعل التدخل المتهور لحلف الناتو) وضع منطقة البلقان بأكملها، حرجاً وغير مستقر في المستقبل المنظور.

(٦) يجب ألاّ يفوتنا إذاً، أن ندرك الأهمية التاريخية للتحول الحاصل الآن في دور حلف الناتو من حلف دفاعي إلى حلف هجومي ضارب، تستطيع الولايات المتحدة أن تستخدمه لضرب أي تهديد حقيقي أو متخيل لمصالحها الاستراتيجية أو الاقتصادية، جارّة معها الدول الغربية ومعولة على التقاء المصالح الاقتصادية المشتركة، أو معولة على اعتماد الدول الغربية على قوتها الاستراتيجية - العسكرية.

وقد أضمرت الدول الغربية التدخل في يوغوسلافيا بمجرد أن تم التوقيع على اتفاق دايتون بضمانة حلف الناتو. إذ إنّ مشروع اتفاق رامبوييه المعد لفصل كوسوفو عن صربيا، مشابه من حيث المبدأ لاتفاق دايتون: أي تحقيق السلام الإثني - الديني بضمانة قوات حلف الناتو. «لقد اعتمد الغرب على ميلوسيفيتش في الضغط على صرب البوسنة لقبول هذا الاتفاق، لكن لم تنكشف تفاصيل الصفقة التي تمت معه مقابل دوره في توقيع اتفاق دايتون».

التوغل الأطلسي في منطقة البلقان، في البوسنة وكوسوفو، لم يتم للاعتبارات الإنسانية وحدها، وإنما يخدم أيضاً وظيفة أساسية في صقل إرادة حلف الناتو في التحول إلى أداة ضاربة استراتيجية تخدم فكرة الطريق الثالث في الغرب. وفي مقابل عملية صقل الإرادة الغربية، فإن عملية تبلور فكرة منادية بأن تسلك روسيا الاتحادية «طريقاً ثالثاً»، هي الأخرى تحدث في الطرف الثاني من عالم الصراع القادم.

(٧) والمناداة بسلوك الطريق الثالث في روسيا تُعَدُّ مؤشراً على تحولات عميقة في تفكير النخبة السياسية. فقد أصبح من المستحيل العودة إلى الحكم الستاليني - اللينيني السابق الذي يمثل الطريق الأول. كما إن الإصلاحات الليبرالية الغربية التي تمثل الطريق الثاني أكدت القناعة القديمة بأن الأفكار الأوروبية الغربية لا ولم تناسب ثقافة الروس التي تمثل عالماً ثقافياً خاصاً متميزاً عن غرب أوروبا. ولذلك، لن يتم خلاص روسيا وتحديد مكانها في القرن الحادي والعشرين إلا بسلوكها طريقاً ثالثاً.

وهذا الطريق الثالث يدعو إلى أن توجه روسيا جهودها المستقبلية نحو أراضي القلب (هارتلاند أو أوروآسيا) في الشرق، في آسيا وفي الشرق المتوسط (انظر الخريطة المرفقة)، وهي المنطقة التي يجري فيها النزاع الآن. ولا تمانع هذه الدعوة في إيجاد تحالف روسي – إسلامي في منطقة وسط آسيا وإيران وتركيا لمنع أي توغل أطلسي. وتُعتبر أراضي القلب هذه (المكونة من بلدان برية غير بحرية)، المجال الحيوي الجيوسياسي لروسيا في المستقبل.

أما المنطقة المحيطة بأرض القلب، وهي أراضي الحواف (ريملاند)، والتي تنحصر في الدائرة الثانية (انظر الخريطة المرفقة)، فهي تمثل بلدان المنطقة المطلوب تحييدها أو الدخول في اتفاقات تعاون معها. فقد قامت دعوات في السنوات الأخيرة لتوقيع اتفاقات تعاون مع برلين وباريس. وتقع ضمن هذه المحاولات دعوة رئيس وزراء روسيا بريماكوف لإقامة محور مكوّن من روسيا والهند وإيران. وهناك دعوات مماثلة للانفتاح الروسي على التيارات الإسلامية في الدول العربية، ولكن يبدو أن الغرب سبق روسيا للانفتاح عليها. والمنطقة الأخيرة، التي تمثل عالم الجزر والبحار، هي المنطقة التي تقع خارج اهتمام أصحاب الطريق الثالث.

وكما الطريق الثالث في الغرب، فإن الطريق الثالث في الشرق يجمع عناصر من اليسار ومن اليمين، في تحالف نفعي وربما انتهازي. ولكن الدول العربية الغارقة في نزاعاتها المحلية القبلية تفوِّت على نفسها فرصة تاريخية إذا ما أهملت الدخول الجماعي في حوار مع هذه التيارات الفكرية التي توجه السياسة الدولية والمخططات الاستراتيجية للصراع الدولي في القرن القادم، الذي يفرضه تنافس الغرب والشرق على العالم فرضاً.

(٨) وختاماً، فقد حاولنا أن نفسر اهتمام الغرب في منطقة البلقان، وتوضيح سبب استعجال الغرب في فرض حل تخديري على صربيا أدى إلى الكارثة البشرية التي شهدنا فصولها، وهي تمثل على مسرح الأحداث العالمي. إن الغرب، ممثلاً بحلف الناتو، قد استنَّ سياسة جديدة تحول بموجبها إلى حلف هجومي ضارب، يجيز لنفسه أن يتدخّل تحت مختلف الأعذار في أية منطقة في العالم.

وإذا جاء تدخله في صربيا هذه المرة لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان، فليس هناك ضمان من أن يكون سبب تدخله المقبل لأسباب متعلقة بمصالحه الأنانية الضيقة. ولا بد من أن يكون واضحاً، أنه يخفي وراء تدخله الحالي تحت غطاء الأسباب الإنسانية، صراعاً على مناطق النفوذ المستقبلية.

وهذا ما يجب أن يجعل شعوب عالم الجنوب تتّنبه إلى أنها ليست في مأمن من النوايا

العدوانية لحلف الناتو، ما لم توضع ضوابطُ ومعايير دولية متفق عليها للتدخل في شؤون الدول ذات السيادة. وكل الذي نرجوه من هذا الطرح هو فتح باب النقاش الجاد والمسؤول للبحث عن مكان العالم العربي من الصراعات والتكتلات الدولية الجاري صياغتها وصقلها الآن، على آلام ومآسي المدنيين من شعوب منطقتنا في شرق المتوسط.

الغرب هو الغرب

احتفالية بلقانية: النظام العالمي الجديد وسراب السلام الأبدي

«لو عاد الأمر لي، لدفعت ثلث ضرائبي لصندوق دولي يخصَّص لحل مشكلات العالم، وثلثاً للمنطقة التي تعيش فيها عائلتي ويتعلم فيها أطفالي، والثلث الأخير لحكومة بلدي، التي لا تقدم لي إلاّ القليل المتناقص سنوياً من الأمن والرعاية، والكثير المتزايد من الدعم للمصالح الخاصة».

كينش أوهمايه (عالم بلا حدود، هارير، ١٩٩٠)
«مقتبس من هورسمان ومارشال، ص ١٨٥»

الامبراطور في ملكه، لا يعترف برئيس غيره.
EX EST IMPERATOR IN REGNO SUO, SUPERIOREM NON RECOGNOSCENS.

الفكرة التي قام عليها مبدأ السيادة: أباطرة، باباوات، ملوك، رؤساء، وأمراء.

(١) الامبريالية هي الامبريالية

هناك قليل من القراء سمع بجمهورية بالاو (palau)، وهي عبارة عن جزيرة في المحيط الهادئ يقطنها ١٥ ألف نسمة يعتاشون، بكل سعادة، على الزراعة وصيد الأسماك والسياحة. أهمية هذه الجمهورية، حسبما يذكر مايكل إليوت (**نيوزويك**، ٣/١/١٩٩٤)، أنها آخر أثر للأفكار التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى أيام عصبة الأمم.

فقد وُضعت هذه الجزيرة الجمهورية تحت وصاية الأمم المتحدة (trust ship)، وعهد للولايات المتحدة بأن تكون الدولة الوصية (trustee). في هذه الجزيرة الجمهورية السعيدة. يتلخص النشاط السياسي، وربما التسلية الرئيسية فيها، باغتيال رؤساء الجمهورية، وطرح الاستفتاءات حول إلغاء الوصاية الأجنبية. فمنذ سنة ١٩٧٩، نجح البالاويون في اغتيال رئيسين للجمهورية، وفي طرح عشرة استفتاءات، كان آخرها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ولم تلبِّ نتائج الاستفتاءات كلها المتطلبات الدستورية للجمهورية. وفي

الحالات التي ينجح فيها الاستفتاء يقوم بعض المواطنين باللجوء إلى المحاكم لإلغائه، وتحاول الولايات المتحدة أن تتخلص من وظيفتها كوصية على هذه الجمهورية السعيدة، ولكنها لم تفلح حتى الآن في إيجاد الصيغة المناسبة لذلك.

(٢) لماذا نحتفي في ذكرى حرب الخليج بذكر جمهورية بالاو السعيدة؟ لأنها، حسب تقدير مايكل إليوت، تمثل حالة بدأت تنتشر مع ميلاد النظام العالمي الجديد في سنة ١٩٨٩، هذه الحالة هي ظاهرة الأمم الدول المحبَطة (failed nations). فما على القارئ إلاّ أنْ يتأمّل من حوله ليرى أنّ نظام الاستعمار الغربي (ومرحلة انحسار الاستعمار التي أعقبته) لم يخلف إلاّ مسوخاً من الدول القومية يعتور نظامها السياسي الاضطراب، وعدم الاستقرار، وتهز كيانها الحروب الأهلية القبلية والإثنية، في أربع قارات من الكرة الأرضية.

وتحظى منطقتنا في غرب آسيا وشرق أفريقيا بنصيب الأسد: الهند وباكستان، الحرب الأهلية في أفغانستان، المسألة الكردية في إيران والعراق وتركيا، المشكلة الإسرائيلية والعرب، الحرب الأهلية في السودان، الوضع في الصومال؛ هل هذه كلّها دول محبَطة بمعنى أنها فاشلة؟ ربما، ولكن لماذا هي فاشلة؟ لأنها فشلت في أن تصل أو تقارب الوصول إلى المثل الأعلى في الغرب، أي أنّها فشلت في اللحاق بالغرب. الفشل إذاً، هو فشل المشروع الغربي لاستيعاب دول العالم، وإدماجها في ثقافته السياسية. وهو فشل مشروع الرئيس ويلسن ذي النقاط الأربع عشرة الذي يعترف بحق تقرير المصير لشعوب المستعمرات، وبحقها في إقامة دول ذات سيادة تمارَس على إقليم محدد، كما استقر عليه العرف منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨.

(٣) ولذلك، يواجه العالم الغربي، إزاء هذا الفشل، خبيصة أخلاقية (moral muddle) تتمثل في خلط الأمور غير المتشابهة ببعضها، وتسمية الأشياء بغير مسمياتها بقصد التمويه على مصالحه الخاصة، واستثمار الأزمات التي تعصف بدول العالم الأخرى لصالحه، من غير اعتبار للأبعاد الأخلاقية في تحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصائب شعوب العالم، والتي تحدث جزئياً بسبب فشلها في أن تتشبه بالغرب كما كان مطلوباً منها. ولذلك، يصبح السؤال التالي ملحاً وعملياً: هل سيتدخل الغرب في كل نقاط التوتر والحروب الأهلية في العالم؟ أم يتدخل في البوسنة وهايتي مثلاً ويترك رواندا وشأنها؟ علماً بأنّ عدد النزاعات المسلحة في العالم سنة ١٩٩٣ كان ٣٤ نزاعاً مسلحاً حسبما ورد في التقرير السنوي للمعهد الدولي للأبحاث حول السلام في ستوكهولم (سيبري، **الأنباء**، ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٤).

تنقسم النخبة السياسية في الولايات المتحدة إلى ثلاثة معسكرات: معسكر الواقعيين

الذي يمثله هنري كيسنجر الذي لا يؤمن بأنّ هناك بعداً أخلاقياً في السياسة الدولية، أو يستطيع الغرب أن يستثمر كل أزمات العالم لتلعب الدول بعضها ضد بعض، كما فعل في حرب الخليج الأولى بلعب إيران ضد العراق، وبالعكس، ما دام العالم مناخاً ملائماً لسيادة الدولار (the all night dollar).

وهناك معسكر المثاليين الذين يريدون أن يجعلوا العالم كلّه دولاً ديموقراطية على شاكلة الولايات المتحدة، أي أنهم لم يعترفوا بفشل مشروعهم حتى الآن. والمعسكر الثالث هو الذي يجسد موقف إدارة الرئيس بيل كلينتون، الذي يرى أنّ الولايات المتحدة، ولا أحد غيرها، تستطيع أن تساعد دول العالم المتخلفة. كل الذي تستطيع الدولة العظمى الوحيدة عمله هو التدخل الانتقائي (selective intervention) في الأماكن التي تتعرض فيها مصالح الولايات المتحدة الحيوية للخطر. وهو الموضوع الذي يتعرض له مارتن بيريز في مقاله المعنون: **من سرايبفو إلى القدس (نيوريببلك، ٦/٩/١٩٩٣)**.

ولكن، ماذا عن الواقعيين في غرب أوروبا، اللااستعمارية القديمة، التي تخلت عن مستعمراتها مجبَرة، والتي خلّفت وراءها تراثاً فظيعاً من الابتزاز والنهب والتخلف؟ هل ستعيد وصايتها على عالم مستعمراتها القديم؟

(٤) أسياد الجنس البشري

يقتبس نعوم تشومسكي، في معرض حديثه عن اتفاقيتي النافتا والغات، من آدم سميث، تعبير أسياد الجنس البشري (the masters of man kind)؛ هؤلاء هم الصناعيون والتجار الذين لو تُركوا على هواهم يتبعون الربح ويتفانون في تحصيله، فإنهم سيدمرون إمكانية قيام حياة إنسانية كريمة، ما لم تتدخل الحكومة لمنع هذه النتيجة «كما يجب أن يحصل في كل المجتمعات المتحضرة» **(ذانيشن، ٢٩/٣/١٩٩٣)**. أسياد الجنس البشري في زماننا هم أصحاب الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الغربية التي تمثلهم، الذين يدخلون في عداد المجمع الصناعي العسكري.

فإذا كانت الحكومات في الدول الغربية ستتدخل لحماية المجتمع من عمل قوى السوق العمياء، فمن الذي يتدخل لحماية الدول المحبَطة الفاشلة من جشع الشركات المتعددة الجنسيات وقوى أسواق المال العالمية وسطوتها؟ إذا كان بالإمكان تصور أميركا حنوناً رؤوماً (kinder, gentler America)، حسب شعار الرئيس بوش، فمن الذي سيقوم بهذا الدور على المستوى العالمي؟ وبخاصة أنّ القوى المؤثرة في الحياة الاقتصادية والسياسية لشعوب العالم، أصبحت ذات طابع عالمي - كوني.

إنّ الخبيصة الأخلاقية تتعدى موضوع التدخل في الدول المحبطة من عدمه لمنع المجازر والمجاعات والتطهير العرقي، وتتعدى لوم الأجيال الحالية من الغربيين على ما فعله أسلافهم المستعمرون، إلى خجل الغنى (embarressment of riches)، حسب تعبير سيمون شاما في حالة هولندا في طورها الامبريالي. ماذا يستطيع الغنى الفاحش أن يفعل إزاء الفقر المدقع، الذي أصبحنا نراه في منازلنا على شاشات التلفاز كل مساء؟ أنا لا أريد هنا أن أتصوّر أنّ هناك شعوراً بالذنب لدى الغربيين، فهذه مسألة أخرى.

الحقيقة المحزنة هي أنّ الهوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم تزداد باستمرار، إلى درجة أنّ بإمكاننا أنْ نتوقع قيام حرب طبقية عالمية في المستقبل المنظور. وإنّ كل تصرفات أسياد الجنس البشري الغربيين الحالية تصب وقوداً على نار هذه الحرب. ويمكننا توضيح هذه الهوة بيانياً في الشكل رقم (١)، ولكن من مفارقات الخبيصة الأخلاقية للنظام العالمي الجديد أنّ هذه الهوة ستترسخ في حالة إقرار اتفاقية الغات، التي يراد بها ضمان حرية التجارة والتبادل التجاري العالمي. والأدهى من ذلك، أنّ الدخل الذي تخسره دول العالم الثالث (دول الجنوب) بسبب إجراءات الحماية الغربية، يعادل ضعف المبالغ التي تقدَّم لها بشكل قروض ومساعدات.

(٥) وهذا الوضع لن يتغير على المدى القريب، أو لمدة ربع قرن قادم. فهناك ثلاثة متطلبات على الأقل لا بد من توافرها لنجاح عملية إعادة بناء اقتصادات الدول خارج نطاق العالم الغربي، وهي:

(١) مستويات عالية في التعليم، واتفاق وطني على أساليب تنمية الثروة القومية.

(٢) مستويات ومعدلات عالية في التوفير والاستثمار.

(٣) توزيع متوازن نسبياً في توزيع الدخل والثروة.

(*Global Strategy And Economics,* Stanley Morgan. Feb, 1994).

وهذه المتطلبات غير موجودة في دول العالم الثالث الآن، أو على المدى القريب. فالاحتمال الأكبر هو استمرار معدل توسّع الهوة بين الشمال والجنوب.

(٦) أزمات حسب الطلب

إذا كان هذا هو وضع العالم: شعوب محبطة، مجازر، ومجاعات، دول تزداد فقراً، ودول تزداد غنى، فما الذي يستطيع الغرب أن يفعله فعلاً؟ إنّ طلب الإجابة عن هذا السؤال يتضمّن طلباً آخر موجهاً ليس إلى دول العالم المتخلفة فقط، وإنما أيضاً إلى الذات، إلى ضمير النخبة الحاكمة، والمتنفذة، أو أسياد الجنس البشري أنفسهم، وهو محاولة انتزاع

الاعتراف بعدم مسؤولية الغرب الأخلاقية عما يحدث في العالم من مصائب وأزمات. إنها الطبيعة الدونية التي جُبلت عليها شعوب العالم الأخرى وحضاراته، التي تدفع بهم إلى الفقر المستديم، واللجوء إلى العنف، واستساغة ارتكاب المجازر. . . إلخ.

هذه المحاولة مسألة قديمة، ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها، هي أنّ دول العالم التي تتعرض للأزمات الحالية، واقعة في قبضة الامبريالية الغربية، منذ بداية هيمنة الغرب على العالم في القرن السابع عشر حتى يومنا هذا. كل الذي اختلف الآن هو تزايد سرعة وتيرة الأحداث.

فبولندا اختفت من خريطة العالم وعادت إلى الظهور مرتين في سنتي ١٧٧٢ و١٧٩٣، وعدلت حدودها مرتين في سنتي ١٨١٤ و١٩٣٩، خلال قرنين من الزمان، بينما الفترة الزمنية التي تفصل بين انهيار الشيوعية الشرقية في سنة ١٩٨٩، وعودة الشيوعيين إلى الحكم أو إلى النفوذ في سنة ١٩٩٣، هي أربع سنوات فقط. ويمكن اعتبار هذا الإنجاز من مآثر النظام العالمي الجديد.

يمكننا أن نختار أية أزمة من الأزمات التي تشغل الرأي العام العالمي، فسنرى هذه الطبيعة الدورية للأزمات، والتي هي بدورها انعكاس للحقيقة المطلوب التنبه لها، وهي أنّ العالم لم يخرج من قبضة الغرب الامبريالي إلاّ ما ندر، في الحالات التي ليس للغرب فيها مصلحة حيوية دائمة.

خذ الأمثلة التالية على الأزمات في أربع قارات:

المسألة العراقية في الشرق الأوسط، البوسنة والهرسك في شرق أوروبا، كوريا في شرق آسيا، رواندا في أفريقيا، وهايتي في البحر الكاريبي. وإذا افترضنا أنّ هذه الأزمات هي نتاج أوضاع الدول المحبَطة، لماذا لا يحاول الغرب أن يحسم هذه الأزمات خيراً أو شراً؟ ربما لأنه لا يستطيع، وربما أيضاً لأنّ تكرارها يدخل في عداد مصالحه الحيوية الدائمة. لماذا هناك ضجة حول القنبلة النووية الإسلامية (باكستان)؟ والقنبلة النووية الكورية؟ وليس هناك ضجة حول امتلاك إسرائيل الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل؟ إذا كان امتلاك أسلحة نووية في العالم الثالث ضرباً من الجنون، فهل هناك جنون أفضل من جنون؟

(٧) وحتى نتبين الطبيعة الدورية للأزمات واستثمارها من قبل أسياد الجنس البشري، دعونا نتأمل في حالة هايتي، التي تعرضت لتدخل عسكري أميركي. يذكر مارك دانر في مقال له عن التاريخ الحديث لهايتي، الواقعة التالية: في صباح يوم عادي في شهر تموز/ يوليو من سنة ١٩١٥، قامت مجموعة من وجهاء هايتي باقتحام مقر البعثة الفرنسية في

العاصمة بورت - أو - برنس، ودفعوا الوزير المفوض الفرنسي، الذي جاء لاستقبالهم جانباً، وقاموا بتفتيش مقر البعثة حتى عثروا على رئيس جمهورية هايتي الذي كان مختبئاً فيها، شخص يدعى جنرال فيلبروم جيوم سام. فاقتادوه إلى الباحة المرصوفة بالحجارة، وقطعوه إرباً إرباً (*N.Y.R*, Nov. 4, 1993).

وعلى الفور أرسل الدبلوماسي الفرنسي برقية عاجلة إلى وزارة الخارجية الأميركية مبلغاً بهذا الحادث، محذراً من أنّ رعاع هايتي (the mob) سائرون على طريق التمرد. وما أن وصلت البرقية حتى أصدر الرئيس ودرو ويلسن تعليماته إلى الأدميرال وليم بي كبرتون، الذي كانت بارجته تبحر قبالة ساحل هايتي في ذلك الوقت، بالتدخل في هايتي، فقام بدوره بإنزال ٣٣٠ جندياً من المارينز على ساحل هايتي، الذين توجهوا راجلين إلى العاصمة. وقد أعلن في حينه أنّ القصد من هذا الغزو تحقيق هدفين: إعادة الأمن والاستقرار إلى هايتي، وجعل الجيش جيشاً محترفاً لا يتدخل في السياسة، ولتحقيق هذين الهدفين بقي المارينز في هايتي مدة عشرين عاماً.

وبعد ٧٩ سنة، وفي عام ١٩٩٤، تتكرر الأحداث «نفسها»، بأشخاص مختلفين: فهناك غزو أميركي لتحقيق الغرض نفسه الذي وقع من أجله الغزو الأول، ولكن بصيغة جديدة: هذه المرة إعادة دكتاتور «منتخب» إلى الحكم، وهو القس جان برنار أرستيد. لقد تغاضى الغرب عن الإرهاب والظلم الذين حاقا بهايتي بعد تلك الواقعة سنة ١٩١٥، وأغمض عينيه طيلة فترة حكم الدكتاتور «المنتخب» السابق، الطبيب فرانسوا دوفالييه، وعصابات الماكوت التي أشاعت الرعب في هايتي من سنة ١٩٥٧ إلى قبيل سنوات قليلة، ليفتحهما الآن على رئيس مخلوع، يقول عنه أعضاء البرلمان الأميركي إنّه مصاب بلوثة من الجنون، وإن مكانه المناسب في مستشفى للأمراض النفسية.

(٨) ولكن، ماذا عن رواندا؟ لقد قررت الأمم المتحدة سحب قواتها منها لأنها غير قادرة على مساعدة المدنيين بسبب استمرار الحرب الأهلية، وبسبب عدم إمكانية ضمان سلامة قواتها في شهر، لتعود الأمم المتحدة وتسمح للقوات الفرنسية بالتدخل العسكري «لأغراض إنسانية» في الشهر الذي يليه. هذا شيء جميل. ولكن عُرف عن فرنسا تعاونها مع بلجيكا - الدولة المستعمِرة - ولعب قبيلة ضد قبيلة أخرى، طوال فترة الحكم الاستعمارية، وبخاصة رعايتها للدكتاتور الرواندي مايا ريمانا بعد الاستقلال، ومن ثم الانحياز المستمر لقبائل الهوتو.

الغريب، أنّ توقيت التدخل الفرنسي العسكري «الإنساني» جاء بعد فترة انتظار كانت خلالها آلة الحرب الأهلية تلتهم المدنيين العزل. ولم تتحرك فرنسا إلا بعد أن تبيّن أن الغلبة

في هذا الصراع المحزن أصبحت لصالح الجبهة الوطنية الرواندية، التي تمثل أغلب قبائل التوتسي وهوتو الشمال. وبعد كل هذه الحرب والمجازر تعود فرنسا للمطالبة بالعودة إلى اتفاق أروشا، الذي يقسم السلطة بين حكومة الهوتو التي سقطت في الحرب الأهلية، وجبهة التحرير الرواندية، وكأننا عدنا إلى نقطة الصفر.

(٩) أمّا حالة البوسنة والهرسك فيجب أن تجعلنا، نحن الخليجيين، نتوقف طويلاً ونتدبرها بإمعان. فالبوسنة جمهورية شرعية معترف بها دولياً، وعضوة في الأمم المتحدة، قام الغرب بتجريدها من السلاح بحجة منع النزاع بين البوسنيين والصرب والكروات من الانتشار خارج حدود البوسنة، وعدم توسيع الحرب الأهلية، على افتراض أنّ الأمم المتحدة ستقوم بحماية السكان المدنيين في ما يسمى المناطق الآمنة، وهي تجربة مستقاة من كردستان العراق.

ولما لم تستطع الأمم المتحدة حمايتهم، بعد مجازر متصلة لمدة استمرت أكثر من سنتين، قرر الغرب (ممثلاً بحلف الناتو) حماية هذه المناطق على مضض بالغ (البوسنة ليست أرضاً منبسطة كالعراق). وفي تموز/يوليو ١٩٩٤ عاد الغرب ووضع خطة سلام «جديدة للبوسنة، متوعداً ومهدداً البوسنيين إذا رفضوها. وما خطة السلام هذه التي تمنح البوسنيين والكروات مجتمعين ٥١٪ فقط من أراضي البوسنة، إلا الخضوع المخزي لابتزاز الصرب وحلفائهم».

إنّ محصلة هذه الأزمات الدورية هي عدم رغبة، أو عدم قدرة، (أو كلاهما)، أسياد الجنس البشري على حل مشكلات تسببوا هم بشكل رئيسي في خلقها، مما يجعل هذه الأزمات تتخذ نمطاً دائرياً أو دورياً. فهذا النظام العالمي الجديد يقوم أساساً، ليس على حسابات الحرب بين قطبين، وإنما على حسابات إدارة حروب، ونزاعات، وأزمات كثيرة في تسلسل دوري ودائري، كما رأينا. فمشكلات العالم الكبرى هي أزمات حسب الطلب، تحدث بشكل دوري يقارب في دوريته تذبذبات قوى السوق الرأسمالية العمياء، بدون وجود وسيط على المستوى الدولي لحماية المجتمع منها، كما تحمي حكومات الغرب شعوبها.

(١٠) قَبَرَ البعث ثُمّ بُعِثَ حَياً

الأزمة التي أدت إلى حرب الخليج الثانية المتمثلة بالعدوان العراقي على الكويت، هي من هذا النوع من الأزمات حسب الطلب. وإلاّ فكيف يمكن تفسير النهاية «غير الطبيعية» أو غير المنطقية لهذه الحرب؟ ومهما كانت الأسباب التي أدّت إلى هذه النهاية غير المنطقية

لحرب الخليج، التي تمر ذكراها سنوياً، فإنّ محصلتها تُظهر بوضوح أبعاد الخبيصة الأخلاقية للنظام العالمي الجديد: فقد ترك الحلفاء صدّام حسين وحرسه الجمهوري، وتقصدوا الجيش المنسحب المنهزم. فرضوا العقوبات الاقتصادية الصارمة على السكان المدنيين بقصد الإطاحة بصدام حسين، بينما استمروا في معاملته كرئيس شرعي للدولة.

ومرة أخرى نقول، مهما كانت الأسباب التي منعت الحلفاء من مواصلة الحرب للإطاحة بنظام البعث العراقي، فإنّ الاستمرار في معاملة صدام حسين كرئيس شرعي للدولة، منافٍ لجميع المعايير السياسية والأعراف الدولية، التي استقرت في العرف الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كان نظام البعث العراقي معتدياً على دولة مجاورة بدون مسوغ أو سند، وارتكب قادته جرائم حرب ثابتة وموثقة ضد جيرانه، وجرائم ضد الإنسانية ضد شعبه من المدنيين العزّل. وهذان النوعان من الجرائم تنص المواثيق والمعاهدات الدولية على عقوبتهما، وبخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لسنة ١٩٤٩، والبروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧ الذي ينص على اعتبار جريمة حرب:

«وضع السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين هدفاً للاعتداء، والعدوان العشوائي على الأهداف المدنية والسكان المدنيين، مع العلم المسبق بأنّ هذا العدوان يتسبب في خسائر بشرية مفرطة، والدمار للأهداف المدنية». وهذا هو الأساس الذي قامت عليه خطة هيئة الأمم المتحدة لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة، التي أُقرّت في ٢٥ أيار/مايو سنة ١٩٩٣. وهي الخطة التي استفادت من سابقة محاكمات نورمبورغ ١٩٤٥ ضد زعماء النازية (Aryeh Neier, *N.Y.R.* November 4, 1993, p.72).

إنّ الادعاء بأنّ عدم مواصلة الحرب إلى نهايتها المنطقية كان حرصاً على وحدة العراق، هو ادعاء مردود عليه. فقد كان بالإمكان إشراك المعارضة العراقية الممثلة للقوى السياسية العراقية في المرحلة الثانية من الحرب. وكان بإمكان الحلفاء إشراك الدول العربية في دخول بغداد وتحريرها من نظام البعث، وكان بإمكان الحلفاء حماية العراق من خطر التقسيم. ولكن تأملوا في مغزى هذا الحدث لو أنّه تحقق، وهو إرساء مبدأ دولي إنساني جديد: إنّ بإمكان تحالف دولي شرعي التدخل ضد أي نظام حكم يرتكب جرائم حرب ضد جيرانه، ويرتكب جرائم ضد الإنسانية ضد شعبه الأعزل.

(١١) إنّ إدراك قادة الحلفاء (العرب منهم والغربيين) خطورةَ هذا المبدأ وانعكاساته على العلاقات الدولية، كان أحد الدوافع لعدم مواصلة الحرب، ما لم تكن الدوافع الأخرى تتصل بخطأ استراتيجي في الحسابات الإقليمية ارتكبه قادة الحلفاء. إذ إنّ هذا المبدأ القاضي بالتدخل الإنساني يشمل معظم، إن لم يكن جميع، حالات الحروب الأهلية

والأزمات التي تدور رحاها في القارات الأربع من البوسنة إلى إندونيسيا. وهذا المبدأ كفيل بتحويل الدول الامبريالية الغربية إلى هيئات خيرية، وهو ما لا تسمح به عقلية هذه الدول وسعيها إلى حماية مصالحها الخاصة.

ولذلك، بمجرد انتهاء العمليات الحربية، اختفى تماماً موضوع معاقبة المتسببين الحقيقيين في اندلاع الحرب (من قادة نظام البعث في العراق) من وسائل الإعلام. ولم تقم هيئات قضائية، لا على المستوى الدولي، ولا على المستوى المحلي الكويتي، لتوثيق هذه الجرائم وشخصنتها (individualize) بنَسْبها إلى أشخاص معينين، ولم يوضع بالتالي نظام تقديم الأدلة، ولا إجراءات الإدانة، ولا وسائل إحضار المتهمين إلى الجهة التي من المفروض أن تقوم بمحاكمتهم.

وبعد هذا، والأهم، هو أنّ حرب الخليج الثانية تفوق في مضامينها العدوان العراقي على الكويت. فالعراق والكويت بلدان عربيّان ينتميان إلى أمة واحدة، ولكنها أمة غير قادرة على وضع نظام إقليمي يكفل لجميع شعوبها العيش بسلام. إنّها مرة أخرى قضية الأمم الفاشلة المحبَطة، أو بالأحرى، إنّها قضية فشل مشروع الدولة القومية حسب النمط الأوروبي المستند إلى مبادئ الرئيس ويلسن، الذي يجد أصله التاريخي في صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨.

(١٢) الأمم المتحدة: نحو تفكير جديد

في مقال لجيدون جو تليب بعنوان **أمم بلا دول** ("Nations Without State", *Forgein Affairs,* May 1994)، آراء تستحق أن تلقى اهتماماً واسعاً لدى دول العالم الثالث. يعترف فيها المؤلف بأنَّ مشروع الدولة القومية على النمط الغربي، فشل تماماً لأنّه ارتكز على قاعدة واحدة صلبة، وهي بعد الإقليم في تعريف الأمم، أي ضمن الحدود المعترف بها، وأسقط أو أهمل القواعد الأخرى اللينة في تعريف الجماعة الوطنية. فأغلب النزاعات التي نشأت في العالم الثالث، كانت بسبب هذا النقص، لأنّ الأمم لا تتخذ هويتها إلا بإقليم تفرض فيه الدولة سيادتها عليه باستقلال ناجز على الطريقة الأوروبية.

(١٣) ولما كانت أغلب دول العالم الثالث مكوَّنة بشكل طبيعي من شعوب غير متجانسة، أي أنّها تتكوَّن من جماعات أقلية، إثنية ودينية ولغوية مختلفة، فإنّ مطالب هذه الجماعات وولاءاتها المتناقضة، تتبلور في نزاعات تدور حول الحدود أو حق الانفصال، أغلبها لا يستند إلى أساس من الواقع أو الاعتبارات العملية، إنّما إلى الأساطير التاريخية، وطموحات النخب المحلية. وهذا يشمل ادعاء العراق أنّ الكويت جزء منه، ويشمل كذلك

نزاعات البوسنة وكشمير وكردستان، وأغلب النزاعات الأفريقية. هل من حل لهذه النزاعات من دون التعرض للحدود الدولية التي تحرص كل الدول على المحافظة عليها محافظة تامة؟

نعم هناك القواعد أو الحلول اللينة لأزمات النظام الدولي المكوَّن من الدول الإقليمية أو (terrotorial states)، وهذه القواعد تقتضي إعادة تركيب هذا النظام على المستويين الدستوري المحلي، والدبلوماسي العالمي. ويذكر جوتليب عدة حلول لينة، منها:

إقامة المساحات والمناطق الوظيفية، عبر الحدود كحرية التنقل للأفراد، وحرية التنقل للبضائع في مناطق التجارة الحرة. وهذه لا تتطلب تعديل الحدود، وإنّما التخفيف من قيود الحركة بين الدول.

إقامة الأوطان التاريخية، كالاعتراف بانتماء أقليات معيّنة للوطن التاريخي عبر الحدود بين بلدين أو أكثر، ولا يتطلب هذا تعديل الحدود أيضاً. إنه مجرد اعتراف دولي بالانتماء الثقافي أو الديني لشعوب مختلفة إلى هذا الوطن الذي لا يرقى إلى صفة الدولة. ووعد بلفور كان المقصود به إقامة وطن قومي لليهود، وليس إعطاءهم دولة بإقليم. وما كان قيام إسرائيل ممكناً لولا تواطؤ بعض الحكام العرب مع إدارة الانتداب البريطاني والغرب.

إعطاء صفة الأمة لجماعات وطنية من دون أن يكون لها دولة، أو من دون الاشتراط أن يكون لها دولة بإقليم. منظمة التحرير الفلسطينية تمتعت بجميع امتيازات الأمة (أو الشعب)، من دون أن تكون لها دولة في هذا النظام الدولي المقترح. من الممكن إعطاء صفة الأمة بكل الامتيازات التي يضفيها عليها الاعتراف الدولي من دون الحاجة إلى ممارسة السيادة على أقاليم محددة، كالأقاليم الأوروبية التي أُعطيت هذه الصفة بموجب معاهدة ماسترخت.

التميز بين الهوية الوطنية والحقوق الوطنية، فالانتماء إلى قومية معينة هو حق للأفراد في مناطق وأقاليم مختلفة، بينما حقوق المواطنة خاصة بالانتماء إلى قومية في إقليم محدد. فالسماح لأبناء القومية الواحدة في الأقاليم المختلفة بالتعبير عن الانتماء إلى دولة أخرى يشكلون فيها الأغلبية في الوقت نفسه، لا يُكسب هؤلاء الأفراد حقوق المواطنة في البلد الآخر، ولا يعطي دولة الأغلبية حق التدخل في الدول الأخرى بحجة حماية أبناء قوميتهم، ومن دون أن يكسب هؤلاء الأفراد حق الحصول على جنسيات مزدوجة (dual nationality). فالانتماء البريطاني لا يعطي للأشخاص حقوق المواطنة في إنكلترا مثلاً.

اتحاد الشعوب واتحاد الدول: إنّ قيام اتحادات لينة بين الشعوب التي تفصلها الحدود الدولية، هي طريقة مثلى لتجنب النزاعات العبثية الدورية على الحدود، أو على أشبار أو

أمتار من الأرض. وهذا الاتحاد يقوم على الأشخاص وليس على الأقاليم، بينما تُترك الحدود الدولية القائمة على حالها. فتوحُّد أبناء الخليج العربي مثلاً لا يتطلب أن تتنازل دولة عن سيادتها، وإنّما مجرد الاعتراف الدولي بوجود هذه الوحدة، التي يمكن التعبير عنها من خلال قنوات تواصل شعبية، تكفل التخفيف من حدة الصراعات والأزمات التي يمكن أن تقوم بينها.

(١٤) وختاماً، فإنّ الاستسلام للخبيصة الأخلاقية للنظام العالمي الجديد، معناه بقاء أمم الأرض في هذه الدائرة المغلقة التي تحكم العلاقات بين الدول الإقليمية، والتي تقودها إلى اللجوء للعنف المسلح لحل نزاعاتها، والتي تؤدي بدورها إلى قيام أزمات دورية ومستديمة. وللخروج من هذه الدائرة المغلقة، لعالم تسكنه أمم محبَطة، بسبب فشل أعظم مشروع عالمي ابتكرته أوروبا، المسمى «الدولة القومية»، لا بد من أن يتحسس العالم خارج الغرب (أو دول الجنوب) طريقه للخروج من أسر هذه الخبيصة، ومن أتون هذه الحروب، والنزاعات، والأزمات العبثية. إنّ ازدهار الأصوليّات الدينية والقومية، أو الحرب الباردة الجديدة، حسب تعبير مارك يرجنز ماير (California U.P, 1994)، معناه في النهاية إحكام هذه الدائرة المغلقة إلى الأبد.

إنّ من مصلحة الغرب أن يقدِّم العون لهذه الحلول التي اقترحها جوتليب، أو أية حلول لينة أخرى، بأمانة ونزاهة. إنّ اتّباع المصالح القومية الأنانية إلى نهايتها، قمين بتدمير العالم وبيئته الطبيعية والاجتماعية. ولكن، إذا كانت هناك حكومات تتدخل في دول الغرب لحماية مجتمعاتها من جشع أسياد، فمن الذي سيحمي دول الجنوب المستباحة من جشع أسياد الجنس الآخر، الجنس البشري على مستوى العالم كله؟ ليس أمامنا إلاّ أن نتذكّر مع إسحاق برلين أن حسرة أمانويل كانت: «من هذا الخشب المعوج الذي صُنع منه الإنسان، لا يمكن بناء شيء مستقيم تماماً». أم هي القضية الأزلية التي وقف أمامها شيخنا الجليل عبد الرحمن الكواكبي متسائلاً: كيف يستقيم الظل والعود أعوج؟

ملحق رقم (١)

حالات التدخل الأميركي في حوض البحر الكاريبي في القرن العشرين:

* ١٩٩٤ هايتي، الغزو بقصد إعادة الرئيس المخلوع أرستيد.
* ١٩٨٩ بناما، الغزو بقصد إسقاط نظام حكم نورييغا.
* ١٩٨٣ غرينادا، الغزو بقصد الإطاحة بحكومة المجلس الثوري العسكري.
* ١٩٨١ - ١٩٩٠ نيكاراغوا، دعم أميركي لعصابات الكونترا بقصد إسقاط حكومة الساندانيستا.
* ١٩٦٥ الغزو الأميركي لجمهورية الدومينيكان لمنع الرئيس خوان بوش من الوصول إلى الحكم.
* ١٩٦١ خليج الخنازير، لمحاولة الإطاحة بحكم فيدل كاسترو.
* ١٩٥٤ غواتيمالا، للإطاحة بحكومة جاكوبو أربنز اليسارية.
* ١٩٣٣ - ١٩٥٢ نيكاراغوا، الاحتلال الأميركي.
* ١٩١٦ - ١٩٢٤ جمهورية الدومينيكان، الاحتلال الأميركي.
* ١٩١٥ - ١٩٣٤ هايتي، الاحتلال الأميركي.
* ١٩١٢ - ١٩٢٤ نيكاراغوا، الاحتلال الأميركي.
* ١٩٠٦ - ١٩٠٩ كوبا، الاحتلال الأميركي.
* ١٩٠٢ بناما، الدعم الأميركي للانفصال عن جمهورية كولومبيا، واحتلال منطقة القناة.
* ١٩٠٢ - ١٨٩٨ كوبا، الاحتلال الأميركي.

ملاحظة: ١٤ تدخلاً أميركياً عسكرياً في ٩٤ سنة، أي ما يعادل تدخلاً أميركياً في إحدى دول الكاريبي كل ٦ سنوات ونصف السنة.

المصدر: *The Guardian*, Saturday, September 10, 1994.

توسيع حلف الناتو هل له ما يبرره؟

(١) ليس هناك قارة قُسمت وأعيد تقسيمها أكثر من مرة، مثل قارة أوروبا. وليس هناك قارة انعكست حالة التقسيم «وعدم الاستقرار السياسي» فيها على العالم كله مثل قارة أوروبا. ولذلك يعنينا، بخاصة نحن - أبناء الشرق الأوسط وشرق المتوسط - أن نتأكد من ادعاءات الأوروبيين أن توسيع حلف الناتو سيؤدي إلى تدعيم حالة الاستقرار السياسي في أوروبا. وأنا أزعم أن توسيع حلف الناتو، خلافاً لظاهر الأشياء، يمكن أن يتحول إلى مأزق لراسمي السياسة الغربية. فهو (أ) يمثل استمراراً للوصاية الأميركية التي من دونها يصعب على دول الناتو الوصول إلى قرارات حاسمة. وهو (ب) يمثل تفضيلاً لخيار الحرب واحتمال قيام الحرب، مقابل خيار السلم والازدهار السلمي عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (.O.E.C.D). وهو (ج) هدر للموارد من دون مبرر واضح، وإنما هو تنفيع للشركات متعددة الجنسيات العاملة في ميدان الصناعات العسكرية، والتقنيات العليا الموجهة للميدان العسكري. هذه العناصر الثلاثة مجتمعة تجعل من توسيع حلف الناتو استمراراً لعقلية السيطرة على العالم من خلال تكوين قوى إقليمية تلعب دور الشرطي للحفاظ على هيمنة الغرب على العالم.

(٢) فقد كان واضحاً في كل مراحل الجدال الدائر حول توسيع حلف الناتو إلى الشمال نحو دول البلطيق، وإلى الشرق نحو بولندا وهنغاريا وتشيكيا، أن الولايات المتحدة ما زالت تلعب الدور الأساسي المحرك في الحلف. وهذا يتم بموافقة دول الحلف في أوروبا الغربية، لعدة اعتبارات أهمها التالي:

أ - إن دول حلف الناتو ما زالت غير قادرة على الاتفاق على استراتيجيات مشتركة بسبب الخلافات التقليدية بينها.

ب - إن دول الحلف لا تملك الموارد اللوجستية للتحرك على مستوى إقليمي مشترك من دون دعم الآلة العسكرية للولايات المتحدة.

ج - إن أية تكاليف إضافية تترتب على مهمات على مستوى إقليمي أو عالمي خارج أوروبا، هي خارج قدرة هذه الدول المالية، من دون دعم مالي أميركي.

كل هذه العناصر الثلاثة للمأزق الأوروبي، كانت ولا تزال موجودة في الطريقة التي تعاملت بها دول الناتو مع الأزمة البوسنية. فقد بقيت دول حلف الناتو الرئيسية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) مترددة وغير قادرة على اتخاذ قرار مناسب للتدخل. ولم تتوصل إلى قرار إلا بعد أن قررت الولايات المتحدة التدخل بطريقتها الخاصة، بفرض اتفاق دايتون على

جميع الأطراف المتنازعة. ولكن التدخل الأميركي محكوم بفترة زمنية محدودة. ولا يعلم أحد مصير البوسنة واتفاق دايتون بعد أن تنسحب الولايات المتحدة.

(٣) إن توسيع حلف الناتو ينطوي على تفضيل خيار الحرب، أو احتمال قيام النزاعات المسلحة على خيار النمو الاقتصادي والتجاري السلمي، من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية التي هُمش دورها إلى حد كبير لصالح منظمة حلف الناتو. وسبب هذا التفضيل هو استمرار سياسات التسليح التي تضغط الشركات متعددة الجنسيات في اتجاه تبنيها. فتوسيع الناتو معناه توسيع مجهودات التسليح وتحديث الأجهزة والعتاد وتقنيات التنظيم العسكري والمساند. وهذه الجهود عالية الكلفة، مما حدا بالولايات المتحدة إلى قصر توسيع الناتو على ثلاث دول فقط. وليس هناك اتفاق في الوقت الحاضر على كيفية تقسيم الأعباء المالية الإضافية بين دول الناتو. ويبدو أن جهود التسليح وتحديث جيوش شرق أوروبا، ليس الهدف منها ردع سلوك عدائي من قبل روسيا الاتحادية فقط، وإنما، وهذا هو الأهم، رسم دور محدد لروسيا في مجالها الإقليمي، ولكن خارج أوروبا. أي أن توسيع الناتو، والقبول الضمني لروسيا بهذا التوسيع، معناهما أن مهمة الحفاظ على الأمن في أوروبا بأكملها، في ما عدا منطقة البلقان ودول البلطيق، أصبحت محصورة في منظمة حلف الناتو.

(٤) هذه الخطوة في توسيع حلف الناتو هي إذاً، امتداد لعقلية خلق شرطة إقليمية للحفاظ على الأمن ضمن خطة امبريالية على نطاق العالم. فالمطلوب من حلف الناتو أن يتحول إلى شرطي إقليمي في أوروبا، يمنع النزاعات الداخلية في القارة، وقادر على المساهمة في قوات تدخل سريع، بطريقة مماثلة للتدخل الذي حصل في حرب الخليج الثانية. وكذلك روسيا، بحسب الاتفاقات المعلنة والسرية، سوف يكون مطلوباً منها الحفاظ على التوازن الإقليمي في منطقتها الجيوسياسية، والحفاظ على التوازن الإقليمي في البلقان بالاشتراك مع حلف الناتو.

وفي شرق آسيا، يجري إعداد دور مماثل للصين يوازنه دور اليابان، واستمرار الوجود الأميركي في منطقة المحيط الهادئ. بينما تحتكر الولايات المتحدة مهمة حفظ الأمن في منطقتي الخليج والأميركيتين. وتمنح الولايات المتحدة دوراً استراتيجياً بارزاً لإسرائيل بالاشتراك معها، ومع الحكام المحليين، في استمرار شل قدرة الدول العربية المشرقية على المناورة السياسية.

(٥) إن عناصر السياسة الاستراتيجية المبنية على خلق شرطة إقليمية تعمل ضمن خطة امبريالية محددة، يمكن ألاّ تتوافر على المدى المتوسط، مما ينذر بأن يتحول توسيع حلف

الناتو إلى مأزق سياسي شبيه بالمأزق الذي مثلته الأزمة البوسنية. فمن المحتمل جداً ألاّ تستجيب بعض القوى الإقليمية للقبول بالدور المرسوم لها في الخطة، كأن تصر الصين على ضم تايوان بالقوة، أو أن تظهر قوى إقليمية جديدة مزودة بأسلحة نووية أو كيماوية. إن خطر حدوث انحسار اقتصادي إقليمي في بعض بقاع العالم سوف يلقي أعباء إضافية على الولايات المتحدة، تجعلها تطالب دول الحلف بمزيد من المساهمة المالية والعسكرية، وهي كما ذكرنا غير مستعدة لها خارج نطاق أوروبا.

إن فرضية بول كنيدي المعروفة عن القوى العظمى: «كلما زادت التزامات القوى العظمى واتسع مجال نفوذها، كلما ازدادت احتمالات اضمحلالها مقابل القوى العظمى الأخرى، كما كانت الحال مع الامبراطورية البريطانية»، سوف تضع الولايات المتحدة أمام خيارات صعبة. ولا أعتقد أن الأوروبيين سوف يكونون مستعدين لمساعدة الولايات المتحدة كثيراً، وخصوصاً إذا كانت هذه المساعدة مطلوبة خارج أوروبا، إلا في حالة الشرق الأوسط وشرق المتوسط.

فالحالة الوحيدة التي تجعل دول حلف الناتو مستعدة للتدخل، وحتى للمنافسة مع الولايات المتحدة، هي منطقتنا العربية. ولذلك، نحن معنيون بعدة طرق بتوسيع حلف الناتو، وبالتالي فنحن مطالَبون بأن ندرس الأبعاد الحقيقية لهذا التوسيع في إطار علاقاتنا الخاصة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة. وحتى الآن، لم تنجح الدول العربية في استثمار هذه العلاقات الخاصة، ولا في استثمار امتلاكها للسلعة الاستراتيجية التي سيبقى الغرب بأمس الحاجة إليها، لفترة طويلة.

لماذا يجب ألاّ يحقق حلف الناتو أهدافه في البلقان؟

«بينما المواطن في الغرب يسعى للاستحواذ على المزيد، فإن غريزتنا الأساسية (في الشرق) هي المحافظة على ما نملك».

جورجي ماركوف، الحقيقة التي قتلت، ١٩٨١

(١) إنه لمؤسف تهالك العرب على تأييد تدخل حلف الناتو في كوسوفو وحربه الجوية على يوغوسلافيا، من دون أن يدركوا خطورة ما يفعله الناتو الآن في البلقان، على الأوضاع المستقبلية في منطقة شرق المتوسط. وإذا كان حكام العرب تنقصهم مصلحة، أو قلة دراية، تمنعهم من معارضة تحويل حلف الناتو إلى قوة هجومية ضاربة، فإن من حق عامة

العرب أن تطّلع على حقائق الأمور في سياقها التاريخي، حتى لا تستغفلها آلة الدعاية الغربية الهائلة، في التمويه على الأهداف الحقيقية العدوانية لحلف الناتو.

وقد وُجد من بين حسني النية من العرب مَن يصدق فعلاً ادعاء الناتو أنه جاء ليدافع عن مسلمي كوسوفو، وليمنع عنهم حملة التطهير العرقي التي يقوم بها صرب يوغوسلافيا. ويمكن أن يُعذر هؤلاء بسبب سذاجتهم أو حجب الحقائق عنهم، ولكن ما عذر المطّلعين سياسياً من «الليبراليين» واليساريين العرب عندما يسارعون إلى إعلان تأييدهم لمهزلة تمثل الآن في البلقان، والتي يمكن أن يُعاد تمثيلها في أكثر من مكان من العالم العربي؟ أقول يُعاد تمثيلها، لأنه سبق للغرب أن مثلها في فلسطين: بأن أيّد وموّل وغضّ النظر عن سياسة تطهير عرقي وإبادة جماعية تعرض لها العرب الفلسطينيون على أيدي الصهاينة. فمأساة فلسطين وولادة الناتو «توأمان سياميان».

ثم ألا يتوقف هؤلاء العرب وبقية شعوب الجنوب ليتساءلوا: أليس لأغلب دول حلف الناتو ذاتها تاريخ عريق في سياسات التطهير العرقي، مارستها ضد العديد من شعوب الأرض، في مختلف أرجاء العالم؟ وما سياسات التطهير العرقي الحالية والجرائم ضد الإنسانية وحملات الإبادة الجماعية التي مورست مع نهاية القرن العشرين، إلا مساهمات تصب في المجرى العام لما أجاد الغرب تنفيذه وعقلنته. فالعالم يعرف حملة التطهير العرقي التي قادها المهاجرون الأوروبيون إلى أميركا الشمالية، والتي استمرت طيلة قرنين من الزمن، ضد السكان الأصليين، كما يعرف حملات الإبادة والاضطهاد العرقيين التي مارسها الإسبان ضد السكان الأصليين في المكسيك والبرازيل. أما قبائل السكان الأصليين في جزر البحر الكاريبي، فقد أُبيدت عن بكرة أبيها. وما السياسات العنصرية والتعصب العرقي والإثني ضد الأجانب، إلاّ جزء من التركيب المؤسسي لأغلب الدول الغربية في الوقت الحاضر، بالرغم من وجود تشريعات تُحرِّمها.

لكننا لا نتحدث عن كل هذا. نحن نتحدث عن حروب أهلية، وحروب دينية طائفية، وحروب قبلية، وتطهير عرقي يحدث الآن في مختلف أرجاء العالم، وليس في كوسوفو فقط. وفي كل هذه، نجد، إن دققنا، ضلعاً للغرب: سنجد للغرب تراثاً عميقاً في كل حرب أهلية، وبصمة أكيدة في كل حرب قبلية، وعود ثقاب يشعل فتيل كل حرب طائفية. أما التطهير العرقي فللغرب اليد الطولى فيه، مارسه بشكل عقلاني منظّم: استثمره في أبشع صوره، في أسواق العبودية وأسواق النخاسة ليُغذي به أتُون عجلة اقتصاده الرأسمالي في المستعمرات.

(٢) خرافة مبدأ القوة الغامرة غير المتناسبة

هنا، نحن أمام هذا السؤال الحاسم: مَن الذي يُقرر أن التدخل في شؤون الدول ذات السيادة أصبح ضرورياً؟ وما المعايير التي تنظم هذا التدخل؟ هناك على الأقل ثلاث وعشرون منطقة في أرجاء العالم مرشحة للانفجار في شكل من أشكال النزاع المحلي - الأهلي، أو الإقليمي أو العالمي، في أي وقت (انظر الجدول التفصيلي المرفق).

ولا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيل الخلفيات التاريخية للنزاع في هذه المناطق. ولكن الحاصل الآن، أن تدخلات حلف الناتو، بقيادة الولايات المتحدة، تحدث حسب أهواء أسياد العالم (حسب تعبير آدم سميث): أي النخبة الحاكمة في الغرب، وحسب تداعيات الأحداث («ويلي نيلي» حسب التعبير الأميركي).

هناك، من دون شك، خطط مبيتة لكل منطقة، حسب ما هو مذكور ضمناً في المعلومات التي ينطوي عليها الجدول المرفق، ولكن توقيت تفجير الوضع في كل حالة لا يخضع لاعتبار موضوعي، ولا يلتزم بمعيار معين: مرة باللجوء إلى تدويل التدخل من خلال الأمم المتحدة، ومرة عن طريق حلف الناتو إذا لم يتوفر الغطاء الدولي (كما حصل في يوغوسلافيا)، ومرة ثالثة باللجوء إلى العمل الفردي أو الثنائي (كما في حالة فرض حظر الطيران على العراق)، ومرة رابعة بتحويل القوات المسلحة الغربية إلى مؤسسات «خيرية» تُعنى باللاجئين والمهجرين، كما في حالة الصومال وكوسوفو.

تدخلات دول حلف الأطلسي (الناتو) في أرجاء العالم الفعلية أو المحتملة أو المستمرة

الدولة والقارة	درجة التدخل	الدولة/ الدول الأطلسية المتورطة	نوع الصراع	عدد الضحايا	وتيرة النشاط التنصيري
* أوروبا:					
١- البوسنة	عالية	الولايات المتحدة/ كل (أ)	تطهير عرقي (ب)	٢٠٠,٠٠٠ (ج)	متوسطة (د)
٢- تركيا	عالية	الولايات المتحدة/ ألمانيا	إثني/ انفصالي	٣٧,٠٠٠ على الأقل	لا يوجد
٣- شمال إيرلندا	عالية	اليونان/ كل/ السويد	طائفي/ انفصالي	٣,٢٠٠ على الأقل	لا يوجد
٤- الشيشان	محدودة	بريطانيا/ الولايات المتحدة + إيرلندا	ديني/ انفصالي	٤٠,٠٠٠ على الأقل	لا يوجد
٥- كوسوفو	عالية	الولايات المتحدة/ بريطانيا	تطهير عرقي	غير معروف حتى الآن	محدودة حتى الآن
٦- ناغورني/ كاراباخ	متوسطة	الولايات المتحدة الأميركية/ فرنسا	إثني/ انفصالي	٣٥,٠٠٠	لا يوجد
* آسيا					
٧- إندونيسيا	متوسطة	الولايات المتحدة/ البرتغال بريطانيا	إثني/ انفصالي	٢٠٠,٠٠٠	عالية
٨- التيبت	محدودة	الولايات المتحدة/ الدول الاسكندنافية	ديني/ انفصالي	مليون ضحية	لا يوجد
٩- سريلانكا	متوسطة	الولايات المتحدة/ بريطانيا	ديني/ انفصالي	٥٦,٠٠٠	متوسطة

(تابع) تدخلات دول حلف الأطلسي (الناتو) في أرجاء العالم الفعلية أو المحتملة أو المستمرة

الدولة والقارة	درجة التدخل	الدولة/ الدول الأطلسية المتورطة	نوع الصراع	عدد الضحايا	وتيرة النشاط التنصيري
١٠- كشمير	محدوْدة	الولايات المتحدة/ بريطانيا	ديني/ انفصالي	٢٥,٠٠٠	لا يوجد
١١- فلسطين	عالية	الولايات المتحدة/ كل	ديني/ عرقي	غير معروف على وجه الدقة	محدودة
١٢- العراق	عالية	الولايات المتحدة/ بريطانيا فرنسا/ كل	طائفي/ إثني/ قبلي	غير معروف على وجه الدقة	محدودة
❋ أفريقيا					
١٣- أنغولا	محدودة	الولايات المتحدة/ البرتغال	قبلي	مليون ضحية	عاليه
١٤- أريتريا	متوسطة	الولايات المتحدة/ إيطاليا	قبلي/ ديني	١٠,٠٠٠ حتى الآن	متوسطة
١٥- الجزائر	متوسطة	فرنسا / الولايات المتحدة	قبلي/ إثني	٨٠,٠٠٠ (تقدير)	لا يوجد
١٦- السودان	متوسطة	الولايات المتحدة/ كل	ديني/ قبلي/ إثني	١,٩٠٠,٠٠٠	عالية
١٧- سيراليون	متوسطة	بريطانيا/ الولايات المتحدة	حرب أهلية	٣,٠٠٠	عالية
١٨- الصومال	عالية	الولايات المتحدة/ إيطاليا	قبلي + حرب أهلية	٣٠٠,٠٠٠	متوسطة
١٩- رواندا/ بوروندي	متوسطة	الولايات المتحدة/ فرنسا/ بلجيكا/ بريطانيا	قبلي/ حرب أهلية	١,٠٠٠,٠٠٠ (تقدير)	عالية
٢٠- ليبيريا	متوسطة	الولايات المتحدة/ بريطانيا	إثني/ حرب أهلية	٢٥٠,٠٠٠	لا يوجد

(تابع) تدخلات دول حلف الأطلسي (الناتو) في أرجاء العالم الفعلية أو المحتملة أو المستمرة

الدولة والقارة	درجة التدخل	الدولة/ الدول الأطلسية المتورطة	نوع الصراع	عدد الضحايا	وتيرة النشاط التنصيري
٢١- الكونغو	متوسطة	الولايات المتحدة/ فرنسا/ بلجيكا/ بريطانيا	إثني/ حرب أهلية	١٠,٠٠٠	متوسطة
* البحر الكاريبي					
٢٢- هايتي	عالية	الولايات المتحدة	حرب أهلية	١٠٠	لا يوجد
٢٣- المكسيك	محدودة	الولايات المتحدة	صراع مدني/إثني	غير معروف على وجه الدقة	غير موثق
٢٤- البرازيل	محدودة	كل	صراع مدني/إثني	غير معروف على وجه الدقة	غير موثق

المصدر:

١- *National Journal*

٢- *Time Magazine*, April 19. 1999.

٣- مصادر المؤلف الخاصة

ملاحظات على الجدول

أ) كل = كل دول حلف الناتو بدرجات متفاوتة.

ب) تصنيف أنواع الصراع ليست قطعية، وإنما استندت إلى العامل الحيوي المميز أو المحرك للصراع.

ج) عدد الضحايا تقديرات من مصادر دولية مختلفة.

د) وتيرة النشاط التنصيري أخذت على أساس نشاط المنظمات الخيرية التبشيرية في مناطق النزاع، وليس على أساس أعداد الذين يتحولون عن ديانتهم الأصلية.

أما العقيدة الاستراتيجية التي يتم على أساسها التدخل في هذه الدول، فهي مبدأ القوة الغامرة غير المتناسبة، والاعتماد على أساليب الحرب عن بعد من دون الحاجة إلى تقديم خسائر بشرية، والمرونة في تسيير التدخل حسب نتائج استفتاءات الرأي العام، والتعلل إما بحماية حقوق الإنسان أو نشر الديموقراطية والتسامح في العالم. وهذه العقيدة الاستراتيجية يمكن اعتبارها باختصار مبدأ الرئيس كلينتون (Clinton Doctrine).

(٣) هناك قاسم مشترك بين مبدأ الرئيس كلينتون والليبرالية الغربية المعولمة، وهو أن قادة الغرب الليبراليين من دعاة الطريق الثالث، من أمثال كلينتون وبلير وشرويدر، يريدون أن يثبتوا أن الليبراليين قادرون أيضاً على إذكاء الحروب وإخمادها، كما يفعل المحافظون والجمهوريون. ولكن الفارق بين ليبراليي الطريق الثالث والمحافظين في الغرب، هو أن الأخيرين يؤمنون بأنهم أصحاب رسالة تاريخية عنصرية، لإثبات تفوق الغرب على العالم، ونشر رسالته التمدينية للشعوب الأخرى. أما الليبراليون فهم شعبويون انتهازيون يستطيعون أن يتقمصوا الشخصية والمبررات المناسبة في أي وقت.

وقد طغت هذه الرغبة على توني بلير للظهور بمظهر القائد الحربي حتى وصلت إلى درجة هزلية. فمع أن بلير اكتفى بإرسال ثماني طائرات تورنادو فقط للمساهمة في قصف العراق أثناء عملية ثعلب الصحراء، إلا أنه عندما طلب منه الرئيس كلينتون إعلان بدء العملية، أصرّ على النزول إلى سرداب مركز القيادة المحصن ضد الحرب النووية (nuclear bunker) ليفعل ذلك، وكأنه في قرارة نفسه يريد أن ينافس شخصية البارونة مارغريت تاتشر بطلة تحرير جزر الفوكلاند (وقد استحق أخيراً لقب «صقر الأطلسي» على دوره التحريضي في حرب البلقان).

أما أسلوب القوة الغامرة غير المتناسبة، فقد طُور في منطقتنا العربية، شأنه شأن أغلب أساليب الحرب الغربية المعاصرة وأسلحتها، منذ سنة ١٩٤٩ وحتى يومنا هذا. فقد استعمل الجنرال كولن باول وقادة البنتاغون هذا الأسلوب في مهاجمة العراق وتحرير الكويت. فعندما حشدت دول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، القوة الهائلة المكونة من أكثر من نصف مليون جندي مدعومين بأكثر من ٦٠٠ طائرة وعدة آلاف قطعة من الدروع والمدفعية الثقيلة المتفوقة تقنياً، كانوا يعلمون أن القوة العسكرية العراقية الموجودة في مسرح العمليات، لم تتجاوز المائة والخمسين ألفاً من الأفراد، وبسلاح رديء التقنية وسيئ الصيانة.

وقد مُهد للهجوم بهذه القوة الغامرة غير المتناسبة بقصف جوي مكثف لمدة شهر كامل. ولعبت هذه القوة، بالإضافة للقصف الجوي المكثّف، وعجز العراقيين عن مقاومته

أو اعتراضه، دوراً نفسياً مؤثراً في تحطيم معنويات الجنود العراقيين، بحيث كان القادة العسكريون الأميركان واثقين من المعلومات الاستخبارية الميدانية بأن العراقيين سوف لن يقاتلوا عندما يبدأ الهجوم البري. ومع ذلك، كانت التقديرات التي يعلنها البنتاغون عن قوة العراق العسكرية مبالَغاً فيها بشكل مقصود، وذلك حتى يتم تبرير حشد هذه القوة الغامرة غير المتناسبة، وحتى يمكن الحصول على تمويل محلي لتغطية تكاليف هذا الحشد، الذي لم يكن له مبرر واقعي.

ولكن أسلوب القوة الغامرة غير المتناسبة، كان له مبرر تكتيكي، وهو تجنب تكبد خسائر بشرية. والمتابع للنزاعات الدولية المسلحة لن يستغرب هذه العقلية في الدخول في مختلف النزاعات، وتأجيج الصراع في كل أرجاء العالم، مع اشتراط عدم التعرض لخسائر بشرية في صفوفها. هذه العقلية مدفوعة بالخوف من تأليب الرأي العام على القيادة السياسية، وبضمان عدم تكون رأي عام ضد التدخلات التي لا ينتفع منها عملياً إلا الشركات متعددة الجنسيات. فالليبراليون شعبويون بالضرورة، ومنافقون بالضرورة. وهذه العقلية لا تحترم الأرواح البشرية، كما تريدنا أن نعتقد، لأنها لا تتردد أبداً في تقبل الخسائر الجانبية (colinear damage) بين المدنيين، بشرط أن تقع في صفوف الخصم.

(٤) إنهم يكذبون باستمرار

لنراجع معاً تسلسل الأحداث في منطقة البلقان منذ سنة ١٩٨٩، مركّزين على نقاط التحول الرئيسية. ففي تلك السنة ألغى رئيس يوغوسلافيا سلوبودان ميلوسيفيتش الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به كوسوفو في عهد الجمهورية اليوغوسلافية الاتحادية، ولكن الغرب لم يحرك ساكناً. وهذا ما شجع ميلوسيفيتش والمتعصبين الصرب من أتباعه على التدخل في البوسنة. وقد تواطأ صرب البوسنة مع ميلوسيفيتش ومع الكروات على منع البوسنة التي يشكل فيها المسلمون غالبية سكانها، من تحقيق الاستقلال الناجز. فبدأ الصراع الدامي في البوسنة منذ سنة ١٩٩٢، ولكن حلف الناتو انتظر خمس سنوات، حتى ١٩٩٧ ليتحرك فعلياً، لا لضمان استقلال البوسنة الموحدة، وإنما لتثبيت تجزئة البوسنة حسب اتفاق دايتون (كما ثبّت قرار حظر الطيران تجزئة العراق من قبل).

وكان الغرب قد بيّت خطة تمزيق يوغوسلافيا الاتحادية بالتعاون مع ميلوسيفيتش، الذي حفظ للصرب كفة القوة غير المتعادلة في البلقان. ولذلك يجب أن نعتبر ميلوسيفيتش مثلما يجب أن نعتبر صدام حسين، ومثلما يجب أن نعتبر سوهارتو وموبوتو وأغلب طغاة العالم، مخالب لحلف الناتو: تقلَّم في الوقت المناسب، وتُترك على سجيتها وبطشها الدموي إذا اقتضت الحاجة، أو مصالح الغرب الآنية. وهكذا سارعت ألمانيا ثم بقية دول حلف الناتو

إلى الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا في لحظة إعلانه، في الوقت الذي كان الأميركان والبريطانيون يوفدون الخبراء والمستشارين إلى ألبانيا لتهيئتها كنقطة انطلاق لمخططاتهم في البلقان منذ سنة ١٩٩٤.

أما في سنة ١٩٩٥، وبالتحديد في آب/أغسطس من تلك السنة، فقد قامت كرواتيا بأكبر عملية تطهير عرقي في البلقان حتى ذلك التاريخ. طردت أكثر من ١٥٠ ألفاً من الصرب من مواطنهم لأكثر من خمسمائة سنة في منطقة الكرايينا، في أربعة أيام فقط. قامت كرواتيا بحملة التطهير العرقي هذه تحت إشراف إدارة الرئيس الأميركي كلينتون، وبتشجيع من وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، وبإدارة ضباط أميركان متقاعدين. ويعلق كرواتهامر في مجلة **تايم** على هذه الحملة، بأنها حدثت: «بلا احتجاج، وبلا عقوبات، وبلا قصف جوي، وبلا نقمة»، لا من الولايات المتحدة، ولا من حلف الناتو، ولا من الاتحاد الأوروبي، ولا من منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، ولا من الأمم المتحدة.

وفي بداية سنة ١٩٩٦، ظهر جيش تحرير كوسوفو (KLA) إلى الوجود بمساندة فعالة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA). ولا يضايق هذه الوكالة أبداً كون جيش تحرير كوسوفو يضم في صفوفه عتاة المجرمين، والنصابين، ومهربي المخدرات. فقد درجت هذه الوكالة على تكوين جيوش من هذا النوع. ثم تزعم أنها مكونة من المقاتلين من أجل الحرية (في حالة نيكاراغوا، والذين كانوا يتخذون من ولاية أركنساو قاعدتهم الرئيسية لتهريب الكوكايين إلى الولايات المتحدة، وذلك عندما كان الرئيس كلينتون حاكماً لهذه الولاية، التي ينحدر منها الجنرال وسلي كلارك الذي شغل منصب القائد الأعلى لحلف الناتو)، أو تزعم أنهم من المجاهدين (في حالة أفغانستان)، أو تزعم أنهم قوات معارضة شرعية (في حالة العراق)، التي يرأسها فعلياً السفير الأميركي ريتشارد دوني، والذي يتزلف له ويتملق «قادة» عراق ما بعد صدام.

هذا هو الأسلوب الذي تتعامل به دول حلف الناتو مع الأحداث: فلا تثريب عليك إذا كنت من جماعتنا. وهذه هي المعاملة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل، وهي الخبيرة في فن التطهير العرقي، وهاجس تكوين دولة ذات هوية إسلامية في البلقان يؤرقها. إسرائيل هذه ترسل المساعدات لمهجري كوسوفو، في الوقت الذي تعتبر، وتعتبر معها دول حلف الناتو بكل وقاحة، وكأن ملايين اللاجئين الفلسطينيين غير موجودين منذ خمسين سنة على بعد عدة كيلومترات من حدود إسرائيل غير الشرعية والتي أدانتها قرارات الأمم المتحدة. إنه مبدأ الرئيس كلينتون الذي يضيق أحياناً فلا يشمل هذه الواقعة، ويتسع أحياناً فيبرر من الظلم أشكالاً مشكّلة.

وما دمنا بصدد اللاجئين والمهجرين، دعونا نكشف زيف هذا الاهتمام المصطنع باللاجئين الكوسوفار (الكوسوفيين حسب نطقهم)، ولاجئي البلدان الإسلامية الآخرين، ولاجئي فلسطين بشكل خاص، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح أعداد اللاجئين
والمهجرين محلياً في البلدان الإسلامية
حتى نيسان/ أبريل سنة ١٩٩٩

الدول الإسلامية	اللاجئون	المهجرون محلياً
فلسطين	٣,٧٥٣,٠٠٠	-------------
أفغانستان	٢,٦١٦,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠٢,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
البوسنة	٥٥٧,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
كوسوفو	٥٥٦,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠
السودان	٣٥٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٨,٤٣٤,٠٠٠	٦,٥١٠,٠٠٠
المجموع الكلي للعالم	١٢,٤٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠
النسبة المئوية للدول الإسلامية إلى مجموع لاجئي ومهجري العالم	٦٨٪	٣٦٪

المصدر: احتُسبت من تقديرات لجنة الولايات المتحدة للاجئين، ومنظمة (UNHCR) المنشورة في مجلة **الايكونومتا**، ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٩.

وعلى بشاعة سياسة التطهير العرقي التي مارسها الصرب ضد مسلمي كوسوفو، فإنّ بشاعة سياسة التطهير العرقي والديني التي مارستها وما زالت تمارسها إسرائيل ضد العرب الفلسطينيين، تفوقها أضعافاً مضاعفة. فالفلسطينيون يعيشون في مخيمات على حدود بلادهم السابقة منذ أكثر من خمسين سنة من دون أن يلوح بصيص أمل في احتمال تسوية أوضاعهم في أي وقت في المستقبل، بل إن قادتهم تخلوا عنهم، فأجّلوا بحث أوضاعهم إلى أجل غير مسمى حسب اتفاقات أوسلو ومدريد في ما يسمى مراوغةً: «مباحثات الوضع النهائي».

ثم ما بال المسلمين الذين يشكلون ثلثي اللاجئين في العالم، وأكثر من ثلث المهجرين محلياً (أي في داخل بلدانهم) من بين كل بلدان العالم؟ من الواضح أن هناك سياسة دولية علنية (وليست مؤامرة سرية) تستهدف منع المسلمين من تكوين دول ذات استقلال ناجز في أوروبا، وتحقيق اختراق امبريالي في مناطقهم باستثمار كيانات مصطنعة مثل إسرائيل، أو بتوظيف عصبيات قبلية متخلفة كما في حالتي أفغانستان والسودان لضمان الهيمنة الغربية عليهم. وما هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهجرين إلا خسائر جانبية لسياسات حلف الناتو يعتبرها قادة الحلف أمراً «لا مفرّ منه».

(٥) وحشية الحرب الجوية لا تكفي

أما عن الرغبة في تجنب تكبد خسائر بشرية، فقد كانت وراء تعديل أسلوب القوة الغامرة غير المتناسبة، بالإعلان مقدماً عن الاكتفاء بالحرب الجوية، وأن حلف الناتو لا يملك خططاً طارئة (contingency plans) للغزو البري لصربيا. والشخص المفرط في السذاجة أو الذي يتصنع السذاجة مثل أغلبية محرري وسائل الإعلام الغربية، هو من يصدق ذلك، وينقلها حرفياً من مؤتمرات الناتو الصحافية اليومية (daily briefing) وكأنها حقائق، بينما هي كذب صريح أو «خداع تكتيكي»!

فسوف تعلن خطط الهجوم البري عندما يكون الوضع مناسباً: عندما تضعف آلة الحرب الصربية بما فيه الكفاية، ليس خوفاً من قدرة الصرب على مقاومة هجوم بري أطلسي، وإنما تجنباً لوقوع خسائر بين صفوف الأطلسيين، أو عندما يتقبل الرأي العام الغربي فكرة الهجوم على دولة أوروبية ذات سيادة. فصربيا ليست كالعراق، والغربيون يعتبرون العرب العراقيين أقل آدمية من الصرب الأوروبيين، كما يشرح ذلك جون سمبسون مراسل الـ **بي بي سي** في جريدة **الصندي تلغراف** اللندنية نصاً: «التكتيك الذي نجح في العراق الذي يسوق شعبه جلاد واحد، لا يؤدي إلى النتائج نفسها ضد شعب في دولة أوروبية اعتيادية».

وإذا أردتَ مثالاً هزلياً آخر في هذه المأساة التي تمثل في البلقان، فاسأل قادة حلف الناتو العسكريين: لماذا تمتنعون عن قصف القصر الملكي القديم في بلغراد حيث يمارس ميلوسيفيتش عمله؟ لأجابوك بأن هذا القصر يحتوي على لوحة رسمها الرسام الشهير رامبرانت، علماً بأن الذي رسم تلك اللوحة هو أحد تلامذة رامبرانت غير النابهين. وهذا يدل على غباء صدام حسين لو كان هذا المنطق يُطبَّق على الجميع. فلو كان يعلم أن الفن الراقي يمنع القصف الجوي لملأ جدران قصوره باللوحات والتحف الفنية التي نهبها كما نهب كل ثمين في العراق وجيرانه.

وليس هناك داع إلى استذكار الحالات التي تم اللجوء فيها إلى الحرب الجوية، لنتبين أن في أي منها لم تؤد إلى تحقيق أهداف الحرب العامة بالاعتماد كلياً على الحرب الجوية. فقد قصفت ألمانيا إنكلترا قصفاً استراتيجياً مركزاً، فما زاد ذلك الإنكليز إلا عناداً وإصراراً على مواصلة الحرب. كما إن الولايات المتحدة غطت فيتنام الشمالية بالقنابل حسب طريقة قصف السجادة (carpet bombing)، ولم يمنع ذلك من أن يخرج الفيتناميون منتصرين في الحرب. ثم إن دول حلف الناتو الأطلسية أعلنت الحرب الجوية على العراق ثلاث مرات في خلال عشر سنوات، وما زال صدام حسين في بغداد سليماً معافى، كما تخبرنا مصادر حلف الناتو نفسه.

بعد هذا، هل هناك من شك في أن الحرب الجوية وحدها لا تكفي، وأن الحرب البرية كانت قادمة بلا ريب، لو لم تنجح دول حلف الناتو، عن طريق رشوة روسيا أو ابتزازها مالياً، بالتوصل إلى تسوية سياسية مع ميلوسيفيتش، لأنهم في النهاية حريصون عليه لإبقاء التوازن الإثني في البلقان، مثلما هم حريصون على صدام لإبقاء التوازن الإقليمي في الخليج. وهذا معناه إطالة أمد المعاناة الرهيبة لمهجري كوسوفو الذين تعاملت دول حلف الناتو معهم باحتقار، سواء في مخيمات الدول المحيطة بكوسوفو، أو بقصفهم من الجو في داخل كوسوفو، أو بالتهديد بإرسال بعضهم إلى كوبا (قاعدة غوانتنمو) أو إلى جزيرة غوام، أو برفض استقبال أي منهم من دون إبداء الأسباب.

أما قصف اللاجئين من الجو، الذي أنكر الناطقون الرسميون للناتو حدوثه، ثم أكدوا، ثم أنكروا، فإننا بحاجة إلى إقناع، إذ كيف لا يميّز طيار أميركي مدرَّب ومحترف بين تراكتور يجر عربة محملة بالنساء والأطفال وبين دبابة تساهم في حرق المنازل. أما إرسال بعض اللاجئين الكوسوفار (وهم شعب جَبلي يعيش في أكثر مناطق أوروبا برودة صيفاً وشتاءً) إلى مناطق استوائية شديدة الحرارة والرطوبة، فهو أمر يحتاج إلى تفسير، وربما حدث لمنعهم من الحصول على بطاقة الهجرة الخضراء التي يسيل لها لعاب فقراء أوروبا وأميركا الجنوبية. أما تفسير فرنسا وبريطانيا لرفض استقبالهم (قبلتا عدة مئات منهم لاحقاً)، فهو الرغبة في إبقائهم قرب حدود موطنهم حتى تسهل عودتهم. ولو كان هذا المنطق صحيحاً لسهلت عودة ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطيني يحيطون بإسرائيل من كل جانب، منذ أكثر من خمسين سنة.

(٦) حافظوا على هوية شعب كوسوفو الثقافية

عند الاستماع إلى الناطقين الرسميين لحلف الناتو من أمثال جيمي شيه ذي الوجه الطفولي والكلام المعسول، أو إلى المحللين العسكريين المتقاعدين الذين يوشكون على

تسليم الروح قبل نهاية المقابلة التلفزيونية، أو إلى كهنوت الليبرالية الجديدة أو ممثلي الصهيونية المسيحية المحيطين بقادة دول الناتو، كانت تتكرر على المسامع هذه الأسطوانة المشروخة التي كثيراً ما ترددت أثناء حرب الخليج: إن ميلوسيفيتش مسؤول عن كل الدمار الذي نلحقه، نحن الناتو، ببلده، لأننا جئنا مخلّصين لشعب كوسوفو من حكم الطغيان، وقد قررنا أن نعاقبه على حملة التطهير العرقي ضد المسلمين. وإذا حوّل كوسوفو إلى قاع صفصف فإننا سنحول صربيا إلى أرض يباب. ولو غضضنا النظر عن كل ما تقدم من وقائع وحجج، فإن تحميل ميلوسيفيتش وحده تبعة سياسة التطهير العرقي في ذلك الإقليم مخالف للواقع ومناف للعقل. إن أي متعلم أوروبي يعرف أن هناك قانوناً في علم النفس يقول إن الإحباط يتحول إلى دورة للإحباط تؤدي إلى العدوان. هذا القانون نعرفه في اللغة العربية بكل بساطة: البحث عن كبش فداء. فإذا كنت أنت الأقوى، وإذا كنتُ أنا لا أجد وسيلة لإيذائك أو رد عدوانك عليّ، فإنني سوف أبحث عن شخص آخر أضعف أحوّل الإحباط الذي أعانيه عليه.

ولما كان ميلوسيفيتش لا يستطيع أن يقاوم الناتو بقوته الغامرة غير المتناسبة، فما الذي يمنعه من أن يرمي ألبان كوسوفو - الكوسوفار خارج الحدود؟ هنا ينكشف زيف قادة الناتو وكذبهم. فهم مرة يدعّون أنهم يعلمون أن ميلوسيفيتش كان يخطط لطرد الكوسوفار من ديارهم منذ أمد، ومرة أخرى يزعمون أنهم لم يكونوا يتوقعون أن يُقدم ميلوسيفيتش على هذه الخطوة اللاإنسانية.

الحقائق تثبت أن قادة الناتو كانوا يتوقعون إقدام ميلوسيفيتش على طرد الكوسوفار من ديارهم حالما تبدأ الحرب الجوية، بدليل - من بين أدلة كثيرة - تصريح الرئيس الأميركي كلينتون بأن حلف الناتو خزّن مسبقاً في منطقة البلقان أكثر من نصف مليون وجبة لتوزيعها على المهجَّرين المحتملين.

كان يجدر بحلف الناتو أن يسأل فقط أيهما أكثر قسوة ووحشية: حربه الجوية؟ أم عنصرية الصرب وتعصبهم؟ أما الادعاء أن شعب كوسوفو يؤيد قصف صربيا، فهذا مردود عليه. فليسأل فطاحلة الناتو أي فلسطيني بسيط إذا كان يؤيد أن يقصف أي بلد عربي (العراق أو غيره) إسرائيل، حتى ولو أدى ذلك إلى تضرر المدنيين الفلسطينيين، وسيأتي الرّد القطعي سريعاً: إسرائيل إلى الجحيم، أو عليّ وعلى أعدائي.

(٧) أما كلامنا عن كهنوت الليبرالية الجديدة التي تفتقر إلى الحس التاريخي، والصهيونية المسيحية، فأرجو ألاّ يؤخذ على أنه كلام خطابي عاطفي. فاستناداً إلى الأدلة التاريخية، لعبت الصهيونية المسيحية (Christian Zionism)، دوراً بالغ الخطورة في توجيه

السياسة الغربية منذ سنة ١٨٩١. وهي التي أشرفت على إنشاء حلف الناتو ومباركة ميلاد إسرائيل في شخص رجل واحد، هو الرئيس هاري ترومان. وليس الأمر، في الحقيقة، مقتصراً على المسيحيين من دعاة إعادة اليهود إلى صهيون (restoration)، وإنما يشمل بعض العرب الصهاينة. لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة الكتاب التالي: (Paul Merkley, *The Political of Christian Zionism,* 1998).

إن أبشع ما سيتعرض له مسلمو البلقان: الكوسوفار والبوسنياك، بعد أن مُنعوا من تكوين دولة إسلامية الهوية، أو إقليم ذي حكم ذاتي، بتحويلهم إلى لاجئين ومهجرين، هو محاولة طمس هويتهم الثقافية. وهنا يجب أن نكون حريصين على توضيح أساليب المناورة في هذه القضية الشائكة. فأغلب الجهود والمساعدات الإنسانية تكون عادة مصحوبة بحملات مبطنة للتنصير. إذ إنّ جزءاً كبيراً من الهيئات التي تقدم المساعدات، هي جمعيات خيرية تبشيرية. ونحن نعلم أن الجهود التبشيرية في الوقت الحاضر قد لا تؤدي إلى التحول من ديانة إلى أخرى، إلا أنها تؤدي في الكثير من الأحيان إلى طمس الهوية الثقافية، وإضعاف روح التميّز التاريخي للشعوب المضطهدة. فذل المسبغة أن يُفقد الإنسان آدميته وكرامته.

أما مسألة المحافظة على التزام مسلمي البلقان بطقوس ديانتهم، فهي مسألة أكثر تعقيداً مما نتصور. فنحن لا نملك صورة موحدة متفقاً عليها للإسلام من حيث هو هوية ثقافية وأسلوب في الحياة. فهناك إسلام طالبان القبلي، وهناك إسلام ملالي إيران الطائفي، وهناك إسلام حنابلة السلف الأصوليين الآمرين بالمعروف بالعصا والسيف، وهناك إسلام ترابية السودان العنصري. وأجدى بمسلمي البلقان وأسلم لهم أن يبقوا على فهمهم المتعقل للإسلام، من هذه الصور المتخلفة المتزمتة، البعيدة عن روح الإسلام المتسامح ورقيِّه الثقافي.

نحو إعادة التوازن الثقافي بين الشرق والغرب

عندما نستعيد ذاكرتنا، جميعنا - جميعنا - سنكون
قادرين، نحن وهم، على التوقف عن أن نكون قوميين.

ريوبرت دي فنتوس، ١٩٩٤

(١) أرجو أن يكون واضحاً مما تقدم، أن للدول العربية مصلحة حقيقية في التعاون مع روسيا الاتحادية ودول شرق المتوسط على الإبقاء على الهوية الثقافية لمسلمي البلقان، وفي المساعدة في إعمار دول البلقان، باعتبارها تمثل الامتداد الثقافي والتاريخي لعالم شرق

المتوسط. فلم يحدث أن خضعت دول البلقان فعلياً لغرب أوروبا إلاّ في فترات محدودة في القرن التاسع عشر. ولم تتعدَ حدود الغرب الثقافية أبداً شرق مدينة فيينا. ويبدأ الشرق عندما تنتهي حدود الغرب الثقافية بشكل طبيعي.

دولتان في شرق المتوسط هما بحق دولتان ناشزتان: تركيا واليونان. فهما تنتميان ثقافياً وتاريخياً إلى الشرق، ولكن نخبهما الحاكمة ضائعة موزعة بين الانتماء الفعلي إلى الشرق، والانتماء المتصوَّر إلى الغرب. تركيا بسبب عدائها الأعمى لتراثها الإسلامي، مفضلة عليه تراثها القبلي الطوراني الذي تُلبسه لباس العلمانية وهو فضفاض عليه. واليونان الموزعة روحها بين الذات الهيلنية (هللينة) التي تنتمي إلى الغرب، والذات الرومية (روميوس) التي تنتمي إلى الشرق. وهذا الانتماء المتصوَّر إلى الغرب في كلتا الحالتين، تركيا واليونان، تغذيه عقدة النقص التي تعانيها النخبتان الحاكمتان، والتي تمنعهما من إدراك أن الغرب حقيقة لا يعدّهما من ضمن أممه: واحدة ديانتها إسلامية، والثانية مذهبها أرثوذكسي. فكلتاهما ناشزة في موقعهما الجغرافي وفي انتمائهما الثقافي.

إنّ الحل النهائي يتطلب خطوة أبعد تاريخياً. فنحن لا نعتقد أن جهود إقناع دول الناتو باحترام الحدود الثقافية الفاصلة بين الشرق والغرب ستأتي من المؤتمر الإسلامي، أو من جامعة الدول العربية (التي لا يناسب ثقلها الدولي ثقل دول الخليج المالي ودول المشرق الاستراتيجي)، ولا من روسيا التي تعاني المصاعب المالية، وإنما من التكتل على المستوى الشعبي الذي يمكن للتدخل الأطلسي الحالي أن يكون عاملاً حفازاً على تعبئة دول المنطقة - قيامه وبلورته - في محاولة لإعادة التوازن الدينامي بين العالمين الثقافيين.

وفي الحقيقة، هناك حاجة ماسة إلى إعادة التوازن بين العالمين، لأن التدخل الأطلسي في شرق المتوسط يتم بكثير من التهور، مدفوعاً بروح المركزية الأوروبية، التي غذاها من جديد انهيار المعسكر الاشتراكي. فلم يفهم الغرب قط الأمم الأخرى كيف تفكر، وكيف تصوغ آمالها وطموحاتها، إذا كانت خارج أوروبا، فهي أمم بلا تاريخ. وهذا الحكم ينطبق على دول البلقان التي كان كارل ماركس يعتبر شعوبها «زبالة قوميات» (ethnic trash). وهذه النظرة لم تتغيّر كثيراً في السنوات المائة الماضية.

وحلف الناتو الذي تحول من حلف دفاعي إلى حلف هجومي في حرب البلقان. يستجيب لتحدٍّ تاريخي جديد، للمحافظة على تفوق الغرب الثقافي، وإدامة هيمنته السياسية والاقتصادية على العالم. فالذي يدخل في حسابات الناتو الآن ليس مسلمي كوسوفو أو البوسنة المضطهدين، وإنّما الحفاظ على «نظام الخمسمائة سنة» (five hundred years system)، كما يقول نعوم تشومسكي. هذا النظام الذي رأى النور في يوم حزين مشؤوم من

سنة ١٤٩٤ في سبتة المغربية، عندما بدأت قبائل أوروبا بغزو العالم، وعندما بدأ عالم الأطلسي يزدهر، وعالم شرق المتوسط يضمحل.

وها هم قادة قبائل أوروبا اجتمعوا، كنجوم الأوسكار في واشنطن دي سي، يحتفلون بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف الناتو، وهم يرمون بثقلهم يميناً ويساراً، متنافسين على إظهار عدوانيتهم، التي يدّعون أنها هي التي تحفظ السلام والحرية والاستقرار في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ عالم ما بعد الحداثة.

ولكن هناك بعض الأصوات الخافتة المتعقّلة أو المتهيبة، ترتفع بين حين وآخر في الغرب، والتي بدأت بالمطالبة بالخروج مبكراً من هذا المستنقع الإثني/الديني، وذلك لاعتقادها أن ميلوسيفيتش سيخرج منتصراً سياسياً حتى لو هُزم عسكرياً. وهذا هو العقيد الأميركي المتقاعد ديفيد هاكورث يقول في **التايمز** اللندنية: «يجب أن نفعل (في البلقان) ما لم نفعله في جنوب فيتنام، نعلن انتصارنا ونخرج بأسرع وقت ممكن». وها هو السناتور الأميركي جون ماكّين (الذي كان أسير حرب في فيتنام) يُعلن: «لم أكن أتوقع السرعة التي أحبطت فيها صربيا أهدافنا، ولم أكن أتوقع ضخامة هذه الهزيمة».

إن بروز منطقة جيوسياسية ترتكز على محور دول شرق المتوسط، يبدو بعيد المنال في الوقت الحاضر. ولكن بروز هذا المحور في المستقبل هو أفضل طريقة لمواجهة التحدي الأطلسي، بنقل المواجهة الثقافية إلى أوروبا نفسها. وإذا تعلم الغرب شيئاً من دروس التاريخ، فإن عليه أن يحسب حساب القوى الحبيسة الكامنة في منطقة شرق المتوسط التي يُطلقها الغرب بتدخله المتهور وغطرسته، من دون أن يدري. ولعل الوقت حان لدورة تاريخية جديدة تكشف زيف التاريخ الأوروبي وتعيد لشرق المتوسط مجده: «(عندما) ندفن الذين يأتون بالبهتان، ونحيا بين أصحاب الفرقان»، كما يقول الشاعر العظيم بابلو نيرودا.

هل أعطانا الغرب حضارة أم تخلفاً؟

(١) من السلام المستحيل إلى المجهول: من الذي يعلن السلام؟

أنا لست من الذين يعتقدون أن السلام على مستوى العالم، في أقاليم الأرض وأصقاعها، قادم قريباً، ولكنني من الذين يعتقدون أن السلام على مستوى العالم ممكن ومطلوب. وربما أكون من القلة الذين يعرِّضون أنفسهم للاتهام بالسذاجة أو الغفلة. ولكنني أعتقد هذا الاعتقاد مفترِضاً أن هناك طريقة ناجعة للتغلب على هذه العقبة الكأداء: مَنْ مِنْ قادة العالم الذين يتحكّمون في مصيره، قادر على اتخاذ قرار السلم؟

بل أذهب إلى أبعد من هذا وأذكِّر القارئ بأنه في عصر يوم أحد جميل في ريكيافيك

بآيسلندا في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٦، لمحنا في لحظة سريعة عابرة أمل السلام العالمي كطيف يولد، ثم في لحظة أخرى يتبدد. تلك العقبة الكأداء التي منعت حلم السلام العالمي من التجسد في الواقع وأعادته إلى مستودع الأحلام.

في ذلك اليوم كان الجميع متعباً إلى حد الإرهاق: رونالد ريغان، وميخائيل غورباتشوف ومساعدوهما وأعوانهما. كان ذلك اليوم قد بدأ باقتراح من غورباتشوف بأن يُلغى نصف مخزون الأسلحة النووية للدولتين العظميين خلال عشر سنوات، مقابل إلغاء مشروع حرب النجوم الأميركي. وقد استغرق نقاش الجدول الزمني لتنفيذ هذا الاقتراح اليوم كله بجدل مضنٍ.

ثم فجأة، والشمس على وشك المغيب، تقدّم غورباتشوف باقتراحه المدوي المفاجئ بأن تقوم الدولتان العظميان بتدمير جميع أسلحتهما النووية. وجاء رد فعل ريغن «العفوي» المباشر سريعاً: «كل الأسلحة النووية؟ حسناً يا ميخائيل، هذا بالضبط ما كنت أطالب به طوال الوقت... دعونا نتخلص من جميع الأسلحة النووية. هذا كان دائماً هدفي».

* «إذاً لماذا لا نتفق عليه الآن؟»، سأل غورباتشوف.

* «يجب علينا ذلك»، أجاب ريغن، «هذا ما كنت أحاول أن أقوله لك».

ولكن لا الاتفاق على هذا ثبت ولا السلام انتصر. ريغان لم يكن مخوّلاً، والكونغرس ما كان ليقبله، والأمة كلها ستعترض عليه، حسب رأي فرد إنجليز الذي حفظ لنا هذه الواقعة. تصوروا لو كان بالإمكان التخلص من جميع الأسلحة النووية خلال عشر سنوات؟! ولك أن تسأل عن صدى هذا المشروع.

تاتشر المحاربة المبرزة في الحرب الباردة سليلة المحافظين المعروفين بغرامهم بالحروب (war mongers)، لم تنبس ببنت شفة، وقد التبس عليها الأمر. زعماء أوروبا أسكتهم الحنق والإحباط. جنرالات الناتو تحلّقوا حول أجهزة التلفزيون غير مصدّقين مرتبكين. ومراسلو الصحف يسألون بعضهم بعضاً غير متأكدين من كيفية صياغة الخبر.

يخبرنا إنجليز أن الجنرال جون بونيد سكتر، مستشار ريغان للأمن القومي، أخذ ريغان جانباً في طريق العودة وقال له: «يجب أن نوضح سالفة أنك قد قبلت التخلّص من كل الأسلحة النووية».

- «ولكن يا جون أنا وافقت فعلاً على ذلك»، ردّ ريغان.
- «لا، إنّك لا تستطيع ذلك»، أصرّ بونيد سكتر.
- «جون، أنا كنت هناك، ووافقت»، ردّ المسكين ريغان.

وعند وصول ريغان والفريق المفاوض في قمة ريكيافيك، أعلن لاري سبيكس، السكرتير الصحافي للرئيس، أنّ الرئيس قد «خانه التعبير»، في البداية، ثمّ إنّ الرئيس «لم يسجل كلامه بدقه» من قبل الصحافة، وأخيراً إنّ الرئيس قد «أسيء فهمه» (misspoke misquoted misunderstood).

أنا لا أريد أن أتوصل إلى الاستنتاج أن أياً من قادة العالم الذين يتحكمون بمصيره، غير مسموح لهم بأن يعلنوا السلام، ولا أن يصنعوا السلام، ولا أن يحققوا السلام. الثابت هو أنّ الحرب هي التجارة الرابحة (big business)، ودونها يُصلب ألف ألف مسيح، كما يقول الجواهري في سياق آخر. هل تستطيع أن تتصور قادة الشرق الأوسط يتفقون على تسريح جيوشهم بعد التسوية مع إسرائيل؟ التصور الأكثر واقعية هو أنهم سيشترون السلاح من إسرائيل لمحاربة بعضهم بعضاً.

مسيرة الحمق في التاريخ

هذ هو عنوان كتاب باربرا تاكمان اليومية المؤرخة الأميركية التي توفيت قبل بضع سنوات. وأطروحتها الرئيسية تدور حول إساءة الحكم (misgovernment). إنّ هناك عدة أشكال من سوء تدبير الحكم: الطغيان الذي يحفل التاريخ بأمثلته، وطموح بعض الأمم المفرط: مثال محاولة ألمانيا قيادة أوروبا بالقوة مرتين، ومحاولة اليابان بناء امبراطورية آسيوية، وعدم صلاحية الحكام للحكم: مثال حكم سلالة آل رومانوف في روسيا قبل الثورة، والسلالة الامبراطورية في الصين، وأخيراً الحمق والشذوذ عن القاعدة، وأفضل مثال عليه حرب فيتنام.

ولا بد من أن تتوافر عدة شروط حتى تتحقق أطروحة الحمق في التاريخ:

* إدراك أنّ سياسة معيّنة غير مجدية في زمانها، وليس بالنظر إليها في وقت لاحق.

* وجود بديل عملي للسياسة المتبعة.

* الذي يضع السياسة جماعة من الناس وليس القائد بمفرده.

وتعدد المؤلفة عدة حالات تنطبق عليها شروط الحمق في السياسة:

- سياسات بابوات عصر النهضة التي أدّت إلى انقسام الكنيسة إلى كاثوليك وبروتستانت.

- سياسات بريطانيا التي أدّت إلى خسارتها أميركا الشمالية.

- صيانة أميركا «لنفسها» في فيتنام.

ولكن مسيرة الحمق في التاريخ تحفل بأمثلة كثيرة أخرى، مثالها النموذجي قصة

حصان طروادة. النتيجة النهائية هي أنّ الحمق (بالشروط المذكورة) حالة مزمنة ومرض متوطّن في السياسة وبين القادة السياسيين، منذ حصان طروادة إلى يومنا هذا، وأنّ الحمق وليد القوة (folly is a child of power). وهذا يؤكد ما توصّل إليه جون آدمز (الرئيس الأميركي السادس) من أن ممارسة السياسة لم تتحسّن كثيراً منذ ثلاثة أو أربعة آلاف سنة حتى الآن.

وكل هذا جميل وعميق وتمرين فكري رائع، ولكنه لا يخلو من إشكال مَن الذي يصدر الحكم؟ ومن أية زاوية ينظر إلى الأحداث؟ فبعد كل هذا التمرين الفريد في استعراض التاريخ تنتهي بامتداح قرار الرئيس السادات بالصلح مع إسرائيل. هل قرار السادات بالتحوّل ١٨٠ درجة، بشكل فجائي، وبغض النظر عن كل دروس الصراع مع إسرائيل فيعلن السادات السلام؟ هل هذا حمق أم هو عين الحكمة؟!

حسب أطروحة تاكمان فإن الشرط الثالث، وهو أن القرار الخاطئ يجب أن يكون قرار جماعة، غير متوافر هنا، ولذلك فإنّ قرار السادات لا يدخل في باب الحمق. هل كان قرار السادات فردياً اتخذ في لحظة وعي أم عدم وعي؟ هذا أمر لم يُسبَر غوره حتى الآن. هل أبصر السادات النور وحدهُ بينما كان مساعدوه وأعوانه في الظلام؟

كم سيكون مفيداً معرفة مدى صدق أطروحة تاكمان في ميدان السياسة العربية.

(٢) الاستعداد للحرب المقبلة

لقد تعلّمنا من المعيشة في القرن العشرين خبرات غنية، ما هي من المنظور الإنساني إلا دليل على استمرار مسيرة الحمق في التاريخ. ومن هذه الخبرات خبرة أن نهاية الحرب العالمية والإقليمية، ليست السلام الذي ينهي جميع الحروب، وإنما السلام الذي يهيئ المناخ والأرضية للحرب المقبلة لا محالة. هذا ينطبق على نهاية الحرب العالمية الأولى، ونهاية الحرب العالمية الثانية، ونهاية الحرب العالمية الباردة، ونهاية كل حرب خاضها العرب مع إسرائيل، بما في ذلك السلام الحالي.

وإذا كانت نهاية الحرب العالمية الأولى التي وفّرت المناخ والأرضية للحرب العالمية الثانية، قد دُرست بعناية كبيرة، فإنّ نهاية الحرب العالمية الثانية قد فعلت الشيء نفسه في تأجيج الحرب الباردة أيضاً، وفي استهتار وسخرية صريحين. يسجّل ونستون تشرشل، وهو من رجال الحقبة الاستعمارية المغرمين بالحروب (war monger)، في مذكراته، ما يُعَدُّ دليلاً على ما نقول، ويشرح الخلفية للحرب الدائرة في البلقان الآن أيضاً.

يقول تشرشل في مذكراته ما نصه، والاقتباس من إنجليز أيضاً، إنهُ وجّه الحديث إلى

* إذا ثبت فعلاً أنّ التاريخ الحقيقي لبناء الأهرامات الفرعونية، هو ٨ آلاف سنة قبل الميلاد (الحقبة المشتركة)، فإن التوقيت الحقيقي لبداية التاريخ يجب أن يقدَّم ٥ آلاف سنة، إلى ذلك التاريخ وليس ٣ آلاف سنة قبل الميلاد كما هو متفق عليه الآن. ويُستدَل على التاريخ الحقيقي لبداية الأهرامات عن طريق نقاط تقاطع الأهرامات مع حزام النجوم الثلاث في كوكبة الصياد العظيم (The three belt stars of the orion constellation).

* ولما كانت الشمس تشرق في كل برج من دائرة البروج لمدة ٢١٦٠ سنة، فإنّ توقيت الدخول في برج الأسد (Leo) يقع حوالى ١٢ ألف سنة قبل الميلاد. وقد صاحب ذلك حدوث كوارث: زلازل وفيضانات (cataclysns)، رافقت نهاية آخر عصر جليدي. وبحساب نقطة تقاطع شروق الشمس مع خط الاستواء السماوي (vernal point)، حسب فرضية تقدم دورة الاعتدال والانقلاب الفلكي (precession of the equinoxes)، تكون الشمس قد اكتملت نصف دورة في دائرة الأبراج منذ ذلك التاريخ، حسب الرسم التوضيحي.

* وبموجب هذه الحسابات، فإنّ نقطة الانتقال هذه ستكون الانتقال من برج الحوت (pisces) إلى برج الدلو (aquarius) في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ (ب. م). وقياساً على ما حدث في الانتقال من برج العذراء إلى برج الأسد، فإن هذا التاريخ سيأتي مصحوباً بالكوارث: زلازل وفيضانات، أشبه ما تكون بنهاية العالم الموعودة. ولذلك، ينصح هانكوك قرّاءه بعدم الاستخفاف بهذا التاريخ، وإنّما بالعكس يطالبهم بالتحسب له.

اتجاه تحول نقطة خط الاستواء السماوي بسبب تقدم البروج (direction in which the vernal point shifts as a result of precession)، اتجاه مسيرة الشمس السنوية خلال دائرة البروج الاثني عشر (direction of the annual "path of the sun" through the 12 houses of the zodiac).

لا مفر

وإذا كان هناك من يتصور أن عرب الخليج يجدون الخلاص وحسن العاقبة في نهاية العالم المرتقبة، فإنّه مخطئ تماماً، حسب تقدير والتر وريستن، أحد مديري سيتي بنك، أكبر مصرف أميركي. فهو يقول ما نصّه (حسبما أورده أنتوني سامبسون في كتابه **الدائنون** *The Money Lenders*: «إذا دفعت أكسون (أكبر شركة نفط أميركية) ٥٠ مليون دولار إلى المملكة العربية السعودية، فكل الذي يحدث هو أننا نسجّل على أكسون حساب مدين (debit) وعلى السعودية حساب دائن (credit)، وتبقى ميزانية (balance - sheet) سيتي

بنك كما هي. وإذا قال (السعوديون) إنهم لا يريدون بنوكاً أميركية، ويودعون (هذا المبلغ) في كريديه سويس (بنك سويسري)، فكل الذي نفعله هو أننا نسجّل على السعودية وكريديه سويس حساباً مديناً: وميزانيتنا تبقى ثابتة بلا تغير. ولذلك عندما يركض الناس هنا وهناك منتظرين أن تطبق السماء على الأرض، فليس هناك أية طريقة يستطيع فيها المال أن يترك هذا النظام. إنه (النظام) لدائرة مغلقة بإحكام».

وليتني كنت مخولاً لشكرت هانكوك على محاولته إقناعنا بأنّ نهاية العالم قريبة، فليس أمام عرب الخليج من مفر غير مواجهة مصيرهم أولاً، بالخروج من دائرة البنوك العالمية المغلقة بإحكام. وليقدّر الله أمراً كان مقضياً.

جريمة الغرب الكبرى

(١) ليس القصد من هذا العنوان توجيه تهمة إلى الغرب أو التقليل من حسنات حضارته. فتهمة ارتكابه سلسلة متصلة من الجرائم ضد الإنسانية، وضد العالم الثالث بخاصة، ثابتة واضحة وصريحة. و«فضل» الغرب على الحضارة العالمية ليس أكثره جيداً وليس أقله رديئا؛ فالمسألة هنا نسبية إلى حد بعيد. إنما القصد هو تشخيص جريمة من بين هذه الجرائم التي ابتُلي العالم بآثارها المستمرة، والتي تحتاج إلى توضيح وتحديد. ذلك أننا نعتقد أننا نواجه نتائج هذه الجريمة، من بين سائر جرائم الغرب ضد الإنسانية، من دون أن تتوفر الدقة والموضوعية اللازمتان في إعداد صحيفة دعوى الاتهام.

وحتى نكون منصفين وعادلين، لا بد لنا من أن نحدد أركان الجريمة والمعايير المستعملة في إعطاء وصف جريمة العصر أو جريمة الغرب الكبرى، وبلا مواربة:

أول ركن من أركان جريمة الغرب الكبرى هي سياسات وممارسات ارتكبها قادة الغرب – أسياد الجنس البشري حسب تعبير آدم سميث – في ظل وجود بدائل أفضل، ولكن التنافس الامبريالي وعلاقات القوة منعت تبني أي بديل من هذه البدائل. وثاني ركن هو استمرار تأثيرها السلبي على العالم منذ بداية الممارسات الامبريالية في السياسة الدولية حتى يومنا هذا، من دون انقطاع. وثالث ركن هو ضخامة الخسائر المادية والبشرية والنفسية قياساً على الخسائر التي تخلفها الكوارث الطبيعية، من دون مكسب واضح على المدى الطويل، لا لمرتكبي الجريمة ولا لضحاياها الكثيرين. ورابع ركن هو أن الممارسات والسياسات التي اقترفها قادة الغرب، أسياد الجنس البشري، قد أوصلت العلاقات بين الأمم والشعوب إلى طريق مسدود، لا يمكن الخروج منه، في ظل أساليب التعامل السائدة الآن، على مستوى العالم كله.

الباردة قد صرفت انتباهنا عن النتائج المدمرة للممارسات الغربية بعض حين، عندما ابتهجنا بانحسار الاستعمار وفرحنا بالاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، فإننا سرعان ما استفقنا من غفوتنا عندما استولى العسكر على الحكم في أغلب دول العالم الثالث، وقد لقي العسكر كل دعم وتأييد من قادة الغرب - أسياد الجنس البشري، واصفين إياهم ببناة الدول (nation builders).

لقد جمّدت الحرب الباردة عملية اختمار الصراع الداخلي في هذه الدول القومية المحبَطة، ولذلك لم ننتبه إلى أنّ بذرة تفكك هذه الدول، وضعف بنائها المؤسسي، قد غُرسا في أساساتها وفي بنيانها، فما أن انتهت الحرب الباردة حتى أدركت غالبية شعوب العالم الثالث في آسيا وأفريقيا عدم صلاحية النموذج الغربي للدولة القومية، فما هي إلا رداء حديدي (straight jacket)، أُدخلت فيه قهراً وقسراً، وما هي إلا قفص حديدي حسب تعبير ماكس فيبر، يحد من النمو الحر للعلاقات بين الشعوب والأمم.

والغريب أنّ الدول الغربية نفسها كانت السباقة إلى إدراك أن الدول القومية، حسب صيغة القرن التاسع عشر، لم تعد صالحة أو كافية للدخول في الصراع القادم في عصر العولمة، فلجأت إلى صيغ إقليمية أكثر كفاءة وملاءمة. والسوق الأوروبية المشتركة، والدول المنضمة إلى منظمة التنمية والاقتصادية والتنمية، ومشاريع توسيع حلف الناتو، كلها مبنية على تنازل الدول الأوروبية عن بعض سيادتها إلى منظمات إقليمية وعلائقية أوسع، بينما بقيت الدول المتخلفة رازحة في أثقال الرداء الحديدي، أضعف من أن تحقق الاندماج الوطني لشعوبها. ولذلكو تخشى أشد الخشية أن تتنازل عن جزء من سيادتها.

وقد خلقت الدول الغربية الأوضاع المناسبة لها لاستمرار سيطرتها وتحكمها بشعوب العالم الثالث بعدة طرق: فهي من جهة تنادي بأن تسود الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان العالم الثالث، ولكنها تدعم في الوقت نفسه أنظمة حكم جميع الطغاة في العالم الثالث - جميع الطغاة الذين لا يعترضون على هيمنتها-. وهي تطالب من جهة أخرى بالحد من التسلح، ولكنها تقوم بتسليح جميع الأطراف المتنازعة على حد سواء: في وسط أفريقيا وفي كردستان والبلقان والشرق الأوسط.

إن الخسائر المادية والبشرية التي ترتبت على هذه السياسات، والممارسات التي ارتكبها قادة الغرب - أسياد الجنس البشري، في حشر شعوب العالم في هذا الرداء الحديدي، تفوق الخسائر المادية والبشرية نتيجة للأوبئة والكوارث الطبيعية. وما يحدث الآن في وسط أفريقيا وما حدث في البوسنة، وقبل ذلك في مناطق عدة من العالم، دليل على صدق ما نزعم.

وهذه الخسائر ما هي إلا هدر عبثي للموارد. فالدول الغربية التي تخلّت عن مستعمراتها بعد أن أهدرت موارد تلك المستعمرات، فعلت ذلك مضطَرّة مجبَرة بسبب خسائرها الفادحة في حربين امبرياليتين عالميتين. فقد خرجت بريطانيا منهما وهي على حافة الإفلاس، فانسحبت من أغلب مستعمراتها في ما يسمى شرق السويس، وكانت منطقة الخليج آخر منطقة تنسحب منها بريطانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١.

وفرنسا لم تكن أحسن حالاً من بريطانيا، وخاصة بعد هزائمها في فيتنام والجزائر. ولكن لا بريطانيا ولا فرنسا قطعت الحبل السري (umbilical cord) الذي يربطها بمستعمراتها السابقة. وها هما (وبخاصة فرنسا) تحاولان العودة من جديد إلى التحكم في مصائر تلك المستعمرات، والتدخل في شؤونها الداخلية، تحت ستار المساعدات الإنسانية. أما الولايات المتحدة التي ورثت بريطانيا وفرنسا في الهيمنة على العالم، فإنها ما زالت اللاعب الرئيسي في لعبة الأمم المحبَطة في العالم الثالث.

(٥) وتحقق الركن الرابع من أركان جريمة الغرب الكبرى، في أن الصراع في لعبة الأمم تحكمه اللعبة الصفرية: أي أنّ مكسب طرف يعادل بالضبط، وبالقدر نفسه، خسارة الطرف الآخر. فالليكود يعتبر أن أمن إسرائيل أمر غير قابل للتفاوض، مما يمنع قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، إلى أبد الآبدين. وقبائل الهوتو لا تستطيع الوصول إلى حل متفاوَض عليه مع قبائل التوتسي إلا بتعريض نفسها للإبادة الجماعية. والبوسنياك لا يستطيعون التعايش مع الصرب إلا في مناطق معزولة بالكامل وبضمانات أو بوجود أجنبي. وكل الحلول لحل هذه الصراعات حلول مؤقتة اقتضاها ظرف طارئ، وهو تسليط وسائل الإعلام – الميديا انتباه عامة شعوب الأرض على هذه الصراعات الدموية البشعة.

إن تنامي قوة الجماعات التقليدية من قبائل وطوائف وأقليات إثنية، بعد نهاية الحرب الباردة، مع أنه لا يلغي الدولة القومية بشكلها المهلهل المرقع في دول العالم الثالث، إلا أنّه يتجاوز حدود الدولة القومية مرة أخرى. فتتنامى قوة هذه الجماعات إلى جانب الدولة القومية، وتتجاوزها عندما نربط مصالح القبائل والطوائف والإثنيات التي جزأتها حدود الدول القومية، كما هو الحال في التضامن القبلي عبر حدود دول الخليج.

ولكن دور الدولة القومية حسب النموذج الغربي وتطبيقه المتخلف في دول العالم الثالث، ما زال يلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية، باعتبار أن الدولة القومية حجر الأساس في نظام العلاقات بين الدول، وباعتبار أن الدولة القومية أداة لسيطرة الغرب على العالم وتحكمه في مصائر شعوبه. ولن يكف الغرب عن دعم الطغاة المتسلطين من حكام

الكاثوليكي. حدود كرواتيا هي حدوده الجنوبية الشرقية، وبولندا حدوده الشرقية، ودول البلطيق حدوده الشمالية الشرقية. ولا تدخل في عداده البوسنة أو تركيا المكوَّنة من المسلمين، ولا أي من دول البلقان المكوَّنة من الأرثوذكس، بما في ذلك اليونان مهما حاولت فرض انتمائها إلى الغرب، ومهما تفاخرت بأن تراثها هو أحد مقومات التراث الفكري للغرب.

(٢) من الضعف إلى القوة

إذا دققنا في الطريقة التي تتحدد فيها تضاريس الغرب الفكرية - الروحية والسياسية - الاستراتيجية، فنجد درجة التطابق المثيرة للاهتمام بين هذه التضاريس والدعوة التي تتبناها الدول الغربية الآن لتوسيع حلف الناتو. فالدول المرشحة للدخول في الزمرة الغربية المهيمنة (العالم الغربي) هي هنغاريا وبولندا وتشيكيا (ودول البلطيق بشكل من الأشكال). فقط هذا يجعل من اليونان وتركيا الاستثناء التاريخي الوحيد، وهو استثناء فرضته الحرب الباردة لمنع الاتحاد السوفياتي المنحل من تهديد الجناح الجنوبي للعالم الغربي.

هذا هو الغرب المنتصر الذي ظهر إلى الوجود بشكله الحالي بعد ثلاث حروب دموية في القرن العشرين، استهلكت ملايين البشر، واستنزفت موارد أغلب دول العالم القديم، وكان انتصاره قد بُني بالحديد والنار وملايين الجماجم. ويفخر الغرب الآن بأنه حول عناصر ضعفه إلى مصادر قوة. وها هو الغرب يواجه البقية من شعوب الأرض وأممها، وهو يمتلك المقومات التالية لتميزه وتفوقه على الجميع:

- مقومه الأول هو تراثه الكلاسيكي المكوَّن من القانون الروماني، والفلسفة اليونانية، والمبادئ العقلانية، والديانة المسيحية، وهو تراث لا يضاهيه فيه أحد. وإذا ادعى المسلمون أو الأرثوذكس أنهم يشتركون مع الغرب في النهل من هذه المصادر الروحية، فهم لم ينهلوا منها القدر نفسه.

- ومقومه الثاني، المسيحية الغربية التي هي العصب الحيوي للحضارة الغربية، وهي حصيلة كفاح مستديم تبلورت من خلاله وتصلب عودها من الحملات الصليبية والتبشير، إلى الإصلاح الديني والإصلاح المضاد والمسارب الفكرية لصراع الكاثوليكية والبروتستانتية التي ليس لها مثيل في الأرثوذكسية أو في الديانات الأخرى.

- ومقومه الثالث الذي لا يعادله في الأهمية إلا مقومه الثاني هو اللغات الأوروبية. فالذي يميز الغرب المنتصر عن الحضارات الأخرى تعدديته اللغوية. فالعربية والهندية والمندرين الصينية واليابانية هي لغات أُمّ (core languages) لحضارات كاملة. بينما نجح

الغرب في تطوير لغات عدة من اللاتينية (وإن هيمنت الفرنسية لبعض الوقت، والإنكليزية الآن). فمن كان يعتقد أن أوروبا برج بابل: رطانة لغات لم تدرك أن هذه التعددية هي علامة على حيوية الثقافات الأوروبية المحلية.

- ومقومه الرابع هو فصل السلطة الروحية عن السلطة الدنيوية، وحسب تعبير هانتنغتون فإن هذا الفصل هو الذي جعل روح الحرية تنتصر، وأسس لتميز الغرب عن الحضارات الأخرى.

- ومقومه الخامس هو سيادة حكم القانون الوضعي الذي شكل الأساس للحكم الدستوري، وفكرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، بينما لم تلعب فكرة سيادة القانون الدور نفسه الذي لعبته في تطور الغرب السياسي في الحضارات الأخرى.

- ومقومه السادس هو التعددية الاجتماعية والمجتمع المدني، المكون من الجماعات التي تقوم على الرابطة الاجتماعية التي تتعدى العصبية القبلية وروابط الدم والقربى. تعددية الجماعات المحلية، وتعددية الطبقات الاجتماعية التي أفرزتها الرأسمالية الحديثة في الغرب، قابلتها البيروقراطيات العامة المركزية: العثمانية والروسية والصينية وغيرها من الحضارات الأخرى، وكان نمو المجالس التمثيلية نمواً طبيعياً في رحم المجتمع المدني، وليس نمواً قسرياً أُلصق بكيانات ظهرت في القرن العشرين.

- أما مقومه السابع والأخير، فهو فردانية المواطن وحرية اختياره، وهذا يمثل ثورة أطلق عليها كارل دويتش: «ثورة روميو وجولييت»، بينما عقل الجماعة وروحها الجمعية هما الروح المسيطرة على الحضارات الأخرى.

(٣) من الحرب إلى السلام

هذه هي الوصفة التي يقدمها هانتنغتون للصراع القادم. فلما كانت بقية شعوب الأرض وأممها لا تمتلك المقومات التي تميز الغرب المنتصر، وتفسر سر نجاحه وسبب انتصاره، فإن الغرب لا بد من أن يواجه هذه البقية في الصراع الحتمي الذي هو ديدن التاريخ ومحركه الرئيسي. ومن يقُلْ بعد كل هذا إن عبارة «النظام العالمي الجديد» لم تكن إلا زلة لسان نطق بها الرئيس جورج بوش، فإنه إما مفرط في السذاجة أو مفرط في التمويه على الحقيقة.

والحقيقة الكبرى هي أن لا هانتنغتون ولا غيره من المنظرين في السياسة الدولية يستطيع أن يجيب عن التساؤل: لماذا الصراع القادم الحتمي؟ ولماذا لا يستهدف العالم الغربي المهيمن السلام بدلاً من استهداف الحرب؟ ومن ينكر أن الغرب لا يطلب الحرب

ضمن موقعه في الخريطة التي يرسمها الغرب للعالم في بداية الألفية الثالثة. إن التحدي الأكبر هو أن يعرف العرب متى تبدأ حدود الصداقة، ومتى تنتهي حدود العداوة، من دون أن يخسروا كل شيء.

هكذا تبدأ القرون، وهكذا تنتهي

(١) لا أحد يستطيع أن يعدد الأفكار الخاطئة التي أصبحت جزءاً من تفكيرنا، أو معتقداتنا المتعارف عليها (common sense)، والتي تسللت إلى التاريخ باعتبارها حقيقة. واحد من هذه المعتقدات الرأي القائل بأن الإنسان القديم كان الرجل الصياد/ المفترس (the hunter man). هذا الاعتقاد يصور الإنسان/ الرجل بأن حرفته الصيد والقنص، بينما مهنة المرأة الخضوع لسطوته والقبوع في الكهف. وطالما روّج المؤرخون ودارسو المجتمع لهذه الخرافة حتى زمن قريب، بينما يُستشف من الأدلة التي أمكن التوصل إليها مؤخراً أن الحقيقة مغايرة لهذا الاعتقاد، بل هي عكسه تماماً.

الإنسان القديم لم يكن الرجل الصياد/ المفترس، وإنما كان هو الفريسة/ الطريدة في أغلب الأحيان، عندما كانت تروم السهول سلالات من الحيوانات المفترسة، التي انقرض معظمها الآن. ولم يتحول الإنسان القديم إلى الرجل الصياد/ المفترس إلا في العصور المتأخرة، عندما استقر في المستوطنات الزراعية، وعندما ظهرت التجمعات السكانية الأوسع، وتطورت معها أدوات الصيد والقنص التي تحولت في ما بعد إلى أسلحة استُخدمت لإخضاع الإنسان للإنسان. فتحول الإنسان في هذه المرحلة من الرجل الصياد إلى الرجل كاسب العيش (the profider man). وتُظهر الأدلة الأنثروبولوجية والحفائرية أن دور المرأة، حتى في هذه المرحلة، لم يقتصر على القبوع في المنزل، وإنما امتد إلى المساهمة في حياة الجماعة؛ في الزراعة وجني المحاصيل.

إن ما نريد أن نتوصل له، هو أن المرحلة التي كان الإنسان القديم فيها الفريسةَ/ الطريدة وليس الصياد/ المفترس، استمرت عشرات الآلاف من السنين، بينما المرحلة التي تحول فيها الإنسان القديم إلى الصياد/ المفترس لا تتجاوز العشرة آلاف من السنين أو أكثر قليلاً. هل تراكم هذا الخوف من الافتراس والهلع الذي يصاحب الفريسة/ الطريدة بحيث عدّل في تركيب الإنسان البيولوجي (وبخاصة في تركيب الإنسان الهرموني - الموصلات العصبية)، وتغلغل في أنماط استجابات الإنسان السلوكية في حالات الخطر، أو التهديد، أو الاستثارة في العصر الحديث؟ وهل يمكن أن يُعزى سلوك الإنسان في البحث عن الاستقرار وعن الأمان في ما هو معهود وما هو متعارف عليه، إلى الخوف من الافتراس والهلع الذي يلازم الفريسة متراكماً عبر العصور؟

هذه هي الفرضية التي تطرحها دراسة باربرا أهرنرايخ، في كتابها المعنون **طقوس الدم**. ومن الصعب الإجابة عن هذه الأسئلة التي تثيرها دراسة أهرنرايخ: فالفاصل الزمني واسع جداً، والثقافات الإنسانية تتكيف باستمرار مع العوامل الطارئة على البيئة الطبيعية، وتستجيب لتحولات تطرأ على البيئة الاجتماعية. ولا نستطيع أن نقرر على وجه الدقة كم من المتغيرات الأصيلة تبقى كامنة فاعلة في الوجدان الإنساني، وكم منها يضمر أو يضعف تأثيرها حتى يكاد يختفي. ولكن هذه الفرضية مفيدة جداً (بالرغم من أنها قفزة تتطلب تاريخية كبيرة) في تفسير السلوك السياسي للعديد من الشعوب عبر العصور. وبدونها يستعصي هذا السلوك على الفهم والتفسير.

أليس الخوف من الفوضى وفقدان السيطرة، مصدره الخوف القديم من الافتراس؟ والإحساس بالخطر المحدق، هو الدافع الذي دفع الإمام ابن تيمية (١٣٢٨ م) إلى المفاضلة بين الخضوع للإمام الجائر حفاظاً على أرواح المسلمين وأموالهم، أو الفوضى في ظل غياب السلطان، ففضل الخيار الأول، وجاء آخرون من بعده فأولوا هذه المفاضلة على أن الطاعة المطلقة للسلطان ولأولي الأمر مطلوبة في جميع الأحوال درءاً لخطر الفوضى وضياع الدولة والمُلْك.

وفي هذا العصر الحديث أمثلة كثيرة تساند هذه الفرضية وتؤيدها. فما أن انهار حكم موبوتو في الكونغو حتى ظهر مستبد آخر في شخص كابيلا، فوجد من يؤيده في السرعة والحال. وهذه مظاهر الحزن الشديد التي أظهرها الكوريون الشماليون، التي أسكتت من اعتقد أن موت كيم إيل سونغ سيجعل الكوريين الشماليين يتنفسون الصعداء. وما هي إلا أشهر قليلة، حتى اعتلى ابنه سدة الحكم التسلطي، ليستمر حكم السلالة الثورية.

وها هم التشيليون يُحبطون محاولة القضاء الإسباني في إحضار حاكم تشيلي الدموي بينوشيه من بريطانيا لمحاكمته. هؤلاء التشيليون الذين يساندون بينوشيه، هم أنفسهم الذين ساندوا انقلابه الدموي في السبعينيات، وهو الانقلاب الذي مولته أكبر دولة ديموقراطية في العالم تحت إشراف عرّاب «عمليات السلام» في الشرق الأوسط: هنري كيسنجر. كيف يمكن تفسير مساندتهم لبينوشيه في حينها، والآن في مواجهة أدلة تجريمه المادية؟ هل هم مغفلون، أم ضحايا؟

هذا الحال لا يقتصر على الدول المتخلفة أو النامية في العالم الثالث، وإنما يشمل الدول العظمى أيضاً، وبالأخص أكبر قوتين نوويتين في العالم المعاصر. فهذا حال روسيا الاتحادية التي سارت من البيروسترويكا (الانفتاح) في عهد غورباتشوف، إلى الكاتاسترويكا (الكارثة) في عهد يلتسين. ومع ذلك استمر الروس ينتخبونه ويؤيدونه، ولم تبد غالبيتهم

المطلقة أية معارضة للانقلاب الذي قام به مؤخراً بالاستقالة المفبركة لضمان انتخاب مرشحه فلاديمير بوتين خلفاً له، ورئيساً قادراً على حمايته من تهم الفسادين الإداري والمالي اللذين مارسهما هو وطغمته من الانفتاحيين جهاراً ونهاراً.

(١) اتجاهات الصراع القادم

يبدو أن التفكير الاستراتيجي السائد في الأوساط الحاكمة والمتنفذة في الولايات المتحدة، يستبعد تماماً أي دور كوني (global) لروسيا في المستقبل المنظور. فكيف خططت الولايات المتحدة لحكم العالم بعد أن امتلكت القدرة على التحكم به بهذا الشكل المتسارع والمفاجئ في سرعته؟

عندما انهار المعسكر الشرقي في سنة ١٩٨٩، كان هناك تفكير بمشروع طُرح في أكثر من مناسبة وفي أكثر من ندوة من الندوات التي اعتاد خبراء السياسة الخارجية عقدها، يعطي بموجبه للدول الرئيسية في نادي الأثرياء مجموعة السبع (G.7) (ألمانيا، اليابان، إنكلترا، فرنسا، إيطاليا، كندا، ومعهم وقبلهم الولايات المتحدة)، أدواراً مختلفة في تمويل مشاريع التنمية وإحكام السيطرة عن طريقها على مناطق العالم الثالث، كأن تعطى هذه المهمة لألمانيا في شرق أوروبا، ولليابان في حوض المحيط الهادئ وأميركا الجنوبية (وبخاصة البرازيل)، ولفرنسا في أفريقيا، ولبريطانيا في الشرق الأوسط ووسط آسيا.

ولكن تداعي الأحداث في الخليج وما تبدى من تقاعس ألمانيا واليابان وتردد فرنسا في تلك الحرب، دفعا الولايات المتحدة إلى التخلي عن هذا المشروع واستبدال سيطرتها به على مجريات الأمور في جميع المناطق الاستراتيجية في العالم الثالث. بينما اتجه الغرب إلى حالة شبيهة بتلك التي سادت قبل سنة ١٩١٤. وما تفكُّك الاتحاد السوفياتي إلا وليد تلك الحالة المضطربة الدموية (بحروبها الامبريالية)، (وكذلك تفكك يوغوسلافيا) ما هو إلا إفراز متكلس أو متجمد (بدأ يتحلل أو يذوب من تلك الحالة التي هي أقرب إلى شريعة الغاب).

(٢) الديموقراطية: الضحية السرمدية

وهذا كله لا علاقة له بالديموقراطية إلا سلباً. فقد خلت الساحة للولايات المتحدة وللغرب. وهما لا يقيمان للديموقراطية وزناً إذا تعارضت مع مصالحهما، خلافاً لكل ادعاءاتهما. فكان هذا ولا يزال ديدن السياسة الخارجية الأميركية وعقيدتها على اختلاف مبادئ الرؤساء منذ صياغة مبدأ الرئيس مونرو (المصير المعلن للولايات المتحدة) في سنة ١٨٤٥، وإلى يومنا هذا. فبعد كل الجهد والتضحيات والدمار المادي والسياسي الذي حل

بالكويت والعالم العربي، يعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب في الخليج من أجل إعادة الديموقراطية.

لقد شُغل العالم كله بالمحاولة الانقلابية التي قادها محافظون يمينيون متشددون في الاتحاد السوفياتي سابقاً، ونسي العالم أن الذين يتعاملون مع هذه المحاولة في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، هم أيضاً محافظون يمينيون. ويعج الحزبان الأميركيان (الجمهوري والديموقراطي) في الصفوف الأولى، بالمتشددين منهم.

أي أن الذين يحمون حمى الديموقراطية والشرعية الدولية والاقتصاد الحر، هم من الفصيلة ذاتها للذين يريدون العودة بالعالم إلى التسلطية والإرهاب المنظم والاقتصاد المقيَّد، ولكن في بيئتين مختلفتين. كلاهما ترعرع في دهاليز الحرب الباردة وسراديبها، وكلاهما يحاول المحافظة على مصالح نظامين سياسيين باليين.

ألا يحق لنا بعد كل هذا، أن نتساءل كيف يُحكَم هذا العالم بعد أن رأينا قائداً شعبوياً استعراضياً مثل بوريس يلتسين يتحول إلى محرر ديموقراطي، وطاغية دموياً مثل صدام حسين يستمر في الحكم وفي البطش والإرهاب، وفقراء بنما يدفعون ثمناً غالياً لإزاحة نورييغا لتأتي الولايات المتحدة بحاكم فاسد آخر بحماية المارينز، ومعاهدة الحد من الأسلحة النووية (ستارت) تتحول إلى بشير للسلام العالمي، وكل الذي تفعله هذه المعاهدة هو تحديد سقف أعلى للأسلحة النووية التي تكفي في حدها الأدنى لتدمير العالم ألف مرة، والدول الغربية الكبرى تحتفظ بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية وهي لا تملك وسيلة آمنة للتخلص منها إلا بتسميم الكرة الأرضية إلى أبد الآبدين... إلخ.

ولا يقتصر الأمر على السياسات، وإنما يمتد إلى المبادئ. فقد أعلن الغرب رفضه مكافأة المعتدي في حرب الخليج بالتفاوض معه، ورفضه الربط بين الانسحاب والسلام، وهما مبدآن حميدان بلا شك. ولكن الغرب عاد بعد سنة تقريباً على رفضه، إلى الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، ولا اعتراض على المؤتمر إذا استند إلى هذين المبدأين، ولكن الدعوة إليه تجيء مبنية على نقيض المبدأين الحميدين السابقين؛ أي مكافأة إسرائيل المعتدية سنة ١٩٦٧ بالتفاوض معها، والقبول بالربط بين الانسحاب (من الضفة الغربية وغزة) والسلام لإسرائيل ضمن حدود آمنة (الأرض مقابل السلام). فهذا ليس مؤتمراً للسلام بقدر ما هو مؤتمر توضع فيه الأسس الدائمة للنزاعات الإقليمية القادمة!

وما عزاؤنا في محنتنا إلا إدراك أن موازين العدل وموازين الحكمة التي يُحكَم بها هذا العالم، ليست أمراً شاذاً، وإنما حالة دائمة في الحضارة الإنسانية، هذا الإدراك لخصه رجل

الدولة السويدي الدوق أوكسنشتيريا قبل أكثر من ثلاثة قرون في تساؤله البليغ: ألا تعلم يا بُني مقدار قلة الحكمة التي يُحكَم بها هذا العالم؟

الرياسة والكياسة في زمن ما بعد الحداثة

(١) دخلت مؤسسة الرياسة في الولايات المتحدة مرحلة جديدة في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، أي منذ رياسة جون كنيدي على وجه التحديد. والسمة العامة الجديدة لرؤساء هذه المرحلة، أنهم يتمتعون بقدر كبير من الكياسة (بالمعنى التقليدي للكياسة – والكيس). إن هذه الكياسة سلعة يتم تسويقها بعناية من خلال وسائل الإعلام، كما في حالة بيع الرئيس نيكسون، وكما في حالة الرئيس ريغان، الملقب بالمبلِّغ العظيم. والرئيس كلينتون بمتاعبه الأخيرة، يجد هذه السمة أفضل ما يكون التمثيل.

الرئيس كنيدي الذي بدأ معه هذا النمط من الرياسة، بدأت تتضح الملامح الحقيقية لكياسته في سلسلة من التحقيقات الصحافية الكاشفة والفاضحة في كتاب غيري ويلز (J K F): **كنيدي في المحبس،** أو كتاب سيمور هيرش: **الجانب المظلم من كاميلوت،** وغيرهما كثير. في هذه المرحلة المبكرة من الرياسة والكياسة نجد هذا الخلط الغربي بين الجنس والعنف: الابتذال الجنسي في الحياة الخاصة، واللجوء إلى العنف في السياسة العامة، وأغلبنا يتذكر سلسلة فضائح كنيدي الجنسية وبداية الحرب الفيتنامية، والتآمر مع المافيا في غزو كوبا في واقعة خليج الخنزير.

(٢) والكياسة في زمن الرئيس نيكسون تختلف عن الكياسة في زمن الرئيس كنيدي، من حيث انخفاض مستوى الدور الذي لعبه الجنس، وارتفاع مستوى انعدام الوازع الخلقي، حتى حسب المعايير السائدة في الولايات المتحدة، والتي توازي بين أخلاقية السياسي المحترف وضعف أخلاق بائع السيارات المستعملة، إلى الحد الذي دفع الكونغرس إلى سحب الثقة من نيكسون في واحدة من أظرف المسلسلات التلفزيونية إثارة.

والرئيسان فورد وكارتر كيِّسان، كل بطريقته الخاصة، وتمثل فترة رياستيهما ردة فعل لقدرة رياسة رواد الكياسة كنيدي وجونسون ونيكسون. أما رياسة ريغان فهي إحدى قمم الكياسة، ولذلك لا يُطلَق على الرئيس ريغان: المبلِّغ العظيم (the great communicator) عبثاً، فقد نُشر أنه، بسبب معاناته من مرض الزهايمر الذي يضعف الذاكرة، لم يعد يعرف لماذا يذهب إلى المكتب كل صباح. وأزعم أنه لم يكن يعرف لماذا يذهب إلى المكتب كل صباح عندما كان رئيساً للولايات المتحدة، ومع ذلك فقد كان يحظى برضى ثلثي الجمهور في استبيانات الرأي العام في زمانه.

أما الرئيس كلينتون فكياسته لها طابع خاص إضافي لم يتمتع به الرؤساء السابقون، وهو زئبقيته المفرطة. فليس له موقف أيديولوجي محدد، بل إنه على استعداد لتبني مواقف المعارضين له والمعاكسة لمواقفه إذا كانت تحظى بشعبية مفيدة له، من دون أن يتردد لحظة أو يخالجه وهم. ولذلك فادعاء السيدة هيلاري كلينتون أن الرئيس كلينتون ضحية مؤامرة يمينية، ينقصه الدليل المقنع.

(٣) لماذا تبرز سمة الكياسة في مؤسسة الرياسة في العقود الأخيرة؟ ولماذا تسمه هي بسمتها؟ أعتقد أن العامل الحاسم في هذه الظاهرة هو تسليط الأضواء على مؤسسة الرياسة من قبل وسائل الإعلام بشكل لم يسبق له مثيل. وهذه، كما هو معلوم، أحد إفرازات الزمن الذي نعيش فيه، زمن العولمة. وتحت أضواء وسائل الإعلام تمت تعرية هذه المؤسسة بحيث لم يعد بالإمكان تطبيق قاعدة الفضائل الظاهرة (في العلن)، والرذائل الباطنة (في السر)، فوسائل الإعلام أصبحت قادرة على ملاحقة الرؤساء والكبار حتى في مخادعهم.

ولم يعد بإمكان وسائل الإعلام نفسها، أن تصنع من الرؤساء أبطالاً من أمثال فرانكلين روزفلت، بالسهولة واليسر السابقين. حتى في حالة ريغان المبلِّغ العظيم الذي كان مرشحاً للبطولة الأسطورية بسبب برنامج حرب النجوم الذي استنزف طاقات الاتحاد السوفياتي، اتبع سياسات اقتصادية في غاية الضحالة الفكرية ساهمت في حرمان خلَفه، الرئيس بوش، من فترة رئاسية ثانية.

في زمن العولمة، الكياسة التي تُعرض علينا صورها في وسائل الإعلام، تجعل من رؤساء الولايات المتحدة غير مقنعين تماماً، وأرجو أن يكون التاريخ أكثر رأفة بهم منا نحن معاصريهم.

متاعب الرئيس كلينتون

(١) عانى الرئيس كلينتون متاعب جمة، منها إجهاض النظام العالمي الجديد، ومنها انهيار النظام الأخلاقي القديم، ووقع بذلك في كماشة القوة على مستويين: مستوى القوى التي تتلاعب بالدول، ومستوى القوى التي تتحكم بالعلاقات بين البشر. ويبدو أن الرئيس والمستشارين المحيطين به، لا يدركون الصلة الحاسمة بين هذين المستويين. ويبدو كذلك، أن الأمم الأخرى خارج الولايات المتحدة لا تفهم سبب هذه الضجة حول متاعب الرئيس، فما هي إلا هفوة يرتكبها جميع الساسة أو القادة السياسيين في العالم، على أحد المستويين أو على كليهما.

وفي الحقيقة، من الصعب تفسير الضجة حول متاعب الرئيس كلينتون. فهو على الرغم من كل الحماقات التي ارتكبها (على المستوى الشخصي) في حياته السياسية، يبقى أقل ابتذالاً وأقل سوقية وأقل سطحية من الرئيس جون فيتز جيرالد كنيدي، على ما هو معروف عنه تاريخياً، وما يُكشف عنه بشكل متزايد في وسائل الإعلام. وبالرغم من قلة حنكة كلينتون في ميدان السياسة الخارجية وافتقاره إلى مبدأ (doctrine) عام يوجه علاقات الولايات المتحدة مع الدول الأخرى، فإنه لم يرتكب الأخطاء السياسية الفادحة التي ارتكبها الرئيس ريغان سواء في اقتصاديات الريغانية (Reganomics)، أو في التكلفة الفادحة العبثية لبرنامج «حرب النجوم» أو في فضيحة إيران - كونترا (التي تورطت فيها بعض الدول العربية)، والتي لا تقل لاأخلاقية عمّا ارتكبه الرئيس كلينتون، إن لم تفُقْها لاأخلاقية بشكل مريع.

(٢) ولكن الرئيس كنيدي والرئيس ريغان، يتمتع كل منهما بمكانة فائقة ومنزلة رفيعة بين رؤساء الولايات المتحدة المعاصرين. فما السر إذاً، في هذه المعاملة السيئة، التي يحظى بها الرئيس كلينتون، مقارنة بمن عاصره أو سبقه من الرؤساء الآخرين؟ إذا كنت من العرب المتشددين أو من الأميركان الأصوليين، فستقول إنهم اليهود، الذين يدفعون النساء لإغواء أو لإشباع شبق الرئيس، ثم يستعملونهن أدوات للضغط عليه. وإذا كنت من المولعين بالمقارنات التاريخية الانطباعية فستقول إنها سطوة وسائل الإعلام - الميديا المتزايدة، التي يستحيل إخفاء أسرار الحياة الخاصة للقادة والساسة عنها، وهو أمر لم يكن موجوداً بكل هذا العنف والعدوانية الحاليين.

وكلا التفسيرين يبعد كثيراً أو قليلاً عن حقيقة الأمر، وهو كماشة القوة في صدام العالمين - العلاقات بين الدول والعلاقات بين البشر - على المستويين اللذين ذكرناهما. فالذي يثبت للرئيس مكانه في التاريخ والذي يعمي وسائل الإعلام عنه، حياته الخاصة، والذي يفرق بين الرئيس كلينتون، وبين بقية رؤساء أميركا المعاصرين، هو أن الرئيس كلينتون يحتاج إلى حرب صغيرة أو كبيرة، لتثبيت مكانته في التاريخ، وأن هذه الحرب الصغيرة أو الكبيرة، هي التي تعلي مقامه وتثبت رجولته على المستوى العام، وليس صولاته في الفنادق أو في المكتب الملاصق للمكتب البيضاوي. فهو إذاً، بحاجة إلى زعيم قميء في مكان ما من العالم، وفي بلد متخلف ضعيف، حتى يركل مؤخرته.

إن حياة رؤساء أميركا منذ تيودور روزفلت إلى يومنا هذا، تؤكد ما نذهب إليه. فجميع هؤلاء الرؤساء ضمنوا مكانة عالية في التاريخ من وراء عقيدة عبادة العَلَم الأميركي، ومن وراء ركل مؤخرات قادة دول أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية قبل الحرب العالمية الثانية،

وقادة دول العالم الثالث عامة، بعد تلك الحرب. ثلاثة رؤساء هم: فرانكلين روزفلت وترومان وآيزنهاور، بنوا أمجادهم على انتصارات الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. وثلاثة رؤساء هم: كنيدي وجونسون ونيكسون، بنوا أمجادهم على حرب فيتنام وعلى التنكيل بدول أميركا الجنوبية (وخاصة تشيلي وكوبا).

أما الرئيسان فورد وكارتر، فقد أهملهما التاريخ لأسباب أخرى: فورد بسبب تركة الرئيس نيكسون الثقيلة، وكارتر بسبب أزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران. والرئيسان ريغان وبوش أبطلا الحروب الصغيرة غير المتكافئة بلا منازع: من نيكاراغوا إلى غرينادا، وإلى بنما ثم حرب الخليج. وهما يقفان صفاً واحداً مع رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر، التي أثبتت من خلال حرب فوكلاند، أنها تتمتع برجولة أكثر من كل زعماء المحافظين الرجال في بريطانيا.

أما الرئيس كلينتون، فأين هي حربه الصغيرة؟ كانت حرباً صغيرة في هايتي «لإعادة» الديموقراطية إلى هذا البلد المتخلف، ولكنها فشلت لأن طرفي النزاع في هايتي هما من زبائن المصدر نفسه: أجهزة المخابرات الأميركية. وحاولوا تجهيز حرب صغيرة له في العراق، ولكن الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن تخلّت عنه بعدما كانت ساندت الرئيس بوش. كل الذي حصل عليه الرئيس كلينتون هو قصف مقر المخابرات العسكرية، وسيل من الحشود والتهديدات الفارغة، بينما كانت في انتظاره سلسلة من الفشل في السياسة الخارجية.

فهو فشل في إجبار نتنياهو على الالتزام باتفاقيات أوسلو ومدريد، وفشل في التدخل في مصائب وسط أفريقيا، وفشل في إقناع أطراف الصراع في البوسنة بتطبيق اتفاقية دايتون، وفشل في إقناع الهند وباكستان بعدم المضي في تطوير السلاح النووي، وفشل في منع قصاب البلقان ميلوسيفيتش من تهجير سكان كوسوفو، وفشل في... إلخ. ولاحقه هذا الفشل ولم يجد رئيساً من دول العالم الثالث يركله في حرب صغيرة ضده.

أما الجهة الأخرى من الكماشة التي نتحدث عنها، وهي بوادر انهيار النظام الأخلاقي القديم (old moral order) في الولايات المتحدة، فأغلب الأميركان في هذا العصر والزمان يمانعون أن يشبع الناس شبقهم الجنسي، وخاصة أن قيم الأميركان حول الجنس والفضيلة والرذيلة قد تغيرت تماماً. كم من القادة المسؤولين، وحتى القساوسة، اعترف بزلته باكياً أمام كاميرات التلفزيون، ثم عاد إلى منصبه أو إلى منصب أفضل، أو عاد إلى جمع الملايين من تبرعات بسطاء الناس من خلال الكنيسة المتلفزة. لماذا قُذف الرئيس كلينتون بالحجارة إذاً؟

(٤) لأن الرئيس كلينتون بلا حرب صغيرة، يثبت فيها رجولته، وبالتالي مكانه بين الرؤساء، ولأن الذين سوف يُصدرون الحكم على الرئيس كلينتون، هم حماة النظام الأخلاقي القديم أي أعضاء الكونغرس، الذين يريدون أن يحافظوا على نظام ما قبل الثورة الجنسية التي تعصف بالولايات المتحدة، منذ نهاية الستينيات، من القرن المنصرم. فهؤلاء الحكام ينتمون إلى عالم غير العالم الذي ينتمي إليه الرئيس كلينتون، الذي يدخن الماريجوانا من دون أن يبتلع دخانها، والذي يمارس الجنس وكأنه نوع من الرياضة أو أسلوب لقضاء أوقات الفراغ.

أترون إذاً، مدى عتوّ كماشة القوة وسطوتها، التي أوقع الرئيس كلينتون نفسه فيها؟ فهو رئيس من دون حرب صغيرة يمارس فيها ركل مؤخرات الرؤساء المتخلفين، وهي الرياضة المفضلة أو الإجبارية لدى رؤساء الولايات المتحدة، مضطراً إلى ممارسة الكذب والخداع حتى يوفق بين عالم أخلاقي قديم قادر على إصدار الحكم عليه وإدانته، وبين عالم أخلاقي جديد تغير فيه تماماً تحديد الخط الفاصل بين الفضيلة والرذيلة، الذي ينتمي إليه الرئيس.

ثم، منذ متى دخلت الأخلاق ميدان السياسة؟ وخاصة السياسة العليا. مسكين الرئيس كلينتون، فهو أول رئيس معاصر للولايات المتحدة بلا حرب صغيرة. ولذلك، فهو أول رئيس يرمى بالحجارة على مسمع العالم وبصره. ومن كان منهم بلا حرب صغيرة فسوف يُقذف بأول حجر.

قوة عظمى واحدة لا تكفي

(١) ربما تعجل الرئيس الأميركي جورج بوش في الإعلان عن قيام نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة في أعقاب حرب الخليج الثانية. فنظام العالم بعد ثورة ١٩٨٩ لم تتضح معالمه بعد، حتى بعد مضي قرابة العقد من الزمن على قيام تلك الثورة. فالمعْلم الرئيسي للعقد الأخير من القرن العشرين، هو أقرب ما يكون إلى اللانظام العالمي الجديد منه إلى نظام من أي نوع، أي أنه مرحلة انتقالية إلى نظام عالمي لا تستطيع قوة عظمى واحدة أن تهيمن عليه، بسبب قوى اقتصادية وتقنية اجتماعية تبنت الولايات المتحدة؛ القوة العظمى الوحيدة نفسها، إطلاقها.

فقد شهد القرن العشرون - أكثر القرون في تاريخ البشرية وحشية ودموية وتفجراً - نظامين عالميين: نظاماً عالمياً قبل ١٩١٤ كانت تهيمن عليه قوّة عظمى واحدة هي بريطانيا العظمى، ونظاماً عالمياً آخر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تسيطر عليه (خارج منظومة الاتحاد السوفياتي) الولايات المتحدة الأميركية. ولكن فترة أخرى من اللانظام العالمي سادت العالم بين سنوات ١٩١٩ - ١٩٣٩.

(٢) إن النظام العالمي الذي سيطرت الولايات المتحدة وهيمنت عليه، أُطلق عليه زوراً «العالم الحر»، فهو النظام الذي ازدهر فيه نوع جديد من الدول وهي الدولة التسلطية الحديثة التي «سعيتُ إلى رصد سيرتها الذاتية في المنطقة العربية في كتابي عن **الدولة التسلطية في المشرق العربي**. ولكن موجة التسلط عمت العالم الثالث بأكمله وليس المشرق العربي وحده، كما يتبين من الجدول التالي:

جدول يوضح الموجة الثانية من أنظمة الحكم التسلطية السلطانية في العالم الثالث من انحسار الاستعمار إلى سنة ١٩٩٨

أميركا اللاتينية	آسيا	أفريقيا	المنطقة العربية
الدومنيكان (تروخيو)	إيران (بهلوي)	أوغندا (أمين)	العديد من أنظمتها
هايتي (دوفالييه)	باكستان (أيوب خان)	الكونغو (موبوتو)	
بنما (نورييغا)	الفيليبين (ماركوس)	كينيا (أراب موي)	
تشيلي (بينوشيه)	كوريا (بارك)	نيجيريا (أباحا)	
	إندونيسيا (سوهارتو)		

ولكن، بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن هذه الأنظمة التسلطية السلطانية مقابل الانفتاح السياسي المصاحب للعولمة الاقتصادية والمالية، لم يظهر نظام عالمي جديد، كما تصور راسمو السياسة الخارجية الأميركية، وإنما ظهر لانظام عالمي جديد تسوده الفوضى السياسية على مستوى دولي. واحد من أهم أسباب هذا اللانظام، أن قوى العولمة والانفتاح السياسي المصاحب له المسمى زوراً «ديموقراطية»، لم يعد يخضع لنظام معياري معين يحكم العلاقات الدولية. لأنه أدخل قدراً كبيراً من عدم اليقين وعدم الاستقرار على العلاقات بين الدول، بتعريض أغلب دول العالم لقوى السوق العالمي المتقلبة والتي لايمكن التنبؤ بها بدقة.

نمت في ظل هذا اللانظام العالمي مغامرات صدام حسين وعمليات التطهير العرقي في دول البلقان، والحروب الأهلية في رواندا وبروندي، ونجاح الهند وباكستان في حيازة أسلحة نووية. هذه كلها مظاهر لهذا اللانظام العالمي الجديد. يضاف إلى ذلك أن أغلب أنظمة الحكم التسلطي الواردة في الجدول، مار الذكر، والتي انهارت نظمها الحاكمة، لم تنعم بالازدهار الاقتصادي أو السياسي، بل أصبحت تعاني بطالة سافرة ونظاماً مالياً على وشك الانهيار، ومواجهات طبقية ونزاعات قبلية – طائفية. ولم تعد الولايات المتحدة القوة

العظمى الوحيدة القادرة على الهيمنة على هذا العالم أو ضبط الصراعات الناشبة فيه.

فهي خرجت من لبنان مسرعة، وكذلك فعلت في الصومال، وترددت سنوات قبل أن تتدخل في البوسنة، مما سمح بوقوع أحداث مفجعة، ولم تتدخل أو بالكاد تدخلت في رواندا وبروندي، ولا تعرف كيف تعالج الصراع المستمر بين حليفتين لصيقتين لها وهما: تركيا واليونان.

والسبب في هذا واضح وضوحاً جلياً، لأن أنظمة الحكم التسلطية السابقة كانت توفر نوعاً من الاستقرار السياسي - صحيح بالبطش الدموي والإرهاب المنظم. ولم تظهر أنظمة حكم جديدة بعدُ قادرة على توفير الاستقرار السياسي، لأن نظاماً للمعايير والقيم السياسية الجديدة لم يظهر بعد، بحيث تستطيع الولايات المتحدة - القوة العظمى الوحيدة أن تجبر دول العالم على الالتزام به.

(٤) ولأن سياسة البوارج الحربية وطبيعة التدخل العسكري المباشرو قد تغير شكلاهما في نهاية الاستعمار، قامت الولايات المتحدة باللجوء إلى سياسة العقوبات الاقتصادية (sanctions). وهناك أربع عشرة دولة حول العالم على قائمة العقوبات الاقتصادية، أي التي تمارس الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية ومالية وتقنية ضدها بدرجات متفاوتة، لإجبارها على الالتزام بنظام العالم الجديد الذي تتبناه الولايات المتحدة، من دون جدوى. والجدول التالي يوضح أهم هذه الدول التي تقع الآن تحت طائلة العقوبات الأميركية(*):

آسيا	أفريقيا	أميركا اللاتينية	أوروبا
بورما	ليبيا	كوبا	صربيا
إيران	جنوب أفريقيا		(يوغوسلافيا)
العراق	السودان		
سوريا	نيجيريا		
الهند	الصومال		
باكستان			
كوريا الشمالية			

(*) هناك أربع وتسعون دولة في العالم تفرض الولايات المتحدة عليها عقوبات متنوعة، بالإضافة إلى الدول المبيَّنة في الجدول أعلاه.

إن لجوء الولايات المتحدة المتزايد إلى أسلوب العقوبات الاقتصادية يدل على الفشل المتزايد للسياسة الخارجية الأميركية، كما لاحظ ذلك فوليامي في صحيفة **أوبزرفر** اللندنية (٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨). ومما حدا بأحد الكتاب الأميركان المتميزين، جيم هوغلاند، إلى التنبيه إلى أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية بدأت تتخلف عن الأحداث العالمية بسبب تخوفها من تحمل أعباء والتزامات جديدة (**هيرالد تربيون**، ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٨). وهذا يؤكد من جديد حقيقة سياسية، وهي أن دولة عظمى واحدة في زماننا لا تكفي للهيمنة على العالم، ولضبط أنظمة الحكم المشاغبة وغير المطيعة. إن العودة إلى نظام عالمي على غرار نظام العالم الذي انتهى سنة ١٩١٩، أو إلى نظام عالمي على غرار نظام العالم الذي انتهى سنة ١٩٨٩، الذي تسيطر عليه قوة عظمى واحدة، قد انتهى، وربما إلى غير رجعة. لقد آن الأوان لقيام نظام عالمي أممي مبني على قيم أكثر إنسانية، وأكثر التزاماً بالديموقراطية، وأكثر احتراماً للتعدد والتنوع الثقافيين، ولحقوق الإنسان الأساسية.

الهوامش:

(١) للاطلاع على هذا المشروع منذ أصوله التاريخية انظر:

Heinz Lubasz (ed.), *The Development Of The Modern State*. New York: Macmillan, 1966.

ولتتبع الطريق الذي سلكته الدولة القومية إلى مرحلة الخبيصة الأخلاقية راجع:

Mathew Horsman And Andrew Marshall. *After The Nation State*. New York: Harper Collins 1994.

ولتتبع طريق موازٍ له في المجتمع العربي راجع:

محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

الفصل السادس

ثقافة التخلّف

الثقافة: البحث عن الهوية

القومي والوطني في الثقافة العربية المعاصرة

(١) «بين الثقافة والتعريف بالهوية مشكلة دائمة»، هكذا يرى حازم صاغية المشكلة، فالأُولى تقوم على التوسع بينما الثانية تقوم على الحصر. في هذه الجملة عدة عناصر متداخلة: العنصر الأول (أ) شمولية الثقافة لأنها الوسط الذي نعيش فيه، والعنصر الثاني (ب) كون الثقافة محدداً سلوكياً يوجه سلوك الفرد بموضعته في الفضاء الاجتماعي. والعنصر الثالث هو أن العنصر الأول (أ) والعنصر الثاني (ب) يخدمان (ج) وظيفتين مترادفتين ولكنهما متناقضتان.

فالوظيفة الأولى في العنصر (أ) هي أن الثقافة عنصر ملازم للاجتماع، فليس هناك مجتمع بلا ثقافة. ولقد أعمت المركزية الأوروبية الغربيين عن هذه الحقيقة البسيطة، فصورت لهم المجتمعات البدائية بأنها بدائية بسبب عدم امتلاكها ثقافة (لأن الثقافة محصورة بالأوروبيين)، إمّا لعدم امتلاكها دولة، أو لعدم وجود طبقات فيها على النمط الأوروبي، أو لعدم وجود صراع طبقي. ولما كان التاريخ هو تاريخ صراع، فإن هذه المجتمعات هي مجتمعات بلا تاريخ (قارن صاغية، ص ٩).

والثقافة شاملة أيضاً لأنها تنبع من داخل الإنسان، وتعبر عن نفسها عن طريق منتجاتها الصنعية (أرتيفاكت، أي كل ما يتدخل الإنسان في صنعه). ويفوت الكثيرين أن اللغة أداة الثقافة (والفكر)، هي منتج صنعي (أرتيفاكت) ثقافي. فليس هناك فصل في الواقع بين المنتج الصنعي المادي وغير المادي، فكلاهما نِتاج إنساني.

الثقافة تنتقل من جيل إلى جيل، ومن جماعة إلى أخرى، بهذه الصورة المرمزة

اجتماعياً، بحيث يمكن أن ترسَل الأفكار بواسطتها عبر الفضاء الاجتماعي متخطية بذلك الحواجز الجغرافية والسياسية. ولكن الثقافة تخدم وظيفة أخرى غاية في التعقيد، وهي وظيفة الضبط الاجتماعي التي تمكّن الجماعات من التكيف مع البيئة الطبيعية بابتكار تنظيمات اجتماعية تقوم بتقنين السلوك الاجتماعي بما يتناسب ويتوافق مع قيم الجماعة ومعاييرها. وهنا تكمن الثنائية في وظائف الثقافة: وظيفتا التمكين والتقنين (enabling & constraining).

فالوظيفة الأولى للثقافة هي التمكين (أي التوسع والانتشار والمزج والخلط والتركيب). أما الوظيفة الثانية للثقافة فهي التقنين (أي الحصر والفرز والنقاء). وتُعَدُّ الهوية إحدى أهم أدوات التقنين. فهي التي تحدد درجة انتشار حالة التشابه مع الذات (self-similarity)، أو السمات المشتركة بين أفراد الجماعة التي تميزهم عن «الآخر» والجماعات الأخرى. وتحدد بالتالي من يدخل في الجماعة ومن يبقى خارجها. والهوية كأداة تنظيمية لا تقوم إلا في الأوضاع الاحتمالية في الصراع الاجتماعي.

(٢) إن الهوية لا تقوم إلا في الأوضاع الاحتمالية (contingencies) للصراع التاريخي (القومي، والديني، والطبقي، والقبلي)، كردة فعل، وكتوقع (anticipation and response). وعند صاغيّة: الوطني هو وحده الذي يجد مقابله السياسي في الدولة الوطنية. ولكن الهوية تتجاوز بالطبع توصيفات الدولة وحدودها. فالانتماء القبلي والطائفي يفوق في ديناميته الانتماء الوطني، ولكنه لا يكتسب هذه الدينامية إلا في الأوضاع الاحتمالية للصراع الاجتماعي- التاريخي (صاغيّة، ص ٢). وقد شخّص سمير أمين هذه المسألة بدقة (في كتابه عن الدولة والأمة) عندما تساءل: من الذي حفظ للعرب هويتهم بعد زوال دولتهم في عهد السلطنة: التجار أبناء الطبقة الوسطى، أم النخبة الأرستقراطية؟

فالهوية تتضمن عدة متكونات تراكمية (layers)، يصفها صاغيّة بالمستويات: المستوى الأهلي المباشر (!) في عائلة وقرية أو مدينة، في مستوى الطبقة الاجتماعية، وفي مستوى الوطن والدولة، وفي مستوى الإقليم الجغرافي، كما في مستوى النطاق الثقافي. . . إلخ، (صاغيّة، ص ١). هذه متكونات تراكمية في التكوين النظري نفسه المجرد لمفهوم الهوية. ووصفها بالمستويات يعني قدراً من الانفصال بينها. وفي هذه الحالة، لا بد من تحديد القوة والأدوات التي تجعلنا نتحرك بينها، وإلا فما الذي يجمعها في كل دينامي واحد يعرِّف بالهوية.

أما إذا تكلمنا عن المستويات أو الأسس التي تحدد الهوية، أو التعريف بالهوية، فإننا نتكلم عن القرابة أو التقارب الاجتماعي (affinity)، وعن المصالح، وعن المؤسسات،

وعن الثقافة الفرعية (كما هي عند ستيفن كورنل، See and Wilson, p. 255, 1988).

فالقومي والوطني متكونان تراكميان يلعبان أدواراً مختلفة في التعريف بالهوية، كما إن الطبقة تمثل متكوناً تراكمياً آخر. وبروز أي من المتكونات التراكمية في أي مرحلة تاريخية يعتمد على الأوضاع الاحتمالية في الصراع الاجتماعي - التاريخي: أيهما أكثر استجابة للتهديد أو التوقع بتهديد مقومات الهوية، أيهما أقدر على الضبط وتقنين السلوك، أيهما أكثر فاعلية في التمكين وفي الانتشار الثقافي والتوسع الحضاري؟

فعندما نقول إن هناك صراعاً بين القومي والوطني، تواجهنا هذه التساؤلات. عند ذلك فقط، نستطيع تفسير لماذا طغت الهوية الدينية، على الانتماء القومي، والانتماء القومي على التعصب المحلي أو القبلي أو الطائفي. ولماذا في فترات أخرى، يطغى الانتماء الطبقي على الانتماءات الأخرى. فالمحك في تحديد الإجابة إذاً، هو تاريخية الصراع والأوضاع الاحتمالية للصراع، وعمليتا التقنين والتمكين، عبر العصور.

فعندما بدأ الصراع التاريخي يأخذ منحى الصراع داخل الطبقة الوسطى المبشرة بالحداثة في القرن السابع عشر، تبلورت عدة محاور حول بؤرة الصراع المركزية هذه: ظهور الدولة الوطنية المبنية على مبدأ السيادة، وظهور الأفكار العقلانية والفردانية النظرية، وظهور القومية أو القبلية المؤدلجة كمبدأ تعبوي ومن ثم تنظيمي. أما قبل ذلك، فقد كانت المبادئ التي نظمت العلاقات بين الدول والجماعات الوطنية تُستمد من فكرة الإثنية المعرفة بالدين (athnicity) أو الانتماء الجغرافي/الحضاري. وهي المبادئ التي يعتقد هانتنغتون أنها ستطبع الصراع التاريخي في المستقبل.

وهذا يعيدنا إلى التساؤل المحوري الذي طرحه سمير أمين حول من الذي حفظ للعرب هويتهم بعد زوال دولتهم؟ إنهم بلا شك التجّار من أبناء الطبقات الوسطى. وهو بذلك سبق بنديكت أندرسون في وضع تصور لدور الصراع الطبقي في تحديد الهوية القومية. وقد استمر الحال على هذه الوتيرة حتى حدثت المواجهة بين الهوية العربية والاستعمار الاستيطاني والامبريالية الأوروبية في القرن الثامن عشر، وتحديداً في المواجهة بين محمد علي ونابليون، ومن ثم الغرب بوجه عام. فأحيت هذه المواجهة الانتماء الإثني المتلبس بالهوية الدينية عند العرب بصيغة الجامعة الإسلامية.

(٣) في هذه المرحلة، وفي عملية الإحياء الإثني - الديني، تمت مراجعة الثقافة العربية والتراث العربي بقصد جعله سلاحاً تعبوياً في الصراع التاريخي، وهو ما يمكن أن يُطلَق عليه عملية اختراع التقاليد (invention of tradition). فهذا التراث العربي أعيد تفسير معطياته الأساسية في هذه المرحلة في مقولة الجمع بين الأحسنين. وقد تولّت القيام

بهذه المهمة الطبقة الوسطى التقليدية، ولكن سرعان ما تخلّت هذه الطبقة عن هذه المهمة ببروز الطبقة الوسطى الحديثة، وتحت ضغط عمليات الغربنة (westernization). وقد رصد محمد جابر الأنصاري الصراع الطبقي في هذه الفترة في كتابه عن تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي.

والمكوِّن التراكمي في قلب هذا الصراع، هو بروز الطبقة المالكة الجديدة المكونة من كبار التجّار، وكبار ملّاك العرب (لأول مرة منذ انهيار الحكم العربي في القرن العاشر الميلادي) إلى مسرح الأحداث. وقد تلاحمت فكرة الانتماء القومي مع هذه الطبقة، وطبعت «الصراع بين القديم والجديد» بطابعها المميز. ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً، إذ إنّ بروز الطبقة الوسطى «الجديدة» سرّع في عملية الصراع الاجتماعي التي أدّت إلى انهيار الحكم المدني، وهيمنة العسكر على الحكم منذ الخمسينيات حتى يومنا هذا. وهنا، أخذت الهوية العربية الكثير من العناصر المشتركة للقومية «الراديكالية»، أو المتطرفة إن شئت، مع ثقافات العالم الثالث (وهي راديكالية تختلف عن الراديكالية الأوروبية).

وقد انعكست ملامح القومية الراديكالية في الفكر العربي من خلال التقييم شديد السلبية للثقافة العربية الإسلامية عند العروي والجابري وأدونيس وشرابي. أمّا في الوقت الحاضر، فإنّ العودة إلى الهوية التراثية - المحلّية، هي الطابع العام للثقافة السياسية العربية، وهي تحدث تحت تأثير قوتين أو حركتين تاريخيتين:

(١) العولمة التي تولّد عدم الثقة بالنفس وعدم اليقين الذي يتجلى في «تفسّخ» الأيديولوجيات الكبرى، حسب تعبير صاغية.

(٢) اشتداد سطوة التيار الأصولي - السلفي الذي ينادي، ضمناً أو صراحة، بالعودة إلى القبلية أو المحلّية المرتبطة بالكيانات السياسية القائمة.

إنّنا نفترض، حسب المبادئ التي ذكرناها أعلاه، أن هاتين القوتين هما الأنسب للأوضاع الاحتمالية للصراع التاريخي الراهن ولأداء الوظيفتين الأساسيتين للثقافة: التمكين والتقنين.

تحولات الفكر في ما بعد الأزمة... في ما بعد الحداثة

١- الفكر، كما أفهمه، هو الأداة التي نحدد بواسطتها مكاننا في التاريخ، وموقفنا من التراث، وعلاقتنا بالعالم المحيط بنا وبالجماعات الأخرى. الفكر ليس أداة تأمل فقط (وإن كان ينطوي على قدر كبير منه)، وإنّما الفكر أداة نضال، أداة كفاح، الموجه للفعل. والعنصر الذي يعطيه معنى هو اليوتوبيا - الطوبي، عند كارل مانهايم، الفكر يشمل كل ما

ينتجه العلم والأدب والفن والمعمار ووسائل الإعلام، وما يدرس في الجامعات وما تنتجه الجامعات، هو الثقافة بكل أشكالها.

٢- لقد جابهنا العالم الحقيقي المحيط بنا بوعي وإدراك لأول مرة بعد سقوط مؤسسة الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى، فكانت المنعطف التاريخي الكبير في تحولات الفكر، في ظهور الحداثة والتجديد مقابل المحافظة والتقليد. فظهر إجماع المثقفين (وليس إجماع النخبة) على المقاومة في شكل طلب الحرية (الديموقراطية)، وطلب الوحدة بعد تمزق، وطلب الدستورية بعد استبداد، وطلب العدالة بشكل الاشتراكية. أما المقاومة فكانت مقاومة الظلم المزدوج: الظلم الطبقي والعبودية (التبعية) للمستعمر الأجنبي.

٣- كان هناك مفهوم للأمة يتمتع بقوة توجيهية كبيرة. وكانت هناك الأصولية القومية في مواجهة صريحة مع الاشتراكية. وكانت هناك الأصولية السنية عماد حركة ذات فكر غير واضح، ولكن ضمن التيار العام للفكر المعادي للاستعمار. كانت هناك الواقعية الجديدة في الفكر والتفسير المادي للتاريخ. وكانت هناك الجماهير، جموع المواطنين.

٤- عندما جاء العسكر محمولين على أكتاف الظلم الطبقي والقهر الاستعماري، لم يخرجوا عن إجماع المثقفين، ولكن الصورة اتضحت في تلك الفترة التي جاء فيها العسكر إلى مسرح الأحداث: ـ الكفاح من أجل الاستقلال لا يؤدي إلى الحرية، وإنما إلى التسلطية. والحداثة لا تؤدي إلى النظر إلى المستقبل، وإنما العودة إلى الماضي - في ثنائية متناقضة، لكن كل منهما يؤدي إلى الآخر. (في **بيغ بانغ** تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣).

٥- في هذه الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٣، بدأ وعينا بالتاريخ يتعرض لأكبر عملية تزوير: تصوروا حادثة يصفها غور فيدال في روايته **بث حي من الجلجلة** عندما يكتب كل التاريخ البشري على شريط حاسوب. وتأتي مجموعة من الهاكرز الصهاينة وتشوه التاريخ وتتلاعب به. ليس للشريط الأصلي نسخة أخرى. هذا هو حال وعينا بالتاريخ من دون العقلانية، فهو عرضة لتلاعب الأصوليات به؛ أصوليات ما بعد الحداثة، ثنائياتها الباينرية المتناقضة.

٦- لماذا التلاعب بالتاريخ؟ حتى نقبل بالعبودية - بالعبودية المزدوجة/ المضاعفة، لأننا أمام قوى رأسمالية الحداثة المعاصرة، من دون حام، ومن دون حماية، ومن دون مستكان (أمان) ولا مكان آمن نستكين إليه، ومن دون حدود من عواصف ودرادير الحداثة، التسلط، الإرهاب، البطش، القمع، العنف المسلح، العنف العبثي، بحار الدماء، التعصب الأعمى، الحقد الإثني، العصبيات القبلية والطائفية، حكم القوي، أخلاقيات المفترس والفريسة. الدافع في ما بعد الحداثة/ ما بعد الأزمة، هو الخوف وليس التمرد.

٧- في العالم الطريف الجديد الذي نعيشه الآن، يعطي ألدوس هكسلي البشر خيارين

اثنين لا ثالث لهما: الخيار الأول هو الخبل الطوباوي بأن عالماً صالحاً يمكن أن يقوم، ديموقراطياً وغير أناني، أو الهبل المتعلق بحالة خيرية بدائية حدثت في السابق ويمكن أن تحدث في المستقبل. أما سلامة العقل فهي استحالة في عالمنا المعاصر. وأفكار مثل السعادة هي خلل عاطفي لا بد من معالجته.

٨- ما مصادر الخوف؟ الخوف من سقوط الحدود، الحدود بمعناها النفساني، كما تقول فاطمة المرنيسي التي تفصل بين المحصن وغير المحصن، والذي يحكمه القانون الأخلاقي، الروحي، والحلال والحرام، الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، المعروف والمنكر. والحدود بمعناها المادي، تلك التي تحدد المكان الذي تعيش فيه الجماعات بأمان نسبي؛ تلك التي تفصل بين الدول؛ تلك التي تحكمها معايير القانون الدولي في العالم الأليف الذي عرفناه وعهدناه منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ والذي وُلدت فيه فكرة السيادة على الإقليم. ومصادر التهديد تنبع من الاتجاهات الأساسية العميقة في الرأسمالية التي تبلورت في السنوات العشرين بين ١٩٧٣ - ١٩٩٣.

٩- إنّ التطور الطبيعي للرأسمالية هو تخطي الحدود الإقليمية التي تحدّ الدول القومية القطرية، صاحبة الفضل في نشأتها (أي الرأسمالية). فرأس المال لا يعرف الحدود، ولا يعرف القيود الإقليمية. وعندما ظهرت الأسواق المالية العالمية (international financial markets)، أصبحت بمرور الزمن خارج سلطة الدول الرأسمالية الكبرى نفسها. ولو يُترك الأمر لقواها ومحركاتها الذاتية لفقدت السيطرة عليها كلياً.

١٠- إن النزعة المتزايدة نحو تخطي الكيانات المحلية للدول القومية إلى تكتلات إقليمية ودولية لا تأتي اعتباطاً، وإنما تحت ضغط قوى التطور الرأسمالي نحو العالمية المتزايدة (increased globalization). وهذا بدوره يؤدي إلى الإضعاف المتزايد للدولة القومية القطرية كأداة في تنظيم العلاقات الدولية. فلا حرج على أميركا أن تحتل بنما وتلغم موانئ نيكاراغوا، ولا حرج عليها أن تفرض الحصار على أي بلد تشاء، أو أن تحتل الصومال، من دون أن تطلب منها أية سلطة شرعية ذلك لعدم وجودها.

ولا تتردد الأمم المتحدة بقيادة الغرب في أن تتدخل في أي مكان في العالم بموجب، أو خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة. والسوق الأوروبية المشتركة والنافتا مثلان مؤسسيان على ما نقول. وليس هناك أي بلد في العالم في أمان من التدخل الأجنبي، وليس هناك بلد يملك سيطرة كاملة على موارده المالية أو المادية بمعزل عن الأسواق العالمية. ولا يحكم هذا العالم إلا قانون الأقوى والأغنى والأكثر اعتماداً على النفس.

هناك إذاً، حقيقة لا بد من أن نتعامل معها، وهي أن التطور الرأسمالي قد ضغط الزمان

والمكان (compression of time & space) بشكل لم يسبق له مثيل في تقريب المسافات، الوعي بالشيء في الوقت نفسه في أماكن مختلفة، هيمنة وسائل الاتصال في انتقال المعلومات.

١١- ماذا كانت ردة الفعل على هذا الوضع؟ لا أحد يقبل الآن بصيحة القتال القديمة «الغزو الثقافي». لا يستطيع أحد أن يقف أمام موجة التغير، تحت لواء العلم والتقانة التي تعم العالم كله، حتى لا يُتّهم بمعاداة العلم والتقدم. لا أحد يستطيع أن يقتنع بالدعوة الأصولية بالعودة إلى الماضي المجيد، فهذا نوع من الهبل الذي لا بد من العلاج منه. فردة الفعل الأولى إذاً، هي ظهور الوجه الأليف، ولكنه الودود البشوش للفاشية الجديدة.

والدعوة إلى الديموقراطية والدستورية لا تخدع أحداً لأنه خبل يمثله الديموقراطيون الجدد: يلتسين في روسيا، وفوجيموري في بيرو، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، وأصوليونا الودودون الذين يريدون تدمير الجسور الديموقراطية التي توصلهم إلى الحكم، ويستبدلونها بالحريات المصلوبة على صلبان الخوف، والرعب. ثم من قال إن الدولة البيروقراطية المركزية التسلطية يجب أن تكون غير كفية وغير منتجة وغير دستورية. (ردة الفعل الثانية هنا هي أننا نشهد ميلاد هذا الجيل الجديد من الدول التسلطية، ذات الكفاءة العالية التي يقودها «الديموقراطيون الجدد»). إن صيحة القتال الجديدة هي: الدعوة للاندماج بالسوق الرأسمالي العالمي والقبول بعبوديته.

١٢- لقد أسقط الغزو العراقي للكويت النظام الإقليمي العربي، الذي استغرق تكوّنه أكثر من ثلاثة أرباع قرن (منذ ١٩٢٠). وأسقط من ورائه، وبشكل قطعي، إجماع المثقفين على الوحدة، وعلى تحرير فلسطين. وعندما حدث هذا اكتشفنا فجأة أن الدولة القومية القطرية بحدودها الإقليمية يمكن أن تسقط بسهولة، فهي لا تستطيع أن توفر الحماية الكافية لشعوبها من دون تدخل إقليمي وخارجي. ولكن الأهم من ذلك أن هيبة الدولة نفسها في داخل كل بلد عربي، لم تعد لها الهيبة نفسها، ولا المكانة نفسها، ولم يعد القانون هو المنظم والمقنن للحياة الاجتماعية، وإنما مجرد وسيلة لاصطياد الخارجين على القانون، من لصوص ومختلسين ومجرمين. وهذا كان أحد الأسباب المهمة في أن الجماعات الرئيسية والقوى السياسية في كل بلد عربي، تخلت عن فكرة الأمة مقابل الشخصية المحلية لكل شعب، وتخلت عن فكرة المواطنة، ودعمت العلاقات الوشائجية التي تجمع القبائل والطوائف والإثنيات. وما الحرب الأهلية اللبنانية إلا كوة نطل منها على السيرك العجيب الذي انتصب في البلقان فوق مجازر حروب البوسنة وكوسوفو ودمارها، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

١٣- إذاً، سقط إجماع المثقفين، بالغزو العراقي للكويت، وهي ظاهرة تطرق إليها، أو يجب أن أقول تصدى لها الدكتور فؤاد زكريا في أكثر من موضع، وفي أكثر من مناسبة. وفي ظل انعدام الإجماع تبخرت، أو تكاد، آخر بقايا العقلانية، وآخر بقايا الموضوعية، لأن الأيديولوجيا الشمولية الجديدة للتسلط التي ترفع لواءها الأصوليتان السنية والشيعية (وهما نوعان مختلفان من الأعراض المعادية للعقلانية)، هي أيديولوجيا تُبنى على الخوف، وعلى إدارة الخوف. والخوف، عاطفة لاعقلانية، مدمرة وتؤدي إلى الشلل؛ وهو الشلل الذي يسميه محمد عابد الجابري «ظاهرة العقل المستقيل». فهو يحيل كل أمور الدنيا إلى نصوص فقهية ميتة، وفتاوى لا أصل لها في السماء، ولا أصل لها في الأرض. ويستوي في الخوف: الخوف من سقوط الحدود، الخوف من الآخر، ومن الغرب، ومن الديموقراطية. وهو يؤدي إلى الخضوع لعبودية النص، فيجرد الناس من أدوات المقاومة لعبودية الاندماج في النظام العالمي الجديد، كما يؤدي إلى عكس ما يرغب في تحقيقه.

١٤- أ - إذا كان تشخيصنا لتحولات الفكر في ما بعد الأزمة/في ما بعد الحداثة، صحيحاً، أي أن اتجاهات تطور الرأسمالية هو نحو مزيد من انضغاط الزمان والمكان، فإن دور الدولة القومية في تنظيم العلاقات الدولية قد بدأ يضمحل منذ سنة ١٩٧٣، من دون أن يتبلور بديل عملي. وهذا شكّل، ولا يزال يشكِّل، مصدر تهديد وباعثاً على الخوف لدى شعوب العالم التي تعددت ردود أفعالها. وخلافاً لما كان متوقعاً، فإن الديموقراطية لم تنتشر في العالم الثالث، وإنما انتشرت التسلطية ذات الكفاءة العالية.

ولم تظهر الدعوة إلى أممية جديدة، وإنما تمزقت الدول القومية القطرية، أو أصبحت عرضة للتمزق إلى تضامنيات قبلية وطائفية، وظهر الحقد الإثني والديني واللجوء إلى العنف المسلح بشكل استثنائي. وهذا كله هو الغذاء الروحي للأصوليات، التي تظهر بمظهر الوجه الودود للفاشية الجديدة، التي تبث الخوف والفزع من الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي من دون أن تجد سلاحاً للمقاومة في بديل عملي. أما ما تبقى من قوى عقلانية وموضوعية فما زال طامعاً في أن يولد بديلاً ديموقراطياً حقيقياً من حجب التسلطية اللجب.

١٤- ب- الحقيقة المحزنة هي أننا نعيش مفارقة غريبة ـ لأول مرة في تاريخ البشرية ـ متمثلة في حالة من الوفرة التي يمكن أن تحققها تداعيات التطور الرأسمالي، وتقدم العلم والتكنولوجيا. فلم يسبق أن استطعنا الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من قبل. ولكن النتيجة أن النقيض تماماً هو الذي يعم العالم: تفاوت هائل في تركز الثروة والدخل، وفي تركز الموارد، وفي انتشار المجاعات والأوبئة، وهي أوبئة من نوع جديد بلا شك. وبدلاً

من انتشار الديموقراطية والإخاء الإنساني، تنتشر التسلطية والحقد الإثني والعصبيات القبلية.

ولا أرى إمكانية أن يولد إجماع جديد بين المثقفين على الدعوة إلى أممية جديدة حقيقية وليست أيديولوجية، تتم فيها الدعوة إلى نبذ العنف المسلح في حل النزاعات بين الدول والجماعات؛ وهو العنف الذي أصبح العنصر الأصيل في التراث البشري. وأحسب أن العرب، كما هي الشعوب الأخرى في نهاية القرن العشرين، ما زالوا أمام الخيارين الاثنين اللذين وضعهما ألدوس هكسلي في الثلاثينيات من هذا القرن: خبل اليوتوبيا أو هبل الأصوليات، بالعودة إلى البديل البدائي.

المثقف العربي في عصر الأيديولوجيا

إن الأزمة تتلخص بالضبط في حقيقة أن القديم يموت، والجديد لا يستطيع أن يولد. في هذه الفترة الفاصلة، يظهر الكثير من الأعراض المرضية.

أنطونيو غرامشي

مختارات من دفاتر السجن

١٩٧١، ص ٢٧٦.

المثقف يعرف نفسه

هناك شبه إجماع، أو اتفاق عام، على تحديد هوية المثقف في المجتمع الحديث. فالمثقف يمكن أن يكون رجل فكر (ونستعمل كلمة رجل للدلالة على الشخص وليس جنسه)، أو رجل علم، أو رجل إبداع (في الأدب والفن). هناك بعض الفوارق في وظائف المثقف ومكانته من حضارة إلى أخرى بطبيعة الحال، ولكنها لا تخل بالاتفاق على أن هؤلاء الرجال (الأشخاص) الثلاثة يمثلون فئة اجتماعية غير متجانسة، ولكنها بالغة الأهمية في المجتمع[١].

ففي المجتمع الأنغلو - سكسوني يقوم المثقف بدور الحرفي - المهني، الذي يشغل الوظائف الإدارية والاستشارية العليا، وفي مؤسسات الثقافة والإعلام، والذي يكون له رأي مسموع ومشورة مقبولة. وغالباً ما تلتصق صفة المثقف خارج البنية الاجتماعية لتوزيع القوة والسلطة بالأجنبي الأوروبي الغربي، الذي يُتهم عادة بالبعد عن الواقع والسفسطة. بينما في دول شرق أوروبا، فإن الرجال الثلاثة يقومون بالوظائف نفسها، فمن الممكن أن يكون رجل العلم، رجلاً مبدعاً، وصاحب رأي وفكر في الوقت نفسه. وفي هذه الحالة يستعمل مصطلح الإنتلجنسيا للدلالة على هذه الفئة من النخبة[٢].

الصفات الغالبة للإنتلجنسيا هي:

(أ) الاستقلالية النسبية عن السلطة، (ب) معاداة الوضع القائم (status quo) ونقد النظام الاجتماعي والسياسي، (ج) امتلاك النزعة الإنسانية التحررية، (د) وأخيراً الجمع بين التنظير والفعل (praxis) الاجتماعي والسياسي. هذه الصفات للمثقف في العصر الحديث مستمَدة بشكل أو بآخر من الصورة الذهنية (image) لرجال عصر التنوير (philosophers) الذين صاغوا أيديولوجية الثورة الفرنسية، التي انطلق منها العصر الحديث.

المثقف كممثل لفئة اجتماعية لا يستطيع أن يقوم بدوره من دون توجه أيديولوجي، وهذه الخاصية هي التي تميزه عن الحرفي - المهني أو التقني. فلا يكفي أن يكون الإنسان مطلعاً أو منظراً أو ناقلاً للمعرفة (أي لآراء الآخرين)، وإنما لا بد من أن يكون له رأي في ما يدور حوله، أي أن يكون حكَماً معيارياً (normative) أخلاقياً على أحداث مجتمعه والعالم المحيط به وأوضاعهما. وهذا هو منبع أهمية دور المثقف: ليس في تقديم المعرفة وتطويرها فقط، وإنما في مفصلة (articulate) قيم مجتمعه.

هنا يجب أن نحتاط للتحيُّز الماركسي ضد الأيديولوجيا عندما نعتبرها مجرد وعي فاسد. فالمقصود بالأيديولوجيا مجموعة من المبادئ التي تهتدي بها النظم الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية - الثقافية، في أي مجتمع من المجتمعات. هذه المبادئ لا تكون فاعلة منظمة بحد ذاتها، وإنما تحتاج إلى المثقفين لتبريرها وتسويغها والدفاع عنها أمام تحديات الأيديولوجيات البديلة المنافسة. وتتحول الأيديولوجيا من مجموعة مبادئ وأفكار إلى أدوات تعبوية في طورها «اليوتوبي» حسب فهم كارل مانهايم لهذا المصطلح، كما حدث في العالم الثالث أثناء مرحلة الكفاح ضد الاستعمار: نظم الاشتراكية التحررية والقومية الإنسانية الموعودة لمرحلة الاستقلال.

الانعتاق من القيود

لقد تأثر المثقف العربي في تصوره لدوره (لذاته المنعكسة) بفكر سارتر وغرامشي في فترة انهيار التجربة الليبرالية في مصر، وانهيار الحكم المدني في المشرق العربي، بين سنوات ١٩٤٩ - ١٩٥٨. ولا بد هنا من أن نستعيد أجواء تلك المرحلة حتى يمكننا فهم الاتجاهات الفكرية والسياسية في مواجهة الاستعمار وضياع فلسطين، والامبريالية الثقافية وحالة التجزئة التي كانت تعاني منها البلاد العربية.

ولذلك، جاءت فكرة سارتر عن المثقف الملتزم بقضايا مجتمعه وعصره، وسيلة فعالة لتحقيق الوحدة بين الفكر والسلوك. وقد مثل سارتر نفسه وبرتراند رسل وجمهرة من

المفكرين الملتزمين، نماذج حية لهذه الفكرة، وللبعد الإنساني الذي مثلته في الكفاح ضد الاستعمار والانتصار للشعوب المقهورة. فأصبحت الثقافة حسب التصور السارتري أداة في الصراع ووسيلة للتحرير.

وفي هذا السياق، ومن منظور طبقي، اعتقد غرامشي أن المثقفين يقومون بوظيفة رئيسية في الصراع الطبقي، فهم الذين يقومون بصياغة تصور الطبقة التي ينتمون إليها للعالم بشكل متجانس ومستقل عن الطبقات الأخرى، خلافاً للمثقفين التقليديين على المستوى الاقتصادي - الحرفي الذين لا يستطيعون أن ينتجوا إلا وعياً ملفقاً شديد التباين. وهكذا، يقوم المثقف المنتمي عضوياً إلى طبقته بترجمة تصورها للعالم إلى هجيمونيا: فكر وأخلاق مهيمنة على المجتمع كله؛ عقلية عامة مودعة في مجموعة المبادئ والأفكار التي تحدد هوية النظام الاجتماعي - الاقتصادي والحياة اليومية للأفراد على حد سواء.

وهكذا، تبلورت فكرة التحرر والانعتاق من القيود بشكل عميق في وجدان المثقف العربي، وهو يواجه متطلبات الكفاح من أجل الاستقلال، ضد التجزئة، دفاعاً عن فلسطين، ونحو التحرر الثقافي من قيود الماضي. ولكنه واجه بشكل مبكر أيضاً مهمتين مزدوجتين لم يتنبه إلى تداخلهما الحاسم وإلى درجة تعقيدهما في الواقع. فقد واجه قيام الدول التسلطية (ضمن موجة عالمية لانتشار النظم التسلطية) بمساعدة الغرب، لتكون الوريث أو الدول الوريثة للاستعمار والمؤسسات الاستعمارية، في مرحلة الانحسار من الاستعمار. وواجه المثقف العربي في الوقت نفسه مهمة كشف الغطاء الأيديولوجي عن هذه الدول الوريثة، كتعبير جديد عن الاستبداد الذي جسدته الدولة التراثية التقليدية. فعندما تصدى علي عبد الرازق لهذه المهمة كانت الصلة بين الاثنين واضحة لديه: ليس في التراث (الإسلام) توصيف لشكل النظام السياسي، فالمسلمون أحرار في اختيار النظام السياسي الذي يناسبهم. ولكن مضى وقت طويل أحجم فيه المثقفون عن مواجهة كشف الغطاء الأيديولوجي عن العقيدة التراثية التي تضفي على التراث والثقافة التقليدية والتاريخ، صفة القدسية. وما قام به صادق جلال العظم في نقده للفكر الديني كان تحدياً مباشراً لسطوة التراث وهيمنته على العقول. وبعد صمت طويل، يتولى محمد أركون ونصر حامد أبو زيد، من زوايا مختلفة، إكمال هذه المهمة. ولكن المواجهة العاجلة كانت بين المثقف العربي والسلطة، بأشكالها المختلفة وفي حضور يومي، هادئ أحياناً وعنيف أحياناً أخرى.

وإذا نظرنا للأمر في سياقه التاريخي، فإن معترك الحياة الاجتماعية والصراع السياسي في هذه الفترة، قد دفعا بالنزعة التحررية - الثورية لدى المثقفين إلى ذروتها. فقد لعبوا دوراً كبيراً (لم يقيموا ميدانياً حتى الآن مع الأسف) في انهيار الحكم المدني، وفي إيجاد

الأعذار لحكم العسكر تحت مظلة الدولة القومية المستقلة الهادفة إلى الوحدة، وفي تسويغ النظام الاشتراكي - التسلطي والدولة البوليسية. فالنزعة التحريرية - الثورية عبرت عن أزمة المثقفين الأولى تجاه السلطة: السياسية (العسكر)، والاقتصادية (الطبقات المالكة القديمة)، «ثم جاءت الهزيمة».

فقد جاءت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وكأنها تتويج لكل الجهود المناوئة للآمال والطموحات العربية. ماذا حدث فعلا؟ وما هو دور المثقفين في ما حدث؟

امتحان الذات

لقد كانت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول رئيسية في تصور المثقف العربي لدوره في المجتمع، إذ كانت هزيمة للمثقف العربي في قناعاته، بل إن البعض صورها على أنها هزيمة لما استطاع المثقف العربي إنجازه، أو عدم إنجازه. كانت هزيمة للثقافة العربية أكثر منها هزيمة علي الأرض وفي ميدان المعركة. فتباينت الآراء واشتد وطيس النقد وجلد الذات من جهة، وأُلقيت التبعة على تخلُّف المجتمع العربي ونظمه السياسية من جهة أخرى، وحظيت مسألة التسلطية أو «غياب الديموقراطية» بالنصيب الأكبر من الاهتمام.

وعُقدت الندوات وتعددت المؤتمرات حول المثقف العربي وأزمته، والثقافة العربية ومحنتها، والمجتمع العربي والمأزق الذي يمر به، أذكر منها المؤتمرات والندوات التالية:

* ندوة الكويت حول أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، ١٩٧٤.
* ندوة القاهرة حول المثقفين والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، ١٩٧٩.
* ندوة تونس حول العرب أمام مصيرهم، ١٩٨٠.
* ندوة الرباط حول المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، ١٩٨٥.
* ندوة القاهرة حول الأصالة والمعاصرة: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، ١٩٨٥.
* ندوة منتدى التنمية في الخليج حول المثقفين والبحث عن مسار، ١٩٨٧.
* ندوة عمان حول الإنتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة، ١٩٨٨.
* ندوة بيروت حول الثقافة والمثقف في الوطن العربي، ١٩٩٢.
* ندوة بغداد حول وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات، ١٩٩٤.

وغير هذه الندوات والمؤتمرات، كثير لا أستطيع حصره هنا.

وقد مارس المثقفون نوعاً من تقييم الذات وتقييم المجتمع، تفاوتت شدته وصرامته من

مثقف إلى آخر. فالمثقفون، في رأي البعض، منعزلون عن الشعب، متعالون عليه، منبهرون بالغرب، منساقون إليه كمرجعية للسلوك، نرجسيون يحلمون بالسلطة، ومتسلطون لا ديموقراطيون. بينما يُرجع البعض الآخر سبب الهزيمة والأزمة إلى تخلف المجتمع وإلى تشرذمه إلى جماعات إثنية وطائفية غير مندمجة وطنياً وقومياً، وإلى تفشي الأمية والتدين (بمعنى التفكير الغيبي) بين جماهيره، وإلى قبولها بالحكم التسلطي وتكيّفها معه.

وظهرت بعد الهزيمة وخلال عقد السبعينيات، عدة تيارات تخلت تدريجياً عن العناصر الرئيسية في الأيديولوجيا التحررية التي كانت الصفة الغالبة في فترة ما قبل الهزيمة. فالأيديولوجيا الثورية أو المطالِبة بأن التغير الاجتماعي المطلوب لا بد من أن يأتي عن طريق ثورة تحريرية، تمنح السلطة شرعية ثورية، قد تحوَّل إلى تبرير لتسلط العسكر في أغلب الدول العربية، كما هو الحال عند نديم البيطار.

وحتى المطالبة بالشرعية الدستورية لأنظمة الحكم العربية قد تم التخلي عنها ضمناً في مطالبة سعد الدين إبراهيم بتجسير الفجوة بين المثقف والأمير (صانع القرار)، استقراءً لتجارب الغرب واليابان. فهناك الحكم العربي بشرعياته الثلاث، كأمر واقع: التقليدية والليبرالية الحديثة والثورية الحديثة. وكأن سعد الدين إبراهيم يريد أن يقول إن الأمير سواء تمتع بأي من شرعيات الأمر الواقع أم لا، «فقد عجز عن ضبط إطار الحركة بين مجتمع يتغير بسرعة، وهيكل سياسي يتلكأ أو يتخبط في حركته»، بينما بإمكان المفكر أن يشارك الأمير في ضبط الحركة بين المجتمع والدولة.

وهناك اتجاه ثالث يطالب المثقف بأن يستمر في رسالته «لتجاوز الواقع العربي، طلباً لبديل إنساني أرقى للشعب». وما تجسير الفجوة بين المثقف والأمير إلا المطالبة بتحويل المثقف إلى جسر للأمير لتحقيق أغراضه. فليبقَ المثقف مثقف الجماهير كما يريد له نادر فرجاني من دون أن يحدد الآلية أو الأسلوب الذي يتبعه المثقف في أداء دوره التاريخي. بل إن المثقف إزاء الوضع المتأزم للمجتمع العربي، شديد التذبذب الفكري عند هشام شرابي، فلا أمان له ولا مستقبل إلا إذا ساوم وساير، وليس أمامه إلا التراجع عن مواقفه المبدئية، فهو بذلك «يشارك في عملية الخصي الفكري» الذي تريد الأنظمة الحاكمة فرضه عليه.

إن الذي يجمع الاتجاهات النقدية لدور المثقف في ما بعد الهزيمة، هو طابعها الانطباعي الوصفي، الذي ينم عن فراغ صبر، والذي يدل على عدم عناية المثقفين العرب بصفة عامة باستعمال الأدوات المفاهيمية، بشكل نظامي منهجي، لتحليل المجتمع العربي وظواهره. ولذلك، فإن مطالبة كل من عبد الله العروي ومحمد عابد الجابري بتحليل الأدوات المعرفية للثقافة العربية من حيث صلتها بالواقع، كانت مطالبة مجدية لو توافرت

لها جهود الباحثين في تحليل مضامينها بشكل منهجي، «بدلاً من أن يبدأوا من نقطة الصفر في كل مرة».

الأحكام الأيديولوجية

من الصعب عرض كل ما أثير من نقد ونقد مضاد، أو ذكر الملاحظات واللمحات النظرية الواعدة، التي وردت في كل الندوات والمؤتمرات التي عُقدت لمعالجة أزمة الثقافة العربية وأزمة المثقفين العرب. ولكن النقد الأهم لأزمة الثقافة نجده عند عبد الله العروي في وقت مبكر قبيل الهزيمة في عام ١٩٦٧. يقول العروي في مقدمته للطبعة العربية من كتابه **الأيديولوجية العربية المعاصرة**، إنه عندما كانت تخامره فكرة الكتاب اختار «أبعد زاوية ممكنة» ليستهل بها بحثه لأنه كان قد يئس من أن يرى «المؤلفين العرب يكفون يوماً عن الثرثرة ويعدلون عن غرورهم المفرط»: «كنت قد مللت التشدق بخصائص العرب وسئمت الكلام عن الاشتراكية العربية والفلسفة العربية والإنسان العربي ورسالة العرب الخالدة، كما لو كنا نبدع كل يوم فكرة جديدة أو نظاماً جديداً، مع أن الأمر لا يتعدى ضم كلمة عرب أو عربي إلى ما هو معروف ومبتذل عند جميع سكان الدنيا».

ثم جاءت الهزيمة. هل تغيرت الأسئلة والإجابات عنها بعد الهزيمة؟ لا، فقد تقدم الدعاة - النماذج الثلاثة للأيديولوجية العربية بتفسيراتهم للهزيمة: فصاحب العمامة قال إننا غُلبنا بسبب فجورنا وبعدنا عن الإسلام، والزعيم الليبرالي الشريد صاح: غُلبنا لأن زعماءنا تفردوا بالحكم، وداعية التقانة طالب بآلات ومصانع وأسلحة جديدة متطورة، «ولم ينتبه سوى القليلين، إلى أن إيمان العدو وشورى العدو وتقنية العدو كلها وسائل ربما ذات فائدة وفاعلية، لكن دون العامل الأساسي الذي هو تنظيم مجتمع العدو ونفسانية الفرد عند العدو وعدم عبوديته لأي مطلق».

ويتساءل محمد عابد الجابري، في سياق مشابه، لماذا كان وقع الهزيمة مهولاً بهذا الشكل الذي دفع الفكر العربي للارتداد من الثورة قبل الهزيمة إلى استعادة حلم النهضة الغامض بعد الهزيمة: فلا المنشآت الاقتصادية دُمرت، ولا الطبقات تزحزحت من مواقعها، ولا أساليب الحكم تغيّرت؛ «كل» الذي حدث هو أن العرب خسروا حرباً أخرى مع إسرائيل.

إن سبب هول الصدمة هو أن الفكر العربي قبل حرب ١٩٦٧ لم يكن يعبِّر عن معطيات الواقع العربي الحقيقية. كان يعبِّر عن واقع آخر على صعيد الحلم. فعندما حلّت الهزيمة اصطدم العرب بالواقع الحقيقي الذي يعيشونه ويتحركون في إطاره، فتحول حلمهم ذاك

بسرعة لازمانية إلى كابوس. ولذلك، فلا مقولات الثورة والوحدة والاشتراكية التي سادت في الخطاب العربي قبل الهزيمة، ولا مقولات الانحطاط والسقوط والفجيعة التي هيمنت وتهيمن على الخطاب نفسه منذ تلك الحرب إلى الآن، كانت تعبر عن واقع موضوعي.

إن الخلل في العملية المعرفية يكمن في قضيتين اثنتين: تسييس اللغة العربية، وإضفاء صفة القدسية على التاريخ العربي الإسلامي. فتجمدت اللغة العربية عند نقطة تاريخية معينة وانحبست فيها معاني قبلية البداوة وقيمها، مما منعنا من ممارسة التحليل الداخلي للقوى الدينامية الفاعلة فيها. فأصبح الفكر يتشكل بالصياغة اللغوية بدلاً من أن تكون اللغة مجرد «ناقل» للفكر، مشتق من حقائق الاجتماع الإنساني الذي تحدّث عنه ابن خلدون. وعمومية المعاني وضبابيتها (vagueness) كثيراً ما تُستعملان بوعي كأسلوبين للاحتيال في استنباط المعاني، كما في تقييد المطلَق وإطلاق المقيَّد، حسب الأمثلة التي يوردها محمد جواد رضا.

إما إضفاء صفة القدسية على التاريخ، فقد تمثل في الانتقال «من التاريخ الاعتبار إلى التاريخ المؤقنم»، الذي يظهر في صور «هي تجسدات حقيقية لتاريخ مضغوط»: لأن الماضي أصبح يتجسد في العقيدة الدينية. ولذلك، فالثقافة العربية هي ثقافة فقه، أي أنها تُعرف بخاصيتها المميزة. وكذلك، فإن هذا التاريخ المؤقنم غير قادر على احتمال حدوث قطيعة معرفية مع الماضي، بسبب استمراريته المنبسطة غير المنقطعة من بداوة ما قبل الإسلام إلى ما بعد الهزيمة.

فما هي إذاً، هذه الخصائص الجوهرية للثقافة العربية؟ أولاً، إنها ثقافة خارجة عن المجتمع الحضري، فهي ثقافة قبلية تجمدت في قيم ونومنكلاتورا المجتمع المدني. ثانياً، إنها ثقافة مجتمع ميت، لأنها تمثل «نظاماً فكرياً مقفلاً، ومن هنا منشأ النظام اللغوي ونظام النحو والصرف». ثالثاً، هي ثقافة انتفاعية بكونها وسيلة لكسب العيش. رابعاً، إنها ثقافة استهلاك وتمتع، فهي فولكلور يخدم بمثابة تسلية، وخرافة لمجتمع حي (أو ألف ليلة وليلة حسب الطلب أو على الماشي). خامساً وأخيراً، إنها ثقافة الانشطار الداخلي، يُضطر حاملها إلى الانشطار إلى قسمين: «أحدهما باهر واضح يمثله الماضي، والآخر معتم غير شفاف يمثله الحاضر، كلما أُكد أحد الشطرين نُفي الآخر».

وما أن نفرغ من الإشارة إلى الجدال حول وضع المثقف المتأزم من السلطة وفي الفعل (praxis)، حتى تواجهنا المعضلة الحقيقية، وهي الثقافة على المستوى المعرفي الذي يُنتج المثقف المنشطر داخلياً الذي يعيد إنتاج ثقافة الانشطار الداخلي. إلى أين يؤدي هذا المنهج في التفكير؟

المثقف العربي مثقف قبلي

يرصد عاطف عطية رحلة المثقف العربي من الاغتراب إلى الحداثة، رصداً نموذجياً في حالة هشام شرابي. وهي رحلة قام بها أبناء جيل شرابي في محطات فكرية متشابهة. من الأربعينيات والعمل الحزبي، إلى «صدمة الحداثة» والتخلي عن العمل الحزبي، فالغربة الكاملة زمانياً ومكانياً، ثم اليقظة أو الصدمة التي أحدثتها هزيمة ١٩٦٧، والتي طرح فيها شرابي مقولاته في أسباب تخلف المجتمع العربي، إلى أن انتهى به المطاف إلى نشر مقولته عن البنية البطركية للمجتمع العربي باعتبارها مصدراً لإشكالية تخلف المجتمع العربي. هل هي مصادفة أن ينتهي شرابي إلى هذه المقولة؟ أم إنها «إعادة اكتشاف» لبنية المجتمع العربي القبلية؟ التي اختار لها شرابي هذا المصطلح الثقيل، تسميةً.

في الحقيقة، أن النقد الذي يوجهه العروي والجابري، ومسيرة المثقف العربي متمثلة بالبيوجرافيا الفكرية لهشام شرابي، متداخلان بدرجة كبيرة وبطريقة معقدة. كلاهما يشير إلى الاستمرارية الحضارية غير المنقطعة؛ فهو الماضي، وهو التراث، وهو القديم الذي يعيد إنتاج نفسه - نواقص ومآخذ في صلب الأدوات المعرفية للأيديولوجيا العربية-. ولذلك، عندما انتهى شرابي إلى أن أساس التخلف العربي ومصدره التاريخي هو المجتمع البطركي، والظاهرة البطركية، فإن شرابي يستبدل البطركي، بالماضي، بالتراث، بالقديم أو التاريخ المؤقنم.

فهل عدنا دورة تاريخية كاملة إلى مواجهة القبلية، ولكن بأسماء مختلفة، وتشخيصها على أنها سبب التخلف العربي بخصوصيته التاريخية؟ يبدو لأول وهلة أن كلاً من محمد عابد الجابري ومحمد جابر الأنصاري يجيبان بالإيجاب. فلم يتخلَّ العرب عند الجابري عن اعتبار الأهل (القبلية) والعقيدة والغنيمة مبادئ حاكمة في التنظيم السياسي. ويعتقد الأنصاري في دراساته عن خصوصية الإشكال أو التأزم السياسي عند العرب (وموقف الإسلام منه)، أن إشكالية الدولة بأعبائها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية، مصدرها الظاهرة القبلية واستمراريتها التاريخية: «في البدء كانت القبلية. . . ولا تزال».

هناك أكثر من مبرر يمكن سَوْقه لقبول هذا الرأي: فالقطيعة المعرفية مع الماضي هي دعوى للانعتاق، للتحرر من القيود السياسية التي تمثلها التسلطية ببيروقراطيتها المركزية وأجهزتها البوليسية، والتراثية بمرجعيتها الدينية وفقهها التحريمي الذي تمثله «الصحوة الدينية»، وحركاتها الأصولية التي احتلت المسرح السياسي العربي بعد الهزيمة. وهنا يلام المثقفون العرب لأنهم لم يدركوا ازدواج مهمة التحرير، فلم يكن بإمكانهم أن يعيشوا في ظل نظم ثورية أو ديموقراطية حديثة، في ظل إرث حضاري يعاديهما: يعادي الثورية ويعادي الديموقراطية.

وليس في هذا غرابة، إذا أدركنا أن الوظيفة الأساسية للثقافة ليست الخلق والإبداع في المقام الأول، وإنما هي وظيفة الضبط الاجتماعي. وتمارس الثقافة وظيفتها من خلال التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، فتظهر بصيغة العقلية العامة أو الإيثوس (ethos)، أي القواعد والأعراف (conventions) التي تنظم عملية استخلاص المعاني وإدراكها. ولما كانت التنظيمات الاجتماعية وطرق توزيع المنافع (السلع والخدمات) في المجتمع العربي، قد اتخذت تاريخياً الطابع أو السمة القبلية، فإن العقلية العامة في المجتمع العربي هي العقلية - الأيديولوجية القبلية: في البدء كانت القبيلة نعم. ولكن لا تزال... هي دعوة من الصعب قبولها من دون توضيح ومن دون حذر.

فالظاهرة القبلية هي ظاهرة إنسانية قامت في بيئات مختلفة، وليست مرتبطة بالبداوة المكانية (البيئية). وتنشأ التنظيمات القبلية على أساس النَّسَب أو التحالف على حد سواء. والأنصاري مدرك لهذه الخصوصية، «فإذا كانت البداوة لا تكون من دون قبيلة، فإن القبلية يمكن أن تستمر طويلاً من دون بداوة». بل إن العروي محق تماماً في التنبيه إلى أن استعمال المفهوم (أو النمط) الخلدوني الذي يقرن البداوة بالقبلية «كتعليل جاهز، أغلق عيون الباحثين عن ميادين واسعة كانت تستحق أن تُدرس». بهذا المعنى ليس للقبلية من حل أو وسيلة للتغلب عليها (من حيث نتائجها السلبية) إلا إيجاد بديل: ليس على المستوى الثقافي فقط، وإنما تنظيم اجتماعي - اقتصادي بديل تولد من رحمه ثقافة إنسانية غير قبلية.

والقبلية كعقلية عامة موجهة وهادية للتنظيم الاجتماعي - السياسي، تقوم بعدة وظائف، ثلاث منها مهم ذكرها في هذا السياق: (١) فالقبلية في الاستعمال الشائع المصطلح تمثل مصدراً أساسياً من مصادر تماسك الجماعة، العصبية المستمَدة من ثمرة النَّسَب والتحالف. (٢) والقبلية تمثل مبدأ تنظيمياً تحدَّد بموجبه الواجبات والمسؤوليات، وتقسَّم بموجبه الفوائد والمنافع. (٣) والقبلية تمثل رابطة موحدة الغرض تمتلك ثقافة فرعية، وميثالوجيا وأيديولوجيا تبريرية.

فمن الممكن تماماً أن نتكلم عن قيام تنظيمات حضرية ذات ثقافات قبلية. ومن الممكن أن تكون هذه القبلية اختيارية، وليست قبلية إجبارية حسب النَّسَب في البداوة. والقبلية الاختيارية هي قبلية الانتماء، قبلية الدخول في جماعة، قبلية الاحتماء بالجماعة من بطش الدولة أو بطش الجماعات المنافسة الأخرى. وهي قبلية تحقيق المصالح وجني المنافع. وتقوم العصبية بتحويل القبليات الاختيارية إلى قبليات إجبارية عندما تتكون لها بمرور الزمن تراتبية (hierarchy) أو نظام للنقر (pecking order). بينما تقوم العوامل الخارجية (التوحيد في دولة، الغزو الأجنبي... إلخ)، بتحويل القبليات الإجبارية إلى اختيارية تتيح لأفراد القبيلة اعتناق أيديولوجيات أو مذاهب ليست صادرة من القبيلة.

وقد رأينا كيف حولت الحرب الأهلية اللبنانية المثقفين إلى مثقفين قبليين، كما رأينا كيف حولت حرب الخليج الثانية وانفصام عرى النظام الإقليمي العربي، المثقفين إلى مثقفين قبليين. وهذه القبلية هي قبلية اختيارية، فهي قبلية الانتماء إلى الدولة القطرية، أو قبلية الوعي الملتبس بالدولة القطرية حسب تعبير الأنصاري. وبتنامي «الوعي» القبلي الملتبس بالدولة القطرية حتى في الدول المتقدمة والمستقرة سياسياً - في إسبانيا (الكاتالان)، في بلجيكا (الفلمش)، وفي إيطاليا (نعرة الشمال)، وفي كندا (الكوبكوا)-، أمثلة على ما نقول، فهي عصبيات لا يمكن تفسيرها إلا ببعدها الثقافي بالدرجة الأولى.

وقد لاحظ سعد الدين إبراهيم وبعض النابهين من العلماء الاجتماعيين، أن المثقفين أنفسهم يعانون من «بداوة فكرية»، وكنت أفضل لو أنه قال: قبلية فكرية، ينقسم فيها المثقفون إلى عشائر وبطون وأفخاذ. إن تنظيمات كوادر الثورة الفلسطينية، حتى في أشد مراحل تفجرها «الثوري»، كانت محكومة بقواعد غير مرئية من الانتماءات العشائرية - القبلية، حتى في المخيمات، وفي معاناة التشرد والاحتلال.

أيديولوجية عصر انحسار الأيديولوجيا

العنصر المقلق في كل هذا، هو في إشكالية الاستمرارية التاريخية: هل يمكننا أن نتصور أن المثقف العربي المعاصر يعبّر عن قبلية دفينة في وجدانه وفي اللاوعي الجمعي المجتمعي من الجاهلية إلى يومنا هذا من دون انقطاع، ومن دون تغيير في المحتوى والمضمون؟ من الطبيعي أن هذا السؤال يثير قضية تحقيب التاريخ (أو تقسيمه إلى حقب)، باعتبار أن مراحل التاريخ المتداولة والمقبولة تراثياً غير مجدية، اصطناعية، ولا تدل حقيقة على الحركات التاريخية الكبرى، مكنزماتها (منظماتها) وقواها الاجتماعية الفاعلة.

النمط الخلدوني الجاهز حل هذه الإشكالية بافتراض وجود دورات (cycles) تاريخية تعيد نفسها (ارتدادية) باستمرار (بداوة - عمران - بداوة). أحمد صادق سعد، ومن قبل التفسير المادي للتاريخ، قسمه إلى ما قبل الرأسمالية (استبداد شرقي، إقطاعية عسكرية. . . إلخ)، ورأسمالية (وشبيهة بالرأسمالية، ولا رأسمالية). هشام شرابي جعل حركة التاريخ منحصرة في النظام البطركي: القديم (القبلي في العهد الجاهلي) والتقليدي (قبل الحديث)، والحديث منذ عصر النهضة. وهناك تحقيبات بديلة كثيرة أخرى، لا تحدِّد، خلافاً للنمط الخلدوني، الأسباب والدوافع للانتقال من حقبة إلى أخرى.

إن فكرة الدورات التاريخية، هي بالطبع الأكثر معقولية إذا استطعنا التخلص من الطابع الارتدادي الذي يعطيه ابن خلدون لها: أي لا بد من الافتراض أنه من غير الضروري أن تعود الدورة التاريخية إلى النقطة التي انطلقت منها بالضبط. هايلبرونر مثلاً يقترح أن

الدورات التاريخية يمكن فهمها ديالكتيكياً: كل مرحلة تاريخية تحكمها عملية صراع أو تفاعل قوى اجتماعية من داخلها، أو من ضغوط تولدها قوى اجتماعية من خارجها. فلا تعود بالضرورة إلى نقطة البدء، وإنما إلى محطة تاريخية تتحدد في سجل التطور الإنساني لنمو القدرات (capacities) والموارد والخبرات. ولكن ليس بإمكاننا بكل أسف تحديد أسباب هذه الدورات نظرياً حتى الآن.

لا ثقافة المجتمع، ولا مثقفوه، يستطيعون أن يعكسوا بأمانة ووعي (تاريخي) هذه الدورات بشكل آني مباشر بسبب وظيفة الضبط الاجتماعي للثقافة. ولو فعلوا لاضطربت حياة الناس وارتبكت أحوال المجتمع. فالثقافة تبرز عناصر الاستقرار والانتظام فتوحي بالثبات، فتظهر وكأن هناك استمرارية حضارية عبر العصور، من تلك السحيقة في القدم إلى لحظة الوعي وحالة الانتباه الحاضر. فزمان الثقافة هو زمان ذاتي (subjective) ليس مطابقاً للزمان الفعلي الموضوعي. والثقافة تنتقل عبر المثقفين عندما يكون لها إيقاع خاص (rhythm)، والأفكار تنتقل عبر الرنين الترددي (resonance). فكأن الثقافة تنتقل بواسطة الميمات (memes) (عند داوكن)، مثلما تنقل الأجيال السالفة خصائصها الوراثية إلى الأجيال اللاحقة عن طريق الجينات.

وهكذا، نعود إلى محاولة تفسير ظاهرة المثقف القبلي. فالذي يجعل القبلية الاختيارية والإجبارية مقبولة ومرغوبة، هو أنها بسيطة بدائية، وعميقة ومنغرسة (embedded) في أعمق أعماق الوجدان الإنساني، بحيث لا يمكن اختزانها أو تفكيكها إلى علاقات أبسط أو أعمق. ولذلك، يصفها (العلاقات القبلية - الإثنية - الطائفية) غيرتز (Geertz) بالولاءات - الانتماءات الوشائجية (primordial sentiments/attachments). فعندما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة أو خطر داهم، نعود إلى هذه الانتماءات - الولاءات الوشائجية التي نجد فيها الأمان والطمأنينة، أو نستعملها كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع.

هنا، ينكشف زيف الحضارة، وينكشف زيف الحداثة، وينكشف زيف النزعة الإنسانية، وينكشف زيف الاعتقاد أن التعددية الحضارية - الديموقراطية تستطيع أن تنجّي العرب من التخلّف. فعندما يُحصر المثقف في زاوية يتحول إلى مثقف قبلي، أو عندما يسعى إلى تحقيق مصلحة أو تطبيق فكرة أو خطة يتحول إلى مثقف قبلي. وما التديُّن أو الاشتراكية إلا تغطية أو تمويه. وما الأمة إلا اتحاد أو تحالف لقبائل الدول القطرية، وهي تجسيد لفكرة القبيلة.

تشابه الأزمنة

الثقافة من حيث هي عقلية نتاج شبكيات (network) العلائق الاجتماعية: تفاعل

ديناميـاتها الذاتية وعناصر محيطها البيئي. ولم يعتن العلماء الاجتماعيون بدراسة هذين المولّدين للثقافة، وتحليل التفاعل الحادث بينهما، إلا في وقت متأخر جداً، في العقدين الماضيين فقط. وفي كل شبكية اجتماعية، يتكون حقل أو مجال (field) للسلوك يجعله نظامياً يمكن التنبؤ به وتفسيره. والأفراد يتأثرون في تحديد خياراتهم الواعية بدرجة كبيرة بهذا المجال. ولكن هذه الشبكية لا تُنتج علاقات نظامية بالكامل، فهناك حالات يخرج فيها الأفراد عن تأثير مجال السلوك في محيط الأسرة، وفي السياسة، أو في التنظيمات والانتماءات الاجتماعية.

والمثقف العربي، بحكم انتمائه الثقافي، قادر على تجاوز الواقع الراهن وشبكية علاقاته ومجالها السلوكي القبلي. ولذلك، ليس كل المثقفين ولا أغلبيتهم (وتقرير هذا مسألة عملية امبريقية)، مبرَّراً لهم تقديم استقالتهم الجماعية، أي تسويغ النكوص إلى الولاءات- الانتمائية الوشائجية تحت أي غطاء أيديولوجي. وهذا واضح من إنجازات التيار النقدي (العلماني إن شئت وصفه كذلك) الذي يثري حياتنا الثقافية. وقد أشرنا في معرض حديثنا عن مسيرة المثقف العربي المعاصر إلى بعض من هذه الإنجازات بقدر ما سمح به المقام.

إن المثقف العربي مضطر الآن إلى مواجهةِ أيديولوجيةِ عصر انحسار الأيديولوجيا، أي أيديولوجية عصر ما بعد الحداثة. وهي ثقافة مخاض عصر جديد مضطرب، يحاول المثقفون أن يجعلوه متضمناً المعاني الاجتماعية، بحيث تقوم الثقافة بوظيفة الضبط الاجتماعي. وحتى يكون كذلك، يحاول مثقفو عصر ما بعد الحداثة أن يجعلوا العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية مبنية على عالم الأعراف، فتصبح معرفة الأشياء مقتصرة على العلامات التي تحدد معانيها الأعراف، وكأن المعرفة مجرّد علامات ثنائية: الفاعل والمفعول، النحن والهُم، القديم القبلي والحديث الطبقي، الخطاب والممارسة، العقل واللاعقل. وهكذا بعد نهاية الحرب الباردة، انتهى التاريخ، فلم يبق شيء ليُعمل أو يُقال.

عالم الأعراف هذا الذي يصوره مثقفو عصر ما بعد الحداثة على أنه عالم يطفو بحرية فوق عالم الحاجة والقيود البيولوجية، هو في الحقيقة، وفي الوقت نفسه، عالم يطفح بالصراعات والتناقضات: اضمحلال دور الدولة القطرية يؤدي إلى ظهور التكتلات الإقليمية العالمية، وإلى تفتت الدول إلى قبائل وإثنيات في الوقت نفسه. التقدم العلمي يقرّب الشعوب في حالة الوفرة والرفاه في الشمال، ويؤدي إلى إفقار الجنوب وانتشار الأوبئة والمجاعات فيه. انتهاء الحرب الباردة أعطى الأمل بسلامٍ عالمي، ولكنّه أعطى المبرر لدول الغرب لأن تحسّن أسلحتها تقنياً، بينما توسع الدول المتخلفة من إرهابها وتسلطها تحت

غطاء الموجة الديموقراطية (democratization) من جهة أخرى. ولا بد من أن تنعكس هذه التناقضات على الثقافة، على الطريقة التي يعبِّر عنها ثقافياً.

والأصولية بكل أشكالها: الدينية والقومية -الإثنية، ما هي إلا ردة فعل على هذا العصر المضطرب وأيديولوجيته التمويهية. الانغلاق على الذات، الخوف من الآخر، ممارسة العنف المسلح والإرهاب، إرهاب الجماعات وإرهاب الدول؛ كلها مظاهر للظاهرة الأصولية. إن استعمال الغرب تفوقّه التقني والعلمي والاستراتيجي وسيلةً لإبقاء حالة الصراع على مستوى العالم على ما هي عليه، يغذي هذه النزعات الرجعية - الأصولية ويسعّرها. فلا أمل في السلام العالمي، ولا أمل في تحقيق الوفرة للجميع، ولا أمل في أن تسود الديموقراطية شعوباً أرهقها الاستبداد وأثقل وجدانها التسلط، تسلط الدول وتسلط اللاهوت، وتسلط الحاجة. وهذا كله يجعل من استمرار التيار العقلاني (العلماني) في الثقافة العربية، ضرورة حاسمة، فهو دفاع العرب الأخير، ليس عن ثقافتهم وعن مجتمعاتهم فقط، وإنما عن العقلانية والموضوعية اللتين بدونهما يفقد الحاضر حضوره، والماضي مرجعيته، فتصبح الثقافة وكأنها حقيقة «أيديولوجية»، أو ربما واقع وهمي.

مسيرة الحمق في السياسة العربية

«إن الأجناس التي يُكتب لها البقاء، ليست الأجناس الأقوى، ولا الأكثر ذكاءً، وإنما الأجناس الأقدر على التكيف مع التغير».

تشارلز داروين

(١) لا أدري إذا كانت هناك أمة أخرى أو شعوب أخرى غير الأمة العربية وشعوب الأمة العربية، تتعامل بالأرقام مع أصدقائها وأعدائها، ومع جيرانها وحلفائها، ويتفاهم مواطنوها مع بعضهم البعض، أكثر من الأمة العربية. فمنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ وإلى يومنا هذا، ونحن تحكمنا في علاقاتنا مع بعضنا، ومع جيراننا، سلسلة طويلة من أرقام القرارات الدولية، بدءاً من القرار رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين بمخالفة صريحة للأعراف والقوانين الدولية، وانتهاء بالقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت. هذه الحالة الغريبة دلالة على ماذا؟ ولماذا تختصنا المنظمة الدولية بهذا العدد الكبير من القرارات المرقّمة؟

هذان سؤالان كبيران، الإجابة عنهما مفتوحة لاجتهادات كثيرة. القاسم المشترك بين أغلب الإجابات المحتملة، هو القناعة بأن هناك خللاً ما، إمّا في علاقاتنا مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وإمّا في علاقاتنا مع بعضنا البعض: دولاً قطرية وشعوباً.

والأمانة التاريخية والدقة العلمية تمنعاننا من التهرب من الإجابة بأن هذا الخلل في علاقاتنا مع الآخرين ومع بعضنا البعض، هو مزيج من الخلل في الاثنتين. إذ لا بد من أن نرجّح واحداً من مصادر الخلل على الآخر، وإلا فسندور في دائرة مفرغة.

(٢) لقد حاول العرب على امتداد تاريخهم الطويل أن يتجنبوا طرح موضوع الحكم والحكام، باعتباره مسؤولاً عن مصدر الخلل في العلاقات السياسية العربية، الخارجية والداخلية. فقد وصل إلى سدة الحكم في تاريخنا المعاصر، عدد كبير من القادة الذين كبّدوا شعوبهم خسائر فادحة بسبب سياسات حمقاء لا يمكن الدفاع عنها بالمنطق والعقل. ومن هؤلاء مَن جاءت به الانقلابات العسكرية، ومن هؤلاء مَن تآمر وتربص حتى يصل إلى الحكم. وما لبثوا أن زجوا بشعوبهم في صراعات وحروب أهلية أو خارجية، بدون داع، وفي أغلب الأحيان بدون طائل.

وهنا لا بد من أن نعترف بأن هناك أزماناً في التاريخ الإنساني يظهر فيها زعماء يقودون شعوبهم إلى ارتكاب حماقات سياسية. وإلا فكيف نصف القادة السياسيين في القرن العشرين الذين زجوا بالعالم في ثلاث حروب؛ اثنتين ساخنتين وواحدة باردة؟ وكيف نفسر زج الرؤساء الأميركان شعبهم في حرب فيتنام بالخداع والتضليل؟ لكن نصيب العرب من الزعماء الحمقى؛ العسكر وأشباه العسكر، يفوق المتوسط العالمي بنسبة كبيرة.

أما ما الذي يمكّن هؤلاء القادة من الحكم، وييسّر لهم تنفيذ رغباتهم؟ فهو، من دون أدنى شك، أصحاب المصالح أو المخدوعون أو السذَّج من أبناء شعوبهم. فأكثر من ثلث الألمان (٣٧٪) صوتوا لصالح هتلر والنازية، بينما تواطأ الكونغرس مع الرئيس جونسون في اختلاق حادثة اعتداء فيتنام الشمالية على البارجة الأميركية في خليج تونكين. ونرى الآن، بأم أعيننا، كيف أن نسبة كبيرة من شعب تشيلي، الأنضج سياسياً في أميركا الجنوبية، تتظاهر لصالح بينوشيه الطاغية الدموي الذي جاء إلى الحكم بمساندة الولايات المتحدة. إن التأييد الشعبي لحكم السفهاء والحمقى هو متطلَّب أساسي لأطروحة المؤرخة باربرا تاكمان في: **مسيرة الحمق في التاريخ**.

(٣) والحماقات السياسية التي يرتكبها الحكام لم يعد بالإمكان إخفاؤها بسهولة، كما كان الأمر في السابق؟ فليس بالإمكان تقييد الصحافة ووسائل الإعلام بعدم التعرض «للفضائح السياسية» التي يتسبب بها الحكام في دول العالم الأخرى. ولكن في عالمنا العربي، ما زال في إمكان بعض هؤلاء الحكام الاستمرار في سياسة الحمق التي لا يعرفون غيرها. فنحن نعرف من الدول الغربية نفسها، أنها ساندت صدام حسين في عدوانه ضد إيران. ونعرف من المسؤولين الأميركان، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية

(C.I.A.) وفرت الحماية لياسر عرفات من دون المؤسسين الآخرين لحركة «فتح».

هذان نموذجان لحكم السفهاء والحمقى، مختلفان في أساس شرعية الحكم. فياسر عرفات يحكم بتأييد شعبي، على اختلاف دوافع هذا التأييد. وصدام حسين يحكم بالبطش الدموي. ولكن هذين النموذجين يتفقان في كونهما أفضل البدائل المتاحة التي «يفضل» الغرب التعامل معها. وهما متفقان في خاصية أخرى، وهي تمكين الآخرين من إذلال العرب بتعريض نفسيهما للإذلال بسبب اتباعهما سياسات حمقاء.

أنا واثق من أن كثيراً من العرب، واعين سياسياً أو غير واعين، لا يفكرون بهذه الطريقة، فهم يتصورون أن أصدقاءنا في الغرب وحلفاءنا، يخصوننا نحن - أصدقاءهم وحلفاءهم - بالاحترام والتقدير، من دون هؤلاء الحمقى من الحكام. ولكنني واثق بالمقابل من أن تصورهم هذا، ليس له أساس من الواقع.

(٤) فالغرب لا ينظر إلى هؤلاء الحكام على أنهم حالة شاذة، وإنما هم نِتاج تراث شعوبهم يولَدون ويترعرعون في ثقافة سياسية لا تجد في حكمهم هذا الحمق أو السفه الذي نجده فيهم. ولا تتورع الدول الغربية في توظيفهم لخدمة مصالحها، ولا تتردد في إذلال شعوبهم. فكم من الفلسطينيين يجد أن من الحق التخلي عن قرار صريح للأمم المتحدة يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ٦٧، مفضلاً اتفاق أوسلو خارج إطار الأمم المتحدة؟!

وكم من العرب أدرك أن العراق بافتعاله الأزمات مع الأمم المتحدة، لا يقوم فقط بتعريض شعبه للعقاب التدميري من قِبل الولايات المتحدة وبريطانيا، خارج إطار الأمم المتحدة، فقط، وإنما يقوم كذلك بتعريض شعبه للجوع والفاقة من جديد، بسبب توقف برنامج «النفط مقابل الغذاء».

فهل هناك شيء أمعن في الإذلال، من الوقوف في طوابير الغذاء في دولة من أغنى الدول العربية بالموارد؟! وهل هناك ما هو أمعن في الإذلال من شعب يبادل الأرض بالسلام، ثم لا يكفي السلام، فيبادل الأرض بالأمن، وكأن الأمن ليس شأناً مشتركاً متبادلاً بين الجميع؟!

نعم، إن إذلال هؤلاء الحكام بسبب سياساتهم الحمقاء، هو إذلال لشعوبهم، وهو إذلال لجميع العرب. ومن يطالبْ بالمصالحة العربية فعليه أن يطالب أولاً بضمانات مؤسسية تمنع السفهاء والحمقى من العسكر وأشباههم غير المؤهلين للحكم، من الوصول إلى الحكم، أو الاستمرار فيه. إن أهم ضمانة ضد مسيرة الحمق في السياسة العربية، ليست في تحقيق الديموقراطية فقط، أي أن تنتخب الشعوب المرزوءة بحكامها انتخاباً

شكلياً، وإنما في تشديد الرقابة الدستورية عليهم. فالحكم الديموقراطي والضمانات الدستورية أمور غير منفصلة.

هل يستطيع العرب التفكير؟!

أستعير هذا العنوان من مقال لوكيل وزارة الخارجية الدائم في سنغافورة بعنوان: «هل يستطيع الآسيويون التفكير؟»، الذي نُشر في دورية *National Interest* الأميركية، عدد ٥٢. والقصد من هذا السؤال الغريب، هو ليس قدرات العرب أو الآسيويين العقلية أو الذهنية الفردية، وإنما القصد هو الحيوية الثقافية لشعوب هذه المنطقة عبر العشرات من السنين أو القرون، فقد تحولت حظوظ هذه المنطقة وتبدلت أحوالها في هذا الفاصل الزمني الواسع، ومن خلال عملية التفاعل الثقافي أو المثاقفة بين العرب والآسيويين والثقافات الأخرى.

وما علينا إلا أن نقارن، كما اعتدنا أن نفعل، بين أحوال العرب أو الصينيين، بين القرن التاسع الميلادي والقرن السادس عشر، حتى نكتشف هذا الفارق الهائل والتحول الشاسع، اللذين طرآ على المنطقة لصالح الغرب. مبرَّرٌ هنا التساؤل لماذا فقد العرب والآسيويون هذه الحيوية الثقافية، وبالتالي تفوقهم الثقافي على الغرب؟ وما الذي يفسر هذه «المعجزة الأوروبية» التي بدأت بعصر النهضة، ثم عصر الإصلاح الديني، فعصر التنوير، فالثورة في العلوم، ثم الثورة الصناعية، وأخيراً ثورة المعلومات في بحر قرون أربعة فقط؟

أنا أتفق مع كيشور ماهبوباني؛ وكيل الخارجية السنغافورية، بأن الوقت مناسب جداً لطرح أسئلة بهذا الاتساع التاريخي، خاصة أننا بدأنا ألفية جديدة، لأن هذه التساؤلات تطرح، بإلحاح، قضية التفاعل الثقافي أو المثاقفة اختصاراً، إذ إنَّ عملية المثاقفة هي عملية تاريخية مستمرة منذ أول التاريخ، بغض النظر عن مداها الجغرافي. وإن من الممكن أن تتحول أوضاع الأمم والثقافات بين مد وجزر، تفرقاً وعنفواناً أو خمولاً واضمحلالاً.

منافسة وصراع

ولكن عملية المثاقفة ليست عملية محايدة يتم فيها التبادل الحر في الأفكار والسلع والمنتجات الصنعية (artifacts) بين الأمم على قدم وساق، وإنما تحدث عملية المثاقفة من خلال تنافس وصراع بين الأمم والثقافات حسبَ منطوق أطروحة حكاية القبائل (the parable of the tribes). وفي اللحظة التاريخية التي تحاول فيها قبيلة (أو أمة أو ثقافة) الاستحواذ على جزء أكبر من الموارد، أو تسعى للهيمنة بالقوة والغلبة على الآخرين،

تصبح عملية المنافسة والصراع عملية مستمرة ومغذية لذاتها. وما أطروحة هانتنغتون حول صدام الحضارات إلا تعبير حديث عن هذه الأطروحة القديمة.

غالباً ما يتبع الإخضاع الاقتصادي أو الهيمنة السياسية للأمم الغالبة، الإخضاع الثقافي للأمم المغلوبة. ولا يكون الإخضاع الثقافي عنصراً مكملاً للإخضاع الاقتصادي أو السياسي، وإنما يكون عنصراً أساسياً في عملية التنافس والهيمنة. وهذا ما حصل للعالم العربي الإسلامي عند مواجهته الثانية مع الغرب في عصر الاستكشاف (كانت مواجهته الأولى مع الغرب أثناء الحروب الصليبية). فبعد سقوط غرناطة، كان سقوط هرمز، ثم هُزم العثمانيون في البحر هزيمة نهائية في معركة ليبانتوا أواخر القرن السابع عشر (في ساحل اليونان شرق البحر المتوسط)، لصالح التحالف الغربي بقيادة البندقية. فلم تقم للعرب والمسلمين قائمة في الهيمنة على التجارة البحرية بعد ذلك التاريخ.

وبدأت عملية الاستعمار الغربي للعالم العربي - الإسلامي من سلطنة دلهي في الهند إلى المغرب العربي، وبعد ذلك تم استعمار شرق آسيا وأفريقيا بأكملهما. وسوف لن أتطرق هنا إلى ظاهرة عجيبة في هذه «المعجزة الأوروبية»، وهي أن الدول التي قامت بهزيمة العالم العربي ـ الإسلامي هي الامبراطوريات الأوروبية أو الدول الكبيرة: فرنسا، الهابسبورغ والروسيا، ولم تستطع أن تقوم بهذه العملية إلا في القرن التاسع عشر.

لقد بدأت عملية الإخضاع الثقافي للعالم العربي - الإسلامي للهيمنة الأوروبية بعد عصر الاستكشاف مباشرة، ولكنها اكتسبت قوة وزخماً وتسارعاً مع الثورة في العلوم والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وبخاصة في نصفه الثاني، وهو الأمر الذي يدل على مدى فاعلية عملية الإخضاع الثقافي العربي - الإسلامي للغرب. إن عدة آلاف من العسكريين والموظفين المدنيين الإنكليز قاموا بإدارة المستعمرات البريطانية في الشرق، من الهند إلى الصين، وقد اعتمدوا على الموارد البشرية المحلية في فرض سيطرتهم على هذه المناطق الشاسعة.

عقدة النقص

إن الشكل الأساسي الذي اتخذه الإخضاع للعالم العربي - الإسلامي، والشرق عموماً، هو اعتبار الغرب نموذجاً يُحتذى به، وتوليد عقدة النقص في الثقافات المحلية، وإفقادها الثقة بتراثها وحضارتها. هكذا فكر فوكوزاو في عصر المايجي في اليابان، وصون يات صن في الصين، وجواهر لال نهرو في الهند، وهكذا فكر جيل الرواد في «عصر النهضة» في المشرق العربي: الجمع بين الأحسنين عند الإمام محمد عبده، وافتقار العرب

إلى الكرامة تحت ظل الاستبداد عند الشيخ الكواكبي، وافتقار العرب إلى العلم والثقافة عند سلامة موسى، وافتقار العرب إلى العقلانية والعلمانية عند مظهر والزهاوي. بل إن الغرب نجح في أن يُدخل في روع العرب والمسلمين وبقية الشعوب الشرقية، أن التنمية ما هي إلا اللحاق بالغرب (catching up)، ولذلك نجد أصداء آراء جيل الرواد في عصر النهضة عند الكتاب الذين كتبوا محاولين تفسير النكبة (لسنة ١٩٤٨) والهزيمة (لسنة ١٩٦٧)، أو تبريرهما. فنجدها عند عبد الله العروي في **الأيديولوجية العربية**، ونجدها عند هشام شرابي في أطروحة المجتمع البطركي (الأبوي)، ونجدها عند أدونيس في **الثابت والمتحول** التي تُرجع تخلف العرب إلى غلبة عقلية الاتباع بدلاً من الإبداع. وكما نجدها مؤخراً عند محمد جابر الأنصاري في محاولته تفسير التأزم السياسي العربي وموقف الإسلام منه، بجعله المجتمع العربي أسير بيئته الصحراوية وضحية عقليته البدوية - القبلية.

هناك بطبيعة الحال، عدة مفارقات تاريخية تستحق الإشارة السريعة إليها في هذا السياق. إن الاختراق الوحيد الذي حصل في مقاومة الإخضاع الثقافي الغربي كان في اليابان في أواسط القرن التاسع عشر. فما أن عبرت اليابان مرحلة اللحاق بالغرب في أوائل هذا القرن، حتى بدأت الثقافة اليابانية التقليدية تكتسب روحاً عصرية وحيوية وعنفواناً، أهّلتها لتكون الدولة الشرقية الوحيدة لعضوية عالم اللاعبين الكبار في الغرب. والمفارقة التاريخية هنا، هي أن مصر بدأت بمحاولة لاختراق حالة الإخضاع الثقافي قبل، أو في وقت متزامن مع اليابان، في ظل حكم محمد علي وإبراهيم باشا، ولكن التجربة المصرية أخفقت، فيما نجحت التجربة اليابانية. وهذا ما دعا الأمير شكيب أرسلان إلى التساؤل حول هذه المفارقة التاريخية في كتابه **لماذا تخلف المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟**

مفارقة

وهناك مفارقة تاريخية أخرى، موضوعها مصر وكوريا هذه المرة، فقد وضعت الحرب الكورية أوزارها في سنة ١٩٥٢، وقامت ثورة ٢٣ يوليو، أو انقلاب الضباط الأحرار في مصر في السنة نفسها: ١٩٥٢. لقد نجحت كوريا الجنوبية برغم متاعبها المالية الحالية، فيما أخفقت مصر. إن الهيمنة الامبريالية على البلدين قوية ومباشرة، ولذلك فالتعلل بالتغلغل الامبريالي لا يفسر سبب هذه المفارقة. لا بد من أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء هذه المفارقات التاريخية. وسوف أجتهد هنا في ذكر أحد هذه الأسباب في تفسير مفارقات تاريخية من هذا النوع. إن التجديد الثقافي والتخلص من عقدة النقص في الثقافات الأخرى مقابل ثقافة الغرب، لهما عدة مقومات؛ منها الإصلاح الاقتصادي، فقد نجحت دول شرق آسيا في فترة زمنية قياسية في تجاوز عقدة اللحاق بالغرب، إذ احتاجت بريطانيا إلى ٥٨ سنة

(من سنة ١٧٨٠م) والولايات المتحدة ٤٧ سنة (من سنة ١٨٣٩)، واليابان ٣٣ سنة (من سنة ١٨٨٨)، لمضاعفة إنتاجها الاقتصادي (economic output)، بينما احتاجت إندونيسيا إلى ١٧ سنة، وكوريا ١١ سنة، والصين عشر سنوات، لمضاعفة إنتاجها الاقتصادي. وعلى الرغم من متاعب شرق آسيا المالية الحالية، فإننا أمام «معجزة آسيوية» حقيقية، ربما ما زالت في إطارها الاقتصادي الضيق. فقد نمت اقتصاديات شرق آسيا في ثلاثين سنة (بين سنة ١٩٦٠ - ١٩٩٠) أكثر من أية منطقة جيوسياسية أخرى في العالم. إذ فاق متوسط نموها الاقتصادي الحقيقي (per carpite) دول أميركا اللاتينية ودول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مجتمعة (٥,٥٪ مقابل ٢,٥٪). هذا النجاح الاقتصادي دفع شعوب هذه الدول إلى التفكير في بدائل للتنمية غير بديل اللحاق بالغرب. هذه الثقة بالنفس المتولدة من النجاح الاقتصادي ومن القدرة على الابتكار، وبالتالي القدرة الفعالة على المساهمة في الاقتصاد العالمي، جعلتهم يعيدون النظر في حيوية ثقافاتهم المحلية، وهنا التساؤل: هل يَصلح الغرب نموذجاً يُحتذى فعلاً؟

التجديد الثقافي

لقد أثبتت دول شرق آسيا أن التجديد الثقافي، أي التخلص من عقدة النقص بمساواة التنمية باللحاق بالغرب، ممكن إذا قام على أساس مادي متين. إن بالإمكان مقاومة الإخضاع الثقافي الغربي، ولكنها مقاومة سلبية إذا ما قامت على التخلف الاقتصادي والأمية الثقافية.

بينما هي مقاومة إيجابية إذا ما سمحت الظروف المادية الاقتصادية والسياسية بطرح بدائل جدية قابلة للتنفيذ، غير بديل اللحاق بالغرب. ولذلك، فإن الشعوب العربية لا تملك بديلاً أو مشروعاً متكاملاً للتجديد الثقافي: إحياء التراث يجعله عصرياً (اختراع التقاليد) كما فعلت اليابان، وتفعل دول شرق آسيا الآن بطرق متنوعة ومختلفة أحياناً. إن أهم ما أنجزناه هو المقاومة بشكلها السلبي، هو الكشف عن أساليب الإخضاع الثقافي في عملية الاستشراق (عند إدوارد سعيد)، ولكننا لم نتعدَّها، بل على العكس فقد جاءت حركة التجديد الثقافي في العالم العربي (والإسلامي في مناطق مختلفة منه) مصحوبة بردة سياسية، طائفية - دينية في المظهر، ورجعية داعية إلى الانغلاق على الذات ورفض الآخر رفضاً يكاد يكون كلياً. ويندرج تحت هذا التيار الردة الساداتية على الناصرية في مصر، والإحياء الشيعي في العراق (حزب الدعوة)، ولبنان (حركة الإمام موسى الصدر)، والإحياء الأصولي ـ السلفي في مصر، ثم في منطقة الخليج. وكانت محصلة هذه الردة الطائفية - الدينية في المظهر، القضاء على مراكز حركة التجديد الثقافي في مصر، ثم في لبنان،

وأخيراً في الكويت (وآمل أن تتحول دولة الإمارات إلى مركز للتجديد الثقافي إذا ما استمرت الجهود الحالية على وتيرتها في هذا البلد).

مفارقة تاريخية: شرق آسيا والعرب

وهكذا، بقيت البلدان العربية مشلولة بسبب الصراع الداخلي والمقاومة السلبية للإخضاع الثقافي الذي يمارسه الغرب ضدها. فقد أثبتت تجارب الشعوب الأخرى أن تحقيق التحرير الثقافي له متطلبات عدة، بالإضافة إلى متطلب النمو الاقتصادي والنجاح في التخلص من عقدة اللحاق بالغرب، الذي سبق الكلام عنه. فلم تعرف البلدان العربية في تاريخها المعاصر، نعمة الاستقرار السياسي. إذ بعد حصول أغلبها على الاستقلال السياسي، سرعان ما انهار الحكم المدني فيها، وأصبحت الثقافة رهينة لدى العسكر ودولهم التسلطية، أو أصبحت رهينة العُرف القبلي التقليدي في الدول الأخرى، وكلاهما بيئة غير مؤاتية للإبداع الثقافي.

فلم يتوفر مناخ للاستقرار السياسي الذي توفر لدى دول شرق آسيا ودول أميركا الجنوبية الكبيرة: البرازيل والأرجنتين وتشيلي. ونحن لا نتكلم عن الديموقراطية والمساهمة الشعبية على الطريقة الغربية. فأغلب هذه الدول حققت نمواً اقتصادياً عالي الوتيرة في ظل أنظمة تسلطية غير ديموقراطية: (كوريا، إندونيسيا، تايلاند، تشيلي، الأرجنتين، البرازيل... إلخ). وهذا لا يعني بالطبع أننا ندافع عن التسلطية والاستبداد. ولكننا نشير مرة أخرى إلى مفارقة تاريخية ليس من السهل تفسيرها تفسيراً مقنعاً، ونقصد تسلطية تقود إلى نمو اقتصادي، وتسلطية تقود إلى إفلاس. أضف إلى ذلك أن مصدراً آخر من مصادر عدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية، المشرقية والمغربية على حدٍ سواء، هو الخلافات الحدودية التي ليس لها أي مبرر عقلاني.

وإذا أفلتت الثقافة العربية من تسلط العسكر، وقعت رهينة التيارات الأصولية الرجعية التي تريد وقف عجلة التاريخ، وهذا كما نعلم مستحيل، بل إن الثقافة العربية انحسرت في السنوات الأخيرة من وسائل الإعلام إلى الجامعات، ولكن مناهج التعليم في الجامعات تعمق، هي بدورها، عقدة النقص في فهم العلم على أنه اللحاق بالغرب، ولذلك انعزلت الجامعات عن الحياة الثقافية العامة في المجتمع، أي أنها لم تتحول إلى مراكز للإشعاع الثقافي كما كان مؤملاً.

فلم يعد هدف النظام التعليمي عامة تنمية مستودع المهارات في المجتمع الذي يغذيه تراكم المعرفة العلمية، ويعززه الاستخدام السليم للموارد البشرية. إن اعتبار التعليم مجرد

«آلة» تخرّج موظفين، واعتبار المتعلمين مجرد «مخرجات» من هذه الآلة، تبسيط وتسطيح للتنمية الثقافية. وليس هناك، حسب علمي، أية دولة عربية تعتبر المعرفة حقاً مكتسباً، وتقر بمبدأ التعليم مدى الحياة كضرورة تنموية، كما تفعل الدول الاسكندنافية مثلاً وغيرها من دول شرق آسيا، التي نجحت في تحقيق الاختراق الثقافي.

تراجع روح الاندماج

إن الذي يميز المجتمعات العربية عن غيرها من المجتمعات الشرقية أو الغربية، هو فشلها النسبي في تحقيق الاندماج الوطني، وربما تراجع روح الاندماج الوطني عما كان الوضع عليه في ظل الإدارات الاستعمارية. فانتشار آفة القبلية والطائفية، لا يؤدي إلى مزيد من التماسك الاجتماعي، وإنما إلى فردانية أنانية، ومدمرة أحياناً في أغلب المجتمعات العربية. فالعصبية لا تظهر إلا في مواجهة الآخر، في مواجهة الغير. وعندما تظهر فهي تسعى إلى تحقيق مصلحة فئوية ضيقة. وتتحول البيروقراطية المركزية للدولة، في ظل القبلية - الطائفية، من أداة عقلانية للإدارة وتنسيق البُنى التحتية، إلى أداة لتحقيق مكاسب فئوية ضيقة، وللتنفيع في علاقات المعزب بالزبون، أو علاقات الاستزلام.

وهذا يعني أن المجتمعات العربية على وشك فقدان التماسك الاجتماعي الذي كان سائداً في المجتمعات التقليدية: العائلة الممتدة، علاقات الجوار، التكافل على مستوى المجتمع المحلي. وهذا مصدر آخر من مصادر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، بسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني في هذه المجتمعات: الجمعيات والروابط التطوعية والداعية إلى الاعتماد على النفس، والحركات الاجتماعية الحرة، التي تسود في الغرب وكثير من دول شرق آسيا وأميركا الجنوبية. ولقد أثبت الكثير من الدراسات الميدانية، بغض النظر عن الاعتبارات الوعظية المعيارية، أن فقدان التماسك الاجتماعي، تحت ضغوط التحديث أو العولمة، يمكن أن يكون عاملاً مساعداً لانتشار الاضطرابات النفسية، كالقلق والتوتر والاكتئاب، السايكوماتا اختصاراً.

إن توظيف عناصر القوة في المجتمعات التقليدية في عملية الإحياء الثقافي يمكن أن يجنب المجتمعات الحديثة هذه الاختلالات. وهذا ما يفرق بين مجتمعات شرق آسيا والمجتمعات الغربية، فنسبة الاضطرابات النفسية ومعدلات الطلاق والجريمة والإدمان والانتحار في مجتمعات شرق آسيا، أقل بكثير من معدلات انتشارها في المجتمعات الغربية (وفي أوروبا، حيث دولة الرعاية الاجتماعية ما زالت قوية أقل من معدل انتشارها في أميركا الشمالية ذات الرأسمالية الافتراسية). وهذا يثبت أن التحديث والمساهمة في العولمة، لا يؤديان بالضرورة إلى حدوث هذه الاختلالات النفسية - الاجتماعية.

التماسك الإقليمي

وتفتقر البلدان العربية إلى التماسك الإقليمي أيضاً، ونحن في عصر التكتلات الإقليمية. فهناك مجتمعات عربية منغلقة ثقافياً وسياسياً تماماً، وهناك مجتمعات عربية منفتحة ثقافياً وسياسياً بدرجة أكبر. إننا لا نتوقع أن تتبنى الدول العربية نظاماً سياسياً متجانساً أو ليبرالياً على الطريقة الغربية، خالياً من الشوائب الطبقية والقبلية، ولكن البلدان العربية مضطرة، بطريقة أو بأخرى، إلى تحقيق تكامل إقليمي ثقافي وسياسي، بالإضافة إلى تنسيق عملية الانفتاح الاقتصادي، إذا ما أرادت الدخول في المنافسة الدولية في القرن الحادي والعشرين. إن دول شرق آسيا تتعلم الآن، من تجاربها الاقتصادية والسياسية والثقافية، بشكل أفضل من العرب، للأسباب المذكورة أعلاه.

إن الثقافة، وبخاصة الثقافة العليا، ليست مجرد انعكاس للواقع المادي، أو مجرد وسيلة لإعطاء هذا الواقع معنى ومحتوى. إن الثقافة العليا هي أداة للتسامي على الواقع المادي، وحتى محاولة تعديله نحو وضع أفضل، بحيث يجعل الأفراد والشعوب أقدر على المساهمة في الثقافة العالمية، أي في عملية المثاقفة. ونحن نتكلم هنا على المستوى الجمعي. فهناك شعوب تُنتج أفراداً مبدعين ونابغين، ولكنها على المستوى الجمعي تدفع بنفسها إلى المتاهات والمتاعب، كما هي حال إسرائيل، وربما هي حال بعض الشعوب العربية. وحتى يتحقق هذا الوضع الأفضل، لا بد من المراجعة الشاملة لأوضاعنا الثقافية ومتطلباتها الاقتصادية والسياسية، وليس مجرد المطالبة بإحداث الانقطاع المعرفي (rupture) مع الماضي، حسب الاعتقاد السائد لدى البعض (الجابري مثلاً) بأن سرّ تفوق العرب يعود إلى نجاحه في تحقيق الانقطاع. أي أن المقصود بالتجديد الثقافي هو تحرير التراث العرَبي والتاريخ العربي من الأوهام والخرافات والأساطير التي تهيمن عليه في الوقت الحاضر. وباختصار، إن المحصلة المرجوة من التجديد الثقافي هي توليد نظرة عربية - إنسانية إلى العالم الحي (well terschawing) الذي نعيش فيه، والذي نفصل علاقاتنا معه، بحيث لنا في يوم من الأيام أن نسأل: إلى أين يتجه العالم العربي؟ ونجيب عنه بقدر ضئيل من الثقة.

عندما فقد العرب روح المبادرة

(١) تتنافس دول العالم وقواه الإقليمية في القارات الأربع على المساهمة في خلق عالم ما بعد الحرب الباردة وتشكيله. فالجهود الحثيثة ما زالت تُبذل لتوحيد أوروبا عبر معاهدة ماسترخت. وفي شرق آسيا يتبلور تدريجياً واحد من أكبر التجمعات الاقتصادية وأكثرها

فاعلية في تلك المنطقة من العالم، وهو تجمع الآسيان. والشيء نفسه ينطبق على عالم النافتا في أميركا الشمالية الذي يمكن أن يتوسع ليشمل دولاً في أميركا الجنوبية قبل انقضاء وقت قليل.

في هذا الوقت بالذات، يتعرض العالم العربي لمؤثرات وأزمات بنائية تجزيئية سلبية معاكسة للتيار العام في مناطق العالم الأخرى. فقد نجحت الولايات المتحدة في تجميد الوضع أو المعادلة الإقليمية في منطقتنا عبر سياسية الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، ونجحت في تمرير تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي من دون التعرض أو المساس بالقضايا الإشكالية للصراع، مما يجعلها تسوية مؤقتة على المدى القصير، تخدم في النهاية مصالح الولايات المتحدة الباطنية في منطقة حوض البحر المتوسط، حسب تعبير الأستاذ منح الصلح (**القبس**، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٥).

(٢) ولا يتعدى دور الدول العربية في كل هذا، دور المتفرج اللامبالي الذي لا حول له ولا قوة. والدليل القاطع الدامغ على هذا الحكم هو الطريقة التي تمت بها زيارة شمعون بيريس إلى الولايات المتحدة (أواخر عام ١٩٩٥)، والتي حظيت بتغطية إعلامية مكثفة: فقد ظهر بيريس وكأنه داعية السلام حامل الراية التي سقطت من «البطل الشهيد» إسحق رابين! بينما ظهرت سوريا والعرب وكأنهم دعاة كراهية وحقد وحروب! إنه تبادل أدوار غير منطقي وغير معقول!

وتكتمل سلبية الدول العربية وفقدانها لروح المبادرة، في الملابسات التي حدثت في قمة مجلس التعاون الخليجي في مسقط (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). ومن يصور هذه الملابسات التي أدت إلى خروج قطر عن الاجتماع الاعتيادي على أنها «شيء عارض»، فلا يستطيع أن ينكر أن هذه الأزمة «العارضة» هي أيضاً من أعراض العلاقات المتوترة بين بعض أعضائه منذ إنشائه. وما هذه الأزمة إلا تأكيد على فقدان العرب روحَ المبادرة في التعامل مع جهود التكامل المتعثرة داخل المجلس، وفي الموقف من إيران، وإزاء الوضع في العراق، وفي تحديد موقف موحد من التسوية العربية - الإسرائيلية.

(٣) فإذا كانت الشعوب العربية غير قادرة على محاسبة حكامها أو الاشتراك معهم عبر ممثليهم الدستوريين في استعادة روح المبادرة لمواجهة قضاياهم المصيرية، فإن هؤلاء الحكام لن يستطيعوا تجنب حكم التاريخ عليهم، قاسياً كان أو رحيماً.

هناك من الحكام من يحسب لحكم التاريخ حساباً، وهناك من الحكام من لا يقيم لحكم التاريخ وزناً، فما قيمة إصدار الأحكام «بعد خراب البصرة؟»

ثقافة الذل

الذل والإذلال في السياسة العربية

(١) هناك تراث أصيل في الثقافة السياسية العربية يقوم على الذل والإذلال، لا يقتصر على السياسة أو الخدمة العامة، وإنما يشمل عامة المثقفين من رجال القلم: أدباء وشعراء ووزراء ومن على سويتهم. وحال الشعراء عين مجهرية للتعرف إلى أحوال المثقفين في تراثنا.

مساكين هؤلاء الشعراء، يقول مارون عبود، فلا يغرّك ما تقرأ في كتب الأدب عن الحفاوة بهم وإعظامهم، فقد كان الشاعر يقف بباب الأمير الشهر والشهرين، والعام والعامين، ولا تطأ رجله البساط ليقبّل الأرض بين يدي سيد السرير، وينشده قصيدة سداها الكذب ولحمتها التملق. ويختم مارون عبود بالقول: فكأن جموع الأدباء كالدجاج يزرب في الحوش، ويُنثر له الحب، ويشرب الماء الآسن من الجرن.

هذا التراث الأصيل في الذل والإذلال شارف على نهايته بعيد الحرب العالمية الأولى، عندما عاد العرب إلى حكم أنفسهم بعد طول مشقة وكبير عناء استمرا قرابة ألف سنة ويزيد. صحيح أن الحكم العربي بدأ تحت وصاية الإدارات الاستعمارية، ولكن ذلك لم يمنع من حدوث نوع من التحرر الضمني لعقول الأفراد، ومن ظهور ثقافة سياسية داعية إلى التحرر. فقيام الدول الحديثة أعفى جموع المثقفين من الوقوف على أبواب الأمراء، وصانهم من التعرض لعبثهم وإذلالهم. إن التحرير الثقافي شرط أساسي لتحرير الشعوب، أي أن تحرير الأرواح والأنفس شرط ضروري لتحرير الأجسام والممتلكات.

(٢) ولكن هيهات أن تستقيم أمور هذه الأمة، فما أن حصلت الشعوب العربية على استقلالها من إدارات الانتداب، حتى وقعت فريسة العسكر وإذلالهم في دورة المذلة التاريخية. فهذا التحرير الثقافي الذي أعطانا رجالات دولة مثقفين وأدباء قادرين على التمرد وعلى النقد وعلى التفكير الحر (بالرغم من كل نواقصهم الشخصية)، لم يستمر طويلاً ـ مرحلة ما بين ١٩٢٠ إلى ١٩٥٩ ـ، وانهار بعدها الحكم المدني في أغلب البلدان العربية. فكان آخر رجال دولة أحرار أنجبهم المشرق العربي مصطفى النحاس في مصر، وخالد العظم في سوريا، وعبد الرحمن البزاز في العراق. ومن جاء من بعدهم، في أغلبه الأعظم، رجال أحياء – أموات في أرض – سياسة يباب، ينعق فيها الطير، ويصرخ بشعاراتها «الثورجية» من المثقفين الذين أذلهم العسكر، فاستمرأوا الذل وتلذذوا بالمذلة.

(٣) ولكن الذل والإذلال سمة ليست قاصرة على المثقفين، فهي على ما يبدو سمة

عامة في الثقافة العربية. وإعلان العبودية أمر مقبول في تراثنا، كما في قول الشاعر: إذا أكرمت الكريم ملكته، فمبالغة الشاعر لا تنبئ بأنها مجرد أسلوب في التعبير. وها نحن نرى الأمراء والكبراء، وهم يملأون شاشة التلفزيون، تأتيهم جموع الناس لتقبل أنوفهم ورؤوسهم، وأكتافهم وأيديهم، وفي بعض البلدان العربية أقدامهم أيضاً.

ولا يصدق أي عربي يمتلك قدْراً من عزة النفس، إذا قال إن منظر «الحمال باشي» وهو يحمل اللورد كيرزن على ظهره إلى الساحل حتى لا تبتل قدماه، أو إن منظر الجندي العراقي وهو يقبل يد الجندي الأميركي وقدمه مستعطفاً لم يهزّ وجدانه أن يحزّ في نفسه.

هذا الجندي العراقي مثلاً لم يفعل أكثر من أن يطبق التعبير الشائع عندنا في طلب الاستعطاف: «أبوس إيدك، أبوس رِجْلك». هذا التراث الأصيل في الذل والإذلال يجعل الاستعطاف مستساغاً، لأن المذلة والتمرغ بالتراب بين يدي صاحب السلطة، كفيلان بإنقاذ رقبة المواطن من سيف السيّاف، في عقلية «يا سياف» التي حكمت وجداننا عهوداً طويلة، وما زالت تزورنا منها أطياف كئيبة.

إننا لم نعلّم أبناءنا بعد، ولم يعلّمنا آباؤنا من قبل، أن للجسد الإنساني حرمة، وأن للمواطن كرامة واجبة الاحترام، وأنها أحد حقوقه الأساسية، لأن ثقافتنا السياسية لا تملك تصوراً من هذا النوع، وتراثنا يفتقر إلى النص على هذا الحق، أو أن هذا النص لم يطبَّق قط.

وما عليك إلا أن تسوح في أرجاء هذا الوطن العربي الكبير، لترى رؤية العين كيف تعمل تراتبية الذل والإذلال: الكبير يُذِل الضعيف ويستبيح كرامته، والموظف العام يستبيح كرامة المواطن صاحب الحاجة، في سلسلة لا تنقطع. وأصبح الذليل، حسب منطق هذه التراتبية، يتوقع الإذلال، فإذا أكرمته وعززته تمرد.

والذي يحزّ في النفس أكثر من أي شيء آخر، هو أن تراث الذل وتراتبيته أمر معروف في ثقافتنا، ذكره شيخنا الجليل عبد الرحمن الكواكبي وأسهب في ذكره، ولكن عامة المثقفين تتغافل عنه، طلباً للسلامة، حسب الأطروحة أو التخريجة المعروفة: ما كل ما يُعلم يُقال.

إذا كنا نصبو إلى الرقيّ ونحلم بالنهضة، فإن من باب أَولى أن نتحرر من تراث الذل والإذلال. وإن سمات العربي من أنفة وعزة وكبرياء، والمبالغة في التفاخر بهذه الخصال، ما هي إلا تعمية وتمويه على افتقارنا إليها.

إذا كنا نُذل بعضنا بعضاً، وحكامنا يُذلوننا كل يوم، فكيف نتوقع من الآخرين أن يحترمونا، وكيف لنا أن نحترم أنفسنا، خصوصاً أن صورة العربي عند الآخرين صنو اللص

وقاطع الطريق، وفي أيامنا هذه الإرهابي الأجير أو الإرهابي المتطرف. و«من ذا الذي سيحترم حكامنا إذا كانوا يحكمون شعوباً مكوّنة من اللصوص وقطاع الطرق والإرهابيين».

إن الرقي الحضاري يتطلب الإيمان بثقافة تدعو إلى تحرير البشر من تراث الذل، وإن الحرية لا تقوم إلا بأناس أحرار. وعذراً لأبي الطيب، فإن جرح الكرامة أشد إيلاماً من جرح الجسد. وإذا كان أبو الطيب معذوراً، فإن رجل الدولة الذليل لا عُذر له. وصدق أبو الطيب عندما قال: وشر ما يكسب الإنسان ما يصم.

هل فقد العرب حيويتهم الثقافية

(١) الثقافة بين النمطية والإبداع

الحديث عن الثقافة يثير عدداً من الإشكاليات التي شغلت المفكرين منذ زمن بعيد. ويُجمع المفكرون على أهمية الثقافة، وأهمية الوظائف التي تؤديها، ولكنهم يختلفون في كيفية عمل الثقافة والعوامل التي تتحكم في تأثيرها على الأفراد. وبعبارة أخرى، إنّ بإمكاننا أن نتكلم عن الثقافة كنمط في الحياة، ولكننا غير واثقين من التنبؤ بالثقافة كنمط في السلوك، أي كيف سيتصرف الأفراد في مواقف متشابهة.

صحيح أنّ بإمكاننا أن نتوقع بحكم الخبرة السابقة أنّ انتماء شخص ما إلى ثقافة معينة (وأنا أستعمل كلمة ثقافة بشكلٍ موازٍ لكلمة حضارة)، يقرر إلى درجة كبيرة خيارات السلوك وأنماط الاستجابة لمتغيرات البيئة والاقتصاد والمجتمع. فالانتماء إلى الثقافة العربية يقرر، من الخبرة السابقة، الاستجابات لمتغيرات البيئة كأسلوب المعيشة، وللاقتصاد كأنماط الاستهلاك، وللمجتمع كالانتماء إلى القبيلة، أو غلَبة التصورات الدينية على التفكير.

ولكننا لم نتوصّل بعد هذه السنوات الطويلة، في الحديث والتفكير في الثقافة، إلى تحديد كيف تعمل الثقافة في توجيه سلوكنا، وتحديد خياراتنا السلوكية، وفي طريقة استجاباتنا الفكرية والانفعالية. والحقيقة، أنه لا يمكن السكوت عن هذا القصور في تفسير الثقافة وتأثيرها على السلوك. وهناك من المفكرين من يعتقد أنّ الثقافة التي هي أنماط تقليدية - عرفية من التفكير والسلوك (بما في ذلك القيم والمعتقدات وقواعد السلوك والتنظيم السياسي والنشاط الاقتصادي... إلخ)، ربما تكون انعكاساً صادقاً للأوضاع الاجتماعية السائدة.

ولكن هذا الاعتقاد البسيط يثير إشكالية كبيرة ومعقدة: هل يمكن إرجاع الأنماط التقليدية - العرفية في التفكير والسلوك، إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الواقع المعيش، أم أنّ لهذه الأنماط استقلالية كاملة عنها، أي أنّ لها وجوداً فعلياً مستقلاً؟ هذه

هي المشكلة الإرجاعية (reductionism)، أي إرجاع الثقافي إلى الاجتماعي. (محمد عابد الجابري في كتابه عن الخطاب العربي المعاصر صور لنا بدقة إلى أي مدى يمكن أن تنفصل الثقافة عن الواقع، بدون أن يدري). فالمشكلة الإرجاعية تصور الإنسان - الفرد، وكأنّه مبرمَج مسبقاً بحكم انتمائه الثقافي، والتزامه بالمعتقدات وقواعد السلوك السائدة. أي إنّ الإنسان - الفرد حسب هذا الاعتقاد، نمطي تقليدي، وما هو إلاّ نسخة مصغّرة (microcosm) من قيم مجتمعه، يحملها في مخيلته ووجدانه. وواضح أنّ هذا الاعتقاد لا يمكن الدفاع عنه لأنّه غير واقعي عندما نرى الاختلافات والتباينات الكبيرة بين الجماعات والأفراد في التفكير وخيارات السلوك.

ولا يمكن بالمقابل إرجاع سلوك الأفراد إلى عوامل نفسية ذاتية، تتحدد من خلالها خياراتهم بموجب الطريقة الانفعالية العفوية لردود أفعالهم في المواقف الاجتماعية. فالحياة الاجتماعية لا يمكن أن تستقيم وتستقر بمجرّد الاعتماد على هذه العوامل النفسية الذاتية، لأنّ المعيشة في جماعة، في الواقع، تضع الكثير من القيود على خيارات الأفراد.

(٢) ثقافة الاتباع والنمطية

لقد قصدتُ من وراء إثارة هذه الإشكالية القديمة والمتجددة، ليس الإشارة إلى عدم قدرتنا على تحديد «حجم» تأثير ثقافة الجماعة على نمط حياة الفرد، وعدم قدرتنا بالتالي على تحديد حجم «مساحة» حرية الاختيار لدى الفرد ضمن بيئته الثقافية، وإنّما قصدتُ من وراء إثارتها توضيح ما هو أشد تعقيداً وأكثر أهمية من ذلك، وهو إلى أي حد يمكن اعتبار ثقافة ما، كالثقافة العربية، كلاً متجانساً (coherent whole).

أغلب المفكرين الذين تناولوا موضوع الثقافة، بالرغم من اعترافهم بأنّ الثقافة متنوعة متعددة وتخضع لعوامل التغير والتحول، يتكلمون، في أغلب الأحوال، عن الثقافة باعتبارها تخضع لمنطق واحد يعكس الضغوط البنائية للاتساق والنظامية. فأتباع إميل دوركهايم، وهم كثيرون في البلاد العربية، يرون أنّ الثقافة يمكن أن تسيطر عليها عقلية واحدة (ethos)، يعتبرونها تصورات جمعية مشتركة.

فالجدال الطويل الدائر بين المعسكرين الرئيسيين؛ معسكر القديم ومعسكر الجديد، حسب تصور الرافعي، ينطوي على هذا الاعتقاد بأنّ القديم يمثل كلاً متجانساً، وكذلك الجديد فهو كلٌّ متجانسٌ آخر بأنماطه التقليدية - العرفية في التفكير والسلوك. وإذا كان معسكر القديم يُطلَق عليه الآن معسكر التراث، ومعسكر الجديد قد اتخذ صفة الحداثة (وما بعدها)، فإنّ السجال الذي بدأ منذ أيام طه حسين وصادق الرافعي في العشرينيات من القرن العشرين، ما زال يدور حول الموضوعات ذاتها.

وفي الستينيات، وبخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، استحكمت فكرة أن الثقافة العربية كل متجانس يمكن اختزالها بعقلية عامة مسيطرة اتخذت منحىً جديداً. فعبد الله العروي في أطروحته عن الأيديولوجية العربية المعاصرة، قد فتح مجال التفكير حسب هذه الفكرة. فهو يبدأ بتوسيع دائرة السجال بين القديم والجديد باختزال الثقافة العربية بثلاثة نماذج أيديولوجية: صاحب العمامة، والزعيم الليبرالي، وداعية الثقافة؛ بمعنى أن كل واحد من هذه النماذج يمثّل ثقافة فرعية متجانسة قائمة بحد ذاتها.

ولكنه عندما يتحدث عن الثقافة العربية يعرّفها بخاصيتها المميزة التي تميزها عن الثقافات الأخرى، وهذه الخاصية هي إضفاء القدسية على التاريخ، عندما اختلط التاريخ بالدين بحيث أصبح الماضي يتجسد في العقيدة الدينية - «الانتقال من التاريخ المؤقنم إلى التاريخ الاعتبار» -. وإذا سألنا ما هي إذاً، الخصائص الجوهرية للثقافة العربية، يجيب:

أولاً: إنّها ثقافة خارجة عن المجتمع الحضري، فهي ثقافة قبلية تجمدت في قيم ونومنكلاتورا المجتمع البدوي.

ثانياً: إنّها ثقافة مجتمع ميت، لأنّها تمثل «نظاماً فكرياً مقفلاً»، ومن هنا منشأ النظام اللغوي ونظام النحو والصرف.

ثالثاً: هي ثقافة انتفاعية بكونها وسيلة لكسب العيش.

رابعاً: إنّها ثقافة استهلاك وتمتع، فهي فولكلور تسلية وخرافة لمجتمع حي، أو (ألف ليلة وليلة حسب الطلب - على الماشي).

خامساً: وأخيراً، إنّها ثقافة الانشطار الداخلي يُضطر حاملها إلى الانشطار إلى قسمين: «أحدهما باهر واضح يمثله الماضي، والآخر معتم غير شفاف يمثله الحاضر، كلّما أكد أحد الشطرين ذاته نفى الآخر».

وبعد نشر الترجمة العربية لكتاب العروي بأقل من عقد من الزمان، نشر أدونيس (علي أحمد سعيد) كتابه عن **الثابت والمتحول** (١٩٧٤)، الذي يخطو فيه خطوة كبيرة نحو تكريس فكرة كون الثقافة العربية كلاً متجانساً. وأشارت هذه الدراسة إلى الكثير من اللغط، وأعطتنا مصطلح الثبات والثوابت التي أصبحت تعبيراً شائعاً في الخطاب السياسي والثقافي العربي، وهو مصطلح غير دقيق بالمرة. أدونيس يتصور أنّ الثقافة العربية ثقافتان متصارعتان: ثقافة أهل الثبات، «منحى الثبات»، الذين يدعون إلى تثبيت الأمر الواقع (status quo) من دون تغيير أو تعديل، وثقافة أهل التحول، «منحى التحول»، الذين ينادون بالتغيير بحثاً عن الجديد لأنّه الأفضل. ثقافتان تتصارعان على توظيف الدِّين لتبرير

دعاواهما. ولسبب من الأسباب، لا يذكرها أدونيس إلا ضمناً، انتصر منحى الثبات، أصبح منحى التحول مغلوباً (ص ٢٦).

وكان من جراء مسيرة الصراع هذه، وسيادة الاتباع أو الثبات، أن برزت الخصائص التالية:

١ ـ النزعة اللاهوتانية في الثقافة العربية، أي المغالاة في الفصل بين الإنسان والله. ففي الثقافة العربية، الإنسان لا ينتمي إلى ذاته وإنّما هو إنسان بما هو إنسان، بقدر ما ينتمي إلى الدِّين أو الأمة أو الدولة. ولذلك «فإنّ العربي... لا يقدر على أن يمارس جوهره الإنساني: حرية الإبداع، بالمعنى العميق للعبارة، سواء في الفن، أو الفلسفة، أو العمل». (ص ٢٨).

٢ ـ النزعة الماضوية، أي التعلق بالمعلوم ورفض المجهول، بل الخوف منه. ولذلك، فالعربي لا يقبل إلاّ ما يمكن لموروثه أن يفهمه وينمطه. وهذا يفسر الموقف من البدعة في الماضي، في التراث.

٣ ـ الفصل بين المعنى والكلام، إذ إنّ المعنى عند العربي سابق على الكلام، وليس الكلام إلا صورة له أو رسماً تزيينياً... ولذلك، فالعربي الاتباعي يفضل الخطابة على الكتابة.

٤ ـ والخاصية الرابعة هي التناقض مع الحداثة. فالعربي يأخذ المنجزات الحضارية، ولكنه يرفض المبدأ العقلي الذي أبدعها. (ص ٣١) (ج ١).

يؤكد أدونيس، ويجب أن نكون أمينين معه في هذه المسألة، «أن هذه ليست خصائص الذهن العربي ككل، وإنّما هي خصائص الذهنية التي سادت الحياة العربية ووجّهتها. ولنقل إنّها ذهنية الفئات التي كانت في موقع السلطة، لا ذهنية المجتمع العربي بأكمله». ويجيء محمد عابد الجابري، بعد عقد آخر من الزمان، ليطلق على هذه الذهنية العقل العربي الذي يقوم بتوجيه نقد مطول له.

والنقطة التي ينطلق منها الجابري، تجد صداها في ملاحظة أدونيس حول انتصار النقل عند أصحاب الثبات، على أنصار العقل عند أهل التحول، إذ أصبح الفكر العربي فقهياً. «وكل فكر فقهي، نقلي بالضرورة، لأن الفقه [حسب ابن خلدون] هو النظر في الأدلة الشرعية، القرآن والسنة والإجماع والقياس، من حيث تؤخذ منها الأحكام والتآليف». وهكذا، «فقد أصبح الفقيه رمزاً للحضارة العربية». (ص ٧٤) (ج ١).

ومنطلق الجابري هو محاولة تحديد الآليات التي تكوِّن العقل العربي المُنتِج للثقافة:

كيف يفكر العرب ويستخلصون المعاني ويتوصلون إلى الأحكام. ومنهج الجابري منهج معرفي - ابستيمولوجي يهدف إلى التوصل إلى النظام المعرفي، الذي هو جملة المفاهيم والمبادئ والإجراءات التي تعطي للمعرفة، في فترة تاريخية ما! بنيتها اللاشعورية. وهذا المنهج يقود الجابري إلى «اكتشاف» أنّ هناك ثلاثة نظم معرفية فاعلة تكوّن العقل العربي: البيان (اللغة)، العرفان (الفقه)، البرهان (الفلسفة).

«ولما كان العرفان أو الفقه، إنتاجاً عربياً إسلامياً خالصاً له خصوصية - تاريخية معرفية لا تقابله فيها أية حضارة أخرى، فإنّ الحضارة العربية الإسلامية هي حضارة فقه». وإذا أدركنا أن البنية اللاشعورية للثقافة هي المتحكمة في الإنتاج الثقافي، ولما كان اللاشعور لا تاريخ له، لأنّه بطبيعته لا يعترف بالزمن الطبيعي... ولمّا كان العقل العربي قد وُلدت مكوناته الدينية واللغوية كاملة في عصر التدوين (١٣٢ - ٢٣٠ هـ)، تجمّد العقل منذ ذلك الحين، بحيث يستطيع المثقف العربي أن يرتحل من الجاهلية إلى الوقت الحاضر من دون أن يشعر بأنّ هناك مسافة زمنية تفصله عن شخصيات المسرح الثقافي العربي الخالد من مختلف العصور. حتى الحركة في الثقافة العربية، هي أقرب إلى أن تكون حركة اعتماد واهتزاز (تقديم نظام معرفي على آخر)، منها إلى حركة نقله (تحول وتبدل أو ثورة معرفية كتلك التي عرفها الغرب).

الجابري وأدونيس يختلفان في المنطلقات، كل حسب اهتماماته الفكرية، ولكنهما يتفقان مع العروي في الاستنتاجات. ولكن «فرضية» أدونيس تتمتع بميزة ربط الفكر بالسياسة، وهذا يضيف بعداً جديداً في النقاش، وهو بعد القوة والهيمنة. فمنحى الاتباع والثبات هو منحى الطبقة السائدة المهيمنة في المجتمع. وهذا يسمح بوضع الصراع الثقافي في إطاره التاريخي الضروري.

ومن زاوية تربوية، يتوصل محمد جواد رضا إلى استنتاجات مشابهة، ولكن بتعبيرات مختلفة. فإننا نجد عند الدكتور رضا، أنّ الثقافة العربية ترزح منذ العصور الوسطى، تحت ثقل عدة أزمات «للحقيقة والحرية». والذي يعنينا من هذه الأزمات، الأزمة الأولى في سيادة تقاليد القهر وغياب الإبداع. فمع أنّ الإسلام قاد ثورة على الأوضاع السائدة، إلا أنّ سلسلة من الإحباطات توالت على العرب والمسلمين. وأول هذه الإحباطات كان إدراك أنّ الجاهلية لم تُهزم كلياً بانتصار بني أميّة. والإحباط الثاني أنّ نظرية العهد التي جاء بها الإسلام لم تنتصر. ويقصد رضا بالعهد أنّ السلطة «الإمامة» في المجتمع هي نوع من التكليف المتبادل بين طرفين متكافلين لإدارة شؤونهما، وهذا التكليف مشروط بالعدل. فعندما لم يتحقق العدل، حرّم عليهم أهل الفتيا من أنصار السلطة الخروج على الحاكم

تذرعاً بالحفاظ على وحدة المسلمين. والإحباط الثالث هو سقوط الرأي وطغيان الرواية، وهنا أيضاً ثنائية العقل والنقل وما في النقل من تعويق للخلق والإبداع. وهو يطرح في النهاية السؤال الصعب؛ وهو كيف يخرج المبدع من اللامبدع، وهذه هي مهمة التربية الحالية حسب تصوره (ص ٤٥ – ٥٥).

(٣) ثقافة النمطية الوشائجية

لا بد من أن نكون قد لاحظنا درجة توارد الخواطر بين الكتّاب الذين يريدون تحديد الدعائم التي تقوم عليها الثقافة العربية. ولكن استنتاجاتهم انصبت على جانب واحد من الثقافة العربية، وهو ما يتصل بالثقافة العليا، أي ثقافة العلية والمثقفين. إلى أي مدى يستجيب عامة أفراد الشعب أو الفئات الشعبية، لثقافة المثقفين؟ وإلى أي حد توجه ثقافة المثقفين سلوك عامة الأفراد في حياتهم اليومية ومعاناتهم المعيشة؟

وهنا نكتشف أنّ الثقافة العربية لا تعاني نمطية التفكير عند أهل الثبات فحسب، وإنّما تعاني أيضاً نمطية العلاقات الوشائجية (من وشيجة وهي العلاقة أو الصلة العميقة الجذور)، كالقبلية والعشائرية والمذهبية. فالرابطة التي تربط أفراد المجتمع العربي بقيت على حالتها القبلية؛ هذه القبلية يطلق عليها هشام شرابي وصف البنية البطركية، أي الأبوية. ويعتقد شرابي أن العائلة البطركية التي تعتمد على سيطرة الأب - رئيس العائلة المطلقة، تمثل حجر الزاوية في المجتمع. فهي التي تعيد إنتاج المجتمع البطركي، ومنها تنتشر قيم المجتمع البطركي في مستويات التنظيم الاجتماعي، لأنّها نُسجت على منوالها. ولذلك، فإنّ نظام العلاقات في هذه البنية يقوم على الولاء الشخصي، بينما يقوم في المجتمع الحديث على الواجب الموضوعي، على النحو التالي: المجتمع البطركي، الولاء الشخصي، الطاعة، الخضوع، النسب/الموروث، المجتمع الحديث، الواجب الموضوعي، المسؤولية، الانضباط، الإنجاز/الإبداع. ولذلك، فإنّ البنية البطركية «خاصية أساسية من خصائص تكوين الأمة بمعنييها الديني والقومي على السواء»، وهي، في الوقت نفسه، أحد أهم مصادر التخلف العربي.

ومحمد جابر الأنصاري يجد في القبلية أحد مصادر التأزم السياسي الذي تعانيه المجتمعات العربية. ولكن الأنصاري يعتبر أنّ هذه القبلية نابعة من خصوصية المكان، وهو بهذا التفكير يقترب كثيراً من القول بالحتمية البيئية. وهو يجد خصوصية ثلاثية في الثقافة العربية: «انتماء تام للعقيدة والحضارة، وانتماء مجتمعي متحدد القبيلة أو الطائفة أو المحلة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيانات السياسية القائمة».

هناك تواز لافت النظر بين الأنصاري ومحمد عابد الجابري في تحديده، تراثياً، لمصادر «العقل السياسي العربي» المتمثلة بالأهل (القبيلة)، والعقيدة (الدين)، والغنيمة (السلطة). أمّا في العصر الحديث، فهناك تواز آخر بين الأنصاري وأطروحة علي الوردي في ازدواجية الشخصية الجمعية العربية، المتمثلة بازدواجية القيم بين أهل الحضر وأهل البادية.

وينتهي الأنصاري إلى تحديد مصدر التحدي الأكبر للحضارة - الثقافة العربية، الذي يلخصه في المعادلة التالية:

التقطع المكاني + التقطع الزماني = انقطاع حضاري + انقطاع سياسي.

ويقصد بالتقطع وجود الفراغات، والحواجز الصحراوية بين الحواضر العربية، وتعاقب موجات التصحر والجفاف المناخي، وتتابع موجات الاجتياحات الرعوية (الدورة الخلدونية). هذه العوامل، مجتمعة، تؤدي في رأيه إلى قطيعة مزدوجة: (أ) قطيعة في التاريخ الحضاري بفصل حلقاته زمانياً في فترات تصحر وازدهار، ومكانياً «بالفراغات» الصحراوية (المكان أو المساحة الخالية). و(ب) قطيعة في استمرارية التاريخ السياسي بين وضعية الدولة واللادولة في تاريخ المنطقة.

هذه الاستنتاجات التي توصّل إليها الأنصاري، لا يمكن الوصول إليها إلاّ بمستوى عالٍ من التجريد، وهو يطرح بصورة غير مباشرة إشكاليتين هامتين: الإشكالية الأولى أنّ التعددية في المجتمع العربي هي تعددية قبلية تؤدي إلى أزمة مستحكمة في المجتمع المدني. والإشكالية الثانية هي عدم تبلور الرابطة التي تجمع هذه الولاءات المتعددة في ثقافة واحدة تجسدها «دولة عضوية» حسب تعبيره.

وما ذهب إليه الأنصاري ذهب إليه بعض المستشرقين، مع اختلاف المنطلقات. فعند هؤلاء المستشرقين هناك ثلاث ثقافات، وليس ثقافة عربية واحدة. هذه الثقافات الثلاث هي: ثقافة المدينة وثقافة القرية وثقافة البادية. والولاءات القبلية والمذهبية والإثنيات المتعددة في المجتمع العربي، تجعل من المستحيل على هذه الجماعات الاندماج قومياً في مجتمع واحد. فالمجتمع العربي هو مجتمع فسيفسائي غير متجانس، الرابطة الأساسية فيه تقوم على القوة والقهر والتسلط. وهناك من المفكرين، مَن يجعل من الخاصية القبلية للمجتمع العربي نموذجاً مثالياً (ideal type)، يقابله نموذج مثالي آخر للمجتمع الغربي مبني على الجماعة المنتمية إلى مكان جغرافي محدد.

فجون أرمسترونغ يعتبر أنّ الاتجاهات العقلية - الذهنية أكثر ثباتاً واستمرارية من الظروف المادية. ولذلك، نشأ منذ فترة مبكرة من العصور الوسطى الأوروبية خط فاصل

يفصل بين أمم أوروبا (الغرب) وأمم العالم الإسلامي (الشرق). على الطرف الإسلامي من هذا الخط الفاصل، هناك مبدأ الانتماء إلى الجماعة بالنسب والمحتد (gencological principle). وعلى الطرف الغربي من هذا الخط الفاصل هناك مبدأ الانتماء المكاني. وهذان النوعان من الانتماءات، شديدا الاختلاف، لا تحدَّد فقط الأسس التي تقوم عليها هوية الجماعة، وإنّما هي نمط أو أسلوب في الحياة تمثل الحدود المكانية - الإثنية للجماعة. وهذا ما يقول به آرنست غلنر في الانفصال النهائي بين الشرق الإسلامي والغرب الإقطاعي، في هذه الفترة الزمنية.

والحقيقة أن هناك تشويشاً واضطراباً شديداً يشوبان مسألة الانتماء إلى القبيلة في الشرق مقابل الانتماء إلى الجماعة مكانياً (أو إقليمياً) في الغرب. فالسير موسز فينلي يوجه الانتباه إلى أنّ ليس هناك أساس للقناعة في الغرب بأنّ تنظيم المجتمع في المدينة - الدولة قد اتبع خطاً تطورياً واحداً من القبيلة إلى الدولة، حتى في اليونان. فلم تكن المدينة - الدولة إلا الاستثناء، بينما كانت القاعدة الانتماء إلى العائلة الممتدة والجماعات شبه القبلية.

وشبه القبلية وصف يطلقه سير فينلي على الجماعات المنظَّمة قبلياً؛ أي على النموذج القبلي، ولكن من دون أن يتوفر شرط التحدر من أصل قبلي واحد. وهذه هي التنظيمات السائدة في المجتمع المدني في البلاد العربية، التي اعتبرتُها في موضع آخر شكلاً من القبلية السياسة. فالأصول القبلية المغرقة في القِدَم، من الصعب إثباتها أولاً، والكثرة الغالبة من الانتماءات القبلية مبنية على الاتحاد والتحالف ثانياً. فهي تكتلات اقتضتها ضرورات الحياة في مواجهة التقلبات التاريخية والتحولات السياسية.

وأهمية هذه الانتماءات تنبع من أهمية الجماعات المحلية. فعلى المستوى المجتمعي، لا يتم التأثر بثقافة المثقفين، ولا يتحقق الاندماج الوطني إلا عبر الجماعات المحلية، التي يُطلَق عليها في علم الاجتماع الجماعات الأولية. فالبقاء على المستوى العالي من التجريد عند طائفة الكُتّاب والمفكرين الذين تقدَّم ذكرهم، لا يوضح لنا كيف أنّ الثقافة هي نمط في السلوك. على مستوى الجماعة المحلية، يتضح لنا أنّ القبلية في هذه الحالة، والانتماء الديني، هما الرابطة التي تجمع الجماعات بانتماءاتها المختلفة المتنافرة في مجتمع واحد. ولم يطور المجتمع العربي بدائل أخرى حتى الآن، فالاندماج في الدولة القومية ما زال ضعيفاً، والانتماءات الطبقية لم تصمد أمام تحديات التنمية المحبَطة. فالقبلية والدين، بالرغم من كل النقد الذي وجه لهما، ما زالا يؤديان وظيفة غاية في الأهمية، وهي ربط أفراد المجتمع ببعضهم ببعض.

(٤) ثقافة التحول والإبداع

لقد قصدتُ من هذا العرض المطوَّل لآراء بعض الكُتّاب والمثقفين أن أوضح هذا التوتر الشديد بين تصوراتهم وتنظيراتهم، والأوضاع السائدة في المجتمع العربي بين ثقافة المثقفين وثقافة العامة (بين ليبرالية المثقفين ومحافظة العامة أو نمطية العامة). هذا التوتر العميق بين الثقافتين موجود في كثير من المجتمعات الإنسانية، ولكنه يكتسب أهمية خاصة في بيئة المجتمع العربي بسبب تعثر جهود التنمية بدرجات متفاوتة في أغلب البلدان العربية. إنّ تشخيص هؤلاء الكُتّاب لمصادر التخلف على أنّها نمطية الدين ونمطية القبلية، يجعلنا نتساءل عن مدى دقة هذا التشخيص للتخلف العربي. هل نمطية الدين ونمطية القبلية تعيقان التنمية؟

لقد ذكرنا، في ما تقدم، أنّ الدين والقبلية يدخلان في المكونات الأساسية للهوية العربية، وهما عنصران ديناميان فاعلان في ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وهما في الوقت نفسه عنصران يدفعان إلى تثبيت الأشياء حسب سياقها التقليدي، ولن يتغير أو يضعف تأثيرهما ما لم تتغير الحاجة التي دعت إلى قيامهما. وهذا يعيد إلى الأذهان قضية علاقة البناء التحتي (أو القاعدة) والبناء الفوقي التي أثارها ماركس منذ قرن ونصف قرن. ولكن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك أيضاً.

فقد اعتقد علماء الاجتماع من أتباع البنائية الوظيفية، أن المجتمع التقليدي سوف يلفظ أنفاسه تحت ضغوط الحداثة والتحديث الكاسحة، في الشرق الأوسط (أطروحة لونو في زوال المجتمع التقليدي). ولكن شيئاً من هذا لم يحدث. بل على العكس، فإننا نشهد تفجُّر عنصر الأصولية الدينية، وعنصر الانتماء القبلي في ثقافة المجتمع العربي، مما حدا بأتباع هذه المدرسة إلى العودة عن حساباتهم بابتكار مصطلح جديد، هو مصطلح المجتمع ما بعد التقليدي (أيزنشتات، post traditional society).

لقد كان توقع زوال المجتمع التقليدي غير واقعي وغير مبرَّر. فهو غير واقعي لأنّ الأسس التقليدية التي قام عليها المجتمع الحديث لم تكن قد تغيرت بدرجة تجعلنا نتوقع انهيار هذه الأسس. وغير مبرَّر لأنّ الحداثة، مهما كانت جارفة، فإنّها لا تزيل هذه الأسس التقليدية كلياً، فهناك مجتمعات عصرية ما زالت تحافظ على الأسس التقليدية لهوية الجماعة الوطنية ولأنماط التفكير السائدة: إنكلترا واليابان على سبيل المثال لا الحصر.

ثم إنّ توقع زوال المجتمعات التقليدية يعكس سوء فهم عميقاً للدور الذي تلعبه النمطية (طريقة الإدراك والتفكير والسلوك التقليدية) في المجتمعات الحديثة. وهنا أريد أن أركز على ثلاثة موضوعات على وجه التحديد:

١. موضوع الاعتباطية في نشأة التقاليد الثقافية.
٢. موضوع الإبداع باعتباره كاريزما (خصائص مبدعة).
٣. موضوع دوام الأشكال الثقافية عبر الزمن.

(٥) اعتباطية الأشكال الثقافية

إنّ انتشار فكرة أنّ الثقافة (العليا على الأقل) يمكن اختزالها بفكرة منتج أو صنعي أرتيفاكت (كل ما تنتجه الثقافة من صنع الفرد) واحد، تعطي الانطباع بأنّ كل عناصر الثقافة واعية أو قصدية، وهذا غير صحيح على المستوى الشعبي، وفي الحياة اليومية. فقد ينشأ كثير من الأشكال الثقافية كالتقاليد والمعتقدات والقيم بشكل عشوائي عفوي غير مخطط، كما في عادات التحية والزواج والموت والميلاد... إلخ. وهذه تفقد الصلة بالأوضاع التي أدّت إلى قيامها بمرور الزمن، وتصبح مجرّد طقوس تتكرر في المناسبات المعينة.

وهذا يجعلنا نتبيّن أن ليس كل عناصر الثقافة ومنتجاتها الصنعية (أرتيفاكت) قصدية ومبرمجة في بداياتها. ولذلك، فإنّ الثقافة تتوسط بين الإنسان - الفرد العفوي والإنسان - الفرد الحضاري. ماركس واتوفسكي مثلاً يقسّم المنتجات الصنعية للثقافة إلى ثلاثة مستويات:

* المنتجات الصنعية الأولية، وتشمل الآلات والأدوات، كالفؤوس والأواني وأدوات البناء، بما في ذلك اللغة وشبكات التواصل والشخصيات الأسطورية، تلك التي يصنعها الإنسان وليس التي يجدها جاهزة في الطبيعة.

* المنتجات الصنعية الثانوية وتشمل كل طرق الاستجابة لمؤثرات البيئة باستعمال المنتجات الصنعية الأولية، وتشمل الوصفات، والسيناريوهات للعمل والمعتقدات التقليدية، والمعايير والدساتير.

* المنتجات الصنعية التي تكوّن عوالم مستقلة، منفصلة بذاتها، عن أصولها العملية الوظيفية والتاريخية. وهذه تشمل قواعد السلوك، والسنن الأخلاقية والأعراف التي تبدو وكأنّها لا تخدم اعتبارات عملية، ولكنها تبقى مستمرة بحكم استقلاليتها.

كثير من عناصر الثقافة يبقى إذاً، مستمراً على هذا المستوى الثالث، بحيث تتضمن الثقافة عناصر مغرقة في القدم، وتدخل فيها باستمرار عناصر من أنماط الفعل والسلوك اليومين باستمرار. فإذا أخذنا عادات التحية والزواج والموت والميلاد وطقوسها في بيئة المجتمع العربي، فإننا نجد فيها عناصر مغرقة في القدم (من التسميات وقواعد السلوك) إلى جانب تغيرات طرأت على العادات، وعادات استجدت بحكم التحولات الاجتماعية. إننا،

بتبني تعريف المنتجات الصنعية للثقافة الذي يلغي التمييز التقليدي القديم بين الحضارة المادية والحضارة المعنوية، نهدف إلى المطالبة بتوضيح إلى أي مدى هناك تناوب وتبادل بين النوعين من العوامل.

إنّ النظام الاجتماعي السائد، حسب علاقات القوة والهيمنة، يمكن أن يدفع بعض المنتجات الصنعية إلى البروز، ويدفع منتجات صنعية أخرى إلى الخفوت. وهو ما يصطلح عليه كارل ماركس بتناسب قوى الإنتاج مع نمط الإنتاج، الذي يقرر نوع الدولة وبالتالي نوع الثقافة: أعطني فأساً أُعطِكَ إقطاعاً، أعطني مرجلاً أُعطِكَ رأسمالية صناعية. أعتقد أنّ هذا واضح بما فيه الكفاية. ولكن الأمر الذي لا يتضح بما فيه الكفاية من كتابات المنظرين والمثقفين وعلماء الاجتماع، هو أن في هذا كلِّه نوعاً من الإبداع من نوع خاص، يتصل، ليس بقدرة الثقافات على التكيّف حتى مع أكثر الظروف قوة من ناحية سياسية وطبيعية، وإنّما بقدرتها على تجاوز متطلبات الواقع المباشر.

(٦) الإبداع باعتباره كاريزما

إنّ فكرة الكاريزما أو الخصائص المبدعة، ليست مقتصرة على أشخاص القادة، وإنّما تشمل الجماعة ككل. فالمواقف المستجدة تدفع الجماعة ككل إلى الاستجابة لتحدياتها، والتكيف معها، أو السيطرة عليها لمنفعة الجماعة. وقد واجهتنا مواقف كثيرة من هذا النوع. فابتكار الفينيقيين للأبجدية يمثل كاريزما على هذا المستوى المجتمعي، ولا يختص به أشخاص القادة. وكذلك المعتقدات التوحيدية عند المصريين القدماء، وفكرة القانون العرفي عند البابليين القدماء. والتاريخ يحفل بأمثلة لا تعد ولا تحصى. إنّ قيام مجتمعات الخليج وازدهارها في القرون الثلاثة الأخيرة في بيئة طبيعية غير مؤاتية، هما إبداع على المستوى الجمعي.

وتحويل الكاريزما إلى روتين أو سلوك طقوسي، هو عملية ضرورية ملازمة للكاريزما. فقيام المؤسسات الاجتماعية: مؤسسات الحكم، ومؤسسات العائلة، ومؤسسات القبيلة، ومؤسسات الدين، والمؤسسات الاقتصادية، هو اختيار لنمط في الفعل وفي السلوك من بين مجموعة كبيرة من الخيارات. فليس صحيحاً ما يدّعيه بعض العلماء الاجتماعيين من أنّ الثقافة في البداية مبرمجة مزودة بتصورات جاهزة كما في ادعاءات المدرسة المثالية. المؤسسات الاجتماعية والأشكال الثقافية، تنشأ بطريقة اعتباطية احتمالية، ليس من المضمون كيف سيكون شكل علاقات الزواج مثلاً منذ نشأتها، ولكن قيامها يعني فتح المجال للاختيار بين البدائل الكثيرة. واختيار بديل واحد تتقبله الجماعة ويدخل في عرفها،

فيتحول بدوره إلى ضابط للسلوك ومنظم له، ولكنه يحمل معه آثاراً من أوضاع النشأة الأولى (traces of initial conditions).

وحتى تقوم المؤسسات الاجتماعية بوظيفتها في الضبط الاجتماعي، وضمان استقرار الحياة الاجتماعية، فإنها تمنح النظام الاجتماعي - الثقافي، الشرعية المطلوبة. فعندما يتكلم المثقفون والكُتّاب العرب عن الدين والقبلية بوصفهما عنصري الثبات والتخلف، يدركون أن هاتين الدعامتين تمتلكان شرعية ثقافية واجتماعية. فليس من العدل القول إن المجتمع يعتمد كلياً على القهر والقمع. والدليل على ذلك، أن أغلب التمردات الشعبية التي قامت في العصور الإسلامية والوسيطة اتخذت أشكالاً سياسية وثقافية بديلة لتلك السائدة والمهيمنة على المجتمع، ولكنها مشابهة لها بدرجة كبيرة مثيرة للحيرة. وأفضل مثال على ذلك ثورة الزنج، وتمرد الحشاشين، ومؤسسات الحكم عند الخوارج، وفشل الأحزاب السياسية العصرية في البلاد العربية بسبب تقليدها مؤسسة الحكم حتى التفرد بالسلطة والجمود البيروقراطي.

هذه التمردات والانتفاضات، لا تعني بالضرورة أن لعملية المأسسة التدمري كما يزعم أيزنشتات، وإنما تعني بدون شك رفض بعض الفئات لهذه العملية، ورفض القيود التي تفرضها على السلوك، أو رفض النظام الاجتماعي والثقافي القائم. فعملية الصراع الاجتماعي في السياق التاريخي، هي عملية ملازمة لعملية المأسسة، وهي مصدر للتغير الاجتماعي والتحول الثقافي من داخل البناء المؤسسي والثقافي للمجتمع. وهكذا، يعود الصراع بين أهل الثبات وأهل التحول إلى الظهور، ولكن بشكل جديد بحيث لا يسعى إلى استبدال «مشروع ثقافي» بآخر، وإنما الصراع على أن يقوم كل فريق بتمرير مصالحه الخاصة من خلال تنفيذ المشروع الثقافي نفسه، بطريقة أخرى (كما في الصراعات المذهبية في المجتمع العربي الإسلامي).

ليس كل الحياة الاجتماعية والثقافية ممأسساً بالكامل، فهناك كثير من العناصر في المجتمع يبقى غير ممأسسٍ؛ مثلاً العلاقات خارج نظام القرابة في مجتمع قبلي، والتوجهات المفرقة غير المندمجة (الطائفية)، والجماعات الهامشية في المجتمع، والأذواق المختلفة التي تسمح بظهور حركات احتجاجية ومتمردة باستمرار. وأوضح مثال على ذلك ما نجده في الأيديولوجيات المتنافرة، والفنون والآداب والعمارة. هذه الحركات تُنتج أحياناً أنماطاً ومدارس لا تستجيب كلياً للوضع القائم من ناحية ثقافية أو سياسية أو جمالية.

إذاً هناك جوانب للثقافة تدفع إلى الانتظام والتوازن والاستقرار. وهناك جوانب في الثقافة تدفع إلى التحول والتغيّر في أغلب الثقافات. هذان جانبان متلازمان لا ينفصلان، وهما ليسا حالاً طارئة اقتضتها متطلبات السياسة كما يتصور أدونيس.

(٧) دوام الأشكال الثقافية

الثقافة هي نتاج شبكة العلاقات الاجتماعية (social network)، ولكنّها ليست نتاج ما هو - في - ذهن الإنسان - الفرد ودماغه فقط، وإنّما هي أيضاً نتاج جدلية بين ما هو - في - ذهن الإنسان - الفرد ودماغه، وما هو - الإنسان - الفرد فيه من موقف اجتماعي ومعاناة يومية، بما هو ممأسس وغير ممأسس. الثقافة تتوسط بين الفرد والفعل بمنتجاتها الصنعية المادية والذهنية - الفكرية. الثقافة تعمل بواسطة تصنيف فئات الفعل وأنواعه (categories): الخير والشر، الصالح والطالح، داخل الجماعة وخارج الجماعة، المنتمي وغير المنتمي، المقيّد والحر. . . إلخ. ويُجمع أغلب المنظرين على أنّ الثقافة تقوم بالوظائف التالية: وظيفة تجاوز الواقع المباشر، وظيفة الترتيب والتصنيف النظامي القيمي، وظيفة الضبط عبر التاريخ الاجتماعي، وأخيراً وظيفة التكيّف البيئي.

من بين هذه الوظائف، وظيفة التوارث والإرسال الثقافي، ذات أهمية خاصة في السياق الحالي، لأنّها تتطلب قدراً كبيراً من الانتظام والتقنين، مما يوحي بأنّ الأشكال الثقافية تستمر أمداً طويلاً بغير تعديل، وهذا غير صحيح. فالمؤسسات الاجتماعية تحافظ على اسمها من دون تغيير ولكن محتواها دائم التغيّر، يأخذ باستمرار وظائف وسمات جديدة. لنأخذ المؤسسة القبلية مثلاً، فالمؤسسة القبلية الحالية أشبه ما تكون بالتضامنية ذات الوظائف السياسية (في تمثيل القبيلة في النظام السياسي)، ووظائف اقتصادية (في توزيع الدخل والمنافع)، لم تكن موجودة فيها في السابق.

التوصيل أو الإرسال الثقافي يعتمد على مؤسسة التربية والتعليم وآلية التعلم الاجتماعي الممأسس وغير الممأسس (من داخل مؤسسات تعليمية وعامة في المجتمع)، ولكن هذا لا يكفي وحده لتفسير كيف تنتقل الأفكار والموضات والأذواق، فهذه لا يمكن تلقينها للتلاميذ ولا يستطيعون تعلّمها بالتقليد. ريوبرت شلدريك يقترح نوعاً آخر من التعلّم لا يقتضي وجود حيّز ووسيط مادي. فتكرار عملية التعلّم بالطريقة نفسها والخطوات نفسها، يولّد عبر التكرار وعبر الزمن ذاكرة جمعية، يتم من خلالها الإرسال الثقافي بطريقة يُطلَق عليها الرنين التشكيلي. إذا أردنا جعل هذه الفكرة قريبة للأذهان، فنقول إنّها تشبه موجات الإرسال الإذاعي التي تلتقطها الأذهان (tune - in)، بطريقة مشابهة للالتقاط الإذاعي.

يزعم ريتشارد داوكن أنّ وحدات الثقافة التي تنتقل بالطريقة التي يفترضها شلدريك، هي ميمات (memes)، تشبه في عملها عمل الجينات في الكائن الحي (البيولوجيا). هذه الأفكار ما زالت في مرحلتها الجنينية، فهناك عدد قليل من التجارب والبحوث الميدانية التي تختبر صدق هذه الفروض. ولكن المتفق عليه في علم الاجتماع، هو أن التوارث الثقافي

يولّد، عبر التكرار وعبر الزمن، ذاكرة أو تصورات جمعية تسهّل على الأجيال اللاحقة اكتساب المعرفة والثقافة. فمن غير المعقول أن يبدأ كل جيل من نقطة الصفر من دون أن تؤثر المعيشة المتواصلة في ثقافة منتجاتها الصنعية وبيئة ثقافية، في تكوينه البيولوجي والنفسي.

وهناك دراسة حديثة تفيد بأن هناك فعلاً مؤشرات ثقافية تؤثر في التكوين البيولوجي للبشر، منها دراسة وليم دورام (William Durham) المعنونة: التطوّر المتوازي (co - evolution)، ودراسة روبرت سابولسكي (Robert Sapolsky) المعنونة: المتاعب مع التستوسترون (with the testosterone in trouble). يبين المؤلف كيف أنّ عمل الموتّر الجسدي (stressor) يعتمد بشكل كبير على البيئة الثقافية المحيطة بالإنسان. فتبني طرق غربية في العمل مع تغير في أنماط التغذية، يخلق توتراً كبيراً يؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم مثلاً من دون أن يكون في المجتمع، العالم الثالث، أدوات للتأقلم والتكيف (means of coping) مع الطرق الغربية في العمل، كما هو موجود في الغرب.

ومن عناصر الذاكرة الجمعية التي تولّدت من التوارث المتواصل، الحساسية من حالة اللاانضباط، أو الانفلات الاجتماعي. وتختلف المجتمعات حسب ثقافاتها، بقدرتها على التسامح وتحمّل عدم اليقين، أو الغموض في مسائل الحياة المعيشية، ومرونة الانضباطية في الأخلاق العامة. وهناك من الأدلّة في المجتمع المعاصر، ما يشير إلى أنّ ازدياد ضغوط العولمة لا ينتج المجتمع العالمي، وإنّما يغذي التيارات التي تلجأ إلى العلاقات الوشائجية تخفيفاً من هذه الضغوط. وهذا ما يبرر بروز القبلية والطائفية والإثنية والحركات الأصولية الدينية أو القومية المتطرفة في الشرق وفي الغرب.

(٨) الثقافة: احتمالات للمستقبل

تواجه الثقافة العربية العليا، والمجتمع العربي عامة، تحدّيات من نوع جديد منذ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. فالثقافة العربية العليا الآن أكثر واقعية من السابق، ولكنّها مع الأسف أقل طموحاً وجرأةً، إذ انحسرت تدريجياً إلى الجامعات والصحافة. والمجتمع العربي يتغير بشكل كبير تدريجياً، بشكل غير محسوس، فهو واقع الآن تحت التأثير المزدوج للنزعة الاستهلاكية (الاستهلاك المتعي)؛ الكم الهائل من المعلومات الذي تبثّه وسائل الإعلام – الميديا، وما تولّده من الإحساس الغريب بانضغاط الزمان والمكان.

هذه التغيرات على المستويين، متداخلة إلى حد كبير، على مستوى الثقافة العليا المتخصصة من علوم وتربية وآداب (آليّات الإنتاج الثقافي عند بيير بورديو)، وعلى مستوى

الثقافة الجماهيرية الشعبية من صحافة وفنون غناء ومسرح ووسائل ترفيه التي تُنتَج بالجملة. فالمثقفون معنيّون بدرجة كبيرة بما يصفونه بالغزو الثقافي، وهو انفتاح أو ربما انكشاف المجتمع العربي للمؤثرات الثقافية الخارجية، التي تأتي مع الموضات والاتجاهات والقيم الأجنبية.

إنّ رد الفعل المتزمت المتمثل بانتشار التيارات الأصولية الدينية ويمكن أن يُعَدَّ مؤشراً، ليس على الرغبة في ضبط حالة الانفلات الخلقي. وإنّما على العكس، إنه مؤشِّر على خطر انتشارها الواسع والمعدي بين فئات واسعة من السكان. وليس معروفاً عن التيارات الأصولية المسيطرة في بعض المجتمعات العربية، حرصها على التمييز بين الانفتاح الثقافي والانفلات الخلقي. ولذلك، فإننا يجب أن نتوقع في المستقبل القريب مزيداً من التأكيد على وظيفة الضبط والقمع والرقابة الخانقة على الأشكال الثقافية المتحررة، بحجة حماية المجتمع والأخلاق العامة.

وأتوقع، استناداً إلى المؤشرات الحالية، أنّه في خلال دورة الصراع التاريخي التي تتحول بشكل متسارع إلى صراع ثقافي، أن يستمر المجتمع العربي بالتغيّر في اتجاهات تفرضها قوى العولمة:

- فمستقبل العمل على المدى القصير، سوف يفرز مزيداً من الفئات الطبقية الهامشية الأقل تعليماً، والأقل تأهيلاً مهنياً. كما إنّ تهميش الطبقات الوسطى سوف يتزايد بسبب عدم مرونة النظام الاقتصادي، وتآكل حصتها في الدخل القومي.

- وهذا سوف يخلق احتكاكات وتوترات جديدة، تسبق عملية الانفراج النسبي المتوقعة والمرهونة ببدء عملية إبداع جديدة يتكيف فيها المجتمع العربي مع الأوضاع المستجدة التي تَقدَّم ذكرها. وهنا بطبيعة الحال، سوف يكون للثقافة العليا دور حاسم في توفير بدائل للمجتمعات العربية تعينها على تخطي هذه المرحلة الدقيقة. إذ إنَّ هناك مجالاً واسعاً. وبالإضافة إلى العناصر غير الواعية في الثقافة أو تلك التي على عتبة الإدراك (liminal)، هناك من دون شك عناصر واعية قصدية وموجهة (goal directed)، وهو الدور الذي يضطلع به عادة العلماء والكُتّاب وعامة المثقفين.

(٩) خلاصة واستنتاجات

١ - يتبيّن أنّ التركيز على عنصر الثبات ووظيفته في الثقافة، يعطي انطباعاً غير دقيق عن حالة الثقافة والمجتمع. فهذا الثبات ظاهري واسمي (المشكلة الاسمية)، بينما الثقافة أسلوب في الحياة ينعكس على تصرفات الأفراد في الحياة اليومية، وفي المنتجات التي يصنعونها ويستعملونها باستمرار.

٢- وهذا الفهم للثقافة يجعل من غير المنطقي أن نعتبر الثقافة كلاً متجانساً، بحيث يمكن اختزالها بفكرة واحدة تتشرب بها الثقافة العليا في المجتمع. ولذلك، فإنّ كون الدين والقبلية يلعبان دوراً استثنائياً في المجتمع العربي كونهما دعامتين أساسيتين للهوية الثقافية، فهما لا يستنفدان الاستجابات المتنوعة والمتعددة لظروف البيئة وتحديات الصراع التاريخي.

٣- إنّ الأشكال الثقافية التي تتمحور حولها استجابات الأفراد، اعتباطية في نشأتها الأولى. ولكنّها تنتظم وتتحول، عبر الزمن، إلى منظمات وضوابط للسلوك عندما تتمأسس. ومع أنّها تكوّن لنفسها وجوداً مستقلاً، إلاّ أنّها تحتفظ بملامح وآثار من أوضاع نشأتها الأولى (الأسباب التي أدّت إلى قيامها).

٤- إنّ الثقافة نتاج شبكة العلاقات الاجتماعية، فهي تتوسط الإنسان - الفرد والسلوك الذي يصدر عنه، ولكنّها ليست ممأسسة بالكامل، أي لا يتّفق الأفراد جميعاً على مقاصد السلوك ولا على التقّيد بقواعده. فهي عرضة للصراع بين هذه التصورات والمصالح المتنافرة بين القوى الاجتماعية، ولذلك قبلنا تصنيف الأفراد إلى أهل الثبات، وأهل التحوّل، لتوضيح هذا العنصر الدينامي في الثقافة، علماً بأنّ الصراع والتنافس بين أهل الثبات وأهل التحوّل يتجددان باستمرار، لأسباب دنيوية بحتة غير منحصرة في مسألة الإمامة، أي أنّها تدور حول السلطة والهيمنة وليس حول التعبير الديني للسلطة والهيمنة.

٥- وقد نوسّع مفهوم الإبداع إذا اعتبرناه كاريزما، أي خصائص مبدعة على المستوى الجمعي، إذا استطاعت جماعة ما أن تنتج منتجات صنعية تتجاوز متطلبات التكيف مع البيئة المباشرة (coping requirements)، وتستجيب لمتطلبات الصراع التاريخي أو التنافس الثقافي مع الجماعات الأخرى.

٦- وأخيراً، فإننا توقعنا أن تتزايد الحاجة إلى وظيفة الضبط في الثقافة بسبب ضغوط العولمة التي تعرض المجتمع العربي لحالات من عدم الاستقرار وعدم اليقين. وهذا ما يفسر، جزئياً على الأقل، اللجوء إلى الانتماءات والولاءات الوشائجية، كالأصولية الدينية والقبلية. أمّا الانفراج الذي سيأتي بعد ذلك، فهو مرهون بقدرة المجتمع العربي على التعامل مع هذه الضغوط بشكل مبدع وخلاّق، وهو رهان جسيم.

الثقافة العربية أمام تحديات القرن الحادي والعشرين

(١) الثقافة من منظور آخر

لقد بقي مفهوم الثقافة مسألة مستعصية على التعريف وعلى القياس والتحليل أمداً طويلاً، بل إن أغلب الذين يتحدثون عن الثقافة يبدأون عادة، وبشكل طقوس، بذكر

التعاريف العديدة والمتناقضة أحياناً للثقافة، ثم التأكيد على أن ليس هناك اتفاق بين الكُتّاب والمنظِّرين على تعريف جامع مانع (axicomatic) للثقافة يحظى بقبول عام.

أنا أريد أن أشذَّ عن هذه القاعدة الطقسية، وأن أدخل مباشرة في الموضوع، منطلقاً من حقيقة أن أغلب هؤلاء الكتاب يمارسون الثقافة يومياً من دون إشكال يذكر. بينما الإشكال هو أن أغلب هؤلاء يتحدثون عن الثقافة وكأنها شيء خارج عن ذات الإنسان ووجدانه. فهم يتحدثون عن الثقافة عامة، ولكنهم يقصدون أشكالاً معينة من الإنتاج الثقافي؛ الثقافة الفرعية، أو الثقافة الشعبية، أو الثقافة التقليدية، أو الثقافة العليا المتصلة بالفكر والعلوم والآداب.

أنا أنطلق من منطلق آخر، من بين أقلية من بعض الدارسين للمجتمع التي تعتبر أن الثقافة هي الوسط (medium) الذي يعيش فيه الإنسان، وهنا مكمن الصعوبة في الحديث عن الثقافة، أو حسب تعبير مايكل كول، كأننا نطلب من السمك أن يتحدث عن الماء. فهي البيئة التي تقام فيها العلاقات الاجتماعية، والتي يتم فيها ممارسة مختلف أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والروحي. الأفراد ومختلف القوى الاجتماعية يعيشون ويتنفسون ويُنتجون ثقافة. فهي، أي الثقافة، لا يمكن فصلها عن المجتمع، ولا يمكن اختزالها والاستعاضة عنها بالمجتمع، أو بما هو اجتماعي.

وهذه الخاصية: امتناع اختزال، أو إرجاع ما هو ثقافي إلى ما هو اجتماعي، لا تقتصر على الثقافة، وإنما تشمل فروع المعرفة الأخرى: فهل يمكن إرجاع علوم الحياة إلى علوم الفيزياء، فنقول مثلاً إننا نفهم الإنسان كونه يخضع للقوانين الطبيعية نفسها التي تتحكم في جميع المخلوقات والجماد، من ذرات وجزئيات وسوائل وخلايا. هذا ما يحاوله دعاة النظرية الموحدة أو نظرية كل شيء (unified theory, theory everything) الوصول إليه، ولكن معرفتنا في الوقت الحاضر لا تسمح لنا بإثبات هذا الادعاء. إن ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات والجماد، هو قدرته على صنع الأشياء وإنتاجها؛ نطلق عليها الأرتيفاكت أو المنتجات الصنعية، فكل ما يصنعه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه.

(٢) الثقافة بين المادية والمثالية

ينقسم الرأي على تفسير الثقافة إلى منظورين:

الثقافة خارج الإنسان، والثقافة داخل الإنسان. فالمنظور الأول يعتبر الثقافة، أو الحضارة في هذا السياق، مجموعة من المنتجات المادية، كمنتجات الثقافة من آلات وأدوات، التي تتيح للإنسان السيطرة على بيئته، وتنظيم الطبيعة بما يسمح له بالمعيشة في

حياة حضرية أو متحضرة مريحة. ولنا عودة إلى هذا الفهم عند الحديث عن وظيفة الثقافة التمكينية (enabling).

والمنظور الثاني للثقافة، مجموعة من القيم والأفكار والمنظمات السلوكية كالمعايير، التي تتداخل الأفرادَ فتصبح جزءاً من ذواتهم، تقيم ضوابط سلوكية تهدف إلى السيطرة على الحياة الاجتماعية، لضمان استقرارها وانتظامها حسب توصيفات الفئات المهيمنة والمسيطرة على المجتمع. وهناك عدد من الدراسات توضح خوف الأفراد الواعي واللاواعي من الفوضى والاضطراب وعدم اليقين. فالإنسان ميال إلى الاستقرار بحكم التعود والاعتماد على العرف والتقاليد في حياته اليومية والمعايشة.

ويعدد وليم دورام وظائف الثقافة حسب هذا المنظور، كالتالي:

(أ) هي التي تمنح الأفراد الهوية المشتركة، من خلال ما يطلق عليه بيير بورديو بيتوس: الأفراد الذين يشتركون في شغل الفضاء الاجتماعي (social space).

(ب) هي التي تضمن استمرار الحياة الاجتماعية بحكم وظيفة النقل أو الإرسال الثقافي من جيل إلى جيل.

(ج) هي شفرة الترميز (symbolic encoding) الذي يعطي للأشياء والأحداث والأفعال، معنى.

(د) هي البنية المشتركة التي تجمع كل عناصر الحياة الاجتماعية في بناء منطقي مشترك.

(هـ) هي التي تتأثر بحركة التاريخ، فالأفكار والقيم والمعتقدات لم تولد بشكل نهائي دفعة واحدة، وإنما هي تولد وتنمو. ولذلك، فنحن لا نستطيع أن نفهم الثقافة ما لم نفهم تاريخها وأصولها بالنسبة للفرد (outogery)، وبشكل جمعي (phylogery).

فهذان المنظوران إذاً، يتوصلان إلى فهمين مختلفين للثقافة: منظور الثقافة خارج الإنسان يتوصل إلى فهم مادي ميكانيكي للثقافة. ومنظور الثقافة داخل الإنسان يتوصل إلى فهم نفسي ذاتي يصعب قياسه أو تحديده. نعتقد أنّ الأوان قد آن للتخلص من هذه الثنائية الحدية في فهم الثقافة، إلى الحد الذي يسمح بالكلام عن الهوة الثقافية، بين الثقافة المادية والثقافة الفكرية، وكأنهما كيانان منفصلان. وتحفل لغتنا بأمثال هذا الفصل بين عناصر الثقافة وأشكالها. خذوا مثلاً تأثير محركات الاحتراق الداخلي على ثقافة القرن العشرين، وتأثير وسائل الإعلام - الميديا، كالتلفزيون، على الثقافة المعاصرة.

(٣) توسط الثقافة بين الفرد والفعل

كيف يمكن لنا أن نتجاوز هذا الفصل بين عناصر الثقافة؟

دعونا نتصوز أن هذه المنتجات الصنعية: أرتيفاكت، هي أيضاً نتاج الثقافة غير المادية ـ الفكرية، فهذه الآلات والأدوات التي ينتجها البشر، هي أيضاً نتاج الثقافة، فهي تخلقها وتتأثر بها في الوقت نفسه. وهي، أيضاً، نتاج ما تراكم من المعرفة الإنسانية، وما استقر في روع من أنتجوها من أفكار وقيم وتصورات.

فكل أنواع الثقافة نتاج التجربة التاريخية التي مكّنتهم من صنع هذه الآلات والأدوات والأشياء. فهي بذلك ليست شيئاً خارجياً منفصلاً عن الثقافة التي أنتجتها. ولكنني أطلب منكم أن تقبلوا، مؤقتاً، الذهاب إلى أبعد من هذا التصور لوحدة الثقافة. فلنفترض أن المنتجات الصنعية (الأرتيفاكت) لا تشمل الأشياء المادية، كما جرى عليه العرف حتى الآن، فقط، وإنما تشمل كل ما أنتجه الإنسان من أشكال ثقافية، كاللغة والمعايير والأنماط السلوكية، حسب وصفات معينة يمليها الذين يسيطرون على المجتمع من أفراد وجماعات ومؤسسات. فإذا قبلنا هذا التصور، فيمكننا أن نميز بين ثلاثة مستويات للمنتجات الصنعية (الأرتيفاكت)، حسب توصيف ماركس واتوفسكي، وتعديل مايكل كول لاحقاً:

* **المستوى الأول**: المنتجات الصنعية الأولية، أي تلك التي تدخل مباشرة في الإنتاج، وتشمل الفؤوس والأواني، والكلمات، وأدوات الكتابة، ووسائل التواصل الجمعي (telecommunication)، والشخصيات الخرافية. فليس هناك من مبرر للتمييز بين إنتاج السلع المادية وإنتاج الحياة الاجتماعية عامة. وهنا تتجلى وظيفة الثقافة في تمكين الإنسان من توفير حياة حضرية مريحة.

* **المستوى الثاني**: يتكون من التصورات للمنتجات الصنعية الأولية، وأنماط الفعل المستعملة لها. وتلعب هذه التصورات على المستوى الثاني، دوراً مركزياً في نقل أنماط الفعل والعقيدة، وإرسالها من جيل إلى جيل، وتشمل الوصفات، والمعتقدات التقليدية، والمعايير، والدساتير، وأمثالها.

* **المستوى الثالث**: يمثل مجموعة من المنتجات الصنعية التي تكتسب استقلالاً نسبياً عن الحياة الاجتماعية، وتمتلك عالماً خاصاً بها. فهي تشمل أنماط السلوك الذي يُكسَب بالتفاعل مع هذه المنتجات الصنعية، عندما تحوَّل إلى أبعد من سياقها المباشر، كالأعمال الفنية والمنتجات الفكرية وعمليات الإدراك. وهنا، على هذا المستوى، تتجلى وظيفة الثقافة في الضبط الاجتماعي (social control). وهذا الاستقلال النسبي يجعل المنتجات الصنعية على هذا المستوى، تستمر بالرغم من انقضاء وظائفها العملية، أو انقطاعها عن

خدمة الأغراض العملية التي صُنعت من أجلها. وسنرى أن الكثير من المعتقدات التقليدية والتقاليد نفسها، يمكن صنعها واختراعها باستمرار لخدمة وظيفة الضبط الاجتماعي.

ويمكننا أن نتصور مثلثاً، تمثل زاويته اليسرى الشيء (object)، وزاويته اليمنى الفرد (subject)، وقمته الأرتيفاكت المنتج الصنعي. والخط الطبيعي الذي يمثل قاعدة المثلث يصل بين الفرد والشيء بدون توسط الأرتيفاكت، أي منتجات الثقافة الصنعية (بدون استعمال آلالات والأدوات والمفاهيم والنظريات). بينما الخط الذي يصل بين أضلاع المثلث يمثل توسط الثقافة والمنتجات الصنعية بين الشيء والفرد، وهي جميع أنواع النشاط التي يدخل فيها استعمال الآلات والأدوات والمفاهيم والأفكار والمعتقدات. والخطان يعملان بشكل متناسق (synergistically)، كما يمكننا أن نتوسع في هذا الرسم لإيضاح دور الجماعة، والقواعد الضابطة للسلوك التي تضعها هي:

في علم نفس الفهم/الإدراك، تتبع هذه العلاقة بين الفرد والشيء بتوسط منتجات الثقافة الصنعية خطة، أو خطط سيناريوهات (scsipts/scbema)، تحدد الأشخاص الذين يساهمون في الحدث الاجتماعي، والأدوار الاجتماعية التي يلعبونها، والأشياء التي يستعملونها، ومجريات الأفعال والعلاقات السببية بينها.

(٤) اختراع التقاليد

المنتجات الصنعية (الأرتيفاكت) تكون عوالم مستقلة بذاتها عن أصولها العملية – الوظيفية والتاريخية، والتي يمكن أن نضيف إليها السنن الأخلاقية، والمثل العليا التي تبدو وكأنها لا تخدم اعتبارات عملية، ولكنها تبقى مستمرة بحكم استقلالها (فهي لا تمنع مثلاً من تفشي الجريمة أو ضعف الالتزام بالمعايير). كثير من ثقافات العالم الثالث، وضمنها ثقافة المجتمع العربي، يُطلَق عليها صفة الثقافات والمجتمعات التقليدية، بسبب: إما ادعاء هذه الثقافات تمسكَها بتقاليدها العريقة، أو سيادة منتجاتها الصنعية التي تنتج بالطريقة التقليدية الرتيبة الطقوسية. إلى أي درجة من الدقة يمكن إثبات الادعاء أن هناك مجتمعات تقليدية بهذه الصورة، ومجتمعات حديثة متجددة؟ أنا من الذين يعتقدون أن بالإمكان قبول الادعاء أن الثقافة العربية تقليدية بمعنى التمسك بالعادات والأعراف، فهي ثقافة يسود فيها العرف، ولكنها ليست تقليدية بالمعنى الطقوسي أي تكرار فعل الأشياء بالطريقة نفسها منذ منشأ أنماط الفعل إلى يومنا هذا. ومنشأ الخطأ في طريقة فهم الثقافة العربية وتحليل تطورها التاريخي، هو الخلط بين التقاليد والعادات والأعراف، وهي منتجات صنعية على المستوى التحليلي الثاني في خطة واتوفسكي البحثية. فهناك فرق أساسي بين التقاليد والعادات والأعراف، إذ إنها ليست مترادفات إطلاقاً.

التقاليد يُقصَد بها، بشكل أساسي، التقيد المطبق وعدم التجديد في أداء الأفعال وتكرار أدائها بالطريقة نفسها، باستمرار، كطقوس الصلاة مثلاً. وليس هناك مجتمعات تقليدية بهذا المعنى في زماننا. ولكن أغلب المجتمعات التقليدية، تقليدية بحكم العادات (customs). فالعادات لا تمانع في الابتكار والتغير إلى حد معين - الحد الذي لا يفقد فيه المجتمع السيطرة على عقول الأفراد ووجدانهم -، ولكن العادات في الوقت نفسه تحتّم الالتزام بالسابقة والسوابق، بحيث يكون الحدث متطابقاً مع سوابقه. وهذا ما يضع قيوداً معروفة، في المجتمعات التقليدية، على الأفراد والأنساق. ولكن العادات في المجتمعات التقليدية، لا تستطيع أن تبقى جامدة، ومتقيدة تماماً بسوابقها، فالقوانين العرفية المساندة في المجتمع، توضح بجلاء هذه التركيبة بين المرونة في التغير (combination)، والتمسك الشكلي المتزمت (formal) بالسوابق، كما في تطبيق التشريعات الإسلامية في إيران على سبيل المثال.

أما العرف فيمثل القواعد والأفعال التي تحدث بسبب التعود (habitual)، وهي في البداية لا تمتلك وظائف رمزية أو طقوسية، ولكن يمكن أن تكتسبها بمرور الوقت، أو بشكل عشوائي بالصدفة. كثير من التقاليد يمكن أن يُخترع اختراعاً لأغراض محددة من قبل الجماعات المهيمنة على المجتمع، لغرس قيم معينة ومعايير للسلوك بواسطة تكرار أفعال محكومة بقواعد طقوسية ذات طبيعة رمزية. وكثير من هذه التقاليد يتضمن تقاليد اختُرعت وفُبركت وتأسست، وتقاليد ظهرت من قبل، ومصدرها غير واضح، ولكن في فترة زمنية يمكن تحديدها؛ على سبيل المثال التقاليد في الزواج والميلاد والوفاة، والتقاليد التي اخترعها الأمويون والعباسيون والعثمانيون في أنظمة الحكم، والتشريعات المدنية، وبقي تأثيرها في البلاد العربية. فالعامل الرئيسي في كل هذا هو وظيفة الضبط والسيطرة في الثقافة. وتتزايد أهمية وظيفة الضبط والسيطرة كلما زادت الضغوط الداخلية (الصراع الطبقي أو الاثنان معاً مثلاً)، والتهديدات الخارجية للمجتمع. وتتزايد بالتالي وتيرة التمسك بالعادات، ومحاولة المحافظة على التقاليد، بما تعطيه العادات والتقاليد من استقرار نفسي وأمان معنوي.

(٥) الأصالة المخترعة والحداثة المعيشة

هناك إذاً، علاقة عضوية بين التقاليد والعادات. فإذا ضعفت العادات أو اضمحلت، فإن ذلك يؤدي إلى التغير في التقاليد التي ترتبط معها بحكم التعود (والعرف)، فنحن في مواجهة مجتمعات حية تستجيب لحركة التاريخ وتتناغم معها، وإلاّ فكيف يمكن إذاً، أن نقبل بوجود متقابلة حدِّية، تجعلنا نتمسك بتقاليد نحن نخترعها حسب توصيفات مستمَدة من تراكم

الخبرة، بينما نعيش في ثقافة تُنتج وتستهلك منتجات صنعية لا تستجيب لمتطلبات العصر؟

نعتقد أيضاً أن الوقت حان لتجاوز المتقابلة الحدِّية للأصالة والمعاصرة بسبب عدم تمثيلها لواقع معيش. والتراث في أغلب الثقافات، هو إنتاج المعاصرة وقوى العولمة. والتراث العربي واليقيني السلفي للتاريخ هو أيضاً من إنتاج المعاصرة أو الحداثة. فالتراث العربي والمفاهيم السائدة فيه الآن من إنتاج نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أي جيل ما يسمى النهضة العربية، جيل الإمام محمد عبده ولطفي السيد، وجيل طه حسين ومعاصريه وتلامذته.

ويخطئ محمد عابد الجابري ومن يقبل بأطروحاته، في الاعتقاد أن هناك استمرارية غير منقطعة في الثقافة العربية منذ عصر التدوين إلى يومنا هذا. فكل مرحلة من مراحل التاريخ تعيد إنتاج مفهومها للتراث، حسب متطلبات كل عصر، وهي بذلك تخترع التقاليد والمؤسسات الحاملة لرسالتها؛ أي منتجاتها الصنعية على المستوى الثاني. ولذلك، مثلما طالبنا بتجاوز الفصل، بين الثقافة المادية والثقافة المعنوية، أو النفسية، بإعادة صياغة المسألة من خلال توسط المنتجات الصنعية: أي الثقافة في العقل، والمجتمع في العقل، فإننا نطالب أيضاً بتجاوز الفصل بين الأصالة والمعاصرة، أو الأصالة والحداثة. فليس هناك مجتمع تقليدي بالكامل حسب فهمنا للتقاليد، وليس هناك كذلك مجتمع حديث بالكامل، بكل هذه الجدة. وهناك أمثلة على مجتمعات رائدة في الحداثة ولا زالت تحاول التمسك بتقاليدها تمسكاً فيه إفراط ومبالغة مثل بريطانيا واليابان. وهناك مثال مجتمع حديث وفي غاية الجدة، وهو يحرص أشد الحرص على اختراع تقاليد من كل نوع، تعطي للفئة المهيمنة على المجتمع شرعية تاريخية تفتقر إليها.

إن التمسك بانطباع أن الثقافة العربية تقليدية بهذا المعنى التقليدي غير الدقيق، يخلق هذا التناقض المصطنَع بين الأصالة والحداثة أو المعاصَرة. وهذا الخطأ يجعل الكُتّاب والمنظِّرين العرب يتحدثون عن الثقافة العربية وكأنها تنتمي إلى الماضي، ولا تستطيع مسايرة متطلبات المعيشة في العصر الحديث. وهذا يدل على أننا بحاجة إلى تصنيف الثقافات بطريقة لا تلجأ إلى اختلاق متقابلات حدية نظرية ليس لها تطبيق واقعي.

(٦) وظيفتان للثقافة: التمكين والتقنين

كيف يمكن لهذه النماذج الوصفية أن تعيننا على فهم واقع الثقافة العربية، والتحديات التي تفرضها عليها قوى العولمة، في المستقبل القريب قبل البعيد. إنها، للأسف، لا تعيننا كثيراً، بالرغم من احتوائها على أفكار مفيدة إذا ما طُوِّرت بشكل منهجي منظم. فنحن لا

نعلم، بعد قراءة هذه الطروحات، لماذا وصلت إلينا الثقافة العربية بهذه الصورة المشوهة، وما احتمالات تطورها، أو ما التعديلات المحتملة التي ستدخل عليها في المستقبل؟

هنا تظهر أهمية وظائف الثقافة في التمكين (enabling)، وفي التقنين (co-straining). فالثقافة بمنتجاتها الصنعية، تساعد الإنسان على التحكم ببيئته الطبيعية والاجتماعية، وتحرره من السعي وراء توفير الضروريات (تحرره من الضرورة، وتتيح له حرية في شغل الفضاء الاجتماعي المشترك). وهو ما يتيح لهؤلاء الكُتّاب أن ينقدوا الثقافة العربية هذا النقد السلبي. ومعلوم أن السلوك الاجتماعي ليس ممأسساً بالكامل - أي ليس نظامياً بالكامل -، أي أننا لسنا نسخاً عن بعضنا البعض بالرغم من اشتراكنا في ثقافة واحدة، وفضاء اجتماعي واحد.

وهناك أيضاً وظيفة التقنين، أي جعل السلوك الاجتماعي نظامياً، عبر تقانة الضبط والسيطرة، بوضع القواعد للسلوك ومعايير للتصرف في الأحداث المستجدة؛ أي أننا نقصد بذلك تقانة السلطة والتسلط كما تتجلى في علاقات القوة. كل واحدة من هذه الوظائف ضرورية لعمل الأخرى. فالمنتجات الصنعية للثقافة، قصدية ومبرمجة في بداياتها، وقد تستمر على ذلك، وقد تضعف وتظهر بدائل لها توفر عملية ضبط وسيطرة على السلوك بشكل أفضل.

فإذا وضعنا هاتين الوظيفتين على متصل، أحد طرفيه التمكين، وطرفه الآخر التقنين، فيمكننا تصنيف الثقافات، أية منها تميل إلى التمكين، وأية منها تميل إلى التقنين، وسوف نتوصل إلى نماذج أدق للثقافات وخصائصها المميزة. وبهذه الطريقة، نستطيع أن نقيس كفاءة عملية المأسسة، أو احتمالات قيام الصراعات التي تؤدي إلى تغيرات تطلق القوى المبدعة الكامنة في الثقافات الإنسانية. ويمكننا تصوير هذا المتصل على النحو التالي:

وظيفة التمكين ——— مقياس درجات غلبة ——— وظيفة التقنين
وظيفة على أخرى

وحتى نقرِّب هذا المقياس إلى الأذهان، دعونا نعتبرْ وظيفة التمكين تتجسد في قدرة المجتمعات على التكيف مع الظروف المستجدة على العوامل البيئية الطبيعية. ويمكن أن نطلق على ثقافة هذه المجتمعات الإبداع المحلي الذاتي (endigenous creativity). في هذا الإبداع المحلي الذاتي، تنتشر صفات القائد، أو القادة الكارزماتيين في الثقافة عامة على المستوى الجمعي (سبق أن طُرحت فكرة الكاريزما وارتبطت عرفياً بالقائد الفذ، من دون أن

تتضح علاقة هذا القائد بتابعيه؛ كيف له أن يقود من دون أن يكون قادراً على التأثير على من حواليه بالإقناع والتحريض).

ولكن، سرعان ما تظهر ضرورة تقنين هذه القوى المبدعة في سلسلة من القواعد والإجراءات تتخذ شكل العادات، ويجعل الأفراد والجماعات يلجأون إلى اختراع التقاليد للمحافظة على هذه المنجزات. وهذا تصور مشابه لفكرة الروتين، أو تحويل الإبداع إلى روتين (أو اتباع وثبات عند أدونيس)، وكلما كانت الأوضاع تتطلب مزيداً من السيطرة والتسلط، تمسكنا بالتقاليد والمؤسسات الحاملة لرسالتها (carriers). وهكذا، فإن الاستنتاج المنطقي من هذا المنظور في فهم الثقافة، هو أن الثقافة العربية وصلت إلينا بهذا الشكل، لأن هذه الخصائص المميزة السلبية تخدم عملية الضبط والسيطرة على سلوك الأفراد والجماعات وعقولهم بشكل كفي وفعال. وسوف تستمر الثقافة العربية على هذا المنوال، وتتكيف بهذه الخصائص نفسها (أو بشكل قريب منها)، ما استمرت فعالية وظيفة التقنين؛ أي أنها سوف تستمر في توليد منتجات صنعية مناسبة لأداء هذه الوظيفة: منتجات لغوية، ونفسية، وسياسية، وأيديولوجية، وأساليب في القمع والإرهاب.

(٧) هل من مهرب؟

إننا لا نستطيع أن نقول إن هذه الخصائص السلبية للثقافة العربية مفروضة من الأعلى بالكامل. فهناك بعض الحالات التي تدفع الأفراد إلى التمسك بالأوضاع القائمة باختيارهم، إمّا لعدم تبلور البديل، وإمّا لأن هناك معارضة من الفئات المهيمنة له، وتملك القدرة على منع تبنيه. ولكن ليس أمام الثقافة العربية مفر من مواجهة عدد من الأوضاع المستجدة. ومن بين هذه الأوضاع:

أولاً: إننا لا نستطيع بعد الآن أن نعتبر أن عناصر الثقافة المادية شيء خارج عن الإنسان، فلا نستطيع أن نقول إن الآلات والأدوات، كالسيارة والتلفزيون والحاسوب، وهي سبب المظاهر السلبية المستجدة، أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية. فهي المنتجات الصنعية التي تدخل في سيناريوهات الفعل في حياتنا الواعية. وفي سيناريوهات (/scripts scbemc) الفعل تظهر منتجات صنعية أخرى بشكل متكامل مع تلك المنتجات الصنعية، كالاستهلاك المتعي، وفكرة الخصخصة مثلاً، والقيم الرمزية التي تضعها على المنتجات الصنعية المادية، كما هي عند بورديار في أنماط المدلولات (modos of sigrijicatior). ولكننا لا نتعامل مع هذه المنتجات الصنعية بشكل مبدع، بتكيفها حسب حاجاتنا المحلية الخاصة، بإنتاج منتوجات صنعية على المستوى الثالث.

ثانياً: غيَّرت هذه المنتجات الصنعية مجرى حياتنا بشكل عميق، لأن أنماط حياتنا والطريقة التي ندرك بها الأشياء، تغيرت. فقد تغيرت طبيعة العمل مثلاً من الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن العمل الحرفي الملم بمراحل الإنتاج إلى تجزئة العمل وامتهانه (professionaligation) حسب منطق التخصص. وانتقلنا من عصر الميكنة (باستعمال المكائن) إلى عصر المأللة (باستعمال الآلات). وكل واحد من هذه العصور جاء مصحوباً بأنماط من السلوك المناسبة له. وهي تغيرات نلمسها بشكل محسوس ويومي في حياتنا العامة. وهذه التغيرات بدورها تقود إلى تغيرات أخرى في تصوراتنا للأشياء.

ثالثاً: عصر استعمال الآلات بعد نهاية الحرب الباردة وبداية موجة الديموقراطية على المستوى العالمي، جلب معه إمكانية تصفية دولة الرعاية الاجتماعية (welfare state) باقتصادها المختلط (القطاع الرأسمالي والقطاع العام) وأفكارها الليبرالية. وعملية تصفية دولة الرعاية الاجتماعية بالشكل الذي تتخذه في برامج الخصخصة، سوف تؤدي بالضرورة إلى مزيد من سلعنة العمل. وسيناريو سلعنة العمل، يطرح من جديد احتمال عودة الرأسمالية العارية متنكرة بثياب جديدة. وعودة الرأسمالية العارية معناه التوظيف المستمر لتدخل الدولة لصالح رأس المال العالمي والاحتكارات المحلية. أي إن وظائف الدولة التنسيقية (coordination) لن تضعف، وإنما سوف يعاد صياغتها، ربما نحو تسلطية جديدة (new authorianism)، وليس نحو مزيد من الديموقراطية.

رابعاً: هناك انطباع عام سائد، تولّد عنه الاعتقاد أن دور المثقف الأيديولوجي انتهى. فقد أصبح أغلب المثقفين في العالم الثالث موظفين (أي غير مستقلين)، إمّا في الصحافة، وإمّا في الجامعات. ولم يعد لهم رسالة في الحياة العامة. أنا من الذين يتوقعون أن أهمية المثقف، على عكس هذا الانطباع العام، لم تنته، بل تضاعفت، لأن للثقافة العليا، باعتبارها إحدى وسائل الإنتاج الصنعي للأرتيفاكت، قدرة على مواجهة تيار سلعنة العمل، واقتراح بدائل تناسب التغيرات في طبيعة العمل، وتوفير وسائل لمقاومة عملية القهر (أو حسب تعبير هشام شرابي: الإخصاء الثقافي).

فالصراع الاجتماعي، محلياً وعالمياً، وتعبيراته الثقافية، سوف تنتقل إلى صعيد جديد، هو صعيد الثقافة، وهذا ما يطالب به هانتنغتون في أطروحته عن صراع الحضارات، بشكل يتناقض مع أطروحة فوكوياما حول نهاية التاريخ بالانتصار المظفر لليبرالية الغربية بنهاية الحرب الباردة. إنّ أطروحة هانتنغتون، لو تحققت، فإنها سوف تقسّم العالم إلى عوالم مسيحية غربية، وإسلامية، وبوذية، وهندوسية، وكونفوشيوسية، وعالم أفريقي مقسَّم بين هذه العوالم الأربعة. هذا هو مسرح العولمة الجديدة الذي تعتلي منصته الصراعات

الإثنية والقبلية والطائفية، لجماعات تبحث عن هويتها الخاصة في ظل تقريب المسافات، وانضغاط الزمان والمكان.

فالمثقفون هم دعامة قدرة ثقافة ما على الدخول في معمعة هذا الصراع على المستويين المحلي والعالمي. ولكن، يجب في الوقت نفسه، أن ننتبه إلى التغيرات العميقة التي طرأت على توظيفات دور المثقفين في ثقافات القرن الحادي والعشرين. لن يستطيع المثقفون المبدعون أن يقوموا بدورهم، ما لم يكونوا مطّلعين، ليس على نتائج البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية فقط، وإنما على نتائج البحوث في العلوم الطبيعية أيضاً. وقد تطورت العلوم الطبيعية من سيادة النموذج المعرفي الأول (first paradigm) الذي سيطر عليه فكر إسحق نيوتن، إلى النموذج المعرفي الثاني الذي مثّلته الفيزياء الكمية (quautum physics). هذه النقلة إلى النموذج المعرفي أحدثت هزّة عظيمة في الفكر الغربي - الاجتماعي من حيث مضامينها الفلسفية بإدخالها مبدأ عدم اليقين (uncertainty Principle) في صلب العلوم الطبيعية.

وتحت تأثير هذه النقلة في العلوم الطبيعية، بدأ يتبلور حديثاً نموذج معرفي ثالث، يدعو إلى ضرورة استعانة العلوم الطبيعية بنتائج البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. فقد دخلت موضوعات الإدراك والوعي والمتغيرات النفسية في علم الأحياء وعلوم الأحياء العامة، في ما يسمى الآن علوم الجهاز العصبي. وهذه العلوم بدأت تثمر دراسات عميقة رائعة تكشف عن جوانب الحياة النفسية والروحية للإنسان بأدوات البحث العلمي الميداني. فلم تعد نتائج البحوث المخبرية تكفي لتقديم تفسير شامل للسلوك الاجتماعي ومقومات الحياة الاجتماعية. كما إن المثقفين الذين يحاولون الاستمرار في استهلاك الثقافة من دون المساهمة في إنتاجها، بالاعتماد على الأساليب التقليدية في التفكير والحوار، لن يجدوا مجالاً واسعاً للحركة في المستقبل.

إننا لا نطالب بأن يتحول المثقفون عمّا ينتجه العلماء، ولكننا نطالب، من دون شك، بألاّ يكتفي العلماء بإجراء البحوث في المختبرات، بل أن يتحولوا فعلاً إلى مثقفين أيضاً، للتفكير والتأمل في ما تعنيه نتائج بحوثهم للمعرفة عامة، وللحياة الاجتماعية.

المجتمع والثقافة والتنمية

لمفهوم الزايتغايست أهمية خاصة في تهيئة المناخ الملائم لجهود التنمية. ويُقصد بهذا المفهوم طرق التفكير والمشاعر والأحاسيس السائدة في المجتمع، أو بصورة مبسطة المعنويات العامة أو المزاج العام. قليل من الدارسين لجهود التنمية، يقدّرون دور الزايتغايست في دفع المواطنين والمسؤولين إلى المساهمة الجادة في النشاطات العامة.

ويمكن أن نضرب مثالاً على أهميته في ملاحظة أن إحجام المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، يدل على عدم رضاهم عن المرشحين، أو على اعتقادهم عدمَ قدرتهم في التأثير على الانتخابات. وفي الاتجاه نفسه أيضاً، تغاضي عامة المواطنين عن الفسادين الإداري والمالي، بسبب اعتقادهم أن الجميع يمارسون هذه النشاطات عندما تتاح لهم الفرصة، وأن المنافع التي تجنى تعادل المجازفة بارتكاب العمل من حيث احتمال تعرضه للعقاب.

مفهوم الزايتغايست يجعل لزاماً على من يرسم السياسات العامة والتنموية، أن تكون لديه مؤشرات (indicators) على المزاج العام السائد في المجتمع، وأساليب التعامل مع هذا المزاج العام، كأساليب متصلة بنظم الحوافز المختلفة، وأساليب متصلة ببرامج الاعتماد على النفس (self help)، وأساليب متصلة بالعمل التعاوني التي تقاوم أحاسيس الإحباط، وأساليب التفكير الانهزامية أو الاغتراب.

يبدو لي، كانطباع، وبسبب عدم وجود مؤشرات ميدانية، أن المزاج العام الزايتغايست السائد في الكويت بعد التحرير، هو مزاج عام سلبي يتمثل بأحاسيس الإحباط والاغتراب كنوع من خيبة الأمل بإمكان الإصلاح الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي والانبعاث الثقافي، أيْ خيبة للأمل بهذه الإصلاحات، الذي كان سائداً في الأشهر الأولى بعد التحرير مباشرة.

فقد أعقبت حالةَ الاندماج الوطني وروح التكافل الاجتماعي التي سادت فترة الاحتلال، عودةٌ إلى روح الانتماء القبلي والطائفي بدرجة تدل على وصول الحالة إلى مرحلة الخطر. ومصدر الخطر هو أن الانقسامات الطبقية بدأت تأخذ بعداً قبلياً طائفياً يتنافى مع عقلية دولة القانون وأنماط السلوك المؤسسي. فإذا ما تعارض الانتماء القبلي - الطائفي مع قاعدة السلوك المؤسسي، وغلب الانتماء القبلي، فرغت القوانين والقواعد من محتواها، وأدى ذلك إلى حالة من الانفلات الخلقي والمعياري.

هنا، يجب أن نلاحظ أن هذه الحالة من الانفلات الخلقي والمعياري قد لا تكون دقيقة في تعبيرها عن أنماط السلوك الحقيقية والواقعية، ولكنها تدخل في روع المواطنين كانطباعات (إدراكات) عامة بأن حالة الانفلات قد وصلت إلى مرحلة الخطر أو (critical states) ما لم تتولَّ الجهات الراسمة للسياسات العامة، توثيقَ حدود حالة الانفلات من خلال دراسة المؤشرات دراسة ميدانية.

هناك إذاً، عدة استراتيجيات لدعم سياسات التنمية والإصلاح عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع. أُولاها إعادة الاعتبار لدولة القانون، وتثبيت مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيعية كأحد أسس السياسات الاجتماعية. وثانيتها، الامتناع عن تسييس الانتماء القبلي

والطائفي، من حيث أن هذا التسييس سياسة حكومية غير معلنة، تجعل هذا الانتماء وترتيباته موازية للدولة ومؤسساتها. وثالثتها، ابتكار أساليب لإشراك المواطنين في رسم البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتنفيذها على مختلف المستويات. ورابعة هذه الاستراتيجيات المرجوّة، ترك مجال واسع للابتكار والتحسين في الأداء في رسم السياسات العامة، وهو ما يمكن أن يُطلَق عليه الابتكار الذاتي (indigenous creativity)، بحيث يتناسب مع البيئة الطبيعية والاجتماعية.

أما بالنسبة لأنماط السلوك الاستهلاكي، فإننا لا نتعامل هنا مع الخيارات الفردية فقط، وإنما مع ضغوط الجماعة وظاهرة الحرمان النسبي، وذلك لأن الوفرة المادية وارتفاع معدل الدخل، يؤديان في الأحوال الاعتيادية إلى الاستهلاك المتعي وأشكال من البذخ والإسراف.

وتحدث معظم الحالات التي يحدث فيها الإسراف، تحت ضغوط الجماعة، إذا كان الإسراف في الإنفاق على الكماليات عالية الثمن يمثل اتجاهاً عاماً. وفي العادة، فإن الإنفاق من هذا النوع يحدث عندما يقارن الأفراد أنفسهم مع الذين أعلى منهم دخلاً أو مكانة، وهذا يولّد ظاهرة الحرمان النسبي.

في عصر العولمة، هناك أيضاً أنماط في الحياة في المجتمعات الأخرى (وبخاصة الغربية)، تتسلل من خلال وسائل الإعلام ـ الميديا، وتدفع بعض فئات السكان، وبخاصة الشباب، إلى تقليدها، ولكن ليس تقليدها بشكل أعمى، وإنما تقليدها لأنها تشبع حاجات في أنفسهم، أو أنها تعبّر بشكل أفضل عن شخصياتهم وتفردهم. وهناك أيضاً التأثير الاستعراضي (demonstrative effect) لدى بعض الشرائح الطبقية التي تريد أن تميز نفسها عن بقية فئات المجتمع وشرائحه الطبقية، فهي تستعمل السلع كرموز للمكانة الاجتماعية، وكأساليب في التعبير عن النفس، مثل ملابس ذات ماركات معروفة، سيارات فارهة، وسلع غالية الثمن. هذا كله يجعل الاستهلاك المتعي اتجاهاً عاماً تدعمه ضغوط الجماعة، ويؤكده الحرمان النسبي، مما يجعل محاولات تعديله في غاية الصعوبة.

وأهم طريقة للتعامل معه، هي تعليم نمط السلوك في مراحل التنشئة الاجتماعية المختلفة، جَعْلَ استهلاك السلع والخدمات وسيلةً للتمتع بالحياة، وليس غاية بحد ذاتها كرموز مكانة يستعرضونها أمام الآخرين، أو مقارنة الأفراد بالذين يملكون موارد أكثر فيتولد عنهم الإحساس بالحرمان، ليس بمعناه المطلق، وإنما بالنسبة للذين أعلى منهم في الدخل أو المكانة.

أما موضوع الفوارق الطبقية في مجال توزيع الدخل أو العدالة التوزيعية، فإنه أحد أهم متطلبات التنمية. فقد ثبت من العديد من الدراسات عن هذا الجانب وعلاقته بالتنمية، أن

الدول التي نجحت في الخروج من مستنقع التخلف هي الدول التي لا تزيد فيها الفوارق في الدخل عن الضعف بين العشرين بالمائة في فئة الدخل، والعشرين بالمائة الأخرى المجاورة لها. بل إن طبقة وسطى عريضة ذات قوة شرائية عالية، هي أحد متطلبات التنمية الناجحة.

إن واحداً من أهم معوقات التنمية، هو ازدياد فوارق الدخل بين الشرائح الطبقية في المجتمع. فإذا ما ربطنا الفوارق في الدخل مع الاستهلاك المتعي والتأثير الاستعراضي، فسنجد أن أنماط استهلاك الشرائح الطبقية العليا المتعي وفي الكماليات غالية الثمن، من المسببات الرئيسية لحالة الحرمان النسبي التي تعانيها الشرائح الطبقية الأخرى.

وهناك أمثلة كثيرة على مظاهر السلوك المتصل بالاستهلاك المتعي، التي تدفع الأفراد إلى تبنيها، مع أن مواردها لا تسمح بذلك، كالسفر إلى أماكن مرتفعة السعر، أو السكن أثناء السفر في أماكن غالية، وشراء السيارات الغالية، أو شراء السلع الكمالية غالية الثمن، أو التطلع إلى الوصول إلى غايات من دون تحديد وسائل مناسبة للوصول إليها.

وهذا يدفع إلى كثير من الصراع النفسي أو إلى تقبُّل وسائل غير شرعية، كما في قبول الرشوة أو عدم الأمانة في العمل، أو الغش والتدليس... إلخ.

إن السلوك الذي يغلّب الاستهلاك المتعي وتوفر التسهيلات الموجودة في المجتمع التي تساعد على تغليبه من دون تحديد الموارد اللازمة للإنفاق، يطبع ثقافة المجتمع بطابعه العام، مجتمعاً غير منتج، سطحياً في التفكير، يفتقر إلى تذوُّق الثقافة العليا. وهذه سمة المجتمعات الاستهلاكية في عصر العولمة، وليست خاصية يختص بها المجتمع الكويتي.

المصـــادر والمـــراجع

١ . د. خلدون حسن النقيب، «المشكل التربوي والثورة الصامتة: دراسة في سوسيولوجية الثقافة»، **المستقبل العربي**، آب/ أغسطس ١٩٩٣ .

٢ . د. خلدون حسن النقيب، «**الصراع مع الغرب والتاريخ المستعاد**: تأملات في الألفية الثانية للميلاد»، كتاب **الرافد**، الشارقة، ١٩٩٥ .

٣ . د. خلدون حسن النقيب، «المثقف العربي في العصر الجديد»، **الرافد**، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ .

٤ . د. خلدون حسن النقيب، «**الجامعة والتعليم العالي بين الاستقلال والتبعية**»، ندوة كلية الآداب، جامعة الكويت، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ .

٥ . د. خلدون حسن النقيب، «**الثقافة بين النمطية والإبداع**»، محاضرة أُلقيت في المجتمع الثقافي، أبو ظبي، ١٩٩٧ .

٦ . عبد الله العروي، **الأيدلوجية العربية**، بيروت، ١٩٦٨ .

٧ . أدونيس، **الثابت والمتحول**، ط ٣، بيروت، ١٩٨٠ .

٨ . محمد عابد الجابري، **نقد العقل العربي**، بيروت، ١٩٩٣ .

٩ . محمد جابر الأنصاري، **أزمة الدولة القُطرية**، بيروت، ١٩٩٤ .

١٠ . عبد الغفار رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**. بيروت، ١٩٨٤ .

١١ . مجموعة من الكُتّاب، **نظرية الثقافة**. ترجمة علي سيد الصاوي. الكويت: **عالم المعرفة**، ١٩٩٧ .

12- Eric Hobsbaum and Terence Ranger, *The Invention of Tradition,* Cambridge 1983.

13- Michael Cole, *Cultural Psychology,* Harvard, 1996.

14- Richard Munch and Neil Swdser, *The Theory of Culture,* University of California, 1992.

15- Jerome Bruner, *Acts of Meaning,* Harvard, 1990.

16- *The Culture of Education.* Harvard, 1996.

17- Report Sheldrake, *The Presence of the Post,* Fortana/Collins, 1989.

18- Richard Dawkis, *The Shelfish Geue,* Oxford, 1989.

19- David Dennett, *Consciousness Explained,* Penguin, 1991.

20- Nicholas Humphrey, *A History of the Mind,* Vintage, 1992.

21- Michael Gazzaniga, *Nature's Mind,* Penguim, 1992.

22- Chris Jencks (ed), *Cultural Reproduction,* Routledge, 1993.

23- William Durham, *Coevolution: Genes, Culture, and Human Density,* Stanford, 1991.

24- Craig Calhoun, *Critical Social Theory,* Blackwell, 1995-6.

خاتمة:

الثقافة تسلية والسياسة واقع وهمي

«لقد علمنا هوميروس، أكثر من أي شخص آخر، أن نروي الأكاذيب بالطريقة الصحيحة... إن القصص المستحيلة التي يمكن تصورها، تفضَّل على القصص الممكنة غير المقنعة».

أرسطو، **في الشعر** (الترجمة الإنكليزية، ص ٤٥)

أشرنا في أكثر من موضع، إلى تأثير الثقافة في تكوين الشخصية العربية. ولما كانت الثقافة هي الحياة بكل أبعادها من سياسة وإعلام وتربية وتنمية. . . إلخ، فإن الحديث عنها مفصلاً لا بد من أن يكون ضرورياً، ولربما كان توصيف التخلف وأسبابه أحد أنجع الأساليب في كشف التزوير في التاريخ (أو الهندسة التاريخية)، والتلاعب بأحداثه. لا بد إذاً، من أن نرجع إلى الطريقة الوحيدة لتفسير التاريخ، عبر الثقافة.

(١) تزوير التاريخ

لن أكون مبالغاً إذا زعمت أن سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩ قد كشف، من بين أشياء أخرى، عن أكبر عملية تزوير للتاريخ في زماننا. فقد اتضح أن المعسكر الشرقي لم يكن اشتراكياً بالمعنى المتعارف عليه للاشتراكية، وأن المعسكر الغربي لم يكن رأسمالياً كما يصوره دعاته، وأن المعركة الأيديولوجية الكبرى التي شغلتنا طوال ثلاثة أرباع القرن، بين الاشتراكية بعد نجاح الثورة البلشفية، والرأسمالية بعد ميلاد دولة الرعاية (walfare state) في الغرب، لم تكن لها علاقة بالواقع المعيش!

كيف انطلت هذه الخدعة! أو كيف سيطر هذا الوهم على مخيلة ملايين من البشر طوال هذه الفترة التاريخية؟!

قضية تزوير التاريخ بمختلف دوافعها، من التزوير المعتمد بقصد المصلحة إلى التبرير الأيديولوجي أو التعصب والتزمت في الرأي، نشاط إنساني طبيعي يمارسه البشر منذ قديم الزمان. ويمكن القول إن كل طبقة وقومية وعقيدة تقوم بتزوير أحداث التاريخ لمن سبقها من الأمم.

هناك العديد من الأمثلة على مستوى أقل ضخامة، وبالتالي أقل فداحة. فطه حسين كشف عن حقيقة وهي أن جزءاً كبيراً من الشعر الجاهلي قد صنعه (ولا أقول نظمه) شعراء مسلمون بعد عدة قرون من نهاية العصر الجاهلي. والبابا في روما زوَّر كتاب اعتماد من الامبراطور قسطنطين يفوضه بموجبه رعايةَ الكنيسة الغربية في روما. قارة أميركا، أو العالم الجديد بأكمله، أخذ اسمه ليس من سكانه الأصليين، وإنما من أمريغو فسبوتشي (Amerigo Vespucci)، وهو تاجر مخلل فاشل من إشبيليه أوهم رسام خرائط سنة ١٤٩٧ بأنه هو المستكشف الأصلي.

وفي التاريخ الحديث، تواطأ الغرب كله على إغفال حقيقة انتشار الفقر في الولايات المتحدة منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى إعلان «الحرب على الفقر» في زمن الرئيس جونسون سنة ١٩٦٥. فمارغريت ميد العالِمة الأنثروبولوجية المعروفة، خُدعت من قبل الساموويين بتصوير حياتهم وكأنها خالية من العنف والقسر، وأن طريقة تنشئة أبنائهم مبنية على الحب والحرية وفي حالة من الدعة والمودة والبراءة، تقرب أن تكون مثالية (في كتابها المعنون: **بلوغ الرشد في ساموا**)، مما كان له صدى واسع عميق في العالم الغربي. وتبين مؤخراً من دراسات دريك فريمان الميدانية، أن الصورة التي نقلتها ميد عنهم مغايرة للواقع تماماً، فحياتهم مليئة بالقسوة والعنف، وبخاصة في تنشئتهم لبناتهم (لنسائهم).

لقد كان تزوير التاريخ على نطاق واسع، الدافع الذي دفع ابن خلدون لكتابة (أو لإعادة كتابة) التاريخ بطريقة أكثر موضوعية، بعيداً عن الهوى. أما الأساطير والفنون الشعبية فهي مليئة بهذا النوع من التزوير الترفيهي. ولكننا وصلنا مع نهاية القرن العشرين، ليس إلى احتمال اكتشاف حقيقة التزوير بسهولة أكبر، مستخدمين وسائل وفَّرها التقدم التقني كما يُعتقد، وإنما على العكس من ذلك تماماً، أي أن إمكانية اكتشاف تزوير التاريخ بسوء نية، وتشويهه بشكل متعمد، أصبحت أكثر صعوبة، وتكاد تكون مهمة مستحيلة.

غور فيدال في رواية أخيرة له **بث حي من الجلجلة** (Live From Golgoltta) (الجبل الذي صُلب عليه السيد المسيح)، يزعم أن تزوير التاريخ أصبح صناعة تقنية متقدمة. تصور أن تاريخ البشرية بأكمله، بكل حقائقه ومعلوماته وسلالاته، قد تم حفظه على أشرطة كمبيوتر. ثم تصور أن مجموعة من العزاقين (الهاكرز) الصهاينة (اليهود والعرب وغير

اليهود)، وهم منتشرون الآن بشكل واسع في البلاد العربية وكل أنحاء العالم، قد استطاعت الوصول إلى هذه الأشرطة وعبثت بها حسب رغباتها الشريرة.

ما هو حال البشرية بعد ذلك، وكيف لنا أن نميز بين الواقع والوهم، بين الحقيقة والأسطورة والخرافة، إذا كان يمكن حسب ألاعيب العزاقين الصهاينة اليهود والعرب، تزويق كل منها لتبدو وكأنها الأخرى؟!

الرأسمالية والاشتراكية

(١) لنعد إلى حالة التزوير الأيديولوجي في زماننا، فهي حالة أكثر تعقيداً من الحالات السابقة. فعندما نطلق اسماً (أو صفة) على شيء ما، فإن هذا الاسم لا بد من أن يكون قطعي الدلالة: مجموعة من السمات المشتركة التي تميز الرأسمالية عن الاشتراكية مثلاً. ولكن إذا تغيرت مجموعة السمات التي تميز هذا الشيء، فيصبح الاسم بلا مسمى، بلا مدلول، وبلا معنى، فيخرج من دائرة المألوفات من الأشياء. وهذا هو أساس عملية التصنيف (taxonomy) في العلوم، التي تنتج مفاهيم قطعية الدلالة (categories)، حسب متطلبات المنطق الأرسطي: فإذا قلت إن مخلوقاً ما، ذكراً أو أنثى، فأنت تفترض أن هناك مجموعة من السمات التي تميز الذكر وتفرقه عن الأنثى، لأن الذكورة والأنوثة مفهومان قطعيا الدلالة. ولكن، إذا تشابهت صفات الذكر والأنثى وتداخلت في المخلوقات، فلن يصبح هناك معنى للتمييز بين الذكر والأنثى. وإذا توخينا الدقة، فلا بد لنا من التفكير في مخلوق آخر، أو جنس ثالث، تنطبق عليه هذه السمات المكتسبة، وفي كلتا الحالتين لن يكون الاسم الذي نطلقه على هذا المخلوق قطعي الدلالة، لأن هذا الاسم لا يميز هذا المخلوق الجديد عن مخلوق آخر ذي وجود مادي يختلف عنه في السمات الأساسية.

(٢) لنضرب مثلاً على هذا الخداع الأيديولوجي الجديد. فإذا كان المخلوق ليس ذكراً ولا أنثى، فهو جنس ثالث تمثل مجموعة سماته متصلاً (continuum) من أقصى درجات الذكورة إلى أقصى درجات الأنوثة. وفي هذه الحالة تستطيع أن تفترض نظرياً أن الحد الفاصل بين الذكورة والأنوثة، يمكن أن يقع في نقطة تحددها أنت، وتحصل بموجبها على هذا المخلوق الذي هو جنس ثالث. فهو مخلوق افتراضي ليس له وجود مادي محدد.

(٣) ثيودور زلدن لا يجد غضاضة في ذلك، فهو يعتقد أن الإنسان سيكون في وضع أفضل إذا اكتسب مزيداً من سمات الأنوثة. هذه الحالة لها سوابق تاريخية أيضاً. فالمرجئة تعتبر مرتكب الكبيرة مؤمناً، ولكنه فاسق بالكبيرة، حسب قولهم: «إنه لا يضر مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة». ويرى واصل بن عطاء مؤسس فرقة المعتزلة في القرن

الثامن الميلادي، أن مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً، بل هو في منزلة بين المنزلتين. وفي العلم المعاصر، هناك مبدأ عدم اليقين (uncertainly principle) الذي اقترحه هايزنبرج، والذي يجيز ثنائية حركة الأشياء حسب الموجة وحسب الجسيم (wave particle duality). وبعض الكتاب من يوسع هذه الثنائية إلى القول بجواز قيام ثنائية بين الجماعة (الموجة) والفرد (الجُسيم) في تفسير حركة الظواهر الاجتماعية وديناميات السلوك الإنساني، منهين بذلك الجدال بين دعاة النزعة العضوية (الجماعة) ودعاة النزعة التذريرية (الفرد كذرة atomism).

هذا المخلوق الثالث يقابله، في عالم السياسة، البحث عن طريق ثالث. فالاشتراكية أصبحت عبارة عن تسلط بيروقراطي رهيب، ترعرعت فيها الفوارق الطبقية بين نخبة مستبدة وعامة الشعب، في معاناة يومية ولدتها ندرة مصطنعة في السلع والخدمات. والرأسمالية التي حققت الازدهار وسمحت للاختراعات بأن تخفف من عناء الحياة اليومية، جلبت معها بيروقراطية مركزية متضخمة، وعمقت الفوارق الطبقية بين الغني والفقير إلى حدودها القصوى، وقيدت حركة قوى السوق بتشريعات دولة الرعاية المتوسعة باستمرار. لذا، فإن من حسن حظ كارل ماركس وآدم سميث أنهما توفيا قبل زماننا، فقد وفرا على نفسيهما الإحساس بمرارة خيبة الأمل.

(٤) هناك شبه إجماع على أن القاسم المشترك لمساوئ الاشتراكية والرأسمالية، هو اعتماد كلا النظامين على البيروقراطية، فكلاهما توقف عن أن يكون المسمى الحقيقي، وظهر بدلاً عنه مخلوق جديد هو الإداراتية (managerialism). فالتعدد هو في الأساس تعدد في خيارات الأفراد، ولكنهم يعبرون عن خياراتهم من خلال بيروقراطيات: إدارات في الحكومة، وفي خارج الحكومة وفي السوق. فالأسبقية في هذه الإدارات ليست للأفراد في حرية اختيارهم، وإنما للمديرين الذين يدخلون نيابة عن الأفراد في تعاملات ومساومات مع غيرهم من المديرين، بحيث يكون المجتمع في المحصلة النهائية عبارة عن مجموع التعاملات والمساومات والقرارات التي يتخذها المديرون في مختلف الإدارات، وبغض النظر عن اختلاف البيئات والمجتمعات والنظم، اشتراكية كانت أم رأسمالية. هذا هو حال الرأسمالية في نهاية القرن العشرين. ولم يبق من الرأسمالية القديمة إلا رأسمالية الميديا - وسائل الإعلام الغربية. وكذلك الاشتراكية، وكذلك الديموقراطية.

هناك عدة دعوات للبحث عن طريق ثالث، ومن هذه الدعوات من ينادي بالعودة إلى الجماعة المحلية (Communitarianism). فدعاة الجماعة المحلية يتفقون مع الإداراتية في تشخيص سبب فشل الاشتراكية والرأسمالية المتمثل بتضخم البيروقراطية، التي كما

يعتقدون، قد استحوذت على مقدرات الشعوب. فهم يطالبون بإعادة مسؤوليات إدارة شؤون الشعوب إليها، لتتولاها بنفسها على مستوى الفرد، وعلى مستوى الأسرة، وعلى مستوى المجتمع. فهذه الدعوة هي دعوة إلى لامركزية متطرفة لمواجهة النزعة المركزية للإدارة، التي أدت إلى توسع مؤسسات دولة الرعاية البيروقراطية. فالتقدم التقني الحالي يجعل هذه اللامركزية ممكنة أكثر من أي وقت مضى.

(٥) وقد اقتبس القادة السياسيون في بحثهم عن بديل لإفلاس التصويرات (images) الاشتراكية والرأسمالية، دعاوى العودة إلى الجماعة المحلية كما صاغها أميتاي أتزيوني في حملاته الانتخابية، وكما في شعار الرئيس كلينتون «الجماعة، الأسرة والعمل»، وفي شعار جون ميجور «المسؤولية الاجتماعية المحافظة»، وفي شعار «العمل الشعبي المشترك» عند المستشار الألماني هيلموت كول وتوني بلير زعيم حزب العمال البريطاني.

وهكذا، بعد ثلاثة أرباع القرن من الحروب الساخنة والباردة، والتوتر الذي أوشك على أن يقود العالم إلى دمار شامل في مواجهات متصلة بين معسكرين أيديولوجيين، كانا يدعيان أنهما يمثلان أيديولوجيتين تمثلان نظامين اجتماعيين كان الزمان قد عفا عليهما وتجاوزهما منذ أمد طويل.

وفي الحرب الأيديولوجية المحتدمة التي اشتركت فيها زمرة من العلماء والحكماء، قامت هذه الزمرة، بوعي أو من دون وعي، بتزوير أحداث التاريخ ووقائعه. وأما الدعوة التي تنادي بطريق ثالث، كالعودة إلى الجماعة المحلية، فإن هذا الطريق لن يقودهم إلا إلى الرجوع إلى المستقبل. فآخر دعوة مشابهة لدعوة العودة إلى الجماعة المحلية أنجبت الفاشية الإيطالية حسب تقدير نورمان ستون.

السياسة بوصفها ثقافة عليا

(١) ونقصد بـ «الثقافة العليا» ما يدل عليه التعبير الفرنسي (haute culture)، الثقافة التي تحل محل انهيار الأيديولوجيات السياسية الكبرى الذي يرمز له سقوط جدار برلين. الثقافة العليا هي ثقافة فلاسفة (philosophers) ما بعد الحداثة، وهي ثقافة جيل الثمانية والستين (Soixante huitards) الذين تمدسوا في شوارع باريس، وجيل شيكاغو مؤتمر الحزب الديموقراطي، وجيل هزيمة حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧، وكل المثاليين والفوضويين الذين ابتزوا، وخطفوا الطائرات، ووضعوا المتفجرات في الأماكن العامة. الثقافة العليا هي الثقافة التي اقتلعت من مفاصلها الطبقية، والتي هي اعتذار طويل الظل للرأسمال العالمي والصهيونية العالمية والمجمع الصناعي - العسكري الاستخباري، أي الرابطة الأخوية لمزوري التاريخ.

(٢) هنا تتعقد الأمور وتتلبد. فقد استقر في روعنا أن الأيديولوجيات الكبرى هي تعبير عن مصالح الطبقات الاجتماعية الكبرى. كيف يمكن تفسير حالة الطبقات الاجتماعية الكبرى مع انهيار الأيديولوجيات السياسية الكبرى كالاشتراكية والرأسمالية والديموقراطية... إلخ. هل الطبقة العاملة لم تعد بحاجة إلى الاشتراكية، والطبقة العليا لم تعد بحاجة إلى الرأسمالية، لتستمرا بالبقاء وتزدهرا؟ فكأن الأحزاب السياسية التي ترفع لواء هذه الأيديولوجيا ما هي إلا ماركات للتسويق أثناء الانتخابات، مثل أي سلعة أخرى.

إن ما تقدم ذكره لا بد من أن يغير من فهمنا لمعنى الأيديولوجيا عامة. هناك بطبيعة الحال أيديولوجيا محدودة أو معينة، خاصة بشخص أو جماعة أو طبقة، وهذه يمكن للجماعة أن تتخلى عنها، فتنتهي لتظهر بدلها أيديولوجيا أخرى. بينما هناك أيديولوجيا عامة تتلخص بمجموعة من المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعطي للنظام الاجتماعي هويته، فإذا انهارت هذه الأيديولوجيا العامة، لا تعود المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافية أو وافية لتحديد هوية النظام. وهكذا في حالة الاشتراكية والرأسمالية.

(٣) فالمستقبل إذاً، ليس للأيديولوجيات التي تتمفصل حولها مصالح الطبقات، وإنما للتلصيقات والتوليفات (patch work collage) من الأفكار والتصويرات (images) التي تعكس معاناة الإنسان في عصر ما بعد الحداثة، وهو العصر الذي سبق عصر العولمة. وليس في هذه التلصيقات أسماء قطعية الدلالة، ولا يمكن فهم الواقع المعيش بوضوح حسب الطريقة القديمة. فجميع الأشياء تتداخل بعضها ببعض، الذكورة بالأنوثة، الرأسمالية بالاشتراكية، الأصولية بالحداثة، العلم بالخيال العلمي، والسياسة بالتسلية كما في مسلسلات التلفزيون ودعاياته. وهكذا، كلما توغلت في المستقبل، تبدت لك خيالات الماضي، فلا المستقبل سُبر غوره، ولا الماضي انكشف على حقيقته.

وتعكس هذه التلصيقات الأوضاع المستجدة حسب منطق خاص بها، لا يمكن فهمه من خلال الاشتراكية والرأسمالية والديموقراطية. فكلما ضاقت المسافات بين الأمم، تفتتت الدول إلى جماعات إثنية وقبلية. وكلما اضمحل دور الدولة القومية إزاء تعاظم دور جماعات المصالح الموظفة، تحولت هذه الجماعات إلى «مافيات» تتميز بشرعية الوضع القائم. في تلصيقة واحدة يجتمع التقدم العلمي والتقني مع انتشار المجاعات والأوبئة والهجرات البشرية الواسعة لأسباب اقتصادية وسياسية وبيئية.

وحتى يمكننا تقدير ما المقصود بالتلصيقة، لا بد من قراءة تقرير تيم ماكرك في جريدة **الإندبندنت** اللندنية (٩/ ٥/ ١٩٩٣) المرسَل من كابول عاصمة أفغانستان، مع حرية

الاحتفاظ بالتصويرات التي يمكن استنتاجها من هذا التقرير: «الفيل الهندي صرعه صاروخ سقط الشهر الماضي. طيور الدارج (التدرج) التي كانت في الأقفاص أكلها محاربو الميليشيات القبلية الجياع. سلالات من القردة تتجول في الحدائق التي دمرها القصف. ومع ذلك، يظهر كل صباح رجل اللحم الحكومي لإطعام الأسدين الباقيين. هذه هي حالة حديقة حيوان كابول بعد سنة واحدة من تحول أفغانستان إلى جمهورية إسلامية».

فهرس الأعلام بالعربية

فهرس الأعلام بالأجنبية

يمثّل هذا الكتاب محاولة في فهم التخلّف ليس على أنه تخلّف عن الغرب نتيجة لضعف جهود التنمية حسب المقاييس الشكلية المتعارَف عليها، وإنما في فهم التخلّف على أنه تأخُر وارتكاس، من حيث هو ظاهرة مستقرة في التاريخ، ومتصلة بعلاقات القوة وتوزيعها على مستوى العالم بين شعوبه وأممه. فالتخلّف ظاهرة عامة في التاريخ ما دام هناك طرف مهيمِن وطرف مهيمَن عليه، عندما تتصادم الحضارات ببعضها وتتصارع.

هذا الفهم للتخلّف يفتح آفاقاً واسعة لدراسة فقه التخلّف: العلم به وطرق تفسيره، من منظور تاريخي دينامي. يحاول الكاتب رصد مظاهر هذا التخلّف: أسبابه ونتائجه في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، برغم ما حققه العالم العربي من «تقدم» مادي متمثّل في ارتفاع مستوى المعيشة وانتشار مظاهر الرعاية الاجتماعية المتعددة.

وقد ركّز الكاتب على عدة إشكالات تُعتبر معضلات ما زال المجتمع العربي يعاني منها: تخلّف المجتمع المدني ومؤسساته وقبليته السياسية، وظاهرة «فقر» التعامل السياسي والثقافي مع المسألتين المحوريتين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين: المسألة العراقية والمسألة الفلسطينية، والمواجهة التاريخية المتصلة بين العرب والغرب، والتجليات المختلفة لثقافة التخلّف.

ISBN 1 85516 588 0

